التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة



تأليف

الدكتور فراس محمد أحمد الجحيشي

مدرس السياسة الدولية المساعد

جامعة الموصل





التوازنات الإستراتيجية الجديدة
في ضوء بيئة أمنية متغيرة

الطبعـة الأولـى

1436هـ - 2015م



الأكاديميون للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس : 0096265330508

جــوال : 00962795699711

E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

2014/10/5042

رقم التصنيف:320,956

المؤلف ومن في حكمه:

فراس محمد الجحيشي

الناشر

الأكاديميون للنشر والتوزيع

عمان – الأردن

عنوان الكتاب:

التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة

الواصفات:

/الأحوال السياسية//البلدان العربية//إسرائيل/

ISBN : 978-9957-590-11-6

التوازنـات الإسـتراتيجـيـة الجـديدة

في ضـوء بيئـة أمنيـة متغيـرة

تأليف

الدكتـور فـراس محمـد أحمـد الجحيشي
مدرس السياسة الدولية المساعد
جامعة الموصل

1436هـ - 2015م



الأكاديميون للنشر والتوزيع

الإهداء

إلى وطني الحبيب ...

إلى أمي وأبي ...

إلى زوجتي الغالية ...

إلى ولديَّ ...

محمد و هاشم

اهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

المقدمــة

تُعد مسالة التوازن من الأمور المهمة والحيوية في دراسة العلاقات الدولية وقد عرفت هذه المسألة منذ مدة ليست بالقليلة في نمط علاقات الدول، صحيح أن العلاقات الدولية شـهدت ولمـدد مختلفة هيمنة قوة معينة على شؤون التفاعلات الدولية، ولكن تلك الحالة (الهيمنة) لم تدم طويلاً، وان استمرت في حالات معينة لمدة ليست بالقليلة، إذ كانت الدول تلجأ دائماً إلى مسـألة (التـوازن) سبيلاً لإيجاد التكافؤ في طبيعة العلاقات فيما بينها، وهكذا استمرت هذه العملية من خلال جدلية (الصراع والتوازن) على مر الزمان.

وخلال ذلك، كان مفهوم (التوازن) يتطور تبعاً لتطور طبيعة علاقات الدول، وكان للعامل العسكري الدور الأساس في تحديد مسألة (التوازن) بين الدول، وهو الأمر الذي تراجع مـع تطـور طبيعة قوة الدولة، وأخذ بنظر الاعتبار عند النظـر إلى قـوة الدولـة إلى مقومـات قوتهـا الشـاملة كافة، من دون الأخذ بالجانب العسكري لوحده لبيان تلك القوة، وهو الأمر الذي ادخـل مفهـوم (التوازن) في مرحلة جديدة، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، وبـزوغ الولايـات المتحـدة واحـدة من أهم القوى الفاعلة في المسرح الدولي، ولأجل تحقيق الهيمنة على المنطقة أو مواجهة المـد أو النفوذ الشيوعي ضمن إطار الحرب الباردة، فقد شهدت المنطقة بداية التنافس الشديد من اجل الهيمنـة والنفـوذ بـين الولايـات المتحـدة التـي كانـت الأبـرز عسـكرياً واقتصـادياً وبـين الاتحـاد السوفيتي، هذا الأمر أدى إلى أن تكون الولايات المتحدة هي الأكثر فاعلية في المنطقة, وبعد هـذا استطاع الاتحاد السوفيتي من أن يصبح إحدى القوى الفاعلة لـيس في شـؤون تفـاعلات المنطقـة حسب بل وعموم التفاعلات الدولية، ونتيجة لما سبق، أصبح مصير التفاعلات الإقليميـة انعكاسـاً لطبيعة العلاقـات بـين الولايـات المتحـدة والاتحـاد السـوفيتي، ومـن ثـم انعكاسـه عـلى طبيعـة التوازن الاستراتيجي، ومع نهايـة الحـرب البـاردة وهيمنـة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وتفكـك الاتحـاد السـوفيتي وغيابـه عـن خريطـة التفـاعلات الإقليميـة والدوليـة ظهـرت بيئـة إقليميـة جديـدة عكسـت طبيعـة المتغـيرات الحاصـلة في شـؤون الإقلـيم وأعُطـت الأداة العسـكرية

أولوية كبيرة في تحقيقها وكانت حرب الخليج الثانية (1991) أول تطبيق عملي لها، هذا إلى جانب الترتيبات الجديدة التي عملت الولايات المتحدة على إقامتها في المنطقة مستغلةً هيمنتها على شؤون تفاعلات الإقليم سياسياً وعسكرياً، فضلا عن هيمنتها الاقتصادية سيما وان معظم دول الإقليم تمتلك إمكانيات اقتصادية هائلة وأهمها البترول، هذا فضلا عن أهمية موقعها الجيوستراتيجي التي سعت الولايات المتحدة إلى استغلاله لإقامة قواعد عسكرية أمريكية.

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 شهدت منطقة الشرق الأوسط تغيرات كبيرة سياسياً وعسكرياً، رافقتها مشاريع وترتيبات جديدة حاولت الولايات المتحدة إدخالها إلى المنطقة من اجل تطويعها للإستراتيجية الأمريكية القائمة على الهيمنة والنفوذ، والتي كان لها آثاراً خطيرة انعكست بصورة مباشرة على التوازن الاستراتيجي في المنطقة.

وفي عام 2011 دخلت منطقة الشرق الأوسط مرحلة جديدة, إذ أحدثت ثورات الربيع العربي انقلابا في موازن القوى الإقليمية بحيث لم تعد مقتصرة على الإطاحة بأنظمة الحكم في دول عربية عدة وأخرى مرشحة للتغيير السياسي, ويعود السبب في انقلاب موازين القوى الإقليمية إلى أسباب عدة منها تشابه الأنماط السياسية والإيديولوجية لدول ما بعد الربيع العربي, فضلا عن التدخل الإقليمي والدولي في الشؤون الداخلية لدول الربيع العربي مما سبب إرباكا سياسيا وامنيا وعسكريا على مستوى الإقليم ككل, كما أثرت ثورات الربيع العربي على شبكة العلاقات الإقليمية القائمة وبالتالي لن تكون هذه العلاقات مركزية على الإطلاق, فهناك تفاوت في قوة كل طرف مما يتيح له التأثير في سلوك الآخرين ومن ثم ستكون هناك مراكز قوى إقليمية لدى كل منها واحد أو بعض عناصر قوة الدولة التي تتعلق بالقدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وتكمن أهمية هذا الكتاب في عدة اعتبارات لعل أبرزها ما يأتي:

1. أنه تناول المنطقة بقواها الفاعلة على وفق ما تمتلكه من قدرات وإمكانات في دراسة واحدة تعالج جدلية التفاعلات المعقدة فيما بينها، عن طريق تتبع مسارات تأثير أي حدث يبرز في جزء معين فيها على عموم المنطقة أو أجزاء واسعة منها من منظور واحد وفقاً لمصالحها الحيوية المتنامية جراء سمة الترابط العضوية النسبية الوثيقة بين هذه الأجزاء.
2. إعادة قراءة الأحداث السياسية الرئيسة المنتقاة بصورة متأنية، على وفق منهجية مقترحة تعطي الأولوية لصيغ ومفاهيم التوازن السائدة في كل مرحلة.
3. محاولة الكشف عن أهم المعضلات التي تواجه دول المنطقة كمعضلة الآمن وعدم الاستقرار من خلال إعادة تشخيص وإبراز بعض القضايا الخلافية العالقة التي تمثل محور مجمل الصراعات الدائرة فيها، سيما تلك المؤثرة في طبيعة وواقع الصيغ التوازنية (القائمة أو المقترحة)، نظراً لما لها من تأثير رئيس على طبيعة الأدوار المستقبلية المتوقعة للقوى الإقليمية الفاعلة على المستويين (الداخلي والخارجي).
4. يكتسب موضوع الدراسة أهميته أيضا في جوانب كثيرة من أهمها طبيعة النظرة السائدة حول منطقة الشرق الأوسط كونها منطقة مصالح حيوية للولايات المتحدة و القوى الكبرى، فضلاً عن كونها تعاني الكثير من التوترات بين أطرافها مما يضعها أمام تحديات كبيرة و معقدة و من هذه التحديات و أهمها:

- ارتباط الولايات المتحدة بمصادر الطاقة في منطقة الشرق الأوسط.
- الدعم الأمريكي الشامل (لإسرائيل).
- العلاقة الوثيقة بين عائدات النفط و صفقات التسلح.
- الإستراتيجية الأميركية الجديدة القائمة على استهداف منطقة الشرق الأوسط لإيجاد تبرير سياسي و عسكري لوجودها داخل المنطقة.
- زيادة التسلح العسكري و محاولة تحقيق امتلاك السلاح النووي بين القوى الإقليمية في المنطقة.
- ثورات الربيع العربي وما أحدثته من تداعيات إقليمية ودولية.

5. كما أن الموضوع قد برزت أهميته كونه موضوعاً قليل الطرح على صعيد الدراسات الإستراتيجية, من خلال قلة من بحث في موضوع التوازنات الإستراتيجية في الشرق الأوسط و أبعاده المستقبلية, إذ إن غالبية الدراسات السابقة قد أخذت بموضوع التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط من جانب قوة إقليمية واحدة, في حين أن هذه الدراسة قد بحثت في أهم الدول الممثلة للإقليم و إظهار أهم توجهاتها و ميزان القوة و الخلل الاستراتيجي الحاصل فيها بعد احتلال العراق عام 2003 وصولاً إلى مستقبل هذه الدول في التوازن الاستراتيجي داخل منطقة الشرق الأوسط و الدور الذي يُمكن أن تمارسه فيها.

إذ يسعى هذا الكتاب إلى إعادة تشخيص واقع المنظومة الإقليمية التي تمثلها منطقة الشرق الأوسط في استراتيجيات القوى الدولية والإقليمية الفاعلة، من خلال البحث في طبيعة وواقع الصيغ التوازنية الرئيسة (القائمة أو المقترحة) التي تقوم بين القوى الإقليمية الفاعلة مع بعضها البعض بوجه خاص من جهة وفيما بينها وبين القوى الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، وانعكاسات ذلك في المحصلة النهائية على محصلة الفعل الاستراتيجي (الإدراكي أو الحركي) للقوى الإقليمية (العربية وغير العربية) الفاعلة والمعنية في المدى القريب والمتوسط والبعيد بما يتماشى مع دواعي تحقيق التوازن الإقليمي سيما عندما تتمكن معظم هذه القوى كونها الأكثر قدرة على التأسيس للخطوة الأولى في توظيفها بصورة شبه جماعية من اجل الوصول إلى صيغة التوازن النسبي المنشود التي تراعي فيها مصالحها الحيوية المتنامية على وفق أولوياتها بالدرجة الأساس ومصالح القوى الخارجية صاحبة المصلحة المشتركة وليس العكس، بصورة يتوقع لها أن تتمكن من خلالها من تعيين آفاق احتمالات الوصول إلى حالة (التماثل أو التناظر) بين عناصر القوة الشاملة فيما بينها، من خلال استعادة حالة التكافؤ النسبية المختلفة في القدرات على المستويين (الداخلي والخارجي) بصورة تؤهلها (منفردة أو شبه جماعية) على أداء ادوار إقليمية فاعلة ومؤثرة مبنية على أسس (ذاتية وموضوعية)، تتناسب مع حدود ما توظفه من إمكانات وأدوات في هذا الشأن، وما تملكه من مصالح حيوية (قائمة ومنشودة)، إن هذا بمجمله دفع الباحث للاهتمام بدراسة مسألة (التوازن الاستراتيجي) على مستوى هذا الإقليم، المنطقة المهمة من العالم.

يتناول الكتاب دراسة وتحليل التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة, إذ أشرت المتغيرات الإقليمية الجديدة كـ(الاحتلال الأمريكي للعراق وثورات الربيع العربي) إلى وجود خلل خطير في توازنات القوى الإقليمية القائمة في المنطقة، كما أكد أن هناك أزمات أخرى جعلت من المنطقة بؤرة للصراع، مما كان مدعاةً إلى طرح التساؤل المركزي وهو: "كيف أصبح شكل التوازن الاستراتيجي وطبيعته في منطقة الشرق الأوسط في ضوء هذه المتغيرات, ولماذا ؟".

وللإجابة على هذا التساؤل يقتضي الأمر الإجابة على مجموعة من التساؤلات المهمة وهي:

1. ما هي طبيعة التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط أثناء الحرب الباردة وما بعدها؟
2. ما هي طبيعة الأداء الاستراتيجي للقوى الإقليمية الفاعلة في التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط أثناء الحرب الباردة وما بعدها؟
3. ما هي مقومات الأداء الاستراتيجي للقوى الإقليمية الفاعلة في التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط؟
4. ما هي انعكاسات الاحتلال الأمريكي للعراق في التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، وكيف ؟
5. ما هو تأثير ثورات الربيع العربي على التوازنات الإستراتيجية في الشرق الأوسط ؟
6. ما هي الأبعاد الإستراتيجية لأداء القوى الإقليمية الفاعلة في التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ؟
7. ما هي الاحتمالات المستقبلية للتوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ؟

أما الفصل الأول فعنوانه: الشرق الأوسط (المفهوم والأهمية والمدرك الاستراتيجي للقوى الدولية الكبرى) و يتضمن ثلاثة مباحث: يبحث الأول في الإطار النظري لمفهوم الشرق الأوسط, في حين يتناول المبحث الثاني الأهمية الجيوستراتيجية

للشرق الأوسط،أما الثالث: فيتناول الشرق الأوسط في المدرك الاستراتيجي للقوى الدولية الكبرى.

أما الفصل الثاني فعنوانه : التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط (الماهية، والطبيعة، والأداء الاستراتيجي للقوى الإقليمية الفاعلة): ويضم هذا الفصل ثلاثة مباحث:اهتم الأول بتوضيح ماهية التوازن الاستراتيجي مفهوماً ومصطلحاً،أما الثاني: فتناول طبيعة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط وفيه جرى استعراض الوضع الإقليمي والدولي في مرحلة الحرب الباردة وما بعدها واهم التغيرات التي جرت على مواقف القوى الكبرى و انعكاساها على المنطقة مروراً بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة في مرحلة الحرب الباردة وما بعدها, أما المبحث الثالث:فقد ركز على طبيعة الأداء الاستراتيجي للقوى الإقليمية الفاعلة في التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط في مرحلة الحرب البارد وما بعدها، وفيه تطرقتُ إلى أبعاد هذه الأدوار وأهدافها سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، ومن ثم كيفية انعكاسها على التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط في تلك المرحلة.

أما الفصل الثالث : فقد جاء تحت عنوان مقومات الأداء الاستراتيجي للقوى الإقليمية الفاعلة في التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط وقد تم التركيز فيه على المقومات التي تستند عليها القوى الإقليمية لأداء أدوارها الإقليمية بصورة فاعلة ومؤثرة.

أما الفصل الرابع: جرى البحث فيه عن الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره في التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط, فكان التقسيم المنطقي له مبيناً على وجود مبحثين أساسيين، الأول يتناول بالبحث والتحليل مكانة العراق في المدرك الاستراتيجي الأمريكي، وفيه تطرقتُ إلى طبيعة الإستراتجية الأمريكية حيال العراق بعد أحداث 11/أيلول 2001، مرورا بغزو واحتلال العراق عام 2003 وما قامت به إدارة الاحتلال في العراق من خلال الاستراتيجيات التي طبقتها بعد عام 2003والتي هدفت بمجملها إلى إضعاف العراق سياسيا وعسكريا واقتصاديا، وانتهاء بتداعيات الوجود العسكري الأمريكي في العراق على التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط بعد عام 2003, أما المبحث الثاني فقد اختص بالبحث والتحليل احتلال العراق وأثره في طبيعة

الأداء الاستراتيجي للقـوى الإقليميـة الفاعلـة في التـوازن الاسـتراتيجي في الشرق الأوسـط بعـد عـام 2003.

أما الفصل الخـامس فعنوانـه: ثـورات الربيـع العـربي وأثرهـا في طبيعـة الأداء الاسـتراتيجي للقوى الإقليمية الفاعلة في التوازن الاستراتيجي, وفيها تم الحديث عن ثورات الربيع العـربي وبيـان كيفيـة تأثيرهـا في أداء القـوى الإقليميـة الفاعلـة وانعكاسـها عـلى التـوازن الاسـتراتيجي في الشرق الأوسط.

أما الفصل السادس والأخير فقد جاء تحت عنوان: مستقبل التـوازن الاسـتراتيجي في الشرق الأوسط, وفيه افترضتُ عددا من الاحتمالات المستقبلية التي يمكـن أن يكـون عليهـا شـكل التـوازن الاستراتيجي مستقبلا اعتمادا على عدد من المعطيات التي تم الاستناد إليها.



الفصـــل الأول

الشــرق الأوســـط

(المفهوم والأهمية والمدرك الاستراتيجي للقوى الدولية الكبرى)

لقد وظف مفهوم الشرق الأوسط على نطاق واسع, لتحقيق أغراض سياسية منوعة, نظرا لما تتمتع به هذه المنطقة من قدرات وإمكانات سياسية، واقتصادية، وسكانية وجيوبوليتيكية جعلتها محط أنظار القوة الدولية على مر العصور، إذ إن سعة الرقعة الجغرافية انعكست تأثيراتها في تنوع ظروف الإقليم المناخية وتنوع نشاطاته الزراعية، فضلاً عن ذلك إن هذا الامتداد العرضي مضافاً إليه اتساعه المساحي أتاح له فرصة أن يكون جزءاً من الحوض الرسوبي الكبير الذي غطته المياه، وما رسبت فيه من مواد هيدروكاربونية كونت خزيناً عظيماً لإنتاج البترول والغاز الطبيعي، فضلاً عن بقية المعادن والمواد الأولية الأخرى، الأمر الذي أكسبته مكانة عالمية، كما وان أشرافه على سواحل بحار ومحيطات عالمية مهمة متمثلة بمياه البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي والمحيط الهندي، يعني القدرة على التحكم بحركة المواصلات البرية والبحرية والجوية بين أسيا، وأوربا، وأفريقيا، كما أن كثرة الموارد الأولية والزراعية تمكن هذا الإقليم من تحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتي فيما لو أحسن تخطيط استثمار موارده وإمكاناته، عن طريق إستراتيجية قومية متوازنة، مما يؤهله أن يكون بحق قوة عالمية فاعلة ومؤثرة، وان يصبح فعلاً ما يصطلح على تسميته بـ (الإقليم الجيوستراتيجي) المؤثر في الإستراتيجية العالمية.

وإزاء ما تقدم فقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: في مفهوم الشرق الأوسط

المبحث الثاني: الأهمية الجيوستراتيجية للشرق الأوسط

المبحث الثالث: الشرق الأوسط في المدرك الاستراتيجي للقوى الدولية الكبرى

المبحـــث الأول

في مفهــوم الشــرق الأوســط

يعد مفهوم (الشرق الأوسط) من المفـاهيم التـي ثـار النقـاش والجـدل حولها بشـكل واسع ومازال هذا المفهوم يتسع ويضيق على وفق إرادات وأهداف معينـة، وقـد أدت القـوى الخارجية أثراً كبيراً في تحديد مـا يكـون هـذا الإقليـم[1]. هـذا ويمكـن القـول بصـفة عامـة إن (الشرق الأوسط) إقليم صعب التحديد بصورة واضحة أو قاطعة ولا يرجع السبب في ذلك إلى أن الإقليم مجرد ابتكار لفظي في قاموس السياسة العالميـة منـذ أواخـر القـرن المـاضي، ولكـن الصعوبة في تحديد منطقة الشرق الأوسط راجع إلى انه إقليم هلامي القوام، بمعنى انه يمكـن أن يتسع أو يضيق على خريطة العالم على وفق التصنيف الذي تتخذه هيئة خاصـة أو دوليـة أو وزارة من الوزارات الخارجية في العالم[2].

ولا تكمن الصـعوبة في تحديـد دقيـق لمفهـوم الشرق الأوسـط، بـل تتعـداه إلى بدايـة استعماله لأول مرة، فترى بعض المصادر إن (الفريد ماهان)[*] قد أستعمل هذا المصطلح عـام 1902 عنـد مناقشــة الإســتراتيجية البحريــة البريطانيــة، للإشــارة إلى المســالك المؤديــة إلى

---

(1) عبد المنعم سعيد، الإقليمية في الشرق الأوسط نحو مفهوم جديد، مجلة السياسة الدوليـة، العـدد (122)، (القـاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1995)، ص 61.

(2) يحيى أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، ط(1)، (بيروت، دار النهضة العربية، 2002)، ص120.

(*) هو ضابط بحري أمريكي صاحب كتاب The Influence of sea power upon History الـذي ركـز فيـه عـلى تحليـل الإستراتيجية البحرية البريطانية مشيراً إلى أن الغلبة للقـوة البحريـة عـبر التـاريخ: للمزيـد انظـر إلى: كـاظم هاشـم نعمة، الوجيز في الإستراتيجية، (بغداد، أياد للطباعة الفنية، 1988)، ص 36- 37.

الهند[1]، في حين ترى مصادر أخرى أن هذا المصطلح أستعمل للإشارة إلى المشاريع الألمانية لبناء خط سكة حديد بغداد – برلين[2].

ويرى (برنارد لويس) إن تعبير الشرق الأوسط ظهر للمرة الأولى سنة 1902 إذ أطلقه المؤرخ البحري الأمريكي (الفريد ماهان) ليدل به على المنطقة الواقعة بين الهند وشبه الجزيرة العربية والخليج العربي، ومن ثم تبني هذا المصطلح في جريدة التايمز (اللندنية) ومن ثم الحكومة البريطانية، وبعدها شاع استعماله[3].

وفي آذار 1921 انشأ (ونستون تشرشل) وزير المستعمرات البريطاني آنذاك – ما عرف بإدارة الشرق الأوسط لتشرف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق، وفي عام 1932 أدمجت القيادة الشرق أوسطية للقوات الجوية الملكية البريطانية التي كان مقرها العراق مع قيادة القوات البريطانية في مصر واحتفظت القيادة الجوية باسم (قيادة الشرق الأوسط)[4].

وفي الحرب العالمية الثانية، انشأ الجيش البريطاني قيادة خاصة بـ (الشرق الأوسط) تمتد من مصر إلى الخليج وتبلغ قبرص شمالاً والصومال جنوباً وقد أضيفت ليبيا وأثيوبيا وإيران واليونان بعد اشتداد المعارك كما تبنت البيانات العسكرية البريطانية هذا المفهوم[5].

---

(1) لطفي الخولي، عرب نعم وشرق اوسطيون أيضاً، ط (1)، (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1994)، ص 63 – 65.

(2) ممدوح محمود مصطفى، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1995)، ص 29.

(3) برنارد لويس، العرب والشرق الأوسط، تعريب: نبيل صبحي، (بيروت، 1963)، ص 11. والملاحظ أن كتابات برنارد لويس حول الشرق الأوسط دائماً ما تؤكد أن حاجة العرب ومنطقة الشرق الأوسط للغرب هي أكثر من حاجة الغرب للمنطقة ويدعوا إلى زيادة التحكم والسيطرة على الشرق الأوسط عن طريق: 1- نشر الديمقراطية. 2- أعطاء دور اكبر للمرأة في مجال العمل السياسي. وللمزيد حول هذا الموضوع انظر:

Bernard Lewis, Rethinking The middle East, Foreign affairs, vol 17, No 4, Fall 1992, p.p. 16 – 17.

(4) P. Beaumont, et. Al. the Middle East: Agergraphical study, London, John wiley sons, 1976, pp. 1 – 2.

(5) Beverly Milton and Peter Hinchiff, conflictin the Middle East since 1945, London, 2004, p.3.

لقد تنوعت أراء الباحثين ومراكز الأبحاث والدراسات داخل المنطقة وخارجها حول تحديد دقيق لمفهوم (الشرق الأوسط) والدول الداخلة في نطاقه والخارجة منه، إذ نجد أن الموسوعة الأمريكية ترى أن منطقة الشرق الأوسط تشمل الدول الآتية: قبرص، الأردن، الكويت، السودان، البحرين، مصر، اليمن، تركيا، سوريا، الإمارات، لبنان، العراق، قطر، السعودية، إيران، وقد سميت المنطقة بـ (الشرق الأوسط)، لتوسطها جغرافياً قارات العالم الثلاث آسيا وأفريقيا وأوربا[1].

أما الموسوعة البريطانية فتعرف المصطلح بأنه مفهوم يعود في استعماله إلى الحرب العالمية الثانية، وتشمل الأراضي الواقعة حول الساحلين الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط من المملكة المغربية إلى شبه الجزيرة العربية وإيران، فالشرق قسم إلى ثلاث مناطق [2]:

- الأدنى: أي الأقرب إلى أوربا ويمتد من البحر المتوسط إلى الخليج العربي.
- الأوسط: من الخليج العربي إلى جنوب شرق أسيا.
- الأقصى: كل المناطق الواقعة شرق أسيا.

وعرف قسم الدراسات اليهودية في جامعة كولومبيا الأمريكية الشرق الأوسط بأنه المنطقة الممتدة من الشواطئ الجنوبية للبحر المتوسط إلى الخليج العربي وهو يضم كل من: المغرب، سوريا، العراق، تركيا، عمان، قطر، العربية السعودية، الإمارات، اليمن[3].

أما الأمم المتحدة فقد عرفت (الشرق الأوسط) بفضل تحديد لجنة (نزع السلاح) لإقامة منطقة منزوعة السلاح في الشرق الأوسط، وفيما بعد منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وقد وسعت هذه اللجان من مفهوم (الشرق الأوسط) ليضم كل الدول العربية، إيران "إسرائيل"[4].

---

(1) انظر الموسوعة الأمريكية على شبكة المعلومات الدولية، في 2007/7/12.
website//www.Grolier.ComlcgiBinlmiddle East auth.12

(2) محمد علي حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، ط(1)، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2002)، ص 26.

(3) The Middle East and Jewish studier, Division of Columbia University, website//www.col.Org.

(4) انظر موقع منظمة الأمم المتحدة على شبكة المعلومات الدولية. website// www.un.org

أما منظمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعرف الشرق الأوسط بأنه: (المنطقة الممتدة من الجماهيرية العربية الليبية غرباً إلى إيران شرقاً ومن سوريا شمالاً إلى جمهورية اليمن جنوباً)[1].

أما القاموس السياسي فانه يعرف الشرق الأوسط بأنه "اصطلاح جغرافي يطلق على الإقليم الذي يضم الدول الأسيوية والأفريقية المتجاورة أو القريبة من أوربا وتطل أكثرها على البحر المتوسط وتشمل إيران، العراق، الجزيرة العربية، تركيا، سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، مصر، ليبيا، وهذه الدول جميعها هي دول إسلامية[2].

في حين عرفت الموسوعة السياسية (الشرق الأوسط) بأنه "مصطلح غربي استعماري" كثر استعماله في الحرب العلمية الثانية: وهو يشمل منطقة جغرافية تشمل، سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، العراق، الخليج العربي، مصر، تركيا، إيران، وتتوسع أحياناً لتشمل أفغانستان وقبرص وليبيا[3].

وبفضل ما ذكرناه من تعريفات، فان كل الخلافات في تحديد المصطلح تتفق على أن منطقة الشرق الأوسط تتمثل بالآتي[4]:

1. مجموعة من الدول، والتي تدخل في كل التعريفات التي حددت الشرق الأوسط وهي العراق، سوريا، لبنان، الأردن، (إسرائيل)، مصر، وتمثل هذه الدول قلب المنطقة وتحاط هذه المناطق بأقاليم تدخل في نطاق التحديد وتضم إيران وتركيا ودول الخليج العربي، كما تدخل ليبيا والسودان ضمن هذا النطاق عند عدها جزءاً من الشرق الأوسط.
2. دول أخرى والتي أدخلت إلى هذا المصطلح لغايات وأهداف سياسية، وتضم دول المغرب العربي وباكستان وجمهوريات أسيا الوسطى.

---

(1) انظر إلى موقع منظمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على شبكة المعلومات الدولية.
website// www. TAEA. Org/ Archive/Region.

(2) أحمد عطية، القاموس السياسي، (بيروت، دار النهضة العربية، 1968)، ص 680.

(3) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية (ج3)، ط(2)، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993)، ص 456.

(4) محمد علي حوات، مصدر سبق ذكره، ص 21 – 28.

3.دول أوربية شرق أوسطية متمثلة باليونان وقبرص، وهذه الدول نادراً ما تـدخل في إطـار الصفقات والمساومات الشرق أوسطية، ولعل ضعف إمكانياتها السياسية والاقتصـادية والعسكرية وانتماءاتها الأوربية وضعف تأثيرها يجعـل منهـا منـاطق غـير ذات تـأثير حتى لو أدرجت في نطاق تحديد الأقاليم الداخلة في (الشرق الأوسط).

ونظرا لعدم وجود تعريف جامع وشامل يحدد الحدود الجغرافية لهذه المنطقة، ومن اجـل تقديم تصور واضح عن هذه الدراسة، فان الباحث سيدرس فيهـا الـدول التـي تقـع في قلـب هـذه المنطقة، بعدها الأكثر تفاعلا وانغماسا في شؤون وقضايا الإقليم، كما أنها تعد من الأطـراف الفاعلـة والرئيسة في تشكيل التوازن الاستراتيجي في هذه المنطقة الحيوية من العـالم، والتـي تقـع معظمهـا ضمن المجموعة الأولى في ما تقدم أعلاه.

دون شك فان كل ما سبق ذكره حول المنطقة سواء من حيث تعدد التعريـف بمصـطلحاتها أم من حيث أهميتها للدول الغربية و تحديداً العظمى منها كلها ساعدت عـلى أن تكـون المنطقـة تحت وطأة الكثير من المشاريع، تقف الغاية الأساسية منها الاسـتفادة مـن منطقـة الشرق الأوسـط التي لا تضارعها أهمية أي منطقة أخرى في العالم نتيجة لجملة من الاعتبارات سواء تلك الكامنة في موقعها الاستراتيجي أم الثقافية و الحضارية أم لجانبها الاقتصادي المتميز بالثروات البترولية و لعـل أهم تلك المشاريع التي سنطرحها و التي تعد ذات تأثير كبير على خصوصية المنطقة و على التوازن الاستراتيجي فيها تتمثل في:

أولا: مشروع الشرق الأوسط الجديد .

ثانيا: مشروع الشرق الأوسط الكبير .

أولا: مشروع الشرق الأوسط الجديد

لقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب الخليج الثانية 1991تحديد الوضع الجديد في المنطقة بقضايا متداخلة في بُعدها العالمي والإقليمي، مثل التسلح ومشكلة اللاجئين والصراع على المياه والاندماج الاقتصادي، فسعت إلى تأسيس نماذج للتعاون والتكامل الاقتصادي والأمني على أسس جيوستراتيجية وجيو اقتصادية، وكان الهدف ولا يزال من كل ذلك هو تقويض النظام الإقليمي العربي[1].

وفي هذا الإطار كان مشروع (الشرق الأوسط الجديد) كحصيلة أفكار ونقاشات بين الولايات المتحدة و(إسرائيل) في إطار تعاون مؤسساتي يهدف إلى إعادة صياغة خارطة المنطقة بفضل عرض صيغ كثيرة بالتركيز على الاندماج الاقتصادي ونشر مفاهيم العولمة بأوجهها كافة وتكون ثوابتها سوقٍ شرق أوسطية مركزها (إسرائيل) تتوسع بالتدريج لتجعل منها القوة المهيمنة اقتصادياً وتكنولوجياً وأمنياً[2].

وتقدم بهذا الطرح (شمعون بيريز) في كتابه "الشرق الأوسط الجديد"[3]، وكذلك (بنيامين نتنياهو) في كتابه "مكان تحت الشمس"[1]. إذ قُدمت (إسرائيل) على أنها دولة

(1) خليل حسين، المفاوضات العربية – الإسرائيلية: وقائع ووثائق، ط(1)، (بيروت، بيسان للنشر والتوزيع، 1993)، ص 19 – 23.

(2) وجيه كوثراني، الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي مع (إسرائيل) – البعد التاريخي وإشكالات راهنة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (23)، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1995)، ص9.

(3) شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد عبد الحافظ، ط(1)، (عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1994)، إذ يؤكد بيريز في كتابه"الشرق الأوسط الجديد" على ان هدفنا هو خلق جماعة إقليمية من الدول ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية منتجة على غرار الجماعة الأوروبية، ويطرح في هذا الصدد تصوره لدوافع ومراحل عملية تأسيس هذا التجمع الاقتصادي الإقليمي في سياق تحول الشرق الأوسط من المجابهة إلى السلام، ونشير هنا إلى بعداً جديداً في تصور(إسرائيل) لمعادلة السلام تضيفه هذه الدعوة وهي "السوق" وذلك بطرح فكرة الاندماج الاقتصادي (لإسرائيل) في اقتصاديات الشرق الأوسط، بحيث صارت الصيغة المطروحة لمعادلة السلام مكتملة بعد اتفاق غزة- أريحا أولاً وهي الأرض مقابل السلام والأرض والأمن والتطبيع والسوق. للمزيد حول هذا الموضوع انظر: طه عبد العليم، السوق الشرق أوسطية في معادلة السلام العربي – الإسرائيلي، كراسات إستراتيجية، العدد (33)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1995)، ص 21 – 23.

متقدمة صناعياً وسط محيط من التخلف العربي على وفق الرؤية (الإسرائيلية) ودولة ديمقراطية بين نظم دكتاتورية وقوة عسكرية رادعة تمكنت من جلب العرب إلى طاولة المفاوضات بعد اقتناعهم بأنه لا مجال لهزيمة "إسرائيل" عسكرياً[2].

وتضمنت فكرة الشرق الأوسط الجديد برامج (للتعاون الاقتصادي)[*] في قطاعات ومشروعات محددة: المشاركة في الموارد الطبيعية والتكنولوجية والبشرية

---

(1) بنيامين نتنياهو، مكان تحت الشمس، ترجمة محمد عودة، مراجعة: كلثوم السعدي، ط(1)، (عمان، دار الجليل، 1995)، كذلك انظر: هيثم الكيلاني، الإرهاب يؤسس دولة: نموذج إسرائيل، ط(1)، (القاهرة، دار الشروق، 1997)، ص 111 – 138.

(2) محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية، مجلة المستقبل العربي، العدد (179)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص 131.

(*) عقدت الكثير من المؤتمرات الاقتصادية الهادفة إلى اختراق المنطقة عبر مشاريع إقليمية منها: مؤتمر قمة الدار البيضاء في المغرب عام (1994) الذي أوصى بإلغاء مؤسسات قديمة كجامعة الدول العربية وإقامة مؤسسات جديدة منها مصرف التنمية للشرق الأوسط وشمالي أفريقيا، وإقامة غرفة تجارة إقليمية ومكتب إقليمي للسياحة، ومؤتمر قمة عمان الاقتصادية في الأردن عام (1995) الذي أوصى بإقامة بنك للتعاون الإقليمي الاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط مقره القاهرة، وأمانة تنفيذية للقمة الاقتصادية ومقرها الرباط، ومؤتمر قمة القاهرة الاقتصادية عام (1996) في مصر الذي كشف عن أتفاق بين مصر والمغرب لتنفيذ تسعة مشاريع لاستخدام التكنولوجيا (الإسرائيلية) في تطوير الأراضي الصحراوية بمصر، أما مؤتمر قمة الدوحة الاقتصادية في قطر عام (1997) فقد جددت قطر مشروع نقل الغاز الطبيعي إلى (إسرائيل)، والاتفاق على إنشاء صندوق استثماري برأسمال (100) مليون دولار لتطوير الاقتصاد الأردني والفلسطيني، فضلاً على أتفاق الأردن وإسرائيل على إنشاء منطقة صناعية في مدينة (أربد) الأردنية. للمزيد حول هذا الموضوع انظر:

- ناظم عبد الواحد الجاسور، الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية، المجلة السياسية والدولية، العدد (1)، (الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2005)، ص 6- 12.
- نيرمين السعدي، مؤتمر الدوحة الاقتصادي، مجلة السياسة الدولية، العدد (131)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1998)، ص 103.
- منصف السليمي، إعلان الدار البيضاء تسوية بين المطلب السياسي والمصالح الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، العدد (193)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 89.
- عبد الفتاح الجبالي، قمة عمان بين أوهام السلام وطموح التسوية، مجلة المستقبل العربي، العدد (204)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 15.

والتعاون في ميادين البحث العلمي وتوسيع أسواق المنطقة لجذب الاستثمارات الخارجية وتأسيس صندوق إقليمي للتنمية في الشرق الأوسط[1]، كما تقدمت (تل أبيب) أيضاً بمقترحات للتنسيق الأمني بين الدول العربية وبينها وصولاً إلى إقامة نظام للإنذار المبكر يقوم على جمع وتبادل المعلومات الإستخبارتية والأمنية بينها وبين الدول العربية وبما يكفل الحيلولة دون حدوث أزمات مفاجئة وإدارة الأزمة وقائياً[2].

ويسعى مفهوم الشرق الأوسط الجديد إلى إلغاء مفهوم الوحدة العربية عبر تحول الوطن العربي إلى منطقة متعددة الأعراف والطوائف والقوميات في إطار نظام إقليمي أساسهُ المصالح الاقتصادية والتجارية[3]. فتظهر (إسرائيل) وكأنها الطرف الأساسي إلى جانب مجموعات من الدول تتسم بالتعدد والتنوع الثقافي والعرقي والديني فضلاً عن (إسرائيل) إيران، تركيا، باكستان، أثيوبيا، اليونان[4]، وبذلك يكون النظام الإقليمي العربي هو قلب النظام الإقليمي الشرق أوسطي استغلالا للوضع الدولي المتمثل بتحول الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الإستراتيجي (لإسرائيل) إلى قوة مركزية[5].

إذ يراد للترتيبات الشرق أوسطية في المنظور (الإسرائيلي) أن تأخذ مدى أفقياً من حيث عدد الأطراف المشاركة فيه، وعمودياً من حيث شمولية تفاعلاته يمتد من حدودها إلى أي جزء في الوطن العربي يمكن أن يشكل تهديداً لأمنها، أو أي مجال لا تستطيع أن تغطيه بقوتها العسكرية لخلق مجال هيمنة ضمن علاقات اقتصادية واجتماعية وفكرية

(1) محمود عبد الفضيل، مصدر سبق ذكره، ص 131.
(2) وجيه كوثراني، مصدر سبق ذكره، ص 10.
(3) محمد طه، الأبعاد الاقتصادية للمشروع الصهيوني الجديد، سلسلة المائدة الحرة، العدد(17)، (بغداد، بيت الحكمة، 1998)، ص 75.
(4) أحمد نبوس، أزمة النظام الإقليمي العربي، دراسة تحليلية سياسية، ط(1)، (بنغاري، 1997)، ص 4.
(5) قيس محمد نوري، المشروع الأمني الأمريكي – الصهيوني للمشرق العربي، سلسلة المائدة الحرة، العدد(41)، (بغداد، بيت الحكمة، 1999)، ص 8.

متداخلة تشكل فيها الاعتمادية على الدور (الإسرائيلي) نمطاً جديداً لتحقيق المجال الحيوي[1].

إن مشروع الشرق الأوسط الجديد كجزء من الإستراتيجية (الإسرائيلية) والأمريكية يهدف إلى:

1- إقامة نظام إقليمي جديد على أنقاض المشرق العربي عبر الإغراق في عقيدة المنفعة والربح وتعظيم المصالح المادية والتخلي عن الهوية وثوابت وحدة المصير[2].
2- إعادة هيكلة الاقتصاديات العربية، وتقسيم العمل بحيث تقدم (إسرائيل) الإبداع الفكري ودول الخليج الأموال والعرب الآخرون قوى العمل والأسواق[3].
3- إقامة نظام إنتاجي إقليمي شرق أوسطي مرتبط بالنظام الإنتاجي العالمي عبر المركز الإقليمي (إسرائيل)[4].
4- لقد دعى المشروع إلى ضرورة أن يشمل الإصلاح في المنطقة أوجه كثيرة لتحقيق الأسرة الإقليمية المنشودة من نشر الديمقراطية وتغير البنى الاقتصادية كما أن إنهاء المقاطعة العربية (لإسرائيل) هو أحد الشروط المهمة لهذا المشروع، وهو عامل مهم لتحقيق اندماجها بالإقليم العربي[5].

ويبدو مما سبق أن خلاصة المشروع (الإسرائيلي) الشرق أوسطي هو تكريس الهيمنة (الإسرائيلية) على المنطقة العربية عن طريق دور مركزي يحدد صياغة وترتيب

(1) عبد اللطيف المياح، المجال الحيوي في سياسة إسرائيل الخارجية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1997)، ص 206.

(2) قيس محمد نوري، مصدر سبق ذكره، ص 12.

(3) حميد الجميلي، قضايا إستراتيجية يطرحها المشروع الصهيوني للنظام الإقليمي الجديد، سلسلة المائدة الحرة، العدد (17)، (بغداد، بيت الحكمة، 1998)، ص 13.

(4) جمال مصطفى العبد الله، الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي: دراسة لواقع ومستقبل الإستراتيجية الإسرائيلية وانعكاساتها على المنطقة العربية، ط(1)، (عمان، دار وائل للنشر، 2000)، ص 172.

(5) محمود عبد الفضيل، مصدر سبق ذكره، ص ص130 – 134.

الأمن الإقليمي ويؤدي دوراً أمنياً بارزاً في الدفاع عن منابع البترول في الخليج العربي عن طريق اشتراك (إسرائيل) في توجيه أرصدة البترول من أجل تنمية تقلل من تفاوت الثروة بين عرب العُسر وعرب اليُسر، ومن واقع الدوائر والأنظمة الفرعية التي يحددها المشروع (الإسرائيلي) للشرق الأوسط داخل النظام الإقليمي، نلاحظ أن (إسرائيل) تحدد دوائر تندرج في اتساعها مع التقدم في مجالات التعاون المختلفة خارج مسار التفاوض الثنائي بالطبع: منطقة تجارة حرة مع الأردن وفلسطين، نظام إقليمي فرعي للشرق الأوسط يشمل مصر وتركيا و(إسرائيل)، والأردن وفلسطين، ونظام فرعي ثالث يضم دول الخليج وتشترك فيه(إسرائيل)، ونظام رابع للمغرب العربي ترتبط مع (إسرائيل) بشبكة من العلاقات الاقتصادية والتجارية والتمثيل الدبلوماسي مما يعني أن ثقل (إسرائيل) في داخل كل نظام فرعي أو إقليمي سيكون أعلى مما لو شاركت مجموعة الأقطار العربية في تلك المنطقة، مما يعني تحقيق السيادة الإستراتيجية (لإسرائيل) في المنطقة العربية[1].

ويمكن القول أن المشروع (الإسرائيلي) للشرق الأوسط بوضوح مخططاته وشمولها على النحو السابق قد وضع في الاعتبار أن تطابق دوائر نظرية الأمن (الإسرائيلي) المعروفة والتي تمتد من باكستان إلى المغرب، مع دوائر التوسع والتعاون أو بالأصح الهيمنة الاقتصادية مستغلاً في ذلك قدرات التفوق التكنولوجي في المجالين المدني والعسكري والتفوق النووي والمعلومات وعلى أساس من احتكار تلقي المساعدات الخارجية من الولايات المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوربي المزمع تدفقها على المنطقة بعد التسويات الأخيرة، وكذلك احتكار تلقي وتوزيع الاستثمارات العربية، ذلك إن هذا المشروع يعطي (إسرائيل) دور "السيد" والمركز الإقليمي القابض على تطورات المنطقة سياسياً واقتصادياً، فضلاً عن الهيمنة عسكرياً وهي صمام الأمان في الإستراتيجية العسكرية (الإسرائيلية).

---

(1) محمد السيد سعيد، النظام الشرق أوسطي، ندوة في جريدة الحياة الدولية، العدد(12054)، في 14/9/ 2005.
website// *www.* international.daralhayat.com

ثانيا: مشروع الشرق الأوسط الكبير

لقد كونت هجمات 11 أيلول 2001، واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق صياغة عرض أمريكي للمنطقة على وفق ما أسمته "الشرق الأوسط الكبير" والذي يقوم على أعادة صياغة الخريطة الجيوستراتيجية للمنطقة العربية كما تتضمن تذويب النظام الإقليمي العربي في نطاق إستراتيجي أوسع يمتد من بحر قزوين والقوقاز شمالاً والمغرب العربي غرباً، على وفق مزاعم براغماتية، ومن أهمها أن الشرق الأوسط هي منطقة عدم استقرار و مصدر مهدد من مصادر تهديد الآمن القومي الأمريكي وأحد بؤر انتشار أسلحة الدمار الشامل في العالم ومركز تجمع الأصولية الدينية، ولقد حددت المبادرة ثلاثة أهداف رئيسة كمدخل لعملية الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط الكبير هي[1]:

1- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.

2- بناء مجتمع معرفي.

3- توسيع الفرص الاقتصادية.

---

(1) حازم حمد موسى، العلاقات العربية – الأمريكية – دراسة في الأبعاد الإستراتيجية لمشروع الشرق الأوسط الكبير، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2006)، ص179-180

خارطة رقم (1)

الشرق الأوسط الكبير



المصدر: خارطة الشرق الأوسط الكبير قبل وبعد التقسيم بمقال معنون (حدود الدم) – واشنطن، مجلة القوة العسكرية في website//www.armedforcesjournal.com/2006/7/5

ويعبر مشروع الشرق الأوسط الكبير عن مجموعة من الإصلاحات والبرامج التنفيذية التي أعلنها الرئيس الأمريكي السابق (جورج ووكر بوش) في آذار عام (2004) في قمة مجموعة الدول الصناعية الثمان (G8) وتؤكد توسيع الفرص الاقتصادية عن طريق إزالة الحواجز والقيود التجارية لاختراق العالم العربي عبر النشاط الاقتصادي (الإسرائيلي)، فتبنت الولايات المتحدة إستراتيجيتها لمنطقة أسيا الوسطى والخليج العربي وبقية الدول العربية، تحت مفهوم منطقة مترامية الأطراف من المغرب العربي غرباً إلى هضبة التبت شرقاً وتضم تركيا وإيران وباكستان وأفغانستان وتتجاهل الخصوصيات

الحضارية وتفجر التناقضات الداخلية وتهدد التوازنات الإقليمية وتعمق التناقضات البينية[1].

ويرى مشروع الشرق الأوسط الكبير أن كل هذه الأمور (الديمقراطية والمجتمع المعرفي والبرامج الاقتصادية) مفتقدة إلى حد بعيد في كل أرجاء هذه المنطقة التي تمر بحالة من الركود الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فيما عدا (إسرائيل) الأمر الذي أفرز ظاهرة (الإرهاب) لدى شعوب هذه المنطقة، وقد استند المشروع إلى تقريري التنمية البشرية لعامي 2003/2002 وهو ما عبر عنه السفير السابق للولايات المتحدة في مصر (ديفيد ولش) عبر وسائل الأعلام على الرغم من وقائع الأحداث التي تبين إن هذا المشروع جاء نتيجة الفشل الأمريكي في (الشرق الأوسط الصغير) والمتمثل في أفغانستان والعراق، فضلاً عن تعثر تطبيق (خارطة طريق) بين فلسطين – (إسرائيل)[2].

ومن أهم مرتكزات مشروع الشرق الأوسط الكبير [3]:

1- أجراء عمليات تغيير عميقة في بنية المجتمعات وشعوبها.
2- معالجة أساليب الحكم والتفكير ووضع المرأة، بينما تتجاهل الفقر والتفاوت الاقتصادي والبطالة وضعف النمو الاقتصادي والفساد الإداري.
3- النظر إلى بلدان الشرق الأوسط الكبير، وشعوبه البالغ عددها مليار وربع إنسان ككتلة واحدة بغض النظر عن الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لكل منهما.
4- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح واللجوء إلى الانتخابات عبر أشراف لجان أمريكية – إسرائيلية – أوربية مشتركة.

---

(1) أحمد سليم، مبادرة الشرق الأوسط الكبير (الأبعاد السياسية والإستراتيجية)، مجلة السياسة الدولية، العدد (158)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004)، ص 58.

(2) حسين مصطفى أحمد، قراءة في مشروع الشرق الأوسط الكبير، المجلة السياسية والدولية، العدد (9)، (الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2008)، ص 79.

(3) فتحي رشيد، الديمقراطية والإصلاحات المطلوبة لبناء مشروع الشرق الأوسط الكبير، مجلة الفكر السياسي، العدد (20)، (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 2004)، ص 21.

5- إصلاح التعليم لجعله ملتقى الرأي العام المنطلق إلى الإصلاح والقطاع الخاص وقادة الهيئات المدنية في المنطقة مع نظرائهم، سيما في (إسرائيل) الذي تعده الوثيقة البلد الديمقراطي الوحيد في المنطقة.

6- إطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة والمرتبطة بالاستيراد والتصدير.

7- إطلاق المشاريع الصغيرة وتمويلها بالقروض الصغيرة المربحة.

8- تدريب الصحفيين والكتاب في الولايات المتحدة و (إسرائيل).

9- مطالبة البلدان العربية بتحسين وزيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من خلال رفع القيود والحواجز الجمركية على السلع والبضائع.

10- تشجيع التعاون الإقليمي بين دول المنطقة جميعها.

ويضاف إلى ذلك فانه من غير الموضوعية والمنطقية أن يطرح مشروع إستراتيجي بهذا الحجم من دون أن يكون هناك جملة من الآليات التي تمكنت من الظهور على أرض الواقع وتنقله من إطاره النظري إلى واقع عملي ملموس ومنها [1]:

1- أجراء انتخابات حرة ونزيهة.

2- دعم مؤسسات المجتمع المدني عبر شيوع الثقافة الديمقراطية على مستوى المجتمع والسلطة وتوفير فضاء من الحرية والديمقراطية على الصعيد السياسي والاجتماعي.

3- إرساء معايير الشفافية ومكافحة الفساد.

4- تفعيل دور المرأة من خلال تمتعها بحقوقها الأصلية، وتخصيص حصة لها في المجالس النيابية لكسب ثقة المرأة العربية حتى كان واحداً من مستدعيات إطلاق المشروع [2].

---

(1) عبد العظيم حافظ، الديمقراطية والمجتمع المدني – جدلية العلاقة، مجلة المواطنة والتعايش، العدد (5)، (بغداد، مركز الوطن للدراسات، 2007)، ص 36.

(2) عبد الله الأشعل، مشروع الشرق الأوسط الكبير – مشروع قديم في ردائه الجديد، صحيفة المنار للإعلام، القاهرة، في 2004/2/23. websit// www. al manar. org.

5- إنشاء بنوك لتحويل الأعمال ومشاريع التنمية الدولية.

6- التقليل من سيطرة الحكومات على الخدمات العامة.

7- مبادرة مدارس الاكتشاف، وظهر ذلك جلياً في مقترحات (G8)(الدول الصناعية) وتهدف إلى استخدام التكنولوجيا المتقدمة ومناهج التعليم الحديثة[1].

8- إنشاء مراكز لتدريب العاملين في المنظمات غير الحكومية وتمويلها للتأثير في حكومات بلادهم وصانعي القرار.

ويضاف إلى ذلك إن مقومات ديمومة مشروع الشرق الأوسط الكبير يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أصناف [2]:

أ- مقومات عالمية:

1- منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التابعة لها.

2- حلف الشمال الأطلسي (الناتو).

3- الدول الصناعية الثمان (G8).

ب- مقومات إقليمية:

1- إسرائيل.

2- تركيا.

3- إيران.

4- دول الجوار الأفريقي (كينيا، تشاد، أوغندا، النيجر، مالي، السنغال، الكونغو الديمقراطية، أفريقيا الوسطى، أثيوبيا، أرتيريا).

---

(1) محمد السيد أحمد، الشرق الأوسط الكبير، صحيفة الأهرام الأسبوعية، العدد (679)، القاهرة، 2004/2/26. website//www.al-Ahram. Org

(2) حازم حمد موسى، مصدر سبق ذكره، ص169.

جـ- مقومات محلية [1]:

1- بروز التيارات الديمقراطية (الليبرالية).

2- تعدد النماذج المعبرة عن التغيير المأمول، إذ نجد الميل العربي نحو التغييرات بات شيئاً مرغوباً، وهو بمثابة حافز للولايات المتحدة لبناء المقومات المحلية وأمثلتها العراق، إذ أن خطوة الحرب على العراق بمثابة خطوة أولى لرؤية تحول كامل في الشرق الأوسط.

أما كوابح المشروع فهي كالآتي [2]:

1- النظرة الأمريكية للنظم العربية.
2- تنامي تأثير التيار الإسلامي الجهادي.
3- ارتباك مدركات النخب العربية الحاكمة.
4- انتشار أسلحة الدمار الشامل.
5- تنامي الإرهاب السياسي المنظم.

إن مشروع الشرق الأوسط الكبير له عدة أبعاد [3]:

1- **البعد السياسي**: يهدف هذا المشروع إلى إنهاء المقاطعة العربية (لإسرائيل) رسمياً وتطبيع العلاقات على مختلف الأصعدة وهذا في صالح قضاياهم المركزية لان هذا الكيان يسعى دائماً إلى التوسع وفرض سيطرته على الأمة العربية، وهذا الكيان يحاول استيعاب الصراع العربي – الإسرائيلي من دون أن يجد حلاً بين الفلسطينيين و(الإسرائيليين)، وهذا الكيان يريد تفكيك المقاومة وحل المنظمات الفلسطينية المناهضة و(حزب الله) في لبنان، كما يسعى هذا المشروع لاستيعاب موضوع امتلاك العراق

(1) المصدر نفسه، ص 238- 242.
(2) حازم حمد موسى، مصدر سبق ذكره، ص 242- 247.
(3) خليل العناني، دلالات التحول في خريطة الشرق الأوسط، دراسات إستراتيجية، العدد (17)، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2006)، ص 5.

لأسلحة الدمار الشامل محاولاً جعل العراق انموذجاً لتعميم الديمقراطية في المنطقة.

2- **البعد الاقتصادي**: يسعى هذا المشروع إلى ربط الاقتصاد العربي بالاقتصاد (الإسرائيلي)عن طريق خلق سوق مشتركة ومتشابكة بحيث تكون "إسرائيل" مركزاً تجارياً لا يمكن الاستغناء عنه، كما تحاول الولايات المتحدة من خلال هذا المشروع إلى إحكام السيطرة الشاملة على الثروات الطبيعية التي تحتويها المنطقة.

3- **البعد الثقافي**: إن هذا المشروع يهدف إلى نشر قيم الديمقراطية الغربية وتحديداً الأمريكية كونها الأنموذج الذي يحتذى به مما يؤدي إلى ضرب القيم الثقافية العربية ومن ثم انغماس العرب في الحضارة الغربية المادية في مرحلة من تراجعها الأخلاقي والقيمي وتخليهم عن عناصر الخصوصية في الثقافة العربية الإسلامية.

4- **البعد الجغرافي**: يتجسد في الأشراف المباشر على ممرات العبور الدولية سواءً الجبلية أو البحرية أو الجوية من بحر قزوين إلى البحر الأسود إلى قناة السويس إلى البحر الأحمر إلى خليج عدن.

ومما تقدم يتبين إن مشروع الشرق الأوسط الكبير بمرتكزاته وأبعاده بمثابة غلاف براق لإيديولوجية الائتلاف اليمين الحاكم في الولايات المتحدة الذي يستهدف في نهاية الأمر عقلية الشعوب الأخرى التي يعدها الحزب أدنى من العقلية الغربية وأقل قدرة على التفكير والإبداع، وهذا يفسر حقيقة أن هذا المشروع يخدم الأهداف التوسعية (الإسرائيلية) في المنطقة، وعلى الرغم من مواقف القبول والرفض العربية لهذا المشروع ومواقفها من الإصلاحات السياسية القادمة من الخارج، يجعلنا نقف على حقيقة ثابتة هي أن الولايات المتحدة هدفها أجراء إصلاحات سياسية في النظام الإقليمي العربي بما يتلائم مع توجهاتها وأهدافها في المنطقة، وفي النهاية فان هذا المشروع ما هو إلا غطاءً أمريكياً للانخراط في شؤون المنطقة بيسر بما يغفر لها خطيئة احتلال العراق ويمحو التحيز الكامل "لإسرائيل" ويحسن صورتها لدى الشعوب العربية.

المبحث الثاني

الأهمية الجيوستراتيجية للشرق الأوسط

تختلف الجغرافية السياسية، أو كما يشار إليها احيانا (بالجيوبوليتك)[1]، عن الجيوستراتيجية (Geostrategy). (فالأولى) هي علم سياسة الأرض، أما (الثانية) "الجيو-ستراتيجية"، مصطلح مكون من جزأين (Geo) وتعني ارض، و(Strategy) وتعني في اللغة فن القيادة والتخطيط الحربي أو استخدام القوة العسكرية لكسب أهداف الحرب، كما يشير إلى ذلك (قاموس أكسفورد)[2]. وهذه الكلمة في الأصل مشتقة من الكلمة اليونانية (Strategus) التي تعني "قائد" وتعني كذلك "عمل القيادة"[3]، وهذا الفهم المرتبط بالجانب العسكري ظل هو الفهم السائد للإستراتيجية في المدد السابقة، وهو الفهم الذي أشار إليه صاحب (قاموس المورد) عند ترجمته كلمة (Strategy) إذ ترجمها بقوله (الإستراتيجية: علم أو فن الحرب، وضع الخطط وإدارة العمليات الحربية)[4]. ومنذ بداية

---

(1) وهناك فروق كثيرة بين (الجغرافية السياسية) و(الجيوبوليتك) أهمها:

أ- إن "الجيوبوليتك" يرسم خطة لما يجب أن تكون عليه الدولة، بينما تدرس "الجغرافية السياسية" كيان الدولة الجغرافي بعناصره المختلفة.

ب- إن "الجيوبوليتك" يضع تصورا لحالة الدولة في المستقبل، بينما تهتم "الجغرافيا السياسية" برسم صورة الحاضر في ضوء الماضي.

ج- إن "الجيوبوليتك" يتسم بالتطور والحركة، بينما تميل "الجغرافيا السياسية" إلى الثبات.

د- إن "الجيوبوليتك" يحاول وضع الجغرافيا وحقائقها في خدمة الدولة (أي لتحقيق أغراضها في مجالها الحيوي حتى لو كان ذلك على حساب جيرانها) بينما "الجغرافية السياسية" ليست سوى صورة للدولة، أي هي (تحليل القوة في بناء الدولة السياسي).

للمزيد من التفاصيل انظر: الجغرافية السياسية، مصطلحات سياسية، شبكة النبأ المعلوماتية، في www.annabaa.org/nbanews/64/83.htmwebsite//.2005/3/23

(2) Oxford Dictionary، (Oxford University Press، 1987)، P.854.

(3) علي هارون، أسس الجغرافيا السياسية، (القاهرة، دار الفكر العربي، 1998)، ص307.

(4) منير البعلبكي، المورد: قاموس عربي- انكليزي، (بيروت، دار العلم للملايين، 1986)، ص914.

القرن العشرين أعاد المهتمون بالدراسات الإستراتيجية النظر في أطروحاتهم وتعريفاتهم السابقة ودرسوا قضية الحرب والسلام بشكل أكثر شمولية، مما جعل مجال الإستراتيجية يتسع شيئا فشيئا حتى شمل مفهومها المجالات جميعها (السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والعلمية)[1].

وشمل تعبير الإستراتيجية واستخداماته الكثير من الميادين كـ(الموقع الجغرافي)، إذ يمكن أن يوصف موقع ما بأنه موقع استراتيجي، كما قد يوصف قرار سياسي بذلك، بل قد يطلق أحيانا وصف الإستراتيجية على بعض الأسلحة ذات التأثير الحاسم[2]. والواقع أن ثمة ارتباطا بين مفهوم (الإستراتيجية) و(الإطار الجغرافي)، لان الوحدات السياسية ترتكز على أسس جغرافية من حيث موقعها ومواردها، ومن هنا جاء مفهوم (الجيوستراتيجية)[3]. إذ أشار (أمين عبدالله) إلى أن (الجيوستراتيجية تتناول المركز الاستراتيجي للدولة أو المنطقة السياسية اعتمادا على تحليل عناصرها الجغرافية من "الموقع والموارد والسكان والحدود والشكل والحجم والمناخ والطبوغرافيا")[4]. ولمنطقة الشرق الأوسط أهمية جيوستراتيجية كبيرة، إذ تنافست القوى العظمى على النفوذ فيها، كونها ذات علاقة مباشرة بالاستقرار الدولي من عدمه، فضلا عن كونها المزود الرئيس للغرب بالطاقة[5]، وتحتل منطقة الشرق الأوسط موقعا مركزيا بين الشرق والغرب وتسيطر على

---

(1) عبدالله مسعود القباع، الإستراتيجية الدولية وقضايا الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية، ط(1)، (الرياض، 1989)، ص19.

(2) مصطفى طلاس، الإستراتيجية السياسية العسكرية، ط(1)، (دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، 1999)، ص381- 382.

(3) حسن عبدالله المنقوري، الأهمية الجيوستراتيجية للمملكة العربية السعودية وأثرها على توجهاتها الخارجية، سلسلة دراسات سعودية، العدد (5)، (الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية، 1990)، ص177.

(4) أمين عبدالله محمود، دراسات في الجغرافيا السياسية للعالم المعاصر، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1969)، ص19.

(5) منعم صاحي العمار، نحو إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي: دراسة حالة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1989)، ص177.

الممرات البحرية (المضايق التركية وقناة السويس وباب المندب) والممرات الجبلية في باكستان وأفغانستان وإيران، مما جعلها محط أنظار القوى الأوربية المختلفة منذ مدة طويلة، وعلى الرغم من أن دولاً أوربية متعددة لعبت أدوارا مختلفة في الشرق الأوسط سيما فرنسا وألمانيا، إلا انه كان لبريطانيا وروسيا القيصرية الدور الأكثر استمرارية في منطقة الشرق الأوسط، ومرد ذلك إلى علاقات الطريق الإمبراطوري البريطاني عبر الشرق الأوسط إلى الهند والمحيط الهندي، وحلت الولايات المتحدة محل بريطانيا، والاتحاد السوفيتي "سابقا" محل روسيا القيصرية في صراعهما على الشرق الأوسط ليس من أجل السيادة، كما كان في الماضي، إنما من أجل التوازن الدولي[1]. وتتمثل تلك الأهمية بـ:

أولا- الأهمية الجيوبوليتيكية:

أولت المدرسة الجيوبوليتيكية تأثير المتغير الجغرافي أهمية خاصة، إذ رأت فيه المسبب الأساس والحتمي الذي يقف وراء أنماط التصرف السياسي الخارجي للدول، ومع أن هذا الرأي تمتع بقدر كبير من الصحة، بيد أن خصائص واقع العالم المعاصر أدت إلى تآكل بعض جوانب مصداقيته السابقة، فخصائص هذا الواقع رتبت مجموعة نتائج دفعت إلى تقلص الأهمية التي كانت الجغرافيا تتمتع بها سابقا في حماية أمن الدولة من محاولات الاختراق الخارجية، ولو حاولنا تشريح وضع منطقة الشرق الأوسط جغرافيا[2]، نجدها تمثل مثلثا جيوبوليتكيا تتداخل نقاطه الثلاث في قارات العالم القديم الثلاث. ففي "أوربا" تدخل اليونان وتركيا الأوربية، وفي "أسيا" تركيا وإيران وأفغانستان والجزء الغربي من باكستان وكشمير، فضلا عن الدول العربية كلها في الجزيرة العربية والهلال الخصيب وفي "أفريقيا" مصر وشرق ليبيا ومعظم السودان ومعظم أثيوبيا والصومال الفرنسي (إقليم العيسى والافار)[3]. وقاعدة المثلث القلب هذا تمتد في شمال

(1) محمد رياض، الشرق الأوسط: دراسة في التطبيق الجيوبوليتيكي والسياسي، ط(1)، (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1974)، ص15.

(2) محمد رياض، الشرق الأوسط: دراسة في التطبيق الجيوبوليتيكي، مصدر سبق ذكره، ص34.

(3) محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكية مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، ط(2)، (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1979)، ص298.

البحر العربي إلى جزيرة "سقطرة" في اليمن، بمحاذاة الساحل الجنوبي للجزيرة العربية، مشتملا على خليج عمان وعدن، والخليج العربي والبحر الأحمر، ويمتد ضلعه الأيمن مع جبال زاكروس موازيا للساحل الإيراني على خليجي عمان والعربي ومكملا سيره مع جبال كردستان العراق وبموازاة الحدود العراقية الإيرانية، ثم يخترق هضبة الأناضول في اتجاه الشمال الغربي، إلى أن نجد رأس المثلث في منطقة المضايق التركية (البوسفور والدردنيل). أما الضلع الأيسر للمثلث فيمتد من خليج عدن مشتملا على شمال الصومال والبحر الأحمر كله ووادي النيل ودلتاه في مصر، ويعبر البحر المتوسط وبحر ايجة ليلتقي برأس المثلث في تركيا الأوربية، وبذلك فان الشرق الأوسط القلب يضم دول الجزيرة العربية كلها والعالم العربي الأسيوي وقبرص وإيران في الشرق ومعظم تركيا في الشمال، ومعظم المعمورة من مصر في الغرب وأجزاء السودان وأثيوبيا والصومال المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن[1]. وتحتل منطقة الخليج العربي أهمية حيوية في ذلك المثلث منذ زمن بعيد ومرد ذلك إلى أهمية موقعها الجغرافي إذ تقع في قلب العالم القديم الذي كان يسيطر على طرق الموصلات البحرية والبرية سيما قبل حفر قناة السويس وكذلك بسبب كونه واحد من أهم المنافذ المائية التي تمتاز بها منطقة الشرق الأوسط الذي يتصل عن طريق مضيق هرمز بخليج عدن ثم ببحر العرب الذي يلتقي بالمحيط الهندي شرقا والبحر الأحمر غربا عن طريق باب المندب[2].

وتتصف منطقة الخليج العربي بخصائص تكاد تكون منفردة من حيث الاعتبارات الجغرافية وأهميتها في ظل متغيرات الصراع الدولي المعاصر بكل ما تعنيه من قابلية على التوظيف الاستراتيجي وقدرة معينة على الإغراء والاستقطاب الدولي[3]. فالخليج العربي هو البحيرة شبه المغلقة التي تقع بين شواطئ الجزيرة العربية غربا وسواحل إيران

(1) المصدر نفسه، ص34.

(2) برزان التكريتي، الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وتأثيره على أقطار الخليج العربي، (بغداد، الدار العربية، 1982)، ص14.

(3) محمد أنور عبدالسلام، معالم الإستراتيجية الدولية في الخليج العربي من وجهة النظر الأمريكية والسوفيتية، مجلة السياسة الدولية، العدد (68)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1982)، ص169.

شرقا ومضيق هرمز وخليج عمان جنوبا وسهل العراق شمالا، أي المنطقة الواقعة بين خطي العرض (24- 30) شمالا، وخطي طول (48-57) شرقا، ويمتد الخليج مسافة تقرب من (1300) كم من شط العرب في الشمال حتى رأس مسندم في الجنوب ويتراوح اتساعه بين (47) كم عند مضيق هرمز و(280) كم في أوسع نقطة فيه، ويبلغ أعلى عمق له تقريبا (100) م وذلك بالقرب من جزيرة هرمز. أما فيما يتعلق بموقعه للماء واليابس فهو يقع ضمن القارات والمحيطات، إذ يقع في جنوب غرب آسيا على شكل ذراع بحري يتصل طرفه الجنوبي بخليج عمان فالبحر العربي ثم المحيط الهندي[1].

وعبر عدد من الباحثين ورجال السياسة في كتاباتهم وأبحاثهم عن الأهمية الإستراتيجية الكبيرة التي تتمتع بها منطقة الخليج العربي. فـ(جان جاك بيربي) وهو باحث فرنسي يرى (إن الشرق الذي كثر الحديث عنه على السنة الخبراء، تنحصر أغلبيته في الخليج العربي بشكل خاص، وذلك لكونه قلب الشرق الأوسط جغرافيا، وبابه السحري وصندوقه الذهبي الرائع الذي يسيل له اللعاب)[2]. وتتحكم منطقة الشرق الأوسط بالكثير من المضايق والممرات، منها (مضيق هرمز ومضيق باب المندب ومضيق تيران وقناة السويس)[3].

ثانيا- الأهمية الاقتصادية:

لم يعد خافيا على أحد، إن منطقة الشرق الأوسط هي منطقة حيوية[4]. وان الموقع الجغرافي للشرق الأوسط من أهم المواقع الإستراتيجية في العالم، وإذا ما أضفنا إلى هذه

---

(1) فكرت نامق العاني، الولايات المتحدة الأمريكية وأمن الخليج العربي: دراسة في تطور السياسة الأمريكية في الخليج منذ الثمانينات وأفاق المستقبل، (بغداد، مطبعة العزة، 2001)، ص4.

(2) نقلا عن: صبري فارس الهيتي و انور مهدي صالح، جغرافية الخليج العربي، (بغداد، مطبعة جامعة بغداد، 1986)، ص15-16.

(3) عن أهمية تلك المضايق، انظر، أهم مضايق العالم، شبكة المعلومات الدولية على الموقع:
website://www.banootat.com/vb/showthread.php?t=3923.

(4) سوسن إسماعيل العساف، أمريكا وإستراتيجية ضبط التسلح، دورية أوراق دولية، العدد (124)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2003)، ص19.

الأهمية بحور البترول- عصب العصر- التي يقوم عليها الخليج العربي ومخزونها الهائل بالقياس إلى الاحتياطي العالمي، إلى جانب غزارة الإنتاج وسهولة الاستخراج أيضا، أدركنا مدى أهمية هذه المنطقة، وان من يتحكم بهذه المنطقة هو الأقدر على التحكم باقتصاديات الدول الصناعية[1].

فمن يملك بترول الخليج يملك السيطرة على العالم. إذ يعد البترول قوة مركبة، فهو أولا المصدر الرئيس والأهم للطاقة في العالم، وثانيا مصدر لعائدات نقدية ضخمة ولصناعات واسعة ومجال نشاط شركات عملاقة، فالعائدات البترولية هي أضخم العائدات وتشكل القسط الأكبر من العملات والأوراق المالية والسيولة النقدية اليومية وتؤثر في مجمل موازين المدفوعات لدول العالم كلها، كما أن أهمية البترول ستزداد في السنوات القادمة في ظل بروز ظاهرتين [2]:

الأولى: زيادة معدلات الاستهلاك البترولي العالمي سيما في دول الشمال الغنية.

الثانية: إن منابع البترول في معظم مناطق العالم في طريقها إلى الجفاف، ربما استثناء حقول البترول في منطقة حوض بحر قزوين التي لم تكتشف كليا بعد، فضلا عن خمس دول أخرى يتعاظم فيها هذا المصدر بغزارة وتمتلك وحدها حوالي (70%) من الاحتياطي البترولي العالمي المؤكد، وهي كل من السعودية والعراق والإمارات العربية والكويت وإيران.

وذكرت مجلة نيويورك تايمز في مقال جاء فيه: (أياً كان الذي يسيطر على هذه الموارد البترولية الجديدة فانه سيكون بذلك مسيطرا على الموارد الرئيسة للطاقة في العالم إلى أن تصبح الطاقة الذرية في متناول الجميع)[3]. وهو ما أكده مساعد وزير الخارجية الأمريكية السابق "جوزيف سيسكو" إذ قال: (إن للولايات المتحدة مصالحا اقتصادية

---

(1) عزت السيد احمد، هل بدأ عصر الهيمنة الأمريكية، مجلة الوحدة، العدد (98)، (المجلس القومي للثقافة العربية، 1992)، ص102.

(2) براء عبدالقادر وحيد، القدرات العسكرية الإيرانية وأثرها في ميزان القوى في الخليج العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2002)، ص62.

(3) سيد نوفل، الأوضاع السياسية لأمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، (القاهرة، 1960)، ص119.

وإستراتيجية ضخمة في بترول دول الخليج وان تدفق هذا البترول ذو أهمية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة ولحلفائها في حلف شمال الأطلسي ولأصدقائها شرق السويس، وان حماية الموارد البترولية في الخليج تكتسب أهمية متزايدة بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة وحلفائها المتعطشين للطاقة)[1]. وأثناء مدة الحرب الباردة كان الهدف الاستراتيجي الأكبر للولايات المتحدة في "الشرق الأوسط" هو تأمين تدفق البترول إليها والى حلفائها في أوربا وآسيا، وما تزال الحقيقة القائمة اليوم، إن البترول عنصر هام جداً وحاسم في النواحي الاقتصادية والعسكرية للدول الصناعية المتقدمة.

ومن جانب آخر، أضاف البترول إلى منطقة الشرق الأوسط أشكالا جديدة من الاستراتيجيات الجيوبوليتيكية العالمية، المتمثلة في الصراع الدولي حول المنطقة، وقد اتخذت جيوبوليتكية البترول في تأثيرها السياسي على دول المنطقة مراحل كثيرة كانت (المرحلة الأولى) صراعا واضحا بين الرغبات القومية وبين مصالح الشركات الأجنبية المنتجة للبترول، أما المرحلة الثانية فقد بدأت مع حركة تأميم البترول الإيراني في ظل حكومة (مصدق) في عام 1951[2]، وفي هذه المرحلة ألقت الولايات المتحدة بكل ثقلها السياسي والاستراتيجي كخليفة للقوى الامبريالية الأوربية القديمة، كما ظهر مبدأ الـ(50%) في المشاركة بين الشركات والدول، وظهرت في تلك المدة (1960) منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك OPEC)، أما المرحلة الثالثة في جيوستراتيجية البترول فهي التلويح باستخدامه في الشرق الأوسط عامة، وفي العالم العربي خاصة، كجزء من أسلحة (الصراع العربي- "الإسرائيلي") وكان ذلك في حرب تشرين الأول 1973[3]. ويعود استخدام البترول (كسلاح سياسي) في الحقيقة إلى تاريخ ميلاد ما يسمى بـ(الدولة "الإسرائيلية")، وكما أشار إليه (توماس بارجر) (Thomas Barger)، الرئيس السابق لشركة البترول العربية- الأمريكية "أرامكو"، فان أول حظر قد فرض في أثناء حرب السويس عام 1956 ضد البريطانيين والفرنسيين بصفتهما المشاركين في العدوان مع

(1) نقلا عن: فكرت نامق العاني، مصدر سبق ذكره، ص79.
(2) محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكية...، مصدر سبق ذكره، ص308.
(3) المصدر نفسه، ص ص36-37.

"إسرائيل" كما منعت ناقلات البترول من الشحن في الموانئ البترولية في الأراضي العربية، وتوقفت شحنات البترول لشركة ارامكو عن طريق أنابيب البترول إلى البحرين، والحظر الثاني كان قد فرض في حرب حزيران (حرب الأيام الستة) عام 1967 على شحنات البترول جميعها إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية[1].

وكان استخدام العرب للبترول كسلاح سياسي عالمي حافزاً وقائياً للأمن الاقتصادي القومي الأمريكي من أي استخدام عربي أو أجنبي مرة ثانية، وهذا ما دعى "بوش الابن" إلى القول في 13 تشرين الثاني 2001 (إن توفير احتياطي بترولي يكون مملوء إلى قدرته القصوى هو عنصر مهم لامتنا)، وأصبح العرب محط أنظار الساسة والمفكرين وأصحاب المصالح الأمريكية، مدركين أن البترول مفتاح السيطرة العالمية[2]. سيما أن أغلب التقارير الأمريكية تتفق على أن عام 2025 سيشهد نضوب البترول في الولايات المتحدة مما يجعلها تحتاج إلى استيراد أكثر من (70%) من البترول[3]. ونذكر في هذا الجانب التقرير الذي قدمه "ديك تشيني" في عام 2001 لوزارة الطاقة الأمريكية متكهناً فيه إن حاجة الولايات المتحدة المتزايدة للبترول ستضطرها إلى رفع حاجتها الاستيرادية من البترول من (4،10) مليون برميل 2001 إلى (7،16) مليون برميل في 2020[4].

وعلى العموم تمتلك منطقة الشرق الأوسط احتياطات كبيرة من المواد الخام، 62% من احتياطيات البترول الخام و42% من احتياطيات الغاز الثابت المخزونة في هذا الجزء من العالم، وبلغت حصتها من إنتاج البترول العالمي المستخرج في عام 2005 زهاء (4،30%). من مواردها من تصدير البترول الخام فتقدر في عام 2005 بمبلغ قيمته 363 مليار دولار أمريكي، كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة في عام 2004 ما تقدر قيمته

---

(1) روح الله رمضاني، الخليج العربي ومضيق هرمز، ترجمة عبد الصاحب الشيخ، ، السلسلة الخاصة (75)، (جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، 1984)، ص104.

(2) Humphrey Nixon, U.S-Oil Policy in the Middle East, Ifocus, Foreign Policy, 2004, P (3-4). website://www.fpif.erg.com .

(3) جيف سيمونز، مستقبل الحرب الأمريكية على العراق: السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة: سعيد العظم، ط (1)، (بيروت، دار الساقي، 2004)، ص312.

(4) المصدر نفسه، ص332.

الإجمالية بـ2000 مليار دولار أمريكي[1]. وهذا ما أكدته تقارير وإحصائيات الطاقة العالمية، إذ أشارت إلى أن الخليج العربي وبحر قزوين تنتج ما نسبته (65%) من إنتاج البترول والغاز الطبيعي المخمنة، وفي عام (2050) سترتفع تلك النسبة إلى (80%) من الاحتيـاطي العـالمي المخمنـة[2].وهنـاك مصـدر آخر للطاقة في الوطن العربي متاح للتطوير وهو[3]، (اليورانيوم) وهـو أحـد مـوارد الطاقـة النابضـة، وقد وجدت رواسب أولية لليورانيوم في الجزائر والصومال بكميات مؤكدة تقـدر بحـدود (34 ألـف طن) ورواسب أخرى شبه مؤكدة تقدر بحدود (53 ألف طن) وهنـاك مـن الـدلائل مـا يجعـل مـن المحتمل وجوده في ليبيا وموريتانيا ومصر واليمن الشمالي والسعودية إذ يقـدر الاحتيـاطي بــ(50-150 ألف طن)[4].

ثالثا- الواقع السكاني (الديموغرافي):

للعامل الديموغرافي أهمية كبيرة في تحديد مدى قدرة الدولة على التأثير في سياسـات الـدول الأخرى بما ينسجم وأهدافها الخارجيـة[5]. مـن ناحيـة ان "السـكان" يشـكل عصـب القـوة البشريـة اللازمـة للحـرب في حالـة احتفـاظ الدولـة بقـوات تقليديـة ضـخمة، وذلـك مـن واقـع ان (الحـرب التقليدية) ما زالت تمارس دورا مهما في المجتمع الدولي على الرغم من التطور التكنولوجي المسـتمر في وسائل الحرب النووية والصاروخية التي تمتلك أسبابها الدول الكـبرى وحـدها مـن جهـة، ولإدارة أجهزة الإنتاج المدني من جهة أخرى[6].

---

(1) وزارة الخارجيـــة الألمانيـــة-المركـــز الألمـــاني للإعـــلام- أهميـــة الشرق الأوســـط الموســـع، في 2008/9/17. www.almania-info.diplo.de/Vertretung/gaic/arwebsite//

(2) Horanse Korb, U.S-interntion in the middle East, Blood for oil international socialist, Reviewissue 15, December 2000, P5. website//www.Google.com.pdf .

(3) إبراهيم سعد الدين، صور المستقبل العربي، ط(2)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)، ص9.

(4) علي محمد الصايغ، الطاقة الشمسية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (78)، (بيروت، مركـز دراسـات الوحدة العربية، 1985)، ص120.

(5) أمين محمود عبدالـلـه، مصدر سبق ذكره، ص249.

(6) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص180.

ولعل أهم ما يمكن النظر إليه في هذه المسألة هو العدد والتعددية، لان حجم السكان ومدى تماسكه قد يخلق إحساسا بالأمن والثقة بين مواطني الدولة، كما يخلق شعورا بالخوف في نفوس أعدائها[1]. لذلك يشكل أحد المنطلقات التي تبنى على أساسها السياسة الخارجية لأية دولة[2].

إذ أدى النمو السكاني السريع في المنطقة إلى تفاقم التحديات التي تواجهها عند دخولها الألفية الثالثة، إذ كان عدد سكان الشرق الأوسط في عام 1000م يبلغ (30 مليون نسمة)، ونما العدد بين عامي 1800 و1900 بنسبة (75%)[3]، ولم يكتسب نمو السكان في المنطقة قوة دفع كبيرة إلا في النصف الثاني من القرن العشرين، حين زاد مجموع السكان من نحو 100 مليون في عام 1950 إلى ما يقرب من 380 مليونا في عام 2000 بزيادة 280 مليونا في خمسين عاما، إذ يعيش في الشرق الأوسط ما يزيد عن (460 مليون نسمة)، من بينهم (147 مليون نسمة) وحدهم في باكستان، تضم هذه المنطقة دولا هي في معظمها دول ذات نمو سكاني شديد التسارع، مثل إيران و السعودية إذ زاد فيهما تعداد السكان في الأعوام الخمسة والعشرين الأخيرة بمقدار الضعف[4]. إن معدل النمو السكاني في الوطن العربي هو واحد من أعلى المعدلات في العالم نحو (3%) سنويا، فإذا كان على وفق الإحصائيات المعروفة اليوم (مطلع سنة 2004) عدد سكان الوطن العربي يتجاوز الـ(310) مليون نسمة، ففي العام 2030 متوقع أن يصل العدد إلى (600) مليون نسمة[5].

---

(1) المصدر نفسه، ص183.

(2) أمين محمود عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص251.

(3) باتريك كلاوسون وايلين ليبزون، تأثير الديموغرافيا على سياسيات الشرق الأوسط، ترجمة مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن، في 2007/7/15 .

website//www.asharqalarabi.org.uk/center/mutabaat-syasat.htm

(4) وزارة الخارجية الالمانية، مصدر سبق ذكره، ص4.

(5) عدنان بيلونة، الأمن المائي العربي، مجلة الفكر السياسي، العدد (26)، (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 2006).

www.awu-dam.org/politic/26/fkr26-002.htmwebsite//

ويعاني سكان الشرق الأوسط من الفقـر بشـكل عـام، ويعتمـد غالبيـة سـكانه عـلى الزراعـة كمصدر رزق عام وعدد ضئيل جدا منهم فقط يعتمد على الصناعة باسـتثناء دولـة "إسرائيـل" التـي تعد "غربية متطورة" نسبيا تعتمد على الصناعة والزراعة بالوقت نفسه، والـدول العربيـة البترولية التي يعتمد اقتصادها على الصناعات البترولية مثل (السعودية وقطر والإمـارات وعـمان والكويـت) فتتميز بتطور هياكلها الاقتصادية وارتفاع مستويات المعيشة.

وتعاني دول الشرق الأوسط مـن نقـص كبـير في الميـاه، إذ اختلفـت دول كثـيرة بسـبب هـذا الموضوع وربما تحدث حربا كبيرة بسبب هذه المشكلة مستقبلا[1]. إذ يؤدي النمو السـكاني غالبـا إلى زيادة الطلب على المياه في قطاعات الاقتصاد جميعها: الزراعيـة والصـناعية، كـذلك تسـتأثر الزراعـة بالقدر الأكبر من الطلب على المياه في هذا الإقليم[2]. وان ثلاثة أرباع المياه العذبة موجودة في الشرق الأوسـط [3]. وهـذا الـنقص أو الزيـادة في تناسـب السـكان والميـاه يـأتي نتيجـة تفـاعلات حضـارية واقتصادية وصحية تعمل من داخل الدولـة بـالطرائق الطبيعيـة التدريجيـة، ويمكـن زيـادة فاعليـة العوامل المختلفة بوضـع خطـط ومشروعـات للتنميـة وتحسـين الأحـوال الصـحية مـن أجـل زيـادة السكان في الدول قليلة السكان، أو من أجل مواجهة الضغط السكاني[4].

رابعا- الأهمية السياسية:

من المعلوم إن الأهمية السياسية أو أهمية الدور السياسي لدولـة مـا أو نظـام إقليمـي معـين، تنبـع مـن مخرجـات التفـاعلات بـين المعطيـات (السياسـية والاقتصـادية والجغرافيـة والديموغرافيـة) التـي تتشـكل في إطارهـا تلـك الدولـة أو ذلـك النظـام، وبـذلك فـان الأهميـة

(1) الشرق الأوسط، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، في 2005/8/14.

website// www. ar.wikipedia.org/wiki

(2) Doris Koehn, "Water and Environment for the Middle East and North Africa", (Presentation at the sixth joint Middle East Institute and World Bank Annual Conference, Washington, DC, May 15, 2001).p54

(3) Mamdouh Nasr, "Assessing Desertification and Water Harvesting in the Middle East and North Africa: Policy Implications", ZEF-Discussion Papers on Development Policy, No.10, (Bonn, Germany Center for Development Research, University of Bonn, 1999), p23

(4) محمد رياض، الاصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكية...، مصدر سبق ذكره، ص106.

السياسية لمنطقة الشرق الأوسط مثلت نتائج تفاعل بين مخرجات المعطيات المختلفة التي بدأت بالظهور والتبلور منذ مدة طويلة لتشكل نظاما إقليميا ذا أهمية سياسية كبيرة على صعيد العلاقات الدولية في العالم المعاصر، ومن العوامل التي أسهمت في زيادة الأهمية السياسية لهذه المنطقة سيما في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، النهوض القومي العربي وطموح شعوب المنطقة إلى التحرر والاستقلال والوحدة القومية العربية، قد جعل الدول الاستعمارية وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تشدد من قبضتها، وتضع الخطط لإقامة الأحلاف السياسية والعسكرية لعزل المنطقة عن محيطها العربي سيما بعد حرب السويس عام 1956، وقيام الثورة في العراق عام 1958، ثم الثورة اليمنية عام 1962، والثورة الإيرانية عام 1979، واكتسبت منطقة الشرق الأوسط أهمية سياسية كبيرة أبان الحرب الباردة، إذ سعت الولايات المتحدة إلى إقامة حزام من الأحلاف الممتدة من أوربا إلى باكستان لمواجهة الاتحاد السوفيتي ومنعه من الامتداد جنوبا نحو هذه المنطقة[1]. وهذا ما أكده أيضا "هارولد براون" بقوله (إني اعد الشرق الأوسط أخطر منطقة في العالم لأنه هام اقتصاديا واستراتيجيا، ولأجل ذلك أصبح أهم منطقة في العالم بالنسبة للمصالح الأمريكية المتشعبة)[2].

ويعد الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم توترا إذ شهد عبر تاريخه الطويل الكثير من الحروب والأزمات منها الحروب (العربية- "الإسرائيلية") و(الحرب العراقية-الإيرانية) ودخول العراق للكويت عام 1990، وشهد عام 2003 الاحتلال (الأمريكي-البريطاني) للعراق والمشكلة النووية الإيرانية [3]. وفي أوائل عام 2004 خرجت الولايات المتحدة بما أسمته مشروعا للإصلاح في " الشرق الأوسط الكبير" ومنذئذ وهذا المشروع يشغل حيزا مهماً من اهتمامات الأوساط الحاكمة في المنطقة كذلك في وسائل الإعلام، ويبدو أن توقيت طرح هذا المشروع ليس من باب الصدفة، بل جاء تتويجاً لسلسلة من الخطوات الأمريكية النوعية التي سبقته في المنطقة وبدأت مع انهيار النظام الدولي ثنائي

---

(1) مدونات مكتوبة: مدونات ياسر قطيشات، واقع الجغرافيا السياسية في الخليج العربي، في 2008/7/12. yasser-qeteshat.maktoobblog.comwebsite//www.

(2) نقلا عن: حازم حمد موسى الجنابي، مصدر سبق ذكره ص17.

(3) الشرق الأوسط، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، مصدر سبق ذكره، ص2.

القطبية ولعل من أبرزها: حرب الخليج الثانية عام 1991، وإعلان بوش "الأب"، بمجرد انتهاء تلك الحرب عن مولد النظام الدولي الجديد ذي القطب الواحد، ثم الغزو الأمريكي لأفغانستان ومن بعده العراق بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، التي يزداد الغموض والشك حول القوى الحقيقية من ورائها، وهذا التفجيرات التي شكلت بدورها منطلقا لتصعيد نوعي جديد في السياسة الخارجية الأمريكية تجسد في إعلان واشنطن لعدد من المبادئ ويأتي في مقدمتها: "من ليس معنا فهو ضدنا"، و" الحق الأمريكي في الحرب الاستباقية أو الوقائية"، و"الحق الأمريكي في عدم السماح بتحدي قوتها العسكرية أو التفوق عليها"، ويلحظ أن الولايات المتحدة الأميركية شنت منذ انهيار النظام الدولي ثنائي القطبية، ثلاثة حروب انحصرت في الشرق الأوسط وحده، وهذا مؤشر واضح على الأهمية الخاصة التي راحت تحتلها هذه المنطقة في الإستراتيجية الكونية الأمريكية لما بعد الحرب الباردة ولكن على الرغم من هذه الكثافة والتركيز للنشاط الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن واشنطن لم تعد اللاعب الوحيد في الساحة.

وتتعرض المنطقة في المرحلة الراهنة إلى صياغة جديدة لخارطتها الجغرافية والسياسية بهدف تعميق التجزئة والتبعية وبما تتلاءم مع المصالح والمعطيات الجديدة في النظام الدولي، إذ أنبنى المشروع الشرق أوسطي على أسس جغرافية وأسس قومية واثنيه متعددة الجنسيات دون الاعتراف بالهوية القومية للمنطقة، إن السبب في كل ما تعانيه منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة والدول العربية بصورة خاصة هو الأنظمة السياسية القائمة التي وسعت فجوة الديمقراطية في الجانب السياسي[1]. مما كان له الأثر البارز في إحداث الاحتقان السياسي الذي عد بمثابة قنبلة موقوتة ربما في أية لحظة تنفجر مولدة موجة عالمية من العنف السياسي المنظم، مما يدخل المنطقة في حالة من الفوضى التي تكون انعكاساتها أشد سلبية على المصلحة الأمريكية، لهذا عد العنف من أخطر مهددات الأمن القومي الأمريكي عندها أدرك الساسة الأمريكان ضرورة دمقرطة العرب[2]. لهذا

(1) نص مشروع الشرق الأوسط الكبير نقلا عن جريدة الحياة اللندنية، وثائق وتقارير، العدد (112345)،في2007/9/16. www.kefaya.orgwebsite//

(2) سلامة كيله، الخطاب الديمقراطي الأمريكي في الشرق الأوسط الكبير، في 2005/1/11. website//www.kefaya.org

نرى أن المدرك الاستراتيجي الأمريكي بني على أساس أن المنطقة العربية هي أساس الشرق الأوسط، وان الشرق الأوسط هو أساس اوراسيا، وان اوراسيا هي أساس العالم، لذا فمن يهيمن عليها يهيمن على الشرق الأوسط ومن يهيمن على الشرق الأوسط يهيمن على اوراسيا ومن يهيمن على اوراسيا يهيمن على العالم، وعليه فان المنطقة تمتلك مفاتيح التحكم في أوراسيا، بشتى أنواعه وهذا يفسر لنا الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003[1].

خامسا- الأهمية العسكرية:

في البداية يمكن القول، إن مفهوم (القدرة العسكرية) يرتبط بمدى إمكانية الدولة على توظيف قواتها المسلحة، كما ونوعا، خدمة لأهداف سياستها الخارجية، والقدرة العسكرية للدولة قد تكون لأغراض الدفاع أو الهجوم أو الاثنين معا، فضلا عن ذلك قد تستخدم مباشرة فتنتج مفعولا محددا، أو لا تستخدم لكنها قد تؤدي إلى هذا المفعول نفسه، ولأهمية وظائفها في الحرب والسلم، تعد من أبرز المتغيرات المؤثرة في الحركة السياسية الخارجية للدول كافة[2]. وان غرضها الأساس الدفاع عن أهداف الدولة بواسطة التأثير على التوجهات والأدوار والأهداف وأفعال الدول الأخرى[3]. فالقوة العسكرية بهذا المعنى ليست إلا تابعة للسياسة[4]. والقوة العسكرية وحدها غير كافية ما لم تدعم سياسيا، إذ تعمل المؤسسات السياسية دوما على دعم سياسة الدولة العسكرية سيما قناعتها بجدوى الإنفاق العسكري، وان النقص في دور هذه المؤسسات السياسية ربما يزيد من حجم وتكاليف المجهودات العسكرية المطلوبة ويجعل النتائج القصوى

---

(1) وليد عبدالحي، علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (276)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص59-60.

(2) مازن الرمضاني، مصدر سبق ذكره، ص187-188.

(3) Holsti K.J, "International Politics: A Framework for Analysis "Third edition, Prentice Hall, Inc. Engiewood Cliffs, New Jersey, U.S.A. 1977, P.303.

(4) محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، ط(1)، (القاهرة، الدار المصرية للطباعة والنشر، 1971)، ص159.

للأعمال العسكرية غير مؤكدة عندما لا تتناسب مع التكاليف[1]. وتأسيسا على ذلك لجأت الدول منذ القدم إلى بناء جيشها وتعزيز قدراتها العسكرية[2]. وتعد قضية التسلح واحدة من أعقد المشاكل التي يواجهها عالمنا المعاصر، إذ أضحت تشغل أذهان الكثير من المسؤولين وصناع القرار على مستوى السياسة الخارجية، نظرا للوظيفة الحساسة التي تنجزها الأسلحة بالنسبة للدولة الحديثة من جهة، ولصعوبة ضبط الموازنة بين المتطلبات الحقيقية للتسلح، وأمن الدولة، وبين المتغيرات الإقليمية والدولية التي تطلبها عملية التسلح على اختلاف حجم الدول وإمكانياتها.

وإذا كان التسلح يكفل للدولة المنعة والقوة ويحقق لها قدرا من التوازن في ميزان القوى لئلا يختل في غير صالحها، فضلا عن الحصول على أقصى فائدة من المساومة في موقعها الدبلوماسي مع الدول الأخرى[3]. كما إن التسلح من أجل تسيير سياسات عدوانية أو تصاعد وتأثره بمعدلات غير اعتيادية ولاعتبارات وهمية غير مبررة، أثبت قدرته على إثقال كاهل الدولة واستنزاف ثرواتها، أو خلق الاضطراب والتوتر وتصاعد الصدامات المسلحة وانعدام الاستقرار الإقليمي من جهة أخرى. وينسحب هذا على منطقة الشرق الأوسط[4]. إذ لاتزال الأقطار العربية وغير العربية[5] من أكثر دول العالم إنفاقا على شراء السلاح، بالشكل الذي جعل اقتصاديات هذه الدول تتسم بالعسكرة ويمثل الإنفاق العسكري الكبير عبئا كبيرا، سيما إذا ما حددناه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كذلك من حيث مكانة ووزن دول "الشرق الأوسط" من زاوية استيراد الأسلحة

(1) Fergusson j.Cherles, "Military Forces and Objective "in Mclellan David and Olsin William and Sonderman Fred, "The Theory and Practice of International Relations, Prentoce-Hall, Inc, Englewood Clifs, New Jersy, U.S.A., 1960, P.153.

(2) فكرت نامق العاني، مصدر سبق ذكره، ص143.

(3) روبرت د. كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة: أحمد ظاهر، (عمان، مركز الكتب الأردني، 1989)، ص301.

(4) عبدالله النفيسي، ميزان القوى في منطقة الخليج العربي- في كتاب: الخليج العربي في مواجهة التحديات، (مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، 1976)، ص174.

(5) ملفات خاصة 2002- جوانب الصراع العربي الإسرائيلي ومجالاته، في2003/6/17، ص1.

website//www.aljazeera.net/NR/exeres

ومستويات الإنفاق العسكري، كذلك من حيث قياس متوسط نصيب الفرد الواحد من الإنفاق العسكري، أي العبء الذي يتحمله كل فرد في الدولة من الإنفاق العسكري[1].

ومما ساعد على التسلح في منطقة الخليج العربي مثلا، هو تباين وجهات النظر حول مسألة الأمن والاستقرار فيه وبروز المشاكل الإقليمية الكثيرة على هيئة خلافات حدودية ونماذج أيديولوجية متناقضة انعكست سلبا على معادلة الأمن، وزادت من وتيرة سباق التسلح[2]. كما شهد مؤشر الإنفاق العسكري لدول "مجلس التعاون الخليجي" تزايدا ملحوظا في النصف الأول من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إذ ارتفع من نحو 7،27 مليار دولار عام 2000 وهو ما يشكل (5،3%) من إجمالي الإنفاق العالمي و(54%) من إجمالي إنفاق الشرق الأوسط إلى نحو (2،34%) مليار دولار في عام 2005وهو ما يمثل (4،3%) من مجمل إنفاق العالم و(3،54%) من إجمالي إنفاق دول الشرق الأوسط، وبلغ معدل النمو السنوي في الإنفاق العسكري الخليجي ما نسبته (75،3%) في المدة من (2000-2005)[3]. ولا يمكن إنكار الدور الذي أداه (البترول) في زيادة الإنفاق العسكري بارتفاع ميزانية الدفاع لدول الشرق الأوسط[4].

الجدول رقم (1)

الإنفاق والموازنة (بليون دولار) إحصائية 2003

اسم الدولة	الإنفاق العسكري	الموازنة العسكرية	نسبة الإنفاق العسكري من الناتج القومي
السعودية	19،1	18،2	%8،9
قطر	1،9	1،9	%1،7
البحرين	0،456	0،239	%3،5

(1) المصدر نفسه، ص3.

(2) عبدالله النفيسي، مصدر سبق ذكره، ص174.

(3) نوزاد عبدالرحمن الهيتي، الاتفاق العسكري في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي "نظرة تحليلية"، مجلس التخطيط القطري، في 2006/5/3 .

website//www.corp.gulfinthemedia.com/files/gimEditorial/2128.pdf?PHPSESSLD=b3574d956.

(4) Ruth Legar Sivard, World Military and Social Expenditure, World Priorities, Washington, D.C, 1989, P. 53.

الكويت	4،83	9،28	%11،61
الإمارات	2،55	1،6	%3،2
سلطنة عمان	2،72	2،5	%1،2

Source: Anthony H. Cordesman, The Middle East Military Balance: Definition Regional Developments and Trends, Center for Strategic and International Studies, Washington, DC 2006, March23, 2005.

أصبح من الواضح إن سباق التسلح في المنطقة له منطقه الخاص، فكلما أقبلت دولة من دول المنطقة على عقد صفقة جديدة من التسلح ازداد إحساس الدول الأخرى بعدم الأمن، بيد أن هذا الشعور يغذي رغبة هذه الدول للحصول على مزيد من الأسلحة وعقد الصفقات الجديدة الذي يضاعف بدوره من حدة سباق التسلح والإنفاق العسكري، ومن ثم المزيد من التوتر بما في ذلك احتمالات اندلاع النزاعات والحروب المكلفة، وعليه أصبحت دول منطقة الشرق الأوسط تعيش الهاجس الأمني بنسبة كبيرة، لذلك تضاعف أكثر فأكثر تكديس الأسلحة في ترسانتها إلى الحد الذي يعتقد انه يكفي لردع الآخرين، لكن تراكم القدرات العسكرية يزيد من الشعور بعدم الأمن ويؤدي إلى حلقة مفرغة من سباق التسلح الذي لاينتهي[1].

ويقول (انتوني كوردسمان) الكاتب والمحلل الاستراتيجي المعروف بان "زيادة التسلح في المنطقة التي ندرسها هنا لم يكن وليد يومه، إنما يعود لحقبة تزيد على ربع قرن، إذ تزايد التسلح بزخم سببته جملة تغيرات حددها بـ(الحرب الباردة) وسقوط النظام الملكي الهاشمي في العراق عام 1958 والحرب العربية "الإسرائيلية" والانسحاب البريطاني من شرق السويس عام 1971 والحرب العراقية الإيرانية عام 1980، وما سماه بـ(حرب الخليج) عام 1991، والنزاعات البينية الصغيرة"، وهكذا فإننا نرى كيف سببت التغيرات التي حصلت في البيئة الدولية بزيادة السعي نحو التسلح، بل وتكديس السلاح

(1) Antheny Lake, Confronting Backlash State, Foreign Affairs, Vol. 73, No. 2, March-Aprol, 1994, P.48.

في بعض الحالات بما لاحاجة له، إلا ربما لخدمة مخططات أبعد[1]. وفي حديثه أيضا يقول (إن ما لاحظناه هو حدوث تحول جذري في البعد الأمني عبر العالم العربي، فبدلا من النزاعات التقليدية بدأنا نشاهد نزاعات تشمل أطرافا ليست دولا، وأصبح أمن الدول الداخلي مهماً بمستوى أهمية البعد العسكري نفسه، وأصبحت التوترات السياسية التي من شانها أن تسفر عن بروز أعمال(إرهابية) أو حالات التمرد تمثل مسألة أمنية يجب التعامل معها بشكل أكبر من التعامل مع القضايا السابقة مثل أي من الدول لديها أكبر عدد من احدث الطائرات الحربية أو أحدث الدبابات، كما إن لحيازة أسلحة الدمار الشامل أبعادا سياسية إلى جانب البعد العسكري، ففي الحروب غير المتكافئة مثل ما يجري بين حزب الله و"إسرائيل" أو غيرها من الحروب، فهذه هي القضايا التي أصبحت رئيسة)[2].

وأدت الأهمية العسكرية لدول الشرق الأوسط إلى أن تؤدي الإدارة الأمريكية دورا واسع النطاق في برنامج مساعداتها العسكرية لدول المنطقة، لتحقيق عدد من الأهداف السياسية والعسكرية والإستراتيجية والمالية منها[3]:

1. استنزاف موارد دول الخليج العربي، وهي (البترو-دولار) لانتعاش ما يسميه بـ(دورة الاقتصاد الرأسمالية).
2. تصريف مخزون الأسلحة الأمريكية، سيما الأجيال المتقادمة للأسلحة بما ينسجم مع سياسات شركات تصنيع السلاح، التي روجت لها إدارة بوش الابن.

---

(1) نقلا عن: عبدالوهاب عبدالستار القصاب، نظرة في التوازن الاستراتيجي في الوطن العربي، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد (50)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات دولية، 2003)، ص2.

(2) نقلا عن: انتوني كوردسمان، مأساة قانا يجب أن تكون درسا للجيوش المعاصرة، في 2008/5/18.
website//www.saudielection.com/ar/forum/showthread.php?t=22167

(3) حكمت ناظم، ماذا يعني تسليح المنطقة، شبكة البصرة، في 2007/6/4.
website//www.albasrah.net

3.التسليح الأمريكي لـدول الشرق الأوسـط يعـد خطـوة باتجـاه تهيئـة هـذه الـدول لمسرح العمليات العسكرية خلال السنوات العشر القادمة، ولولاية أمريكية جديدة.

4.دعم وإسناد (إسرائيل)، التي تعاني مؤسستها العسـكرية صـدمة الانهيـار العسـكري، اثـر حرب لبنان (تموز2006).. وتهيئـة مسـتلزمات إعـادة تشـكيل وتأهيـل هـذه المؤسسـة للمرحلة المقبلة.

5.تطمين(إسرائيل)، بان صفقة السلاح الأمريكي لدول المنطقة، لن يوجه ضـدها، عـلى وفـق شروط الصفقة، وستحافظ على رجحانه لصالحها حيـال كـل الـدول العربيـة مجتمعـة. وهي السياسة الثابتة للإدارات الأمريكية المتعاقبة على البيت الأبيض.

6. إن الدول الخليجية غير قادرة على التخلص مـن (خـردة) سـلاحها القـديم الـذي اشـترته بمليارات الدولارات، من دون استعمال، حتى أصبح عبـأ عليهـا ولا فائـدة ترجـى منـه، لأسباب تتعلق بتقادم أجيال الأسلحة بأشكالها وأصنافها.. وان دول الخلـيج أساسـا غـير مهيأة ذاتيا (لهضم) نوع السلاح المتطور وتقنيات أجياله الحديثة، إذ يترك تحت رعايـة خبراء عسكريين أمريكيين يتولون تدريب طواقم السلاح أو يتكفلـون باسـتخدامه كلـما دعت الحاجـة، سـيما الطيران في القواعـد الخليجيـة أو القواعـد العسـكرية الأمريكيـة والبريطانية في الخليج.

وأصدر مركز خدمة بحوث الكونغرس (Congressional Research Service) مؤخرا تقريرا مهـماً عـن بيـع الأسـلحة التقليديـة إلى الـدول الناميـة خـلال (1998-2005)، أظهـر التقريـر إن دول الشرق الأوسط عامة، والمنطقة العربية خاصة هي أكبر مسـتورد للسـلاح في العـالم، إذ شـكل الشرق الأوسـط السوق الأساس لتجارة الأسلحة التقليدية في الدول النامية، الأمر الذي يشير إلى وجود علاقـة قويـة بـين تركز الصراعات والتوترات الإقليمية والمحليـة مـن ناحيـة، ودرجـة اسـتقطاب المنطقـة لتعاقـدات نقـل الأسلحة التقليدية من ناحية أخرى، إذ اسـتوعبت منطقـة الشرق الأوسـط نحـو (8،45%) مـن إجـمالي قيمـة تعاقـدات نقـل الأسـلحة إلى الـدول الناميـة خـلال المـدة مـن (1998-2001) مقابـل نحـو

(39% لأسيا)، و(11% لأفريقيا)، و(4،4% لأمريكا اللاتينية). بينما استوعب الإقليم نحو (39%) من قيمة تلك التعاقدات خلال المدة (2002-2005) مقابل (4،48% لأسيا)، و(2،8% لأمريكا اللاتينية)، و(4،4% لإفريقيا)(1).

وتعد منطقة الشرق الأوسط عسكريا، السوق الأول لكل من الولايات المتحدة، والسوق الثاني لروسيا الاتحادية، إذ استوعبت نحو (7،55%) من إجمالي قيمة التعاقدات الأمريكية لنقل الأسلحة التقليدية مع العالم الخارجي خلال المدة (2002-2005)، واستوعبت أيضا من روسيا الاتحادية نحو (9،19%) خلال المدة نفسها، وفي عام 2006 كانت الزيادة في الإنفاق العسكري أكثر اعتدالا، وهبطت أسعار البترول- وهبط من ثم دخل الكثير من حكومات الشرق الأوسط- في النصف الثاني من السنة وكان مرد ذلك جزئيا إلى هبوط قيمة الدولار الأمريكي(2).

ويتحمل الشرق الأوسط أعلى نفقات الإنفاق العسكري في العالم، وبقي الإنفاق العسكري في سنة 2005 عند معدل المدة (1997-2005)، أي (6%) من إجمالي الناتج المحلي، ويسير الإنفاق العسكري العالي في الشرق الأوسط يدا بيد مع انعدام الشفافية والمساءلة في الميزانيات العسكرية(3). ويقدم الجدول رقم (3) الإنفاق العسكري لدول الشرق الأوسط للمدة من (1997 -2006).

---

(1) أمريكا أكبر مورد للسلاح في العالم والعرب أكبر مستورديه, وكالة طهران, في 2006/2/10.
website// www. ar.qodsna.com/printable.aspx?ID=478

(1) OilPriceDipsBelow62$aBarrel",BBCNews,11/12/2006.website://news.bbc.co.uk /2/6169629.stm. -&"Oil in Biggest Fall in Two Years, BBC News, 2/1/2007 .website ://news.bbc.co.uk/2/6231879.stm .

(3) International Monetary Fund (IMF), Isael: Report on Observance of Standards and Codes-Foscal Transparency Module, Country Report no.04/112 (Washington, DC, IMF, 2004). website://www.imf.org/external/pubs/cat/longtes.cfm?sk=17344.
& S.Korin-Lieber, "Taming the Defense Budget", Globes online, 31 August 2006.
website://www.globes.co.il/serveen/globes/DocView.asp?did=1000128681.

الجدول رقم (2)

(جدول الإنفاق العسكري) على وفق البلد، بالدولارات الأمريكية الثابتة للمـدة مـن 1997-2006، والدولارات الأمريكية الجارية لسنة 2006 الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية بالأسعار الثابتة لعام 2005 وأسعار الصرف الجارية، إلا في العمود الأيسر الأقصى المشـار إليـه بنجمـة إذ هـو بملايـين الدولارات الأمريكية بالأسعار الجارية، والأرقام تتعلق بالسنة التقويمية إلا إذا أشير خلاف ذلك.

البلد	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2006 *
تركيا	13684	14339	15832	15322	14046	13265	11851	10778	10301	11291	11248
البحرين	297	304	340	337	356	357	491	491	483	458	470
مصر	2073	2215	2249	2404	2570	2688	2816	2664	2632	2710	2868
إيران	2977	3142	4347	6695	7408	5981	7013	7982	9057	9849	10453
العراق	....	....	....	....	....	....	....	....	1503	1641	2407
(إسرائيل)	8519	8827	9149	9553	9712	10735	10050	10339	12522	11373	11737
الأردن	538	502	515	524	514	624	724	669	673	659	694
الكويت	2933	2735	2658	3082	3029	3126	3369	3679	3909	3836	3953
لبنان	735	708	840	743	978	911	914	957	1002	899	940
عمان	1934	1735	1757	2091	2439	2520	2667	3011	3652	3091	3238
قطر	....	....	....	....	....	....	....	....	....	....	....
السعودية	17749	20500	18248	20112	21421	18805	18944	21060	25372	29032	29541
سوريا	3789	4104	4167	5474	5070	5053	5883	7134	6138	5526	5835
الإمارات	3067	3036	2999	2925	2882	2909	2853	2629	2559	....	....
اليمن	565	543	589	700	744	943	973	793	1009	....	....
ليبيا	367	414	320	342	335	341	536	699	749	741	763
باكستان	3285	3281	3311	3320	3553	3819	4138	4399	4534	4572	4818
أفغانستان	....	....	....	....	....	....	834	777	728	....	....

(*) المصدر: مجموعة باحثين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتـاب السـنوي، ط(1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص ص460-472.

المبحث الثالث

الشرق الأوسط في المدرك الاستراتيجي للقوى الدولية الكبرى

تعد منطقة الشرق الأوسط واحدة من أهم المناطق المؤثرة في توازن القوى والمصالح في العالم، فموقعها الإستراتيجي الفريد جعلها محكومة بقانون التداخل والتعارض بين الأضداد، كما إن توسط موقعها بين قارات العالم القديم آسيا وأوربا وأفريقيا، وتماسكها جغرافياً وتحكمها في أهم الممرات الدولية مثل قناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق هرمز ومضيق جبل طارق والبوسفور والدردنيل احتضانها حوض البحر الأحمر وأشرافها على جنوب وشرق البحر المتوسط والبحر العربي وإطلالها على المحيط الأطلسي والمحيط الهندي قد جعل منها منطقة ذات أهمية قصوى في العلاقات الدولية وتأثير كبير في تضارب المصالح العالمية[1].

إن الأهمية الجيوستراتيجة للشرق الأوسط جعلته قبلة أنظار القوى الدولية على مر العصور، ولتتبع فصول موقع الشرق الأوسط في **المدرك الاستراتيجي** للقوى الدولية الكبرى، لابد من الوقوف عند موقعها في مدركات تلك القوى وسياستها وكالآتي:

أولا- الولايات المتحدة الأمريكية:

تمثلت بداية الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، في صورة محدودة ومتواضعة للغاية، اقتصرت على بعض مظاهر التبادل التجاري والاقتصادي المحدود، واقترن ذلك بإرسال بعض الإرساليات التبشيرية وغيرها من البعثات التعليمية والأثرية الأمريكية إلى منطقة الشرق الأوسط. وجاءت تلك السياسة متزامنة مع النهج الانعزالي الصارم الذي طبقته الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها الخارجية، وهو النهج الذي كان الرئيس الأمريكي (جيمس مونرو) قد أرسى دعائمه وصاغ مبادئه وأهدافه ضمن ذلك الإطار الذي حمل اسمه وأصبح معروفا منذ عام 1823بمبدأ (مونرو)[2].

---

(1) محمد علي حوات، مصدر سبق ذكره، ص 9.

(2) نور عبدالاله عجرش، البرنامج النووي الإيراني والتوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2007)، ص ص65-66.

إن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة لم تبرز معالمها الرئيسة إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية[1]، وظهور العجز العسكري البريطاني عقب الحرب العالمية الثانية، إذ بدأت بريطانيا تنأى من متطلبات الإيفاء بمقتضيات الأمن على الصعيد الدولي بشكل عام والمنطقة العربية وما حولها بشكل خاص، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية ترى نفسها ملتزمة بأداء مهام المسؤولية الدولية فانتهجت مبدأ (ترومان)[2]، لملء الفراغ الناجم عن تراجع دور بريطانيا الدولي، وبذلك دخلت الولايات المتحدة مشروع (مارشال)[3]، عام 1947 الذي تحول فيما بعد إلى قانون المساعدات الخارجية لعام 1948، بداية لها وترجمة لسياسة تطويق وحصر الاتحاد السوفيتي في القارة الأوربية[4]. وعلى هذا الأساس سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع المنطقة في إطار تصوراتها الإستراتيجية بعدها أحد مراكز الوثوب والانطلاق نحو الاتحاد السوفيتي، وعدت الولايات المتحدة منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي بمثابة المجال الحيوي لتطويق هذه الدولة من الجنوب، لهذا ذهبت إلى توطيد علاقاتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية

---

(1) فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وإبعادها في السياسة الدولية، ط(1)، (بغداد، مطبعة شفيق، 1975)، ص159-170.

(2) صدر مبدأ ترومان في عام 1947 عندما زاد احتمال انتشار الشيوعية في اليونان وكانت بريطانيا قد أخذت على عاتقها أن تمد الحكومة اليونانية بالمال والسلاح لمكافحة الحرب الأهلية مع الشيوعيين، ولكن في آذار 1947 أعلنت بريطانيا سوء حالتها الاقتصادية ومن هنا طلب الرئيس (هاري ترومان) موافقة الكونغرس على دعم اليونان بـ(400 مليون دولار). للمزيد عن ذلك انظر إلى : مبدأ ترومان، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، شبكة المعلومات الدولية على الموقع: website://www.ar.wikipedia.org

(3) أعلن مشروع مارشال في 1947/6/5، إذ كان الرئيس الأمريكي ترومان قد عين الجنرال مارشال وزيرا لخارجيته، إذ التزمت الولايات المتحدة بموجبه المسؤولية المالية لحلفائها في أوروبا الغربية منذ عام 1947م قبل أن ينهار اقتصادها، وردا على ذلك دعا الاتحاد السوفيتي حلفاؤه لتشكيل هيئة دعائية تنموية فكرية عرفت بـ(الكومنفروم) وبذلك أخذت العلاقات بينهما بطابع التصارع. للمزيد انظر: حمد الحافظ، المشكلات العالمية المعاصرة، (دمشق، الدار القومية للطباعة والنشر، بلا تاريخ)، ص701.

(4) فكرت نامق العاني، مصدر سبق ذكره، ص12.

بحكومات الأقطار الخليجية والى إدخال المنطقة ضمن إستراتيجية الاحتـواء في الخمسـينيات، وتجـلى ذلك في إنشاء حلف بغداد في 24 شباط 1955، وبهذا استطاعت الولايات المتحدة استكمال القواعـد العسكرية من حلف شمال الأطلسي إلى جنوب شرقـي آسـيا لـحصر الاتحـاد السـوفيتي ومنعـه مـن كسب مواقع جديدة[1].

وتعزيزا لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي جسدها مبـدأ (ترومـان) 1947، أصـدر الكونغرس الأمريكي في الخامس من كانون الثـاني 1957 القـرار المشـترك الـداعي إلى نشر السـلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الـذي عـرف فـيما بعـد بمبـدأ (أيزنهـاور)، الـذي نـص عـلى تخويـل الـرئيس الأمـريكي تنفيـذ بـرامج المسـاعدة العسـكرية والمعونـات الاقتصـادية في الشرق الأوسط بصورة عامة مع أية أمة أو مجموعة مـن الأمـم الراغبـة في المسـاعدة (وعـلى اسـتعداد الولايات المتحدة للمحافظة على استقلال أمم الشرق الأوسط ووحـدتها كـأمر حيـوي للمصـلحة القومية الأمريكية والسلام العالمي)، فالولايات المتحدة (مصـممة عـلى اسـتخدام القـوة ضـد أي عدوان مسلح من جانب أي قطر خاضع للشيوعية العالمية)[2]. ووقف العرب حيال هذا الاقـتراح على جبهتين متضادتين بين مؤيد داع لدور أمريكي وبين معارض مشكك بنوايـا الولايـات المتحـدة ودواعي فعلها الاستراتيجي، وبدأت الولايـات المتحـدة اسـتغلالها للفـراغ الـذي خلفـه انسـحاب بريطانيا من قواعدها في السويس والأردن معنية بتقـديم فـروض الإغـراء للعـرب للقبـول بمبـدأ أيزنهاور وعلى الرغم من مشروطية عناصره[3]. و(مبدأ الفـراغ) الـذي وضـعه الـرئيس(أيزنهـاور) عام 1957 ينـدرج ضـمن مفهـوم الاحتـواء ومشـاريع الـدفاع عـن المنطقـة، إذ اسـتنكر الاتحـاد السـوفيتي مشروع (أيزنهـاور) اسـتنكارا شـديدا، وأصـدرت وكالـة تـاس السـوفيتية بيانـا جـاء

---

(1) المصدر نفسه، ص14-15.

(2) محمد حسنين هيكل، الحل والحرب، (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1977)، ص134-135.

(3) محمد حسنين هيكل، آفاق الثمانينات، ط(2)، (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1985)، ص89.

فيه (إن خطاب الرئيس "أيزنهاور" هذا يتنافى مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة ويخفي في طياته تهديدا خطيرا على السلام والأمن في منطقة الشرق الأدنى والشرق الأوسط)[1].

وفي مطلع السبعينيات من القرن الماضي، عاودت الولايات المتحدة مشروعها بعد تنامي أهمية الشرق الأوسط في منظمة الأوبك وما يمكن أن تشكله المنطقة من ثقل في قرارات المنظمة الخاصة بأسعار البترول التي أخذت تؤثر في المصالح الأمنية والاقتصادية الأمريكية[2]. وعلى هذا الأساس وجهت الولايات المتحدة نظرها نحو الخليج العربي حيث منابع البترول عصب الحياة الاقتصادية الغربية وحيث الفراغ الأمني الحاصل بعد الانسحاب البريطاني منه عام 1971، ولمواجهة التهديد المحتمل عمدت الولايات المتحدة إلى تكريس (سياسة العمودين) كآلية مقصودة تستهدف مساعدة إيران والسعودية لبناء مؤسستيهما العسكرية لتأمين منطقة الخليج من دون الحاجة إلى إرسال قوات أمريكية إليها، وفعلا شرع الشاه(محمد رضا بهلوي) وفي خضم جهده المضاد لتطويق المد القومي العربي بمحاولات حثيثة لوضع ترتيب إقليمي بغية ملء الفراغ الاستراتيجي الناجم عن الانسحاب العسكري البريطاني من الخليج وهذا الترتيب يرتكز أساسا على مجمل الأهداف الأمريكية حيث الحد من التهديدات الخارجية سيما الإقليمية منها[3]. لقد توالت الاهتمامات الأمريكية في المنطقة عبر إستراتيجيات متتالية حملت أسماء رؤسائها، منها مبدأ (نيكسون) الذي دعا إلى دعم القوى الإقليمية الموالية لتكون قادرة على حماية المصالح الأمريكية والتركيز على الدور النيابي للحلفاء الإقليمين ضد محاولات الاتحاد السوفيتي، وفي عام 1979 طرحت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس (جيمي كارتر) ما يسمى بـ(مبدأ كارتر) الذي يعد منطقة الخليج العربي منطقة مصالح حيوية للولايات المتحدة، ويحذر من استخدام القوة العسكرية ضد أية قوة دولية تحاول التدخل فيها[4].

---

(1) الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، مشاكل الأمن والسلام 1956-1971، منشورات وكالة نوفوستي، (موسكو، 1972)، ص45.

(2) Binder. L., The Middle East as Asubortinate International System, World Politice, No.3, 1968, PP. 408-429.

(3) Pele. R., The Danger of Defente, U.S New and World Report, No. 23, 1987, P.32.

(4) فرجينيا برودين، مارك سلدن، مبدأ نيكسون وكيسنجر في آسيا، ترجمة، أحمد طرابين، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974)، ص89-90.

وقد عد هذا الإعلان بمثابة الإعلان الرسمي عن خروج الخليج العربي من إطار تفاعلات الأمن القومي العربي إلى إطار التفاعلات الدولية ولصالح الولايات المتحدة بالدرجة الأساس بعد أن أثبتت قدرة كبيرة، بعدها صاحبة الخبرة العملياتية في منطقة الشرق الأوسط، على تقديم المعلومات والدعم العسكري واللوجستي للحفاظ على أمن الخليج وبما يظهر اطمئنانا كبيرا للعالم الرأسمالي[1]. وبصدور هذا المبدأ بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الصراع على منطقة الخليج والشرق الأوسط، إذ عبرت الولايات المتحدة بهذا الإعلان وبصورة رسمية عن قلقها الشديد إزاء الخطر الذي يواجهها هي وحلفاءها في الخليج، فضلا عن أن نظام الشاه كان يقوم بدوره بصفته الشريك المحلي للولايات المتحدة في المحافظة على أمن منطقة الخليج[2]. لقد كان تميز الوضع العام لخارطة الشرق الأوسط في حقبة (كارتر) بالشكل الأتي[3]:

1. افتقار منطقة الخليج العربي إلى الحماية المطلوبة، ولا تمثل الأنظمة التابعة للولايات المتحدة ثقلا عسكريا وسياسيا يمكن أن تطمئن عليه الولايات المتحدة في الحفاظ على وجودها.
2. الخليج العربي مهدد بصورة غير مباشرة من السوفيت.
3. يوجد على شاطئ البحر الأحمر نفوذ عسكري سوفيتي، فاليمن الجنوبي قاعدة سوفيتية.

وعلى الرغم من اهتمام كارتر بسياسة الوفاق سيما في السنوات الأولى من إدارته 1977-1979 وتوقيعه مع الجانب السوفيتي لاتفاقية (سالت2)[4]، إلا أن تلك السياسة لم تثمر بشيء نتيجة للتدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان في 24 كانون الأول عام 1979 إذ كان من الطبيعي أن يجد مستشار الأمن القومي الأمريكي "زبغنيو بريجنسكي" في

---

(1) منعم صاحي العمار، مستقبل النظام الإقليمي العربي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة: دراسة كفي طروحات المشروع الشرق أوسطي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1997)، ص185.

(2) نهى تادرس، مبدأ كارتر أو سياسة التدخل العسكري الأمريكي في الخليج العربي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد(104)، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980)، ص58.

(3) حسن أغا وآخرون، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، سلسلة الدراسات الإستراتيجية، ، ط(2)، (لندن، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، 1984)، ص11-12.

(4) وقعت اتفاقية (سالت1) في 1972/5/26، و(سالت 2) في 1979/6/18.

الغزو السوفيتي لأفغانستان دحضا لاتفاقية "سالت 2". أما أهم الإجراءات التـي اتخـذتها الولايـات المتحدة ردا على الغزو السوفيتي لأفغانستان فكانت [1]:

1. إعلان الولايات المتحدة حظر بيع القمح للاتحاد السوفيتي.
2. إلغاء الاشتراك في دورة الألعاب الاولمبية في موسكو 1980.
3. مطالبة بلاده بزيادة الإنفاق العسكري بمعدل (5%) سنويا بعد إن كانت (3%) لعام 1977.
4. مطالبته بعودة التجنيد الإجباري للأمريكيين ممن بلغ سن 19 سنة.
5. إعلانه إن إدارته ستعمل على دعم الموقـف الأمـريكي عسـكريا وقـدرتها عـلى نشر القـوة العسكرية بشكل سريع، إذ أمر الرئيس "كارتر" في شباط 1980 بإرسال قـوة برمائيـة مـن مشاة البحرية، عددها 1800 جندياً تعززها (19 طائرة عمودية) ومجموعة من الـدبابات إلى منطقة الخليج[2].

وكانت هذه أول مرة ترسل فيها الولايـات المتحـدة قـوة مقاتلـة مـن مشـاة البحريـة إلى المنطقة، مما عزز الاعتقاد بأن واشنطن على وشك المبادرة إلى عملية عسكرية لتحريـر الرهـائن الأمريكيين في طهران.

وتبريرا للوجود العسكري الأمريكي في منطقـة الخلـيج العـربي، ودفعـا للـدول الخليجيـة إلى طلب الحماية الأمريكية، عمدت الولايات المتحـدة إلى زيـادة حـدة التـوتر بـين (العـراق وإيـران)، فالحرب العراقية- الإيرانية شكلت فرصة ذهبية لتدخل واشنطن تـدخلا علنيـا هـذه المـرة في أمـور الخليج وبدء مرحلة الحضور العسكري الأمريكي المباشر، للـدفاع عـن "المصـالح الحيويـة" للولايـات المتحدة الأمريكية وحلفائها في منطقة الخليج.

---

(1) حسين علاوي العاني، الموقف الأمريكي من الحرب العراقية/الإيرانية، في 2007/7/13.
website//www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf...sid

(2) في نهاية عام 1979م، بلغت القوة العسكرية (19 قطعة حربية)، ضمت "قوة الواجب المشتركة لـلشرق الأوسـط" 5 سفن، ومجموعة (ميدواي MIDWAY)-8 سفن، بينهما حاملة الطائرات ميدواي، ومجموعـة (كيتـي هـوك Kitty Hawk)-6 سفن، من بينها حاملة الطائرات كيتي هوك، في استعراض للقوة الأمريكية، في مواجهـة الثـورة الإيرانيـة. للمزيد عن ذلك، انظر: السياسة الأمريكية في الخليج العربي (في الفترة ما بين "مبدأ نيكسون" وأزمة الخليج الثانيـة 1990-1991)، تقارير سعودية، في 2003/8/19.
website://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit

وأصبح البعد العسكري والاستراتيجي في العلاقة مع الاتحاد السوفيتي موضع تركيز، ففي عهد الرئيس (ريغن)، طرحت الإدارة الأمريكية عام 1982 برنامجا سياسيا شاملا يتخطى تلكؤات (مبدأ كارتر) وينسجم مع أصول التوجهات الإستراتيجية الأمريكية سواء باتجاه الاتحاد السوفيتي أم للدور الأمريكي العالمي ككل، وهذا البرنامج يعتمد على استراتيجيات متنوعة كإستراتيجية التطويق والمواجهة أي استبعاد المواقف الحيادية من الأطراف الإقليمية وإستراتيجية الترابط الإقليمي، أي الردع بالمصداقية[1]. وتتلخص توجهات الإدارة الأمريكية في عهد (ريغن) بالسمات البارزة وهي [2]:

1- تعزيز نشر الوجود العسكري الأمريكي، عن طريق إنشاء القواعد العسكرية، والاستفادة من التسهيلات المقدمة من بعض حكام دول (مصر، سلطنة عمان، الصومال، كينيا) بشرط أن يكون هذا الوجود دائما وثابتا.

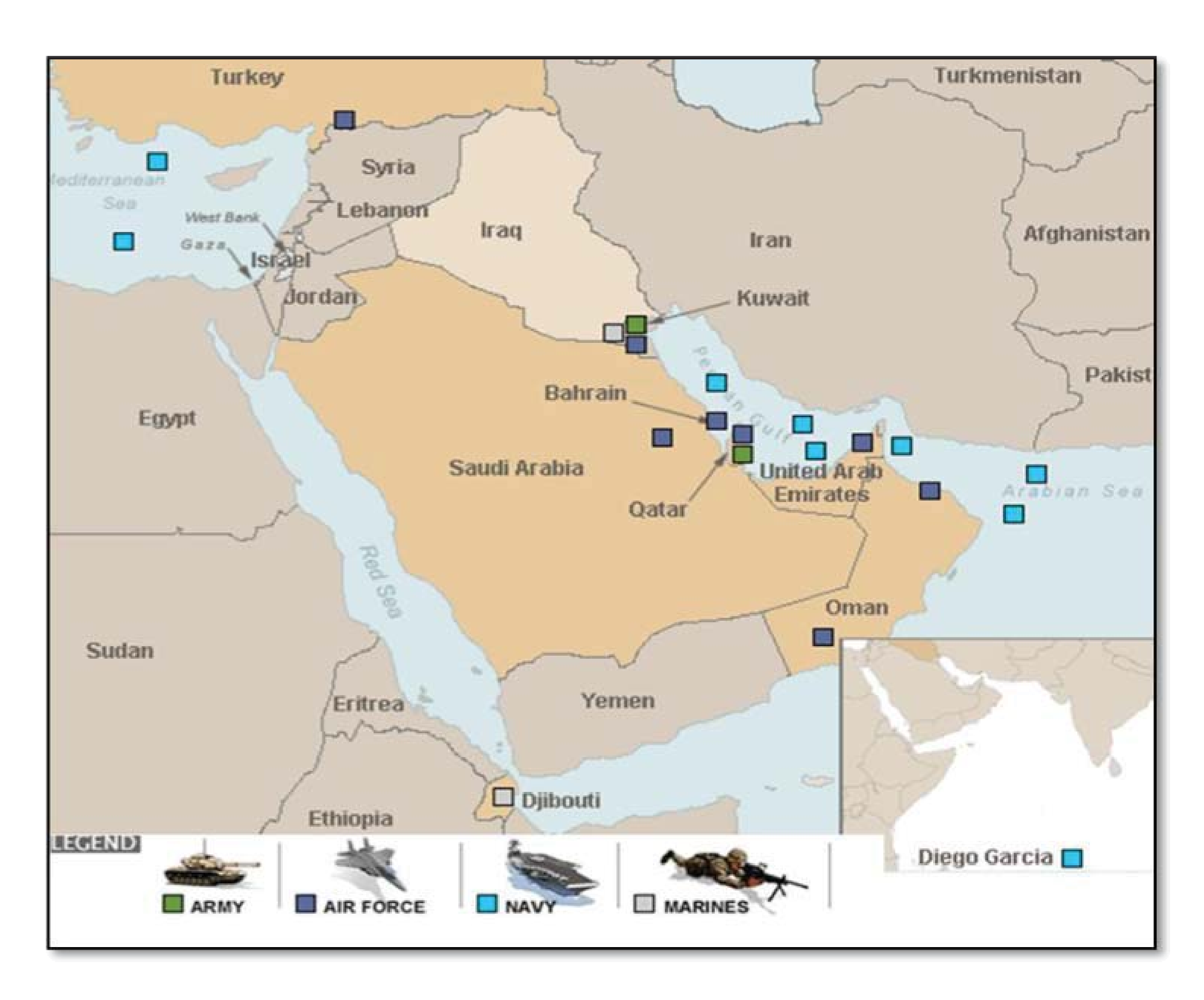
---

(1) فرجينيا برودين، مارك سلدان، مصدر سبق ذكره، ص89-90.

(2) (قوة الانتشار السريع): حاول هنري كيسنجر، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية عام 1974، بحث فكرة تكوين قوة أمريكية-أوروبية لحماية مصادر البترول، إلا أن هذه الفكرة رفضت في حينه من لدن المسؤولين الأوروبيين، ومع وصول الرئيس "جيمي كارتر" إلى السلطة عام 1977، بعثت فكرة التدخل السريع من جديد، فطور وزير الدفاع الأمريكي "هارولد براون"، نظرية "الحرب ونصف" لتكوين الولايات المتحدة قادرة على مواجهة أي أحداث طارئة سياسية أو عسكرية في منطقة الخليج. وفي 1977/8/15 تبلور مفهوم قوة الانتشار السريع أول مرة، فقد اصدر الرئيس "جيمي كارتر" أمرا رئاسيا دعا فيه إلى تحضير قوة ضاربة مؤلفة من عدة فرق قادرة على التدخل السريع في الشرق الأوسط سيما في المناطق المنتجة للبترول في الخليج العربي، والى مراجعة القدرات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، وحملت الوثيقة الناجمة عن تلك المراجعة، التي أجراها مجلس الأمن القومي اسم "مذكرة مراجعة الرقم 10". وتضمنت تحذيرا مفاده "أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست معدة تماما للتعامل مع الأزمات الناشبة في العالم الثالث وتحديدا في منطقة الخليج العربي الغنية بالبترول"، ولم تخرج هذه الفكرة إلى حيز التنفيذ إلا بعد نجاح الثورة الإيرانية في الأول من نيسان عام 1979 وانهيار نظام الشاه، وبدأت الإدارة الأمريكية تتصرف بردود فعل سريعة، وجاء أول إعلان رسمي لبدء العمل بتشكيل قوة الانتشار السريع على لسان وزير الدفاع الأمريكي "هارولد براون" في 1979/12/27، للمزيد حول هذا الموضع انظر: إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية الدولية في عالم متغير: قضايا ومشكلات، (الكويت، شركة كاظمة للنشر، 1983)، ص 27.

خارطة رقم (2)

توضح الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي



Source:website//

www.Usinfo.State.gov/journals/tips/030/ijpa/focusa/htm

2- إن إدارة الرئيس "ريغن"، جعلت "حماية أمن الخليج" مسألة غربية، وليست أمريكية فقط، من خلال دفع الدول الأوروبية إلى المشاركة الفعلية في الجهود العسكرية المتعلقة بالمنطقة، وحملها على زيادة ميزانياتها العسكرية بمعدل (3% سنويا) حتى عام 1990، بهدف التخفيف من أعباء الولايات المتحدة الأمريكية[1].

(1) مصطفى جاسم حسين، السياسة الخارجية الأمريكية والمشرق العربي ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2008)، ص 29.

3- ضم أكبر عدد من دول الشرق الأوسط إلى إستراتيجية مشتركة موجهة ضد الاتحاد السوفيتي، أو أية قوة تحاول العبث بأمن المنطقة أو أمن الخليج العربي، فأقترح مبدأه على شكل نظرية إستراتيجية (الحربين ونصف) والتي تعني (حرب كاملة كبيرة) ضد السوفيت في أوروبا، و(حرب كاملة كبيرة) ضد السوفيت في منطقة الخليج، و(نصف حرب) في أية بقعة من بقاع العالم[1].

4- تطبيق سياسة الترابط (Linkage Policy) من خلال التحرك على واجهة واسعة مع التركيز على اضعف نقطة لاقتحامها، أي التحرك على نطاق واسع والاقتراب من جهة ضيقة.. ويحقق المرونة وخفة الحركة وتعدد الخيارات والقدرة على الأخذ والعطاء.. ويحل المشاكل حلا شاملا "Comprehensive" وليس خطوة خطوة "Step by Step"، كما في عهد الرئيس نيكسون[2].

وفي عهد إدارة الرئيس "كلينتون" عام 1993، كان للشرق الأوسط مكانة مهمة في إستراتيجية الالتزام والتوسع الاقتصادي (Strategy of Engagement and Enlargement)[3]. واستولت هذه الإستراتيجية على أولوية كاسحة في أجندة السياسة الأمريكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، فحلت محل إستراتيجية الاحتواء وإستراتيجية كارتر القديمة- والجديدة في عهد إدارة "بوش الأب عام 1990"، ووصف "انتوني ليك" مستشار الأمن القومي الأمريكي "السابق" بأنها (تعني توسيع المجتمع الدولي، الذي يتشكل من ديمقراطيات السوق في إستراتيجية تولي اهتمامها الأول للتجارة الدولية، مستهدفة فتح الأسواق وإزالة الحواجز الجمركية أمام الصادرات والمشروعات والخبرات والأموال الأمريكية وتربط بين أمن الولايات المتحدة ونشر الديمقراطية ونظام السوق في العالم)، وأوجبت هذه الإستراتيجية على الولايات المتحدة إزالة الأنظمة المناوئة والدول المارقة، جاعلة الخيار محصورا بين استخدام التدخل المباشر، وتحريك اللاعبين المحليين أو ما

---

(1) أمين هويدي، لعبة الأُمم في الشرق الأوسط، نحن وأمريكا وإسرائيل، ط(1)، (بيروت، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، 1984)، ص71-72.

(2) المصدر نفسه، ص57.

(3) نقلا عن: أحمد عبد الرزاق شكارة، الفكر الاستراتيجي الأمريكي في الشرق الأوسط في ظل النظام الدولي الجديد، في كتاب العرب وتحديات النظام العالمي، سلسلة كتب المستقبل العربي، ط(1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص209.

يسمى بالشرطة المحلية، وحدد "انتوني ليك" أربعة عناصر لإستراتيجية التوسع الأمريكية هي[1]:

1- تقوية مجموعات السوق الرئيسة التي تنطلق منها عملية التوسع.

2- رعاية الديمقراطية الجديدة وترسيخها.

3- دعم الفكر الليبرالي في الدول المعادية للديمقراطية.

4- تأسيس الديمقراطية واقتصاديات السوق في المناطق ذات الأهمية.

وجاءت أحداث الحادي عشر من أيلول2001 لتؤشر مرحلة جديدة[2]، لعصر انهارت فيه الشرعية الدولية بكل معاييرها، وهيمنة الولايات المتحدة على منظمة الأمم المتحدة ومجلس أمنها، من خلال القرارات التي اتخذتها، وبالشروط التي وضعتها إدارة بوش الابن، إذ سمحت للولايات المتحدة بان تشن حربا ضد (الإرهاب) مفتوحة النهايات، ولم يعد هناك عمل خارجي وداخلي في مفهوم الأمن القومي الأمريكي، إنما أضحى ما اصطلح عليه بـ(عولمة الأمن القومي) الذي عد من أهم ملامح هذا الوضع الدولي الجديد[3].

وساعدت أحداث 11 أيلول 2001، الولايات المتحدة في إعادة ترتيب الأولويات العالمية مرة ثانية لتضع ما تسميه بـ(مكافحة الإرهاب الدولي) على رأس هذه الأولويات، وأسهم ذلك في إقحامها بقلب السياسة الدولية وما تتضمنه من علاقات وتوازنات دولية[4]، فضلا عن رسم الملامح النهائية لعدو النظام العالمي الجديد، وهو

(1) نقلا عن: رمزي كلارك وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية، صفحات من الماضي والحاضر، الجزء الأول، ط(1)، (كوالامبور، مكتبة الشرق، 2001)، ص302-303.

(2) محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، ط(1)، (القاهرة، دار الشروق، 2003)، ص14.

(3) قرار مجلس الأمن رقم(1368)، قرارات ومقررات مجلس الأمن، الوثائق الرسمية (الأمم المتحدة، مجلس الأمن، نيويورك). website//www.un.org/arabic/res/1368

(4) حسن كريم، الحرب الأمريكية على العراق: الأسباب والأهداف، مجلة الدفاع الوطني، بيروت، في2007/5/15. ://www.lebanesearmy.gov.Ib/article.asp?In=ar&id=1613ebsite

على وفـق الرؤيـا الأمريكيـة العـرب والمسـلمين[1]. ويعـد الشرق الأوسـط هـدفا اسـتراتيجيا فعـالا للولايات المتحدة الأمريكية في إطار حملتها لمكافحة (الإرهـاب)، مـما دفـع الأخـيرة إلى ربـط أمنهـا القومي بأمن منطقة الشرق الأوسط[2]. ولعل هذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكيـة تقـدم عـلى احتلال العراق، وذلك من اجل خلق وضع إقليمي جديد يتوائم مع الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة والقائمة على إيجاد ترتيبـات أمنيـة وسياسـية وعسـكرية واقتصـادية تكـون مـن خلالـه الولايات المتحدة الأمريكية المتحكم الرئيس بهذه الترتيبات، فضلاً عن التعامل الأمريكي مـع ثـورات الربيع العربي، إذ جاءت المواقف الأمريكية من الربيع العربي متعددة ومتضاربة، لا تتسم بالوضوح، إذ ليس هناك موقف موحد للإدارة، أو الخارجية .ففي الحالـة التونسـية ومـع بدايـة الانتفاضـة، لم تظهر واشنطن حماسا، ولم تتخذ موقفا سريعا مؤيدا للتغيير لأن الـرئيس التـونسي (بـن عـلي) كـان حليفا نموذجيا، ولكن الأداء تحسن في الحالة المصرية، إذ طالبت واشنطن الرئيس (مبارك) بـالتنحي بوضوح وبلا تأخر، ثم ازداد الأمر قوة في الحالة الليبية، ووصل حد المشـاركة في التـدخل العسـكري الأطلسي . إلا أن مواقف الولايات المتحـدة عـلى المسـتويين": أي الإدارة أولا، والأجهـزة البيروقراطيـة وخاصة وزارتي الخارجية والدفاع ثانيا، عادت فانتكست إزاء الثورتين اليمنية والسـورية والبحرينيـة أيضاً.

إذ انه لو كان القـرار الأمـريكي يتخـذ وفقـا للمبـادئ فقـط، لتعاملـت الولايـات المتحدة مع جميع الثورات بنفس المنهجية، ولو كان القرار يتخذ وفقا لمساومة مقبولـة بين المبادئ والمصالح، لكان يجب أن تتعامل أيضا مع الثورات العربية بنفس الطريقـة، أو على الأقل بطرق متشابهة، لأن مصالح الولايات المتحـدة في الشرق الأوسـط واحـدة، كما تبلورت طوال سبعة عقود، لا تختلف بين اليمن ومصر وليبيا وسـوريا وتـونس. أمـا حالة الاختلاف والتضارب وعدم الوضوح في المواقف كما رأينا في العام الأخير من الربيع

---

(1) عبدالـلـه نقرش وعبدالـلـه حميد الدين، السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر: وجهة نظـر، مجلـة المستقبل العربي، العدد (286)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص15.

(2) ضاري رشـيد الياسـين، متغـيرات السياسـة الأمريكيـة إزاء المنطقـة العربيـة عقـب أحـداث أيلـول، أوراق أمريكيـة، العدد(112)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2002)، ص3.

العربي فلا معنى لها سوى أن صناعة القرار الأمريكي إزاء الشرق الأوسط تقوم على المصالح فقط، وهذا ما تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقه وضمانه (المصلحة القومية العليا) من إي متغير يطرأ على مسرح عمليات الشرق الأوسط .

ثانيا- روسيا الاتحادية:

بعد انتهاء الحرب الباردة وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن النظام العالمي الجديد وجدت روسيا نفسها أمام ذلك الخصم القوي الذي يحاول السيطرة على مناطق الثروة والنفوذ في العالم كافة، ولم تكن منطقة الشرق الأوسط بعيدة عن ساحة الصراع هذه، لكن روسيا الاتحادية التي آثرت السلامة انسحبت من هذه المنطقة بهدوء ووجهت سياستها الخارجية غربا، وعندما لم تجد ضالتها المنشودة في علاقاتها مع الولايات المتحدة وأوروبا الغربية عادت ووجهت بوصلة سياستها الخارجية نحو منطقة الشرق الأوسط وبدأت تبحث من جديد عن موطئ قدم في منطقة يعترف العالم أجمع بمدى أهميتها[1].

وفي تفسيره حول غياب الدور الروسي في معظم الأزمات العالمية سيما المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط، أجاب (سفاتو سلاف) عضو البرلمان الروسي بالقول (لكي يكون للدولة دور لابد أن يكون لديها الإمكانيات لذلك.. لم يعد لدينا هذه الإمكانيات، إن روسيا الآن لا تستطيع التدخل أو منع أي شخص من فعل أي شيء، نحن لم نستطع منع الولايات المتحدة من قصف يوغسلافيا، إن دورنا اليوم هامشي، لقد أصبحنا اليوم شحاتين، والشحاذون لا يستطيعون فرض إرادتهم وليس لهم كلمة مسموعة، إلا أن رغبة روسيا في لعب دور القوة العظمى في منطقة الشرق الأوسط يجب أن يكون متناسبا مع قوتها، كما أن روسيا كبقية الدول الكبرى لها مصالح حيوية في منطقة الشرق الأوسط يجب الاعتراف بها تماما مقارنة بالدول الكبرى الأخرى)[2].

وفي أواخر عام 1992 تصاعد الحس لدى الأوساط السياسية الداخلية في روسيا بضرورة تقويم السياسة الروسية في الشرق الأوسط بعد الخسائر الهائلة التي تلقاها الدور

---

(1) شؤون دولية2، روسيا والشرق الأوسط: القدرات غائبة والدور مفقود، في 2006/5/7.
website://www.fm-m.com/2006/Jan2006/story24.htm

(2) نقلا عن: نغم نذير، المكانة المستقبلية لروسيا في منطقة الشرق الأوسط، أوراق إستراتيجية، العدد (106)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2002)، ص4.

الروسي في المنطقة على المستويين السياسي والاقتصادي، والطرق المفتوحة أمام روسيا لتعويض تلك الخسائر وللتخلص من حالة التواؤم المقصودة مع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، تكمن في تبني خطة متكاملة لسياسة روسيا في الشرق الأوسط وبما يقدم لها نصيب في مكاسب السلام الإقليمية[1]. وفعلا وضعت وزارة الخارجية الروسية ولجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الروسي هذه الخطة متضمنة، ضمان المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط على مختلف المستويات بانفتاحها على الأطراف جميعها "إسرائيل" ومصر ودول الخليج والأردن وتمسكها بتبني خيارات محور بعينه (في إشارة إلى إحيائها لمحور دمشق-القاهرة) أولا [2]. وثانيا منع امتداد الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط إلى المناطق الجنوبية من (كومنولث) الذي نشأ بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وثالثا الإفادة من القدرات الاقتصادية العربية[3]. وبعد إقرار هذه الخطة واصلت روسيا سعيها قياس درجة الاستمرارية والتغير في الشرق الأوسط تدعوها الفرص المتولدة عن ذلك وتحسبا للأفعال الإقليمية المثيرة للهواجس المتولدة لدى أطراف أخرى من جراء تدفق الأفعال الروسية، وهكذا حسبت روسيا وبجد مواقف "أمن إقليمي" لا مجال لها فيه [4]. وإذا كانت الضغوط الداخلية قد أدت دورا مهما في السياسة الخارجية الروسية نحو معاودة النشاط في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن الدوافع الدولية أخذت حصتها في هذا الدفع سيما مع اقترانها بحاجة روسيا إلى وصف مسلك تعاملها الخارجي كجزء من احتياجات المكانة والهيبة في البيئة الدولية وعلى هذا الأساس باشرت روسيا وكجزء من مصلحتها في

(1) Evans. G., Cooperative security and international conflict, Foreign Policy, No.97, 1994-1995, P.71-81.

(2) Galan. G, Moscow and the middle east new thinking in reqioral conflict international Jouruai at Middle East Studies, No. 3, 1993, P.555-556.

(3) جمال زهران، الدور الروسي في توازن أمن الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (122)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1995)، ص48 وما بعدها.

(4) كذلك انظر: ابراهيم عبد البعباع، الاهتمامات الروسية وأزمة الخليج الثانية، صحيفة الدستور العدد(123414)، في1994/9/6. www.addustour.comwebsite//

تدعيم الاستقرار في الشرق الأوسط بسبب عوامل القرب الجغرافي والمصالح الاقتصادية، عن طريق:[1]

1- صياغة خطة روسية ترمي إلى تنشيط عملية التسوية الجارية وسيما على المسارين الفلسطيني والسوري، وأعلن وزير خارجية روسيا السابق (اندريه كوزيريف) عن نية روسيا إتباع الدبلوماسية الهادئة كأسلوب للتحضير لاتفاقات سياسية كبرى تشجع مناقشة التفاصيل الدقيقة ولم ينف (كوزيريف) حاجة روسيا للتنسيق مع الولايات المتحدة بهذا الشأن.

2- دعم سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني عن طريق حث الشركات الروسية للمشاركة في عملية إعادة بناء البنية التحتية في غزة سيما في مجال الاتصال والإسكان.

3- مطالبة "إسرائيل" بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي (NPT)، كخطوة مهمة وممهدة لإعلان إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

4- التدخل الضروري لضبط التوازن الاستراتيجي الإقليمي في الشرق الأوسط حتى لو كان ذلك بزيادة تصدير السلاح أو التوسع في تقديم خدمات ما بعد البيع للأطراف المستوردة، وأشرت السنين اللاحقة لعام 1992 العديد من الاتفاقيات بهذا الصدد مع روسيا ودول معينة في الخليج وإيران وسيما في مجال الصواريخ الباليستية وصواريخ الدفاع الجوي المتطورة فضلا عن التكنولوجيا النووية وسيما إيران[2].

إن الوضع الجيوستراتيجي لروسيا في الوقت الحاضر، جعل منطقة الشرق الأوسط تحظى بأهمية بالغة في السياسة الخارجية الروسية[3]. وهنا يذكر "فيكتور بوسفاليك" نائب وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط والمبعوث الخاص للرئيس

---

(1) دراسات، (بيروت الدار العربية للنشر والترجمة، 1995)، ص61 وما بعدها.

(2) Amirahmmadi. H. and Entessar, Reconstruction and Regional Displomacy in the Persion Gulf, International Affairs, No.3, 1993, PP.613-614.

(3) حسن حمدان العلكيم، الأمن والاستقرار في منطقة الخليج: دراسة استشرافية، سلسلة قضايا خليجية، العدد (3)، (دمشق، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 1999)، ص30.

الـروسي السـابق(بـوريس يلتسـن) إلى المنطقـة العربيـة (أن الـبعض لا يقـدر دائمـا أهميـة الشرق الأوسط لروسيا، فالولايات المتحدة تبعـد ألاف الأميـال عـن المنطقـة لكـن مـا مـن أحـد يشـكك في مصالحها الإستراتيجية... إن هذه المنطقة مهمة لروسيا وهـي جـار قريـب لـيس بـالمعنى الجغـرافي حسب بل بالمعنى الجيو-استراتيجي والجيو-اقتصادي أيضا)[1]. كما عدت أوساط روسية إن الانكفاء الروسي عن الشرق الأوسط عموما ومنطقة الخليج العربي على وجه الخصـوص، اثـر تفكـك الاتحـاد السوفيتي، بمثابة خطأ جسيم ينبغي العودة عنه بأسرع ما يمكن ويبدو أن هذا الرأي أصبح موقفـا رسميا للكرملين، إذ أكـد "اندريـه كوزيريـف" في وقتـه أن :(روسـيا بوصـفها دولـة عظمـى تتحمـل مسؤولية الأمن في منطقة الخليج العربي) وانتقد رد فعل العواصم الغربية على التحـرك الـروسي في المنطقة بقوله: (إن وراء رد فعلهم هذا عدم استعدادهم للاعتراف بـدور غـيرهم في هـذه المنطقـة ذات الأهمية الإستراتيجية لنا... وأقول يجب أن يعترف العالم بدور روسـيا كدولـة لهـا مصـالح عـلى النطاق الكوني وتسعى إلى تحقيق أهدافها بعلاقاتها مع دول العالم الديمقراطية والرائدة وليس مـن خلال المواجهة)[2].

إن مدى نجاح روسيا في تفعيل دورها في منطقة الشرق الأوسـط، مرهـون بقـدرتها على مواجهة الكثير من القيود الداخلية والإقليميـة والدوليـة، مثـل المشـكلات الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية التي تواجهها روسيا داخليا، وقدرتها على إعادة هيكلة علاقاتها مع دول المنطقة بما يحقق مصالحها، وقدرتها على التعامل مـع الهيمنـة الأمريكيـة، سـيما وان الولايات المتحدة تسعى إلى تحجيم أي محاولة مـن جانـب روسـيا أو غيرهـا لممارسـة دور يعتد به في قضايا الشرق الأوسط، أي أن الدور الروسي الفعال في المنطقة وعلى الـرغم مـن الحاجة الشديدة إليه مـن جانـب روسـيا ودول المنطقـة- تقـف مـن دونـه عوائـق كثـيرة

---

(1) انظر: تصريح نائب وزير الخارجية الروسية لشؤون الشرق الأوسط فيكتور بوسفاليك في: محمد جـواد عـلي، روسـيا والدور الدولي الجديد، صحيفة الثورة، العدد(9631)، 11 تشرين الثاني 1998، ص2.

(2) اندريه كوزيريف، ما هي الدوافع وراء زيارتي إلى بغداد، ترجمة عن صحيفة دسيغودينا الروسية، نشرت في صـحيفة الرأي الأردنية، العدد (8444)، في 1994/11/8.

لابد من التعامل معها، وإلا فلا مجال للحديث عن دور روسي في الشرق الأوسط[1].فقد واجهت السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط اختبارا حقيقيا بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، إذ لا أخال إن احداً سيشكك أو يختلف بشان موقع العراق في التصور الروسي حيال منطقة الشرق الأوسط، سواءً بما ورثته روسيا من مدركات لقيمة العراق موقعاً وتأثيراً، أم بما لمسته من الحاجة إلى التحرك نحو العراق في ظل ما يشهده الإقليم من تغيير وتبدل سيما بعد تصاعد مجريات عملية التسوية للصراع العربي- (الإسرائيلي) و ما يشهده الخليج العربي من أحداث ومسوغات لتثبيت وترسيخ حالة النفوذ الغربي فيه[2]. فالأمن الإستراتيجي لروسيا حتم عليها استغلال المنافذ المتاحة للتوجه نحو العراق، فمطامحها تتغير مع انهيار الاتحاد السوفييتي... سيما أن العراق يقع في إقليم بدأ ساحة مفتوحة أمام التنافس الإقليمي والدولي، وهذا يعني أن روسيا أفردت للعراق [3]:

1. موقعاً في مدركها الإستراتيجي العام للشرق الأوسط، الذي ينبغي أن يطوق بحزام أمني أوسع عبر بناء موطئ أقدام متعددة لدى دول تقدم شروطاً معلومة لعودة الدور الروسي و فاعليته.
2. موقعاً في مدركها الإستراتيجي العام للخليج العربي، إذ أنها على وفق تصور القيادة الروسية، تزخر بالعديد من الصور المتناقضة و الأوضاع غير الهادئة، إذ النزاعات الإقليمية الحدودية، فضلاً عن المعضلات الداخلية والخارجية.
3. موقعاً في مدركها الإستراتيجي الخاص حيال العراق وقضية ((الحصار الاقتصادي)) وقد اتسم التعامل الروسي حيال هذه القضية بميزة مركبة تبعاً

(1) اتجاهات-روسيا وهموم البحث عن أمجاد السوفيت في الشرق الأوسط، صحيفة الزمان، العدد(98982)، في 2002/1/1.
website://www.azzaman.com/azz/arhicles/2002/01/01-20/a98982.htm

(2) منعم صاحي العمار، العلاقات العراقية – الروسية و البحث عن نموذج واقعي لتأطير تعاملاتها: في (العراق والقوى الكبرى)، وقائع المؤتمر العلمي السنوي لمركز الدراسات الدولية، (1996-1997)، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (3)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 1997)، ص 190.

(3) المصدر نفسه، ص 191-194.

لامتناع القيمين على السياسة الخارجية الروسية، بان تلك القضية ولدت في بيئة دولية صعبة للغاية (الهيمنة الأمريكية) لا يجدي خوضها أو التعامل معها عن طريق أسلوب أداء معين بذاته أو التذرع بوظيفة محددة تبعاً لأنكشافية السلوك الروسي ذاته وحذره المتزايد والذي انعكس بوضوح على ممكنات دورها الدولي في قضية دولية ساخنة.

وبعد أحداث 11 أيلول 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، وقيام الأخيرة بحملة عسكرية ضد ما تسميه (الإرهاب)، وإعلان (كولن باول) إن "بلاده تراقب الدول التي دعمت الإرهاب في السابق، وتراقب العراق لأنه يطور دائماً أسلحة الدمار الشامل، وهو أمر يزيد من قلق الولايات المتحدة، وان الرئيس بوش لم يستبعد أي خيار، وانه سيقرر في الوقت المناسب كيفية التعامل مع التهديد المستمر الذي يشكله العراق للولايات المتحدة الأمريكية"[1].

ولقد ظلت روسيا تؤكد دائماً ضرورة حل القضية العراقية بالوسائل السلمية وعلى وفق الشرعية الدولية، عن طريق قرارات صادرة عن مجلس الأمن، من دون اللجوء إلى استخدام القوة، ولخص (ايغور ايفانوف) موقف روسيا من القضية العراقية بالمعادلة الآتية: ((القرارات الدولية يجب أن تنفذ والعقوبات الاقتصادية يجب أن ترفع))[2]. وعندما بدأت شرارة الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 بالظهور، بدأ كبار المسؤولين الروس بالتحدث علناً عن رفضهم الخيار العسكري في حل الأزمة العراقية، وأعلنوا التزامهم بالشرعية الدولية ((عن طريق الأمم المتحدة))، مؤكدين أنهم الطرف الثالث لمحور السلام (فرنسا، ألمانيا، روسيا) أو ما يسمى (تحالف الدول الرافضة)، لا بل ذهب أكثر من مسؤول روسي إلى حد التلويح باستخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن إذا لزم الأمر، لمنع تمرير قرار يتعارض مع قناعات المحور المذكور

(1) نقلاً عن: لمى مضر الأمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (73)، ط(1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009). ص 375.

(2) المصدر نفسه، ص 376.

ويمنح الحرب شرعية دولية، ولكن على الرغم من ذلك لم تثن المساعي الروسية كغيرها عن شن ضربة عسكرية أمريكية ضد العراق وغزوه ثم احتلاله، فكان رد الجانب الروسي معارضاً مؤكداً في الوقت نفسه على عدم مشروعية هذا العمل العسكري وطالبت روسيا دول الاحتلال (التحالف) احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية على وفق ما جاء على لسان مندوبها في مجلس الأمن آنذاك (سيرغي لافروف) بتاريخ 28 آذار 2003. التي أقر فيها مجلس الأمن القرار رقم (1472) الذي ركز على الجوانب المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني و على النحو الأتي: ((لقد اعتمدنا بالإجماع قراراً كخطوة أولى اضطررنا لاتخاذه لضرورة حل المشاكل الإنسانية للشعب العراقي الناجمة عن الأعمال العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة وبريطانيا ضد العراق... ويطالب هذا القرار باحترام حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي بصورة مستقلة وممارسة سيطرته على موارده الطبيعية))[1].

ونتيجة للوجود الأمريكي المحتم في العراق، تراجع الدور الروسي بشكل واضح وملموس في العراق إذ اقتصر على المطالبة بضمان المصالح الاقتصادية الروسية وتقديم الدعم البسيط إلى الحكومات العراقية المتعاقبة و التخوف من استمرار الوضع الأمني في العراق على ما هو عليه وتحميل القوات الأمريكية مسؤولية هذا التدهور [2].

ويبدو أن المصالح الاقتصادية الروسية هي المحرك الأساسي الذي يدفع بالقادة الروس للتعامل مع القادة العراقيين، وليس هناك تحالفاً استراتيجياً بينهم، وكما يشير أحد المحللين العرب "بأننا إلى متى نتناسى – وما أكثر ذلك- انه لا روسيا ولا فرنسا ولا الصين تمانع في ضرب العراق حباً في الشعب العراقي، أو تعاطفاً مع حومته المرفوضة عالمياً؟ لماذا لا نتذكر أن محرك الدوران في علاقة روسيا بالعراق هو المصالح الاقتصادية و

---

(1) باسيل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الأُمم المتحدة للقانون الدولي 1990-2005: دراسة توثيقية وتحليلية، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 450.

(2) نورهان الشيخ، الاستمرار و التغيير في السياسة الروسية تجاه العراق في فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (24)، (بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية، 2009)، ص 50.

الإستراتيجية"، كما ترى روسيا بان مصالحها الاقتصادية سوف تكون مضمونة أكثر إذا ما انتصرت الولايات المتحدة على العراق، فقد قال الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) بان "الاقتصاد و المال الأمريكي هام عالمياً وتطويرها يؤثر مباشرة على اقتصاديات روسيا وأوربا"[1].

وأشار (فلاديمير بوتين) بان ملايين الروس يدخروا الدولارات الأمريكية بينما ثلاثة أرباع العملة الصعبة المدخرة في البنك المركزي الروسي كانت مدخرة بالعملة الأمريكية" لذا يرى (فلاديمير بوتين) أن سياسة (التعاون مع الولايات المتحدة) هي في مصلحة روسيا، وهي لذلك في مصلحة الولايات المتحدة، وبسبب بحث مجلس النواب الأمريكي مسألة استبعاد روسيا من عقود إعادة إعمار العراق، قال المسؤولون الروس "بان من واجب الرئيس جورج بوش التأكيد بان الأُمم المتحدة أكثر من الكونكرس الأمريكي، المسموح لها بصنع القرارات حول إعادة إعمار العراق"، وان استبعاد الشركات الروسية من العملية ستكون غير مقبولة، بينما أعاد (جورج بوش) التأكيد لفلاديمير بوتين بان المصالح الروسية في عراق ما بعد صدام ستكون محفوظة، كما أظهر عاطفة قوية للمأزق الروسي في الشيشان [2].

وعليه ومما تقدم، يمكن القول انه على الرغم من المعارضة الروسية (العلنية) للحرب على العراق، إلا أنها وافقت ضمناً على الحرب، إذ أن مصالح روسيا الاقتصادية والسياسية و الإستراتيجية مع الولايات المتحدة أكبر بكثير من مصالحها مع العراق، فقد حصلت روسيا على ضمانات من الولايات المتحدة برعاية مصالحها في عراق ما بعد صدام، وبعبارة أخرى، أن تغيير النظام السياسي في العراق سيؤثر بشكل قوي على طبيعة العلاقات العراقية – الروسية فبعد أن كان العراق إحدى الدول التي لها علاقات اقتصادية وسياسية وعسكرية مع روسيا، ستصبح هذه العلاقات أقل مما كان في السابق لعدة اعتبارات منها [3]:

---

(1) المصدر نفسه، ص 51-52.

(2) أحمد حسن شحيل، السياسة الروسية تجاه العراق ما بعد 2003، المجلة السياسية والدولية، العدد(10)، (الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2008)، ص161.

(3) المصدر نفسه، ص 166.

1. إن توجهات السياسة الجديدة للعراق ستكون أكثر ميلاً نحو تبني السياسات الموالية للغرب ولا سيما الولايات المتحدة، كما أن تبني العراق لسياسات اقتصاد السوق سيقلص من التعاون الاقتصادي بين العراق وروسيا، إذ أن المنافسة الاقتصادية بين السلع الاقتصادية المنتجة في الغرب التي تتميز بتكنولوجيا عالية موازنة مع السلع المنتجة في روسيا، يكون في صالح بعض السلع الروسية، وهذا لا يعني انقطاع كامل في التعاون الاقتصادي بين العراق وروسيا، بل يمكن الاستفادة من بعض القطاعات الصناعية في روسيا مثل قطاع الكهرباء من أجل الاستفادة من الخبرة الروسية لصالح دعم الاقتصاد العراقي.
2. إن سوق السلاح العراقية ستتقلص أمام السلاح الروسي، إلا أن هذا لا يمنع إمكانية الاستفادة من بعض التكنولوجيا العسكرية الروسية المتقدمة في بعض الجوانب لتطوير القدرات الدفاعية العراقية، سيما أن السلاح الروسي يتميز بالقدرات الفنية المتقدمة نفسها موازنة مع السلاح الغربي، فضلاً عن رخص ثمنه.

إن ما نتج من المواقف الروسية أدى إلى خسارتها حليفاً استراتيجياً قوياً في المنطقة، كانت تربطها به علاقات واتفاقيات صداقة منذ عام 1972، كما أدى هذا الموقف إلى زعزعة النظرة إلى مركز (روسيا الاتحادية) ومدى ثباتها في دعم حلفائها، سيما أن هذا الموقف تكرر في أزمتين تابعتين لبلد حليف لروسيا الاتحادية (حرب الخليج الثانية 1991 وحرب الخليج الثالثة 2003)، هذا فضلاً عن أن نتيجة الحرب وجهت ضربة قاسية جداً إلى قطاع البترول الروسي، فمن المعروف إن عقوداً ضخمة كانت في حوزة الشركات البترولية الروسية التي تمتعت بامتيازات كثيرة في عهد النظام السابق، فقد وقع النظام السابق، وفي مدد مختلفة عقوداً مع ست شركات روسية، تشمل نصف حقول البترول غير المطورة في العراق، كما لحقت خسائر ضخمة بمؤسسات التجارة الخارجية الروسية وبصناعة الآلات والمعدات و السيارات التي كان قسم كبير من إنتاجها ونشاطاتها

التسويقية متوائماً مع السوق العراقية، و التي أنجز بعض الطلبات الضخمة للعراق دون أن يتمكن من تسليمها وقبض ثمنها [1].

هذا وأن مواقف روسيا من الثورات العربية كانت مبنية أساسا على نهج براغماتي بحت يقيم الوزن لحسابات الربح والخسارة، ولذلك ظهرت موسكو "مستعدة للاعتراف بالثورات دون التخلي عن الأنظمة التي قامت ضدها". أن حسابات روسيا في موقفها من "الربيع العربي" لا تراعي تأثيرها فقط على صفقات السلاح التي عقدتها مع بعض الأنظمة العربية التي ثارت شعوبها ضدها وتبعاتها على اقتصاد روسيا، ولكن أيضا إمكانيات انتقال عدوى الثورة لأراضيها . ويعزو الباحث ذلك إلى عاملين رئيسين أولهما طبيعة النظام الروسي الشمولي المغلف بديمقراطية صورية، والعامل الثاني التركيبة العرقية والسكانية للاتحاد الفدرالي الروسي والنزعات الانفصالية لعدد من العرقيات بأقاليم بعيدة عن مركز موسكو وأغلبها من المسلمين.

ويوضح الباحث أن السياسة الخارجية الروسية حيال الربيع العربي تبنّت موقفا شكّل صدمة لكثير من الشعوب العربية حين اصطفت موسكو إلى جانب النظم العربية رافضة للثورة والحرية.غير أنه بمضي الأحداث، اضطُرَّت روسيا إلى تغيير مواقفها تكتيكيًا لصالح نهج آخر أكثر مرونة -يجمع بين الشيء ونقيضه- تؤكد فيه روسيا حرصها على "استقرار" الأنظمة العربية، لكنها "ترحب" بالتعاون مع قوى المعارضة الثورية، ولقد جلبت روسيا بهذا الموقف انتقادَ المراقبين من داخلها قبل خارجها، وتعجّب كثيرون من تقلب ومراوغة المواقف الروسية تجاه ما يجري بالعالم العربي، وربما هذه أول مرة بتاريخ العلاقات الروسية العربية تطالب فيها بعض الشعوب العربية بمقاطعة موسكو اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، بعد أكثر من نصف قرن من التقدير العربي لمواقف روسيا المساندة لقضايا العرب .

ويلفت الباحث الانتباه أيضا إلى عامل آخر ساهم في تحديد الموقف الروسي من الربيع العربي، وهو سعيها الجهيد لإعادة صياغة شكل النظام الدولي الجديد الذي اتخذ

(1) لمى مضر الأمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة....، مصدر سبق ذكره، ص 378.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، إذ أصبحت الولايات المتحدة قطبه الأوحد.ويشير الباحث هنـا إلى أن رجال الدولة بروسيا يعتبرون أنه إذا لم تكن الثورات العربية مؤامرة أميركيـة فإنهـا عـلى الأقـل قـد انطلقت على صهوة الجواد الأميركي الجديد المتمثل بمواقع الإنترنـت التـي سـاهمت في نجـاح تلـك الثورات.

ويضيف إلى سلة العوامل المحددة للموقف الروسي أن موسكو لا ترغب في أن ينتهى ربيـع العرب بظهور قـوى إسـلامية (أصـولية) تخلـق بيئـة اجتماعيـة واقتصـادية تفـرخ "الإرهـابيين" إلى تخومها في القوقاز وآسيا الوسطى.ويرى الباحث أن روسيا في تعاطيهـا مـع الثـورات العربيـة تأخـذ بعين الاعتبار الوزن الديموغرافي والاقتصادي والثقافي لمسلمي روسـيا الـذين يمثلـون نحـو 17% مـن إجمالي السكان.

ثالثا- الصين:

حجزت الصين موقعا بارزاً في المنافسة حيال الشرق الأوسط معتمدة على مـا تحملـه مـن إرث سياسي ودبلوماسي ورؤى وعلاقات متوازنة مع الأطراف جميعها التي وفرت لهـا فرصـة بنـاء رصيد إسـتراتيجي لـدورها الـدولي سـواء في عمليـة السـلام الجاريـة أم في علاقاتهـا مـع الأطـراف الدولية الفاعلة فيه، ومن أجل كفالة هـذا الـدور بـدأت الصـين بحركـة تطويـع شـاملة لقـدراتها الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية وحتى علاقاتها مع جيرانها الآسـيويين لاقتناعهـا بـان الشرق الأوسط سيصبح الساحة التي تقاس فيها حقـائق التـأثير الـدولي، ولهـذا نجـدها سـيما بعـد عـام 1994 وبعد مؤتمر الدار البيضاء بالتحديد بدأت بتوجه مكثـف نحـو "إسرائيـل" سـيما في المجـال التكنولوجي، إذ ضاعفت من الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين والتي أسفرت عـن اتفاقـات كثيرة منها إنشـاء لجنـة مشـتركة صـينية- "إسرائيليـة" لنقـل التكنولوجيـا التـي تحتاجهـا الصـين للتخلص من الاحتكار الياباني ولزيـادة منافسـتها لروسـيا والـدول الأسـيوية[1]. فضـلا عـن تعزيـز قدرتها على مواجهة الاضطرابات التـي يثيرهـا المسـلمون في غـرب الصـين التـي مـن المحتمـل أن يفجروا مطالب انفصالية إسلامية، مقابل ذلك هـدفت "إسرائيـل" مـن وراء تعزيـز علاقاتهـا مـع الصين التأثير على الأخير لضبط مبيعاتها من التسلح للعرب والتوقف عن تصدير التقنية النوويـة

---

(1) Segal. g., China changing Shap, foreign Affairs, No.4, 1994, PP.81-90.

لإيران خاصة وان العرب والإيرانيين معا بحاجة إلى بناء سياسات جديدة لا أسلحة جديدة[1].

وتوجهت أنظار المنطقة العربية إلى هذه القوة الصاعدة والتي يمكن أن تمثل ثقلا مضادا للهيمنة الأمريكية في نظام أحادي القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، سيما أن منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والمنطقة العربية بصفة خاصة باتت تزخر بالكثير من القضايا المعقدة التي تسعى الصين أن تكون طرفا فاعلا فيها، سيما القضية الفلسطينية والوضع في العراق[2]. إذ استمرت الصين في سياستها البراغماتية القائمة على تأييد الحقوق العربية المشروعة و(عمليات التسوية الشاملة) وهو ما عبر عنه وزير الخارجية الصيني (جي بي دينغ) بقوله (إن الحكومة الصينية مهتمة للغاية بالتطورات في الشرق الأوسط، ومنزعجة بشدة لجمود عملية السلام، وان المحادثات يجب أن تقوم على قرارات الأمم المتحدة المعنية بالشرق الأوسط ومبدأ الأرض مقابل السلام)[3].

إن الصين تنظر إلى منطقة الشرق الأوسط من زاويتين [4]:

1- اقتصادياً: تقوم على تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية معها.

2- سياسياً: ترى فيها أنها منطقة نزاع بين القوى الكبرى، وهي مرشحة دائماً لتصارع هذه الدول عليها، لاعتبارات تتعلق بتضارب المصالح، ومن ثم فان كسب هذه المنطقة هو كسب لأهم و أكبر سوق تجاري استثماري للبضائع و القوى العاملة و الأسلحة وجذب رؤوس الأموال.

وتميزت المواقف الصينية من الأحداث في منطقة الشرق الأوسط بثباتها نسبيا وكانت تعبر عن رؤاها بمواقف فيها قدر واضح وراسخ من المبدئية السياسية، فهي

---

(1) Chen.d., from Idealism to prag matism, An Analysis of china's policies toward middle East, Domes, No.3, 1993, PP1-13.

(2) نانيس عبد الرزاق، الصين في القرن الحادي والعشرين، المؤتمر السنوي للمجلس المصري للشؤون الخارجية، القاهرة، في 2008/3/6.

Website//www.Siironlin.org/alabwab/nadawat%208motamarat/20(08)1036.htm

(3) نقلا عن: مجلة الصين اليوم، العدد (7)، في 7/7/ 1998، ص32.

(4) أمجد سليمان، الصين – الولايات المتحدة: إمكانية القطبية الثنائية، (بحث منشور)، (دمشق، المعهد العالي للعلوم السياسية، 2003)، ص17-20.

رافضة لاستخدام القوة في العلاقات الدولية ومناصرة للإجراءات السلمية والطرائق الدبلوماسية والتعاون لفض النزاعات[1].

وتجسد هذا الموقف الرافض لاستخدام القوة في العلاقات الدولية في مجلس الأمن حيال قضية العراق في تسعينيات القرن المنصرم، عن طريق تأييدها استخدام الحلول السلمية، وهو تكتيك دبلوماسي اعتمدت فيه الشجب أو إعراب القلق وضرورة التوصل إلى قرار متوازن مع تأكيد الصين سيادة العراق ووحدة ترابه، وهذا ما أكده سفيرها في بغداد بقوله (ينبغي أن تحضى الشواغل الأمنية المشروعة للعراق بوصفه دولة ذات سيادة باشتراك الأطراف جميعها)[2].

وبعد (حرب الخليج الثانية) وما طرأ على المنطقة العربية من تغيرات ونزوح أغلب دولها نحو تسوية صراعاتها وتوجهها نحو علاقات متفتحة مع دول العالم سيما مع الغرب، فان الصين بدأت ترى المنطقة العربية وسيلة يمكن استثمارها لإدارة مصالحها مع الغرب ومع دول المنطقة وتقوية صوتها في الأمم المتحدة من دون أن يعني ذلك مواجهة مع الغرب، بل على العكس اعتمدت سياسة تجني من ورائها أقصى الفوائد عن طريق تأدية دور الموازن الذي يجب أن يؤخذ بالاعتبار في أية ترتيبات أمنية أو اقتصادية في المنطقة حاليا أو مستقبليا، لذلك فالصين بدأت بالبحث عن صيغ للتعاون مع دول المنطقة سيما الخليجية منها لخلق نوع من التوازن الذي يعترف بقوة الصين ووجودها في المنطقة سيما أنها في إطار التنسيقات المشتركة مع روسيا واليابان والدخول معهما في شراكة أمنية، قد عززت من موقفها في المنطقة وإمكانية تدخلها في قضاياها بشكل أكثر قوة وثقة[3].

---

(1) كاظم هاشم نعمة، العلاقات (الصينية- العراقية): نحو دور صيني أكثر فعالية، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (3)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 1996)، ص42-50.

(2) نقلا عن: كاظم هاشم نعمة، العراق والصين: في العراق والقوى الكبرى، دراسات إستراتيجية، العدد(3)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 1997)، ص44.

(3) جمال زهران، امن الخليج: محددات وأنماط تأثير العامل الدولي، مجلة قضايا خليجية، العدد(1)، 1998، ص28.

ومنذ أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 التي تعرضت لها الولايات المتحدة، نجد الصين وعلى الرغم من خلافاتها الحادة معها إلا أنها كانت في مقدمة الدول التي أيدت الولايات المتحدة في حملتها ضد(الإرهاب)، وبالمقابل قامت الولايات المتحدة بالسماح للصين بالدخول إلى منظمة التجارة العالمية كنوع من المكافأة على جهودها القيمة في مساندتها ومعارضتها لأي شكل من أشكال (الإرهاب) ودعت لبذل جهود دولية لاقتلاع قوى (الإرهاب) مثل تلك الموجودة في شرق باكستان وأفغانستان، وكان الرئيس الصيني السابق (جيانغ زيمين) قد أكد (وجوب اقتلاع هذه القوى رديئة السمعة كجزء أساسي من الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب وهو الأمر الذي يخدم المصلحة المشتركة لجميع الدول في المنطقة)، والصين وعلى الرغم من تأييدها للولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب ألا أنها تعتقد بوجوب التمييز والتوازن بين الحقوق والواجبات، وعلى الرغم من دعمها للولايات المتحدة في القضاء على حركة طالبان والقاعدة، إلا أنها لا تريد استمرار السيناريو الأمريكي في أفغانستان لان ذلك سيقود حتما إلى عدم الاستقرار في الأمن الأسيوي.

إن الطموح الصيني لم يكن ليقف فقط عند التوحد مع السياسات الأمريكية الخارجية، ففي ظل الفراغ الذي تركه انهيار الاتحاد السوفييتي، وفي ظل الطموحات الصينية الهائلة، كان لا بد أن يحدث قدراً ما في الاختلاف فيما بينهما، فالصين المعاصرة تنبئ ببروز قوة عالمية جديدة، لا تقل في مكانتها عن القوى العالمية المتنفذة الأخرى مثل الولايات المتحدة واليابان إن لم تكن تفوقها أهمية وطموحاً، الأمر الذي ربما يجعل من القرن الحادي والعشرين قرناً صينياً بامتياز، ومن غرائب الأمور وتحولات السياسة العالمية أن يكون تحول الصين نحو الولايات المتحدة قد تم على حساب الاتحاد السوفييتي السابق، كما انه من المتوقع أن يكون الوجود والتوسع الصيني في منطقة الشرق الأوسط (الخليج العربي خاصة) على حساب الوجود الأمريكي في المنطقة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تصعيد المواجهة الصينية – الأمريكية في المستقبل المنظور، وتوجب هذه التوقعات من المحللين السياسيين و الاقتصاديين على السواء تحديد مدى تهديد العلاقات الصينية –

الخليجية للمصالح الأمريكية في المنطقة، وطبيعة رد الفعل الأمريكي المتوقع على هذه العلاقات والتهديدات الجديدة [1].

لم تكن الصين لتستطيع أن تحقق ذلك التقدم الاقتصادي الهائل من دون الانفتاح على الأسواق العالمية، وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط، إذ يمثل البترول أهم مصادر الطاقة للصناعات الصينية الهائلة والضخمة، فمنذ بداية التسعينات انفتحت الصين بشكل غير مسبوق على منطقة الخليج، الأمر الذي رشح الصين لتكون أهم المستثمرين المتنفذين في المنطقة في العقود المقبلة، ولا ترجع العلاقات الصينية _ العربية إلى بداية التسعينات فقط، لكنها تتجاوز ذلك إلى فترة الخمسينات إذ بدأت العلاقات الصينية المصرية عام 1956، والدفاع عن حركات التحرر في العالم الثالث، وهي العلاقات التي حددتها في ذلك الوقت التوجهات الإيديولوجية للحرب الباردة، حيث الصراع الحاد بين النظم الشيوعية و النظم الرأسمالية، فقد كانت الصراعات في ذلك الوقت محكومة بالتوجهات و التحيزات الإيديولوجية المسبقة أكثر من المصالح الاقتصادية والنظرة البراغماتية، على الرغم من عدم غيابها عن مجرى الصراعات الدولية الحادة في ذلك الوقت [2].

أما فيما يتعلق بموقف الصين من ثورات الربيع العربي، فيمكن القول أن الموقف الصيني يتلخص بالنقاط الآتية :

1- تدعم الصين جهود الحكومات العربية للحفاظ على السلام والاستقرار في بلدانها، على أن تلجأ هذه الجهود إلى وسائل شرعية وسلمية.

2- تطالب الصين هذه الحكومات في الوقت نفسه، باحترام المطالب الشرعية للشعوب العربية التي تنادي بالحرية والديمقراطية وكرامة الإنسان، والاستجابة لها. من هنا تتبين أن الصين تحرص على إيجاد نوع من التوازن بين موقفها من الحكومات وموقفها من المعارضة الشعبية .

(1) Andrew Murry, Challenge in The Eest, The Guardian (5)Peter Nolan, China, The US and Trhe 2002, pp.12-30.

(2) علاء الجوادي، الصين في ميزان القوى العالمية الجديد، شبكة ثغر العراق، في 12/ 9/ 2009
Website//www.thakraliraq.net/thak/index.php?.

3- تدعو الصين إلى حل الأزمات بالحوار وبالوسائل السلمية وفي إطار جامعة الدول العربية، وترفض بشدة التدخل الغربي في الشؤون العربية، خصوصاً إذا كان هذا التدخل ينبئ باستخدام القوة العسكرية .

4- تبذل الصين ما وفي وسعها للتوسط بين الأطراف المتنازعة، في الساحة السورية بالتحديد، بغية تحقيق المصالحة بينها وتفادي الصراع العسكري والحرب الأهلية.

5- لم تتعود الصين بعد على ظاهرة جديدة في الشرق الأوسط، تتمثل في ظهور هوة كبيرة وفي شكل جلي بين الحكومات والشعوب، بل بين صفوف أبناء الشعب الواحد، في الحالة السورية مثلاً. لذا يتخلل الموقف الصيني شيء من الترقب الحذر، بل الحيرة والقلق أيضاً، خصوصاً أن الغموض ما زال يلف الأوضاع الراهنة والآفاق المستقبلية في الكثير من الدول العربية.

6- يتحلى الموقف الصيني بنوع من المرونة ما يوفّر لها المجال لتعديل سياساتها في المستقبل ومواجهة أية سيناريوهات محتملة.

وفي رأيي أن هذا الموقف الصيني يأتي نتيجة طبيعية للواقع الصيني الراهن ووليداً للثقافة الصينية. أقول ذلك للأسباب الآتية:

1- هو موقف مبدئي ينسجم مع المرجعيات والمبادئ التي تحرص الصين عليها في وضع سياساتها الخارجية : تسوية الخلافات عبر الحوار والتفاوض، رفض الحرب كأسلوب لحل النزاعات مهما كانت الذرائع، رفض التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للبلدان، والاحترام للوحدة والسيادة الوطنية . وعلى رغم أن هذه المبادئ أصبحت منذ فترة موضع خلافات عميقة لدى بعض الناس، إلا أن الأطروحات البديلة لها قد تؤدي إلى عواقب وخيمة وخطرة.

2- هذا الموقف يخدم مصلحة الصين التي ترى أن الاستقرار في المنطقة مفيد لها وللعالم أجمع، وبخاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تضرب العالم كله اليوم، فلا شك في أن الاضطرابات العربية، إذا انفلت الأمر، ستزيد الطين بله بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي والاقتصاد الصيني، لما تمثله المنطقة من أهمية قصوى في الإمداد النفطي والسوق الكبيرة.

3- يستند الموقف الصيني إلى خبرات وتجارب في التاريخ المعاصر، فالتدخل الغربي في الشؤون العربية طوال العقود الماضية لم يفلح في حل أي من القضايا العربية، بل زاد الأمور تعقيداً وصعوبة، فالتدخل الغربي خلق دولة (إسرائيل) في عمق العالم العربي وخلق معها صراعات ومآسيَ استمرت لأكثر من ستين عاماً ولا أحد يعلم كم من السنين ستستمر في المستقبل، وفي العراق، أدى التدخل الأميركي إلى تدمير بلد عربي عريق وغني ومتماسك، بعد ثماني سنوات من حرب كلفت أميركا أثماناً باهظة، أرواحاً وأموالاً، وأوقعت العراق في انقسامات وأزمات عميقة، فضلا عن قتلها مئات الآلاف من شعبه. وفي السودان، أدى التدخل الغربي إلى تقسيم هذا البلد الغني بالنفط، وإلى ظهور بوادر صراعات جديدة في الجنوب وفي الشمال، كما أن التاريخ المعاصر أثبت أن الحصار المفروض على بلد ما لا يؤثر في السلطة بقدر ما يؤثر في الشعب، فالسلطة تستطيع دائماً إيجاد الحيل والسبل لتظل باقية رغم الحصار، كما الحال في العراق وإيران وكوبا وكوريا الشمالية، أما الشعب فهو الذي يعاني مرارة الانعكاسات السلبية للحصار، وبناء على هذه الخبرات التاريخية استخدمت الصين (مع روسيا) حق النقض ضد مشروع قرار في مجلس الأمن في تشرين الأول الماضي، لما يحتويه هذا المشروع من فرض حصار على سورية وتمهيد الطريق للتدخل العسكري فيها. إذًا، فالنقض الصيني كان ضد الحصار وضد التدخل، ومن الخطأ أن يُفهم على أنه ضد الثورة وضد الشعب.

4- يأتي الموقف الصيني منسجماً مع طبيعة الثقافة الصينية ونمط التفكير الصيني، لأن الثقافة الصينية تقوم على منظومة القيم التي صاغت الهوية الصينية الحالية: منها الاعتدال، فالحكيم (كونفوشيوس) يعتبر أن «الاعتدال هو المثل الأعلى للفضائل»، وأن «الإفراط كالتفريط». ومنها الحرص على السلام وتجنب الحرب بقدر المستطاع، . كما يقول (سون تسي) صاحب الكتاب الشهير «فن الحرب»: «إن الحرب من جلائل أمور الدولة، حيث يكمن الموت والحياة، إنها طريق يؤدي إلى الوجود بقدر ما يؤدي إلى الهلاك، فلا يمكن إلا النظر فيها بعناية وتأنّ.» ومنها احترام الصداقة التقليدية، فالإنسان الصيني يشعر بشيء من الدهشة عندما يرى

أن زعـيماً غربيـاً مثـل (سـاركوزي أو برلوسـكوني) كـان في الأمـس القريـب يعـانق (معمـر القذافي) بحرارة يهاجمه بعد فترة وجيزة بغارات جويـة عليـه، ومـن الصـعب تصـورُ فعـل مماثل يأتي من زعيم صيني مع أي زعيم عربي صديق.

5- قد لا أجانب الصواب إذا قلت إن الرؤية الصينية للثورة تختلف عن الرؤيـة العربيـة ذات المسحة الرومانسية، فالشعب الصيني عانى بما فيـه الكفايـة مـن الثـورات وأشـباهها طـوال القرن الماضي، وخصوصاً من «الثورة الثقافية» التي أطلقها الزعيم الصيني الراحل (ماو تسي تونـغ)، والتـي أوقعـت الصـين في تهلكـة شـاملة اقتصـادياً وثقافيـاً ودبلوماسـياً. لـذا، نـرى الصينيين ينظرون إلى الثورة بشيء مـن الشـك والريبـة، إلى حـد أن تعبـيراً مثـل «فـلان هـو ثوري» في اللغة الصينية اليوم لا يحمل إلا دلالات سلبية تعني الجمود حيناً والتطرف حينـاً آخر.

رابعا- الاتحاد الأوربي:

الاتحاد الأوربي هو من القوى المؤثرة في الشرق الأوسـط بحكـم الجـوار الجغـرافي والوجـود العسكري، فالدول الأوربية الجنوبية تجاور بشكل مباشر معظم دول الشرق أوسـطية المطلـة عـلى البحر المتوسط، سيما بعد انضمام قبرص ومالطة إلى الاتحاد الأوربي[1].

وكانت السياسات التي اتبعتها الدول الأوربية في المدة الممتدة بين إنشاء الجماعـة الأوربيـة عام 1957 حتى عام 1972 التي أطلقت عليها الـ(السياسـات المتوسـطية الجزئيـة)، فشـلت في بنـاء مواقف أوربية تثبت النفوذ الأوربي في المنطقة بشكل فاعل مقارنة بغيرها من السياسـات الأخـرى، وذلك بسبب اقتصارها على "الجانب الاقتصادي" وهو الجانب الذي أعطتـه أوربـا أولويـة كـبرى في علاقاتها الدولية عامة ومع الأقطار العربية خاصة، إذ يلحظ تعدد المحاولات السياسية الفرنسـية في إحياء دور أوربا عن طريق دور فرنسا بشكل منفرد، أو عـن طريـق الإطـار الجماعـي عـلى صـعيد إدارة الصراع (العربي-الصهيوني)، وقـد أصـبح واضـحا لأوربـا أن البعـد السـياسي بمفـرده غـير كـافٍ

(1) نور عبدالاله عجرش، مصدر سبق ذكره، ص144.

لممارسة دور أوربي أكثر فاعلية من ذي قبل، فكان لابـد أن تجـد بعـدا أو مقتربـا آخـر أكـثر شـمولا لتحقيق نتائج أفضل للنفوذ الأوربي في المنطقة[1].

إن دول (الاتحاد الأوربي) تدرك وبشكل جيد مدى قـوة وتـأثير النفـوذ الأمـريكي في منطقـة الشرق الأوسط بعد مجمـل التغـيرات التـي شـهدتها المنطقـة التـي تمثلـت بغـزو العـراق وسياسـة التهديدات التي توجهها الولايات المتحدة لكـل مـن إيـران فـيما يتعلـق بالبرنـامج النـووي الإيـراني وسوريا فيما يتعلق بوجودها العسكري في لبنان ومن بعد انسحابها، أثارت الإدارة الأمريكية اسـباباً أخرى لغرض التصعيد، فهي لا ترغب بإثارة المواجهة مع الولايات المتحدة بشكل حاد وصريح، كـما إنها –من جهة أخرى- تقدر حجم الأهمية الكبيرة التي تمثلها منطقـة الشرق الأوسـط لهـا، كمجـال لنفوذها السياسي، في الوقت الذي تفكر فيه بشكل جدي وعمـلي في تطـوير وتفعيـل علاقاتهـا مـع الدول العربية في المنطقة من دون إثارة حقيقية للمتغير الأمريكي بقدر الإمكان[2]، ويأتي ذلـك كـرد فعل للسياسة الأمريكية التي تعمل جاهدة على حرمان أوربا وهي العملاق الاقتصادي مـن الأخـذ بالظهور في أهم المناطق الإستراتيجية في العالم وعدم تمكينها مـن الإفـادة مـن هـذه المنطقـة في أي صراع دولي في المستقبل. وهو ما برزت بوادره بالخلاف بـين الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والاتحـاد الأوربي حول مسألة الهجوم على العراق[3].

وبقدر تعلق الأمر بالعراق، فان أوربا تتحرك إزاء العراق خصوصاً و الشرق الأوسـط عمومـاً انطلاقاً من مصالحها الحيوية، ومن ثم فان هناك مزايا وخصوصيات لأوربا التي لها علاقتها المباشرة وغير المباشرة مع المنطقة عن طريق [4]:

(1) نادية محمود مصطفى، أوروبا والوطن العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص181-201.

(2) محمد حمدان مصالحة، علاقة أوروبا الموحدة بالعـالم العـربي، في: العـرب في الاسـتراتيجيات العالميـة، (عـمان، مركـز الدراسات الإستراتيجية، 1994)، ص177.

(3) لستر ثرو، المتناطحون، ترجمة: محمـد فريـد، ط(1)، (ابـوظبي، مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الإسـتراتيجية، 1997)، ص72.

(4) عبد الرزاق الهاشمي، العراق وأوربا: في العراق والقوى الكبرى، وقائع المؤتمر العلمي السنوي لمركز الدراسـات الدولية (1996-1997)، مجلة دراسـات إسـتراتيجية، العـدد (3)، (جامعـة بغـداد، مركـز الدراسـات الدوليـة، 1997)، ص 94-95.

1. مجموعة دول مستهلكة للطاقة وإنتاج بعضها... لا يغطي .. حاجتها وبكميات كبيرة جداً.
2. أهمية استقرار منطقة الشرق الأوسط لأوربا ومستقبلها حقيقة واضحة.
3. تقدير أوربا لخطورة انتشار الحركات الإسلامية في المنطقة والعلاقات الأمريكية بعدد من هذهِ الحركات ودعم أنشطتها في المنطقة وتأثير ذلك في أمن واستقرار المنطقة بأوربا.
4. تقدير أوربا لخطر التحالف الأمريكي – (الإسرائيلي) ضدها في منطقة الشرق الوسط وعن طريق مشروع الشرق الأوسطية الذي يهدف إلى إبعاد الآخرين بشكل عام و أوربا بشكل خاص عن منطقة الشرق الأوسط.
5. تشكل أوربا مجموعة من الدول الصناعية المصدرة وهي بحاجة ماسة إلى الأسواق.

لقد ساد شعور في الأوساط السياسية الأوربية إن عزم الولايات المتحدة على الهيمنة ووضع يدها على الثروات البترولية، يشكل المحور الرئيس للحرب التي شنتها على العراق، إذ أن برميلاً واحداً من ثلاثة تختزنها أرض السعودية في احتياطي يصل إلى 259 مليار دولار، وأرض العراق في احتياطيها الذي يقدر بـ 112 مليار برميل، وتشير التوقعات إلى أن الاحتياطات من البترولية العراقية أكثر من كل ما طرح من أرقام سابقة وحالية، فقد أشارت بعض المصادر البترولية إلى أن احتياطات العراق يمكن أن تصل إلى 423 مليار برميل، حتى أن أغلب الدراسات وكذلك تصريحات النخب السياسية الأمريكية المؤثرة في سلطة القرار السياسي، قد أكدت قبل أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، انه "إذا ما أردنا السيطرة على بترول الشرق الأوسط، فانه من المفروض أصلاً مهاجمة العراق"[1]. ومن هنا فان أوربا تعتقد أن الاقتصاد الأوربي سيتأثر سلباً إذا ما أدى احتلال العراق إلى سيطرة الولايات المتحدة على المصادر البترولية في الخليج،

---

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية – الأوربية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 362.

وبهذا كانت المعارضة الأوربية للتدخل العسكري الأمريكي في العراق على وفق هذا المنظور، ذات طبيعة دفاعية [1].

ومن هنا أصبح من الضروري لدول الاتحاد الأوربي أن تضع أسساً لسياسة خارجية وأمنية مشتركة مستقلة تجنبها التأثيرات السلبية للسياسات الأمريكية إقليماً ودولياً على وفق خبرة الأعمال العسكرية في (البوسنة و كوسوفو وأفغانستان والعراق)، فضلاً عن رغبة دول الاتحاد الأوربي في نسج علاقات تعاونية مع روسيا الاتحادية لتكون عنصر استقرار في القارة الأوربية، وكانت تلك القضايا مسببة للخلافات داخل دول الاتحاد الأوربي، بحيث أن بريطانيا كانت دائماً تتخذ مواقف مؤيدة للسياسات الأمريكية سيما في احتلال العراق عام 2003، وجاءت قمة الاتحاد الأوربي في هلسنكي 1999 لتضع اللبنة الأولى للسياسة الدفاعية والأمنية الأوربية المشتركة في عام 1999[2]. إذ اتخذ الأوربيون خطوات عملية في هذا الاتجاه، ومن هذهِ الخطوات [3]:

1. تعيين منسق أعلى للسياسة الخارجية و الأمنية.
2. إنشاء اللجنة السياسية و الأمنية ممثلة بالدول الأعضاء كلها لمراقبة تطور موقف الأزمة وتنظيم عملية التقويم والتخطيط.
3. إنشاء اللجنة العسكرية الأوربية ومهمتا إسداء النصيحة العسكرية الأوربية.
4. إنشاء المجموعة العسكرية الأوربية ومهمتها تقديم الخبرة العسكرية والقدرة على دعم السياسة الخارجية و الأمنية للإتحاد الأوربي.

ونتيجة لاختلاف وجهات النظر بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي برز المحور الألماني- الفرنسي الذي يطمح لتمتين الاتحاد الأوربي وإعادة تعريف الموقف الأوربي في العالم وخصوصاً موقفها من الحرب على العراق وقد أبدى هذا المحور معارضة شديدة

(1) اريك رولو، النتائج والتداعيات دولياً، من كتب: (احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 457.

(2) يسري راغب، الاتحاد الأوربي و العلاقات الأمريكية – الأوربية، في 2009/7/18.
website//www.almolltaqa.com/vblarchive/index.php/t-34852.html.

(3) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير العلاقات الأمريكية – الأوربية...، مصدر سبق ذكره، ص128-129.

إزاء السلوك الأمريكي واستخدام القوة العسكرية ضد العراق، فالموقف الألماني أكد معارضته الحرب بقيادة أمريكية على العراق إذ جعل (غيرهارد شرويدر) المستشار الألماني السابق هذا الموقف مبدأ أساسياً في حملته لإعادة انتخابه في أيلول 2002، وأستمر (شرويدر) يعارض ذلك السلوك الأمريكي وكرره في تصريحاته قبيل الانتخابات الإقليمية في ولايتي (هبسي) و (ساكسونيا السفلى) أوائل شباط 2003 [1]. كما أعلن (شرويدر) أن ألمانيا لن تشارك في الحرب على العراق تحت أي ظرف حتى لو أعطي الغطاء الدولي في مجلس الأمن[2].

وإلى جانب الموقف الألماني، فقد تصدت الدبلوماسية الفرنسية منذ بداية التهديدات الأمريكية تجاه العراق، وتميزت بتحركاتها المكثفة، التي تمثلت بسلسلة من الاتصالات والتشاورات التي أجراها الرئيس الفرنسي (جاك شيراك) ووزير خارجيته (دومنيك دوفيلبان) سواء على صعيد مجلس الأمن الدولي، أم على المستوى الأوربي، فضلاً عن حلف شمال الأطلسي، وفي الحقيقة فان المتغير الرئيس الذي أسهم في (صمود) فرنسا بوجه الضغوط الأمريكية، يتمثل في التطور الذي حدث في بنية التجربة الأوربية، على الرغم من أن هناك عدد من الدول داخل الاتحاد الأوربي رفضت الانصياع للموقف الفرنسي، ومنها بريطانيا المتحالفة تقليدياً مع الولايات المتحدة، فان وجود ملامح بناء أوربي يقوده المحور الفرنسي الألماني مثل السند الرئيس لهذا التوجه الجديد، على الرغم من انه من المبكر في حينها الحديث عن قطب أوربي لديه سياسة خارجية ودفاعية موحدة [3].

(1) ستار الدليمي، العلاقات الألمانية – الأمريكية والخلافات بشان التهديدات الأمريكية في العراق، أوراق أمريكية، العدد (120)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2003)،ص 5.

(2) عدنان الهياجنة، الحرب على العراق و توازن القوى الدولية، في كتاب(احتلال العراق، الأهداف، النتائج، المستقبل)، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 352.

(1) ستار جبار الجابري، موقف دول الاتحاد الأوربي تجاه الإستراتيجية الأمريكية في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد (36)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2008)، ص 42.

وعلى الرغم من إدراك الحكومتين الفرنسية والألمانية بتصميم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على شن الحرب على العراق، إلا أنهما بذلا مساعيهما حتى الساعة الأخيرة قبيل إعلان الحرب، للدعوة إلى إعطاء فرص الحل الدبلوماسي، ومضاعفة جهودهما في المنظمة الدولية، معتقدين عدم شرعية الحرب من دون استصدار قرار دولي واضح وصريح من مجلس الأمن بعد استنفاذ الخيارات الدبلوماسية كافة بمنح فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة فرصة القيام بعملها لاستصدار قرارها النهائي بشان أسلحة الدمار الشامل العراقية واثبات عدم تعاون العراق مع تلك الفرق[1].

والى جانب المحور الألماني – الفرنسي انضم إلى الاتجاه المعارض للحرب كل من النمسا و بلجيكا و لوكسمبورغ واليونان و السويد، لقد كان للثقل الدبلوماسي الفرنسي مضافاً إليه الثقل الاقتصادي الألماني دوراً مهماً في تشكيل محور سياسي معنوي كبير في معارضة الحرب، والذي انعكس على اجتماعات دول الاتحاد الأوربي التي شهدت استقطاباً بين أنصار ومعارضي الحرب، وكان التجسيد الأبرز هو طلب الرئيس الفرنسي السابق (جاك شيراك) من دول أوربا الشرقية المؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية أن تلتزم الصمت، فردت تلك الدول باتهام فرنسا بـ (الدكتاتورية)، وقد وصف المستشار الألماني السابق (غيرهارد شرويدر) الدول الأوربية الثمان التي وقعت على إعلان التأييد لموقف الرئيس الأمريكي السابق (جورج ووكر بوش)من العراق عندما قال: "هناك عصابات عميلة لواشنطن داخل القارة الأوربية"[2].

وفي الجهة المقابلة فقد تمركزت الدول المؤيدة للمشروع الأمريكي في العراق و التي ضمت بصورة أساسية بريطانيا التي تكاد ترتبط بصورة شبه كاملة بمواقف واشنطن في إطار التحالف الاستراتيجي بينهما، وبعدها من حيث قوة التأييد هولندا و الدنمارك، أما التأييد الاسباني والايطالي فكان أكثر تحفظا، ويمكن فهم موقف البلدين الأخيرين في إطار محاولتهما تأكيد استقلاليتهما في وجه المحور الألماني- الفرنسي في القارة الأوربية، أما دول أوربا الشرقية و الوسطى فلها دوافعها الخاصة، فبولندا و جمهورية التشيك و

---

(1) المصدر نفسه، ص 43.

(2) ستار جبار الجابري، موقف دول الاتحاد الأوربي تجاه....، مصدر سبق ذكره، ص 44.

المجر فضلاً عن جمهوريات البلطيق تسعى جميعها في ظل وضعية جيوستراتيجية شديدة التعقيد لتوظيف علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية لخلق حالة من التوازن الايجابي في فعلها الخارجي في ظل ارتباطها العضوي بالاتحاد الأوربي[1]. والجدير بالذكر إن الرأي العام الأوربي حتى في الدول المؤيدة للحرب على العراق كانت تعارض الحرب بشدة، إذ طافت ملايين البشر في شوارع المدن الأوربية منددة ومعارضة للحرب مما أثر كثيراً على شعبية الولايات المتحدة في معظم دول أوربا [2].وعلى الرغم من ذلك كانت الولايات المتحدة مصرة على تحقيق أهدافها وأهداف حلفائها في العراق وتجاهل المواقف الأوربية كلها على الصعيدين الرسمي والشعبي، وفي أيار2003، أعلن الرئيس الأمريكي (جورج ووكر بوش) انتهاء العمليات العسكرية في العراق، أي نجاح القوات الأمريكية في غزو العراق و احتلاله، و استخدمت واشنطن السياسة الاقتصادية لمعاقبة ألمانيا وفرنسا، وذلك لمعارضهما الحرب على العراق[3]. وتجلى ذلك في تصريح (ريتشارد بيرل) مستشار وزير الدفاع الأمريكي الذي قال: "من لم يدخل معنا في النادي فليس من حقه أن يشاركنا العشاء"[4]. ويقصد بذلك جميع الدول التي وقفت بالضد من الحرب على العراق سيما ألمانيا وفرنسا.

وفي الواقع، فقد مثلت الحرب الأمريكية على العراق أكبر التحديات التي واجهت الاتحاد الأوربي، وكشف عن الحدود الحقيقية لسياسته الأمنية والدفاعية، و الدرجة التي تستطيع أوربا الموحدة فعلياً أن تعبر فيها عن هويتها المستقبلية، وتأكيد وجهة نظرها

(1) المصدر نفسه، ص 44.

(2) عبد النور بن عنتر، الموقف الأوربي من ضرب العراق، ملفات المعرفة، في 2004/5/27.
www.aljazeera.net/nr/exeres/40b9d12-2866-4bdb-a98b-cb24ebb of 55.htm.

(3) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية – الأوربية....، مصدر سبق ذكره، ص 365.

(4) سعيد اللاوندي، وفاة الأُمم المتحدة : أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية، ط(1)، (القاهرة، نهضة مصر للطباعة و النشر والتوزيع، 2004)، ص 133.

المختلفة مع الولايات المتحدة في القضايا والعلاقات [1]. ولعل من أبرز تداعيات الحرب على أوربا إنها أحدثت انقساماً في المواقف الأوربية وانعكس ذلك على فاعلية هذه الدول إزاء الأزمات الدولية، إذ انفردت الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ قرار الحرب و الاحتلال من دون التشاور مع حلفائها الأوربيين، وإذا كانت المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة ومجلس الأمن تتطلب من الدول الكبرى سياسة التنسيق و التوافق فيما بينها، فان الولايات المتحدة الأمريكية تصرفت خارج هذه المؤسسات لمصلحة سياستها في المنطقة[2].

ومع تطور العمليات العسكرية الأمريكية في العراق بعد الاحتلال، فان دول الاتحاد الأوربي بدأت تدرك انعكاسات عدم الاستقرار في المنطقة على أمنها، سيما أنها تشكل امتداداً جغرافياً للشواطئ الأوربية، فضلاً عن المصالح الاقتصادية، إذ أن الطاقة البترولية تشكل عصب الاقتصاد للدول الصناعية، كما أن المنطقة سوق واسعة للبضائع الأوربية، فضلاً عن الكثير من الاتفاقيات العسكرية الثنائية الموقعة مع بعض الدول الأوربية ودول الخليج العربي[3].

فضلاً عن أن مدة ما بعد الحرب فرضت ايضاً تراجعاً واضحاً عن منهج معارض الحرب، وهذا ما اتضح من موقف الدول المعارضة للحرب على العراق، وأهم تلك الدول فرنسا و ألمانيا، هذه الدول اتسمت مواقفها بكثير من التغير، إذ انتقلت ألمانيا أولاً من المعارضة للتوجهات الأمريكية في العراق إلى المساند تارة، أو التحفظ تارة أخرى، ودعت في كثير من الأحيان إلى تحكيم الشرعية الدولية في الموضوع العراقي، والتسليم التدريجي للسلطة إلى العراقيين في سبيل تأمين انسحاب سلس للقوات الأمريكية في العراق، وكان هذا بعد صعود اليمين الألماني إلى الحكم واستلام (انجيلا ميركل) سدة المستشارية في ألمانيا[4].

---

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوربية....، مصدر سبق ذكره، ص 129.
(2) ستار جبار الجابري، موقف دول الاتحاد الأوربي تجاه....، مصدر سبق ذكره، ص 44.
(3) ستار جبار الجابري، موقف دول الاتحاد الأوربي تجاه....، مصدر سبق ذكره، ص 44.
(4) المصدر نفسه، ص 46.

أما فرنسا فقد تغير موقفها كثيراً، بعد ان كانت المتزعمة للمعسكر المناهض للسياسة الأمريكية تجاه العراق، وهددت باستخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن قبيل بدء الحرب في العام 2003، واستمرت بمعارضتها حتى بعد وقوع الاحتلال وعانت من موقفها هذا كثيراً، إذ ساءت من جراء هذا الموقف العلاقات الفرنسية – الأمريكية، إلا انه بعد وصول (نيكولا ساركوزي) إلى السلطة، حصل تغيير كبير في الموقف الفرنسي، فقد رحبت بالإستراتيجية الأمريكية في العراق، وعدتها خطوة في الاتجاه الصحيح نحو إعادة الأمن في العراق، وإعادة الإعمار، وهي في كل ذلك تغازل الولايات المتحدة في سبيل الحصول على عقود كبيرة في مجالي البترول وإعادة الإعمار [1]. وعليه يتضح مما تقدم أن أهم المتغيرات التي أدت بأهم الدول المعارضة للمشروع الأمريكي إلى تغيير مواقفها هوة المصالح الاقتصادية، ومحاولتها الحصول على جزء من عقود إعمار العراق، فضلاً عن العقود الأمريكية التي حرموا منها، وسيما الفرنسيون الذي كانوا قد وقعوا مع العراق عقوداً بمليارات الدولارات في عهد النظام السابق، والتي قام الأمريكان بإلغائها بعد احتلالهم للعراق[2].

إن المصالح الغربية (الأوربية – الأمريكية) عندما تواجه مخاطر مشتركة، فان نقاط التلاقي في أكثر الأحيان، تبدو أكثر من نقاط التباعد، وهذا ما اتضح في[3]:

1. المواقف الأمريكية – الأوربية (الفرنسية) تجاه لبنان و الانسحاب السوري.
2. البرنامج النووي الإيراني، حيث الأدوار المتبادلة (ألمانيا، فرنسا، الولايات المتحدة) في التعاطي مع الأزمات الجديدة.
3. مبادرة الإصلاح الأوربية لمنطقة الشرق الأوسط الكبير و المتطابقة مع المبادرة الأمريكية في كل مضامينها و أهدافها، وربما مختلفة في آليات تنفيذها.

لقد كان طموح الاتحاد الأوربي أن يظهر إلى الساحة الدولية كونه الطرف الفاعل والقادر على موازنة النفوذ الأمريكي، أو على دفع واشنطن إلى الاعتدال في سياستها

(1) المصدر نفسه، ص 46-47.

(2) المصدر نفسه، ص 47.

(3) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوربية....، مصدر سبق ذكره، ص 369.

الخارجية، على الأقل تجاه الكثير من القضايا والأزمات ذات التأثير المباشر في المصالح الأوربية، إلا أن الحرب على العراق كشفت عن ذلك الخلل الواضح في البيئة السياسية والأمنية الأوربية، وعدم قدرتها على بلورة موقف مشترك.

ويمكن القول، أن هناك ثلاثة أبعاد للدور الأوربي في الشرق الأوسط في الوقت الراهن، وهذه الأبعاد هي[1]:

1. تسهيل الدور الأمريكي، وفي هذا الإطار يؤكد الاتحاد الأوربي أن دوره في البحر المتوسط هو دور (منع الصراع) وليس (حل الصراع)، وانه يترك القضايا الإقليمية للصراع (العربي-الإسرائيلي) للولايات المتحدة للتعامل معها.
2. امتصاص الصدمات الناشئة عن الدور الأمريكي، ويقصد بذلك أن يستوعب ويمتص الآثار السلبية المترتبة على السياسات الأمريكية المؤيدة لـ"إسرائيل"، بحيث لا يبدو الغرب كأنه وحدة واحدة ضد العرب ويطبق الاتحاد الأوربي في هذا الإطار آليات كثيرة أهمها "النقد الإعلامي" لبعض السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، كما هو الحال في "الشقاق" الأوربي-الأمريكي حول الغزو الانجلو-أمريكي للعراق في 20 آذار عام 2003.
3. دعم الدور الأمريكي صراحة في الأزمات الحرجة، والمقصود به دور الدعم الكامل للموقف الأمريكي في اللحظات الحاسمة التي تحتاج فيها الولايات المتحدة إلى هذا الدعم، وهذا ما حدث بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، إذ انه بعد معارضة فرنسا وألمانيا لهذه الحرب تحولتا فيما بعد إلى دعم الغزو بالكامل وبشكل علني، ودعم مشروع قرار مجلس الأمن لتأكيد شرعية الاحتلال، هذا فضلا عن التفاهم الأمريكي-الأوربي حيال البرنامج النووي الإيراني.

أما فيما يتعلق بمواقف الاتحاد الأوربي من ثورات الربيع العربي، فيمكن القول أن تلك المواقف انقسمت إلى قسمين:

---

(1) نور عبدالاله عجرش، مصدر سبق ذكره، ص145-146.

الأول: موقف اتسم بالحياد والسلبية والمخجل من الثورات العربية وقد بدا هذا الموقف واضحاً في كل من تونس ومصر والبحرين واليمين، موقف جاء ليتناغم مع العلاقات التي كانت تجمع تلك الدول التي حدثت بها الثورات مع الاتحاد الأوروبي نتيجة للإرث التاريخي لذلك الإتحاد الذي اضطلع بدعم الأنظمة الحاكمة التي كانت تسوق مشاريعه في منطقة الشرق الأوسط وكانت حليفاً استراتيجياً له من الناحية الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

الثاني: اتسم بالموقف الحازم والمتشدد مما يجري ببعض الدول العربية وخاصة في سوريا وليبيا ولعل الموقف الأوروبي من الثورة في ليبيا ومما يجري بسوريا حالياً يفسر المواقف الدولية التي تسعى من خلالها الدول الكبرى في إنهاء بعض الأنظمة التي تعتبر مستقلة في سياستها الخارجية عن القرار والموقف الأمريكي الأوروبي، ولعل الوضع في سوريا يفسر ما تتجه إليه الأحداث حالياً من محاولة التخلص من نظام شكل عقبة أساسية أمام السياسات الأمريكية والأوروبية العربية في المنطقة، ولعل الدور السوري في لبنان والعلاقات الطيبة التي تجمع سوريا بإيران هي السبب الرئيسي وراء ما تتعرض له سوريا حالياً من ضغوط دولية ليس الهدف منها تحقيق الديمقراطية والحرية للشعب السوري بقدر ما تهدف إلى القضاء على النظام السوري وبالتالي تحقيق أطماع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين في المنطقة من إقامة مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يهدف إلى جعل (إسرائيل) الدولة الأقوى سياسيا وعسكريا واقتصاديا في المنطقة .



الفصـل الثانـي

التوازن الاستراتيجي

في الشرق الأوسط

(الماهية، والطبيعة، والأداء الاستراتيجي للقوى الإقليمية الفاعلة)

يعـد موضـوع التـوازن الاسـتراتيجي في الشرق الأوسـط واحـدا مـن أهـم الموضـوعات التـي استحوذت على اهتمام الباحثين والمفكرين، ذلك نظرا لما تتمتـع بـه المنطقـة مـن إمكانـات وقـدرات ذات تأثير كبير على المصالح الإسـتراتيجية الدوليـة ومـن ثـم التوازنـات الدوليـة، ولهـذا ابتـدأت هـذه الدراسة بهذا الفصل من اجل تقديم تصور عام عن التوازن الاستراتيجي في هذه المنطقة الحيويـة مـن العالم، لقد شهدت المنطقة صيغا توازنية مختلفة مثلت كل منها حالة معينة عكست طبيعة الظـروف التي سادت في كل مرحلة هذا فضلا عن تأثر طبيعة التوازن الاستراتيجي الإقليمي في المنطقة بـالتوازن الدولي ذلك أن الصيغ التوازنية الإقليمية لا يمكن أن تعمل بمعـزل عـن التـوازن الـدولي، ففـي مرحلـة الحرب البادرة شهد التوازن الإستراتيجي الكثير من التطورات والمتغيرات التي كـان لهـا الـدور الأسـاس في جعل الإقليم يعيش حالة عدم الاستقرار، فكان مـن الطبيعـي أن يتـأثر التـوازن الإسـتراتيجي بهـذه المسألة وبصورة كبيرة ومستمرة، ويمكننا القول إن تطور الحرب البادرة كان العامـل الأسـاس في بلـورة (التوازن الإستراتيجي) بسبب ما أحدثه من انعكاسات على طبيعة العلاقات بين القـوى الفاعلـة لـيس في شؤون تفاعلات دول الإقليم حسب بل وعموم التفاعلات الدولية، سـيما أن البيئـة الدوليـة في تلـك الفترة كانت محكومـة بطبيعـة تفـاعلات القطبـين العظميـين (الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والاتحـاد السوفيتي) وهو الأمر الذي أدى إلى أن تهيمن تفاعلاتهما عـلى مجمـل التفـاعلات الدوليـة والإقليميـة وامتدت سياساتهما إلى مختلف الأقاليم ومنها منطقة الشرق الأوسـط، لأن كلـيهما كـان يـنهج سياسـة كونية تدخليه لحمايـة مصـالحهما في المنـاطق الحيويـة مـن العـالم، إن انتهـاء الحـرب البـادرة والتـي صـاحبها انهيـار الاتحـاد السـوفيتي وهيمنـة الولايـات المتحـدة عـلى هيكليـة النظـام الـدولي بمجمل تفاعلاته كان له الدور الكبير في حصول عدة تطورات أهمها حصـول اخـتلال في طبيعـة ذلـك التوازن سيما بعـد حـرب الخلـيج الثانيـة 1991 والتـي جعلـت ميـزان القـوى الإقليمـي يميـل لصـالح قـوى إقليميـة عـلى حسـاب الأخـرى وسـيما (إسرائيـل)، هـذا فضـلا عـن انعـدام هـامش المنـاورة الإستراتيجية أمام دول المنطقة وذلك بفعل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكيـة عـلى مجمـل تفـاعلات الإقليم، وبعد أحداث 11 أيلـول 2001 وفي ضـوء الإسـتراتيجية الأمريكيـة القائمـة عـلى أسـاس الحـرب الوقائية ومكافحة (الإرهاب) و التـي كـان التطبيـق العمـلي لهـا في احـتلال أفغانسـتان والعـراق مـما

جعل ميزان القوى الإقليمي يستمر في حالـة الخلـل سـيما في ظـل بـروز قـوى إقليميـة سـعت إلى استثمار حالة الفراغ الأمني في المنطقة لتفرض سياساتها وإستراتيجياتها في المنطقة لتحقيق أهـدافها على حساب القوى الأخرى، وهو الأمر الذي جعل المنطقة أمام استحقاقات جديدة أدت دورا كبـيرا في ظهورها حالة عدم الاستقرار الذي تعيشه المنطقة.

وفي هذا الفصـل سـنعمد إلى بيـان ماهيـة التـوازن الاسـتراتيجي وارتباطـه بممكنـات القـوة والقدرة، وطبيعته في الشرق الأوسط، والأداء الاستراتيجي للقوة الإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسـط عن طريق ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: في ماهية التوازن والتوازن الاستراتيجي

المبحث الثاني: طبيعة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط

المبحث الثالث: طبيعة الأداء الاستراتيجي للقوى الإقليمية الفاعلة في التوازن الاسـتراتيجي في الشرق الأوسط

المبحث الأول

في ماهية التوازن والتوازن الإستراتيجي

من المفاهيم الشائعة في السياسة الدولية والتي تناولتها الأدبيات الإستراتيجية والسياسية بالدراسة والتحليل والتقويم، مفهوم التوازن "Balance" الذي نال من الاهتمام بما يفوق غيره من المفاهيم ليس لارتباطه بمدركات الأمن والإستقرار وتبادل المصالح... بل لارتباطه بالأمل الموعود لإنشاء وضع جديد... وتشير أصول استخدام هذا المصطلح إستراتيجيا إلى استعارته من العلوم الطبيعية التي استخدمها إستراتيجيو الفترة اللاحقة لنهاية الحرب العالمية الثانية في إطار بحثهم عن نظرية تحليلية لتفسير العلاقات الدولية ليوظف فيما بعد لصالح إنضاج الخبرة الدولية والإقليمية حتى أصبح عنواناً لحالة أو وضع ممهد لبناء الأهداف وضمانة الأمن [1].

ولم يشهد مفهوم التوازن ثباتا في محتواه فتارةً يختصر ضمن الإطار العملياتي وأخرى يتوسع تحت ضغط ظروف أو دواعي إستراتيجية تؤطرها رؤى أو عقائد متضاربة تنزع للحفاظ على وجودها بإقامة نوع من التعايش السلمي الذي يستدعي توازن مفعول لمطامحها، كما لم يشهد معطى التوازن تحديداً واضحا لدرجاته بسبب ما تتميز به العلاقات من تحولات أو التفاعلات من مرونة ... أو ما يشهده معطى الأمن من تداخل أو إرباك لمقوماته وصورِه ومستوياته... أو ما تصيبه سياسات التوفيق من انجازات [2].

ونتيجة لذلك فقد بدى من الطبيعي أن تختلف قيمة وتأثير التوازن كمتغير في صياغة الحلقة الشاملة للأمن على الرغم من ما تستلزمه وظيفته من وجود اتفاق حول الحد الأدنى من الأهداف العليا للسياسة الخارجية ووجود إجماع قومي باتفاق غالبية الأفراد مهما كان جنس وظيفتهم حول أدوات وأساليب العمل من اجل تحقيق الأهداف

---

(1) خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، ط(1)، (عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010)، ص 29-34.

(2) ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج، ترجمة: هاني تابري، ط(1)، (بيروت، دار الكتب العربي، 2009)، ص29-49.

القومية العليا في الداخل والخارج فهو إجمالا يجسد محصلة التفاعل بين الفعل ورد الفعل والتمييز بينهما يكون حسب الاتجاه الأكبر.. محصلة توظيف شروط المكانة "Status" بما يتناسب مع حقيقة الدور المستهدف محصلة توظيف سياسات القوى بكل ما تعنيه من إمكانات وقدرات... وعناصر حث مستديمة، محصلة التبادل في المصالح التي تتسم بكونها القوة الدافعة وراء البقاء القومي... أو محصلة تقاسم الأدوار، وعلى هذا الأساس تحددت سمات معطى التوازن حيث التوفيق، ضبط التنوع، الديناميية المضادة للجمود، بساطة الأداء وضبط التفاعل [1].

وتفسيرا للرؤى أعلاه، وجب علينا تحديد مفهوم التوازن والغرض منه،فالتوازن في مفهومه، هو الحالة المستقرة فيتحدث الناس دون تفكير عن التوازن كرمز للحالة المعتادة المستقرة، وهذه الحالة ليست بالضرورة مثالية دائما، ولكنها توصي بالاستقرار وعدم التوتر ولكنهم في كثير من الأحيان وعند تدقيق معانيهم يشيرون إلى ما هو ابعد من الاستقرار المعتاد إلى الحالة المثالية[2]. وهذا المفهوم يستعمل في الكثير من العلوم للدلالة على حالة (التعادل) النسبي بين القدرات التي تتمتع بها مجموعة من القوى ذات الأهداف غير المتشابهة وهو بهذه الصورة يصف الحالة الوسطى تقريبا بين وضعين متناقضين هي الحالة المقبولة، فإذا توقفت معارضة احد هذين الوضعين، أو تغلب عليها الوضع الآخر فمن المحتم زوال التوازن[3].وكلمة (التوازن) كما يراها (رينولدز) تثير الانطباع بوجود (ميزان) مع ثقل في واحدة من الكفتين بحيث تتوازن المقادير في الكفتين في حالة التعادل، وهي كما يصفها (كانتور) حالة من الاتزان الساكن أو المتحرك بين

---

(1) حسين معلوم، القطب الأمريكي: محاولة الانطلاق وتحديات المنافسة، مجلة السياسة الدولية، العدد(112)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 1993)، ص171.

(2) تلا عاصم فائق، دور القوى الإقليمية الصاعدة في التوازن الإستراتيجي في إقليم جنوب أسيا وافاقه المستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2003)، ص9.

(3) إبراهيم ابو خزام، الحروب وتوازن القوى، ط(1)، (عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص 46-47.

قوى متعارضة [1].غير أن هذا التوازن بمعناه العام يجب أن لا يعني نقطة التعادل التام فهو كما عُبر عنهُ (خط متسع من الطول بين وضعين متعارضين، قد يقترب من احدهما أكثر من الآخر ولكن هذه الحالة (التوازن) تظل قائمة ما لم يقترب بشكل جسيم من أحد الوضعين، عندها فان (التوازن) يختل بشكل ظاهر بما يترتب عليه من نتائج) [2].

وعليه فان مفهوم التوازن وضمن المنظور السياسي قد مرَ بالكثير من المراحل إذ كان الحديث يجري عن مفهوم (توازن القوى التقليدية) في الفترة الممتدة من القرن الثامن عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية إذ تأسست فكرة التوازن وفي هذه المدة على قاعدة رئيسة مفادها:(العمل باتجاه المنع أو على الأقل الحد من جهود إحدى الدول أو عدد منها و الرامية إلى تنمية قدراتها الذاتية بشكل يفوق قدرات غيرها من الدول الأخرى من اجل الحفاظ على استمرار الوضع الراهن)، لذا عرف هذا المفهوم ضمن هذا المعنى، إذ يقول (كولار) بأنه يعني السياسة التي لا يجوز أن تمتلك بموجبها دولة ما، قوى تجعل جيرانها في عجز عن الدفاع عن مصالحهم الحيوية بموجبها [3]. ويراه (شواز نبرغ) بأنه (تعادل أو قدر من الاستقرار في العلاقات الدولية بحيث ينبثق تحت أوضاع ملائمة من تحالف دول أو من أدوات أخرى) [4].

وأشار الدكتور (مازن إسماعيل الرمضاني) إلى هذا المفهوم بقوله (بأنه الحالة التي تتميز بالتوزيع المتوازن أو شبه المتوازن للقوة والتأثير بين القوى الأساسية داخل النظام السياسي الدولي أو نظمه السياسية الفرعية فقط واثر ذلك في بناء التكافؤ في العلاقات المتبادلة فيما بينها)[5].وفي المعنى نفسه يقول الدكتور (إبراهيم أبو خزام) بأنه (حالة التوزيع المتعادل أو شبه المتعادل للقوة والتأثير بين القوى الأساسية، توزيعاً يخلق نظاماً

---

(1) باقر جواد كاظم، التوازن الإستراتيجي في إقليم أسيا الباسفيك وآفاقه المستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2001)، ص 18.

(2) إبراهيم ابو خزام، مصدر سابق ذكره، ص47.

(3) باقر جواد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص19.

(4) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط(1)، (عمان، مطبعة أوائل للنشر، 2000)، ص 223، 224.

(5) مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، (بغداد، مطبعة دار الحكمة، 1991)، ص 259.

دولياً أو يجعل من هذه القوى المؤثرة تتصرف في ضوء مجموعة من القواعد المحددة وبما يحافظ على وجود الأطراف الأساسية في زمن التوازن)[1].

إن الفكرة الكامنة وراء توازن القوى في العلاقات الدولية هو أن الطابع المميز لهذه العلاقات هو (الصراع) وهذا الصراع لا تمليه عوامل الاختلاف في المصالح القومية للدول حسب وإنما ينبع الجانب الأكبر من محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول ويترتب على ذلك انه إذا أمكن لدولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها فان هذا المفهوم سيدفع بها إلى تهديد حرية الدول الأخرى واستغلالها وهذا التحدي هو الذي يدفع الدول المحدودة القوة إلى مواجهة القوة بالقوة عن طريق التجمع في محاور وائتلافات قوة مضادة أو بعبارة أخرى فان محاور القوى المتضادة المتعادلة أو شبه المتعادلة لا تمكن دولة أو مجموعة من الدول من الاعتداء على غيرها تحت وهم الاعتقاد بأنها تتمتع بالتفوق الذي يتيح لها مثل هذه السيطرة [2].

إن نهاية الحرب العالمية الثانية، أشرت تحولاً ملموساً في طبيعة استخدام هذا المفهوم فلقد أدى استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للسلاح النووي ضد اليابان ونجاح الاتحاد السوفيتي (سابقا) في امتلاكه فيما بعد لم يؤد إلى كسر الاحتكار الأمريكي للسلاح النووي حسب بل وكذلك أن يتجه (توازن الرعب النووي) ليكون البديل عن توازن القوى التقليدي[3].

إن توازن الرعب النووي، كان قائما على أساس التعادل النسبي في (الكم والنوع) في الأسلحة النووية لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (سابقا)، وهو قائم على فكرة رئيسة هي الردع النووي والذي يعد من الظواهر المهمة للحرب البادرة فالتطور النووي الذي أصاب أسلحة الدمار الشامل جعل من التطلع نحو (منع

(1) إبراهيم ابو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي عشر والعشرين، ط(1)، (طرابلس، المكتبة العالمية، 1966)، ص67.

(2) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (بيروت، منشورات ذات السلاسل، 1987)، ص 265-266.

(3) باقر جواد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص21.

الحرب) بديلا للنصر العسكري هدفا رئيساً للقوى النووية، لهذا كان (الردع) ملازما للحرب الباردة [1].

ويشير مفهوم (الردع)[*] إلى القدرة على التأثير في الخصم بإرغامه على التراجع عن سلوك معين أو إحباط الأهداف التي يتوخاها من ورائه، عن طريق التهديد بإلحاق الخسائر الجسيمة به التي قد تفوق المزايا التي يتوخى من وراء الإقدام على مثل هذا السلوك، والردع هو محصلة تفاعل عوامل متعددة عسكرية وسياسية وتقنية ودعائية[2].

ويمكن القول أن هناك مفهومين متميزين لظاهرة التوازن الدولي يتمثلان بالمفهوم التقليدي والمفهوم المعاصر، فالمفهوم التقليدي يؤكد التوازن المتساوي بين الأطراف في مقدرات القدرة العسكرية طالما أن الطابع الأساسي للعلاقات الدولية هو الصراع نتيجة اختلاف وتباين المصالح القومية بين الدول الساعية لزيادة مفردات قدراتها القمعية على حساب الدول الأخرى، وبما يفضي إلى تهديد حرية واستغلال بعضها الآخر ويدفعها لمواجهة القوة بمثلها عن طريق التجمع في محاور وأحلاف مضادة حتى يتسنى إعادة التوازن إلى نصابه[3]، الأمر الذي يفيد أن هناك الكثير من الشروط التي يشترط توافرها في أي توازن دولي تقليدي يمكن إجمالها على النحو الأتي[4]:

1. وجود مجموعة من القوى الدولية.
2. وجود آلية أو قواعد حاكمة للتفاعلات الدولية في مرحلة التعادل أو التكافؤ.
3. وجود حالة من الاستقرار النسبي بين القوى المتكافئة.
4. وجود توزيع متعادل أو شبه متعادل لمفردات القوة بين القوى الدولية.

---

(1) إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية ، ط(2)، (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1985)، ص160.

(*) إن الفكرة الأساسية التي تقوم عليها عقيدة الردع هي قدرة كل طرف على حشد قواته والقيام بضربة انتقامية ثانية، إذا تعرض لضربة استباقية من لدن الطرف الآخر، انظر إلى: كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الإستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 134-135.

(2) إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 181.

(3) عبد المنعم طلعت، إدارة المستقبل: الترتيبات الأسيوية في النظام العالمي الجديد، (القاهرة، الهيئة المصرية للكتب، 1988)، ص102.

(4) إبراهيم ابو خزام، العرب وتوازن القوى ...، مصدر سبق ذكره، ص 83-84.

أما المفهوم الآخر لتوازن القوى فيسمى بالمفهوم المعاصر للتوازن، وهو يفيد التوزيع المتعادل أو شبه المتعادل لكافة عناصر القوة الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية بين دولتين أو أكثر لينشأ نوع من التحالفات الإقليمية والدولية، ويؤدي إلى تعزيز حالة السلم والاستقرار وضمان المصالح المشتركة والابتعاد عن دائرة الصراعات والحروب[1]، بمعنى انه صار يتضمن عناصر اقتصادية وتكنولوجية إلى جانب اعتبارات القدرة في ميادين التجارة والاستثمار والتكنولوجيا ووسائل نقلها، وحماية حقوق الإنسان والبيئة، وذلك بسبب زيادة أهمية مفردات القدرة الاقتصادية والتكنولوجيا غير العسكرية والإستراتيجية في العلاقات الدولية، فضلاً عن المتغيرات و التحولات الاقتصادية و التكنولوجية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة[2].

ونعني بذلك أن تأثير الدول لا ينسحب على النطاق الإقليمي بل ينسحب أيضا على النطاق الدولي وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم توازن القوى قد خضع للاختلاف وللكثير من التفسيرات ولكنه يظل مبدأ أساسيا للنظام في المجتمع الدولي ويفترض تأكد الدول المعنية من عدم قدرة احدها منفردة على التأثير في مصير الآخرين وتتضمن العملية نظاماً يقوم على قواعد من شانها تقليل قدرة دولة معينة على السيطرة على مقدرات غيرها وتحجيم منظور الصراع وبمعنى أن الغرض من عملية توازن القوى لا يتحدد في إفراز السلام بقدر ما يمكن في فرض الاستقرار والاعتدال عن طريق إبقاء أكثر الأطراف طموحاً أو عدوانية تحت السيطرة بفعل الجهود المشتركة للآخرين[3].

أما التوازن الإستراتيجي الإقليمي أو ما يسمى بالتوازن الفرعي فهو شكل من أشكال التوازن الذي يتكون داخل اطر جغرافية محدودة تجمع عددا من الدول التي تدخل فيما بينها في علاقات تتسم بالصراع على السلطان والنفوذ في هذا الإطار الجغرافي المحدود وكمحصلة لهذا الصراع فان دولا محدودة تصل إلى مرحلة متعادلة أو شبه متعادلة

---

(1) إبراهيم ابو خزام، العرب وتوازن القوى ...، مصدر سبق ذكره ، ص 254.

(2) عبد المنعم طلعت، مصدر سبق ذكره، ص 106-107، وللمزيد حول هذا الموضوع انظر: إبراهيم احمد الشلبي، أصول التنظيم الدولي... النظرية العامة والمنظمات الدولية، (القاهرة، الدار الجامعية، 1985)، ص 30-39.

(3) عبد المنعم طلعت، مصدر سبق ذكره، ص 105.

من القوة، مما يؤدي إلى قيام توازن قوى محلية يتحكم في سلوك الدول ويضبط علاقاتها بعضها مع البعض فيجري التنافس بين أقطابه أيضا بالأساليب السلمية وقد ينتهي بالحروب مثله في ذلك مثل توازن القوى الدولي[1].

وهناك من عرفُه بأنه حالة من التقارب في مختلف جوانب القدرة والقوة بين الدول أو القوى الإقليمية، أو انه حالة التكافؤ النسبي بين هذه القوى في حوار للإرادات ذي أبعاد إستراتيجية ويؤكد جوهره على البحث عن الأمن والمصالح الحيوية وهذا ما تعبر عنه صنع التحالفات والتكتلات في الإقليم، أو ما يمكن أن نطلق عليه الحركة الإستراتيجية للدول في الإقليم مضافا إليها تأثيرات العامل الدولي بوصفه متغيراً أساسياً فاعلاً في أي معادلة للتوازن الإستراتيجي الإقليمي والتي تستمد في جزء كبير منها خصائصها البنيوية أو الوظيفية القائمة على طبيعة المصالح الحيوية للقوى الدولية وهيكلية توازنها في الإقليم [2].

والواقع أن توازن القوى الإقليمي مثله مثل توازن القوى الدولي يخضع للقواعد نفسها ويتسم بخصائص متشابهة ويؤدي إلى النتائج عينها تقريباً ذلك على المستوى المحلي أو الإقليمي ولكنه يجلب دورا مركباً إذ انه يؤثر تأثيراً مباشراً في الصراع العالمي ويؤدي إلى حسمه أحيانا [3].

إن توازن القوى هو قانون تاريخي سواءً تعلق الأمر بالتوازن الدولي أم الإقليمي وكما أن التوازن الإقليمي هو الأسبق وجودا، وبما أن العلاقات الدولية في الماضي اقل شمولاً فان توازنات القوى أخذت الطابع نفسه والقاعدة العامة إن التوازن الفرعي لا يمكنه أن يعمل مستقلا بالضرورة إي أن تفاعلاته لا تجري بينها بمعزل من أطراف التوازن الرئيس ولكنه يستطيع أن يوسع من دائرة استغلاله إلى أقصى مدى ممكن بحيث يبدأ وكأنه توازن مسيطر وقد يضيف مجال العمل بحيث يتحول إلى مجرد صدى وانعكاس للتوازن الرئيس وتتوقف درجة تأثيره وتأثره على مدى استقلاله والقاعدة الأخرى هي

---

(1) إبراهيم ابو خزام، الحروب وتوازن القوى، مصدر سبق ذكره، ص254.

(2) خليل إبراهيم السامرائي، التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (26)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2002)، ص25.

(3) إبراهيم ابو خزام، الحروب وتوازن القوى، مصدر سبق ذكره، ص255.

أن الأطراف الدولية في التوازن المسيطر لا تضع التوازنات الإقليمية من العدم ولكنها تستغل وجودها لدعم مكانتها وتؤدي التوازنات الإقليمية دورا فاعلاً مؤثراً في العلاقات الدولية، إذ إن التوازن الدولي يعتمد في استمراره وتغيره على الصراعات الإقليمية [1].

ومع أن فكرة التوازن في إطار النظام العالمي تنطبق على تحليل التوازن الإقليمي إلا أن هناك بعض أوجه الاختلاف بين الاثنين التي تتمثل بصفه أساسية في تحديد التوازن الإقليمي داخل نطاق احد النظم الإقليمية أو النظم الدولية الفرعية مثل الشرق الأوسط كما قد يقتصر مفهوم التوازن الإقليمي على علاقة الصراع التقليدي بين قوتين متجاورتين جغرافيا كالصين والهند أو كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وإذا كان مفهوم القوة في إطار نظرية التوازن الدولي نعني به جميع قدرات الدولة بما فيها العسكرية والاقتصادية والجغرافية والمعنوية فانا نجد أن في التوازنات الإقليمية تقتصر على وجود القوة العسكرية وحدها الأمر الذي يسوغ فيما يتفق عليه علماء العلاقات الدولية تسميتها بالتوازنات العسكرية الإقليمية بدلا من التوازنات الإقليمية غير انه تجدر الإشارة إلى أن هذا المفهوم للتوازن الإقليمي يعد مفهوما تقليدياً وليس حديثا [2].

بينما نجد أن المفهوم الحديث للتوازن الإقليمي هو التوازن الإقليمي الشامل الذي ينسحب على جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وهنا نجد أن من شروط تأثير التوازن الفرعي بالتوازن الرئيس أن يكون للطرف الإقليمي أهميته وقدرته العسكرية والاقتصادية والجغرافية ليستطيع تأدية دوره لحساب القطب العالمي وليحقق لنفسه مكاسب مهمة على الصعيد الإقليمي ففي كل توازن محلي يظهر عدد من الأطراف ولكنها ليست على المستوى نفسه من الأهمية والقدرة [3].

وعليه يمكن القول أن العلاقة بين التوازن الدولي والتوازن الإقليمي هي علاقة جدلية إذ يتأثران بعضها مع البعض بشكل مباشر، فأصبحت العلاقات الدولية مرتبطة

---

(1) تلا عاصم فائق، مصدر سبق ذكره، ص27.

(2) إبراهيم ابو خزام، الحروب وتوازن القوى، مصدر سبق ذكره، ص 260.

(3) المصدر نفسه، ص 260-261.

بهذه الجدلية فعن طريقها يمكن الكسب والخسارة في المستويين ،وهناك شروطاً تتعلق بالطرفين الدولي والإقليمي عند تأثير التوازن الإقليمي بالتوازن الدولي تتمثل بالاتي[1]:

1. وجود مصالح متبادلة بين الطرفين الإقليمي والدولي.
2. موقع القوى الإقليمية في النظام الدولي العام ومدى اقترابها أو ابتعادها عن القوى الدولية العالمية.
3. دور ومكانة التوازن الإقليمي للقوى الدولية الكبرى.
4. مكانة ونفوذ القوى الإقليمية داخل المنظومة الإقليمية.
5. خصائص الوضع الإستراتيجي للمنظومة الإقليمية.
6. مفردات القوة الإقليمية التي تملكها القوى الإقليمية وقدراتها لحماية استقلالها وسيادتها.

وعليه يمكن القول إن العلاقة بين التوازنيين غير مستقرة وتستند إلى قدر كبير من التوافق في المصالح والإرادات، من دون اشتراط توافق موازين القوى بين دولتين أو أكثر داخل النظام الإقليمي، للحفاظ على درجة معينة وشكل معين من التفاعلات المشتركة بينهما[2]، بمعنى أن التوازن الإقليمي لا يعبر عن حالة ثابتة (ستاتيكية) جامدة للتفاعلات الإقليمية بل هو نقطة تحول في مسار هذه العلاقات والتفاعلات من أنماط تفاعل صراعية إلى أخرى تعاونية أو العكس[3].

ففي المرحلة التي تسبق تحقيق التوازن الإقليمي تكون العلاقات بين أطراف المنظومة الإقليمية تنافسية حيث يعمل كل طرف على تحسين الظروف لمصالحه ويسعى إلى البحث عن وسائل لتأمين الوصول إليه وعند الوصول إلى التوازن تتوقف الرغبة لتبديل ميزان القوى مرحليا بينهما حتى لو كانت لديهما الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك وتكمن العقبة الحقيقية لتحقيق التوازن الإقليمي في ادارك وتفسير دول المنظومة الإقليمية

---

(1) محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001)، ص94.

(2) هاني الحديثي، أهمية التعاون الإقليمي: دراسة في ضوء تغير مراكز الاستقطاب الدولي، دراسات أسيوية، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 1998) ص 33-42-43.

(3) محمد السعيد إدريس، مصدر سبق ذكره، ص94.

لأي سعي تقوم به إحداها لتنمية قدراتها وتحسين ظروفها بأنه تهديد لبعضها الآخر مما قد يدفعها للرد على هذه المساعي بإجراءات معادلة أو مكافئة ومعاكسة في الاتجاه الآخر لاحتواء مساعي السيطرة الإقليمية ليدخل الطرفان في أنماط تفاعل صراعية أكثر من كونها تعاونية- تنافسية، وبما يعرقل الوصول إلى حالة التوازن الإقليمي [1].

وعلى نحو عام فان هناك ثلاثة أشكال رئيسة للتوازن الإقليمي تتمثل بما يأتي[2]:

1. **السعي لتحقيق التوازن الداخلي**: ويكون عن طريق سعي دول المنظومة الإقليمية المشتركة لرصف سياسات خارجية متماثلة أو متجانسة واتخاذ كل ما من شأنه تعزيز مكانة وموقع الدول الإقليمية في نظامها الإقليمي.
2. **السعي لتحقيق التوازن الإقليمي**: ويتحقق عن طريق سعي الدولة المتفوقة في قدراتها المادية والموضوعية والمجتمعة وتملك رغبة ملحة للسيطرة والهيمنة على باقي أعضاء المنظومة الإقليمية الأمر الذي يدفع هذه الدول إلى التحالف أو الائتلاف مع بعضها البعض لموازنة القوى الإقليمية الكبرى والطامحة إلى الهيمنة.
3. **توازن القوى الخارجية**: وهو مسعى في جانب واحد أو أكثر من القوى الدولية الكبرى للتدخل في شؤون احد النظم الإقليمية لموازنة وجود قوة دولية أخرى منافسة لها استطاعت بشكل أو بآخر أن تدخل طرفاً في معادلة التوازن الإقليمي.

وتكاد تجمع اغلب الدراسات الأكاديمية والتجريبية على انه لا يمكن إقامة أو تحقيق التوازن الإقليمي على نحو مطلق لاعتبارات المصالح المتناقضة والخلافات المتبادلة وضعف التماسك الداخلي بين دول الإقليم وضعف المؤسسات السياسية الإقليمية بل وتخلفها- وبما يدفع إلى إقامة نوع من السلطة أو القيادة الأبوية (Paternalistic

(1) المصدر نفسه، ص 94-95.

(2) المصدر نفسه، ص94.

Leader) التي تتحكم في الأهواء والنوازع الخاصة أكثر ما تتحكم فيها قنوات شرعية موضوعية فيما يتعلق باتخاذ القرار السياسي الخاص بالمنظومة الإقليمية فضلاً عن تفاقم المشاكل العرقية والأقليات المنتشرة في دول الجوار وظواهر الانفصال والتمرد مما يدفع إلى أن يفهم أي إجراء تتخذه إحدى دول الإقليم لتطوير قدراتها على انه إجراء عدائي يستهدفها هي دون غيرها مما يرتب بالضرورة اثاراً سلبية على التوازن الإقليمي ويشوه مساعي الدول لتحقيق التوازن ويحولها إلى مساعي للهيمنة والتسلط الإقليمي [1].

(1) محمد السعيد إدريس، مصدر سبق ذكره، ص95.

المبحث الثاني

طبيعة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط

إن الظاهرة الرئيسة التي طبعت العلاقة بين القوة والعلاقات الدولية هي التوازن، فهو الأداة أو الآلية التي تستطيع الدول عن طريقها أن تنظم صراعات القوة فيما بينها لتضمن استمرار النظام الدولي، وان تحمي استقلالها وان تحول دون ابتلاع كيانها الوطني من قوة أخرى متفوقة عليها. [1] وينسحب هذا التوازن إلى النظام الإقليمي كونه يستمد من القوة أصلا وان أخذت أشكالا متعددة منها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية والتقنية وغيرها، وتلك الأشكال هي في الحقيقة مقومات الأمن الوطني، فالدولة التي تبحث عن تحقيق آمنها الوطني عليها أن تحقق التوازن مع الآخرين أي البحث عن القوة، وإزاء ذلك نرى في المشهد الإقليمي نماذج وتطبيقات كثيرة لحالات التحالف والتعاهد والتنظيم من اجل حفظ الأمن الإقليمي سواء أكان ذلك في أحلاف إقليمية تقوم لذلك الغرض أم منظمات إقليمية تنص مواثيقها ونظمها الأساسية على ذلك كـ(ميثاق الدفاع المشترك في إطار جامعة الدول العربية)، والأحلاف التي سادت في حقبة الحرب الباردة كـ(حلف بغداد وحلف جنوب غربي آسيا "سياتو")، كذلك المنظمات والاتحادات الدولية القائمة كـ(السوق الأوربية المشتركة، ومنظمة الشرطة الجنائية الأوربية التي تعنى بشؤون الأمن الجنائي ومنع الجريمة ومكافحتها على مستوى البلدان المشاركة فيها) [2]. لذلك أصبح لازما على دول أي إقليم أن تتعايش وتتعاون فيما بينها للحفاظ على آمنها الإقليمي، الذي يعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى عن طريقها إلى وضع وتنظيم تعاون مجتمعي لها[3]. على الرغم من أن

---

(1) إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، (الكويت، منشورات ذات السلاسل، 1987)، ص98.

(2) عمر احمد قدور، شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن، (القاهرة، مكتبة مدبولي، بلا تاريخ)، ص189-190.

(3) حامد ربيع، الأمن القومي العربي، مجلة آفاق عربية، العدد (2)، (بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة، 1985)، ص18.

جوهرها يكمن في إقامة ترتيبات أمنية بين دول الإقليم من اجل التصدي للتهديدات الخارجية من جهة والمحافظة على واقع التوازن فيما بينها من جهة أخرى.

إن دراسة طبيعة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط تعد من الدراسات غير السهلة،لطبيعة البيئة الجيوستراتيجية التي تجري دراستها وهي بيئة متغيرة أساسا[1]، والصراع الدولي على بتروله، وغياب الحد الأدنى للتوازن بين وحداته، وانعدام الآليات المؤسسية لحل النزاعات فيه، وضعف مؤسسات المجتمع المدني في داخله، قد جعلت من امن المنطقة قضية بالغة التعقيد[2].

ولو تأملنا طبيعة التفاعل الإقليمي في الشرق الأوسط، لوجدنا أن التاريخ السياسي لمعظم بلدانه قد بدا مع انهيار الإمبراطورية العثمانية ونهاية الحرب العالمية الأولى، وهو الوقت الذي بدأت فيه الوحدات السياسية في المنطقة بالظهور وبالشكل الذي نعرفه اليوم[3]. إلا أن المنطقة ومنذ تكوين وحداتها السياسية شهدت صراعات متلاحقة، فالصراع العربي-"الإسرائيلي"، والحرب العراقية-الإيرانية، وحرب الخليج الثانية1991، والحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على (الإرهاب)، ثم غزو العراق واحتلاله عام 2003، هي من ابرز التفاعلات والأحداث التي شهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. والجدير بالذكر أن تلك الأحداث وقعت جميعها في إقليم الشرق الأوسط[4].

لقد كان لحرب الخليج الثانية1991 التداعي الأكثر خطورة على التوازن الاستراتيجي في المنطقة ، وكان انتعاش الاستقطاب الإقليمي، وانتشاره أفقيا ضمن مستويات غير معهودة، التداعي الأخر لها، وتجلى التداعي الثالث في عودة الموازن الخارجي خياراً متداولاً على صعيد مقاربة امن الخليج، وذلك للمرة الأولى منذ انسحاب

(1) احمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، "عالم المعرفة" سلسلة كتب ثقافية شهرية، العدد (4)، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون "الأدب"، 1978)، ص5.

(2) عبد الجليل زيد المرهون، متغيرات الأمن في الخليج، آراء سياسية، العربية، 10/5/ 2007، ص2.
website://www.alarabiya.net/views/2007/08/10/37684.html

(3) احمد عبد الرحيم مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص5.

(4) ياسين السويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات دعوة إلى امن عربي إسلامي في الخليج، ط(1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ، 2004)، ص51.

بريطانيا من شرقي السويس. أما التداعي الرابع للحرب، فتجلى في ارتفاع وتيرة الإنفاق العسكري، وهو الأمر الذي عكس تنامي الهواجس الأمنية وتضخمها. وضمن تداعيات الحرب أيضا، جاء ميلاد (إعلان دمشق) وجاءت المشاركة الخليجية في مؤتمر "مدريد للسلام"، فضلا عن الفاتورة المالية الباهظة للحرب، التي رمت بظلالها على مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة[1].

إن الملاحظ على المشهد العام لمنطقة الشرق الأوسط هو الخلافات الأيديولوجية والسياسية بين أنظمتها الحاكمة مما لا يساعد على إقامة تحالفات أو تكتلات، وبسبب ذلك فشلت المحاولات الرامية لذلك (كجبهة الصمود والتصدي ومجلس التعاون العربي)، ويستثنى من ذلك مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس بدوافع أمنية ترتبط بأمن الدول العربية والتوازن الاستراتيجي في المنطقة اثر قيام الثورة (الإسلامية) في إيران ونشوب الحرب العراقية-الإيرانية[2]. ولم تشمل عضوية المجلس العراق تجنبا استفزاز إيران من ناحية ، وخشية من هيمنة العراق الدولة الكبرى والأكثر ثقلا من دول الخليج العربي جميعا –آنذاك- من ناحية أخرى[3]. لان منطقة الخليج تعد من أهم العناصر الرئيسة في التوازن الاستراتيجي الدولي والإقليمي، فان ذلك التدبير خلق عبئاً استراتيجيا على المنطقة نتيجة استقطابها القوى العظمى للسيطرة عليها.

ويمكننا تشخيص ثمانية متغيرات أساسية في بيئة امن الخليج تمثلت في[4]:

أ- اختلال التوازن الاستراتيجي داخل النظام الإقليمي .

ب- الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003.

ج- تبلور وجود عسكري أمريكي غير مسبوق في منطقة الخليج.

د-بروز البرنامج النووي الإيراني.

ه- سعي حلف شمال الأطلسي (الناتو) لمد أدواره إلى منطقة الخليج العربي.

---

(1) عبد الجليل زيد المرهون، مصدر سبق ذكره، ص2.

(2) طلعت احمد مسلم، الإمكانيات العسكرية العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (252)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص6

(3) نور عبدالاله عجرش، مصدر سبق ذكره ، ص84.

(4) عبد الجليل زيد المرهون، مصدر سبق ذكره، ص3

و- البيئة الراهنة للعلاقات الأمريكية الهندية وانعكاساتها الإقليمية.

ز- ارتباط امن الطاقة الصينية بأمن الخليج.

ح- زيادة وتيرة العنف المسلح على الصعيد الإقليمي.

وشكل الوجود الدولي في الشرق الأوسط، وما يمارسه العامل الخارجي من تأثيرات واسعة النطاق على تفاعلاته ملمحا رئيسا في الإقليم، إذ أن الدور الهام للاعبين من خارج المنطقة يبدو وكأنه جزء من مفهوم الشرق الأوسط، فمواقف الدول الكبرى تمارس تأثيرات خاصة على التفاعلات الرئيسة في الإقليم وكأنها واحدة من أطرافه بالمعنى الجغرافي[1].

ويستند ذلك عمليا من الناحية العسكرية على أسس عدة أهمها[2]:

1. ارتباطات دفاعية متطورة بين عدد من دول الإقليم ومعظم القوى الكبرى في العالم، تضمنت في بعض الأحوال تحالفات إستراتيجية وتفاهمات نووية[3]، كالتعاون العسكري مع القوات الأمريكية والبريطانية، وهذا ما أكده "الشيخ خليفة بن حمد الخليفة" وزير دفاع البحرين حين قال (أن الإمارات قادرة على الرد على أي اعتداء من الجارة إيران، وهي سترد بالقوة إذا أقدمت إيران على إقفال مضيق هرمز كرد على الضربات الأمريكية) [4].كما صرح زعماء كويتيون أنهم على استعداد لاحتمال ضربة توجهها الولايات المتحدة لإيران، ولحرب في الشرق الأوسط[5].

---

(1) عبد الوهاب عبد الستار القصاب، نظرة في التوازن الاستراتيجي للوطن العربي، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (50)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 1997)، ص3.

(2) ياسين السويد، مصدر سبق ذكره، ص3.

(3) ثامر كامل، الدبلوماسية المعاصرة وإستراتيجية إدارة المفاوضات، (عمان ، دار المسيرة، 2000)، ص255.

(4) "Can respond to Attack", statesGulf Daily News, Vol. XXIX (29), No, 364 Gulf 8, 19/3/2007.**website//.** www.gulf-daily-news.com

(5) Kuwait Prepared for any US-Iran War, B. Izzak, Kuwait Times 9, 10/5/2007. **website//.**www. kuwaittimes.net

2. وجود قواعد وتسهيلات عسكرية مكثفة لبعض الدول الكبرى داخل وحول النطاق الجغرافي للمنطقة[1]. كالانتشار العسكري في الخليج العربي كذريعة (الحرب الشاملة على الإرهاب) لتبرير ذاته، ومن ثم ذريعة في احتلال العراق، واليوم يعتمد هذا الانتشار كوسيلة لحماية حلفاء الولايات المتحدة في الخليج من تهديد الصورايخ الباليستية الإيرانية، أي حماية الكويت والإمارات العربية والسعودية[2].

3. وجود وتحرك مكثف لوحدات عسكرية بحرية تابعة لمعظم الدول الكبرى في المياه الدولية في الشرق الأوسط[3]. إذ صرح الأميرال (مايك مولن Mike Mullen)، رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة (أن الولايات المتحدة تحاول بناء أسطول من ألف بارجة للتحكم بالمياه الدولية)، وتعني هذه الإستراتيجية في نهاية الأمر اندماج حلف الشمال الأطلسي وقوات الحلفاء البحرية في "شراكة بحرية عالمية"، وان أولى المناطق التي ستشهد تطبيق هذه الإستراتيجية هو مياه الشرق الأوسط في الخليج العربي ومياه إفريقيا الشرقية وخليج عمان، ولقد أشار الأميرال "مولن" إن هذه القوة البحرية العالمية تعود بغالبيتها إلى حلف الأطلسي وهي منتشرة في مياه الشرق الأوسط. وتعتمد العمليات في هذه المياه (القوة المشتركة 150 Combined Task Forces (CTF) و152) التي تعمل في خليج عمان وخليج عدن والبحر الأحمر وشمالي بحر عمان إذ يرابط الكثير من البوارج الحربية الفرنسية، كما أن "وحدة القوة المشتركة 152" تضم قطعا حربية ايطالية وفرنسية وألمانية، وتعمل في الخليج العربي، ومقر قيادتها في البحرين.[4]

---

(1) ثامر كامل، مصدر سبق ذكره، 255.

(2)Agreement During Gulf Conference next week, Kuwait to sign Nato security 5,6/12/2006,(Kuwait News Agency Kuna). **Website**//www.kuna.net.kw /News Agencies Public Site/ HomePage.aspx

(3) ثامر كامل، مصدر سبق ذكره، ص255.

(4) نقلا عن:

Thom Shanker, U.S and Birtain to Add Ships to Persian Gulf in Signal to Iran, The New York Times, 21/12/2006. **website**//.www.nytimes.com

إن هـذا التفاعـل سـبب أثـاراً كبـيرة حالـت دون رؤيـة الشرق الأوسـط بدولـه المختلفـة (مستقرا)، إذ أن ارتباطات دول الإقليم الخارجية كانت جزءا من النزاع الدولي تحكمه ثلاثة عوامـل أساسية في العصر الحديث[1]:

أ- الاختلافات السياسية والأيديولوجية.

ب- تعارض المصالح الاقتصادية، وسعي الدول إلى تفضيل مصالحها.

ج- النزاعات الإقليمية والمحلية.

وتنطبق هذه العوامل على الاستراتيجيات المتصارعة في المنطقة العربية والمقتربات الحيويـة المحيطة بها، وعلى الرغم من انخفاض حدة النزاعات الدولية في المنطقة بانتهاء الحـرب البـاردة، إلا أن التفرد الأمريكي فيها أجج نزاعات أيديولوجية وسياسية محلية أحيانا وخارجية أحيانا أخرى مـما انعكس سلبا على الاستقرار في المنطقة، ومرد ذلك الى الكثير من العوامل:

1. ضعف سياسات التحالفـات الإقليميـة: إذ لا يـرى المحللـون السياسـيون أن هنـاك تشـابها في الخارطة الإقليمية الموجودة والتي كانـت تسـود في السـابق، فالمحـاور سـابقا كانـت مرتبطـة بالانقسام الدولي المتمثل بالمعسكرين الشرقي والغربي، كـذلك بـدول المنطقـة سـيما العربيـة منها عندما انقسمت إلى معسكرين احدهما تقدمي والأخر رجعي[2].
2. تصاعد الإحساس لدى دول الإقليم بنجاح خططها الأمنية.
3. عدم وجـود معـايير مشـتركة للأمـن الإقليمـي: نتيجـة لتعـدد السياسـات الأمنيـة وتصادمها التي تأتي من الاختلاف الكبير في الأنظمة السياسية الحاكمة في المنطقـة وارتباطاتها الخارجية وعدم وجود رؤى متقاربة لأدراك المصالح المشتركة التي تنتج الشعور بها والعمل على تحقيقها، فالأمن الإقليمي هو مفهوم يصور إدراك إقلـيم معين بدوله المنتمية إليه لأسلوب تحقيق الحماية عـلى ذلـك الإقلـيم عـن طريـق

---

(1) ثامر كامل، مصدر سبق ذكره، ص255.

(2) محمـد العرسـان، هـل تعيـد التحالفـات الإقليميـة رسـم الخريطـة السياسـية للمنطقـة، عـمان، في 6/4/ 2006. Website//.www.tanfis.com/aDetails.aspx%3Faid%3D983

الاتفاق بين أعضائه على المنازعات الإقليمية بالطرائق السلمية وعدم السماح للدول الخارجية عن الإقليم أن تتدخل في علاقات دوله الذي يكون[1]:

أ. جوهره تحقيق الحماية للإقليم من التدخلات الحاصلة من خارجه عن طريق التعبئة الإقليمية التي يكون بوساطتها تحفيز القوى المنتمية للإقليم لتأخذ دورها في حماية المنطقة من أي عدوان يستهدف استقرارها.

ب. أما أدوات تحقيقه فهي إبعاد المشاكل عن المنطقة عن طريق اعتماد الطرائق السليمة في حل المنازعات الإقليمية التي في حال وجودها تكون منفذا لتدخل القوى الخارجية في الشؤون الداخلية للإقليم، ومن ثم تهيئة القوة اللازمة القادرة على الوقوف بوجه أي اعتداء يقع من خارج الإقليم.

ومن المؤسف إن الذي يجري في المنطقة لا يساعد على الاتفاق بين دولها على تحقيق الأمن كون العلاقات القائمة تستند إلى المصالح الذاتية والتنافس بين دول الإقليم، بل أن المعضلة تتعدى ذلك إلى البلدان العربية ذاتها لكونها متنافسة متنافرة وليست متكاملة متقاربة، وهذه المشكلة تمتد جذورها إلى التبعية الخارجية بما لها من انعكاسات سلبية على علاقاتها السياسية التي أصبحت خاضعة إلى الكثير من القيود والحدود، وتحولت تعاملاتها في الكثير من الأمور الحيوية إلى علاقات مباشرة عبر قنوات دولية مؤثرة في مواقفها وقراراتها، مما لا يساعد على بناء معايير مشتركة للأمن الإقليمي وتركه عرضة لرياح المتغيرات والمصالح القومية للدول الكبرى.

4. ارتباط الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط بالأمن الدولي:الذي يبدو في جانب من جوانبه منطقيا،لأن أمن أية دولة أو مجموعة من الدول في ظل مفهوم الأمن الدولي ينطلق من عدها جزءا أو أجزاء في المجتمع الدولي مرتبطة به بقدر ما تأثر به، وهكذا يبدو الأمن الدولي وكأنه مجموعة من المحاولات المبذولة على الصعيد الدولي والراعية لضمان الأمن الخارجي لمجمل الدول[2].

---

(1) عامر محسن سلمان، الأمن الإقليمي والحرب في الخليج العربي، (بغداد، الشركة العراقية للطباعة، 1986)، ص21.

(2) منعم صاحي العمار، العلاقات العراقية مع دول الجوار الجغرافي، مجلة قضايا سياسية، العدد (9-10)، (جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية، 2005)، ص16.

5. تـدخل الـدول الكـبرى بشـؤون الإقلـيم:مـا إن تحـررت بلـدان المنطقـة مـن السـيطرة الاستعمارية البريطانية والفرنسية حتى لاح في الأفق التدخل الأمريكي الـذي تعـاظم دوره بعد الحرب الباردة وأحداث 11 ايلول2001، ومعلـوم أن أهـداف تلـك التـدخلات كانـت كثيرة منها اقتصادية وسياسية وعسكرية وحتى إيديولوجية، مما أدى إلى تعـدد الـولاءات والاتجاهات السياسية والإيديولوجية والأمنية لدول المنطقة.

ويمكننا القول بهذا الصدد أن الاتحاد الأوربي هو من القوى المؤثرة في الشرق الأوسط بحكم الجوار الجغرافي والوجود العسكري، فالدول الأوربيـة الجنوبيـة تجـاور بشـكل مبـاشر معظـم دول الشرق الأوسط المطلة على البحر المتوسط، سيما بعد ضم قبرص ومالطا إلى الاتحـاد الأوربي، ويمكـن أن نتبين أن هناك صراعا اقتصاديا أوربيا-أمريكيـا حـول السـيطرة عـلى أسـواق المنطقـة، وبالمقابـل هناك توافق كبير بين الأوروبيين والأمريكيين في سياق سعيهم لإعادة تشكيل البنية السياسية للشرق الأوسط، فمن ناحية تركز الإستراتيجية الأوروبية والأمريكية على إقرار وتعزيـز الخلـل الاسـتراتيجي القائم في الشرق الأوسط لصالح "إسرائيل" ورفض أي مشروع من شأنه تعديل هـذا الخلـل تأسيسـا على أنها تسعى لبناء الاستقرار في المنطقة وإحداث تعديلات تدريجية على هذه الوضـع وفي المـدى الطويل [1].كما أن الاتحاد الأوروبي يتفق مع الولايات المتحدة على عدم السماح لأية دولة في الشرق الأوسط عدا "إسرائيل" بامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وبالتوازي مع هذا المنهج فأنهما يتفقان على أن "إسرائيل" يجب أن تتمتع بالتفوق الاستراتيجي على الدول العربية مجتمعة، وهـذا مـا تجـلى في مفاوضات المشاركة بين سوريا والاتحاد الأوربي الذي أصر عـلى ضرورة تضـمين الاتفـاق نصـا يـقضي بتخلي سوريا عن أسلحة الدمار الشامل، وهو مطلب لم يشترطه الاتحاد الأوربي على أي مـن الـدول التي كانت قد سبقت سوريا في التوقيع على اتفاقات شراكـة معـه، بمـا فيهـا "إسرائيـل" [2]. ويتفـق

---

(1) حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص331.

(2) احمد سليم البرهان، الشرق الأوسط: إعادة للتفكير، مجلة السياسة الدولية، العدد (165)، (القـاهرة، مركـز الأهـرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006)، ص6.

الأوربيون والأمريكيون على أهمية بناء ترتيب امني جديد في الشرق الأوسط يحل محل الجامعة العربية ويشمل (إسرائيل وتركيا) ويرتبط بحلف الشمال الأطلسي بوساطة السعي إلى إنشاء ترتيب امني جديد لا يعطي أي دور للجامعة العربية، ويكون التعامل مع دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا في أطار المنظمات الإقليمية التي تضم تلك الدول وهي رابطة دول جنوب شرق آسيا، والميركسور، ومنظمة الوحدة الأفريقية وتعقد معها مؤتمرات قمة دورية[1].

ولا تغفل دول الخليج أيضا أهمية الدور الأوروبي وايجابياته، والتي منها تثبيت مفهوم واسع للأمن يشمل النمو الاقتصادي والإصلاح السياسي والجريمة والتهريب و(الإرهاب)، لكن هناك مخاوف لدى الدول الخليجية من الدور الأوروبي، إذ يتكون الاتحاد الأوروبي من دول مستقلة لها حق الاختلاف في سياساتها الخارجية، ومن ثم قد تكون هناك توجهات متضادة، الأمر الذي يحد من فاعليته كموازن للدور الأمريكي في المنطقة[2].

6- تخمة الإقليم بالكثير من المشاكل والصراعات المزمنة:كالصراع (العربي-"الإسرائيلي") الذي مضى عليه أكثر من نصف قرن، إذ يلاحظ التراجع العربي الملحوظ بميزان القوة مقابل التقدم "الإسرائيلي" في الصراع واختلال التوازن الاستراتيجي بين العرب و"إسرائيل" لصالح الأخيرة بحيث أضحت الأكثر تفوقا سيما على المستوى النوعي وتفكيك ليبيا برنامجها النووي، وهذا التفوق النوعي هو الذي اقنع بعض الأطراف العربية بعدم جدوى التصدي "لإسرائيل" وإيقاع الهزيمة العسكرية فيها [3]. ولا شك فإن هناك عوامل كثيرة تدعم الوضع الراهن للإستراتيجية الأمنية "الإسرائيلية" على الصعيد الإقليمي منها، استمرار حالة الانقسام والتناحر العربي في ظل غياب حد أدنى من المواقف العربية الموحدة حيال

---

(1) حسن نافعة، مصدر سبق ذكره، ص524.

(2) احمد الإمام، امن الخليج.. "التدويل" أفضل من هيمنة أمريكا، في 2006/12/28، ص3.
Website//.www.islamenline.net./servlte/sate/lite?c=ArticleA=G&pagenam.

(3) سهاد إسماعيل خليل العزاوي، متغيرات الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية، 2004)، ص137.

القضايا المصيرية مثل الصراع العربي "الإسرائيلي" [1]. ودخول الكثير من دول الخليج العربي في مفاوضات مع "إسرائيل" وتوقيع الكثير من العقود الاقتصادية والتجارية معها [2].

كما أن دول الخليج العربية تدرك أن إيران لا تزال تحتل الجزر الإماراتية الثلاث التي تمثل خطرا على امن الخليج في ظل تباين الرؤى بين الجانبين حول مفهوم هذا الأمن وآليات تطبيقه. ولا تكمن تهديدات إيران في برنامجها النووي وما يحويه من صراع مع الغرب فقط، وإنما لان الخليج هو (موضع نفوذ إيران الطبيعي) في المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية، ومن ثم لم تتراجع عن سياستها الراهنة، لذا وفي ظل غياب العراق تحتاج الدول الصغرى لموازن خارجي في علاقتها مع إيران القوية بعدد سكانها وحجمها الجغرافي، فضلا عن برامج التسلح التقليدية الإيرانية التي شهدت اهتماما متزايدا منذ عام 1989 وحتى الآن، وأهمها: الصورايخ الموجهة نحو (دول مجلس التعاون الخليجي)، ووجود مفاعلات نووية بالقرب من الكثير من مدن تلك الدول، بما ينذر بإمكانية تكرار سيناريو "تشير نوبل"، وهو ما قد يؤدي إلى أمكانية توقف ضخ البترول، واحتمال حدوث أزمات بيئية.

لذلك فان منطقة الشرق الأوسط مرشحة للمزيد من الأزمات مستقبلا بالنظر إلى عاملين[3]:

أولا: التباين الحاد في مصالح الأطراف الإقليمية وصعوبة إيجاد صيغ مشتركة للتعاون على الرغم من نجاح تلك الصيغ في تجارب مماثلة ومنها أوروبا ومنطقة البلقان وأمريكا اللاتينية.

---

(1) لبنى خميس مهدي، الدور السوري في مشاريع التسوية والتطبيع مع إسرائيل، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (الجامعة المستنصرية، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية، 2000). ص110

(2) المصدر نفسه، ص110

(3) احمد الإمام، مصدر سبق ذكره، ص4

ثانيا: تكرس الخلل في التوازن الإقليمي بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وما رتبتـه مـن تداعيات ليس اقلها دخول الدول الخليجية في مواجهة جديدة مع (الإرهاب).

وفيما يتعلق بالشأن التركي، فان العلاقات العربية التركية اتسمت في القسم الأخير من القرن العشرين بالتذبذب المستمر، وهي ظاهرة كانت نتيجة لعاملين مهمين: الدور التركي في الإستراتيجية الأمريكية والتوجه التركي نحو الغرب من ناحية، والعلاقات (التركية-"الإسرائيلية") من ناحية أخـرى، ويعكس تطور العلاقات بين الطرفين ماهية السياسة التركية تجـاه الشرق الأوسـط التـي نظـرت إلى العلاقات مع العالم كونهـا أداة لا عـلى كونهـا هـدفا في حـد ذاتهـا، وبلغـة أخـرى نظـرت تركيـا إلى علاقاتها مع الولايات المتحدة، والى تحالفها مع "إسرائيـل" والى انـدماجها داخـل أوربـا، عـلى كونهـا متغيرات مستقلة، بينما نظرت إلى علاقاتها مع العرب على كونها متغيرات تابعة [1].

أما فيما يتعلق بالعلاقات العربية الإيرانية، فهناك حقيقتان تحكمها [2]:

الأولى: إن واقع السياسة العربية لا يسمح بالحديث عن علاقة عربية مـع دول الجوار، بل يفرض وجود مجموعة علاقات وسياسات عربية متنوعة مع هذه الدول.

ثانيا: إن إيران تفضل أن لا تتعامل مع العرب كمجموعة أو ككتل بـل تفضـل التعامل مع دول عربية منفردة، لان ذلك يتيح لها قدرا واضحا من التفوق، كـما أنهـا ترفض بشدة أية محاولة لتعريب أي خلاف أو نزاع يحدث بينها وبين أية دولة، وتعد أية مساندة من جانب دولة عربية لدولة عربيـة أخـرى في نزاعهـا مـع إيـران موقفـا عدائيا .

إذ انــه فضــلا عــن الصراع والتنــافس عــلى الأدوار والنفــوذ بــين القــوى الإقليميــة، فضــلاً عــن صراعــات الحــدود والمكانــة والارتبــاط بالــدول الكــبرى وتأثيراتهــا المبــاشرة وغــير

(1) نادية مصطفى، الدور المصري والتركي في ظلال الشرق الأوسط الكبير، في2007/5/23، ص2.
www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleAC&cid=1170877905914

(2) نور عبد الاله عجرش، مصدر سبق ذكره، ص99

المباشرة على التفاعل في المنطقة .[1] فان "إسرائيل" تعارض فكرة أن تؤدي إيران دورا مهما أو تكون الأولى في المنطقة، إذ أسهمت في جعل البرنامج النووي الإيراني مصدر قلق دولي واسع، وأقنعت واشنطن بتبني سياسة أكثر تشددا، وهي لا تثق في الوقت نفسه بحسب (إوزي أراد) مدير الاستخبارات السابق في الموساد، بان الإصلاح في إيران سيزيل الخطر الاستراتيجي الذي يهدد "إسرائيل" ، ولم تعد إيران و"إسرائيل" تنظران إلى بعضهما كشريكين محتملين في موضوع الأمن، بل كمتنافستين في تحديد التوازن في الشرق الأوسط[2].

لقد تنامى النفوذ الإيراني إقليميا، وتصاعدت المواجهة الأمريكية-الغربية-الإسرائيلية مع إيران إزاء برنامجها النووي الذي يهدف إلى تهديد امن "إسرائيل" وغير مسموح لإيران بامتلاك أسلحة أو قدرة نووية أيا كانت، وقد شكل تصاعد النفوذ الإيراني ضغطا على الإستراتيجية الأمريكية في العراق وفي منطقة الشرق الأوسط بالدرجة الأولى، فضلا عما يشكله من تهديد للأمن "الإسرائيلي" على وفق المنظور الأمريكي، وما يعنيه من ضغط وقلق متناميين لدى بلدان الخليج العربية ودول عربية أخرى كبرى مثل مصر[3].

إن التفاعل الحاصل في الشرق الأوسط على النحو الذي ذكر فيما سبق قد أثر في طبيعة التوازن الاستراتيجي فيه عن طريق[4]:

أ- عدم استقرار المنطقة الناتج عن الطبيعة المتباينة للأنظمة الحاكمة فيها وارتباطاتها الدولية، فدول المنطقة لم تتفق على أهداف موحدة تساعد على الاستقرار كذلك عدم قدرتها على الضغط لتجنب أي إخلال غير مرغوب في علاقاتها مع القوى

---

(1) ايزدي بيزن، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، (الدار الثقافية للنشر، 2000)، ص84-87

(2) تريتا بارزي، حلف المصالح المشتركة : التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة الأمريكية ، في 2008/6/12.

www.moheet.com/show news.aspx?nid=120882&pg=44

(3) حسن ابوطالب، الاستقطاب الإقليمي ومستقبل القضية الفلسطينية، حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي في سوريا، في2007 /7/6. www.etthid-5v.net

(4) ايزدي بيزن ، مصدر سبق ذكره، ص84-87

الأخرى، وهذا لا يساعد على حصول توازن في المنطقة، بعد سياسة توازن القوى ترتكز على ركيزتين أساسيتين، أولهما وحدة الغرض للدول الأطراف في المحور الواحد وهو الإبقاء على الاستقرار السائد في التعامل الدولي ومن ثم ردع العدوان، وثانيهما قدرة هذا الأسلوب في أي موقف دولي على توليد ضغوط مضادة متعادلة بحيث تجنب أي إخلال غير مرغوب في علاقات هذه القوى .

ب- عدم جدية مشاريعه [1] . إذ مازال إقليم الشرق الأوسط واحدا من أهم مسارح الأحداث في العالم، والقضايا المؤثرة في الشرق الأوسط هي قضايا عالمية، ومن ابرز تلك القضايا هي:

أولا- الحرب على (الإرهاب): أدت أحداث 11 أيلول 2001 إلى بلورة فكرة الحرب على (الإرهاب) ونشوء فكرة محور الشر الذي استعمله الرئيس الأمريكي السابق (جورج ووكر بوش) لوصف دول مثل العراق - قبل الاحتلال- وإيران وكوريا الشمالية .

ويمكننا القول ودون الدخول في جدل التعريف بالمصطلح، والخلفية التاريخية لظهوره بأن (الإرهاب) هو (إستراتيجية تعتمد على مجموعة من الأفراد أو جماعات أو منظمات أو أحزاب أو دول وسيلتهم استخدام العنف لإثارة الرهبة، وبث الخوف وعدم الشعور بالأمان لدى الطرف المقابل الذي قد يكون دولة (سلطة سياسية) أو جماعات أو منظمات معينة، ويكون القصد من وراء ذلك، أهداف قد تكون سياسية أو دينية أو اقتصادية أو نفسية أو اجتماعية)[2].

إن إعلان الولايات المتحدة الحرب على (الإرهاب)، هو ليس بالأمر الجديد، إذ يشير (نعوم تشومسكي)، إن هذه الحرب هي الحرب المعلنة الثانية، أما الإعلان الأول

(1) جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي ، ط (1)، (الكويت ، مكتبة شركة كاظمة للنشر، 1985)، ص269

(2) نور إياد علي الوتار، مكافحة الإرهاب في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، (جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية، 2006)، ص7-8

فقد بدأ منذ عشرين عاما، عندما قدم (ريغن) إلى الرئاسة الأمريكية، معلنا أن الحرب على الإرهاب ستصبح أساس السياسة الخارجية الأمريكية الذي تقف وراء الدول [1].

وهناك ثمة تحول في مفهوم (الإرهاب) في ظل النظام الدولي الراهن، إذ أن غالبية (الأعمال الإرهابية) كانت تستهدف مصالح أمريكية وغربية "إسرائيلية"، فقد أخذت الولايات المتحدة على عاتقها مسؤولية الحرب ضد (الإرهاب) والدول التي تتهم بدعمه . وهكذا صنفت الولايات المتحدة كل من (ليبيا وسوريا والسودان وإيران وكوبا والعراق "قبل الاحتلال") دولا داعمة (للإرهاب)، ومما هو معروف أن هذه الدول تنتهج سياسة معادية للهيمنة الأمريكية[2].

وأول جولة عسكرية في الحرب على الإرهاب هو (غزو أفغانستان) وكانت القوات المشاركة في البداية هي (قوات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وقوات التحالف الأفغاني الشمالي[*] وانضمت فيما بعد قوات من ألمانيا وكندا واستراليا ونيوزلندا وايطاليا واسبانيا وفرنسا وباكستان وبولندا وكوريا الجنوبية).

لقد حظيت عملية غزو أفغانستان 2001 بدعم كبير مقارنة بالتشتت في الآراء الذي صاحب الجولة العسكرية الثانية من الحرب على (الإرهاب) (غزو واحتلال العراق 2003) إذ ساندت المملكة المتحدة وايطاليا واسبانيا وكوريا الجنوبية وبولندا واستراليا الحرب على العراق، وعارضت كندا وألمانيا وفرنسا وباكستان ونيوزيلندا الجولة الثانية من الحرب على الإرهاب (غزو العراق 2003)[3].

(1) نعوم تشومسكي، أوهام الشرق الأوسط، تعريب: شيرين فهمي، ط(1) ، (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2004)، ص87

(2) لهيب عبد الخالق، بين انهيارين الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، ط(1)، (عمان، الأهلية للنشر، 2003)، ص191

(*) هي مجموعة من القوات الأفغانية المعارضة لحكومة طالبان

(3) الحرب على الإرهاب، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ، في 2007/8/6.

www.ar.wikipiedia.com

إن الحرب على (الإرهاب) رسخت الزعامة الأمريكية في النظام الدولي، وأنهت المرحلة الانتقالية، لتؤسس نظاما جديدا إذ يمثل (الإرهاب) العدو المشترك أمام الدول الكبرى[1].

لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب أحداث 11ايلول **2001**، بالإعلان عن أهداف تعد مشروعة دوليا، وهي أهداف تهتم بالأمن والسلم الدوليين، ونشر المثل العليا، وهي بذلك ضمنت شرعية كل ما ستقوم به من إجراءات أمنية وأعمال عسكرية، الأمر الذي سيضمن للولايات المتحدة تحقيق أهداف خاصة تخدم مصلحتها بالدرجة الأولى.

ثانيا- انتشار أسلحة الدمار الشامل :تعد قضية انتشار أسلحة الدمار الشامل، من القضايا المعقدة والشائكة في منطقة الشرق الأوسط[2]. وقد انتبهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى هذه القضية وعدت امتلاك دول المنطقة للسلاح النووي سيدفعهم ليكونوا مصدرا أساسيا من مصادر فقدان الأمن وغياب الاستقرار في الشرق الأوسط[3]. ومن ثم فان المصلحة الأمريكية في المنطقة ستنهار وتتلاشى، أي نسف المصلحة الأمريكية بالكامل.[4] كما أن الانتشار النووي في الشرق الأوسط يمثل عائقا أمام المشروع الأمريكي "مشروع الشرق الأوسط الكبير"[5]

وعبر مسؤول في مكتب الشؤون العسكرية والسياسية في وزارة الخارجية الأمريكية في تموز2001 بوضوح عن هذا القلق بقوله (بدأت معركة أولية لنزع السلاح

---

(1) عبد الوهاب عبد القصاب، الحرب اللامتماثلة :نمط جديد من أنماط الحروب، بحث غير منشور القي في مؤتمر مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، في2002/12/27.

(2) حسن بن عبد الرحمن، الأزمات والقلق النووي، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد (74)، (الرياض، كلية الملك خالد العسكرية، 2003) ، ص8 .

(3) E.Fraim In bar ,The Middle East as Center of Global instability ,(BUSA) Center ,August2003 , P .3 .

(4) Ephraim Kim ,The Middle East Interaction , in transition : an overview , 2004 ,P.19 . **website**//.www.ameu.org/aploads/magovern.feb/6,03,pdf.

(5)Ephraim Kim ,op-cit ,P.3.

النووي على مستوى عال من الأهمية لما تحمل من تهديدات وتحديات صعبة التغيير، خصوصا إذا ما نشبت أزمات وتوترات نووية في الشرق الأوسط) [1].

إن أية محاولة للدراسة والبحث في موضوع التوازن الاستراتيجي الإقليمي، لابد من الإشارة فيها إلى عناصر القوة الشاملة للدولة التي يستند إليها مفهوم التوازن، مع الإشارة إلى المؤثرات الخارجية التي يفرضها توازن القوى العالمي، وبتطبيق هذا المفهوم على إقليم الشرق الأوسط، يمكننا استنتاج أهم ملامح التوازن الاستراتيجي الحالي في إقليم الشرق الأوسط وهي[2]:

1. في ظل غياب أي تكامل وتكتل عربي ومكافحة زعماء الدول العربية من اجل بقائهم، يبقى العالم العربي مجزءاً، وتبقى القوة التي يتمتع بها (من حيث اتساع المساحة وكثرة السكان وهما أقوى عنصريين في المعادلة الإستراتيجية في تقويم قوة الدولة) غير فاعلة في مقابل طموح الدول غير العربية في الهيمنة الإقليمية ، وبذلك يمكننا القول أن الدول غير العربية في الإقليم هي مراكز القوى في المنطقة.

2. أصبحت البيئة الإستراتيجية لـ(إسرائيل) أكثر تعقيدا، من ناحية التهديدات الأمنية نتيجة لقلة التقدم في حل القضية الفلسطينية والتقدم العسكري الإيراني وغياب الانجازات المهمة في الحرب ضد الإرهاب العالمي والتطرف (الإسلامي) (على وفق وجهة النظر الأمريكية و"الإسرائيلية") وفشل الجهود الأمريكية لتثبيت الحالة في العراق، فضلا عن أن الحرب الأخيرة التي شنتها "إسرائيل" في جنوب لبنان في صيف 2006 أثبتت الطبيعة الصعبة والمتقلبة لبيئة "إسرائيل" الإستراتيجية، اذ تضررت صورة الردع "الإسرائيلي" في الحروب الصغيرة، واتضح الضعف الهيكلي الواضح في عملية اتخاذ القرارات في "إسرائيل" ، ولكن

---

(1) نقلا عن Arms Control in the Middle East (ACRS) ,The apparent progress Cattletiner of writing interview Israeli Palestinian peace, Report 2005, P.1-2.

(2) غاودات باهاغات، إيران والولايات المتحدة الأمريكية : نموذج للترتيبات الأمنية الجديدة في الشرق الأوسط، ترجمة : احمد محمد علي عمران، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد (90) ، (الرياض، كلية الملك خالد العسكرية، 2007)، ص9.

علـى الـرغم مـن ذلـك بقيـت معاهـدة السـلام بـين "إسرائيـل" ومصر مسـتقرة، ولا تـزال "إسرائيل" تتمتع بالتفوق العسكري وبيئة اقتصادية جيدة.

3. الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، الذي يتضمن وجود قواعد عسكرية رئيسة يمثل احد المعطيات الأساسية في معادلات التوازن الاستراتيجي الإقليمـي ويتـيح للولايـات المتحدة حرية حركة واسعة في مواجهة ما تعده مصـادر تهديـد لأمنهـا القـومي، وتحكـم واسع النطاق في اتجاه التفاعلات السياسية بالمنطقة، لكنـه يواجـه تحـديات ذات أهميـة خاصـة تتصـل بمواقـف الـدول والتيـارات السياسـية في مواجهتـه، ويتصـاعد التوجهـان " الوجود والعداء" معا في الوقت الحالي .[1] ويوفر الموقع الاستراتيجي الـذي يحتلـه العـراق (مرتكزا استراتيجيا) في إستراتيجية إعادة الانتشار العسـكري الأمـريكي في الشرق الأوسـط، وهذا مايجعل من إنشاء قواعد عسكرية عـلى أراضيـه مـن مهمـة الإشراف عـلى منطقـة الشرق الأوسط الكبير اقل تعقيدا وأكـثر فاعليـة ، وهنـا مثـل الاحـتلال الأمـريكي للعـراق مفتاحا لإنشاء قواعد عسكرية أمريكية جديدة تنظم بوجودها الانتشار الأمريكي[2].

4. استمرار البرامج النووية في الشرق الأوسط، سيما البرنامج النووي الإيراني، على الـرغم مـن الضغوطات الدولية عليه، الذي سينعكس بشكل جوهري على الوضع الأمني في المنطقـة، عن طريق فرض سياستها على دول المنطقة سيما دول الخليج العـربي الصـغيرة، والـتحكم بتدفق الإمدادات البترولية إلى الغرب وباقي دول العـالم، ووضـع نهايـة (لـلصراع العـربي-"الإسرائـيلي")، أي أن إيـران تبحـث عـن دور الدولـة المهيمنـة إقليميـا، الـذي سيصـطدم بمرتكزات الإستراتيجية الأمريكية ومصالحها الحيوية في الشرق الأوسط[3].

(1) محمد عبد السلام، الخارطة الجديـدة للانتشـار العسـكري الأمـريكي، أخبـار سـويسرا في عـالم اليـوم، في2004/1/11. www.swissinfo.ch/ara/front.html?siteSect.

(2) مؤسسة راند، إعادة التشكيل للقوات المسلحة الأمريكية لدور كوني جديد، ترجمة قسم دراسات الترجمـة، (بغـداد، بيت الحكمة، 2002)، ص 1-15.

(3) محمود عوض، السيناريو الإيراني، صحيفة الحياة، العدد (15738)، في 2006/5/7.

5. استمرار الفشل الأمريكي في العراق[1]. مع تقليص واضح للأهـداف الأمريكيـة والبريطانيـة من احتلال العراق .

وأخيرا يمكننا القول أن معضلة التوازن الاستراتيجي ما تـزال هـي السـمة الرئيسـة للنظـام الإقليمي الشرق أوسطي، وهناك صعوبة في وصف الميزان الاستراتيجي للقـوى المتصـارعة في الشرق الأوسط، والسبب في عدم توافر نظرية شاملة تجمع بين المتغيرات كلها ضمن معادلة علمية، تكون قادرة على استشراف صورة المنطقة مستقبلاً.

---

(1) رعد الحمداني، أمريكـا دمـرت العـراق وسـلمته لإيـران عـلى طبـق مـن ذهـب، الحقيقـة الدوليـة، في 2008/3/19. www.factjo.com/printablex.aspx?id=438&t=1.

المبحث الثالث

طبيعة الأداء الاستراتيجي للقوى الإقليمية الفاعلة في التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط

يقصد بالأداء الاستراتيجي السياسات العسكرية والاقتصادية والسياسية التي تتخذها هذه الدول لتحقيق أهدافها وتأثير ذلك في التوازن الاستراتيجي ،كما ويعد (الأداء الاستراتيجي) جزءاً مكملاً لاستراتيجيات الدول، لأن في ضوئه تقاس الخطط والنماذج، إذ يؤدي "الأداء الاستراتيجي" دورا فاعلا في استراتيجيات دول الشرق الأوسط[1]، والذي شهد تقلبا في أوضاعه ضمن سلسلة تفاعلات عديدة بين جزئه "العربي" من جهة وجزئه "غير العربي" من جهة ثانية، والمؤثرات الخارجية ثالثا، وطبيعة معطياته (الجيو- سياسية) و(الجيو-اقتصادية) رابعا[2]. فضلا عن المنازعات والأزمات والحروب التي دارت داخل الإقليم[3].

أن قضايا (الشرق الأوسط) تمثل أحد أهم مصادر التوتر وعدم الاستقرار إقليميا ودوليا، ومرآة حقيقية تعكس تداخل وتشابك مصالح ونفوذ القوى الكثيرة المؤثرة والفاعلة في مجرياتها[4].

وسنوضح في هذا المبحث السياسة الخارجية للقوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة وعلى النحو الآتي:

---

(1) علي محسن برجان، الأداء الاستراتيجي وكيفية التعامل معه، تركيا، جامعة اسطنبول، في 2006/12/3. www.unieversityistanbol.com

(2) عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، توازنات القوى الشرق أوسطية غير العربية، مجلة دراسات دولية، العدد (17)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2002)، ص1.

(3) ضيف وحوار: نيكولاس بريتز (وكيل وزير الخارجية الأمريكي للشؤون السياسية)، إيران وسياسة الاحتواء الأمريكية، برنامج بانوراما، قناة العربية، السبت 27 /7/ 2007.

(4) مداخلة وزير الشؤون الخارجية "عبد الوهاب عبد الله" في الندوة الوطنية لإطارات التجمع، أخبار تونس في 2007/1/12. www.akhbar.tn/akhbar/2007/01/12-013.html.

أولاً: مصر

كانت مصر ومنذ الخمسينيات من القرن الماضي بؤرة العلاقات الدولية العربية، نذكر على سبيل المثال أن لاعبين مهمين داخل الإدارة الأمريكية آنذاك كانوا يعدون مصر (مفتاح الدخول إلى تأسيس منظمة دفاعية شرق أوسطية والى إقامة علاقات جديدة بين الغرب والدول العربية)[1]. وكان الاتحاد السوفيتي يشاطر الولايات المتحدة هذه الرأي، كما أن مصر كانت منذ أمد طويل مركز الثقل في العالم العربي والإسلامي نظرا إلى وزنها الثقافي والسياسي والسكاني[2].

وفي مرحلة الخمسينيات أيضا كانت إحدى السمات المميزة للنظام العربي تتجلى في الانقسام بين الثوريين والمحافظين، ففي ظل القيادة الكاريزمية لـ(جمال عبد الناصر) كانت "مصر" تمثل قوة الدفع وراء المعسكر الثوري، وكان (نوري سعيد) رئيس وزراء العراق آنذاك يقود الكتلة المحافظة حتى عام 1958 حين أطاحت مجموعة من الضباط بالملكية، وفي أعقاب هذا الانقلاب في "بغداد" تصاعد الصراع بين (السعودية وعبد الناصر)[3].

ونجحت مصر في تلك المرحلة في تحقيق إجماع عربي فعال في مواجهة قضايا مصيرية واجهت الأمة العربية كـ(الحرب الأهلية اللبنانية) عام 1958، والموقف من مشروعات "إسرائيل" لتحويل مجرى نهر الأردن، وانبثاق فكرة مؤتمرات القمة العربية، والإجماع العربي على دعم دول المواجهة في مؤتمر الخرطوم بعد نكسة حزيران عام 1967م، ورفع شعارات (اللاءات الثلاث)، ونجاح مصر في تحقيق إجماع عربي حول دول المواجهة خلال حرب تشرين الأول من عام 1973، ثم في عهد الرئيس (محمد أنور السادات) ابتعدت مصر عن دورها القيادي، عن طريق الإنفراد بخيار السلام مع "إسرائيل"

(1) فواز جرجيس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، ط (1)، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص41.

(2) Adeed I. Dawisha, Egypt in the Arab World; the Elements of Foreign Policy, London, 1976, P.2.

(3) فواز جرجيس، مصدر سبق ذكره، ص38.

فتأججت حدة الصراعات الإقليمية وظهرت "الأقطاب" الجديدة، ونمت قـدراتها السياسـية والماليـة وفرضت العزلة العربية على الشقيقة الكبرى[1].

وحرصت مصر على التأثير إقليمي، وهي فضلا عن (إيران وتركيا) تمثل المراكـز الأساسـية في العالم الإسلامي، ومن ثم كانت الدول الثلاثة في تنافس دائـم مـع بعضـها الـبعض، وقـد اتسـم دور مصر بالتذبذب وبالانتقال بين الصعود والهبوط، وأن العلاقة مع الولايات المتحدة كانت هي المؤثرة في هذا التذبذب[2].

ومن جانب آخر، استخدمت الولايات المتحدة الكثـير مـن التكتيكـات لمسـاومة مصر، ومـن ثـم التأثير على سلوكها الخارجي تجاه العراق بعد أزمة أب 1990، بهدف تحقيق أهدافها الإسـتراتيجية، أولا، وأخيرا في المنطقة، ونظرا للمصالح المشتركة ولتقاليد الصداقة بيـنهما، ومـن أبـرز هـذه التكتيكـات هـي (الإقناع، وعرض المكافآت، والتهديدات بالعقاب)، "التهديدات الايجابية والتهديد بالحرمان"، وعليه فقـد ترجمت هذه التكتيكات على شكل سلوك مصري متماشيا إلى حد كبير والأهداف الأمريكية.

لقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطا هائلة على مصر للتخلي عـن فكـرة الحـل العـربي للأزمة، أو طلب تأجيل استقدام القوات الأمريكية إلى منطقة الخليج، وجاءت هـذه الضـغوط عـلى شـكل تهديدات، وردت على لسان (جون كيلي) مسـاعد وزيـر الخارجيـة لشـؤون الشرق الأوسـط، عنـدما وجـه رسالة عنيفة إلى وزير الخارجية المصري قائلا (أن الولايات المتحدة باعت لمصر خاصة الكثير مـن الأسـلحة، وعليها إذا لم تتحرك وتأخذ موقفا حازما، أن لا تعتمد في المستقبل على دعم الولايات المتحدة)[3].

وبنـاءً عـلى مـا سـبق، جـاء الموقـف المصري مسـاندا لـدول الخلـيج في مواجهـة دخـول القوات العراقية الكويت، لأن ذلك السلوك "المساند"- من وجهة النظـر المصريـة- يحقـق أهـداف السياســة المصريــة ويخــدم مصــالحها، وهــو مــا أكــده الــرئيس الســابق (حســني مبــارك) في

---

(1) المصالحة الفتحو-حماسية وتعزيـز الـدور الإقليمـي لمصر، صـحيفة الرسـالة، العـدد(45533) في 2008/10/12. www.alresalah.info/web/art.php?act=printart&id=2418

(2) نادية مصطفى، مصدر سبق ذكره ، ص4

(3) نقلا عن: بيار سالينجر، واريك لوران، حرب الخليج: الملف السري، ط (4)، (باريس، اوليفيـه اوربـان للـنشر، 1991)، ص139-140.

معرض رده على الانتقادات العراقية عندما قال (أن لكل بلد مصالحه التي لابد أن يراعيها)[1]، وهـو الموقف الذي سيمنح مصر نفوذا أكبر في منطقة الخليج ويسـهم في حـل مشـاكلها الاقتصـادية عـن طريق إعفاء جزء كبير من الديون المستحقة عليها، بل وحصولها على مساعدات اقتصادية سواء من الولايات المتحدة من جانب أو من دول الخليج من جانب آخر[2].

وأدرك صانع القرار المصري، أن ارتباط أمن مصر بـأمن الخلـيج هـو الـذي يخـدم المصـلحة المصرية، ويحقق أهداف سياستها الخارجية، كما أن مصر لا ترغب في بروز العـراق (قـوة إقليميـة) يمكن أن يؤدي دور الدولة القائد في المنطقة العربية وينافس الدور المصري، وهو ما أكـده الـرئيس السابق(حسني مبارك) قائلا (أن الغرض من احتلال الكويت هو أن الرئيس العراقي يريـد أن يأخـذ الزعامة من مصر وهذا مستحيل)[3].

فضلا عـن أن الموقـف المصري، في ظـل الإسـتراتيجية الأمريكيـة تجـاه الشرق الأوسـط، سيكون له دور كبير في التأثير على التوجهـات المصريـة تجـاه الـدائرتين (العربيـة والإسـلامية) وكذلك تجاه الدائرة (المتوسطية الأوربيـة)، وأن النـزاع بـين النظـام الإقليمـي العـربي والنظـام الشرق أوسطي في ظل الهيمنة الأمريكية و"الإسرائيلية" والشراكة الأوربيـة المتوسـطية في ظـل قيادة الاتحاد الأوربي سوف يلبس ثوبا جديدا يعطـي (لتركيـا و"إسرائيـل") أهميـة متصـاعدة على حساب الدور المصري، وعلى حسـاب المسـاعي التـي تبـذل مـن أجـل إعـادة بنـاء نظـام إقليمي عربي من جديد[4].

وفيما يتعلق بدوافع الدول لامتلاك الأسلحة النووية، فأن لمصر جملـة مـن المخـاوف حـول هــذا الموضــوع ويقــف في المقدمــة منهــا المخــاوف مــن القــدرات النوويــة "الإسرائيليــة"، ثــم

---

(1) أمينة النقاش، توتر العلاقات المصرية- العربية: صراع بين المصالح، مجلة اليسار، العدد(13)، 1991، ص33.

(2) أنظر: بطرس غالي، حصاد الدبلوماسية المصرية في عام 1990، مجلة السياسة الدولية، العدد (103)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1991)، ص24.

(3) موسوعة حرب الخليج، اليوميات-الوثائق، الحقائق، 1991، ص107.

(4) Adeed I. Dawisha, op-cit,P.14.

القدرات النووية الإيرانية "الصاعدة" وأزمتها النووية في العالم، إذ تنظر مصر إلى دوافع إيران في السعي إلى امتلاك القدرات العسكرية النووية نتيجة للأسباب الآتية[1]:

أ. أن تمتلك إيران قدرة هجومية.

ب. أن تحصل على وجاهة اجتماعية.

ج. أن ترفع من مستوى مكانتها الدولية بين الدول.

د.وجود ضغوط داخلية في الدولة تدفع في اتجاه قيامها بتصنيع القنبلة النووية.

هـ. وجود دواع أمنية وتهديدات خارجية.

وبعد أحداث 11 أيلول2001 تعاونت مصر مع الولايات المتحدة في حملتها الدولية ضد "الإرهاب"، كما حرصت مصر على الانضمام لكافة الاتفاقيات المعنية بمكافحة مختلف أشكال "الإرهاب"، فضلا عن إيلائها أهمية خاصة للتعاون الثنائي مع مختلف الدول في هذا المجال، كما تتعاون مع مختلف الأطراف للتوصل إلى توافق في الرأي للاتفاقيات الجديدة التي تتناول مكافحة (الإرهاب) مثل: (اتفاقية قمع الإرهاب النووي، والاتفاقية الشاملة للإرهاب)[2].

ومما ذكر، يبدو أن أداء مصر ينبع في الأساس من الاعتماد وبصورة مباشرة على التحرك الدبلوماسي وسيلة للتعبير عما تريد ولحل القضايا التي تجدها محل خطر يهدد مصالحها في المنطقة.

ثانياً: السعودية

اعتمدت السياسة السعودية ومنذ تأسيس الدولة رسميا في عام 1932 على مبدأ التحالف مع القوى العظمى ابتداءً ببريطانيا والتحول في أعقاب الحرب العالمية الثانية نحو الولايات المتحدة الأمريكية بعد انحسار النفوذ البريطاني [3].وعلى خلاف (الأداء

---

(1) احمد إبراهيم محمود، مصر وأزمات الانتشار النووي في الشرق الأوسط، ملف الأهرام الاستراتيجي، في 5/6/ 2004. www.ahram.org.eg.

(2) عبد المنعم سعيد، إعادة بناء العلاقات المصرية-الأمريكية، في5/9/ 2009.
www.iraq4allnews.dk/new/PrintArchives.php?id=21340&cat=8

(3) حمزة الحسن، أزمة السياسة الخارجية السعودية، مجلة شؤون سعودية، العدد (25)، في 2005/7/12، ص3.
www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue08/.../issue08rt01.htm

المصري) وقنوات سعيه، عمدت القوى الأجنبية إلى تدعيم موقع السعودية كـ(طرف محفز لبناء أدوار إقليمية، أو ترتيبات محسوبة) للأوضاع القلقة في منطقة الشرق الأوسط عامة والخليج العربي خاصة، معتمدة على ما تظنه من رؤى لأهمية السعودية في الإستراتيجية الأمريكية[1]. إذ وصف (شليزنجر وزير الدفاع الأمريكي "السابق") أهمية السعودية للولايات المتحدة بأنها (كبيرة ومتنامية إلى درجة يمكن مقارنتها بأهمية العلاقة مع بريطانيا و ألمانيا)، فالولايات المتحدة تنظر إلى السعودية ليست كركيزة عربية بل كقطب مورد للبترول (10، 8 مليون برميل يوميا) والأموال ومروج للمواقف، فضلا عما تمثله من سوق فـ(السعودية تشتري أكثر مما تشتري الصين بـ67ضعفا) وقد أشار (أن السعودية تمارس الآن دورا مهما في المجال الاقتصادي مثل دور اليابان).

كما وتعد السعودية شريكا رئيسا للولايات المتحدة في إدارة شؤون الأمن في منطقة الشرق الأوسط، وأكد (ريتشارد هاس مستشار الأمن القومي) بقوله (أن السعوديين أصبحوا بعد أزمة الخليج شركاء رئيسين في كل شيء حتى في إستراتيجيتنا)، وهكذا تكون السعودية قد أدت دورا في بناء التصرف والرؤية الأمريكيتين في منطقة الشرق الأوسط وبما ينال من جدوى وفاعلية الفعل الجماعي العربي.

وعمدت السعودية إلى مبدأ توثيق التحالف مع الغرب سيما الولايات المتحدة من أجل توفير مظلة حماية للنظام السياسي قادت فيما بعد إلى إلحاق السياسة الخارجية السعودية بسياسة الولايات المتحدة واستمرت السعودية في علاقاتها المميزة مع الغرب عموما والولايات المتحدة بشكل خاص ومارست أدوارا ومهاما كثيرة تطابقت ولعقود مع سياسة الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط انطلاقا من المكانة التي تحتلها في السياسة الأمريكية كونها حليف استراتيجي لها[2].

---

(1) للمزيد أنظر: عبد اللـه سعود القباع، الإستراتيجية الدولية وإستراتيجية الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية، بدون ناشر، (الرياض، 1989)، ص122.

(2) حمزة الحسن، مصدر سبق ذكره، ص4.

وتمتاز السياسة الخارجية السعودية بالتلون السياسي من (إسلام محافظ) في مواجهـة (عبـد الناصر)، إلى عروبة محافظة في مواجهـة الثـورة الإيرانيـة[1]، التـي شـجعت ودعمـت نظـام (صـدام حسين) في دخوله الحرب ضد إيران، بغية أنهاك قوة الطرفين العراق وإيران، وأدت دورا محوريا في أزمة الخليج إذ سرعت من دعوتها للأصدقاء في التحالف الغربي ضد العراق.

كما أدت السعودية دوراً فاعلا في المنطقة، عندما أنهت الحرب الأهلية في لبنان عن طريـق التوصل إلى اتفاق بين الفرقاء اللبنانيين عرف بـ(اتفاق الطائف) عـام 1989[2]، ومشـاركتها في حـرب الخليج الثانية عام 1990 ضد العراق، بسبب مخاوفها مـن الاجتيـاح العراقـي لـلأراضي السـعودية، وهذه الاحتمالية أدت دورا كبيرا في تسارع الإجراءات والتحالفات لحماية حقول البترول السعودية.

وبعد أحداث 11 أيلول 2001 انهارت المكانة الإستراتيجية للسعودية في عيون الغرب وسيما مع ظهور ما سمي بــ(الخطـر الإسـلامي)، وأصبحت جـزءا مـن الراديكاليـة الإسـلامية التـي يجـب مكافحتها من وجهة نظر الولايـات المتحـدة فهـي عـدت مركـز تفريـغ (للإرهـاب)، وقبولهـا بـدور "ملحق" للسياسة الخارجية الأمريكيـة. ورافـق ذلـك التراجـع الاقتصـادي السـعودي منـذ منتصـف التسعينيات من القرن المـاضي، الـذي يشـكل عـاملا بـالغ الخطـورة في إضـعاف مكانتهـا الإقليميـة وقدرتها على حشد العالم العربي خلف رؤية الولايات المتحدة.

ويمكن توصيف السياسة الخارجية السعودية في الوقت الحالي بالاتي[3]:

1. أنها سياسة دفاعية "حمائية"، فكل مـا نشـهده اليـوم مـن تحـرك سـياسي سـعودي يخضع لمعادلة درء الخطـر ولـيس بغـرض ممارسـة دور ونفـوذ زائـد عـن الحاجـة،

(1) سـعيد الشـهابي، السياسـة السـعودية في مجـال البـترول والتـوازن السـياسي والـديني، صـحيفة القـدس العـربي، العدد(13208)، في 2008/8/4 www.alquds.co.uk

(2) اتفاق الطائف: تم التوصل إليه بواسطة المملكة العربية السعودية، في 1989/9/30، في مدينة الطائف، وأنهـى هـذا الاتفاق الحرب الأهلية اللبنانية.

(3) حمزة الحسن، مصدر سبق ذكره، ص7

إذ أنها تسابق الزمن لتوائم حركتها السياسية مع أجندة الولايات المتحـدة وتحـاول أن لا تختلف معها قدر الإمكان.

2. أنهـا سياسـة انعزاليـة، فالسـعوديون ومنـذ حـرب الخلـيج الثانيـة وظهـور بـوادر الاضطراب الحالي استغنت عن الكثير من الحلفاء أو الأصدقاء ولم تعد تهتم بالدائرة البعيدة بل القريبة شديدة الصلة بها.

3. السياسة الخارجية السعودية يمكن وصـفها بأنهـا سياسـة (ردود أفعـال) أكـثر منهـا مبنية على إستراتيجية واضحة حتى لو كانت بهدف دفاعي (حـمائي) أو قائمـة عـلى المبادرة، تضغط الولايات المتحدة فتظهر فجأة مبادرة سعودية.

ثالثاً: إيران

تميز (الأداء الإيراني) بكونه أداءً فاعلا لم يغب تأثيره ولا للحظة واحدة عـلى السـاحة العربيـة وبالاتجاه السالب، فطموح الساسة الإيرانيين التوسعي والرغبة بلعب دور الفاعل الـرئيس في منطقـة الخليج العربي بدا الشغل الشاغل لهم[1]. لهذا طالما بحـث الساسـة الإيرانيـون عـن بـؤر للتـدخل في محاولة لفرض النفوذ وبناء الـذات عـلى حسـاب العـرب[2]. وهـذا مـا كـان واضحا في سياسـة الشـاه (محمد رضا بهلوي) والبحث عن قانون النفوذ والتوسع الذي أتاحته فرصة التحالف الاستراتيجي مـع الولايات المتحدة[3]. ويخطئ من يظن أن قيام ما يسـمى بــ(الثـورة الإسـلامية) في إيـران عـام 1979، هي نقطة انتقال نوعية في السياسة الإيرانيـة، إذ أنهـا ظلـت محسـوبة عـلى النفـوذ الأمـريكي وأنهـا مرفقـة بالإســتراتيجية الأمريكيــة في الجــوهر، أمــا في الإطــار الظــاهري فهــي تناقضــيه عدائيــة،

---

(1) طاهر لبيب، التنمية الاجتماعية واتجاهاتها في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (253)، (بيروت، مركـز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص23.

(2) قحطان كاظم الخفاجي، الإستراتيجية العربية في القرن الحادي والعشرين، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعـة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2001)، ص78.

(3) Bin M.C.modern, Capitalist of Islamic Ideology in Iraq many, Foreign Affairs,1998, P.81-82.

فـ(إيران والولايات المتحدة) يتقاربان في سلوكهما السياسي حيث البعد (المصلحي- التوسعي)[1]. تجاه العرب.

وتعامل الساسة والمفكرون الإيرانيين مع العرب من منطلق رؤاهم العقائدية بدليل أنهم لم يتمكنوا من التحرر من الإرث التاريخي الحضاري الأول[2]. ليبنوا مدركهم على عقيدة فكرية أيديولوجية قوامها استعادة إمبراطورية غابرة[3]. ويتناغم ذلك مع ما قاله الخميني (إننا نواجه العالم مواجهة عقائدية) وما الترويج لمشروع (شرق أوسطي إسلامي) إلا خطوة في سبيل ذلك[4].

ومرت سياسة إيران الخارجية بمراحل كثيرة تميزت كل واحدة منها بسمات فارقة عن الأخرى، ففي مرحلة (ما بعد الخميني) وما بعد (الحرب العراقية-الإيرانية)، عملت السياسة الخارجية على المساعدة في تحقيق أهداف اقتصادية في محاولة لتنمية التجارة والاستثمار الأجنبي الذي تحتاجه بشدة لإعادة بناء ما دمرته الحرب وإيقاف تدهور الوضع الاقتصادي وتحافظ على بقاء النظام نفسه، وتجلت أهمية (البعد الاقتصادي) في التركيز على نقل التكنولوجيا وتطوير التجارة ولكن تحت مفهوم أشمل للتنمية يحوي ليس فقط الأبعاد السياسية و الثقافية، والتي استخدمتها بكفاءة من أجل الحفاظ على جسور الحوار ممدودة مع الدول التي يتعثر تطوير العلاقة معها بالشكل الذي تطمح إليه[5].

---

(1) ضاري رشيد الياسين، إيران في الإستراتيجية الأمريكية: إيران والعالم، العدد (20)، (جامعة البصرة ، مركز الدراسات الإيرانية، 2005)، ص12.

(2) غانم محمد صالح، أمن الخليج العربي وأثره على العقيدة العربية، مجلة العلوم السياسية، العدد (17)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1997)، ص14-15.

(3) نقلا عن: أمين هويدي، الصراع الإقليمي وعلاقته بالصراع العربي- الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، العدد(41)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1982)، ص20.

(4) الترويج الإيراني للشرق الأوسط، شبكة النبأ العالمية، في 2008/6/16.

www.annaba.com

(5) طلال العتريسي، إيران إلى أين، مجلة المستقبل العربي، العدد(288)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص23.

ونستطيع القول، إن تحولا قد حدث في أهداف سياستها الخارجية من مجرد محاولة مواجهة الظروف المحلية الطارئة وتلبية الاحتياجات في ظل معطيات الوضع القائم إلى محاولة معرفة الظروف الدولية، إذ لم تعد سياستها الخارجية تقوم على رفض أو تأييد شيء وإنما بناء موقف مدروس وتحليلها الخاص للمجتمع الدولي، فهو اتجاه جديد يختلف عما كان سائدا في بداية الثورة، ويسعى إلى تقديم رؤية إيرانية للنظام الدولي ودور إيران فيه[1]. وبهذا يمكن القول أن (سياسة إيران الخارجية) انتقلت من مجرد كونها سلسلة من ردود الأفعال إلى مرحلة الصياغة الحقيقية التي لها خططها المستقبلية، وفي هذا السياق طرحت مفهوم حوار الحضارات الذي نجح في إعادة السياسة الخارجية إلى مسارها الثقافي الصحيح بخلاف ما كان سائدا في الماضي من تركيز على (الجانب الاقتصادي) فقط، وبذلك يقوم توجه صانع القرار نحو العالم الخارجي على إستراتيجية ثقافية تنطلق من محاولة الترويج لثقافتها وحضارتها من أجل مزيد من النجاح في سياسة الانفتاح على العالم[2].

وتحظى منطقة الشرق الأوسط عامة، والخليج العربي و"العراق" خاصة، بمكانة مهمة في سلم الأولويات الإيرانية، تليها العلاقة مع سوريا ثم تأتي بقية الدول العربية، ولاشك أن (حرب الخليج الثانية) مثلت نقطة تحول في انفتاحها على العالم العربي، فقبلها لم تكن القيادة الإيرانية تأمل في أن تمارس دورا إقليميا مهيمنا، إلا أنه بعد انكسار قوة العراق أصبحت تتمتع بهامش أوسع من حرية الحركة في المنطقة[3]. واندفعت الحكومة الإيرانية بعد (حرب الخليج الثانية) في إتباع سلوكيات الدور المهيمن بطرائق محسوبة، مستغلة الأوضاع التي تمر بها منطقة الخليج العربي والخلل الحاصل في ميزان القوى العسكري العربي موازنة بالقوى الإقليمية، وسعت إلى ممارسة مساومة إكراهية

---

(1) احمد بهي الدين، العلاقات الإيرانية- الأمريكية بعين الممكن والمستحيل، مجلة السياسة الدولية، العدد (134)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1998)، ص204.

(2) غسان بن جدو، إيران إلى أين، مجلة المستقبل العربي، العدد (254) (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص5.

(3) سالي سامي، فهم إيران، مجلة السياسة الدولية، العدد (163)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006)، ص3.

ضاغطة واسعة النطاق وذلك للحصول على دور إقليمي في منطقة الخليج العربي عن طريق اتفاقيات محدودة مع دول مجلس التعاون الخليجي وتحقيق مكاسب إضافية أكثر مما تمارس دورا حقيقيا تمليه عليها مصالحها حتى بالمعنى الواسع لتلك المصالح[1].

وكان أخطر ما شهدته ترسانتها العسكرية هو قيامها بتطوير قدراتها النووية وسعيها الحثيث لامتلاك أسلحة الدمار الشامل وذلك للحفاظ على تفوقها العسكري في مقابل دول الخليج العربي التي شهدت تزايد الإنفاق العسكري لترسانتها التقليدية، ولكي تمتلك إيران أسلحة ردع تستخدمها لتحقيق أهدافها في تحديد أمن منطقة الخليج العربي وفرض هيمنتها على المنطقة، فقد عملت على تحقيق تقدم كبير في مشروعها النووي، ومما ساعد على ذلك التطورات والمتغيرات الدولية والإقليمية التي شهدها العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي[2]، والاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003[3]. ولا يستبعد أن يحصل سيناريو خاص باتفاق طهران وواشنطن على تقاسم النفوذ في العراق ومنه ربما إلى حدود الأدوار الإيرانية الإقليمية المقبلة في المنطقة، وهذا يؤدي إلى نتيجة مفادها تعزيز الحضور الإقليمي الإيراني وتهميش الدور العربي في المنطقة.

رابعاً: تركيا

منذ عام 1923، وتركيا ترنو ببصرها شاخصة إلى منطقة الشرق الأوسط التي عدتها منطقة حيوية تتصل مباشرة بمجالها الحيوي على الرغم من انشدادها إلى أوربا بحكم طموحها وتطلعها، إلا أن هذا التوجه ظل باستمرار مرتبكا وحائرا بسبب السلخ القسري الذي اعتمده (أتاتورك) لتركيا من محيطها الإسلامي وإلحاقها بأوربا معتمدا نسيان حقائق الجغرافيا والتاريخ أو بسبب التذبذب الذي أنتاب السياسة الخارجية

---

(1) Asgha Jafari Valdani, "Iran and Persian Gulf Countries: Prospects for Cooperation", The Iranian Journal of International Affairs Vol.VII,No.2 fall 1996,P.594-595.

(2) القطار النووي الإيراني السريع، التقرير العسكري والعلمي والتكنولوجي، العدد (125-126)، (مصر، الدار العربي للدراسات والنشر والترجمة، 1998)، ص71.

(3) ميشيل منير، الاحتلال الأمريكي أصل العنف في العراق، صحيفة الأسبوع الأدبي، العدد (1053)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، في 2007/4/28.

التركية، ففي الوقت الذي تعتزل فيه شؤون الشرق الأوسط، ما تلبث أن تعود مرغمة للتعامل مع شؤونه طمعا في إسقاط الحرج الذي لازم فعلها منذ عام 1948 حتى اليوم، وبعد التغيرات الدولية الناتجة من انهيار (الاتحاد السوفيتي) [1]، حرصت على الحضور في محيطها الإقليمي والدولي سعيا لتحقيق أهدافها وتحقيق فعل مؤثر في منطقة الشرق الأوسط، إذ اتسمت السياسة الخارجية التركية الراهنة بقدر كبير من الفاعلية التي يعبر عنها مؤشران[2]:

1. السعي الحثيث من جانبها نحو تعظيم منافعها ومصالحها وزيادة وزنها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

2. انطلاق السياسة الخارجية في التعامل مع دول المنطقة من مسالك وأساليب متنوعة تخدم المصالح التركية، وعلى الرغم مما يبدو من تناقض أو تعارض بين أدوات هذه السياسة، إلا أنها توظف بعناية لتصب في غاية واحدة وهي خدمة المصالح الاقتصادية والأمنية والمستقبلية، وخدمة دورها الإقليمي في المنطقة.

وألحقت سلسلة من (السياسات الخارجية) التي اعتمدتها تركيا ضررا بالغا بعلاقاتها بالعالم العربي في منطقة الشرق الأوسط ومن ضمنها أنها كانت الدولة الإسلامية الأولى التي اعترفت بـ"إسرائيل"، فضلا عن التصويت لصالح فرنسا في الأمم المتحدة في حرب الاستقلال الجزائرية، والسماح للبحرية الأمريكية باستخدام قاعدة "انجر ليك الدولية" أبان الأزمة اللبنانية عام 1958، أما سياستها تجاه "سوريا"، فكانت أصلا سلبية نتيجة منح فرنسا تركيا السيادة على منطقة لواء الاسكندرونة (انطاكية) عام 1939[3].

---

(1) منعم صاحي العمار، مستقبل النظام الإقليمي العربي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة ..، مصدر سبق ذكره، ص236.

(2) سامح راشد، واشنطن وأنقرة: تحالف غير متوازن، في8/17/ 2001، ص2.
Website//www.islamenline.net./servlte/sate/lite?c=ArticleA=G&pagenam.

(3) عمر تشبينار، سياسة تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة، العدد (10)، (واشنطن، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2008)، ص9-10.

وعلى الصعيد الدولي، فإن لتركيا علاقات مع الكثير من الدول الكبرى سيما الولايات المتحدة الأمريكية، فالعلاقات (الأمريكية-التركية) تتسم بدرجة عالية من الثبات والاستقرار وتتخذ نمطا هيكليا محدود التأثيرات والمتغيرات الدولية، وبناءً على التقويم الأمريكي يكون تحديد حجم المشاركة التركية ونوعه والدور الذي يمكن أن تؤديه في الموضوعات ذات الأهمية لتركيا مثل (الملف العراقي، أو الصراع العربي-"الإسرائيلي")، مع الأخذ بالحسبان أن واشنطن من جانبها تراعي إلى حد ما المصالح التركية في هذه القضايا[1]. وصرح عن ذلك (ريتشارد بيرك) نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق بقوله: (أن لتركيا أمل الظهور كقوة عظمى اقتصادية وإقليمية، وهي الآن عنصر استقرار في الخليج، وفي هذه الظروف فان تركيا تمثل استقرارا جيداً للغرب) [2].

كما وظفت الولايات المتحدة الدور التركي للتحرك جنوبا نحو منطقة الخليج العربي والسعي لإشراكها في ترتيبات أمنية تعمل عن طريقها على تحقيق الأهداف الأمريكية بالسيطرة على منابع البترول وذلك عن طريق دعم الدور العسكري التركي في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، هذا وتسعى تركيا لأداء ادوار إقليمية اكبر في التفاعلات الجارية والترتيبات الأمنية المقترحة وصولا إلى تعزيز مكانتها الدولية[3].

لقد وضع تفكك الاتحاد السوفيتي تركيا في موضع نقطة الوسط ما يستحيل معه التوقف ولا بد من التقدم إلى الأمام وبسرعة عبر دور إقليمي واسع، لان الوقوف في ظل التحولات العالمية المتسارعة يعني بذلك التراجع[4].

---

(1) سامح راشد، مصدر سبق ذكره، ص3

(2) نقلا عن: هدى شاكر معروف، الموقف التركي من أزمة وحرب الخليج، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد (46-47)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، 1993)، ص58.

(3) وصال نجيب العزاوي، التحالف (التركي-الإسرائيلي) والأمن القومي العربي، مجلة دراسات دولية، العدد(9) (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2000)، ص85.

(4) من جانب آخر، افرز انهيار الاتحاد السوفيتي مترافقا مع حرب الخليج الثانية وتطور الأوضاع في شمال العراق تشعبا في المسألة الكردية داخل تركيا نفسها فلأول مرة منذ تسعين عاما تقيم موسكو صلات علنية مع الحزب الذي يحارب تركيا وهو حزب العمال الكردستاني. للمزيد عن ذلك انظر: محمد نور الدين، تركيا في زمن المتحول: (قلق الهويات وصراع الخيارات)، (لبنان ، الريس للكتب والنشر، 1997)، ص20-22.

وعبرت تركيا عن اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط عن طريـق مسـاعدتها الولايـات المتحـدة الأمريكية على تنفيذ إستراتيجيتها حيال العراق عبر موقفها في حـرب الخلـيج عـام 1991 مسـتثمرة بذلك موقعها الجيوستراتيجي الذي تتمتع به، إذ انضمت بشكل نشيط إلى التحالف المضاد للعراق، وبهذا فـ(السياسة الخارجية التركية) كـان لهـا دور كبـير في تحقيـق الأهـداف الأمريكيـة، إذ كانـت الفلسفة التركية على صعيد السياسة الخارجية تقوم على أساس الشراكة التامـة للعبـة الأمريكيـة في العـالم وإتبـاع إسـتراتيجية تتوافـق والسياسـة الأمريكيـة بهـدف أن تحتـل تركيـا دورا إقليميـا في المنطقة[1].

أما بشأن سياستها الخارجيـة حيـال "إسرائيـل"، فتعـد تركيـا أول دولـة إسـلامية تعـترف بـ"إسرائيل" في آذار من عام 1949 وإقامة علاقات دبلوماسية معها عام 1950، وذكرت صـحيفة (حريت) التركية الصادرة في 1949/3/30 جاء فيها (تقتضي مصلحة تركيا الاعتراف بإسرائيـل، ولا شك في أن الأخيرة ليست ببعيـدة قبـول ذلـك كـأمر واقـع، وعـلى مـر الأيـام يمكـن إزالـة هـذه المنازعات بين الدول العربية و"إسرائيل"). وعلى الرغم من أن العلاقـات بـين البلـدين قـد مـرت ببعض المحطات التي شهدت تراجعا شكليا في مجال التمثيل السياسي كما في عام 1956 على اثر تعرض مصر للعدوان الثلاثي وعام 1980 بعد إعلان "إسرائيل" القدس عاصمة أبدية لهـا[2]، لكـن العلاقات عادت عـام 1994 مـع تحـرك عمليـة السـلام في المنطقـة، لـذلك تعـد تركيـا الحليـف الاستراتيجي الرئيسي "لإسرائيل" في المنطقة عن طريق توقيع اتفاقيات تعـاون عسـكري وامنـي، حيث وقعت تركيا و "إسرائيل" في 23/ شباط 1996 اتفاقا عسكريا وامنيا، وفي 28/آب 1996 تم وقـع عـلى اتفـاق ثـان يتعلـق بالصـناعات العسـكرية، وفي 1996/12/1 أعلنـت "إسرائيـل" أن مساعد وزيرها وقع في أنقرة اتفاقا ينص على التعاون العسـكري والأمنـي مـع تركيـا ويمتـد إلى إنشـاء منتـدى للحـوار الاسـتراتيجي يهـدف إلى رصـد الأخطـار المشـتركة التـي تهـدد البلـدين

(1) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانيـة، (بغـداد، دار الحريـة للطباعـة، 1975)، ص275.

(2) لقاء مكي، تركيا صراع الهوية، الجزيرة، ملفات خاصة، في 10/5/ 2006، ص8.

Website//www.aljazeera.net/news/archive Archiveld=1085239

ويعمل على إنشاء آلية مشتركة لمواجهتها، وفي الخامس من أيلول من عام 1998، علم انه سيتحول التعاون التركي-"الإسرائيلي" في الشرق الأوسط إلى نظام امني إقليمي لأنهما محاطان بأنظمة راديكالية تطور صواريخاً مجهزة برؤوس غير تقليدية وتشكل هذه الأنظمة خطرا عليها[1].إذ تتشارك تركيا "وإسرائيل" بخصوص قلقها من مساعي إيران في آسيا الوسطى وفي مجال التقنية النووية والعسكرية ذات العواقب على الخليج العربي والمنطقة، ويؤكد البروفسور (اوغوارغيل) في جامعة أنقرة (إن "إسرائيل" حليف طبيعي لتركيا، لان خصوم تركيا هم خصوم "إسرائيل")[2].

وبعد مدة وجيزة من وقوع أحداث 11 أيلول2001، حازت سياستها الداخلية والخارجية على أهمية موازية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أيضا، ففي إطار الاستقطاب الذي تبع هجمات 11 ايلول2001 بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، اكتسبت رمزية سعي بلد مسلم إلى الانتساب إلى منظمة غربية حصرية وذات غالبية سكانية مسيحية، أهمية على المستوى الدولي، فيما بدا أن تركيا تواجه بنجاح الأفكار المسبقة حول (صِدام الحضارات)، اتجهت واشنطن إلى تقديم تركيا بصفتها أنموذجا للعالم الإسلامي.

يقول البروفسور (احمد داود اوغلو) أستاذ العلوم السياسية بجامعة بايكنت، إن أحداث 11 ايلول2001 هي نقل العالم إلى مرحلة جديدة، وبدلا من خطاب الحرية الذي ظهر بعد انتهاء الحرب الباردة، حلّ خطاب الأمن الذي تجسّد في حربي (أفغانستان والعراق)، ويوزع البروفسور (اوغلو) هذه الحقبة إلى ثلاث مراحل: (المرحلة النفسية) وجسّدتها حرب أفغانستان، و(المرحلة الإستراتيجية) وتجسدت بالحرب على العراق، ومن ثم (مرحلة تأسيس نظام جديد) التي قد تستمر تبعا للولايات المتحدة ما بين (10-15) عاما[3].

---

(1) للمزيد انظر: مصطفى طلاس، التعاون التركي-الإسرائيلي، مجلة الفكر السياسي، العدد (1)، (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 1997)، ص42-43.

(2) نقلا عن: عمر تشبينار، مصدر سبق ذكره، ص15

(3) محمد نور الدين، تركيا: من "الجسر" إلى "المركز"، بيروت، في 2004/8/3.
www.alkhaleej.ae/.../f109ab0a-6134-4373-acbc-098b3e78eae3.aspx

وفي هذا السياق، كانت تركيا تتقدم على طريق الإصلاح السياسي، ولتخرج رابحة كان لابد لها أن تتبع سياسة خارجية مؤثرة وديناميكية ومتعددة الإبعاد، ترسي موقعا مركزيا في الساحة الدولية.[1] وكان أمامها ثلاث عقبات: (الإرهاب، وعدم الاستقرار السياسي، والأزمات الاقتصادية). ويرى (احمد داود اوغلو) إن تركيا نجحت في استيعاب هذه العقبات وتجاوزها، ومن إتباع سياسة خارجية مرنة.

وتراعي تركيا في سياستها الخارجية الجديدة عدم استغلال العلاقات بين التوازنات الدولية، والوضع الإقليمي في شكل يؤدي إلى استقطاب متبادل، وكذلك لفت أنظار الدول العربية إلى وضع تركيا الجديد في السياسة الدولية، وإنها لم تعد محور أو طرف لحسابات الدول الأخرى. وفي مسعاها هذا، يركز صانع القرار على تدعيم وتطوير العلاقات مع الدول العربية كل على حدة وفي المجالات كافة، عن طريق علاقات متنوعة (كما ونوعا وكيفا) مع توسيع ساحة المصالح المشتركة.

وتتطلع تركيا لان تصبح دولة محورية في المنطقة، وترى أن ما لديها من إمكانات (جيواستراتيجية، واقتصادية، وحضارية) يمنحها القوة التي تستطيع عن طريقها التدفق نحو محيطها الإقليمي.

خامساً : "إسرائيل"

وجدت "إسرائيل" في الوطن العربي لكي تؤدي وظيفة معينة في ظل ظروف وأوضاع دولية وإقليمية مناسبة مكنتها من أداء وظيفتها الإقليمية على نحو يخدم أهدافها ومصالحها وأهداف ومصالح الغرب الذي أنشأها سيما "الولايات المتحدة"، عبر وسائل عسكرية وسياسية بالدرجة الأساس، حيث قامت "إسرائيل" بعد إعلانها بضم مساحات واسعة من أراضي فلسطين عبر زيادة النشاط الاستيطاني فيها مستغلة بذلك حربها مع العرب، وهكذا تكون "إسرائيل" قد رسخت كيانها في المنطقة وأدت أول وظيفة رسمية لها من الدول الغربية، لان قيام "إسرائيل" لم يكن بدافع يهودي بقدر ما كان مشروعا استعماريا خططت له ووضعته القوى الاستعمارية الغربية المتمثلة بفرنسا فضلا عن

---

(1) محمد نور الدين، إستراتيجية تركية جديدة، مجلة شؤون الأوسط، العدد (116)، (بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2004)، ص2.

بريطانيا ومن ثم الولايات المتحدة من بعدها، لتكون أداة تحقيق أهـدافها الاسـتعمارية ولحمايـة مصالحها في المنطقة[1].

وتعد "إسرائيـل" الحليـف الاسـتراتيجي للولايـات المتحـدة في الشرق الأوسـط، وظهـر ذلـك بوضوح عندما قامت الولايات المتحدة بـإشراك "إسرائيـل" في تطـوير برنـامج (حـرب النجـوم) عـام 1986، الذي مكنها من نقل الكثير من التطبيقات التكنولوجيـة المتقدمـة في مجـالات الالكترونيـات والألياف الصناعية والحواسب الالكترونية وهندسة الطيران بصورة عامة مـما حقـق إضـافة نوعيـة وكمية إلى مشاريع "إسرائيل" في مجالات التسـليح والفضـاء، فضـلا عـن تزويـد "إسرائيـل" بالسـلاح النووي، الذي أدى إلى خلل في التوازن الاستراتيجي بينها وبين العرب[2].

إن الأداء الإقليمي "لإسرائيل" قد تأثر بـالتغير الـذي شـهدته السـاحة الدولية،بعـد تراجع نفوذ السوفيتي، لذلك قامت "إسرائيل" بالبحث عن وظيفة جديدة لهـا، وهـذا مـا أعلن عنه رئيس الوزراء الإسرائيلي السـابق (إسـحاق شـامير) في أيلـول 1991، عنـدما قـال (لقد توقفت المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وهذا يـؤثر عـلى وضـعية إسرائيل، وبالطبع يجب أن نبحث عن دعائم إضافية للتحالف الاسـتراتيجي مـع الولايـات المتحدة). [3] لذلك عمد الفكر الاستراتيجي "الإسرائيلي" إلى إيجاد دعائم إضـافية للتحـالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة عن طريق قراءة معالم الإسـتراتيجية الأمريكيـة القادمـة، كما أنها أدركت ما تريده الولايات المتحدة تماما، وما يمكـن أن تقدمـه "إسرائيـل" التـي لا

(1) ادوراد تيفن، اللوبي اليهودي وسياسة أمريكا الخارجية، ترجمـة محمـود زايـد، ط (1)، (بـيروت، شركـة المطبوعـات، 1989)، ص12-30.

(2) عبد المنعم سعيد، طلعت احمد مسلم، التحدي العسكري "الإسرائيلي" في المستقبل (معادلة الكم والكيـف)، مجلـة السياسة الدولية، العدد (101)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1990)، ص57.

(3) نقلا عن: محمد خالد الأزعر، نهاية الحرب البـاردة ومكانـة إسرائيـل الإقليميـة، مجلـة شـؤون عربيـة، العـدد (76)، (تونس، 1993)، ص52.

يمكن أن تسقط من المعادلة الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط لأسباب عدة منها[1] :

أ. أهمية الوطن العربي للمصالح الأمريكية، نظرا لما تحتويه هذه المنطقة من مصادر طاقة حيوية (البترول) ومعادن أخرى مهمة فضلا عن موقعها.

ب. تعد الولايات المتحدة "إسرائيل" اقرب لها وأكثر تشابه معها من ناحية النشأة كما أنها امتداد لها في الحضارة، فضلا عن توافق الأهداف بين الطرفين الأمر الذي يدفع الولايات المتحدة إلى دعمها المستمر.

ج. دور اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الذي لا يمكن تجاهله في التأثير على السياسة الأمريكية.

إن الأداء الإقليمي "لإسرائيل" لم يتراجع على الرغم من التحولات التي شهدتها الساحة الدولية، لكونها ثروة إستراتيجية أمريكية في المنطقة العربية وإنها الضامن الوحيد للمصالح الغربية في الوطن العربي.

أما الأداء "الإسرائيلي" في العدوان الثلاثيني على العراق عام 1991، فلم يكن ظاهريا أو معلنا لأن "إسرائيل" عمدت إلى تجنب الانغماس المباشر والعلني في العدوان نتيجة لضغط أمريكي قائم على رؤية مفادها:أن هذا الانغماس ينطوي على احتمالات انفجار الموقف العربي والإسلامي على نحو قد يؤدي إلى انفراط عقد التحالف المناهض للعراق ومن ثم فشل الجهود والمساعي الأمريكية حيال العراق[2]. لذلك تجنبت القيام بأي نشاط أو أي عمل عسكري ظاهر ضد العراق في الوقت الذي كانت فيه "إسرائيل" ترغب بذلك عندما ارتفعت أصوات أطراف عديدة في الداخل تطالب بالانتقام من

---

(1) عبد الله الحوراني، التحالف الغربي الصهيوني والأمة العربية والأسس والمسارات والمقاومة، في كتاب القومية العربية والمستقبل، ندوة المجمع العلمي لمناسبة مرور 50 سنة على تأسيسه للمدة من 24-28/11/1997، (بغداد، مطبعة المجمع العلمي، 1998)، ص438-444.

(2) مازن إسماعيل الرمضاني، حرب الخليج والتحديات والفرص، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد (4)، (بغداد، منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية، 1992)، ص18.

العراق. [1] بعد قيامه بضرب (العمق الإسرائيلي) بصواريخ (ارض-ارض) وصل بعضها إلى (تل أبيب) ووصل البعض الأخر إلى (النقب) على مقربة من المفاعل النووي (الإسرائيلي) في ديمونة، وهي المرة الأولى التي تصل فيها صواريخ عربية إلى "العمق الإسرائيلي" [2].

وبعد انتهاء الحرب الباردة والعدوان على العراق عام 1991، وجدت الولايات المتحدة و "إسرائيل" أن البيئة الإقليمية أصبحت مهيأة لإزالة احد أهم أسباب عدم الاستقرار في المنطقة بتسوية سياسية للصراع (العربي-الصهيوني) عبر إجراء تغييرات هيكلية وأيديولوجية وإعادة ترتيب المنطقة لتعترف ليس فقط بالكيان الصهيوني بل وبالأيديولوجية الصهيونية وبأهدافها وبمصالحها الحيوية[3]. والعمل على بناء منطقة جديدة تختلف في مكوناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية بشكل يسمح لـ(إسرائيل) بالاندماج فيها. [4] لذلك عمد الطرفان (الأمريكي-"الإسرائيلي") إلى إحياء ما يسمى بعملية السلام (العربية-"الإسرائيلية") عبر جمع دول الطوق العربية مع الحكومة "الإسرائيلية" على طاولة المفاوضات في مدريد 30/10-20/11 من عام 1991، الذي عد القاعدة الأساسية لانطلاق التسوية للقضية الفلسطينية ولتسوية الصراع (العربي - "الإسرائيلي") وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الدول العربية والقضاء على عزلة "إسرائيل" السياسية التي كانت تعاني منها وتحقيق نصر دبلوماسي من دون أية خسائر مادية

(1) هشام الدجاني، العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، قضايا إستراتيجية، العدد (16)، (دمشق، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 1998)، ص26.

(2) احمد المسلماني، موقف إسرائيل من الأزمة العراقية، مجلة السياسة الدولية، العدد (132)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1998)، ص262.

(3) محمد خالد الأزعر، مصدر سبق ذكره، ص55-56.

(4) عماد يوسف و أروى الصباغ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، ط(1)، (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1996)، ص251.

أو معنوية تذكر[1]. واستطاعت "إسرائيل" عبر مؤتمر (مدريد) أن تزاوج بين مشروعها للتسوية ومشروع إعادة ترتيب المنطقة وإقامة نظام إقليمي يكون في خدمة المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى بعد انهيار النظام العربي.

كما استطاعت أن تفصل القضية الفلسطينية عن بعدها العربي والإسلامي والإفادة منها لتطبيع العلاقات "الإسرائيلية" مع العالم الإسلامي والأقطار العربية.[2] وعلى الرغم من أن دور "إسرائيل" في غزو واحتلال العراق عام 2003، كان بعيدا عن النقاش العام إلا انه كان فعالا ومؤثرا في الوقت نفسه، على وفق وصف (ميخائيل كنسلي) من مجلة سلايت الذي قال (مثل عدم مناقشة الدور الإسرائيلي كالمثل الشهير عن ذلك الفيل في الغرفة الكل يراه ولكن لا يذكره أي واحد منهم). [3] إذ أدت "إسرائيل" دور داعم وساند في تحقيق الإستراتيجية الأمريكية في العراق.

ومما تقدم، فان الأداء الاستراتيجي "لإسرائيل" منذ بداية نشوئها اعتمد على العمل العسكري بالدرجة الأولى، بدءا من فرض الوجود "الإسرائيلي" على ارض فلسطين إلى إعلان قيامها عام 1948، إلى توسيع الحدود عبر شن الحروب المتتالية على الدول العربية ومد نطاق الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة بغية تثبيت أركانها، فضلا عن الحفاظ على المصالح الإستراتيجية الغربية في المنطقة وتحقيق أهدافها.

---

(1) كوثر عباس الربيعي، الأمن القومي الأمريكي والصراع العربي-(الإسرائيلي)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (الجامعة المستنصرية، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية، ، 1999)، ص198.

(2) لطيف كريم العبيدي، ماذا بعد اتفاق أوسلو سلام أم استسلام، محطات عربية، العدد (12)، (الجامعة المستنصرية، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، 2000)، ص3.

(3) نقلا عن: نصير عاروري، حرب دبليو بوش الوقائية بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة، من كتاب العراق-الغزو والاحتلال والمقاومة، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص83.



الفصـــل الثالـــث

مقومات الأداء الاستراتيجي للقوى الإقليمية الفاعلة في التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط

إن الأداء الاستراتيجي لأية دولـة ضـمن بيئتهـا الإقليميـة أو الدوليـة لا ينشـأ مـن فـراغ ولا يعتمد على رغبات فقط، بل أن هذا الأداء ليكون فاعلاً ومحققـاً لأهـداف الدولـة عليـه أن يعتمـد على أرضية صلبة وقاعدة متينة تؤهله لتحقيق التأثير المنتظر أو المتوقع له، وان هذه القاعدة التي ينطلق منها لا تخـتص ببيئـة معينـة دون سـواها، بـل إنهـا تنطلـق مـن تفاعـل البيئتـين الداخليـة والخارجية لتعطي جملة من المحفزات لهذا الأداء سواء كانت هذه المعطيات مادية أو معنوية، لذا نجد أن القائمين على صنع القرار السياسي الخارجي حريصـون عـلى أن لا يـذهبوا بعيـداً عـن هـذه المقومات لان ذلك يسبب أزمة حقيقية أو فجـوة بـين الإمكانـات المتاحـة ونوعيـة الأداء المطلـوب الذي يفرض جملة من المسؤوليات والالتزامات الدولية التي يجب أن تتلاءم مع هذه الإمكانات.

إن هذه المقومات وإن اختلفت باختلاف الدارسين للموضوع أو بعض جزيئاته إلا أن هناك شبه إجماع أكاديمي في شمولية هذه المقومات وبموجبها لم تعد السياسـة الخارجيـة محصـلة لتـأثير متغير واحد أو بضعة مقومات، وإنما هي الناتج لتفاعل الكثير منها في آن واحد وان هذه المقومات تتميز بسمة التأثير الديناميكي بمعنى أن تأثيرها يختلف من حيـث الزمـان والمكـان، ذلـك أن الـدول تتحرك سياستها الخارجية تحت تأثير خصائص النظام الداخلي للدولة، ولابـد مـن التأكيـد عـلى أثـر المقومات الداخليـة في حركتهـا الخارجيـة وأن سـلوك الدولـة هـو محصـلة لخصائصـها القوميـة أي الخصائص المادية والمعنوية التي تتميز بها في وقت معين فضلاً عن العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية.

المبحث الأول

مقومات الأداء الاستراتيجي للقوى الإقليمية الفاعلة في التوازن الاستراتيجي

المطلب الأول: إيــران

أولاً : المقوم الجيوبوليتيكي

تحتل إيران مكانة بارزة في المعادلة الإقليمية والدولية نظراً لأهمية موقعها الجغرافي بكونها معبراً أرضياً بين وسط أسيا وشرقها من جهة وبين غرب أسيا والبحـر المتوسـط مـن جهـة أخـرى، إذ شغلت إيران حيزاً مهماً من الأفكار والنظريات الإسـتراتيجية، ففـي نظريـة (قلـب الأرض) للمفكـر الاستراتيجي (هالفرد ماكندر) تقع إيران في منطقة الهلال الخارجي (Internal - Crescent) وأبـرزت أهميـة سـواحلها المطلـة عـلى الخلـيج العـربي وخلـيج عـمان، ولمـا لهـذين الخليجـين مـن أهميـة إستراتيجية في ربط المحيط الأطلسي بالمحيط الهندي في نظرية القـوة البحريـة لــ (الفريـد ماهـان) وكذلك برزت الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي لإيران في نظرية النطاق الأرضي (Rim - Land) لـ (نيكولاس سبايكمان)، وبهذا فقد منح الموقع الجغرافي لإيران بعـض المزايـا الجيوسـتراتيجية التـي وظفتها إيران ماضياً وحاضراً ومستقبلاً في علاقاتها مع البيئة الإقليمية والدولية[1].

تقـع إيـران في منطقـة الشرق الأوسـط ويحـدها مـن الشـمال كـل مـن أرمينيـا وتركمانستان واذربيجان والتي تطل فيها عـلى دول أسـيا الوسـطى بحـدود بريـة طولهـا (1740) كم، أما شرقاً فتحدها كل من باكسـتان وأفغانسـتان بحـدود طولهـا (830) كـم، (850) كم على التوالي[2]، ومن الغرب ترتبط بحدود مع كل من العراق وتركيا وتطل على بحر قزوين بحدود بحرية، أما جنوباً فيحدها الخليج العربي وخليج عُمان بحدود بحريـة

---

(1) فهد مزبان، العلاقات مـع إيـران في ضـوء خصـائص موقعهـا الجغـرافي وأهميتهـا الجيوسـتراتيجية والجيوبوليتيكيـة، (جامعة البصرة، مركز الدراسات الإيرانية، 2002)، ص 43.

(2) سهيلة عبد الأنيس، التسلح الإيراني في التسعينات وأثره على الأمن القومي العربي، رسـالة ماجسـتير (غـير منشـورة)، (الجامعة المستنصرية، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية، 1999)، ص 6 – 8.

طولها (1880) كم، فضلاً عن وجود المضايق كما هو الحال بوجود مضيق هرمز مما اكسبها أهمية إستراتيجية كون أن المضايق تقع تحت المراقبة المستمرة في المنظور الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي لصالح الدولة المهيمنة[1]. وتقدر مساحة إيران بـ (000،1640) كم^2، وتشمل في ثلاثة أرباعها على بادية أو صحراء قاحلة ذات رمال حمراء ورقاع ملحية متحجرة وقلب تلك المساحة تمثله الهضبة الإيرانية التي ترتفع عن سطح البحر بارتفاعات مختلفة تتراوح بين 1000- 1500م[2].

وبهذا وفر لها موقعها الجغرافي المتميز والعمق الاستراتيجي الجيد، قدرة لا يستهان بها نظراً لامتداد موقعها الحجمي والتحام شكله الخارجي وتناسب أبعاده، إذ لا يضيق في منطقة ولا شطرها أو اختراقها، ومن ثم حافظت إيران على رؤيتها الخاصة بقدرتها الإستراتيجية[3]. كما وأضفى هذا الموقع لإيران من الناحية الجيوبولتيكية قدرة من خلال تحقيق توأمه بين الفعل السياسي والإمكانات الاقتصادية والنمو السكاني الذي أصبح ذا تأثير حتمي في حركتها والإطلالة البحرية وبين التفاعل المكثف والمباشر مع جيرانها سيما العرب منهم، وما يحمله من إمكانية إيقاع التأثير السياسي في سلوك الدول[4]. وبذلك يمثل الموقع الجغرافي العنصر الأهم من عناصر القوة الجيوستراتيجية الإيرانية، كما يؤدي دوراً كبيراً في تفسير سياسة إيران الخارجية وعلاقاتها الإقليمية والدولية[5].

---

(1) ماهر يعقوب، العلاقة الجدلية بين الموقع الجغرافي والسلوك السياسي، دورية متابعات دولية، العدد (88)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2002)، ص 10.

(2) منعم صاحي العمار، إيران وقابلية التكوين من جديد، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (17)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2001)، ص 9.

(3) المصدر نفسه، ص 10.

(4) طارق عبد الله ثابت، الإستراتيجية الإيرانية تجاه أمن الخليج العربي، محطات إستراتيجية، العدد (98)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2002)، ص 21.

(5) عبد الوهاب القصاب، التأثير الجيوستراتيجي لسياسة التسلح الإيرانية، دراسات إستراتيجية، العدد (8)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2000)، ص 12.

ثانياً : المقوم السكاني (الديموغرافي)

إن الأرض التي تشغلها الدولة تمثل الأساس القانوني لكيانها، ولكن وجودها لا يتحقق إلا بسكانها فقط، لذلك فأن عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي وخصائصهم الديموغرافية من الأمور المهمة في بناء هذا الكيان[1]، وبذلك فان القوة البشرية بما تعنيه من حجم وخصائص وكيفية التوزيع الجغرافي الكبير من السكان قد لا يضمن الفاعلية الدولية، إلا أن الدول ذات الحجم السكاني الصغير هي في الغالب اقل تميزاً، وبهذا فأن حجم السكان يعد عنصراً من عناصر القوة، وان كيفية تكوينهم ومدى تماسكهم الاجتماعي ومستوى تعليمهم لها أهمية كبيرة توازي الجانب الكمي أو تفوقه[2]. إذ أن إيران هي الدولة الأكثر سكاناً في المنطقة، إذ بلغ عدد سكان إيران أكثر من 74 مليون نسمة على وفق إحصاءات عام 2009[3]. ويبلغ نفوس الفرس (080،30) مليون نسمة حوالي (51%) من السكان، يليهم العرب (030،15) مليون نسمة (22%) من السكان، فالاذريون (070،11) مليون نسمة أي حوالي (12%) من السكان، فالتركمان (070،7) مليون نسمة حوالي (10%) من السكان، فالأكراد (95،4) مليون نسمة (5%) من السكان. والخارطة رقم (3) توضح التوزيع السكاني في إيران.

---

(1) عبد الكريم حميد، تقييم الوزن الجيوبوليتيكي لحجم وتركيب سكان إيران ودول الساحل الشمالي والغربي للخليج العربي، مجلة دراسات إيرانية، العددان (1-2)، (جامعة البصرة، مركز الدراسات الإيرانية، 2000)، ص 39.

(2) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 87.

(3) إيران، ويكبيديا، الموسوعة الحرة، في12/15/ 2009.
Website//www.ar.wikipedia.org/wiki/

خارطة رقم (3)

التوزيع السكاني في إيران



Source: Website//. www.atlas.com

ويكشف هذا التوزيع أن القومية الرئيسة التي تهيمن على مقاليد الحكم في إيران تزيد على نصف عدد السكان وهم (الفرس)، وهذا وضع يُعد في حد ذاته بالغ الحرج ليس بمعنى إن التعدد الاجتماعي يخلق عدم الاستقرار السياسي بالضرورة، بل بمعنى انه كلما زادت درجة التعقيد الاجتماعي كلما أصبح من الصعوبة تحقيق التراضي العام، وخير دليل على ذلك هو أن الفرس احتلوا وعلى مر العصور موقعاً متميزاً في إدارة شؤون إيران سواءً في المواقع السياسية أو في المؤسسات العسكرية، مما ولد لديهم عقدة التفوق العنصري وجعلهم يضطهدون القوميات الأخرى، ويستحوذون على مجمل

الوظائف المهمة والرئيسة في إيران، فضلاً عن أن الوضع السابق يحقق تداخلاً بين التكوين الديموغرافي لإيران ومحيطها الإقليمي (العربي منه وغير العربي)[1]، اذ إن إيران تتشابك ديموغرافياً في ثلاثة محاور أساسية هي (محور العرب، محور الأكراد، محور الشيعة)، وركن الإيرانيون إلى استغلال ذلك لصالح فعلهم الاستراتيجي، وإدراكا منهم لأهمية ذلك في تحقيق مصالح وأهداف السياسة الإيرانية الداخلية والخارجية والتي تمثلت بالاتي[2]:

1. نشر عقيدتهم وبناء أنموذج دولتهم.
2. حماية إقليمهم وتحريره من القيود التي تفرض عليه عسكرياً، وبناء قوة عسكرية فاعلة لا تقتصر على حماية إقليمهم الجغرافي حسب، بل تمكنها من تنفيذ سياستها الإقليمية ونشر أيديولوجيتها وتحقيق مصالحها وأهدافها.
3. تدعيم قوتها الاقتصادية التي تمثل نسبة العنصر البشري كيد عاملة منها (6،21%) من السكان.
4. تقوية أثر الفعل السياسي الخارجي، وسيما بعد جهودهم في تجميع القوى القومية وتحييد الفوارق الطبقية لصالح توحيد الإطار الداخلي، ومما يسلب الفعل الخارجي المضاد حرية ضرب ذلك الإطار وإشغاله عن التكون من جديد.

مما تقدم يتضح أن إيران أدركت أهمية العامل البشري (عنصر قوة) من حيث تفوقها العددي، فعملت على تجسيد هذه القوة البشرية وتحويلها إلى قوة اقتصادية – عسكرية كبيرة وهذا ما يمنحها تفوقاً بالمقارنة مع دول الجوار.

(1) طارق عبد اللـه ثابت، مصدر سبق ذكره، ص 16.

(2) منعم صاحي العمار، إيران وقابلية التكون من جديد، مصدر سبق ذكره، ص 15- 16.

ثالثاً : المقوم الاقتصادي

تعتمد السياسة الخارجية للدول على طبيعة المقومات الاقتصادية سلباً أو إيجابا، إذ تشكل إلى جانب القدرة العسكرية المصدر الأساس لقوة الدولة التي يصفها (هانز مورجنثاو) بأنها (سيطرة الإنسان على تفكير وأفعال الناس الآخرين)، ويصفها ريمون آرون بأنها (القدرة على الفعل أو الصنع أو التدبير)[1]. وعليه يؤدي المقوم الاقتصادي دوراً مهماً وأساسياً في توجيه سلوك صانع القرار في دولة ما وفي تحديد قوتها ومن ثم في تحديد نوع سياستها الخارجية ويظهر تأثير هذا المقوم في نواحي كثيرة[2] ومن هنا أضحى فعل كل دولة وفي جوانب أساسية منه، يتوقف على قدرة قوة جسدها الاقتصادي وسلامته، وتبعاً لذلك لم يعد ممكناً اليوم الفصل بين الحركة الاقتصادية والحركة السياسية الخارجية[3].

وبالنسبة لإيران، فموقعها المهم الذي تحتله على رأس الخليج العربي قد مكنها من التحكم في عصب اقتصاديات دول المنطقة وهو الطاقة، إذ يبلغ الاحتياطي البترولي بحدود (90) مليار برميل، ويصل معدل الإنتاج اليومي إلى (308) مليون برميل، كما تعد إيران ثاني اكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا، ويقدر الاحتياطي لديها بحوالي (812) ألف مليار متر مكعب[4]. والى جانب هذه الثروات المعدنية، يلعب القطاع الزراعي دوراً أساسياً لتقوية القاعدة الاقتصادية، إذ وصل معدل النمو السنوي لإنتاج الحبوب في إيران إلى 6،5%، وبذلك أعطى إيران اكتفاءً ذاتياً وصل إلى 100% في

---

(1) نقلاً عن: هاني اليأس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية (1971-1994)، ط(1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص 54.

(2) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 31 – 32.

(3) مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص 166.

(4) عباس محمد، اقتصاد نفطي في عصر العولمة : اقتراح إستراتيجي لمنطقة الخليج (الفارسي)، مجلة العلاقات الإيرانية الدولية، العدد (3)، (طهران، معهد الدراسات السياسية والدولية، 2004)، ص 96.

البقوليات و80% من إنتاج القمح و 65% من إنتاج الأرز[1]. أما على صعيد القطاع الصناعي، فقد بدأ الاهتمام بالصناعة في إيران منذ الستينات من القرن الماضي وتركزت على الصناعات الخفيفة والمتوسطة، لتنويع مصادر الدخل القومي وتقليل الاعتماد على البترول، ولتطوير القطاع الصناعي وتفعيله قامت في عام 2001 بتطوير الصناعات البتروكيمياوية وتجارتها إنشاء المنطقة الخاصة بتجارة البتروكيمياويات بالقرب من حقول البترول، لسهولة الوصول إلى احتياطات البترول والغاز من جهة وطرق الشحن الدولية من جهة أخرى،سيما أنها ترتبط مع تركيا وآسيا الوسطى وأوربا بشبكة من خطوط السكك الحديدية[2]. ولإيران مصالح اقتصادية واسعة النطاق مع الكثير من الدول المتقدمة والنامية، وبلغت قيمة الوردات السلعية الإيرانية نحو 3،38 مليار دولار عام 2004، منها 8،14 مليار دولار قادمة من الاتحاد الأوربي، وتعد ألمانيا المورد الأول للسلع إلى إيران، إذ بلغت قيمة صادراتها نحو 9،4 مليار دولار عام 2004، وفرنسا نحو 2،3 مليار، وايطاليا 3 مليار، والصين 8،2 مليار من العام نفسه، أما الصادرات الإماراتية فبلغت 8،2 مليار، وكوريا الجنوبية 4،2 مليار، وروسيا 1،2 مليار، والبرازيل 3،1 مليار، والهند 3،1، واليابان 2،1 مليار دولار لعام 2004[3].

ولعل علاقات إيران الاقتصادية بدول المنطقة تمثل احد ابرز التفاعلات الإقليمية التي تعكس بوضوح الرغبة الإيرانية في ممارسة دور إقليمي بارز من خلال إقامة شبكة من المصالح الاقتصادية مع تلك الدول تدعم الدور الإيراني في المقام الأول، إلا أن هذا لا يمنع من القول إن إيران تعاني من عدة مشكلات اقتصادية تتمثل أهمها في تعدد أجهزة صنع السياسات الاقتصادية والتأثير في مكوناتها، واعتماد الاقتصاد الإيراني وبصور أساسية على عوائد الصادرات البترولية، والاختلالات الهيكلية وعجز الميزانية

---

(1) جمال محمد تقي، إيران بين مزدوجين، مجلة كنعان الالكترونية، العدد (954)، في 2006/10/3، ص5
Website//.www.kanaanon/ine.org/artic/es/00954.

(2) براء عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص 69.

(3) احمد السيد نجار، العقوبات الاقتصادية على إيران، من يعاقب من ؟في 2009/7/24
Website//.www.islamtoday.net/albasheer/artshow-14-136772.htm.

والمديونية الخارجية التي وصلت إلى (7،8) مليـار دولار عـام 2003، فضـلا عـن الإنفـاق العسـكري الضخم لتمويل مشاريع إنتاج الأسلحة المحلية وشراء الأسـلحة مـن الخـارج فضـلاً عـن جهـود بنـاء المفاعلات النووية للأغراض (السلمية)[1]. وعلى الرغم من ذلـك يمكـن القـول إن لإيـران الكثـير مـن المقومات الاقتصادية الداعمة في رفد بُعدها إقليمياً، التي بتفاعلها مع الدور السياسي الذي تمتلكـه، يمكن لها أن تؤدي دوراً إقليمياً لا يمكن إغفال النظر عنه.

رابعاً : المقوم العسكري

يُعد العامل العسكري من ابرز العوامـل المـؤثرة في مجمـل السياسـة الخارجيـة لأيـة دولـة بشكل عام وفي علاقاتها مع ما يحيط بها من دول ضمن بيئتها الإقليمية بشكل خاص، إذ تسعى إلى تعزيز تأثيراتها في السياسات الدولية بإظهار مكانتها العسكرية[2]. ويرتبط مفهوم القدرة العسـكرية للدولة بمدى إمكانية صناع القرار السياسي على توظيف قواتهـا المسـلحة كـماً ونوعـاً بمسـار يخـدم أهداف السياسة الخارجية في وقتي السلم والحرب[3]. ولا يمكـن للسياسـة العسـكرية لأي دولـة أن تنبع من فراغ، إنما هي نتاج المحيط الذي يـؤثر في أهـداف الدولـة ومصـالحها بشـكل مبـاشر، كـما تحتاج أي دولة، وهذا الأمـر ينطبـق عـلى إيـران إلى تأكيـد البنـاء السـياسي والعقائـدي للمؤسسـة العسكرية، لذا فإن أي دولة ولغرض ضمان قيمها ومبادئها تحتـاج إلى قـوات مسـلحة تتفـوق عـلى باقي نظيراتها ضمن البيئة أو المحيط الذي تنتمي إليه، فهي القوة الإقليمية التـي لا يمكـن تجاهـل دورها إقليمياً ودولياً[4].

---

(1) عبد الحافظ الصاوي، الاقتصاد الإيراني ... تنمية وانفتاح الطاووس !!، في 2007/9/3
Website//.www.islamonline.net/servlet/Article-11781932667.htm.

(2) كاظم هاشم نعمة، مبادئ العلاقات الدولية، ط (1)، (بغداد، شركة أب للطباعة، 1987)، ص 148.

(3) مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص 187.

(4) ظافر ناظم، أنيس محمد، التسلح العسكري الإيـراني في التسـعينات : دراسـة في اثـر المقومـات الإقليميـة والدوليـة، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (7)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية 2000، ص 137- 140.

وسعت إيران إلى تعزيز مكانتها في الساحة الإقليمية عن طريق بناء قواتها المسلحة وتحسين منظوماتها الدفاعية والهجومية للحفاظ على قوة ردع تقليدية وغير تقليدية[1] فضلاً عن تحديث عقيدتها العسكرية وبناء أسلوب إداري تنظيمي جديد يتجاوب مع الدور الذي تؤديه في الشرق الأوسط واسيا الوسطى والقوقاز[2]. إذ شهدت القوات المسلحة الإيرانية عملية تحديث شامل يجري العمل فيها على وفق لخطة خمسيه متكاملة امتدت على مدى المدة من 1989- 1990 إلى 1994 – 1995، والسنوات اللاحقة استهدف بشكل عام تحديث أجهزة وهياكل القيادة العامة في القوات المسلحة فضلاً عن إعادة تسليح القوات المسلحة الإيرانية بأسلحة ومعدات جديدة[3]. ولتعزيز قدرتها العسكرية شجعت على التصنيع العسكري المحلي وأيضا استيراد الأسلحة، وجاء الحظر الدولي على العراق اثر دخول قواته إلى الكويت ثم تدمير أسلحة وبرامج التصنيع العسكري العراقي ثم غزو واحتلال العراق عام 2003 وتدمير بنيته التحتية والصناعية، مما أعطى إيران فرصة تاريخية لتطوير برامجها العسكرية في ضوء غياب القوة العراقية الموازية لها[4]. وتسعى إيران وبشدة إلى تعويض اختلال التوازن الاستراتيجي مع دول الجوار الخليجي، فكانت لإيران (206) طائرة منها (40) طائرة متقدمة طراز ميغ (29) مقابل (624) طائرة لدول مجلس التعاون الخليجي منها طائرات ميراج (2000) وتورني دو و(إف 15) التي تمتلك السعودية منها (150) طائرة، ومن حيث معدلات الإنفاق الدفاعي فكانت إيران دون دول الخليج إنفاقا، إذ كان بأقل من (3) مليارات دولار

---

(1) سهيلة عبد الأنيس، مصدر سبق ذكره، ص 6- 8.

(2) عبد الرحمن الداود، العلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافي (تركيا وإيران): دراسة تحليلية لصيغ التفاعل المقبلة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1997)، ص58.

(3) علي المليجي علي، الملف النووي الإيراني على طريق المواجهة، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد 88) في Website//.www.kkmaq.gov.sa/Detail.aspInNewsItemID. .2007/3/1

(4) احمد السيد نجار، الآثار والتداعيات الاقتصادية للانتشار النووي في الخليج، (الإمارات ، مركز الخليج للدراسات، 2006)، ص 10.

سنوياً، بينما كانت السعودية في عام 1990 نحـو (13) مليـار دولار[1]. واسـتندت إيـران في تطـوير وتحديث برامج التسلح إلى تطوير الصناعة العسكرية المحلية وكذلك التعـاون مـع الـدول الأخـرى كروسيا والصين وكوريا الشمالية وغيرها من الدول الأخرى[2].

الجدول رقم (3)

ARMY
Total Land-Based Weapons: 5,449
Tanks: 1,613 [2006]
Armored Personnel Carriers: 640 [2006]
Towed Artillery: 2,010 [2006]
Self-Propelled Guns: 310 [2006]
Multiple Rocket Launch Systems: 876 [2006]
Mortars: 5,000 [2006]
Anti-Tank Guided Weapons: 75 [2006]
Anti-Aircraft Weapons: 1,700 [2006]

NAVY
Total Navy Ships: 65
Merchant Marine Strength: 92 [2008]
Major Ports and Harbors: 3
Aircraft Carriers: 0 [2008]
Destroyers: 0 [2008]
Submarines: 3 [2006]
Frigates: 3 [2006]
Patrol & Coastal Craft: 140 [2006]
Mine Warfare Craft: 5 [2006]
Amphibious Craft: 13 [2006]

AIR FORCE
Total Aircraft: 84 [2006]
Helicopters: 84 [2006]
Serviceable Airports: 331 [2007]

View this page with: Just Stats | Sources | Definitions | Both

ed forces growth	-16	[89th of 132]
ed forces personnel	513,000	[8th of 166]
ches ıic Republic of Iran Regular Forces (Artesh): Ground Forces, Navy, Air Force of the Military of the ıic Republic of Iran (Niru-ye Hava'i-ye Artesh-e Jomhuri-ye Eslami-ye Iran; includes air defense); ıic Revolutionary Guard Corps (Sepah-e Pasdaran-e Enqelab-e Eslami, IRGC): Ground Forces, , Air Force, Qods Force (special operations), and Basij Force (Popular Mobilization Army); Law rcement Forces		
scription scription exists (AI).		
entional arms exports	$1,000,000.00	[37th of 40]
entional arms imports	$283,000,000.00	[18th of 85]
nditure > % of GDP	4.46 %	[9th of 145]
nditures > Dollar figure	$4,300,000,000.00	[19th of 111]
power > Availability > Males age 15-49	20,343,100	[15th of 175]
ary Capabilities > Active Troops	540,000	[8th of 10]
ary Capabilities > Defense Budget	$4,300,000,000.00	[7th of 10]
ary Capabilities > Military Capabilities > tes	3	[9th of 10]
ary Capabilities > Tanks	1,613	[9th of 10]
onnel	585,000	[11th of 170]
onnel > % of total labor force	2.12 %	[34th of 168]
ice age and obligation ears of age for compulsory military service; 16 years of age for volunteers; 17 years of age for Law rcement Forces; 15 years of age for Basij Forces (Popular Mobilization Army); conscript military ce obligation - 18 months; women exempt from military service		
pon holdings	5,901,000	[14th of 137]

Source:Website//.www.globalfirepower.com/count...ountry_id=Iran

.www.nationmaster.com/country/...n/mil-military&

(1) التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي لعام 2005، ط (1)، (بـيروت، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة بالتعاون مع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي والمعهد السويدي بالإسكندرية، 2005)، ص 761.

(2) أنتوني كورد سمان، القدرات العسكرية الإيرانية، دراسات عالمية، العدد (6)، (أبـو ظبـي، مركـز الإمـارات للدراسـات والبحوث الإستراتيجية، 2007)، ص 18- 20.

لقد شهدت القدرات العسكرية الإيرانية تطورات متلاحقة إلى الحد الـذي دفـع المسـؤولين الإيرانيين المجاهرة بذلك، إذ ذكر وزير الدفاع الإيراني السابق (علي شمخاني) في تصريح له في أواخر تشرين الثاني عام 2007 لوكالة (مهر) شبه الرسمية "... إن إيران تمتلـك القـوة العسـكرية لـردع أي هجمات ضدها وذلك بعد يوم واحد من إعلان الرئيس الأمريكي السابق جـورج بـوش الابـن انـه لا يستبعد القيام بعمل عسكري ضد إيران"[1]. ونقلت وكالة (مهر) شبة الرسمية للأنباء عـن شـمخاني قوله : "نستطيع القول أن لـدينا القـوة بحيـث لا تسـتطيع أيـة دولـة مهاجمتنـا لأنـه لـيس لـديها المعلومات الدقيقة بشأن قدراتنا العسكرية نتيجة لقدرتنا على تطبيق استراتيجيات تتسـم بالمرونـة ... يمكننا أن نزعم أننا أنتجنا بسرعة معدات نجم عنها أعظم رادع"[2].

ومما تقدم يمكن القول إن إيران وبحكم إمكانياتها الواسعة التي جعلت منها إحدى القوى الإقليمية الرئيسة في المنطقة، ارتأت أن يكون لها دور مهم وواسع في تحديد معالم الأمن والاستقرار الإقليمي وبالأخص بعد التغيرات في شكل النظـام السـياسي الـدولي، وعـلى وفـق مـا تقـدم يتطلـب تحديث رؤاها الإستراتيجية والتي حظيت المؤسسـة العسـكرية بـاهتمام اكـبر كونهـا الأداة المعـول عليها ليس في ديمومة النظـام حسـب، بـل وأيضـا بوصـفها الحلقـة المحوريـة في المشروع الإقليمـي لإيران.

(1) وكالة مهر الإيرانية للأنباء، في Website//.www.Mehrnews.com/ar/..2009/8/7

(2) علي شمخائي، قدرتنا المجهولة قادرة على ردع هجوم أمريكي، في 2008/1/18.
Website//.www.alarbiya.net/articles/2008/0111819650.html.

المطلب الثاني: تـــركـيا

أولاً : المقوم الجيوبوليتيكي

منحت الجغرافيا لتركيا موقعاً استراتيجياً فريداً، فهي بلـد مترامـي الأطـراف تبلـغ مسـاحتها (567،680) كم^2 منها (000،24) كم^2 في أوربـا ويعـرف باسـم (تراقيـا)، و (567،756) كـم^2 في أسـيا ويعرف باسم (أنضوليا)، ويبلغ طول حدودها (2753) كم^2 منهـا (877) كـم^2 مـع سـوريا، و (610) كم^2 مع روسيا، و (269) كم^2 مع بلغاريا، و (330) كم^2 مع العراق، و (454) كم^2 مع إيران[1]. وهذا ما جعلها تربط بين أسيا وأوربا من جهة وما بين قارات العـالم الـثلاث (أسـيا وأفريقيـا وأوربـا) مـن جهة أخرى عبر الجسر العربي وهو الكتلة البرية الضخمة التي تشكل المشرق العربي (العـراق وبـلاد الشام)[2]. إلى جانب إطلالتها البحرية لكل من البحر الأسود وبحر ايجة والبحر الأبيض المتوسـط، إذ تبلغ طول سواحلها على البحر الأسود حوالي (8333) كم^2، وبحر ايجـة (2705) كـم، و (1577) كـم على البحر المتوسط، وامتلاكها لمضيقي البوسفور والدردنيل وبحر مرمره، مما أعطاها مكانة خاصـة في التاريخ الحديث والمعاصر، وعلى المستويين الإقليمي والدولي[3].

وعليه فإن هـذا الموقـع الجغـرافي حـتم عـلى تركيـا أن تمثـل نقطـة تلاقـي طـرق الموصلات التجارية عبر العصور التاريخية المختلفة، كما اكسبها فرصة التحكم والسـيطرة والإشراف على المنافذ البحرية، واحتضانها لمنابع المياه، مما أضفى على موقعها خصوصـية واضحة وأهمية إستراتيجية بالغة الخطورة بهذا الشأن لتأثيراتـه عـلى المصـالح الإقليميـة والدولية، وهذا ما جعلها تمارس دوراً مؤثراً سواءً أكان ذلك ضمن الاستراتيجيات الدوليـة أم الإقليميـة بسـعيها لـتلمس طريقهـا في معادلـة الهـواجس الأمنيـة لجميـع الإطـراف

---

(1) احمد حسون السامرائي، جغرافية اوراسيا، ط (1)، (الموصل، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991)، ص 327.

(2) عبد الوهاب القصاب، تهديدات دول الجوار الإقليمي للأمن القومي العربي – تركيا (دراسة حالة)، بحـث مـن نـدوة (العلاقات العربية – التركيـة في مواجهـة القـرن الحـادي والعشريـن)، (جامعـة الموصـل، مركـز الدراسـات التركيـة، 2002)، ص 153.

(3) ناصيف جاسم المطلبي، موقع تركيا الجيوستراتيجي وأهميتـه للعـراق، أطروحـة دكتـوراه (غـير منشـورة)، (جامعـة بغداد، كلية الآداب، 1986)، ص 40.

المعنية بالمنطقة، إذ إن الموقع الجغرافي لتركيا قد اكسبها وزناً وتقديراً كبيرين بالنسبة لصانع القرار التركي، الذي انعكس بدوره على طبيعة التحرك السياسي الخارجي التركي في إطار المنظومة الإقليمية[1].

لقد سعت تركيا من خلال موقعها الجغرافي إلى تحقيق مكانة إقليمية رائدة في الإقليم بربط مصالح دول منطقة الشرق الأوسط بالمصالح الغربية وبالسياسات الأمنية لحلف الشمال الأطلسي ودعم المصالح الأمنية الأمريكية في المنطقة، والسعي لتوسيع رقعتها الجغرافية تارة تجاه الخليج العربي وتارة أخرى تجاه جمهوريات أسيا الوسطى والقوقاز والبلقان وحوض البحر المتوسط، وهذا يشكل خطراً على مصالح القوى الإقليمية[2].

ثانياً : المقوم السكاني (الديموغرافي)

بلغ عدد سكان تركيا 2،41 مليون نسمة عام 1975، وبلغ 2،72 مليوناً عام 2004، ومن المفترض أن يبلغ 6،82 مليوناً عام 2015، وبلغ معدل النمو السكاني نسبة 9،1% للفترة 1975 – 2004، ومن المفترض أن يبلغ 2،1 للمدة 2004 – 2015، ويتركز معظمهم في المدن الرئيسة (اسطنبول، أنقرة، أزمير)[3] ويتميز البناء الاجتماعي في الدولة التركية بتكوين عرقي وديني ولغوي متعدد، وبعدما كانت تركيا في الفترة العثمانية دولة "ملل ونحل" أصبحت دولة مواطنين ولكن بعد الجميع (أتراكا)[4]. ما يعني تجاهل التعدد الاثني الذي هو ظاهرة تاريخية بالأساس، وهذا ما سبب مشكلات داخلية مزمنة تحاول الدولة أن تعزوها إلى عوامل إقليمية ودولية، سيما المسألتين الكردية

---

(1) علي حسين باكير، تركيا والشرق الأوسط، صحيفة السياسة الكويتية، العدد (71165)، في 2006/11/12، ص 38.

(2) عدنان عبد الجبار، التعاون التركي – الصهيوني وأثره على الأمن الوطني العراقي، مجلة الدفاع، العدد (8)، (بغداد، جامعة البكر، 2000)، ص 2.

(3) تركيا، ويكيبديا، الموسوعة الحرة، في 2009/9/17. Website//.www.wikipedia.org/wiki/

(4) حول التكوينات الاثنية واللغوية والدينية في تركيا : انظر :

Ngar Karimova، Minorities in Turkey، (Stockholm: Swedish Institute of International Affairs، 2001)، p p. 22 – 24.

والعلوية، ويبدو أن البيئة الداخلية موائمة لهذا النوع من التنازع والصراع المجتمعي[1]. غير أن المؤسسات الأمنية (تضبط) التكوين الاجتماعي و (تكبت) اتجاهاته السياسية، وبخصوص التنمية البشرية، فان ثمة تحديات كبيرة على هذا الصعيد سيما في قضايا الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والتعليم والتكنولوجيا، وتعمل الدولة على الاستجابة لها نظراً إلى كونها تمثل شرطاً لتجاوز المآزق المزمنة والتهيئة للانضمام للاتحاد الأوربي، ومن الملاحظ أن اتجاهات الأتراك تتفاوت من اصغر التكوينات الاجتماعية وصولاً إلى الطبقة السياسية العليا ونخبة صنع القرار السياسي[2].

ومما تقدم يمكن القول إن البناء السكاني لتركيا على الرغم من كونه يمثل احد مداخل القوة التي تمكن تركيا من أداء دور إقليمي مؤثر بفعل كبر حجم السكان، إلا أنه بالوقت نفسه يعد عامل ضعف يمكن أن يؤثر على الأداء السياسي الخارجي سواء كان ذلك على الصعيد الإقليمي أم الدولي.

ثالثاً : المقوم الاقتصادي

يلعب العامل الاقتصادي دوراً مهماً في تحديد السياسة الخارجية لأية دولة سلباً أو إيجابا، فوجود الموارد الطبيعية الألوية بكثرة وتوظيفها بشكل صحيح يقود إلى سياسة خارجية وإستراتيجية ناجحة، وعلى العكس إن اقتصاد الدولة لهذه الموارد (سيفضي إلى سلبية في الأداء الخارجي هذا من جهة ومن جهة أخرى إذا انطلقنا من حقيقة أن ما من دولة في عالم اليوم قادرة على أن تعيش بمعزل عن الاعتمادية المتبادلة ومن ضمنها الدول العظمى فكيف سيكون الحال مع دول ليست بالعظمى مثل تركيا.

تشكل تركيا وبحكم موقعها الجغرافي المهم والوفرة النسبية في مواردها الطبيعية والبشرية واحدة من القوى الاقتصادية المهمة ذات الثقل النوعي في المنطقة، وهذا بحكم جملة معطيات، يمكن توضيحها وعلى النحو الأتي[3]:

---

(1) محمد نور الدين، تركيا : الجمهورية الحائرة (مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية)، ط (1)، (بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998)، ص 51.

(2) Ismail Gem, Turkey and The World in 2010 – 2020, pp. 48 – 57. Website//. www. Gov .Tr.com.

(3) أسامة جبار، معادلة المياه - البترول في العلاقات الاقتصادية العراقية – التركية، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد (4)، (بغداد، مركز أبحاث أم المعارك، 1997)، ص 180.

1. تمتلك تركيا موارد طبيعية هائلة، فإلى جانب الفحم والحديد الخام والنحاس والزيئبق والذهب، فهي دولة غنية بالموارد المائية (السطحية والجوفية) حتى إنها توصف بدولة ذات (التخمة المائية) لما تمتلكه من احتياطي هائل من المياه، اذ يوجد فيها (26) حوضاً مائياً، مما جعل منها مجتمعاً زراعياً، إذ بلغت الأراضي الصالحة للزراعة حوالي (4،2) مليون هكتار أي ما يعادل (5،14%)، كما أن عدد العاملين فيه وصل إلى (8،45%)، وهذا مما يعطيها أهمية مضافة إلى مواردها.
2. يستند قطاعها الصناعي على النهج الرأسمالي، وإتباع سياسة التكييف الاقتصادي[1]، مما انعكس بدوره على الناتج القومي الإجمالي الذي شهد قفزات نوعية ساهم في تطور الناتج القومي الإجمالي.

الجدول رقم (4)

مؤشرات مختارة لأداء تركيا الاقتصادي حتى عام 2006

الموضوع	أساس القيمة	قيمة المؤشر
الناتج المحلي الإجمالي	دولار أمريكي	8،302
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولار أمريكي	4221
واردات من السلع والخدمات من (ن، م، أ)	دولار أمريكي	35
صادرات من السلع والخدمات من (ن، م، أ)	دولار أمريكي	29
صادرات من المواد الأولية من صادرات البضائع	دولار أمريكي	15
صادرات عالية التقنية من صادرات البضائع	دولار أمريكي	2
صادرات من المواد المصنعة من صادرات البضائع	دولار أمريكي	85
مجموع خدمات الدين (ن، م، أ)	دولار أمريكي	2،11
تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من (ن، م، أ)	دولار أمريكي	6،3

(1) سيما كلايجوغلو، علاقات تركيا الاقتصادية مع الشرق الأوسط بعد دخولها الاتحاد الجمركي الأوربي: من كتاب (العرب والأتراك - الاقتصاد والأمن الإقليمي)، تحرير وتقديم:عبد علي، ترجمة: فاتن البستاني، ط (1)، (عمان، منتدى الفكر العربي، 1999)، ص 29.

المصدر: المعلومات مستخلصة من: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2006، ما هو ابعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية، (نيويورك، الأمم المتحدة، 2006).
Website//.www.hdr.undp.org/en/media/HDR-2006-AR-Complete.pdf.

3. لتركيا استثمارات كثيرة مع الشركات الأجنبية سيما الأمريكية منها، مما ساهم في إنعاش اقتصادها إلى حد كبير.
4. كما أدى قطاعها التجاري دوراً مهماً في تحقيق التوازن ما بين النشاط الإنتاجي والنشاط التجاري، مما جعلها الدولة الوحيدة التي حققت اتحاداً كمركياً مع الاتحاد الأوروبي في عام 1996 من دون أن تكون عضواً فيه[1].
5. كذلك تمتلك تركيا ثروة حيوانية مهمة ساعدها في ذلك امتداد الاستبس لمساحات واسعة من الهضبة والسفوح الجبلية، مما جعلها تستطيع الغذاء والمواد الأولية للصناعات النسيجية[2].

وكل هذا وضع تركيا في موقع القوة الاقتصادية الإقليمية التي لا يمكن تجاهلها في المعطيات الإقليمية والدولية، إلا انه وعلى الرغم من الإمكانيات الاقتصادية التي تتمتع بها تركيا، إلا أن ذلك لا يمنع من القول أن الاقتصاد التركي يعاني من جملة مشاكل من بينها البطالة مع ضغوط تضخمية متزايدة بسبب أزمات البترول العالمية المستمرة وتزايد القروض الخارجية، فضلا عن الإنفاق العسكري الضخم من أجل تطوير القدرات العسكرية، مما أدى إلى تراجع في النمو وعجز في الميزان التجاري وتدهور سعر الليرة التركية، التي كانت السبب الرئيس لانهيارها، ومن اجل الخروج من هذه الأزمات المتكررة، نستطيع فهم احد عوامل تحمس تركيا لتطوير علاقات الانضمام الأوربي، وهو أن دول الاتحاد الأوربي هي المصدر الرئيس لمجمل المنتجات الزراعية والصناعية إلى

(1) عبد الجليل زيد مرهون، مصدر سبق ذكره، ص 3.
(2) صباح محمود محمد، تركيا بين الطربوش العثماني والبنطال الأوربي، (بيروت، 1996)، ص 20.

تركيا، كما أن التزود المستمر بالسلع الرأسمالية، وهي سلع ضرورية للتنمية الاقتصادية في تركيا يشكل مطلباً أخر من مطالب سياسة البلاد التجارية[1].

الجدول رقم (5)

الإنفاق العسكري في تركيا للفترة من 1996 – 2005 الإنفاق والنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

الإنفاق العسكري بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي عام 2005									
1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
10008	10427	10926	12064	11675	10703	10108	9030	8212	8907
الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2005									
1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
1،4	1،4	4،4	4،5	5	5	4،4	8،3	1،3	-

Source: Stockholm International Peace Research Institute، SIPRI Military Expenditure Data base: Turkey. Website//.www. first. sipri. Org //non. // milex .php.

ويدرك الأتراك أن معالجة أزمات الاقتصاد المزمنة تتطلب مساعدة الدول الكبرى، سيما الولايات المتحدة الأمريكية، وعن طريق المؤسسات المالية الدولية، فضلاً عن الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي تتطلبها مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، ويتطلب ذلك تكيف السياسات العامة مع متطلبات التنمية الاقتصادية والبشرية، وتميل تركيا ودول أخرى، إلى الحصول على ما يمكن تسميته "الريع الاقتصادي للموقف السياسي" فهي تسلك مسالك سياسية ترضاها الولايات المتحدة أو تطلبها مقابل مساعدات مالية واقتصادية وتقنية، فضلاً عن الريع المتأتي من "الموقع الاستراتيجي" ويعي الأتراك أن آمال التنمية تتطلب الانفتاح السياسي والاقتصادي على الجوار الإقليمي سيما الأقطار العربية وإيران التي تمثل مجالاً حيوياً لنمو علاقاتها الاقتصادية[2]. ومنذ

---

(1) هانز كرامز، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، تعريب: فاضل جتكر، ط (1)، (الرياض، مكتبة العبيكان، 2001)، ص 314.

(2) تعقيب جهاد الزين على بحث احمد نوري النعيمي، الأسس الواقعية لمستقبل العلاقات العربية – التركية، ورقة قدمت إلى: (العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي)، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص 361.

تولي حزب العدالة والتنمية برئاسة (رجب طيب اوردغان) السلطة في تشرين الثاني 2002، أخذت عمليات التنمية والتحديث تجري على قدم وساق، إذ اصدر معهد الدولة التركي للإحصاء بيانات عن أحوال الاقتصاد التركي عام 2005، وأشار فيها إلى أن الاقتصاد التركي شهد طفرة كبيرة تحققت في السنوات القليلة الماضية، وهذه الأرقام هي[1]:

1. انخفاض معدل التضخم من 70% إلى 63،7%.
2. ارتفاع متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي من 2500 دولار إلى 5000 دولار.
3. ارتفاع قيمة الصادرات التركية للخارج من 36 مليار دولار عام 2002 إلى 73 مليار دولار عام 2005.
4. زيادة معدل النمو في الاقتصاد القومي من 8،5% وهي النسبة التي كانت متوقعة عام 2005 إلى 6،7%، وهي النسبة التي تحققت في العام المذكور.
5. تسديد المليار دولار من الديون التركية المستحقة لدى صندوق النقد الدولي، بعد أن كان تسديد فوائد الدين أمل الحكومات السابقة، وكانت حكومة العدالة والتنمية قد ورثت 150 مليار دولار ديوناً خارجية مستحقة السداد بفوائد سنوية باهظة، كما أخذ منحنى الناتج القومي يتجه نحو الصعود، ووصل كما ذكرنا إلى معدل 6،7% طبقاً لآخر الإحصاءات الصادرة عن معهد الإحصاء الحكومي عام 2005.

إن هذا الأمر بمجمله، يعكس لنا أهمية الدور الذي يلعبه العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية، إلى جانب أهميته في تحقيق أهداف السياسة الخارجية التركية.

---

(1) لبنى خميس مهدي، مستقبل مكانة تركيا في التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، مجلة دراسات عراقية، العدد (9)، (بغداد، مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2009)، ص109.

رابعاً : المقوم العسكري

تمتلك تركيا ترسانة هائلة من الأسلحة بمختلف الأنواع، تؤهلها لتبوأ مكانة إقليمية مؤثرة في المنطقة، إذ بلغ تعداد القوات المسلحة التركيـة (750،054،1) جنـدي لكـل أنـواع القـوات المسـلحة حتى سن الـ (46) عاماً، وبذلك تحتل تركيا المرتبة الثانية وفقاً لعددها في حلـف الشـمال الأطـلسي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتعد الدولـة الثامنـة في العـالم مـن ناحيـة عـدد قواتها المسـلحة وكذلك نوعيتها، وهذا يجعلها على جانب كبـير مـن الأهميـة مـن ناحيـة التـأثيرات التـي يمكـن أن تمارسها في البيئة الإقليمية التي تتواجد فيها[1].

جدول رقم (6)

القدرات والإمكانيات العسكرية التركية

ARMY
Total Land-Based Weapons: 6,672
Tanks: 4,205 [2007]
Armored Personnel Carriers: 830 [2007]
Towed Artillery: 685 [2007]
Self-Propelled Guns: 868 [2007]
Multiple Rocket Launch Systems: 84 [2007]
Mortars: 5,813 [2007]
Anti-Tank Guided Weapons: 1,283 [2007]
Anti-Aircraft Weapons: 1,664 [2007]

NAVY
Total Navy Ships: 182
Merchant Marine Strength: 602 [2008]
Major Ports and Harbors: 6
Aircraft Carriers: 0 [2008]
Destroyers: 0 [2008]
Submarines: 13 [2007]
Frigates: 24 [2007]
Patrol & Coastal Craft: 28 [2007]
Mine Warfare Craft: 24 [2007]
Amphibious Craft: 8 [2007]

AIR FORCE
Total Aircraft: 1,199 [2007]
Helicopters: 336 [2007]
Serviceable Airports: 117 [2007]

TURKISH MILITARY STATS: Top Stats | All Stats

View this page with: Just Stats | Sources | Definitions | Both

Stat	Value	Rank
Air force personnel	63,000	[8th of 49]
Armed forces growth	-3	[79th of 132]
Armed forces personnel	610,000	[7th of 166]
Army personnel	525,000	[4th of 49]
Branches	Turkish Armed Forces (TSK): Turkish Land Forces (Turk Kara Kuwetleri, TKK), Turkish Naval Forces (Turk Deniz Kuwetleri, TDK; includes naval air and naval infantry), Turkish Air Force (Turk Hava Kuwetleri, THK)	
Conscription	Conscription exists (WRI).	
Conventional arms exports	$18,000,000.00	[28th of 40]
Conventional arms imports	$418,000,000.00	[10th of 85]
expenditure > % of GDP	3.23 %	[16th of 145]
Expenditures > Dollar figure	$12,155,000,000.00	[10th of 111]
Forces in Europe > Aircraft	358	[8th of 24]
Forces in Europe > Battle Tanks	2,317	[5th of 24]
Manpower > Availability > Males age 15-49	19,534,500	[17th of 175]
Military Capabilities > Active Troops	514,850	[9th of 10]
Military Capabilities > Defense Budget	$12,155,000,000.00	[6th of 10]
Military Capabilities > Tanks	4,205	[4th of 10]
Navy personnel	51,000	[8th of 49]
personnel	617,000	[10th of 170]
Service age and obligation	20 years of age	
Weapon holdings	10,049,000	[9th of 137]

Source: Website //www.globalfirepower.com/count...ntry_id=Turkey

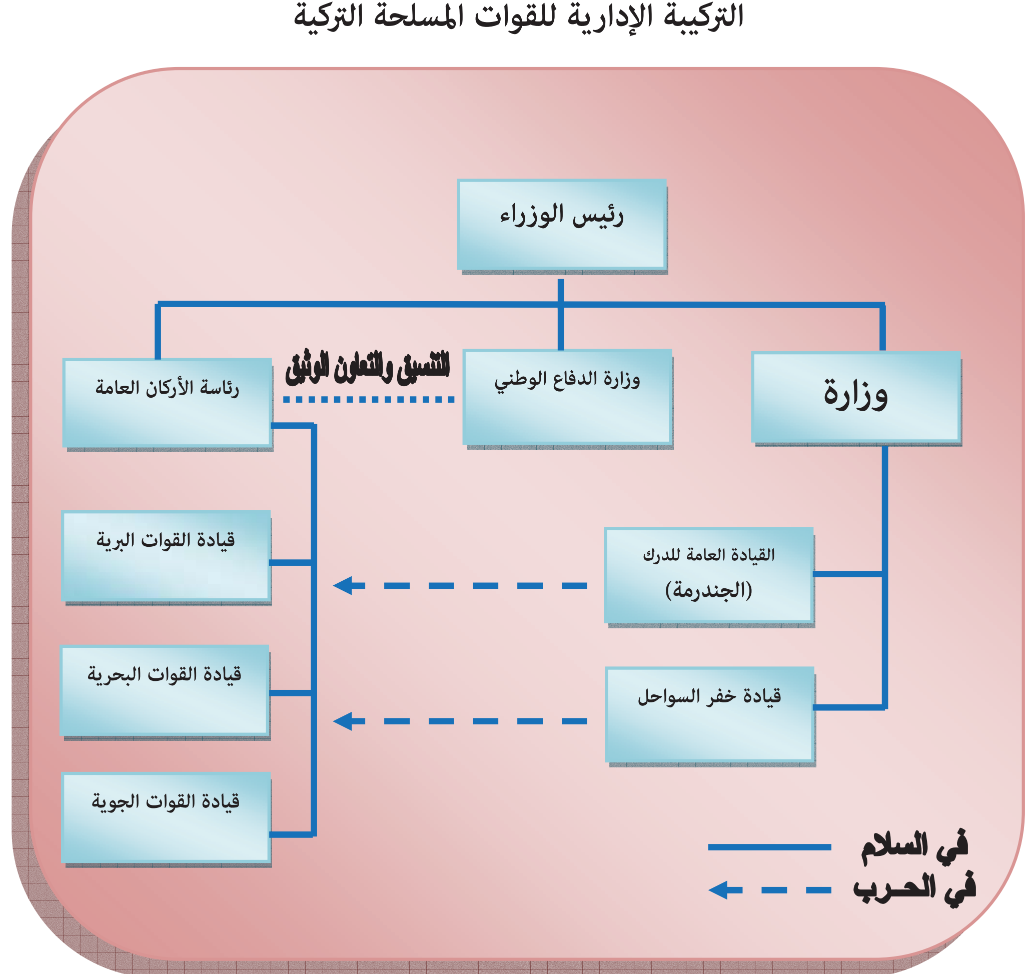
&.www.nationmaster.com/country/...y/mil-military

(1) Burak sansal، Turkish Armed Forces، NATO and military reviews، website. www. Allabout turkey. Com/army.htm.& www.kkk،Tsk.Military/Gene/konular/RutbeIsaret/ er/ sinifyaka.

ويعد رئيس الجمهورية قائداً عاماً للقوات المسلحة، ويقوم مجلس الأمن القومي بحل المسائل المتعلقة بالسياسة العسكرية والدفاع عن البلاد وتنظيم واستخدام القوات المسلحة وإجراء التعبئة العامة، وتعد أعلى هيئة للإدارة العملياتية في القوات المسلحة هي الأركان العامة التي ينفذ رئيسها مهام القائد العام للقوات المسلحة، أما وزير الدفاع فتنحصر مهامه بالإشراف على أعمال التجنيد والتعبئة ولإمداد بالسلاح والعتاد والصناعة الحربية والتفتيش المالي وغيرها من الأمور، ويتكون الجيش التركي من أربع فروع رئيسة هي: القوات الجوية والقوات البحرية والتي تتبعها قوات الدفاع الساحلي (تكون في حالة السلم تحت تصرف وزارة الداخلية) والقوات البرية وقوات الجندرمة[1].

شكل (1)

التركيبة الإدارية للقوات المسلحة التركية



(1) يوسف إبراهيم الجهماني، تركيا وإسرائيل: ملفات تركية، ط (1)، (دمشق، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص 75- 76.

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على: علي حسين باكير، القوات المسلحة التركية تحت المجهر، صحيفة السياسة الكويتية، العدد (3841)، في 2009/10/15، ص 38.

اعتمدت تركيا ومنذ دخولها في حلف الشمال الأطلسي في 18شباط1952 برنامجاً لتحديث وتطوير القدرات العسكرية، والتي كانت قد بدأت منذ أواسط الثمانينات واستندت إلى مبدأين رئيسيين هما: الحصول على أسلحة متطورة من مناشئ غربية، واعتماد التصنيع العسكري المشترك مع الولايات المتحدة ودول غربية أخرى، إلا أن ظروف التسعينات وأبرزها حرب الخليج الثانية وتفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، دفعت صناع القرار الأتراك وفي مقدمتهم رجال المؤسسة العسكرية إلى الإعلان عن عزمهم في قطع خطوات اكبر في طريق تنمية التسليح وزيادة القدرات العسكرية التركية[1].

إن الهدف من هذا البرنامج التطويري للقوات المسلحة التركية هو رغبة تركيا وتصميمها الاعتماد على قدراتها سيما في مجابهة أي تهديد وإتباع سياسة دفاعية تمكنها من خلق قوة عسكرية قادرة على ردع التهديدات الداخلية والخارجية ومعالجة الاضطرابات بالاعتماد على نفسها والتدخل الفعال في حفظ الأمن على المستويين الداخلي والخارجي[2]. وعملت تركيا في السنوات الأخيرة (2000 – 2009) على الاعتماد على أنظمة تسلح من دول أخرى منها (ألمانيا، انكلترا، فرنسا، روسيا، إسرائيل) على الرغم من أن معظم أنظمة التسليح التي تستخدمها هي أمريكية المصدر، وفي موازاة ذلك تقوم تركيا بإنشاء صناعتها الدفاعية الخاصة لتحقيق الاكتفاء الذاتي ، وهي تسعى أيضا إلى الدخول في مشاريع إنتاج أسلحة وأنظمة تسليح مشتركة وذلك بالحصول على تراخيص إنتاج من بلد المنشأ الأمر الذي يسمح بانتقال التكنولوجيا إليها، فضلاً عن

---

(1) إبراهيم خليل العلاف، تنامي التسلح التركي وأثره في الأمن القومي العربي، ملخصات بحوث تحت عنوان : (العلاقات العربية- التركية في مواجهة القرن الحادي والعشرين)، (جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية، 2000)، ص 41.

(2) كوثر طه ياسين، النظام السياسي التركي في ظل دستور عام 1982 وتوجهاته نحو العراق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2006)، ص 91.

قيامها بتدشين بعض المشاريع الخاصة بها[1]. وفضلا عن ما تقدم، عمل الجيش التركي على وضع استراتيجيات دفاعية ترتكز على[2]:

1. أن تتحول تركيا إلى دولة منتجة لاستراتيجيات ومبادرات توفر الأمن والاستقرار في المنطقة وتحد من تأثير الاستراتيجيات الموجهة نحوها ونحو المنطقة.
2. أن تتحول إلى عنصر قوة وتوازن في المنطقة.
3. أن تعمل على استغلال كل فرصة وتأخذ المبادرة في تحقيق التعاون والتفاهم وتطوير العلاقات الايجابية مع الدول المحيطة.

لقد خاض الجيش التركي مشاركات عديدة سواءً على الصعيد الدولي كالانضمام إلى حلف الناتو والمساهمة في الحرب الكورية وعمليات حفظ السلام في البلقان أو على الصعيد الإقليمي بإنشاء (قوات المطرقة) لحماية الإقليم الكردي شمال العراق والمشاركة في إطار قوات الناتو (ايساف) في أفغانستان، لكن ثمة عبئاً نظرياً كبيراً أمام الجيش: الأمن الداخلي ووحدة البلاد، ومراقبة الحركة الكردية في الجوار الإقليمي والعالم، والاستعداد لأي حرب مفترضة مع أي من دول الجوار، ويتطلب ذلك – وهو ما يبدو حاصلاً فعلاً – عملاً متواصلاً للنهوض بالإمكانات العسكرية بتحديث الجيش وبناء تحالفات أمنية خارجية[3]. أما عن دور الجيش في الحياة السياسية فانه يمكن القول: إن الجيش التركي لم يعد اليوم هو نفسه ذلك الجيش الذي تمرس على ضبط إيقاع الحياة السياسية في تركيا سيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002 وما قام به من خلال إجراء تعديلات دستورية قلص من خلالها صلاحيات المؤسسة العسكرية و تحييد تدخلها في الحياة السياسية وتوجيه اهتماماتها نحو المسائل العسكرية وحفظ الأمن الخارجي، بعدما كان الجيش هو المؤثر الأساسي في توجيه مجرى السياسة الداخلية والخارجية على حداً سواء[4].

---

(1) علي حسين باكير، تركيا ... الدولة والمجتمع، (قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص 6.
Website//.www.aljazeera.net/news/archive? Archiveld=1085239.

(2) المصدر نفسه، ص 7.

(3) علي حسين باكير، تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص 38.

(4) المصدر نفسه، ص 39.

المطلب الثالث: (إســـرائيل)

أولاً : المقوم الجيوبوليتيكي

أنشأت "إسرائيل" في غرب أسيا على الضفة الشرقية للبحر المتوسط، يحدها من الشمال لبنان وطول الحدود معه (79) كم، ومن الشمال الشرقي سوريا وطول الحدود معها (76) كم ومن الشرق الضفة الغربية وطول الحدود معها (531) كم، ومن الغرب مصر وطول الحدود معها (265) كم، وبذلك يكون مجموع طول الحدود البرية (951) كم، ويحدها من الغرب البحر الأبيض المتوسط وطول شاطئها عليه (188) كم، ومن الشرق البحر الميت وطول شاطئها عليه (56) كم، ومن الجنوب البحر الأحمر وطول شاطئها عليه (10) كم، وبذلك يكون طول الحدود المائية حوالي (254) كم[1]، ويبلغ طول (إسرائيل) من الشمال إلى الجنوب حوالي (430) كم، واكبر عرض لها من الشرق إلى الغرب حوالي (115) كم، واقل عرض لها حوالي (14) كم، وبذلك تبليغ مساحة (إسرائيل) حوالي (700،21) كم^2، منها نحو (444)كم^2 مساحة مائية، وقد أدى صغر مساحتها إلى عدم وجود عمق استراتيجي لها، سعت للحصول عليه في حرب عام 1967، وفي نظام الدفاع الإقليمي الذي يستند إلى شبكة المستعمرات وشبكة المواصلات الواسعة التي تربط بين جميع أجزاء الأرض المحتلة، حتى إذا تعرضت لهجوم على أكثر من جبهة واحدة تمكنت من مواجهة إحدى الجبهات مع تجميد الجبهات الأخرى، كما فرض عامل المساحة عدة اعتبارات على التخطيط العسكري أبرزها عدم التنازل عن أي قطعة من الأرض، والسعي إلى نقل المعركة إلى أرض الخصم[2].

انشغل الفكر الاستراتيجي (الإسرائيلي) بالبحث عن حل لمشكلة العمق الاستراتيجي الأمني الذي تعاني منه وذلك لافتقارها لعمق جغرافي يمكنها من المناورة داخل حدودها والتي كان قد عالجها (بن غوريون) منذ عام 1948، عندما تبنى مفهوم نقل الحرب إلى أرض الخصم باتخاذ مواقع هجومية في مواجهة الأقطار العربية، وهو المفهوم الذي تطور بعد عام 1967 ليأخذ صيغة الحدود الآمنة والحدود القابلة للدفاع

(1) هيثم الكيلاني، الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية – الإسرائيلية 1948 – 1988، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 53.

(2) المصدر نفسه، ص 54.

ومن ثم المناطق العازلة أو المنزوعة السلاح بعد حرب 1973، إن هذه المفاهيم عن الأمن الإقليمي (الإسرائيلي) وان كانت قد حققت انجازات على الجبهة المصرية - (الإسرائيلية) فأنها تبدو غير قابلة للتطبيق من وجهة نظرها على الجبهات الأخرى سيما الجبهة السورية من دون إدخال ترتيبات إضافية، فالجولان تمثل قيمة إستراتيجية لايمكن الاستهانة بها نظراً لها تطرحه من إمكانية عالية لتهديد أمن (إسرائيل)، ومن ثم فان أية تسويات بشأنها لا تعطي (إسرائيل) ضمانات على قدر عالٍ من المصداقية. أما الترتيبات الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة فأنها ينبغي أن تتضمن كل ما يوفر حماية كافية (لإسرائيل) ولا يشكل تهديداً لأمنها، مع ضمان سيطرتها العسكرية بما يؤمن لها أوضاع دفاعية مريحة[1].

وهكذا أعطى مفهوم الحدود الآمنة، للأمن (الإسرائيلي) مضمون جغرافي – عسكري وذلك بربط الأمن بالسيطرة على الأراضي العربية ذات الأهمية الإستراتيجية والعمل على توسيع حدودها بحيث يصبح الإقليم الذي في حوزتها ذو خصائص عسكرية تعيق قيام الدول العربية بشن العمليات العسكرية بوجه عام والهجوم بوجه خاص في الوقت الذي توفر فيه ميزات للجانب (الإسرائيلي) من حيث سهولة الدفاع وسهولة شن العمليات الهجومية على الدول المجاورة[2].

على الرغم من كل ما انجز عن طريق التسوية السلمية، لا يبدو أن ذلك قد اضعف من النزعة (الإسرائيلية) في جنوحها لتعظيم الأولويات العسكرية لتأمين المتطلبات الأمنية، فرؤيتها الأمنية تذهب في تأكيدها على أن (إسرائيل) ينبغي أن تكون في حالة استعداد للحرب ضمن المديين المتوسط والبعيد، وان السلام العربي - (الإسرائيلي): (سيكون سلاماً مسلحاً وان ما سيجعله ممكناً هو التوازن المسلح الذي يصون قدرة (إسرائيل) واعتماداً على قوتها الذاتية على صد أية هجمات أو مبادأة عسكرية عربية)[3]. ويرى الكثير من قادة الفكر الاستراتيجي (الإسرائيلي) أن ثمة مقومات جديدة طرحت مخاطر تستدعي المعالجة عبر مفهوم مطور للأمن الإقليمي

(1) جمال مصطفى العبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 115.
(2) المصدر نفسه، ص 48 – 49.
(3) المصدر نفسه، ص 115.

(الإسرائيلي)، منها الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية، وصواريخ أرض - أرض بعيدة المدى والتي أحدثت التكنولوجيا العسكرية تطوراً فائقاً في العقد الأخير، وهو ما قلل نسبياً من الأهمية الجيوبولتيكية للمناطق العازلة وغير من مفهوم الحدود الإقليمية الآمنة، ومن ثم فان مغزى اصطلاح العمق الاستراتيجي قد تضاءل فحل (المعيار الصاروخي) محل (المعيار الجغرافي) على وفق وصف (شمعون بيرز)، وأصبح العمق الجغرافي الاستراتيجي يحمل وهن الانكشاف أمام التهديد الصاروخي الناتج عن ازدياد عدد الدول العربية المالكة أو الساعية لامتلاك صواريخ متوسطة المدى ذات قدرة على إصابة أهداف إستراتيجية (إسرائيلية)، سيما بعد أن دشنتها الضربات الصاروخية العراقية عام 1991، هذه الحقائق الإستراتيجية التي تعكس القلق الأمني (الإسرائيلي) في تقديراته المستقبلية وصفها (شمعون بيرز) بقوله: "إن الدراسات التقليدية في الدفاع أصبحت عاجزة عن تقديم جواب على الواقع الجغرافي والخطر التكنولوجي في عالم اليوم والغد، لقد برزت القضية الجغرافية مع تطور القذائف الصاروخية بعيدة المدى، وتعد الجوانب الطبيعية في الإستراتيجية التقليدية مثل العوائق الطبيعية والاستحكامات المشادة وتعبئة القوات وموقع جبهات القتال من الأمور الناقلة في الدفاع ضد هجمات الصواريخ، بل أن الأسلحة الدفاعية الموجهة، أي الصواريخ المضادة للصواريخ عقيمة هي الأخرى وتتطلب إنفاق أموال هائلة"[(1)].

ومما تقدم نلحظ أن (إسرائيل) تعاني من واقع جغرافي صعب فرض عليها البحث عن بدائل أخرى يمكن من خلالها سد هذه الثغرة التي لطالما عانت منها في حروبها مع الدول العربية، فضلا عن سعيها لتطوير قدراتها العسكرية سيما الصاروخية منها نتيجة لاعتقادها أنَ الخطر الحقيقي الذي يوجهها لا يأتي فقط من دول الجوار الإقليمي حسب بل من دول أخرى غير مجاورة تمتلك قدرات عسكرية (صاروخية) قادرة على الوصول إلى العمق (الإسرائيلي).

(1) جمال مصطفى العبد اللـه، مصدر سبق ذكره، ص 117.

ثانياً : المقوم السكاني (الديموغرافي)

السكان عنصر من العناصر الحاسمة في قـوة الدولـة ومركزهـا السـياسي، مـن حيـث النـوع والكم والكثافة والتوزيع يؤثر على قابلية الدولة في ميادين الاقتصاد والسياسة والدفاع، وعـلى هـذا فان محدودية القوى والموارد البشرية يضع الدولة أمام معضلات إستراتيجية ويجعلها ملزمـة عـلى تدبير الأمر بإتباع سياسات داخليـة لتصحيح مـواطن الخلـل خشـية أن يترتـب عـلى ذلـك عواقـب اقتصادية واجتماعية وسياسية ودفاعية تحدو بهـا إلى مسـالك وعلاقـات غـير مأمونـة الجوانـب ولا تتواءم مع استراتيجياتها الأمنية، وعلى هذا فان لحجم السـكان أهميـة كبـيرة ذلـك انـه يضـع أمـام القيادة السياسية والعسكرية هامشاً واسـعاً لان تغـذى صـنوفها القتاليـة وترفـد الجبهـات بقـوات جديـدة بعـد إعـداد الشـعب للحـرب، هـذه الحقـائق كانـت موضـع إدراك مـن قبـل القيـادات (الإسرائيلية) للمسائل الخاصة بطبيعة الحرب المحتملة وعمليـات إعـداد الدولـة لهـا وقضـايا بنـاء وتجهيز القوات المسلحة ومدى اعتمادهـا عـلى المـوارد البشريـة كـماً ونوعـاً وطرائـق إدارة الصراع المسلح[1]. وفي الواقع فأن فكرة تأكيد أهمية العامل الديموغرافي تؤمنه هجرة يهودية منتظمـة مـن مختلف أنحاء العالم لها امتدادات تاريخية، منذ عام 1860 وحتى يومنا هذا.

إن الـدعوة لتجميـع اليهـود في (إسرائيـل) يعـد الهـدف الرسـمي لهـا لأسـباب كثـيرة يـأتي في مقدمتها، الالتزام بالفكرة الصـهيونية وبطريقـة حلهـا وتصـورها للمشـكلة اليهوديـة في العـالم، كـذلك حشد اكبر عدد ممكن من السكان اليهود في فلسـطين لزيـادة الطاقـة الاقتصـادية والعسـكرية، فضـلاً عن تلبية مخططات إسرائيل (الإقليمية)، لان الهجـرة تعنـي أن (إسرائيـل) لم تقبـل ولا تقبـل بحـدود ثابتة، ذلك أن ثبات الحدود يعني عدم القدرة على استيعاب المجموعات اليهودية التـي يتعـين عليهـا جذبها، وهذا يعني أن الفكر الاستراتيجي (الإسرائيلي) بني على قناعة ثابتة تمثلت بضرورة الـربط بـين تنامي القوة البشرية والسعي إلى مجال حيوي إقليمي، وان الدولة اليهودية لا تحمل إلا معنى محـدد وهو أن تتحول إلى دولة إقليمية كبرى وهي بحكم هذه المكانة ستكون قـادرة عـلى تحقيـق الهيمنـة السياسية والاقتصادية والعسكرية على المنطقة العربية، لذا أدرك القادة الصـهاينة ومنـذ وقـت مبكـر

---

(1) جمال مصطفى العبد اللـه، مصدر سبق ذكره ، ص 67.

إن الدولة اليهودية الكبرى تفترض انجاز شرطين أساسيين: كفاية ديموغرافية واتساع جغرافي قادر على استيعاب التدفقات اللامتناهية من المهاجرين اليهود[1]. وعلى وفق هذه الطروحات تتضح علاقة الربط في التفكير الاستراتيجي (الإسرائيلي) حيث العامل الديموغرافي ممثلاً بالهجرة إليها، وتأمين الدفاع عنها والاستيلاء على الأرض، فالأرض لا سبيل للاستيلاء عليها والتحكم بها إلا عن طريق المهاجرين، ولا علاج لاستيعاب المهاجرين إلا بأرض وبناء المستوطنات .... وهكذا كلما استولت على المزيد من الأرض احتاجت إلى قوة بشرية لملؤها، ومن ثم تنشط حركات الهجرة والتهجير، وكلما ازدادت أعداد المهاجرين اليهود إلى (إسرائيل) كلما ازداد احتياج (إسرائيل) إلى أرض جديدة لاستيعاب التدفق الكمي من المهاجرين، وهكذا تستمر الدورة إلى أن تتحقق الحجم الأمثل لتصل إلى حدود (إسرائيل) الكبرى التي حددتها الخطط الصهيونية وتصبح القوة العظمى الوحيدة في المنطقة، هذه الإستراتيجية كان قد عبر عنها البروفيسور (يحزقيل درود). بكل جلاء في كتابه (إستراتيجية عظمى لإسرائيل) بقوله: "إن إسرائيل بدأت تهيئ بيتها لتتبوأ مكانة دولة كبرى وتمارس إستراتيجية كبرى ليس ضد دول التخوم وإنما تتجاوز ذلك ضد الدول العربية وما يحيط بها بعد أن تفرغ من تفتيت القدرات والطاقات العربية وتمزيق وحدة الوطن العربي..."[2].

وفي الواقع، فان أهمية العامل الديموغرافي في إطار الهجرة إليها، تظهر في عدة موضوعات لعل من بين أهمها الجانب التكنولوجي والعسكري، وتشير بعض الدراسات إلى أن هذه الهجرة كان لها اكبر الأثر في دعم الجوانب التكنولوجية في (إسرائيل) فمن بين (100) ألف مهاجر يهودي سوفييتي يوجد (40) ألف من المهنيين من المستويات العالية، بينهم نسبة كبيرة من المهندسين وما يقارب من (200) عالم متخصص في العلوم التكنولوجية والتطبيقية والباقون في العلوم الأساسية، وتؤدي هذه النسبة إلى زيادة تبلغ خمسة أضعاف النسبة الحالية في (إسرائيل)، وعلى الصعيد العسكري، فإن العامل

(1) المصدر نفسه، ص 73.

(2) جمال مصطفى العبد الله، مصدر سبق ذكره ، ص 75. كذلك انظر: روجيه غارودي، إسرائيل بين اليهودية والصهيونية، ترجمة: حسين حيدر، ط (1)، (القاهرة، دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص 155.

الديموغرافي يسهم هو الأخر في زيادة قدراتها العسكرية ويـؤمن لهـا متطلبـات التوسـع الكمـي في الأفرع الرئيسة للقوات المسلحة، وهو التوسع الذي لم تكن قادرة على تلبيته بالنظر إلى القيود التي كان يفرضها ضعف الوعاء البشري فيها قبل بـدء موجـة الهجـرة اليهوديـة مـن الاتحـاد السـوفيتي السابق وأنحاء أخرى من العالم[1].

وبقي أن نشير إلى أن عدد سكان (إسرائيـل) بلـغ حـوالي (41،7) مليـون نسـمة عـلى وفـق إحصاءات عام 2008 بما في ذلك (200) ألف (إسرائيلي) و (250) ألـف عـربي في القـدس الشرقيـة و (270) ألـف في مسـتوطنات الضـفة الغربيـة و (20) ألـف (إسرائـيلي) في الجـولان، وتشـكل الفئـة العمرية من (15 – 64) سنة نسبة 2،64% من مجموع السكان، وبلغت نسبة النمو السكاني حوالي 6،1%، ويتكون المجتمع من عدد مـن الـديانات والأعـراق والاثنيـات، إذ يشـكل اليهـود مـا نسـبته 4،67% من السكان بينما يشكل غـير اليهـود نسـبة 6،23% ويقسـمون إلى: 16% مـن المسـلمين و 2،2% من المسيحيين و 6،1% دروز و 9،3% من قوميات وديانات أخرى[2].

---

(1) جمال مصطفى العبد الـلـه ، مصدر سبق ذكره ، ص 80.

(2) محسن محمد صالح، قراءة في الإشكالية الديموغرافية (الإسرائيلية)، المعرفة، تحليلات،في 2008/6/21.
Website//.www. aljazeera. Net / NR / exeres / 783BF562 - 74AD4EB3 - 81B4 -5EC94B2E681D. htm.

ثالثاً : المقوم الاقتصادي

يعد الاقتصاد (الإسرائيلي) من أكثر الاقتصاديات تنوعاً على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ إن دخل الفرد في (إسرائيل) من أعلى الدخول في العالم إذ يبلغ حوالي (28) ألف دولار، ويعتمد الاقتصاد على صناعة التكنولوجيا ومعداتها وكذلك على الزراعة والسياحة، فلها باع طويل في مجال الصناعات عالية التقنية والبرمجيات المتنوعة وتتواجد على أرضها الكثير من شركات تصنيع الحواسيب وبرمجياته مثل (مايكروسوفت وإنتل وكذلك شركة الاتصالات مثل موتورولا)، وتعد (إسرائيل) من الدول الرائدة في مجال إعادة استخدام المياه وتحليه المياه وتقليل الاعتماد على موارد الطاقة الخارجية، والركيزة الثانية للاقتصاد هي الزراعة إذ تعد من أكثر الدول ذات الاكتفاء الذاتي في المجال الزراعي وتقوم بتصدير الفائض الزراعي إلى دول العالم المختلفة، وكذلك السياحة فإنها تشكل مصدراً مهماً للدخل القومي، فضلاً عن ذلك تجارة وتصدير (الألماس) التي تعد مورداً مهماً في الاقتصاد (الإسرائيلي) وفوق هذا وذاك فإنها تتلقى دعماً مادياً كبيراً من الولايات المتحدة الأمريكية اذ يقدر الدعم المخصص لها في العشر سنوات القادمة بحوالي (30) مليار دولار أمريكي، وتعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي الشريكان الرئيسان لها على المستوى التجاري[1].

ويحتل الاقتصاد (الإسرائيلي) المرتبة السادسة بين اقتصاديات المنطقة بعد تركيا وإيران ومصر والسعودية ويأتي في المرتبة الرابعة إقليمياً على وفقا الناتج القومي (بالدولار) إذ بلغ الناتج القومي الإجمالي نحو (7،123) مليار دولار عام (2005) مقارنة بنحو (242) مليار دولار للسعودية و (196) مليار دولار لإيران و (2،195) مليار دولار لمصر، ولكنه يأتي في المرتبة الأولى من ناحية تقدمه، إذ يعد في الوقت الراهن اقتصاداً صناعياً متقدماً بالفعل بالمقارنة مع عدد السكان، إذ بلغت نسبة النمو الاقتصادي في (إسرائيل) (6%) ومصر (5%) والسعودية (7،4%)، وذلك طبقاً لما أورده تقرير الاتجاهات الاقتصادية لعام 2006 الصادر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية

(1) نبيل السهلي، الاقتصاد الإسرائيلي وأزماته البنيوية، المعرفة، تحليلات، في 2010/3/2.
Website//.www.aljazeera.net/NR/exeres/0C4AFD4D-95BD.htm.

والإستراتيجية، ومن ثم أصبح صندوق النقد الدولي يدرج (إسرائيل) ضمن مجموعة الدول الصناعية المتقدمة، وهو الوضع الذي لم تبلغه أي دولة عربية حتى الآن[1].

وعلى الرغم من ايجابية هذه المؤشرات فان الاقتصاد (الإسرائيلي) تـأثر باضـطراب الأوضـاع السياسـية والأمنيـة في المنطقـة، بسـبب انـدلاع الانتفاضـة الفلسـطينية عـام (2000) مـن جانـب، وأحداث 11/ أيلـول (2001) مـن جانـب أخـر، ولكنـه لم ينهـار لقيامهـا في تلـك الأثنـاء بـإجراءات تنظيمية تحول دون ذلك، فعلى سبيل المثال، قامت (إسرائيل) بوضـع برنـامج للإصـلاح الاقتصـادي يهدف إلى خفض العجز في الميزانية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وشرعت في تطبيقـه في منتصـف عام (2003) لمواجهة التراجع الحاد في المؤشرات الاقتصـادية نتيجـة انـدلاع الانتفاضـة الفلسـطينية الأخيرة، وتضمنت هذه الإصلاحات خفض الميزانية، وخفض عـلاوات التـأمين الاجتماعـي، وتخفـيض الأجور في القطاع العام، وزيادة الكفاءة الاقتصادية، وإصلاح ضريبة الدخل، وتقليـل نسـبة العمالـة في القطاع العام، والاتجاه نحو الخصخصة، وزيادة استثمارات القطاع العام في البنية التحتية[2].

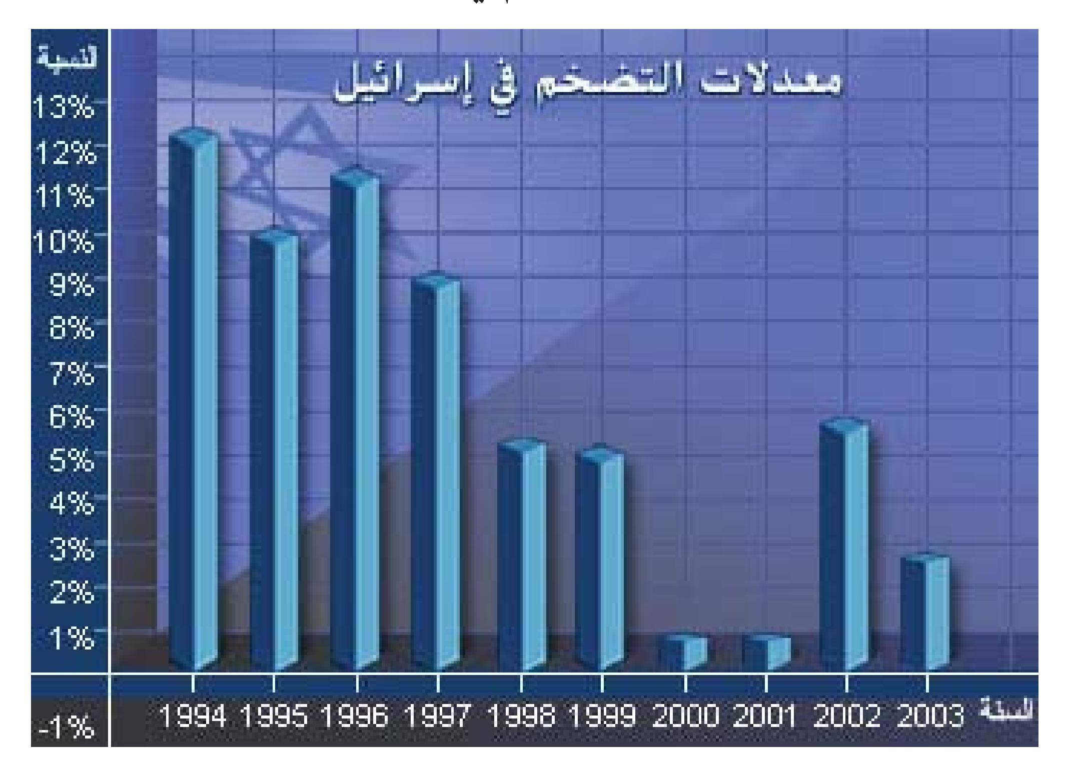
---

(1) بيني لاندا وشموئيل أيفن، اقتصاد إسرائيل في عصر العولمة، ط (1)، (جامعة تل أبيب، معهد أبحاث الأمن القـومي، 2007)، ص 7.

(2) الجزيـرة نـت، تـردي الاقتصـاد (الإسرائـيلي) يقـود إلى تغـيرات سياسـية، المعرفـة، ملفـات خاصـة، في 2004/10/3. Website//.www.aljazeera.net/news/archive

الشكل (2)

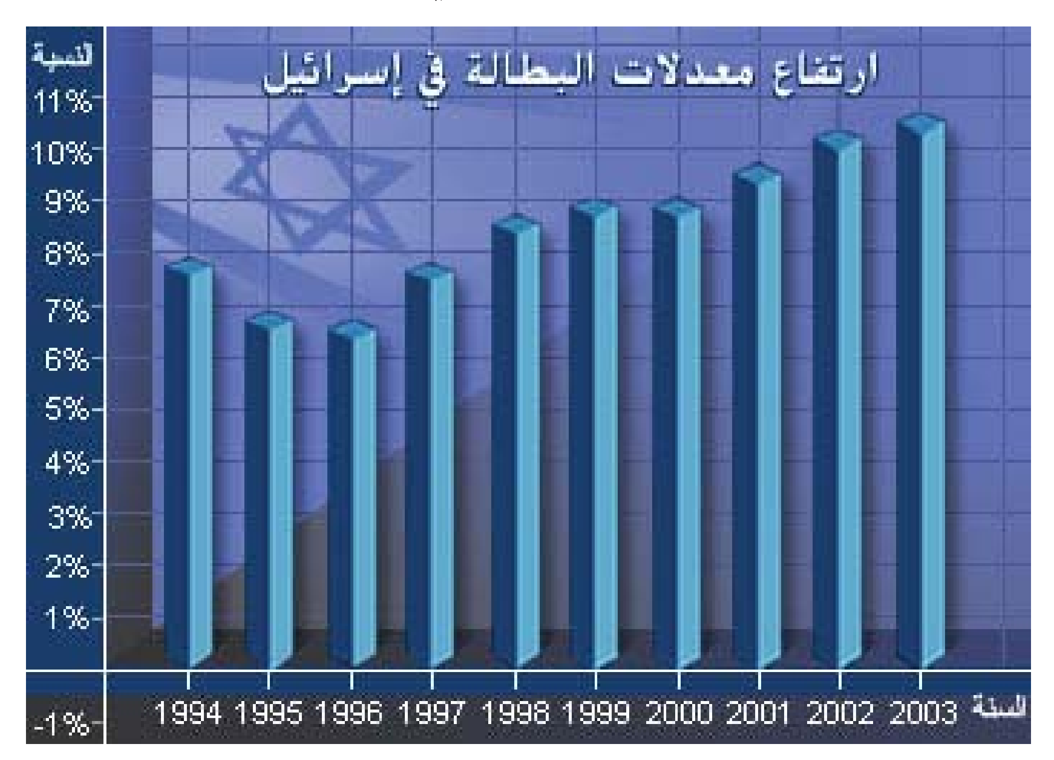
معدلات التضخم في(إسرائيل)



Source: The data appearing in the **World Economic Outlook** are provided to the Research... methodological **issues**, focus, and timing, the estimates in International Financial ....**Israel** ... This viewing method is particularly useful if you want to open **several** tables for .... www.imf.org/ external / pubs/ ft/weo/ .../index.htm

الشكل رقم (3)

ارتفاع معدلات البطالة في (إسرائيل)



Source: The data appearing in the **World Economic Outlook** are provided to the Research... methodological **issues**, focus, and timing, the estimates in International Financial ...._**Israel** ... This viewing method is particularly useful if you want to open **several** tables for .... www.imf.org/ external / pubs/ ft/weo/ .../index.htm

وأدت هذه الإجراءات إلى ارتفاع معدل النمو إلى (7،5%) بالنصف الثاني من عـام 2003، ثـم إلى (4،4%) في عام 2004، حتى وصل إلى (2،5%) عام 2005، والى (9،5%) في النصف الأول من عـام 2006، طبقاً لتقرير المكتب المركزي للإحصاء (الإسرائيلي)، وارتفع الـدخل القـومي مـن (117) مليـار دولار عام 2004 إلى (7،123) مليار دولار عام 2005، وشهدت تلـك الفـترة أيضـا بنسـبة (5،19%) في حجم الصادرات الصناعية، وارتفاعاً بنسبة (9،7%) في الإنتاج الصناعي، وارتفاعـاً بنسـبة (45،9%) في أنشـطة قطـاع التجـارة والخـدمات وفقـاً للبيانـات الصـادرة عـن المكتـب المركـزي للإحصـاء[1].

(1) بيني لاندا وشموئيل أيفن، مصدر سبق ذكره، ص 10.

ولا يُنكر أيضا أن اقتصادها تكبد خسائر تقدر بـ (4) مليارات دولار من جراء الحـرب عـلى لبنـان في سبتمبر عام 2006، إلا انه لم ينهر، بل أعلن بنك (إسرائيل) المركزي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في (إسرائيل) بلغت مستوى قياسي لتصل إلى (2،13) بليون دولار في نهاية عام 2006، وهي أكثر من مستواها عام 2005، وان المستثمرين ضخوا (2،8) بليون دولار أخرى في بورصة (تـل أبيـب) فضـلا عن (2،2) بليون دولار في سندات مقومة (بالشيكل)[1].

الشكل رقم (4)

معدلات النمو في (إسرائيل)



Source: The data appearing in the **World Economic Outlook** are provided to the Research... methodological **issues**، focus، and timing، the estimates in International Financial ...._**Israel** ... This viewing method is particularly useful if you want to open **several** tables for ...._www.imf.org/ external / pubs/ ft/weo/ .../index.htm

(1) سمير التنير، من تداعيات الحرب على لبنان: العجز (الإسرائيلي)،في 2006/11/27.
Website//.www.bintjbeil.org/index.php?show= News& action=article&aid=282.

الشكل رقم (5)

نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي في(إسرائيل)



Source: The data appearing in the **World Economic Outlook** are provided to the Research... methodological **issues**، focus، and timing، the estimates in International Financial ...._**Israel** ... This viewing method is particularly useful if you want to open **several** tables for .... www.imf.org/ external / pubs/ ft/weo/ .../index.htm

لم يكن الاقتصاد (الإسرائيلي) ليستطيع أن يتجاوز الأزمات التي يمر بها، وتنفيذ برامجه للنهوض، لولا توفر الكثير من العوامل في هيكليته وتركيبته الاقتصادية وهي[1]:

1.امتلاكه للبنية التأسيسية للاقتصاد الصناعي التي أتيحت له عبر حقب زمنية متوازية مع تطور عمر الدولة (الإسرائيلية) ذاته.

---

(1) محمد حافظ عبد المجيد، الاقتصاد (إسرائيل) ... سياسة المطاط تمنع الانهيار، نماء، قضايا اقتصادية، في Website//.www.islamonline.net/servlet=Article&cid=1173694790784.2007/12/2

2.حفاظ العلماء المهاجرون اليهود على علاقات وثيقة مع مراكز التعليم والمؤسسات الأمريكية والأوربية العالية التخصص التي كانوا مرتبطين بها قبل هجرتهم.

3.تمكنه من استيعاب وتطبيق احدث الانجازات التكنولوجية التي توصل إليها العالم.

4.الدعم والتمويل الدولي الذي تلقته من يهود العالم، والتعويضات التي حصلت عليها من ألمانيا للمدة من 1953 – 1965، وهو ما كان له أعمق الأثر على أوضاعها الاقتصادية لأنها قدمت لها في فترة زمنية لم يكن يهدد (إسرائيل) فيها أي خطر جدي.

5.قيامها بتأمين المساعدات والقروض التي كانت – ومازالت – تتلقاها بطريقة عملية، بتوجيهها لبناء رأس المال التحتي، فقامت بتحسين الزراعة وتحديثها لتوفير السلع الغذائية بوصفها سلع إستراتيجية، فوصلت الزراعة (الإسرائيلية) إلى درجة عالمية، وعلى صعيد الصناعة قامت بتضمين خططها بإنشاء عشرات الآلاف من المصانع وتجهيزها بأفضل وأحدث الآلات، وأتاحت تسهيلات كبيرة لأصحابها في عمليات الاستبدال والإحلال والتجديد، واستعمال ما هو أحدث، في محاولة لامتلاك أفضل أدوات الإنتاج وأحدثها، ويظهر ذلك حالياً في الصناعات التكنولوجية والعسكرية التي تحتل مكانة عالمية.

6.استغلالها نسبة 70% من المساعدات التي تتلقاها في أوجه قليلة للاستيراد، أي: مصروفات قيمتها المالية ثابتة لمدى زمني طويل.

7.اعتمادها على علاقاتها الاقتصادية الدولية، ومن ثم لم تعول بشكل أساسي على علاقاتها الاقتصادية المحلية والجغرافية – وذلك لم يكن غريباً – على الرغم من ما يتعرض له الاقتصاد (الإسرائيلي) من أزمات – أن يحتل المرتبة الـ (21) بين أكبر (25) دولة مصدرة للسلع العالية التكنولوجيا.

رابعاً : المقوم العسكري

بقيت القيادات السياسية والعسكرية (الإسرائيلية) تشدد على الوظيفة التي يمكن أن تنجزها القوة العسكرية، بمؤهلاتها التقنية المتطورة، بكونها تعبر عن ضرورة أمنية تعليها متطلبات إستراتيجيتها العليا، هذه الحقيقة التي لا يمكن أن يتجاوزها أي مسؤول (إسرائيلي) ويؤكدها (بنيامين نتنياهو) في كتابه (مكان تحت الشمس) بالقول: "إن القوة العسكرية هي مؤسسة لابديل منها للمحافظة على أمن إسرائيل على الأقل في المستقبل المنظور"[1] ويضيف قائلاً : "إن القوة العسكرية هي ضرورة إستراتيجية بيد إسرائيل لخلق بيئة إقليمية تتعايش مع إسرائيل بعيداً عن التفكير في مواجهتها عسكرياً"[2].

ولكن ما هي طبيعة هذه القوة العسكرية التي يعلق عليها قادة (إسرائيل) آمالهم، وتشكل محور تفكيرهم الاستراتيجي، ومن ثم جوهر الإستراتيجية (الإسرائيلية)؟

الحقيقة، إن هذه القوة تخرج عن مقاييس القوة العسكرية التقليدية المتعارف عليها والتي كانت مصممة حتى نهاية السبعينات من القرن العشرين، إنها اليوم تمثل قوة مطعمة بقدرات نووية وتكنولوجية وتستند على قاعدة المعرفة المعلوماتية المتطورة. إذ فضلاً عن ما تملكه من تقنية نووية مصممة لإغراض عسكرية (سلاح نووي)، فأنها تمكنت من أن تحقق نجاحات هامة في مجال برامج التطوير التكنولوجي المعدة للإغراض العسكرية من اجل تحسين أنظمتها الدفاعية والهجومية. ومن خلال هذه البرامج تمكنت من الحصول على تكنولوجيا الرسائل المضادة للصواريخ المتمثلة في إنتاج الصواريخ المضادة للصواريخ، وكذلك برنامج أسلحة الطاقة الحركية التي تعتمد على إطلاق مقذوفات مضادة للصواريخ، تعمل بالطاقة الكهرومغناطيسية، فضلاُ عن أسلحة الطاقة الإشعاعية الموجهة التي تعمل بأشعة الليزر، وأشعة الطاقة التي تسلط على الصواريخ المعادية من محطات أرضية وفضائية فتدمر في الجو قبل أن تصل إلى أهدافها، كما تمكنت من ربط مركز إنذارها الأرضي مع مركز الإنذار الأمريكي في (كولورادو) بالولايات

(1) بنيامين نتنياهو، مصدر سبق ذكره، ص 417.

(2) المصدر نفسه، ص 417.

المتحدة بحيث تحصل على الإنذار بالصواريخ القادمة عبر أقمار الاتصالات في الوقت نفسه الذي تحصل فيه الولايات المتحدة على الإنذار بذلك[1].

وعلى هذا، فان أنظمة التسليح (الإسرائيلي) اليوم تمكن الجيش من الرد على أنظمة التسليح والتكنولوجيا المتطورة كافة التي أدخلت في الجيوش العربية، والتي تشكل تهديداً (لإسرائيل)، سيما الصواريخ البالستية التي تهدد العمق الاستراتيجي، بما يمكن (الجيش الإسرائيلي) في الوقت نفسه من تنفيذ مهامه وأهدافه الإستراتيجية بنجاح في ساحة القتال والحروب المستقبلية، كما طورت نوعيات من الذخائر (صواريخ وقنابل متنوعة) ذات توجيه ذاتي بوساطة وسائل وأجهزة ليزرية وحرارية ورادارية تطلق من أسلحة برية وجوية وبحرية ومن مسافات ابعد من مدى الأسلحة المضادة العربية التي بحوزة الدول العربية والإقليمية، كما طورت أسلحة (الإعماء الليزري) لتعمية محطات الرادار، كما طورت نوعيات مختلفة من الطائرات من دون طيار التي تستخدم في مجالات الاستطلاع وإدارة النيران، إلى جانب الاهتمام بتطوير العقول الالكترونية في شكل حاسبات الالكترونية متطورة ساعدت في مجال المخابرات والدعم اللوجستي، وأعمال القيادة والسيطرة، وتطوير الأسلحة والذخائر، فضلاً عن وسائل الحرب الالكترونية في مجال الاستطلاع والإعاقة اللاسلكية والرادارية الأرضية والجوية[2].

---

(1) عبد القادر محمد فهي، المدخل إلى دراسة إستراتيجية، ط(1)، (عمان، دار الرقيم للنشر والتوزيع، 2005)، ص259.

(2) عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية ...، مصدر سبق ذكره ، ص 261.

جدول رقم (7)

القدرات و الإمكانيات العسكرية (الإسرائيلية)

ARMY
Total Land-Based Weapons: 14,200
Towed Artillery: 2,783 [2001]

NAVY
Total Navy Ships: 18
Merchant Marine Strength: 11 [2008]
Major Ports and Harbors: 4
Aircraft Carriers: 0 [2008]
Destroyers: 0 [2008]
Submarines: 3 [2008]
Frigates: 0 [2008]
Patrol & Coastal Craft: 13 [2008]
Mine Warfare Craft: 0 [2008]
Amphibious Craft: 0 [2008]

AIR FORCE
Total Aircraft: 1,230 [2003]
Helicopters: 386 [2003]
Serviceable Airports: 53 [2007]

View this page with: **Just Stats** Sources Definitions Both

Item	Value		Rank
Air force personnel	32,000		[16th of 49]
Armed forces growth	21		[52nd of 132]
Armed forces personnel	172,000		[29th of 166]
Army personnel	134,000		[17th of 49]
Branches Israel Defense Forces (IDF), Israel Naval Forces (INF), Israel Air Force (IAF)			
Conscription Conscription exists (AI).			
Conventional arms exports	$283,000,000.00		[7th of 40]
Conventional arms imports	$724,000,000.00		[7th of 85]
expenditure > % of GDP	7.92 %		[2nd of 145]
Expenditures > Dollar figure	$9,110,000,000.00		[14th of 111]
Manpower > Availability > Males age 15-49	1,562,720		[99th of 175]
Navy personnel	9,000		[29th of 49]
personnel	176,000		[37th of 170]
personnel > % of total labor force	6.45 %		[5th of 168]
Service age and obligation 18 years of age for compulsory (Jews, Druzes) and voluntary (Christians, Muslims, Circassians) military service; both sexes are obligated to military service; conscript service obligation - 36 months for enlisted men, 21 months for enlisted women, 48 months for officers; reserve obligation to age 41-51 (men), 24 (women)			
US military exports	$1,630,930.00 thousand		[3rd of 109]

Source : Website//.www.globalfirepower.com/count..ntry_id=Israel

&. www.nationmaster.com/country/...y/mil-military

كما بذلت جهوداً حثيثة لتطوير قدراتها في مجال الحرب الالكترونية نظرا لدورها الهام في الحرب الجوية – البرية، وإدارة المعركة بمنظومة المعدات والأجهزة الالكترونية بهدف امتلاك المبادرة بالحرب والاحتفاظ بالتفوق والانفراد بالقدرة على إدارتها حتى نهايتها، فضلا عن امتلاكها لوسائل إرباك سيطرة وخطط الهجوم عن طريق شل وإرباك نظمهم الالكترونية المستخدمة في السيطرة وتوجيه نظم الأسلحة والإنذار، وحرمانهم من الحصول على معلومات عن النظم الالكترونية (الإسرائيلية) وتأمينها ضد أعمال الجيوش العربية الالكترونية المضادة بوساطة وسائل التأمين الالكتروني[1].

ويعكس (شمعون بيريز)، رئيس وزراء إسرائيل السابق، أهمية التطور التكنولوجي في الإستراتيجية العسكرية في كتابه (الشرق الأوسط الجديد) : "إن كل من

(1) عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، مصدر سبق ذكره ، ص 216.

يتكلم عن الأمن بمفهوم الكيلومترات والمطالب الجغرافية فقط،على الرغم من كونها أسس هامة بحد ذاتها، فانه لا يفهم أن الجغرافيا ستعد في المستقبل امراً ثانوياً مقارنة بأهمية التطور التكنولوجي في القرن القادم، ذلك أن نجاح أية دولة في المنطقة مستقبلاً في تحقيق اختراق تكنولوجي حاسم في ميدان الأمن والتنمية بشقيها الإنتاجي والخدماتي، سيشكل تحدياً خطيراً لباقي دول المنطقة، سيما على صعيد الأمن واعتقد أن (إسرائيل) تستطيع أن تواجه هذا التحدي وتفوز به..."، إذن قوة (إسرائيل) العسكرية، سواءً أكان ذلك في مجال الردع، أو القدرة على توظيفها في المعارك والحروب، تقوم على المقومات الآتية[1]:

1. الاعتماد وبدرجة كبيرة على أنظمة الاتصال الحديثة، ومن بينها أنظمة مدمجة فضائية وجوية وبرية تربط الاستطلاع والمخابرات بالإنذار المبكر مع الاتصالات في الحاسبة الالكترونية لإدارة المعركة في نظام واحد بحيث توفر المعلومات في وقت حقيقي سواء قبل الحرب أم أثناءها من اجل إحكام القيادة والسيطرة عليها وبحريتها.
2. تطوير وسائل فعالة للتصدي ضد الصواريخ البالستية (منظومة الصواريخ المضادة للصواريخ) مثل (باتريوت) والصاروخ(أرو/السهم) وأسلحة الطاقة الحركية التي تعمل بالطاقة الكهرومغناطيسية، وأسلحة الطاقة الإشعاعية الموجهة، وصواريخ الطاقة الكامنة ومنظومة صواريخ (جو/ جو) الاعتراضية للصواريخ البالستية المضادة، أي أن (إسرائيل) تمكنت من تأمين منظومة صواريخ ومعدات عسكرية ضد الهجمات التي تتعرض لها بالصواريخ البالستية، أو الطائرات المعادية القاصفة والمقاتلة.
3. يواكب ذلك كله، امتلاك إسرائيل منظومة فضائية للأقمار الصناعية (أقمار أفق أو عاموس) تؤمن لها نظام استطلاع وإنذار فضائي مبكر وفوري بانطلاق الصواريخ المعادية، وفي الواقع فان منظومة الأقمار الصناعية الفضائية لا تمثل فقط شبكة محكمة متكاملة للإنذار المبكر تكون مهامها رصد التحركات

(1) المصدر نفسه، ص 262.

والتطورات الإقليمية لحظة بلحظة وكشف تفاصيلها عبر ما تحمله من أجهزة لالتقاط الاتصالات، ومعدات تصوير فائقة الدقة والفعالية، وأجهزة تحسس تعمل بالأشعة تحت الحمراء، ولكنها معدة عن طريق استعمالها لليزر، لضمان حماية مطلقة بتدمير أي صاروخ أو غارة جوية معادية قبل الوصول إلى (إسرائيل).

4. الاعتماد على الذخائر الذكية التي توجه ذاتياً بوسائل حرارية وليزرية، ويتميز هذا النوع من الذخائر بدرجة عالية من الدقة في إصابة الأهداف ومن مسافات بعيدة.

5. الاستخدام الموسع للصواريخ الطوافة (كروز) بكونها أسلحة ردع رئيسة إذ يتعدى مداها القتالي (2500) كم، وذلك لما تتمتع به من قدرة على التحليق المنخفض ومناورة عالية تجنبها الرادارات المعادية، إلى جانب إمكانية تزويدها برؤوس تقليدية ونووية ذات الدمار الشامل، إذ ستصبح هذه الصواريخ وسائل الهجوم الأساسية سيما في المرحلة الافتتاحية للحروب ضد الأهداف الإستراتيجية والاقتصادية داخل العمق الاستراتيجي للخصم بهدف تحطيم إرادته السياسية.

6. التوسع في إنتاج أسلحة التفجير الكتلوية التي تمثل القنابل الارتجاجية التي تولد موجة عنيفة من الضغط تعادل الضغط الجوي عدة مرات، وبما يسبب تدمير وإبادة الأهداف المهمة كالمرافق الصناعية، ومراكز القيادة والسيطرة، ومحطات الرادار، ومراكز تجمع الصواريخ أرض/ جو ومنصات إطلاقها.

ومما لاشك فيه، إن هذه التطورات في منظومة الأسلحة القتال الإستراتيجية ستنعكس على العقيدة العسكرية (الإسرائيلية)، وفي إطار إستراتيجيتها العسكرية – الأمنية، فهي فضلاً عماَ تقدمه من إضافة نوعية على إستراتيجية الردع التقليدي، وتجعل منها إستراتيجية أكثر ثباتاً ومصداقية مما كانت عليه، فإنها ستجعل من مسألة الحرب ذات كلفة عالية لما تنطوي عليه من خسائر باهظة يصعب على الأطراف تحملها، ويبدو أن (إسرائيل) في إستراتيجيتها العسكرية – الأمنية، وفي أي حرب يمكن أن تقع مستقبلاً، ستأخذ بعقيدة الحرب الجو – فضائية والتي تعتمد على تضافر الجهد العسكري لثلاث

منظومات قتالية وهي (الأسلحة الجوية – الفضائية، منظومة القيادة والسيطرة، منظومة الصواريخ الموجهة وذات القدرة على التدبير الشامل)، كما تبدي التزاماً عالياً بتطوير قدراتها العسكرية بشقيها الاستراتيجي والتقليدي – التقني، لتكون في موضع التفوق في معادلة التوازنات الإقليمية، وبما يضمن لها ممارسة سياسة ردع فعال لفرض إرادتها السياسية تحقيقاً لأهداف إستراتيجيتها العليا.

المطلب الرابع: مـــصـــر

أولاً: المقوم الجيوبوليتيكي

تقع مصر في أقصى الشمال الشرقي من قارة أفريقيا، ويحدها من الشمال الساحل الجنوبي الشرقي للبحر المتوسط ومن الشرق الساحل الشمالي الغربي للبحر الأحمر ومساحتها (4540،200،1) كم^2، ومصر دولة تقع معظم أراضيها في أفريقيا غير أن جزاءً منها وهي شبه جزيرة سيناء يقع في قارة أسيا[1]، وتشترك مصر بحدود من الغرب مع ليبيا ومن الجنوب مع السودان ومن الشمال الشرقي مع الأراضي الفلسطينية (إسرائيل) وتطل على البحر الأحمر من الجهة الشرقية وتمر عبر أراضيها قناة السويس التي تفصل الجزء الأسيوي منها عن الجزء الإفريقي[2]، وتنقسم مصر من الناحية الجغرافية إلى أربعة أقسام رئيسة هي: وادي النيل مساحته تبلغ حوالي (33 ألف كم^2) تقريباً، والصحراء الغربية تشغل حوالي (680 ألف كم^2) تقريباً، والصحراء الشرقية مساحتها حوالي (225 ألف كم^2) تقريباً وشبه جزيرة سيناء مساحتها حوالي (161 ألف كم^2) تقريباً[3].

ارتبطت سياسة مصر الخارجية وعلى مر العصور بمعطيات جيوستراتيجية أملتها عوامل جغرافية وتاريخية اتسمت بثبات نسبي فالجغرافية جعلت من مصر دولة تعتمد

---

(1) مصر، ويكيبديا، الموسوعة الحرة، في 2010/9/28.

Website//.www.wikipedia.orglwikil

(2) موقع مصر الجغرافي، موسوعة المعرفة، في 2009/8/17.

Website//.www.wmarefe.orglindex.phpl

(3) نسرين اللحام واخرون، نحو الاستغلال الأمثل لموقع مصر الجغرافي، (القاهرة، مركز الدراسات المستقبلية، 2008)، ص2.

اعتماداً شبه كلي على مياه نهر ينبع خارج أراضيها ويجري داخل دول كثيرة قبل أن يصل إلى حدودها الجنوبية وتاريخيا، يشير إلى أن مصر وبحكم موقعها الجغرافي كانت محط أنظار القوى الكبرى لمختلف مراحل التاريخ، وكذلك فأن هذا الموقع الجغرافي مكن مصر من لعب دور إقليمي فاعل في المنطقة وهذا ما أضفى عليها مكانة إقليمية مهمة كونها أن هذا الموقع جعلها تتمتع بحرية حركة دائرية في كل الاتجاهات وهذه المعطيات الإستراتيجية فرضت على مصر سياسة خارجية تقوم على دعامتين[1]:

1- **تستهدف الدفاع عن الحياة والبقاء:** بالعمل على ضمان استمرار تدفق مياه نهر النيل وهو ما فرض عليها ضرورة متابعة ما يجري وراء حدودها الجنوبية، أي في دول حوض النيل.

2- **تستهدف الدفاع عن الأمن والاستقلال:** بالعمل على مواجهة التهديدات الخارجية وهو ما فرض عليها ضرورة متابعة ما يجري وراء حدودها الشرقية، أي في فلسطين والعراق والخليج العربي وكان من الطبيعي في سياق كهذا أن تشكل منطقة حوض النيل من جهة ومنطقة العراق وسوريا والخليج العربي من جهة أخرى مجالاً حيوياً متصلاً ومتكاملاً لمصر من منظور سياستها الخارجية، لذا لم يكن غريباً أن تتسم هذه السياسة بدرجة عالية من الثبات والاستقرار وهو ما ظهر بوضوح في جميع المراحل التي كانت تطرأ فيها بين الحين والأخر عبر تاريخيها الطويل[2] غير أن نظرة عابرة على ما يجري في المنطقة من تفاعلات في المرحلة الراهنة تكفي للتوصل إلى نتيجة مفادها أن سياسة مصر الخارجية باتت عاجزة عن تأمين وحماية مجالها الحيوي سواء على جبهة الجنوب أم على جبهتها الشمالية الشرقية مما يشير إلى أن خللاً ما قد وقع في تصميم ورسم هذه السياسة ،إذ لم تعد متسقة على الإطلاق مع محطات مصر الجغرافية، فعلى صعيد الجبهة الجنوبية، يبدو السودان والذي يشكل مع مصر كتلة طبيعية واحدة كمنطقة

---

(1) خليل العناني، الدور الإقليمي لمصر........ إلى أين؟ وجهات نظر، ملفات المعرفة، في 2004/10/3 Website//.www.aljazeera.net/…/NR/exeres.

(2) جمال عبد الجواد، السياسة الخارجية المصرية: من دوائر الهوية إلى النطاقات الإستراتيجية، صحيفة (الأهرام)، العدد (45095)، في 2010/11/25.

Website//.www.ahram org..eg/177/2010/11/25/47/27687/aspx.

مصب لنهر ينبع خارجهما باتت مهددة بالتفتت والانقسام إلى دويلات عدة أما على صعيد الجبهة الشمالية الشرقية فتبدو مصر في موقف لا تحسد علية أيضا، فبعد ثلاثين عاماً من توقيع مصر على معاهدة صلح منفردة مع (إسرائيل) لا يزال السلام غائباً، سيما في ضوء التطورات المتلاحقة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وحين تصبح مصر غير قادرة على ضبط الأوضاع داخل مجالها الحيوي فمن الطبيعي أن تفقد نفوذها داخل الدوائر الأوسع لحركة سياستها الخارجية أي الدوائر العربية والأفريقية والإسلامية، اذ يلحظ أن قدرة مصر على قيادة العالم العربي سواء منفردة أو بالتنسيق مع سوريا والسعودية تقلصت كثيراً في الآونة الأخيرة[1].

ومما تقدم يمكن القول إن مصر ستواجه في المرحلة القادمة جملة من التحديات التي يفرضها عليها طبيعة موقعها الجغرافي والتي تنطوي على تأثيرات سلبية تنعكس وبصورة مباشرة على طبيعة دورها الإقليمي ويتمثل أهمها في[2]:

1. تفتت عدد من الأقطار العربية تحت وطأة الصراعات الاثنية والقبلية والدينية والقومية وعلى رأسها السودان.
2. تنامي قوة كل من إيران وتركيا (وإسرائيل) إلى الدرجة التي تؤهلها لأداء ادوار إقليمية تتنافس على النفوذ في المنطقة وتسعى لاقتسامه.
3. انهيار عملية التسوية نهائياً سيما على المسار الفلسطيني، ونجاح (إسرائيل) في فرض تسوية بشروطها، تتضمن فرض توطين أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين في سيناء تحت شعارات التعمير والتنمية.

ومما تقدم أعلاه، يمكن القول إن مصر وبحكم موقعها الجغرافي المتميز سعت إلى ممارسة دور إقليمي مؤثر في المنطقة ونجحت في ممارسة هذا الدور في العديد من الفترات ألا انه وعلى الرغم من ذلك فقد واجهات عقبات كبيرة في وجه هذا الدور سواء كان ذلك على الصعيد العربي أم الإقليمي.

---

(1) محمد حميدة، تراجع مكانه مصر الإقليمية يهدد مصالح واشنطن، في 2010/9/15.
Website//.www.elaph.com/web/news/2010/9/594953.htmll.

(2) محمود شكري، مصر... والتوازنات الإقليمية، صحيفة (الأهرام)، العدد (45010)، في 2010/3/1
Website//.www.ahram org..eg/92/2010/3/1/9634.aspx.

ثانياً: المقوم السكاني (الديموغرافي)

بلـغ عـدد سـكان مصر (76) مليـون نسـمة تقريبـاً في تعـداد عـام 2009، بزيـادة قـدرها (37،24%) عن تعداد عـام 1996، مـنهم (72) مليونـاً و(579) الفـاً و(30) نسـمة في الـداخل و(3) ملايين في الخارج وتقدر نسبة الحضر بـ(30) مليون و(949) ألف نسمة في حين يسكن الريف (41) مليون و(629) الفاً و(341) نسمة ويقدر معدل الزيادة السكانية في السنوات الأخـيرة بنحـو 1.3%[1] وتشغل مصر الترتيب (16) عالمياً من حيث عدد السكان والثالث أفريقيـا بعـد نيجريـا وأثيوبيـا من حيث عدد السكان والترتيب (124) عالمياً من حيث الكثافة السكانية وهي أكثر الدول العربيـة سكاناً[2].

ويبلغ متوسط الكثافة السكانية في مصر 63 نسمة /كم^2 حيث هـي في منطقـة وادي النيـل والدلتا (900) نسمة / كم^2 (98%) من مجموع السكان على 4% من مساحة البلاد وهي مـن أعـلى الكثافات السكانية في العالم، ويتوقع أن يصل عـدد سـكان مصر اذا اسـتمرت الزيـادة عـلى الـوتيرة الحالية في عام 2017 إلى (86) مليون نسمة[3]. وغالبية سـكان مصر مـن المصريـين وتقـدر نسـبتهم 4،99% من مجمل السكان (2006) وتعـد مصر بقالبهـا السـكاني الإجـمالي دولـة متعـددة الأعـراق والأصول ويندمجون مع بعضهم البعض اجتماعياً، ومن هذه الأعراق النوبيين في الجنوب والبيجا في جبال البحر الأحمر والوطن العربي والبدو الرحل في سيناء وغيرهم.

وفي ضوء ما تقدم يلحظ أن مصر تمتلك قوة سكانية (بشرية) هائلة مما مكنهـا في اسـتثمار هذه القوة في مجالات كثيرة سواء على الصعيد الاقتصادي (الأيدي العاملة داخل البلاد وخارجها) أو العسكري (زيادة عدد القوات المسلحة) مما يضفي على قوتها عنصراً هاماً له نتائجه المبـاشرة عـلى دورها الإقليمي.

---

(1) تعداد السكان في مصر، ويكبيديا ،الموسوعة الحرة، في 2010/6/15.
Website//.www.ar.wikipedia.org/wikit.

(2) جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،في 2010/9/2.
Website//.www.egypty. com/Egyptian/state/population.asp.

(3) صـفاء صـالح، التركيبـة السـكانية في مصر، صـحيفة (الأسـبوع) المصريـة، العـدد (60453)، في 2010/7/11
Website//.www.elaosboa. com/elaosboa/ine/news/show.asp .

ثالثاً:- المقوم الاقتصادي

يُعد اقتصاد مصر من الاقتصاديات المتنوعة في الشرق الأوسط وغير المعتمدة على البترول كما هو الحال في دول الخليج، ويعتمد اقتصاد مصر بشكل رئيسي على الزراعة والسياحة والبترول والصناعات والبتروكيمياوية وعائدات قناة السويس وكان معدل النمو الاقتصادي في مصر في ربع القرن الماضي (1975-2000) يتراوح ما بين (4-5%)، إلا أن مصر تحقق الآن نمواً سنوياً في الناتج القومي قدره (7%)، والاقتصاد المصري هو الثاني حجماً بين الدول العربية بعد السعودية لكنه يشكل الاقتصاد الأكبر حجماً في الوطن العربي ، ويعد الاقتصاد الحادي عشر في الشرق الأوسط من حيث دخل الفرد، كما يعد الاقتصاد المصري الثاني في أفريقيا من حيث الناتج القومي الإجمالي برصيد يقترب من (200) مليار دولار(قيمة اسمية) أو ما يوازي (480) مليار دولار (قيمة القوة الشرائية) وهو ما يتعدى تريليون جنيه مصري، كما أصبحت عضواً في مجموعة (G15) وهي مجموعة الدول التي تطبق برامج النمو الاقتصادي ويصل معدل البطالة في مصر إلى (1،9%) حسب تقديرات عام 2007[1].

إلا أن هذا لا يمنع من القول إن الاقتصاد المصري يواجه الكثير من المشكلات الحادة والتي تقف في مقدمتها مشكلة الفقر والتي تمثل واحدة من أهم الأعراض الواضحة التي يعاني منها هذا الاقتصاد حسب وكالة التنمية الدولية فقد بلغ متوسط دخل الفرد في مصر (5000$) عام 2007 لتحتل المركز (138) عالمياً وهو ما يمثل نصف المتوسط العالمي البالغ (10000$)، وتشير بيانات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى أن نسبة خط الفقر في مصر بلغت 7،16% وان نسبة من هم تحت خط الفقر حوالي 1،3%، ونسبة السكان عند خط الفقر ((الذين يعيشون على دولارين باليوم)) هم 9،43%، ويعد العجز في الميزان التجاري هو ثاني هذه الأعراض بسبب الزيادة الكبيرة للواردات عن الصادرات ففي حين بلغت قيمة الصادرات خلال عام 2007 حوالي (5،24) مليار دولار بنسبة (2،0%) من الصادرات الدولية فأن الواردات السلعية بلغت قيمة (9،44) مليار دولار بنسبة (3،0%) من الواردات الدولية وهذا العجز مزمن منذ

(1) الاقتصاد المصري، ويكبيديا، الموسوعة الحرة، في 2010/9/15.

Website//.www.ar.wikipediacrg/wiki/.

عشرات السنين وسببه أن مصر تستورد الجانب الأكبر من غذائها، وفضلا عن ماسبق يعاني الاقتصاد المصري من قفزة في الأسعار بعد تحرير سعر صرف الدولار وزاد من حدة المشكلة قيام الحكومة برفع أسعار المنتجات البترولية وأسعار عدد من الخدمات العامة تطبيقاً لبرامج الإصلاح الاقتصادي وكان من نتيجة ذلك ارتفاع معدلات التضخم على وفق صندوق النقد الدولي من (2،4%) عام 2006 إلى (11%) عام 2007 ثم إلى (7،11%) في عام 2008 مع توقع ارتفاعها إلى (1،16%) [1] وهكذا تظهر الأرقام معاناة الاقتصاد المصري التي انعكست أثارها سلباً على المواطن ومن المتوقع أن تزيد هذه الآثار في ظل الأزمة المالية التي تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أنها ستتسبب في تراجع معدل النمو بمعدل إلى (6%) عام 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري[2]. إلا أن صندوق النقد الدولي عاد وأكد مرة أخرى في تقريره الصادر عام (2010) تعافي الاقتصاد المصري من تأثيرات الأزمة المالية العالمية وتوقع الصندوق تحقيق معدل نمو نسبة (5%) في العام 2010 ويرتفع إلى 5،5% في العام المقبل وذلك مقارنة بنسبة (7،4%) في العام 2008-2009، وقال إن الأداء الاقتصادي جاء أفضل من المتوقع خلال الفترة الماضية[3]. إن عملية معالجة هذه المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد المصري على الرغم من أنها تجري وبصورة مستمرة إلا انه لا يمكن القضاء عليها بصورة نهائية كون هذه المشكلات متجذرة في الاقتصاد المصري كما أن هذا لا يمنع من القول أن الاقتصاد المصري هو من أهم الاقتصاديات الواعدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إذ إنه يتميز بتعدد الإمكانيات الاقتصادية (اقتصاد منوع) فضلا عن انه يمتاز بقدرة استهلاكية كبيرة وهذا ما جعله عامل جذب للاستثمارات الأجنبية في مصر.

---

(1) ممدوح الولي، اقتصاد مصر المريض.... الإعراض في أرقام، قضايا اقتصادية، في 2008/11/19.
Website//.www.is tamonline.net/servlet/satelliete?=Article=1227019070836

(2)Hussein Alasrag,Impact of the global financial Crisis on the Eruption economy, Munich personal RepEc Archire,January2009.pp.12-23.

(3) شريف جاب الله، أداء الاقتصاد المصري أفضل من المتوقع، صحيفة الأهرام، العدد (45008)، في2010/2/7.
Website//.www.ahram.org.eg/90/2010/02/27/9309.aspx

رابعاً: المقوم العسكري

تتشكل القـوة العسـكرية المصريـة مـن عـدة عنـاصر مدربـة عـلى خـوض جميـع أنـواع الحروب، وعلى الرغم من أنها لا تتحـدث علنـاً عـن إمكانياتهـا العسـكرية وحجـم الإنفـاق عـلى جيشها وأسلحتها المختلفة، فإن المعاهـد الدوليـة تؤكـد أن قـدراتها العسـكرية تقـدمت كثـيراً في مجال التسليح والجهوزية والإمكانيات والنوعية[1] اذ تمتلك مصر جيشاً هو الأكبر أفريقيـا وعربيـاً وهو القوة الثانية بعـد (إسرائيـل) في الشرق الأوسـط إلا انـه يتفـوق عليهـا في مجمـوع القـوات العاملة والاحتياط والقوات البحرية كماً ونوعاً، والطيران كماً ولـيس نوعـاً [2] عمـدت مصر ومنـذ منتصف الخمسينات من القرن الماضي إلى تطـوير قـدراتها العسـكرية لمواجهـة مقومـات البيئـة الإقليمية آنذاك (الصراع العربي- الإسرائيلي) بما في ذلك الحـروب العربيـة (الإسرائيليـة) ونجحـت بامتلاك قدرات عسكرية متطورة، ولجأت إلى بناء قوة عسكرية ذات إمكانيات عالية بعيـداً عـن الضغوط الدولية وان اعتمدت وبشكل كبير في حقب مختلفة إلى اللجـوء إلى الاتحـاد السـوفيتي في ذلك الوقت، وبعد انتهاء الحرب الباردة وعلى الرغم في الصـعوبات التـي واجهتهـا مصر في مـا يتعلق بالحصول على التكنولوجيـا العسـكرية المتطـورة نتيجـة لطبيعـة الظـروف الدوليـة التـي سادت والتي تمثلت بانهيار الاتحاد السوفيتي وهيمنة الولايات المتحدة وانعدام هـامش المنـاورة الإستراتيجية أمامها إلا أنها تمكنت بعد ذلـك مـن الحصـول عـلى معـدات وأسـلحة متطـورة مـن الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا والصين وغيرهم واستغلت في ذلك العوائد الاقتصادية المتحققـة لهـا جـراء تنـامي اقتصـادها المحـلي مـا اكسـبها عوائـد ماليـة ضـخمة[3] فضـلا عـن

(1) وزارة الدفاع المصرية، معلومات عن حجم وقدرة الجيش المصري، في 2010/7/24.
Website//.www.mmc.gov.eg.

(2) المعرفة، الجيش المصري في 2009/6/22. Website//.www.marefa.org/index.php

(3) المنتـدى العـربي للـدفاع والتسـليح، قـدرات مصر العسـكرية مـن سـنه 1950- حتـى الآن، الدراسـات والتحاليـل الإستراتيجية، القاهرة، في2009/9/1.
Website//.www.defense-arab.com/vb/showthread.php

المكاسب التي حققتها مصر مـن حـرب الخلـيج الثانيـة 1991 وأهمهـا الحصـول عـلى مسـاعدات عسكرية أمريكية بلغت قيمتها (3،7) مليار دولار[1].

جدول رقم (8)

القدرات والإمكانيات العسكرية المصرية

ARMY
Total Land-Based Weapons: 9,357
Towed Artillery: 2,393 [2001]

NAVY
Total Navy Ships: 93
Merchant Marine Strength: 67 [2008]
Major Ports and Harbors: 6
Aircraft Carriers: 0 [2008]
Destroyers: 0 [2008]
Submarines: 4 [2008]
Frigates: 12 [2008]
Patrol & Coastal Craft: 35 [2008]
Mine Warfare Craft: 13 [2008]
Amphibious Craft: 12 [2008]

AIR FORCE
Total Aircraft: 1,230 [2003]
Helicopters: 243 [2003]
Serviceable Airports: 88 [2007]

View this page with: Just Stats | Sources | Definitions | Both

Indicator	Value	Rank
Armed forces growth	1	[68th of 132]
Armed forces personnel	448,000	[10th of 166]
Branches: Army, Navy, Air Force, Air Defense Command		
Conscription: Conscription exists.		
Conventional arms imports	$398,000,000.00	[11th of 85]
expenditure > % of GDP	2.81 %	[21st of 145]
Expenditures > Dollar figure	$2,440,000,000.00	[27th of 111]
Gulf War Coalition Forces	33,600	[4th of 30]
Manpower > Availability > Males age 15-49	19,895,400	[16th of 175]
Manpower > Military age	20 years of age	
personnel	799,000	[7th of 170]
personnel > % of total labor force	3.49 %	[15th of 168]
Service age and obligation: 18-30 years of age for male conscript military service; service obligation 12-36 months, followed by a 9-year reserve obligation		
Tanks	900 tanks	[17th of 22]
Tomb of the Unknown Soldier > National examples > Description: Also includes the tomb of President Anwar Sadat.		
US military exports	$615,240.00 thousand	[5th of 109]
Weapon holdings	11,251,000	[6th of 137]

Source: Website//.www.globalfirepower.com/count...ntry_id= Egypt

&.www.nationmaster.com/country/...y/mil-military

إن عملية تطوير وتحديث القدرات العسكرية المصرية بلغـت درجـات عاليـة ففـي تقريـر أصـدره ((مركز جافي للدراسات الإستراتيجية)) التابع لـ (جامعة تل أبيب) عام ((2003-2004) فطبقاً للتقرير الـذي وضعه كل من الباحثين ((شلومو بروم)) و((يفتاح شـابير)) فـأن القـوات المسـلحة المصريـة واصـلت تطـوير نفسها سيما على مستوى المعدات عبر مواصلة سياسة الحصول على الأسلحة الأمريكية المتطورة، ويضـاف إلى

(1) توم الانتوس، طبيعة المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر ... وماذا تقدم مصر في المقابل!!، مرافئ، في 2007/2/21.
Website//.www.marafea.org/paper.php?source=15169

ذلك التقرير الذي نشرته صحيفة ((هآرتس)) ((الإسرائيلية)) في أواخر 2009 للكاتب ((روخان مختصور)) والذي أشار فيه إلى أن الجانب المصري يعيش أفضل حالاته العسكرية وهو ما يشير قلق الكيان الصهيوني [1]. إن القوة العسكرية المصرية إذا ما قورنت بقوات كل من إيران وتركيا و(إسرائيل) فأنها ستكون (شبه متعادلة) ولكنها في الوقت نفسه تمثل (هاجساً امنياً قلقاً) للدول الإقليمية ويبقى لها دور هام في تحقيق أهدافها وحماية مصالحها في المنطقة.

المطلب الخامس: السعودية

أولاً: المقوم الجيوبوليتيكي

تقع السعودية في الجنوب الغربي من قارة أسيا ممتدة على مساحة تبلغ (2،000،000) كم^2 تقريباً وهو ما يعادل نحو أربعة أخماس مساحة شبه الجزيرة العربية ويحدها من الغرب البحر الأحمر ومن الشمال الأردن والعراق والكويت ومن الشرق الخليج العربي وقطر والإمارات العربية وعمان ومن الجنوب اليمن ويبلغ طول الحدود من جميع الجهات (6،760كم) منها (4،430كم) حدوداً برية و(2،330كم) حدوداً بحرية [2].

سعت السعودية وبحكم موقعها الجغرافي المتميز إلى ممارسة دور إقليمي فاعل ضمن إطار البيئة الإقليمية التي تتواجد فيها (النظام الإقليمي الخليجي) فالسعودية بمساحتها الواسعة هي الدولة الوحيدة في النظام الإقليمي التي لها علاقات حدودية مع دول النظام كلها ،فهي لها حدود برية مع العراق والكويت والإمارات وقطر وعمان ومع البحرين حديثاً عبر جسر (الملك فهد) الذي يربط جزيرة البحرين بالشاطئ الشرقي للسعودية ولها فضلا عن ذلك حدود بحرية مع إيران عبر الجزر الواقعة في المياه الخليجية بين البلدين وهذا ما يزيد الموقع الجغرافي للسعودية أهمية داخل النظام الإقليمي الخليجي الأمر الذي أدى إلى أن تؤدي دوراً محورياً داخل الإطار الذي يجمعها مع الدول العربية الخمس الصغيرة الأعضاء في النظام الإقليمي

---

(1) شلومو بروم ويفتاح شابير، التوازن العسكري في الشرق الأوسط 2003-2004، دراسات إستراتيجية (إسرائيلية)، تقرير معهد جافي للدراسات الإستراتيجية،ساحة الطيران العربي، في 2010/2/18.

Website//.www.4flying. com/showthread.php?t=4644388page=2

(2) جغرافية السعودية، موسوعة المعرفة، في 2009/4/18.

Website//.www.marefa.org/index/php.

الخليجي، عن طريق خصوصية الارتباط بين الدول الست وعلى الأخص التماسك الاجتماعي والسياسي القوي عن طريق الدور القيادي للسعودية بين هذا الدول تسعى إلى جعل الدول الخمس داخل النظام تنتهج خياراها في كل الميادين الممكنة والى ابعد حد ممكن كما تسعى إلى فرض سيطرتها واستحواذها على هذه الدول باعتبارها ((عالمها الخاص))[1].

لقد شكلت منطقة الخليج العربي والدول المطلة عليها أهم محاور السياسة الإقليمية السعودية،ويعود ذلك إلى اعتبارات عديدة من أهمها[2]:

1-الارتباط القبلي والتاريخي.

2-الجوار الجغرافي المميز الذي تتمتع به دول الخليج العربية.

لقد عملت السعودية وبحكم كونها اكبر دول مجلس التعاون الخليجي (مساحة وسكاناً) فضلا عن كونها إحدى القوى الإقليمية المؤثرة في النسق الإقليمي إلى فرض (سياسة استتباعية) على دول مجلس التعاون الخليجي فضلا عن انتهاجها سياسة موازية في علاقات مع القوتين الإقليميتين (إيران والعراق) بل وتوسيع العمل بهذه السياسة لتشمل أية قوة داخلية أو إقليمية منافسة وهذه السياسة هي سياسة ((الاستبعاد والعزل)) وهي سياسة الهدف منها منع إي تدخل في هذه المنظومة واستبعادها عن تأثيرات النفوذ الإيراني والعراقي كي يبقى النفوذ والتأثير سعوديان وحدهما المسيطرين والمتحكمين في الخيارات والتوجهات السياسية لهذه الدول [3].

إن المشكلة الأساسية التي واجهتها هي عجزها عن فرض سياسة الاستتباع على الدول الخمس بالشكل الذي تريد، وضعفها عن تحقيق العزل للقوتين الإقليميتين

(1) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي....، مصدر سبق ذكره، ص411.

(2) السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، وزارة الخارجية، في2005/10/15.

Website//.www.mofa.gov.sa/Detail.asp?In News/tem/D=24605.

(3) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي.... مصدر سبق ذكره، ص412.

بالشكل والمستوى الذي كانت تأمله، وكان الخروج على هاتين السياستين، أهم أنماط التفاعل داخل النظام الإقليمي الخليجي [1].

وفضلا عما تقدم فقد أدت السعودية وبحكم كونها جزءاً منطقة الشرق الأوسط دوراً كبيراً في قضايا المنطقة سيما القضية الفلسطينية كما ومارست دورا مؤثرا في القضية العراقية بحكم الجوار الجغرافي معه.[2] وعلاوة على ما تقدم فإنها أدت دوراً مهماً في الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة سيما بعد الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي في عام 1971 وذلك من خلال (سياسة الركائز) إذ عدت السعودية إحدى ركائز الإستراتيجية الأمريكية المنطقة إلى جانب إيران، وذلك لحماية المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي[3]. ويمكن القول إنها تتمتع بموقع جغرافي مهم مكنها من ممارسة دور مؤثر في المنطقة بصورة عامة وفي منطقة الخليج بصورة خاصة وذلك على الرغم من المعوقات التي تواجهها في هذا المجال.

ثانياً: المقوم السكاني(الديموغرافي)

بلغ عدد سكان السعودية على وفق نتائج المسح الديموغرافي لعام 2007 بـ(834،980،23) نسمة مقارنة بـ(262،678،22) نسمة لعام 2004، وذلك بزيادة مقدراها (2572،13) ونسبتها (74،5%) وبمتوسط معدل سنوي قدره (3،2%) [4] في حين بلغ عدد السكن على وفق إحصاء عام 2010 (977،136،27) وذلك بزيادة قدرها (143،156،3)[5]. وتعد الشريحة العظمى من السكان من فئة من الشباب من بين

(1) المصدر نفسه، ص 412.

(2) سعود عبد العزيز كابلي، نحو سياسة خارجية سعودية اكبر وأعمق .... تأسيس الدولة المحورية، صحيفة الوطن السعودية، العدد (3005)، في 2008/12/21.

Website//.www.alwatam.com sa /news/index.asp.

(3) عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية.. مصدر سبق ذكره، ص115.

(4) المملكة العربية السعودية، الخصائص السكانية والسكنية في المملكة العربية السعودية، (وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، 2007)، ص 16.

(5) نتائج التعداد السكاني، في السعودية لعام 2010، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، في 2010/9/9.
Website//.www.alwakad.net/inff/news.Php?action=showBid=7067.

الأعمار (15-45) وتمثل هذه الفئة ما نسبته 42% من إجمالي السكان وهـذا العامـل يضـفي عـلى القوة الاقتصادية السعودية ميزة كونه العامل الأساس في توفير الأيـدي العاملـة[1] إلى جانـب كونـه عنصر قوة في قدرتها العسكرية مما يضفي على قوتها عنصراً مهماً.

ثالثاً: المقوم الاقتصادي

تعد السعودية الدولة ذات القوة الاقتصادية الأكبر في الشرق الأوسـط إذ تشـكل 25% من الناتج القومي العربي، كما تحتل مكان الصدارة بين الـدول المصـدرة للـنفط ممتلكـة ربـع الاحتياطي العالمي منذ أكثر من خمسة وثلاثين عاماً، وتكـون عمليـة التنميـة الاقتصـادية عـبر خطط خمسيه ركزت الخطط الخمـس الأولى عـلى تطـوير البنـى التحتيـة فيهـا، أمـا الخطـط الثلاثة التالية فقد ركزت بشكل متزايد على تطوير الموارد البشرية والقطاع الخاص وفي العقـد الأخير أولت الدولة اهتماماً ملحوظاً بالخصخصـة في القطـاعين الصـناعي والزراعـي، وتعكـس الخطة الخمسية الثامنة التي أُقرت في عام 2005 التركيـز عـلى التنـوع في الاقتصـاد والاهـتمام المتزايد في تطوير القطاع غير البترولي في الاقتصاد السعودي[2]. بلغ الناتج القومي السعودي في العام 2005 ما مجموعة (53،309) مليار دولار وشكل القطاع البترولي منه (6،52%) والقطـاع الخاص غير البترولي (1،30%) وشكل إنتاج القطـاع العـام غـير البـترولي (الزراعـي والصـناعي) (2،17%)،أما الصادرات السعودية في العام نفسه بلغت (181) مليـار دولار وبلغـت في العـام 2006 مـا قيمتـه (6،212) مليـار دولار أمـا قيمـة الـواردات الإجماليـة فبلغـت (4،59) مليـار دولار في العام 2005 و(65) مليار دولار في العـام 2006، وتـأتي الولايـات المتحـدة في مقدمـة الدول في التعامل البترولي والتجـاري مـع السـعودية إذ بلغـت قيمـة الـواردات مـن الولايـات المتحدة إلى السعودية في العام 2005 ما قيمته (9،6) مليار دولار و(8،7) مليار دولار في العام 2006 أمـا قيمــة الصــادرات الســعودية إلى الولايــات المتحــدة فقــد بلغــت (7،27) مليــار

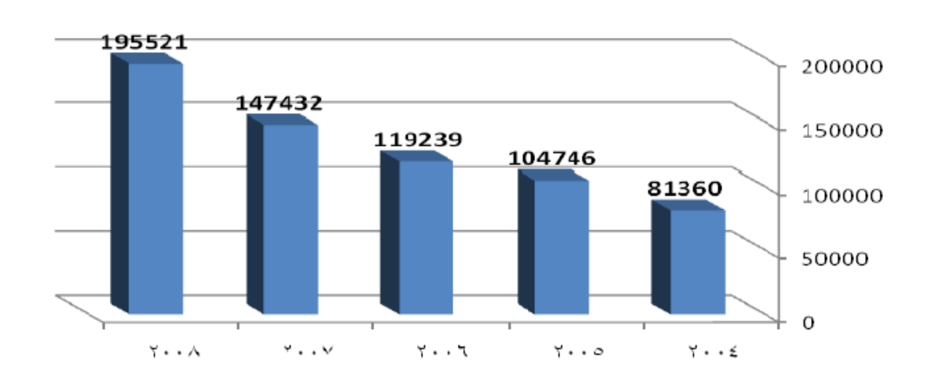
(1) المملكة العربية السعودية، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، في 2010/8/5.
Website//.www.qassimnews.com/news-action-show-id-10707.

(2) غرفة تجارة السعودية، واقع وأفاق العلاقات الاقتصادية السعودية الأمريكية، (الرياض، مركـز الدراسـات والبحـوث، 2009)، ص4.

دولار في العام 2005 (6) مليار دولار مواد نفطية و(7،31) مليار دولار في العام 2006[1].

الشكل رقم(6)

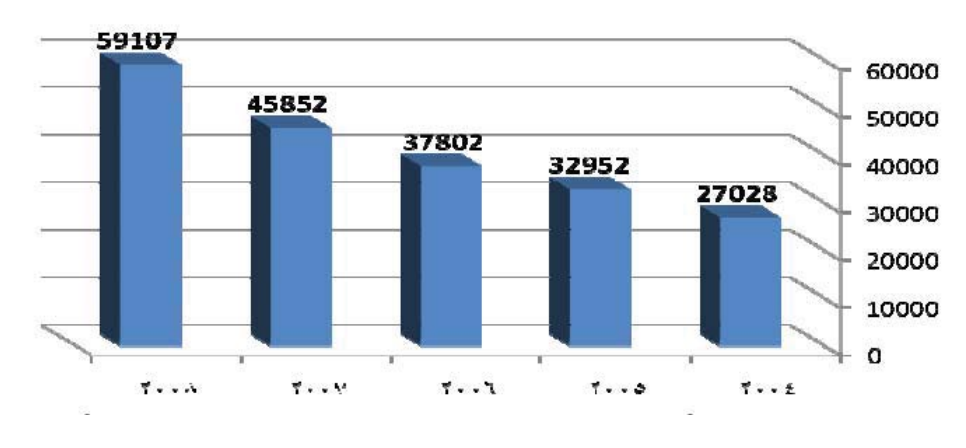
حجم الصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2004-2008) بالمليون ريال سعودي



Source: Website//.www.argaam.com/Portal/Content/ArticleDetail.aspx articleid =156243

الشكل رقم (7)

حجم الواردات السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2004-2008) بالمليون ريال سعودي



Source: Website//.www.argaam.com/Portal/Content/ArticleDetail.aspx articleid =156243

---

(1) غرفة تجارة السعودية، مصدر سبق ذكره، ص5.

فضلا عن ذلك إن دخول السعودية إلى منظمة التجارة العالمية ساعدها للمشاركة وبصـورة متكاملة في الاقتصاد العالمي مانحاً المستثمرين الأجانب فيها اماناً اكبر، وتنفيـذاً لـبرامج الخصخصـة والتنوع الاقتصادي وزيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد السعودي، و قـررت السـعودية بيـع حصتها في جمعيات الأسـهم المشـتركة للقطـاع الخـاص مثـل الشركـة السـعودية للصـناعات الأوليـة (SABLC) و شركة الاتصالات السعودية وشركة كهرباء السعودية....الخ [1]. يتميز الاقتصاد السعودي بكونه اقتصاد متكامل اذ انه على الرغم من أن القطاع البترولي يمثل حجر الزاوية في الاقتصاد إلا أن القطاعـات الأخـرى (الزراعـة، والصـناعة، والتجـارة الخارجيـة) تـؤدي دوراً كبـيراً في رفـد الاقتصـاد السعودي بعوامل القوة والنمو والاستقرار[2].

(1) غرفة تجارة السعودية، مصدر سبق ذكره ، ص6.

(2) الاقتصاد السعودي، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، في 2009/9/18

Website//.www.ar.wikipedia.org 1wikil.

جدول رقم (9)

مؤشرات عامة عن الاقتصاد السعودي

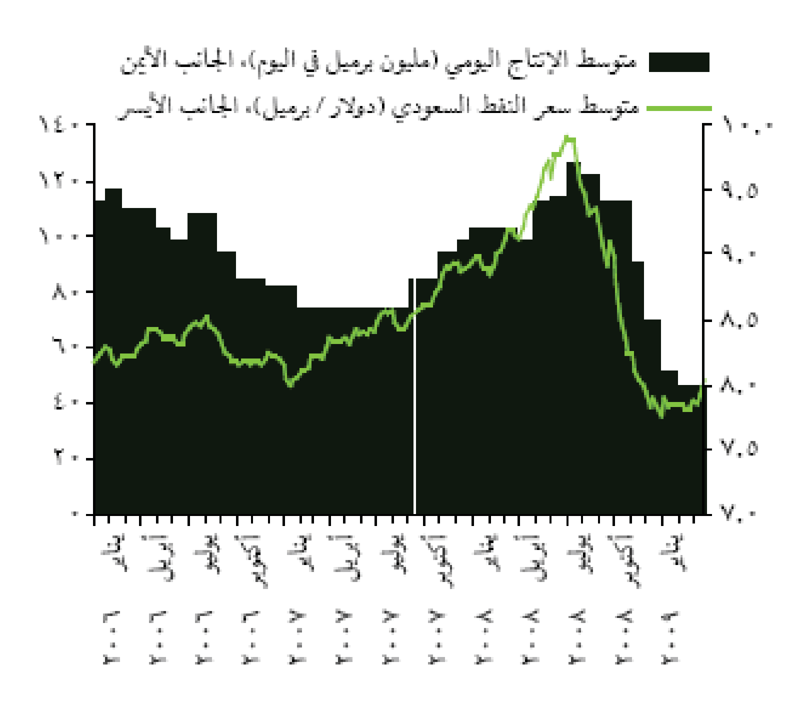
	الفعلي				التوقعات متوسطة الأجل		
	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	٢٠١٠م
النشاط الإقتصادي							
متوسط سعر النفط الخام - برنت (دولار /برميل)	٣٨,١	٥٤	٦٤,٨	٧٢,١	٩٨,٧	٥٠	٦٥
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الحالية (مليار ريال سعودي)	٩٣٨,٨	١١٨٣	١٣٣٦	١٤٣١	١٧٥٣	١٢٧١	١٥١٧
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الحالية (مليار دولار)	٢٥٠,٣	٣١٥,٣	٣٥٦,٢	٣٨١,٥	٤٦٧,٤	٣٣٨,٩	٤٠٤,٦
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	٪٥,٣	٪٥,٥	٪٣,٢	٪٣,٤	٪٤,٢	٪١,٥-	٪٤,٨
السكان (مليون)	٢٢,٧	٢٣,١	٢٣,٧	٢٤,٣	٢٤,٩	٢٥,٥	٢٦,٢
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	١١٠٢٨	١٣٦٥١	١٥٠٢٨	١٥٦٩٩	١٨٧٧٠	١٣٢٩٢	١٥٤٤٢
مؤشر أسعار المستهلكين (التغير السنوي)	٪٠,٣	٪٠,٧	٪٢,٢	٪٤,١	٪٩,٩	٪٤,٨	٪٥,٠
القطاع الخارجي							
الميزان التجاري (مليار دولار)	٨٤,٧	١٢٨,٤	١٥٠,٦	١٥٦,٢	٢١٨,٦	٤٤,١	٧٢,٧
رصيد المعاملات الجارية (مليار دولار)	٥١,٩	٩٠,١	٩٩	٩٥,١	١٥٠,٧	(٢٢,٨)	٣,١
رصيد المعملات الجارية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	٪٢٠,٧	٪٢٨,٦	٪٢٧,٨	٪٢٤,٩	٪٣٢,٢	٪٦,٧-	٪٠,٨
إجمالي الأصول الأجنبية في النظام المصرفي (مليار دولار)	٩٩,٠	١٥٧,٣	٢٣٩,٩	٣١٢,٢	٤٤٩	٣٥٤,٨	٣٧٠,٥
الموازنة							
موازنة الحكومة (مليار دولار)	٢٨,٦	٥٨,٢	٧٤,٩	٤٧,١	١٥٧,٥	١٥,٦-	٢١,٣
موازنة الحكومة / الناتج المحلي الإجمالي	١١,٤	١٨,٤	٢١	١٢,٤	٣٣,٧	٤,٦-	٥,٣
صافي مطلوبات البنوك من الحكومة (مليار ريال سعودي)	٤٨,٥	(٣٠,١)	(٥٧,٠)	(٩٩,٣)	(٢٢٥,٦)	(٢٠٠,٠)	(٢٢٠,٥)
القطاع النقدي							
متوسط سعر الصرف السنوي ريال سعودي / دولار أمريكي	٣,٧٥	٣,٧٥	٣,٧٥	٣,٧٥	٣,٧٥	٣,٧٥	٣,٧٥
معدل النمو السنوي للسيولة المحلية	٪١٩,١	٪١١,٤	٪١٩,٣	٪٢٣,٧	٪١٧,٦	٪١٦,٠	٪٢١,٤
النمو في الائتمان للقطاع الخاص	٪٣٧,٤	٪٣٨,٩	٪٩,٢	٪٢١,٤	٪٢٧,١	٪١٧,٥	٪٢١,١
المعدل السنوي لسعر العائد على الودائع ٣ أشهر) حتى نهاية المدة	٪١,٧	٪٣,٧	٪٥,٠	٪٤,٧	٪٣,٤	٪١,٨	٪٣,٦

المصدر: تقديرات المجموعة المالية-هيرميس

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي وتقديرات المجموعة المالية-هيرميس، في 2010 /7/10

Website//.www.alrroya.com/.../Arabic_Saudi_Economics_Note_10_Ma y_09.pdf

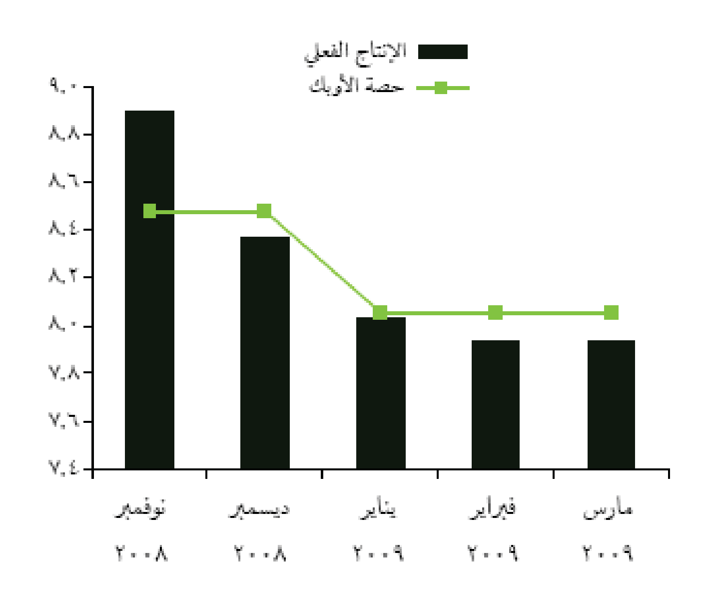
الشكل (8) مستويات أسعار وإنتاج البترول الخام السعودي



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي وتقديرات المجموعة المالية-هيرميس، في 7/10/ 2010

Website//.www.alrroya.com/.../Arabic_Saudi_Economics_Note_10_Ma y_09.pdf

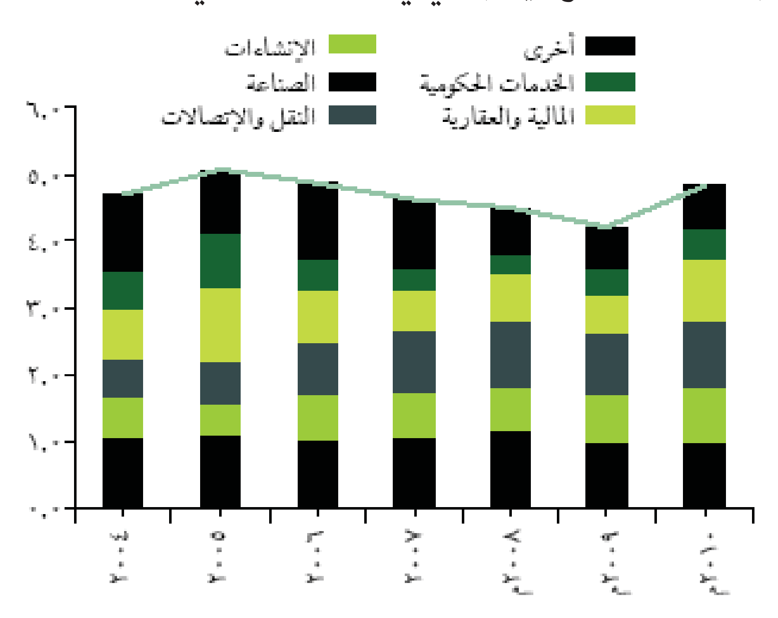
الشكل رقم (9) حصة السعودية من البترول حسب مقررات منظمة أوبك



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي وتقديرات المجموعة المالية-هيرميس،في 7/10/ 2010

Website//.www.alrroya.com/.../Arabic_Saudi_Economics_Note_10_Ma y_09.pdf

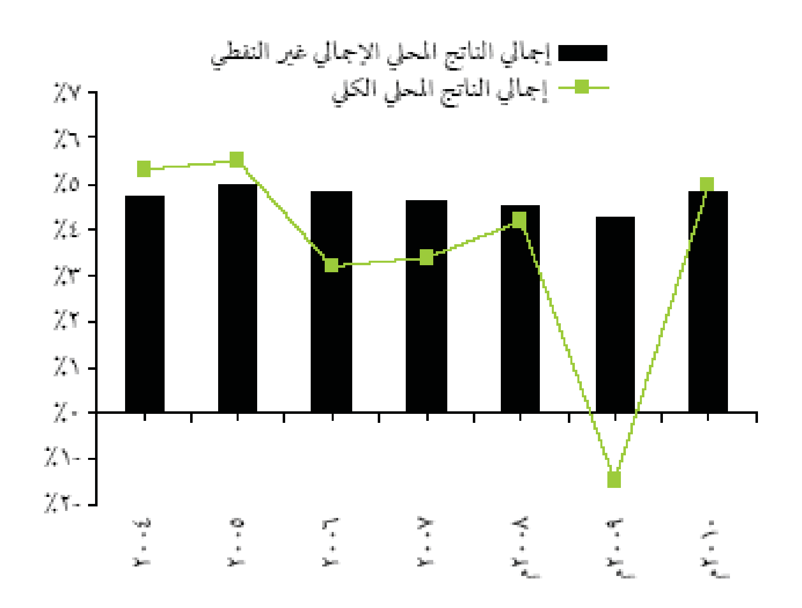
الشكل رقم (10) نسبة مساهمة القطاع غير البترولي في الاقتصاد السعودي



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي وتقديرات المجموعة المالية-هيرميس،في 10/7/ 2010

www.alrroya.com/.../Arabic_Saudi_Economics_Note_10_Ma y_09.pdfWebsite//.

الشكل رقم (11) مجمل الناتج المحلي الحقيقي غير البترولي



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي وتقديرات المجموعة المالية-هيرميس،في 10 /7/ 2010

www.alrroya.com/.../Arabic_Saudi_Economics_Note_10_Ma y_09.pdfWebsite//.

إن كل ما سبق يعد من العوامل المهمة والتي أضافت بعداً كبيراً في قوة الدور (الاقتصادي) السعودي وأضفت عليه ميزة مهمة في طبيعة تحركها إقليمياً ودولياً وهو ما يعطيها زخماً قوياً في أداء دور مهم إقليمياً سيما في بالجانب الاقتصادي.

رابعاً: المقوم العسكري

تعد القوات المسلحة السعودية من احدث القوى في المنطقة العربية والشرق الأوسط من ناحية القوى البشرية المدربة والأسلحة والعتاد الذي تتسلح به هذه القوات ما يؤهلها لتكون قادرة على تأدية مهامها بكفاءة وفاعلية في الدفاع والهجوم اذ انه بعد إتمام البرامج الرئيسة لإعادة بناء القوات المسلحة السعودية أصبح عديدها (185) ألف جندي يتوزعون على مختلف صنوف الأسلحة، وتقسم قواتها المسلحة إلى أربعة فروع (القوات البرية، والبحرية، والجوية، وقوات الدفاع الجوي) فضلا عن قوات الحرس الوطني[1].

وتشكل القوات المسلحة السعودية اكبر قوة عسكرية بدول مجلس التعاون الخليجي، كما أن إمكانياتها العسكرية نمت وبشكل ملحوظ منذ نهاية حرب الخليج الثانية عام 1991، إذ طبقت برامج عديدة من اجل تحديث قدراتها العسكرية إذ احتلت ميزانية الدفاع الأولوية المطلقة في سلم اهتمام القيادة السياسية في البلاد، وتوالت برامج المشتريات الدفاعية لإعادة تنظيم وتوسيع وتحديث القوات المسلحة بجميع فروعها معتمدة سياسة تنويع مصادر السلاح لتفادي أخطار المقاطعة يساعدها في ذلك الارتفاع القياسي في أسعار البترول، وتهافت كبريات الشركات الدفاعية العالمية على سوقها لنيل نصيبها من برامج المشتريات السعودية، وعلى سبيل المثال فقد أنفقت السعودية على مشترياتها الدفاعية في العام 2000 أكثر مما أنفقتها الدول الخليجية مجتمعة بما فيها إيران وهذا النمط من المصروفات على التسليح مكنها من عصرنة قواتها المسلحة وجعلها في مرتبة متقدمة بين القوى المسلحة إقليمياً ودولياً وضامناً حقيقياً لأمن الخليج، إذ يمتلك

---

(1) رياض الأعور، المملكة العربية السعودية القوة الضامنة لأمن الخليج، مجلة الدفاع ،العدد (26)، (الرياض، وزارة الدفاع السعودية، 2008)، ص5.

الجيش السعودي احد أفضل الأنظمة الدفاعية في الشرق الأوسط ومـن منظـور المعـايير العسـكرية العالمية تعد إمكانيات الجيش السعودي قوية مقارنـة بالعديـد مـن دول حلـف الشـمال الأطـلسي (NATO)[1].

وانســجاماً مــع مــا تقــدم، فقــد كانــت الانطلاقــة الكــبرى لمشــتريات الســلاح الســعودي مــن بريطانيــا في كــانون الأول 2005 وذلــك لشراء (72) طــائرة مقاتلــة مــن طــراز (Euro fight Typhoon Trachea) هذا فضلا عن توقيع مـذكرات تفـاهم لشراء الأسـلحة والمعـدات المتطورة من فرنسا والولايات المتحدة [2].

جدول رقم (9)

القدرات والإمكانيات العسكرية السعودية

ARMY
Total Land-Based Weapons: 5,695
Tanks: 1,055 [2006]
Armored Personnel Carriers: 3,000 [2006
Towed Artillery: 200 [2006]
Self-Propelled Guns: 110 [2006]
Multiple Rocket Launch Systems: 60 [200
Mortars: 400 [2006]
Anti-Tank Guided Weapons: 2,200 [2006]
Anti-Aircraft Weapons: 1,010 [2006]

NAVY
Total Navy Ships: 31
Merchant Marine Strength: 62 [2008]
Major Ports and Harbors: 4
Aircraft Carriers: 0 [2008]
Destroyers: 0 [2008]
Submarines: 0 [2008]
Frigates: 11 [2006]
Patrol & Coastal Craft: 65 [2006]
Mine Warfare Craft: 7 [2006]
Amphibious Craft: 8 [2006]

AIR FORCE
Total Aircraft: 453 [2006]
Helicopters: 140 [2003]
Serviceable Airports: 213 [2007]

SAUDI MILITARY STATS: Top Stats All Stats

View this page with: Just Stats Sources Definitions Both

Stat	Value	Rank
Armed forces growth	222	[7th of 132]
Armed forces personnel	202,000	[25th of 166]
Branches Land Forces (Army), Navy, Air Force, Air Defense Force, National Guard, Ministry of Interior Forces (paramilitary)		
Conscription There is no conscription.		
Conventional arms imports	$838,000,000.00	[5th of 85]
expenditure > % of GDP	8.2 %	[1st of 145]
Expenditures	10 % of GDP	[2nd of 87]
Expenditures > Dollar figure	$18,000,000,000.00	[5th of 111]
Gulf War Coalition Forces	100,000	[2nd of 30]
Iraq pledges of reconstruction aid	$500,000,000.00	[4th of 40]
Manpower > Availability > Females	6,381,098	[41st of 162]
Manpower > Availability > Males age 15-49	6,123,780	[45th of 175]
Manpower > Military age	17 years of age	
Manpower > Reaching military age annually > Males	271,905	[43rd of 226]
military expenditures > Stockholm International Peace Research Institute Figures > Date of information	2005	
personnel	216,000	[29th of 170]
personnel > % of total labor force	2.9 %	[18th of 168]
Service age and obligation 18 years of age (est.); no conscription		
US military exports	$4,319,300.00 thousand	[1st of 109]
Weapon holdings	4,810,000	[22nd of 137]

Source: Website//.www.globalfirepower.com/count...d=Saudi-Arabia

&. www.nationmaster.com/country/...y/mil-military

(1) المصدر نفسه، ص6.

(2) المصدر نفسه ، ص7.

وفيما يتعلق بتصاعد نفقاتها العسكرية فمن وجهة نظرها هو وجود التهديد الخارجي الذي يعد المسبب الرئيس للإنفاق الدفاعي الضخم، فالتحديات الخارجية ووقوعها في منطقة الشرق الأوسط المضطربة وغير المستقرة سياسياً واقتصادياً وامنياً، كذلك امتلاكها ربع الاحتياطي البترولي المؤكد يجعلها متأثرة بشكل أو بأخر بالأحداث الخارجية فالأخطار الخارجية تأتي من وجهة نظرها بالدرجة الأولى من إيران ثم الواقع الجديد في العراق ثم (إسرائيل) هذا فضلا عن مشاكلها مع قطر كلها أمور أدت دوراً كبيراً في زيادة الإنفاق الدفاعي[1].

ومما تقدم يلحظ أن السعودية تمتلك إمكانيات عسكرية كبيرة ومتطورة مقارنة مع دول الإقليم، إذ إن البيئة الإقليمية المضطربة مضافاً إليها تطلعاتها إلى ممارسة دور إقليمي فاعل ومؤثر إلى جانب اقتصادها القوى مكنها من زيادة قدراتها العسكرية كماً ونوعاً وامتلاكها تكنولوجيا عسكرية حديثة وهذا ما يجعلها قوة عسكرية ذات تأثير كبير في المنطقة.

---

(1) مهند السماوي، مملكة الخوف ... هوس الإنفاق الدفاعي السعودي، في 2006/7/29، ص1
Website.//www.burathamews.com.



الفصـــل الرابـــع

الاحتلال الأمريكي للعراق وأثرهُ في التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط

قامت السياسة الأمريكية منذ نشوء الولايات المتحدة الأمريكية وحتى الآن على مبدأ اغتنام الفرص وتوظيف الأزمات لتحقيق مصالحها القومية وانعكس هذا التفكير البرغماتي على صياغة وتنفيذ إستراتيجيتها الشاملة التي اتصفت بالمرونة والتكيف مع متغيرات الوضع الدولي وهذا يجعلها تحمي وتطور مصالحها القومية في العالم والمناطق الحيوية، وكان الشرق الأوسط من أهم المناطق التي تطورت بها المصالح الأمريكية ومع وجود الفرص الدافعة لتطوير هذه المصالح كانت قد واجهت كوابح كثيرة اتسمت بالسياسات المعادية لهذه المصالح من داخل دول الإقليم ومن خارجه، وكان العراق في أغلب الأوقات على رأس الدول المعارضة للمصالح والسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، وهذا مثل تحدي أمام الإستراتيجية الأمريكية، وبعد انتهاء الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بسلم القوى الدولي أرادت تعزيز إستراتيجيتها في المنطقة عبر حرب الخليج الثانية1991، إلاّ أنها لم تأت بالنتائج المرسومة عبر سياساتها فبقيت دول معادية لها تشكل تهديداً لمصالحها وحلفائها في المنطقة، لكن بغزو العراق واحتلاله الذي وجدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة السانحة للسيطرة على المنطقة وإعادة تشكيلها إنطلاقاً من قاعدة البناء التي ستنطلق من العراق، فهي تريد إعادة صياغة المنطقة في ضوء تطور أهدافها وإعادة الصياغة يجب أن تشمل إعادة النظر في الوسائل والآليات المتبعة، وأصبح العراق هنا الوسيلة التي تريد منه الولايات المتحدة بناء المنطقة من جديد، ومن ثم نستخلص من ذلك أثره في التوازن الاستراتيجي الإقليمي بعد الاحتلال عام 2003،وذلك عن طريق مبحثين هما:

المبحث الأول: العراق في المدرك الإستراتيجي الأمريكي

المبحث الثاني: الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره في طبيعة الأداء الاستراتيجي للقوى الإقليمية الفاعلة في التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط

المبحث الأول

العراق في المدرك الإستراتيجي الأمريكي

بعد زوال الاتحاد السوفيتي العدو الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية، برزت أهمية احتواء وتحجيم أطراف دولية أخرى أو إقليمية كانت أقل شأناً كأهداف رئيسة للإستراتيجية الأمريكية، وهذه الإستراتيجية هي جزء من إستراتيجية كونية أوسع انتهجتها الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة، والتي تؤكد ضرورة الانفراد الأمريكي على الشؤون العالمية واستمرارية هيمنتها على العالم والحيلولة دون بروز منافس على الصعيد الدولي (روسيا الاتحادية، الصين، اليابان....الخ) أو ظهور قوى إقليمية تهدد مصالحها الحيوية، وبقدر تعلق الأمر بالعراق، فقد شغل العراق موقعاً متميزاً في التفكير الإستراتيجي الأمريكي في مرحلة التسعينات من القرن الماضي الذي أصبح بعد حربه مع إيران قوة إقليمية ذات قدرات مادية ومعنوية ربما تؤهله لأداء دور إقليمي لا يتوافق والتصورات الأمريكية، وعليه باتت عملية تحجيم قدرات العراق ودوره هدفاً هاما في الإستراتيجية الأمريكية وذلك على وفق إستراتيجية متكاملة من حيث الأهداف والوسائل وطرق التنفيذ، وفي هذا المبحث نحاول التعرف على تطور التوجهات الأمنية الأمريكية تجاه العراق، في مرحلة ما بعد أحداث 11/ايلول2001 مروراً بغزو العراق واحتلاله عام 2003 وانتهاءاً بالإستراتيجية الأمريكية في العراق في مرحلة ما بعد الاحتلال.

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمريكية حيال العراق بعد إحداث11 أيلول 2001

عندما تسلم الرئيس الأمريكي السابق (جورج ووكر بوش) سدة الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية في كانون الثاني عام 2001، وجد على مكتبه ملفات كثيرة ومنها تلك التي صاغها مجموعة من المحافظين الجدد في الحزب الجمهوري تحت عنوان ((المشروع الأمريكي للقرن الواحد والعشرين))، الذي سبق وان طرح عام (1997) على يد مجموعة من أبرز قادة التيار اليميني المحافظ برئاسة (وليم كريستول) و (ريتشارد بيرل) و (بول وولفويتز)، إذ كان الهدف الاستراتيجي للمشروع هو جعل هذا القرن قرناً أمريكياً بالكامل، عن طريق الإبقاء على التفوق العسكري الأمريكي وإضعاف القوى المنافسة وزيادة إمكانية الاستخدام الفردي للقوات المنتشرة عالمياً وردع النظم المارقة لضمان التفوق الأمريكي على الأصعدة كافة [1].

وعليه فالاتجاهات الأساسية للإدارة الأمريكية في ضوء تطورات اليمين المحافظ الأمريكي تتمثل بالاتي[2]:

1. رفض العمل الجماعي من حيث المبدأ، وربط المشاركة الاستثنائية فيه بشرطين رئيسيين:
   أ- أن تكون هذه المشاركة تحت قيادة أمريكية.
   ب- أن تحقق الولايات المتحدة أقصى فائدة ممكنة.
2. تحلل الولايات المتحدة من مجموعة الاتفاقيات الدولية التي فرضت عليها، سيما انسحابها من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ، مؤكدة بهذا نهجها في إقامة شبكة وطنية للدفاع المضاد للصواريخ [3].

---

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية – الأوربية...، مصدر سبق ذكره، ص 249-250، وللمزيد حول هذا الموضوع انظر: مجموعة باحثين، الإمبراطورية الأمريكية: صفحات من الماضي والحاضر، الجزء الثالث، ط (1)، (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2002)، ص 8-12.

(2) نيڤين عبد المنعم مسعد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث 11 أيلول: من كتاب (صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية)، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 213-216.

(3) يفغيني بريماكوف، العالم بعد أحداث 11 سبتمبر وغزو العراق، ط (1)، (الرياض، مكتبة العبيكان، 2004)، ص 120.

3. التمسك بالهيمنة الأمريكية على العالم، والحيلولة دون بزوغ قوة أخرى منافسة حتى لو اقتضى الأمر استخدام القوة.

4. استخدام القوة العسكرية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، مع ترشيد استخدام هذه القوة وربطها بتحقيق المصالح الأمريكية المباشرة.

5. الاهتمام بالتبشير للقيم الأمريكية ونمط الحياة الأمريكية كأداة أخرى من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، سيما مع اعتماد فكرة الاستعلاء القومي على الأمم والشعوب الأخرى.

6. التمسك بالدولة القومية وبسيادتها وهو مبدأ يتناقض وأطروحة إضعاف دور الدولة وتسهيل الحدود بين الكيانات السياسية كطريق لنمو العولمة.

ولكن على الرغم من هذه الاتجاهات للإدارة الأمريكية، إلاّ أنها لا تستطيع تنفيذها، بسبب أزمة لا سبيل للخلاص منها، أزمة الاقتصاد الأمريكي الذي يعاني من ركود متزايد منذ شهر آذار عام 2001، على وفق تعبير أستاذ الاقتصاد (روبرت بولين) القائل "فشل رجالات السياسة الأمريكية لمدة سنة على الأمل في التعامل بشكل صحيح مع الركود العالمي الضخم"[1].

وهذه الأزمة الاقتصادية تأكدت عن طريق انخفاض مؤشرات الصادرات الأمريكية، وزيادة نسبة العجز في الميزان التجاري من سنة إلى سنة، فمن (100) مليار دولار عام 1989 إلى (500) مليار دولار عام 2002، وهذا العجز يطال عملياً مقاطعات النظم الإنتاجية كلها حتى الفائض الذي كانت تتمتع به في ميدان التكنولوجيا الدقيقة [2]. والحقيقة أن هذه الأزمة بدأت مؤشراتها منذ منتصف التسعينات، والعجز التجاري الأمريكي موزع على (84) مليار دولار مع الصين، (68) مليار دولار مع

---

(1) نفيز أحمد مصدق، الحرب على الحرية كيف ولماذا تم الهجوم على أمريكا في 11/سبتمبر2001، (عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 2002)، ص 311-312.

(2) سمير أمين، جيوسياسية الامبريالية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي، العدد (303)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 37.

اليابان، (60) مليار دولار مع الاتحاد الأوربي و (30) مليار دولار مع المكسيك و (13) مليار دولار مع كوريا الجنوبية [1].

ونتيجة لهذه المؤشرات، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع تنفيذ مشروعها الاستراتيجي الكوني، لهذا كان لا بد من توظيف أحداث 11/ أيلول 2001، لتعطي الإدارة الأمريكية فرصة نادرة للانطلاق نحو الدور الأمريكي الجديد في القرن الحادي والعشرين سيما أن تداعيات هذا الحدث انعكست بشكل مباشر على الجوانب الاقتصادية والأمنية و القيمية بكل جوانبها، فقد بدأ اتهام أطراف إسلامية أو عربية بالوقوف خلف الأحداث مستبعدة احتمالات أخرى سادت في حينها[*] وهو جزء من عملية تحديد الأعداء عالمياً وفق المنظور الأمريكي.

لقد جرى تقنين الرد الأمريكي على أحداث 11 أيلول 2001، في الحاجة إلى إستراتيجية أمنية جديدة في ثلاثة وثائق نشرت في العام 2002، وهي (إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية) و (الإستراتيجية القومية لأمن الوطن) و (الإستراتيجية القومية لمكافحة أسلحة الدمار الشامل). وهذه الوثائق الثلاث تحدد مختلف أوجه الجواب الأمريكي الذي يفترض أن يحشد أدوات سياسية وعسكرية ودبلوماسية وقانونية على الصعيدين الداخلي والدولي ضمن برنامج إجمالي لتعزيز الأمن الأمريكي [2].

وعليه يقول (جورج ووكر بوش) "إنه يجب علينا التحالف مع الأصدقاء من أجل[3]:

---

(1) الإحصائيات مأخوذة من موقع وزارة الخارجية الأمريكية على شبكة المعلومات الدولية على الموقع: website//.www.census.gov/forieigne/be/ance

(*) هناك آراء ذهبت إلى أن أحداث 11 أيلول سبتمبر هو فعل أمريكي - إسرائيلي على أساس أن أكثر من 400 موظف يهودي كانوا مجازين في يوم الحادث. انظر: نفيز أحمد مصدق، مصدر سبق ذكره، ص 193.

(2) أيان أنتوني وآخرون، النظام الأطلسي- أوربي و الأمن العالمي، من كتاب التسلح ونزع التسلح والأمن الدولي (ترجمة)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 132.

(3) American National Securty Stratrat. Website//.www.usinfoo .gov.htm.

1. الدفاع عن الكرامة الإنسانية.

2. مكافحة الإرهاب.

3. تشكيل التحالف مع الأصدقاء.

4. الحرب الاستباقية.

5. معاقبة الدول المارقة والفاعلين الذين لا يحملون صفة الدولة [1].

وبقدر تعلق الأمر بالإستراتيجية الأمريكية حيال العراق بعد أحداث 11أيلول 2001، وتمثلت بداية هذا التصعيد في خطاب (حالة الاتحاد) الذي ألقاه الرئيس الأمريكي وتحدث فيه عن ثلاثة دول تهدد الولايات المتحدة وهي العراق و إيران وكوريا الشمالية، وهي مجموعة الدول التي أطلق عليها الرئيس الأمريكي دول (محور الشر)[2].

وجاء هذا التصعيد الأمريكي ضد العراق في إطار نوعين من المتغيرات، أولهما أحداث الحادي عشر من أيلول، التي كان لها أثر كبير في تغيير اتجاهات التفكير الأمريكي، أما النوع الثاني من المتغيرات فيرتبط بالنفوذ الكبير الذي تمتع به التيار المتشدد (المحافظون الجدد) في إدارة (جورج ووكر بوش) وهو التيار الذي يميل إلى استخدام عوامل القوة الأمريكية، لتحقيق الأهداف المرجوة، ولأجل هذا سارت إدارة (بوش الابن) في خطين متوازيين أو متزامنين فيما يخص العراق[3]:

1. الخط التقليدي، بأضلاعه الثلاثة المتمثلة بما يأتي:

أ- فرض الحضر الجوي.

ب- استمرار نظام العقوبات الدولية الذي دخل عقده الثاني، لكن مع تطويره بما يؤدي من جهة إلى وقف الاندفاع نحو خرق الحصار، وفي الوقت نفسه تحقيق أهدافه بشكل كامل، وبهذا الإطار تم اقتراح مشروع العقوبات الذكية الذي يسمح بقدر من المرونة للعراق في استيراد الأغذية والأدوية بينما يحكم الخناق

(1) إحسان التميمي، نعوم تشومسكي و محاكمة الخطاب المخاتل (الدول المارقة) أنموذجاً، اتحاد كتاب العرب، في 2007/5/17، Website//.www.ArabUnionForInterneWriters.com

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 2003، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003)، ص 29.

(3) نيفين عبد المنعم سعد، مصدر سبق ذكره، ص 218.

على ما يعرف باسم السلع المزدوجة لاستخدام عن طريق لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة، كما يستمر في تمكين اللجنة من التحكم في عوائد بيع البترول العراقي، ويستبعد أصلاً فكرة الأسلحة ولكن هذا المشروع قوبل برفض صيني – روسي صارم في حينه لم يجد سبيله إلى التطبيق.

ج- التعاون مع أطراف (المعارضة) العراقية.

2. الخط الجديد الذي يمثل اختلافاً نوعياً في التوجه الأمريكي نحو العراق، وذلك لأنه منذ وصول (جورج ووكر بوش) إلى سدة السلطة بدأ الحديث صراحة عن تدخل عسكري أمريكي للإطاحة بالنظام العراقي السابق تحت ذريعتين قدمت على غيرها من الذرائع وهما[1].

أ- امتلاك العراق (أسلحة الدمار الشامل (بايلوجية وجرثومية) وسعيه لتطوير هذه الأسلحة، مما يجعله مصدراً للخطر والتهديد.

ب- ضرورة أن يسمح العراق لمفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة باستئناف عملهم في المراقبة والتحقيق والتفتيش عن أسلحته إن أراد أن يثبت للعالم بأنه لا يملك أسلحة دمار شامل.

لكن هاتين الحجتين لم تصمدا أمام الأسباب الحقيقية الأمريكية لموقفها ضد العراق حيث أعلن الرئيس (جورج ووكر بوش) بسياق حديثه عن موقفين أساسيين مفترضين لأي حرب تشنها أمريكا هما الدفاع عن النفس والواجب الأخلاقي، وقد حدد الرئيس الأمريكي ضمن مبررات ساقها تحت يافطة الحقائق هي[2]:

1. للعراق يد بأحداث 11 أيلول2001، أو على علاقة مع تنظيم القاعدة.

2. امتلاك العراق أسلحة بايلوجية وكيماوية محظورة دولياً، تشكل تهديداً للولايات المتحدة وحلفائها.

---

(1) التقرير الاستراتيجي العربي (2001-2002)، (الشارقة، وحدة دراسات الخليج للصحافة و الطباعة والنشر، 2002)، ص130.

(2) كريستوفر شبر وآخرون، كذبات بوش الخمس الكبيرة التي أخبرنا بها عن العراق، ترجمة: محمد عين و سوسن كنعان، ط (1)، (القاهرة، دار الكتاب العربي، 2004)، ص29.

3. السعي الحثيث للعراق بامتلاك أو ربما أنه امتلك مسبقاً وسائل تصنيع واستعمال القنبلة النووية.

4. إن احتلال العراق لن يكون نزهة فقط، سيكون أيضاً بالنتيجة دولة مليئة بالمواطنين (المرحبين) بنا والذين (سيتعاونون) معنا بالكامل لإعادة بناء دولتهم.

5. العراق هو الأمة التي بمساعدة الولايات المتحدة، وتحت إشرافها سيستطيع وبمدة وجيزة أن يصبح الأنموذج الديمقراطي في المنطقة.

بيد أن الواقع سرعان ما كذب هذه الحقائق، إذ أكد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السابق (محمد البرادعي) الذي ختم الجلسة الخامسة لمجلس الأمن في 2003/3/7الأتي[1]:

1. لا يوجد ما يشير إلى استئناف الأنشطة النووية في المباني التي تم تصويرها بالأقمار الصناعية، أو أنه أعُيد بناؤها أو شيدت حديثاً بعد عام 1999، أو ما يشير إلى أنشطة محظورة متصلة بالمجال النووي في أي موقع من المواقع التي تقتنيها.

2. ليس هناك ما يفيد بان العراق حاول استيراد اليورانيوم منذ عام 1990.

3. ليس هناك ما يشير إلى أن العراق حاول استيراد أنابيب الألمنيوم لاستخدامها في التخصيب بالطرد المركزي، فضلاً عن ذلك، حتى إذا كان العراق قد سعى إلى تنفيذ خطة من هذا القبيل، فإنه كان سيصادف مصاعب عملية في صناعة أجهزة الطرد المركزي.

4. وإن كنا ما زلنا نستعرض المسائل المتصلة بالأجهزة المغناطيسية ليس هناك ما يشير إلى أن العراق استورد أجهزة مغناطيسية للاستخدام في برنامج الإثراء بالطرد المركزي.

كما وأكد ذلك ايضاً (هانز بليكس) المدير التنفيذي للجنة (انموفيك) التابعة للأمم المتحدة بقوله: "إن معظم الاستخبارات الوطنية (الأمريكية)، كانت مقتنعة بأن العراق

(1) نقلاً عن باسيل يوسف بجك، مصدر سبق ذكره، ص 417-418.

يملك الأسلحة المحظورة وبرامجها، ولكنني لا أوكد هذه الاستنتاجات... إن لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقيق والتفتيش لم تعثر على أية مواد محظورة في أي من المواقع التي تحددها الاستخبارات"[1].

كما أعلن الدبلوماسي السويدي (وولف ايكيوس) رئيس المفتشين الدوليين السابق في العراق في 3 تموز 2002 في حديث له مع إذاعة (راديو السويد): "إن الولايات المتحدة كانت تسعى للتأثير في عمل المفتشين الدوليين، وتوظف تحقيق (مصالح معينة) بضمنها مصالح لا تدخل ضمن صلاحيات البعثة الدولية في العراق، وأضاف: "إن الولايات المتحدة تقوم بمحاولات افتعال أزمة في المنطقة من أجل تهيئة الأجواء لشن هجوم عسكري مباشر"[2].

أما فيما يتعلق بعلاقة العراق (بتنظيم القاعدة)، فيؤكد (هانزفون سبوتنك) المنسق السابق للمساعدات الإنسانية في العراق من (1998-2000) أنه "لا يرتبط العراق بأفعال الإرهاب ضد المنشاءات الأمريكية في الخارج أم في داخل الولايات المتحدة.... لا يتعاون العراق مع (القاعدة) سواء في تدريب المقاتلين أو في دعم المجموعات المتطرفة الصغيرة (أنصار الإسلام وغيرها من التنظيمات المسلحة) التي تتهم بأنها قدمت الملاذ إلى بعض رجال (تنظيم القاعدة) وتقوم بزعزعة الوضع في كردستان العراق.... ويعرف البنتاغون و وكالة المخابرات الأمريكية حق المعرفة بأن العراق لا يشكل أي خطر في المنطقة..."[3].

وبعد أن أدركت الإدارة الأمريكية بأن سياستها تجاه العراق قد فشلت في إسقاط النظام العراقي على الرغم من أنها كانت مرحلة مهمة وفاعلة في سياسة الترويض، وأفادت كثيراً في إضعاف وهشاشة الجبهة العراقية، اتجهت الإدارة الأمريكية في هذه المرحلة إلى أحداث تغيير نوعي في سياستها تجاه العراق، وذلك بإعلان نيتها الصريحة المتمثلة بإسقاط النظام السياسي في العراق عن طريق استخدام القوة، وجاء ذلك في

---

(1) هانز بليكس، نزع سلاح العراق: الغزو بدلاً من التفتيش، ترجمة: داليا حمدان، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 182.

(2) يفغيني بريماكوف، مصدر سبق ذكره، ص 162.

(3) نقلا عن: يفغيني بريماكوف، مصدر سبق ذكره، ص 160-161.

القانون الذي اعتمده الكونغرس استخدام القوة ضد العراق (Joint Resolution to Authorize of United States Armed Foresee Against Iraq) وجاء توقيت اعتماده بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، واعتماد وثيقة الأمن القومي الأمريكي التي تعتمد "منهج الحرب الاستباقية"، وقبل شهر من صدور قرار مجلس الأمن (2002/1441) الذي حاولت الولايات المتحدة استخدامه للحصول على تفويض باستخدام القوة ضد العراق [1].

بينما كانت الاستعدادات والحشود الأمريكية تجري على قدمٍ وساق تمهيداً لغزو العراق في ظل مناقشات عقيمة وانقسام واضح في مجلس الأمن، كانت هناك تظاهرات واسعة وصفت بأنها الأكبر في التاريخ، تجري في أنحاء العالم كافة تندد بالحرب، وبدت الإدارة الأمريكية غير مكترثة بالرأي العام المندد بالحرب، فقد نقلت صحيفة (نيويورك تايمز) عن الرئيس (جورج ووكر بوش) قوله: "إن القيادة تتطلب أحياناً تخطي الرأي العام، لأن دور القائد هو تقرير السياسة التي يتبعها بناءً على حفظ الأمن" كما أكدت الصحيفة أن الرئيس بوش الأبن يسعى إلى تبني إستراتيجية لإقناع الحلفاء المتلكئين بأن التفتيش لن يؤدي إلى نزع سلاح العراق، وأنه يخطط للتوصل إلى قرار استعمال القوة ضد العراق خلال أسابيع، مهما فعل مجلس الأمن[2].

ومن الجدير بالذكر أن فرض هذا التصور على المجتمع الدولي رافقته إشارات أمريكية واضحة تؤكد أن التحرك الأمريكي ضد العراق لا يتطلب تفويض من مجلس الأمن، لأن تفسيرها لـ((المادة 51)) من ميثاق الأمم المتحدة يبيح لها التحرك للدفاع عن نفسها من دون الانتظار لأن يقوم العراق بمهاجمتها بأسلحة التدمير الشامل، كذلك، إصرارها على عدم التزام العراق بالقرارات المعنية ومن بينها القرار (1441) مما أعطاها السلطة للتدخل العسكري[3].

---

(1) طالب حسين حافظ، تطورات الإستراتيجية الأمريكية في العراق (2003-2007)، مجلة دراسات دولية، العدد (36)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2008)، ص 225.

(2) المصدر نفسه، ص 226.

(3) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية- الأوربية...، مصدر سبق ذكره، ص 312.

وبلا شك أن تلك الخطوة كانت عذراً استباقياً لنيتها الذهاب إلى الحرب وقد أدرك الجميع أن الولايات المتحدة مصممة على احتلال العراق، حتى وان عجزت عن الحصول على تفويض دولي، سيما بعد إعلانات فرنسية بعدم قبولها جواز استخدام القوة فيما يخص القضية العراقية، واستعدادها لاستعمال حق النقض داخل مجلس الأمن، لأي قرار يفوض الولايات المتحدة باستخدام القوة، إزاء ذلك فإنها حين شرعت ببدء العمليات الحربية لم يكن معها غير المتطابقين وسياستها العدوانية، مثل (بريطانيا، واستراليا، أسبانيا) مع بعض الكتائب المساندة من بعض دول أوربا الشرقية (بولندا، وجمهورية تشيك، وأوكرانيا...الخ)[1].

جدول رقم (10) القوات المشاركة في الحرب على العراق عام 2003

ت	الدولــة	عدد الجنود	نسبة التمثيل في الحرب
1-	الولايات المتحدة الأمريكية	000،250	%83
2-	المملكة المتحدة	000،45	%15
3-	كوريا الجنوبية	500،3	%11
4-	استراليا	000،2	%6،0
5-	الدنمارك	200	%06،0
6-	بولندا	184	%06،0

المصدر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة في 2004/4/3. website//.www.ar.wikipedia.org/wiki/

وفي 20 آذار 2003 بدأت العمليات العسكرية لغزو العراق، ومن أجل تحقيق أهدافها السياسية في العراق وضعت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية وصفت بأنها ((إستراتيجية الصدمة Shock Strategy)) أو ((إستراتيجية الصدمة والترويع

(1) تومي فرانكس، جندي أمريكي، ترجمة: محمد محمود التوبة، ط (1)، (الرياض، العبيكان للنشر، 2006)، ص 501.

((Shock and Awe))[1]، وقد خطط لهذه الإستراتيجية التي رافقها تـدفق إعلامـي كبـير في أن تجـبر الناس على الخضوع لكل الاملاءات الأمريكية، وهـذا مـا كـان واضحـاً في الاسـتعمال المفـرط للقـوة النارية وبمختلف صنوف الأسلحة، غايتها في ذلك خلق الإحساس لـدى الجميـع بعـدم القـدرة عـلى التكافؤ في جوانـب الصراع العسـكري، إذ وضـعت تحـت تصرف القـوات الزاحفـة أحـدث تقنيـات العصر في مجال الاتصالات من أقمار صناعية إلى شبكات الاختراق إلى الطائرات المسيرة بدون طيار، وغيرها من التقنيات التي أعانتها في زحفها الذي كان قائدها العام الجنرال (تومي فرانكس) يلح أن يكون جريئاً ومتواصلاً وصولاً إلى بغداد كهدف نهائي لهذه الإستراتيجية [2]. وعـلى الـرغم مـن عـدم تكافؤ أشكال التسليح بين الطرفين إلاّ أن الجيش العراقي ورغم انكشاف أجوائه واختراق منظوماته السلكية والرادارية قاتل بضراوة واستبسال حيثما توفرت له الفرصة، بل أن القتـال كـان قائمـاً في أم قصر والناصرية والبصرة، على الرغم من احتلال بغداد في جـو احتفـالي باهـت [3]. أرادتـه الولايـات المتحدة تعويضاً عن مفاجأتها بعدم نثر (الورود والحلوى) تحت أقدام جنودها مثلما أخبرهم بذلك الرئيس الأمريكي السابق(جورج ووكر بوش) !!.

ومع انتهاء العمليات العسكرية الكبرى، أرادت الولايات المتحدة الأمريكية تأكيد الآتي[4]:

1. إن تحقيق احتلال العراق حصل في وقت قياسي.
2. تفعيل روح الانتقام لإفشال الخطط المتلاحقة في تحقيق الهدف.

---

(1) نبيل محمد سليم، الإستراتيجية الأمريكية في العراق ومعضلة الأمـن، مجلـة دراسـات دوليـة، العـدد (36)، (جامعـة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2008)، ص2.

(2) تومي فرانكس، مصدر سبق ذكره، ص 610.

(3) مجموعة مؤلفين، إستراتيجية التـدمير: آليـات الاحـتلال الأمـريكي للعـراق ونتائجـه (الطائفيـة- الهويـة- السياسـات الاقتصادية)، سلسلة كتب المستقبل العـربي (49)، ط (1)، (بـيروت، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، 2006)، ص 103.

(4) حسن عبيد عيسى، الحرب الأمريكية في المدن العراقية، من كتاب: إستراتيجية التدمير، سلسلة كتب المستقبل العربي (49)، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص43.

3. وجود نفس عدواني مشخص للعراق والعرب والمسلمين لدى طاقم الإدارة الأمريكية.

4. جعل العراق عبرة ودرساً لكل من يفكر في التحدي والوقوف في وجه الإدارة الأمريكية.

5. إفهام المجتمع الأمريكي، إن ما حدث هو صفحة من الانتقام لكرامة أمريكا المهدورة، في أحداث 11/ أيلول 2001.

وبهذا انتهت العمليات العسكرية الكبرى، التي بلغت كلفتها (167) مليار دولار للجانب الأمريكي أما الجانب البريطاني فتقدر الكلفة بـ(4، 3) مليار دولار، وهذه الكلف لا تمثل شيء للولايات المتحدة وبريطانيا باحتلال العراق، الذي يطفو فوق بحيرة من البترول، ومن ثم السيطرة على البترول وجني الأرباح التي تصل إلى الملايين من الدولارات [1].

وعن طريق متابعة لما اعتمدته الولايات المتحدة الأمريكية في العراق استعداداً لغزوه واحتلاله فإن الباحث يتفق إلى ما ذهب إليه الجنرال (جاريف) الذي يناقش بعض الدروس المتعلقة من الحرب الأمريكية على العراق فهناك نمطية أمريكية تتكون من عناصر متتابعة سياسياً ودبلوماسياً و اقتصادياً و نفسياً و أخيراً عسكرياً، وأفعال أخرى تصب في إستراتيجية كاملة ومحكمة للتعامل مع أي سيناريو ضد الدولة غير المرغوب فيها من وجهة النظر الأمريكية، وقد استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وينبغي أن تتعلم الدول الأخرى منها، ففي الحالة العراقية، قبل العمليات العسكرية والاحتلال الأمريكي المباشر للعراق تم ما يأتي [2]:

1. عد الدولة المستهدفة، دولة مارقة.

2. عقوبات اقتصادية طويلة الأمد.

---

(1) صلاح التكمة جي، الإستراتيجية الأمريكية في العراق خلال نصف قرن، مجلة كتابات، الحلقة التاسعة، البصرة في 4/4/ 2005.

Website//.www.Kitabat@Kitabat.cdom

(2) عدنان الهياجنة، الحرب على العراق وتوازن القوى الدولي، من كتاب احتلال العراق(الأهداف- النتائج- المستقبل)، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 337.

3. عزل سياسي.

4. ضغط إعلامي على السكان.

5. تشكيل الرأي العام العالمي حول العراق.

6. تحييد الحلفاء أو المتعاطفين مع الدولة المستهدفة واتخاذ بعض الأفعال لإضعاف أية خدمات عسكرية لديها.

فقد عد العراق دولة (مارقة) ضمن قائمة ضمت أيضاً سوريا وإيران وكوريا الشمالية وفرضت عليه عقوبات اقتصادية محكمة غير مسبوقة وعمدت إلى عزله سياسياً عن محيطه الإقليمي وأثرت إعلاميا على الشعب لتوجيه أفكاره باتجاه قناعات تتقاطع مع الحكومة وتتوافق مع التوجهات و الأهداف الأمريكية، كما أنها استطاعت أن تحيد حلفاء العراق وتجعلهم عاجزين أو مترددين من أي مساندة فاعلة للعراق، وبعبارة أدق إن الإستراتيجية الأمريكية حيال العراق خلال المدة من (1991-2003)، تهدف إلى احتواء العراق وتحجيمه عبر الخيار العسكري أولاً (حرب الخليج الثانية 1991) ومن بعده بالعقوبات الاقتصادية، ومن ثم إضعاف قدراته المادية والبشرية وصولاً إلى غزوه واحتلاله.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية في العراق بعد عام 2003

لقد ذهب (زبيغنيو بريجنسكي) إلى أن "....حروب الدول المتقدمة على الدول الأقل تقدماً ستشن من الآن فصاعداً بأسلحة متزايدة الدقة، ولن تصمم من أجل تدمير مجتمع الدول المعادية بالكامل، ولكن من أجل نزع أسلحة الخصم ثم إخضاعه، ويمكننا النظر إلى الحملتين الأمريكيتين في أواخر العام 2001 ضد طالبان في أفغانستان وفي العام 2003 ضد العراق كأنموذج أولي للمعارك المستقبلية التي تشن بأسلحة متقدمة للغاية قادرة على انتقاء أهداف ذات قيمة عسكرية واقتصادية عالية واستهدافها..."[(1)].

إلاّ أن الذي حصل في العراق بفعل التدخل العسكري الأمريكي كان بخلاف ما ذهب إليه (بريجنسكي)، فباستثناء إسقاط النظام السابق وبغض النظر عن أسبابه، فإن الحرب على العراق تجاوزت إلى حد بعيد تدمير قدرته العسكرية وهياكله الاقتصادية

---

(1) زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار... السيطرة أم قيادة العالم، ترجمة: عمر الأيوبي، ط (1)، (بيروت، دار الكتب العربي، 2004)، ص 25.

العالية القيمة إلى تدمير كل مؤسسات الدولة بالكامل واستهداف منظومة القيم الحضارية والاجتماعية للبلاد، والعمل على إيجاد واقع يتماشى مع المصلحة القومية الأمريكية، وهذا يتناقض بشكل كبير مع القيم الديمقراطية، ومنها تلك الواردة في الدستور الأمريكي وثقافة الشعب الأمريكي وتصوراته الاجتماعية كما عبرت عنها رسالة أمريكا المفترضة، والتي لا تزال تعمل على تسويقها للعالم[1].

كما وانه لأجل تحقيق الأهداف الأمريكية من وراء احتلال العراق، تبنت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية سعت عبرها إلى إعادة تشكيل الكيان العراقي عن طريق إلغاء مظاهر السلطة فيه، وتغيير دوره القومي، كما ركزت أيضاً على إستراتيجية عسكرية قوامها السيطرة المباشرة بقوات عسكرية أمريكية مع حل الجيش العراقي، وإيجاد جيش عراقي جديد على وفق عقيدة عسكرية جديدة، اتضحت معالمها بأن يكون الجيش الجديد أشبه بشرطة وطنية هدفه الحفاظ على الأمن الداخلي، بدلاً من أن يكون قوة عسكرية ضاربة قادرة على حماية حدود الوطن والدفاع عنه من هجمات القوى الإقليمية[2].

لقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحقيق أهدافها السياسية إستراتيجية وصفت بأنها ((إستراتيجية الصدمة Stock Strategy))، وهي بهذا الوصف إستراتيجية قائمة على التدخل بالقوة، وتعتمد العنف بأشكال متعددة وفي المجالات كافة لتحقيق الأهداف السياسية، فهي لم تصمم لصدم أو ترويع جهة أو مؤسسة بذاتها بل لصدم المجتمع العراقي بأسره، إذ ليس المقصود بها النظام السياسي حسبً، ولكن كذلك المؤسسة العسكرية العراقية التي جرى حلها بعد الاحتلال، بل جاءت هذه الإستراتيجية مستهدفة المؤسسات الأخرى بالتدمير تباعاً [3].

---

(1) نبيل محمد سليم، مصدر سبق ذكره، ص 9-10.

(2) عامر هاشم عواد، مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في العراق بين الاستمرارية والتغيير، مجلة دراسات دولية، العدد (36)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2008)، ص 170.

(3) صلاح الدين حافظ، حرب الصدمة والترويع من فلسطين إلى العراق وبالعكس، في 12/6/ 2003 Website//.www.ahram.org.p.5.

إن حجم الدمار وطبيعته ومضمونه الذي لحق بالعراق شعباً ودولة ومؤسسات وبنى تحتية وهياكل وتاريخ وحضارة...الخ، تجاوز إلى حد كبير جداً مفهوم الصدمة والترويع والتدمير المادي والمعنوي لقواه وقدراته إلى استهداف وجود العراق والعراقيين في هويتهم وقيمهم التي عرفوا بها ولتاريخهم وجغرافيتهم أيضاً [1].

وتشير الوقائع والمعطيات إلى أن الولايات المتحدة سعت من وراء غزو العراق إلى ضمان حدوث تغيير سريع فيه مع القليل من المخاطر في ظل فوضى مسيطر عليها، وهو ما يفسر سياستها وإجراءاتها في الأيام الأولى من الاحتلال من تشجيع للنهب وحرق وتدمير مؤسسات الدولة وهياكلها الارتكازية وبناها التحتية ومعالم حضارة البلاد وسجلها الوثائقي والإنساني والأكثر خطورة من ذلك تعمدها حل الجيش النظامي وعدم قيامها بمسؤوليتها الأمنية على وفق قواعد القانون الدولي واتفاقية جنيف (1949) في حماية الحدود الدولية للعراق، والحفاظ على أمنه الداخلي بعد حل مؤسسات الأمن بشكل عشوائي ولكنه مقصود بالتأكيد[2].

وهذا ما أكده الحاكم المدني في العراق (بول بريمر)عندما قال: ((استمعنا إلى نصائح الأصدقاء في مسألة حل الجيش العراقي))[3].وبالتأكيد أن (بريمر) يقصد بالأصدقاء (إسرائيل) أو (الأصدقاء) الذين جاءوا مع الاحتلال للعراق.

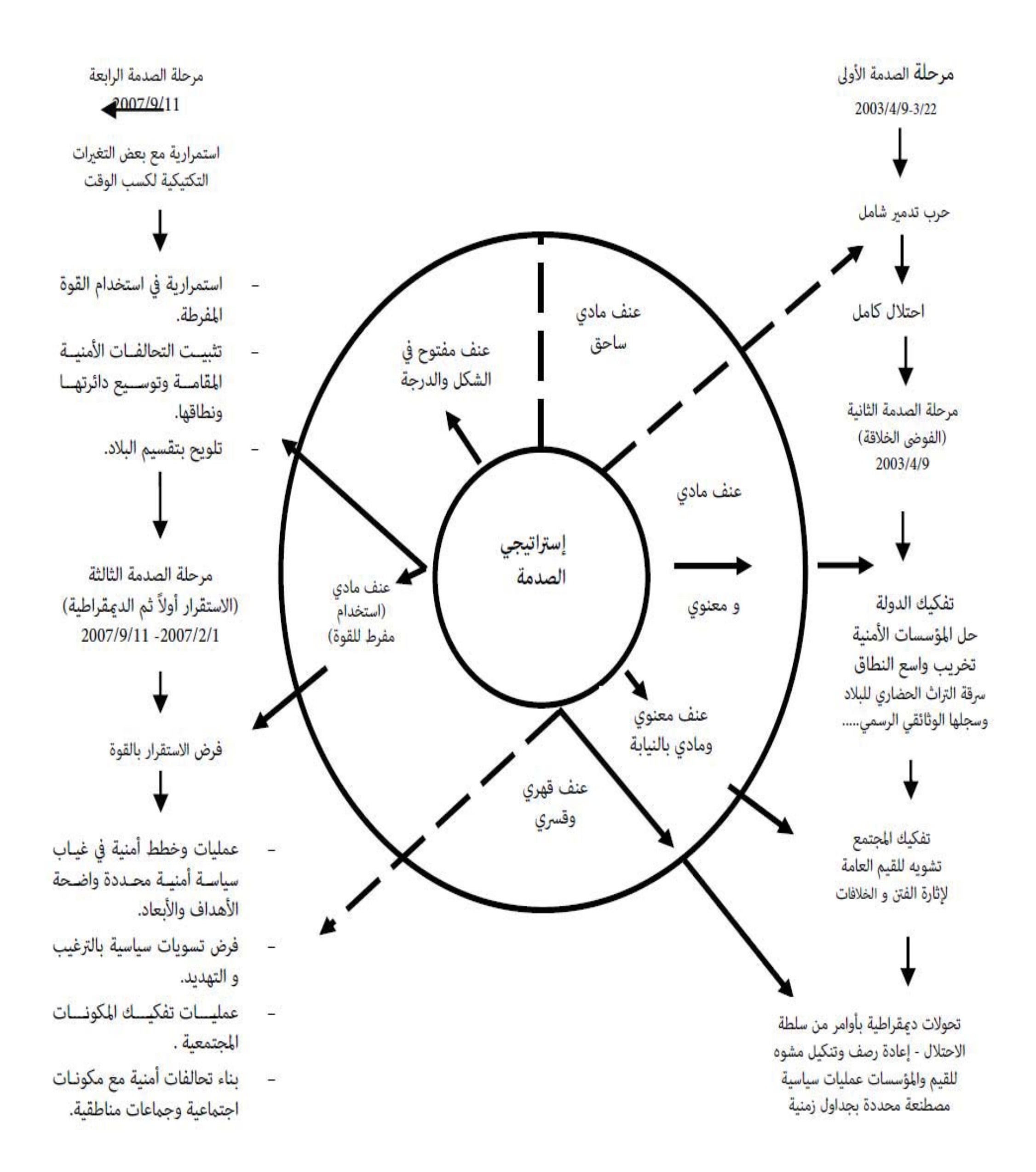
(1) نبيل محمد سليم، مصدر سبق ذكره، ص 2.

(2) المصدر نفسه، ص4.

(3) حسين حافظ وهيب، محاضرة (تداعيات احتلال العراق على المستوى الإقليمي)، قاعة بابل، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2005/5/7)، وللمزيد حول هذا الموضوع انظر: بول بريمر، عام قضيته في العراق: النضال لبناء غدٍ مرجو، ترجمة: عمر الأيوبي، الطبعة العربية، ط(1)، (بيروت، دار الكتاب العربي، 2006)، ص 73-79.

شكل رقم (12)

مراحل تطبيق إستراتيجية الصدمة الأمريكية في العراق



المصدر: نقلاً عن: نبيل محمد سليم، الإستراتيجية الأمريكية في العراق ومعضلة الأمن، مجلة دراسات دولية، العدد (36)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2008)، ص8.

وقد تغيرت الإستراتيجية الأمريكية في العراق أكثر من مرة وأدخلت على جانبها التكتيكي والعملياتي تغيرات كثيرة ويمكن تتبع تلك التغيرات على وفق التقسيم الأتي[1]:

أولاً: استراتيجيه تدمير الموجود (التخبط الأمريكي وسوء التقدير).

امتدت من إتمام احتلال البلاد بالكامل وحتى كانون الأول 2006، وابتدأت (بصدم المجتمع) بالسماح بأعمال النهب والحرق والتدمير لمؤسسات الدولة المختلفة، والقرارات التي أصدرتها إدارة الاحتلال بحل المؤسسات والأجهزة الأمنية، والعمل على خصخصة القطاع العام والأخطر من هذا بدأ بتقسيم البلاد عن طريق نظام المحاصصة القومية والإثنية والطائفية عن طريق تشكيلة (مجلس الحكم)، فضلاً عن غض الطرف عن قيام المليشيات المسلحة بعمليات السطو و النهب وعدم إقامة مؤسسات أمنية مهنية بديلة تحفظ الأمن في البلاد، وكل ذلك تحت دعاوى (الحرية والديمقراطية و حقوق الإنسان)[2]. وقد أثبتت واقع الأحداث فشل تصورات الرئيس الأمريكي الأسبق (بوش الابن)، لما ستؤول إليه الأمور في العراق، على الرغم من دلائل التقهقر الأمريكي الذي فرضته العمليات البطولية للمقاومة العراقية، استمر الرئيس (بوش الابن) على اعتقاده بأن الانتصار في العراق آت وهو ما أصر عليه في خطابه عن حالة الاتحاد لعام 2004[3]. وأثبتت الوقائع اليومية القصور الفاضح لدى مخططي الإستراتيجية الأمريكية في تصور صعوبة نجاح المهمة في العراق بعد الاحتلال العسكري[4]. وقد اعترف الحاكم المدني في العراق (بول بريمر) في كتابه (عام قضيته في العراق) بان إدارة الولايات المتحدة للشأن العراقي كانت في حالة فوضى منذ بدء الاحتلال، وإن أخطاء كثيرة ارتكبت قادت

---

(1) عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص 170.

(2) نبيل محمد سليم، مصدر سبق ذكره، ص 5.

(3) انظر: خطاب جورج ووكر بوش حالة الاتحاد، المهمة التي لم تنتهِ، مجلة المستقبل العربي، العدد(300)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 6-12.

(4) أنتوني كورد سمان، نحو إستراتيجية أمريكية فعالة في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (313)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 35-36.

بالوضع إلى التردي [1]. هذا القصور الفاضح وهذه الأخطاء الأمريكية أدى بها إلى إجراء تغييرات في إستراتيجيتها، وهو ما ورد في إستراتيجية النصر القومي في 2006.

ثانياً: الإستراتيجية القومية(للنصر) في العراق 2006 (من وجهة النظر الأمريكية).

امتدت مع بداية تشكيل حكومة المالكي في أيار 2006 وحتى أيلول 2007 ويبدو أن الإدارة الأمريكية أدركت منذ البداية هذه المرحلة أن الأمور أصبحت خارج سيطرتها إلى حد ما، ومحاولة منها للخروج من المأزق الذي عاشته في العراق قدمت الإدارة الأمريكية إستراتيجية جديدة بوصفها مقدمة لتقليص القوات الأمريكية الموجودة في العراق سميت (الإستراتيجية القومية للنصر في العراق)، وقد حددت هذه الإستراتيجية لائحة من الأهداف القريبة والمتوسطة والبعيدة المدى). الذي يؤدي انجازها إلى البدء بسحب قواتها في العراق، وكان من بين تلك الأهداف تلبية المعايير السياسية، وبناء المؤسسات الديمقراطية، وإعداد قوات أمن نشطة لجمع المعلومات الاستخباراتية، والحفاظ على الأمن وأجراء الإصلاحات الاقتصادية والأساسية لإرساء أساس اقتصادي متين [2].

وقد رفضت هذه الإستراتيجية وضع جدول زمني للانسحاب، وأوضحت أهمية الانتصار في العراق، وإن الإدارة الأمريكية تحقق انتصاراً في العراق في المجالات السياسية عبر الانتخابات ووضع العراق على طريق الحكم الديمقراطي، وكذلك لم تنجح الإستراتيجية الأمريكية في المجال الاقتصادي عبر إعادة بناء العراق واستعادته لقدراته البترولية والاقتصادية، وكذلك في البعد الأمني من حيث تأهيل القوات العراقية وتدريبها لتؤدي دوراً متصاعداً في العمليات العسكرية، ورفضت هذه الإستراتيجية منطق الفشل، لأنه ليس هناك خيار في العراق سوى النصر[3]. إلا انه لم يتحقق لها ذلك.

---

(1) محمد المنشاوي، كتاب (بول بريمر) الجديد: لا مفاجئات ولا خروج عن خطة إدارة بوش، تقرير واشنطن، العدد 14)، في15/7/ 2006.   Website//.www.tagrir.org.p.3

(2)The National Strategy for Victory in Iraq 2006, Website//.www.usinfoo .gov.p.2.

(3) عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص 171.

إن الأهـداف المثاليـة التـي أرادت الإسـتراتيجية الأمريكيـة تحقيقهـا لم تكـن لتتحقـق مـع استمرار التخبط الأمريكي وعدم فهم العقلية العراقيـة فضـلاً عـن التغافـل عـن خطـورة الوضـع في العراق وما يمكن أن تؤول إليـه الأوضـاع، فـالتخطيط الأمـريكي كـما ورد في التقريـر الأمـريكي عـانى النقص وسوء الإدارة [1].

كما عانت قضية إعادة الإعمار من بطء الإجراءات الروتينية وتقليل الاعتماد على الكفاءات العراقية مع إعطاء عقود الإعمار للشركات الأمريكية الكبرى [2].فضلاً عن ذلـك كلـه تزايـد عمليـات المقاومة العراقية التي حققت أرقاماً كبيرة في عدد القتلى والجرحى من الجنود الأمريكـان[3]. الأمـر الذي فرض على الإدارة الأمريكية والقيادة العسكرية الأمريكية في العراق إدخـال تغيـيرات جديـدة على إستراتيجيتها.

ثالثاً: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة 2007 (زيادة عديد القـوات الأمريكيـة تغيـير نمـط التحالفات).

أقر وزير الدفاع الأمريكي السابق (دونالد رامسفيلد)، بالفشل الأمـريكي في العـراق والخلـل الذي عانت منه الإسـتراتيجية الأمريكيـة وإنهـا تحتـاج إلى تعـديلات كبـيرة، وقـد وردت توجيهـات (رامسفيلد) في مذكرة وجهت إلى البيت الأبيض وتضمنت اعترافاً مفادهُ أن ((.... ما تقوم به القوات الأمريكية في العراق لا يسير بشكل جيد أو بسرعة فائقة...)) كما أوصت المـذكرة بسلسـلة خيـارات لتصحيح هذا الوضع، وذلك بإعادة انتشار كثيف للقـوات الأمريكيـة في منـاطق القتـال في العـراق، وتسريع تدريب القوات الأمنية العراقية واستخدام الأموال للحصول عـلى مسـاعدة قـادة سياسـيين ودينيين بارزين في العراق لتجاوز هذه المرحلة الصعبة [4].

---

(1) محمـــد الجـــوهري، نهايـــة العـــراق في إعـــلام أمريكـــا، تقريـــر واشـــنطن، العـــدد (121)، في5/7/ 2007. Website//.www.taqrir.org.p.5.

(2) نعومي كلاين، بغداد السنة الصفر: نهب العراق سعياً إلى يوتوبيا المحافظين الجدد، مجلة المسـتقبل العـربي، العـدد (308)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 25.

(3) كارل كونتينا، ديناميات الاحتلال والمقاومة في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (317)، (بيروت، مركـز دراسـات الوحدة العربية، 2005)، ص124-144.

(4) عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص 172.

وعليه وللدعوات الأمريكية التي بدأت تعلـو والتـي مفادهـا أن البنتـاغون أخطـأ عنـدما لم يترك في العراق القوات العسكرية الكافية لحفظ الأمـن والإبقـاء عـلى المكاسـب المتحققـة مـا بعـد الاحتلال، قدم الرئيس الأمريكي بوش الابن في كانون الثاني 2007 مـا عـرف بالإسـتراتيجية الأمريكيـة الجديدة في العراق، وهي إستراتيجية قائمة على خطين متوازيين، الخط العسكري والذي يقوم عـلى زيادة عدد القوات الأمريكية المتواجدة في العراق وسـيما في المنـاطق السـاخنة، ومسـاعدة القـوات العسكرية العراقية في شن عمليات كبيرة على مناطق المقاومة، والخط الأخر هـو إجـراء إصـلاحات داخلية يرافقها توسيع نشاط الخدمات المقدمة داخل المدن لإحداث تغيير اقتصادي - اجتماعـي في الداخل العراقي [1].

ويمكن القول إن الإستراتيجية الأمريكية الأخيرة قد حققت بعض النجاحات الجزئية سياسـياً وأمنياً وبدرجة أدنى اقتصادياً، ولم تجعل العراق واحة للحريـة التـي أدعـت الولايـات المتحـدة أنهـا ستجلبها إليه.

رابعاً: الاتفاقية الأمنية ومستقبل الوجود الأمريكي في العراق.

بعد خمس سنوات من احـتلال الجـيش الأمـريكي للعـراق، وبعـد تصـاعد أعـمال المقاومـة والفشل في السيطرة على الأمن، أبرمت اتفاقية لانسحاب الجيش الأمريكي من العراق عـلى أن يـتم ذلك في مهلة ثلاث سنوات تنتهي سنة (2011)[2].

أما عن ظروف إبرام هـذه الاتفاقيـة، فـيمكن القـول:إن الابتـزاز الأمـريكي كـان واضحاً، فقد بدأت المفاوضات حولها في 28 شباط 2008، ولكن التشدد الأمريكي أوصـل الحكومة العراقية إلى حيز الإحراج، فقد صرح (نـوري المـالكي) رئـيس وزراء العـراق في عــمان في 13 حزيــران 2008، أي بعــد ثلاثــة أشــهر ونصــف "أن المفاوضــات بشــأن

(1) عامر هاشم عواد، التنافس الداخلي وأثره على مستقبل الإستراتيجية الأمريكيـة في العـراق، الملـف السـياسي، العـدد (31)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2007)، ص125.

(2) محمد طي، مشاكل الاتفاقية العراقية- الأمريكية، في كتـاب: نقـد وتحليـل الاتفاقيـة الأمنيـة الأمريكيـة - العراقيـة، الندوة الفكرية حول: مؤتمر العراق والاتفاقية الأمنية الأمريكية - العراقية المنعقدة في بيروت، سلسلة كتـب مركـز العراق للدراسات (36)، ط (1)، (بيروت، مركز العراق للدراسات، 2009)، ص 123.

المسودات الأولى للاتفاقية الأمنية طويلة الأمد مع الولايات المتحدة وصلت إلى طريق مسدود بسبب المطلب (المطالب) الأمريكية التي تنتهك السيادة العراقية". لكن ذلك لم يمنع من متابعة المفاوضات، إذ ذكر أن "أفكاراً بديلة يمكن أن تحرك"، لكن الأمريكيين وجدوا طرفاً عراقياً يخالف رئيس الوزراء - وهو وزير خارجيته (هوشيار زيباري) الذي أعلن إمكانية التوصل قريباً إلى اتفاق بسبب تحسن في الموقف الأمريكي - وطمأن إلى أن الاتفاقية العتيدة لن تعطي أي حصانة للأمريكيين [1].

ورافق ذلك تهديدات من الجهة الأمريكية، فالرئيس الأمريكي الأسبق(جورج ووكر بوش) أعلن أن مشروع الاتفاقية غير قابل للتعديل، وان على السلطات العراقية توقيعه، ورئيس هيئة الأركان المشتركة، الأدميرال (مايكل مولن) يحذر العراق بالقول "إن العراق سيخاطر بالتعرض لخسائر كبيرة، ما لم يصادق على الاتفاقية الأمنية..." وأعلن "أن الوقت ينفذ، وان العراقيين لا يدركون خطورة الوضع الآن..."[2].

وأكد هذه التهديدات وزير خارجية العراق (هوشيار زيباري)، في مقابلة مع إذاعة (BBC) البريطانية، فقد كشف عن إبلاغ الأمريكيين الحكومة العراقية أنهم سيوقفون عمليات القوات الأمريكية جميعها في العراق، وكذالك عمليات الدعم والتدريب وجميع المشروعات الإنشائية والاقتصادية، إذ لم يصادق الجانب العراقي على الاتفاقية قبل نهاية عام 2008، ومنذ توقيع الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج ووكر بوش) ورئيس الحكومة العراقية (نوري المالكي)، في آب 2007، وثيقة مشروع إعلان المبادئ، وحتى إقرارها من جانب مجلس النواب العراقي في يوم 27 تشرين الثاني 2008، ظلت الإدارة الأمريكية تضغط من أجل ضرورة توقيع الاتفاقية وإقرارها قبل انتهاء ولاية (جورج ووكر بوش)، بل كانت الإدارة تأمل في أن يتم التوقيع قبل وقت مناسب من إجراء

---

(1) المصدر نفسه، ص 123.

(2) المصدر نفسه، ص 123.

الانتخابات الرئاسية لتسويقها كعنصر حقيقـي يمكـن توظيفـه لـدعم فـرص المرشـح الجمهـوري في الانتخابات الرئاسية (جون ماكين) إلاّ أنه لم يكن لها ذلك[1].

ونظراً لإدراك الإدارة الأمريكية أهمية توقيع هـذه الاتفاقيـة بكـل مـا تعنيـه مـن مكاسـب سياسية واقتصادية وإستراتيجية للولايات المتحدة، فقد اضـطرت إلى الاسـتجابة لعـدد مـن مطالـب التعديل التي تقدمت بها الحكومة العراقية، فعلاوة على ما تمثله عملية التوقيع مـن مكسـب أدبي للإدارة الأمريكية الحريصة على الترويج لها كـنصر كبـير يجـب الاحتفـاء بـه، فـإن الاتفاقيـة تحقـق للولايات المتحدة مكاسب إستراتيجية أساسية أهما هي[2]:

1. توظيف العراق كقاعدة أمنية لمواجهة التهديـدات الحاليـة والمحتملـة للأمـن القـومي، سـواء كانت من جماعات مسـلحة كتنظـيم القاعـدة أم حـزب اللــه أم دول معاديـة مثـل سـوريا وإيران.
2. الاستفادة بما حققته القوات الأمريكية خلال السنوات الخمس الماضية لضمان تـدفق البـترول من المنطقة وضمان أمن (إسرائيل).
3. تأمين مستقبل العراق بالصورة التي تريدها واشنطن لـه لضـمان عـدم خروجـه عـلى قواعـد اللعبة الإقليمية والدولية، على وفق الرؤية الأمريكية.
4. وعلينا أن نشير ايضاً إلى أن الولايات المتحدة أرادت من هذه الاتفاقية أن تزيل مخاوفهـا مـن احتمال ولوج الصين وروسيا واليابان وكذلك الاتحاد الأوربي أكثر فأكثر في المنطقـة وفي العـراق ودول الخليج، ومن ثم تعد مثل هذه الاتفاقية ضمانة وحماية لمصالحها من المنافسة الدولية في العراق ومنطقة الشرق الأوسط[3].

---

(1) محمد السعيد إدريس، الاتفاقية الأمنيـة العراقيـة بـين طهـران وواشـنطن، مجلـة السياسـة الدوليـة، العـدد (175)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2009)، ص 191.

(2) المصدر نفسه، ص 191.

(3) برهان إبراهيم كريم، الاتفاقية الأمنية بين العراق و الولايات المتحدة الأمريكية،في 2008/9/24.
Website//.www.watan.com/feature-more/4417-2008-09-24-01-html.

5. كما أن التفويض الدولي الممنوح للقوات الأمريكية من مجلس الأمن ستنتهي في 2008/12/31، إلاّ انه بموجب الاتفاقية الأمنية سيتم شرعنة الاحتلال بعد أن وقع عليها العراق، تمنح القوات الأمريكية عن طريقها البقاء إلى أجل غير محدد أو مسمى، دون الحاجة إلى شرعنة الاحتلال الأمريكي من مجلس الأمن لفترة جديدة ومحددة [1].

ومن أهم البنود التي تضمنتها الاتفاقية الأمنية هي[2]:

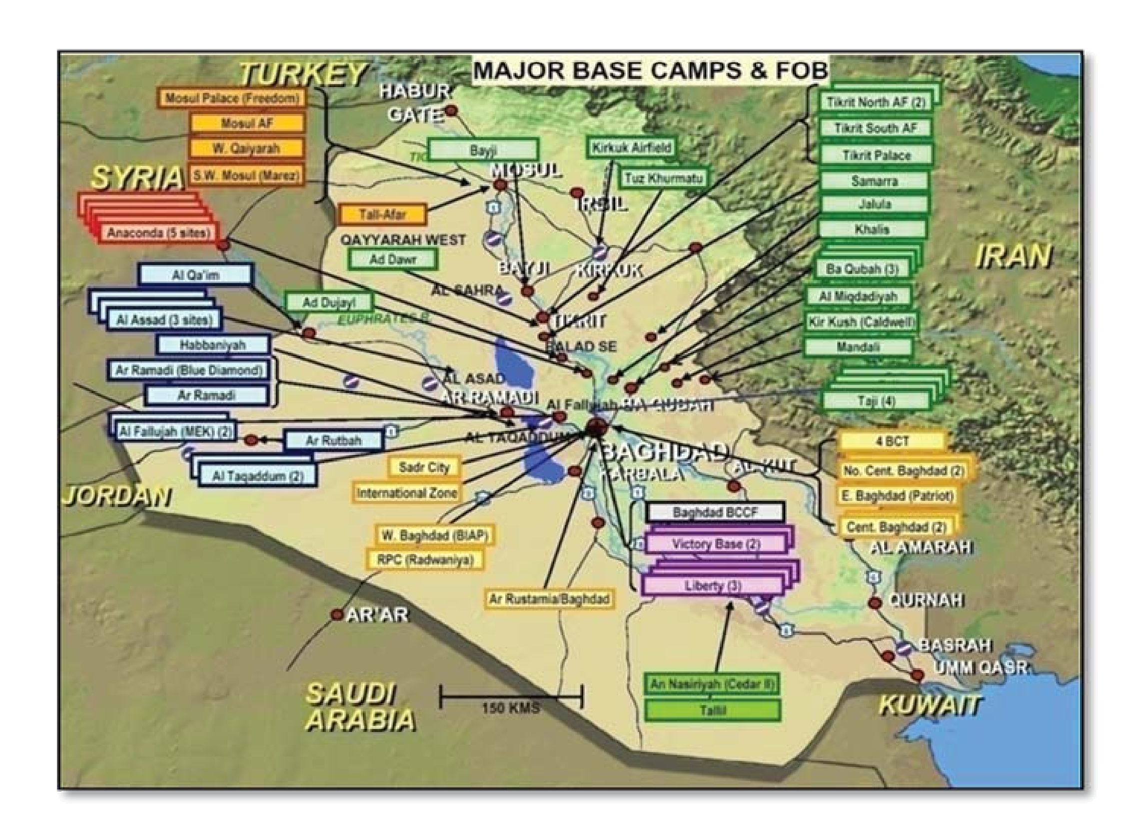
أ- ستحتفظ القوات الأمريكية بأكثر من خمسين قاعدة عسكرية تتجمع فيها القوات المجودة في العراق حالياً وغالباً ما ستكون خارج المدن، وفي المعسكرات القديمة للجيش العراقي السابق الذي حله الحاكم الأمريكي (بول بريمر) عقب الغزو في عام 2003، وسيكون للأمريكيين حق السيطرة الدائمة على قواعدهم.

(1) كاظم حسين، حول الاتفاقية العراقية- الأمريكية المفتوحة، الحوار المتمدن، العدد(2320)، في 2008/6/22
Website/www.ahear-org/debat/show.art.asp

(2) عصام زيدان، الاتفاقية الأمنية ومستقبل الوجود الأمريكي في العراق، مفكرة الإسلام،في 2008/6/18.
Website//.www.yanabeealiraq.com/politic-folder/hakim-karimatia/010308.htm.

خارطة رقم (4)

الوجود العسكري الأمريكي في العراق بموجب الاتفاقية الأمنية



Source: www.Usinfo.State.gov/joumals/tips/030/ijpa/focusa/htm

ب- ستكون القوات الأمريكية قادرة على تنفيذ الاعتقالات ضد المواطنين العراقيين وغيرهم وشن حملات عسكرية من دون مشاركة الحكومة العراقية.

ج- سيتمتع الجنود الأمريكيين والشركات الأمنية التابعة للولايات المتحدة بحصانة قانونية تحميهم من المسألة من لدن أجهزة الأمن والقضاء العراقية، وتمنع محاكمتهم أمام محكمة جرائم الحرب التي تشكلت عام 2004.

د- القيام بإعمال عسكرية من دون إذن حكومة (بغداد) لمكافحة (الإرهاب) سواءً في الداخل أو في الخارج .

ه- ضمان السيطرة على الأجواء العراقية البرية والبحرية والجوية، بما يضمن كفاءة وفاعلية هذه العمليات، واحتفاظ القوات الأمريكية بالإشراف على وزارتي الدفاع و الداخلية لعشر سنوات مقبلة.

فجوهر هذه الاتفاقية كما يبدو هو فقط مجرد الانتقال من حالة احتلال وفقاً لتفويض دولي، إلى حالة وصايا أمريكية مباشرة [1].

وفي كانون الثاني 2009 دخلت حيز التنفيذ والإعمال الاتفاقية التي وقعتها الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي مع الولايات المتحدة الأمريكية، والاتفاقية التي جاءت تحت عنوان ((اتفاقية انسحاب القوات الأمريكية وترتيبات وجودها المؤقت في العراقٍ SOFA)) (Status of Forces Agreements) وهي وثيقة عول عليها كما ظهر من مواقف "أركان السلطة العراقية" لتتخذ جسراً يعبر بالعراق من الاحتلال الأمريكي القائم حالياً إلى عراقٍ (محرر) موحد خالٍ من القوات الأجنبية، لتكون أداة تخرج العراق من وضعه القائم تحت الرقابة الدولية بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة إلى دولة تمتلك قرارها من غير رقابة أو وصاية، وشاءتها أمريكا جسراً يخرج قواتها من أرض الاضطراب والقتل الذي تواجهه الآن، إلى جزرٍ أو واحات آمنة تتمركز فيها من دون أن يكون في الانتقال والتجوال هدر للمصلحة الأمريكية العليا أو تفريط بالأهداف الإستراتيجية الأمريكية الأساسية [2].

فضلاً عن الاتفاقية الأمنية، وقع وزير خارجية العراق (هوشيار زيباري) والسفير الأمريكي السابق (ريان كروكر) اتفاق الإطار الإستراتيجي لعلاقة الصداقة و التعاون (SFA) في 11 تشرين الثاني 2008 بنسختين أصليتين باللغة العربية واللغة الانكليزية ويتساوى النصان في الحجية القانونية، وتكونت هذه الاتفاقية من (11) قسم تناولت مجالات ((التعاون السياسي والدبلوماسي و الدفاعي والأمني والثقافي والاقتصادي والصحي))، كما تضمن الاتفاق التعاون مجال إنفاذ القانون والقضاء وتشكيل لجان

---

(1) عبد الجبار الألوسي، الاتفاقات الأمنية العسكرية مع العراق وقضية السيادة والاستقلال والمسؤولية؟، في 2008/6/11.

Website//.www.yanabeealiraq.com/politic-folder/ta/sil%20alalusi/100605.htm..

(2) أمين محمد، الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية وأثارها على السيادة والأمن العراقي والإقليمي في كتاب (نقد وتحليل للاتفاقية الأمنية الأمريكية- العراقية)، ندوة حول مؤتمر العراق والاتفاقية الأمنية الأمريكية- العراقية المنعقدة في بيروت، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات (36)، ط (1)، (بيروت، مركز العراق للدراسات، 2009)، ص 9.

مشتركة لمتابعة حسن نية تنفيذ الاتفاقية، هذا فضلاً عن الاتفاقيات والترتيبات التنفيذية، ويـدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في الأول من كانون الأول عـام 2009، بعـد تبـادل المـذكرات الدبلوماسـية المؤيدة لاكتمال الإجراءات اللازمة من الطرفين لتنفيذ هذا الاتفـاق بموجـب الإجـراءات الدسـتورية ذات الصلة النافذة في البلدين كليهما [1].

لقد كان للاتفاقية تداعيات على صعيد البيئة الداخلية (العراقية) والإقليمية، فعـلى صـعيد البيئة الداخلية، فإن ما يمكن أن يقال بشأن هذه الاتفاقية إن جميع الأطراف المتحمسة (الأكراد) و المترددة (الشيعة) والقلقة (السنة) تجد أن الحاجة ماسة للأمريكان ليس بوصفهم أصدقاء وحلفـاء أو شركاء، بل لأنهم هم الذين خربوا كل شيء كان يمكـن إصـلاحه أو قـابلاً للإصـلاح ومـن ثـم فـإن عليهم تحمل نفقات دخولهم للعراق عند الخروج، كما أن العراق باحث عـن فرصـة للخـلاص مـن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فإن هناك من يرى أن هذه الاتفاقية ضرورية لـردع جـيران العراق الطامعون الأقوياء في حين لا يزال طرف ثالث لا يدري إن كان ما يجري صـح أم خطـأ وهـو الشعب العراقي عموماً [2].

أما عـلى صـعيد البيئـة الإقليميـة، فنجـد أن هنـاك رابحـين ومـتضررين مـن هـذه الاتفاقية، فالضرر والربح هنا أمراً نسبياً ويتعلق بالكثير من المتغيرات والتطورات المتوقعة وعـلى الـرغم مـن أن دول محـور الشر (سـوريا وإيـران) في العـرف الأمـريكي يبـدو أنهـم

---

(1) علي هادي حميدي، اتفاقي العراق و الولايات المتحدة الأمريكية، دراسـة في مـدى التكـافؤ وعلاقتهـا بإنهـاء تطبيـق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، في كتاب (نقد وتحليل للاتفاقية الأمنية الأمريكية-العراقيـة)، نـدوة حـول سلسلة كتب مركز العراق للدراسات (36)، ط(1)، (بيروت، مركز العراق للدراسات، 2009)، ص 193-197.

(2) عبد الحميد غانم، الإسـتراتيجية الأمنيـة الأمريكيـة في العـراق (في ضـوء الاتفاقيـة بـين حكـومتي العـراق والولايـات المتحدة)، مجلة الفكر السياسي العدد(32)، (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 2008)، ص 16.

متضررون من هذه الاتفاقية، فهناك مؤشرات أنهم قد يكونون هم أكثر المنتفعين سيما مع التوقعات بتغيير السياسة الأمريكية في عهد (باراك أوباما) [1].

أمّا سوريا، فهي الطرف الأضعف في دول الجوار المشاكسة لواشنطن، فهي الأكثر تعاسة بهذا الاتفاق وتخشى تبعاته، وهو ما ظهر في تعليقات المسؤولين الرسميين، فالرئيس (بشار الأسد) قال بوضوح "إن الاتفاقية الأمنية ستحول العراق إلى قاعدة لضرب دول الجوار بدلا من أن يكون سنداً لهم" ودلَ على هذا بأن العدوان الأمريكي الأخير على الأراضي السورية يؤكد أن وجود قوات الاحتلال الأمريكي يشكل مصدر تهديد مستمر للدول المجاورة للعراق ويشكل عامل عدم استقرار المنطقة"[2]. وقد سعت دمشق للرد على الاختراق الأمريكي لأراضيها بتوجيه رسالة غاضبة للأمريكان بإلغاء لجان التنسيق الأمني التي بدأتها مع العراق لضبط الحدود وزيادة حراستها لمنع دخول المسلحين للعراق، وكانت هذه اللجان قد تشكلت في اجتماع الدول المجاورة للعراق في عام 2006 في ظل محاولات سورية لتخفيف الضغوط الأمريكية عليها بعد ما تردد عن احتمالات غزو أمريكي مماثل لما جرى في العراق وكانت اجتماعها فرصةً لسوريا للحد من احتقان العلاقات مع واشنطن [3]. كما أن سوريا لا تريد إغلاق البوابة الدبلوماسية للتفاوض بين دمشق وواشنطن سيما أن أجندة الرئيس الجديد (باراك أوباما) هي الحوار مع سوريا و "استخدام الجزرة أكثر من العصا" من هنا عاد التراخي مرة أخرى في موقف سوريا تجاه نقد الاتفاقية.

أما إيران، فقد كان موقفها وتحركها باتجاه عرقلة توقيع الاتفاقية، وكانت تسعى إلى إفشال كل الجهود الأمريكية الرامية إلى ذلك وفي مرحلة لاحقة أخذت إيران تركز على تفريغ الاتفاقية من مضمونها، وذلك في مسألتين، الأولى: منع فرض وجود أمريكي

(1) شارل كاملة، الاتفاقية الأمنية العراقية- الأمريكية صك انتداب أمريكي للعراق، في 2008/11/12.
Website//.www.ar.rain.ru/ana/ytice/articles/20081192

(2) محمد عرفة، الاتفاقية الأمنية... دول الجوار تقسيم الربح والخسارة،في 2009/11/10.
Website//.www.islamenline.net./servlte/sate/lite?c=ArticleA=G&cid=1224019//4315&pagenam=zone-Arabic-Newsy.2FNWALagau#ix22onzuE6dxl.p.1.

(3) المصدر نفسه، ص2.

عسكري ونفوذ سياسي واقتصادي طويل الأمد في العراق، يعرقل طموحات إيران ومشروعها السياسي في العراق والثانية: منع تمكين القوات الأمريكية من شن أي إعتداء على إيـران انطلاقـاً مـن الأراضي العراقية [1].

لهذه الأسباب، عملت إيران على منع توقيع الحكومة العراقية الاتفاقية وسعت إلى إدخـال تعديلات مهمة وجوهرية عليها، بحيث لا تمثل مصدر خطر أو تهديد لإيران، كما سعت إلى تأجيـل عملية التوقيع لمرحلة ما بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية لتحول دون إفادة الرئيس (جورج ووكر بوش) وحزبه من هذا التوقيع في حملة الانتخابات الرئاسية،لتوظف التوقيع ورقة لحسن النوايا مع الرئيس الأمريكي المنتخب[2]، وبسبب الرفض الإيراني العنيف والصريح، ذهب (نوري المالكي) رئـيس الحكومة العراقية إلى طهران، وتعهد بأن ينص الاتفاق على منع القوات الأمريكية من شن هجمات ضد إيران، انطلاقاً من الأراضي العراقية، وإنهاء وجـود منظمـة (مجاهـدي خلـق) المعارضـة داخـل الأراضي العراقية وعلى التوقيع على اتفاق استراتيجي معها يشبه كثيراً اتفـاق الشراكـة الإسـتراتيجية مع تركيا الذي وقعه المالكي في بغداد مع رئيس الحكومة التركية (رجب طيب أردوغان)[3].

لم تنجح هذه المبادرات العراقية الـثلاث في طمأنـة إيـران وتغيـير موقفهـا، ومـن ثـم لم تتوقـف ضغوط حلفاء إيران داخل الحكومة العراقية ومؤسسات السلطة على الأمـريكيين لغـرض التعـديل بعـد التعديل في محاولة لتحجيم المكاسب الأمريكية ولتـأمين تـوازن مصـالح بـين إيـران و الولايـات المتحـدة الأمريكية في العراق [4]. إلاّ أنَ الموقف الإيراني تراجع مع إعلان فوز (باراك أوبامـا) في انتخابـات الرئاسـة الأمريكية حيث عد وزير الخارجية الإيراني السابق (علي لارجاني) رئـيس مجلـس الشـورى "إن الاتفاقيـة تعـاني مـن مشـكلات" وجـاءت هـذه التصريحـات مـؤشراً عـلى حـدوث تحـول في الموقـف الإيـراني، ففـي ضـوء التهديـد الأمـريكي بالانسـحاب مـن العـراق في نهايـة كـانون الأول 2008، إذا لم تقبـل

(1) محمد السعيد إدريس، الاتفاقية الأمنية العراقية.....، مصدر سبق ذكره، ص 191.

(2) المصدر نفسه، ص 191.

(3) محمد السعيد إدريس، الاتفاقية الأمنية العراقية.....، مصدر سبق ذكره، ص 191.

(4) المصدر نفسه، ص 191.

الحكومة العراقية بتوقيع الاتفاقية وقد نجحت واشنطن في توظيـف هـذا التهديـد (بالانسـحاب) بكفاءة عالية ضمن عملية ترويع لأركان التحالف الرباعي الحـاكم في بغـداد، وترويـع إيـران ايضـاً، فواشنطن تدرك أن هذا التحالف الرباعي الحـاكم لـن يسـتطيع البقـاء في الحكـم يومـاً واحـداً، إذا انسحبت القوات الأمريكية من العراق، وان بقاء القوات الأمريكيـة هـو الضـمانة الأساسـية لتـأمين سيطرة هذا التحالف الرباعي على السـلطة بكـل مـا يعنيـه ذلـك مـن اسـتمرار مرتكـزات المشروع الأمريكي في العراق المقبول إيرانياً، وكان إدراك إيران لهذا الخطر أهم دوافعهـا للقبـول الضـمني أو القبول الصامت أو المراوغ للإتفاقية، فهذا التوقيع ضمن لإيران بقاء سيطرة حلفائها على السلطة في العراق، التي تعد أهم ضمانات إيران في الدفاع عن مصالحها ومشروعها في العـراق، كـما أن حلفـاء إيران في منظومة الحكم العراقي استطاعوا الحصول عـلى تعهـد أمـريكي بعـدم شـن أي هجـوم أو اعتداء على إيران، انطلاقاً من الأراضي العراقية الأمر الذي يعكس براغماتية السياسة الإيرانية [1].

أما مواقف الدول الأخرى كالسعودية والكويت والأردن، فهناك مخاوف مـن ضرر كبـير قـد يمسهم سيما إذا صعد الأمريكيـون مـن مخـاطر الصـدام (السـني الشـيعي) لتحقيـق مصـالحهم في المنطقة، وبالمثل فإن تركيا ستواجه مزيداً من تصعيد المشكلة الكردية سيما وان القواعد العسكرية الأمريكية في العراق ستقع أغلبها في إقليم كردستان جنوبي الحدود التركية[2].

إن هذه الاتفاقية أراحت الولايات المتحدة وألقت عبئاً على العراق، والى ذلك يشـوبها الكثـير مـن نقاط الضعف والارتباك، فهي تؤمن للولايات المتحدة وضعاً مسيطراً في العـراق حتـى لـو طبقـت بأمانـة، فكيف إذا ما كانت موازين القوى مختلفة بشكل خطـير لصـالحها؟ وإذا مـا كانـت عـلى عـادة كـل قـوى الاستعمار التي خبرناها طويلاً، ستفسر النصوص على هواها؟، بل ستلوي أعناقها لتتلاءم مـع مصـالحها، إن السلطة العراقية المحرومة من وسائل القوة في مواجهة الولايات المتحدة، كـان يمكنهـا أن تسـتخدم بعـض نقـاط القـوة المتمثلـة بوجـود المقاومـة لتقـف بقـوة في مواجهتهـا ولكنهـا تعـد نفسـها مسـتهدفة

(1) المصدر نفسه، ص 192.

(2) محمد عرفة، الاتفاقية الأمنية.....، مصدر سبق ذكره، ص 3.

بصورة رئيسة ستكون محرومة من أي إمكانية، وستبقى المبادرة بيد الولايات المتحدة، التي مارست_ كما رأينا_ ابتزازاً شديداً في عقد الاتفاقية، وضمنتها ما ضمنتها لجهة تحكمها بالوضع، غير أنها، إلى ذلك، وعدت العراق بالكثير من المساعدات التي إن أراد العراق الاستفادة منها، وجب أن يبقى تابعاً سياسياً وإقتصادياً وعسكريا للولايات المتحدة، وحتى في هذه الحالة، فإن تقديم المساعدة لن يكون بالطريقة التي يريدها العراق، بل بما ترغب الولايات المتحدة ويتوافق مع مصالحها.

المطلب الثالث: الوجود العسكري الأمريكي في العراق وأثره في التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط بعد عام 2003

أولا: على الصعيد السياسي

استطاعت الولايات المتحدة باحتلالها للعراق التواجد في قلب دائرة التغيير المفترضة في منطقة الشرق الأوسط، مما منحها حرية دائرية في الاتجاهات كلها، وكانت الغاية تتمثل في الانفتاح الاستراتيجي على دول الجوار بوصفها حلقة أولى للتغيير في إطار عملية واسعة للتفكيك وإعادة التركيب للخارطة الجيوسياسية في المنطقة[1].

وقد شعرت دول المنطقة بالمخاطر على أمنها القومي إزاء استمرار الوجود العسكري الأمريكي على حدودها المشتركة مع العراق وقراءتها لمستقبل الحركة الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة عموماً وتجاه بقايا أطراف ما كان يعرف سابقاً (بمحور الشر) الذي توسع فيما بعد ليتحول إلى ما يسمى (فيدرالية الإرهاب) التي تضم أفرادا ومنظمات ودولاً هامة في منطقة الشرق الأوسط[2]. وعليه فقد نظمت هذه الدول فعلها لإغلاق دائرة الفعل الأمريكي في العراق على أصحابها فكان انغماسها مكثفاً في الأزمة العراقية سياسياً وامنياً إلى الحد الذي جعل الولايات المتحدة تفكر في إدارة جديدة للازمة العراقية عبر الضرب على الأطراف لتأمين القلب الذي تتواجد فيه، وذلك عن طريق إشغال الجانب الإيراني بالملف النووي، وإشغال الجانب السوري بالملفين اللبناني وحقوق الإنسان على المستوى الداخلي، الأمر الذي أدى إلى فتح قنوات خفية للحوار

(1) توماس فريدمان، "خطة تحقيق النصر في العراق"، صحيفة الشرق الأوسط الدولية، العدد(13420)، في 7 /9/2007.
(2) سرمد أمين عبد الستار، مصدر سبق ذكره، ص200.

السوري الأمريكي لتسوية المشاكل العالقة في ميادينها المختلفة اللبنانية والعراقية والفلسطينية وحوارات أخرى إيرانية أمريكية بوساطة حكومة عراقية لأغراض مماثلة[1].

إن نجاح مساعي الحوار قد يعطي نتائج ايجابية على مستوى الأمن في العراق، وكذلك على المستوى الإقليمي، في حين أن فشلها سيكون له الآثار الخطيرة على امن العراق والمنطقة عموماً مع الأخذ بالحسبان تلويح الولايات المتحدة باستخدام القوة بوصفه خياراً نهائياً في مواجهة الأطراف الإقليمية التي تهدد وجودها ومصالحها في العراق تحت ذريعة امن العراق واستقراره الأمر الذي يجعل من الشرق الأوسط فعلاً منطقة من الجحيم على الأرض تمتد لتشمل معظم بلدان المنطقة[2].

إن استمرار الوضع الحالي في العراق قد يجعل منه ثقباً اسوداً يجر إليه من بلدان المنطقة الأقرب في التفاعل مع أزمته فالأقرب إليه من دول الدعم والإسناد القريب والبعيد حتى أن البعض يذهب إلى توقع مشاهد لا تقل تشاؤماً عن تلك التي تبشر بحرب عالمية جديدة أسبابها تكمن في قلب المنطقة عموماً والعراق بشكل خاص[3].

وقد تكون هذه المشاهد عناصر مؤثرة في سعي الكثير من دول الجوار وغيرها من خارج الإقليم إلى تقديم أشكال مختلفة من العون الأمريكي في العراق على الرغم من اختلافها في تقويم التجربة الأمريكية في العراق أساسها خشية وقوع مالا تحمد عواقبه وعندها ستضطر إلى دفع التكاليف أضعافا مضاعفة، ومن هنا جاءت التحذيرات من مغبة حصول انسحاب أمريكي مفاجئ من العراق يطيح بما تبقى من أمال معلقة على المستقبل يمكنها أن تجلب الأمن والاستقرار للعراق والمنطقة معاً[4].

لقد خلق الوجود العسكري الأمريكي واقعاً أوسع من الانشطار الطائفي والعرقي ليشمل المنطقة برمتها في لبنان والسعودية والكويت وحتى سوريا ومصر، في

---

(1) انظر: التقرير الذي أوردته نشرة المحرر العربي بعنوان "سورية عرضت على واشنطن صفقة بالتقسيط المريح"، العدد (548)، 6/12/ 2006، ص8.

(2) نعوم تشومسكي، في لقاء مع نشرة المحرر العربي، العدد (548)، 6/12/ 2006، ص5.

(3) مادلين الوبرايت، الجبروت والجبار: تأملات في السلطة والدين والشؤون الدولية، ترجمة عمر الأيوبي، ط(1)، (بيروت، الدار العربية للعلوم، 2007)، ص166-170.

(4) انظر: تصريح وزير الخارجية المصري احمد أبو الغيظ، صحيفة العراق، السنة الثانية، العدد (486)، في29 /7/ 2008.

الوقت الذي تبدو فيه بنية هذه الدول لن تستطيع الصمود أمام تلك التحديات الجديدة الخطيرة التي ستعرّض مشكلات الاندماج الوطني فيها إلى لمنعطفات تاريخية تضربها في الصميم وتجعل من كياناتها السياسية في أوضاع لا تحسد عليها في مواجهة جديدة من التمزق الداخلي تغذيها في الغالب عناصر استمرار خارجية ويسمّيها بعضهم رياح التغيير التي تهب على المنطقة، وتفرض على الجميع فتح النوافذ والتكيّف معها، والأخذ بأنساقها على المستويات كافة [1].

إن جوهر الرؤية الإستراتيجية الأمريكية يقوم على أن تغيير نظام الحكم في العراق يمثل مجرد خطوة أولى لإعادة ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط استناداً إلى أن احتلال العراق وإقامة حكم ديمقراطي (علماني) فيه سيكون مقدمة للتغيير الشامل في الشرق الأوسط ككل، على وفق نظرية (الدومينو) إذ أن التغيير في العراق سيكون دافعاً للتغيير في باقي دول المنطقة وهنا (ركز أعضاء الإدارة الأمريكية على أن العراق سيكون أنموذجاً يحتذى به في المنطقة، فضلا عن أن الإطاحة بالنظام السابق واحتلال العراق عسكرياً سيكون درساً لكل الأنظمة العربية والشرق أوسطية التي تهدد مصالح الولايات المتحدة)[2].

ثانياً: على الصعيد العسكري-الأمني

يقوم التخطيط الاستراتيجي الأمريكي على تحويل العراق إلى قاعدة إقليمية محورية للوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، حيث تركز الولايات المتحدة على ربط (العراق الجديد) بالإستراتيجية العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط، فقد بدأت وزارة الدفاع الأمريكية بالإفادة من البيئة الإستراتيجية الجديدة التي نشأت بعد الاحتلال، من اجل إجراء مراجعة واسعة للوجود العسكري الأمريكي في مختلف أرجاء المنطقة، والتغلب على نقطة ضعف أساسية كانت تعاني منها الولايات المتحدة، وهي أن العراق كان يمثل نقطة فراغ ضمن حزام القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في الخليج وآسيا

---

(1) سرمد أمين عبد الستار، مصدر سبق ذكره، ص 203.

(2) احمد إبراهيم محمود، العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (154)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،2003)، ص 62.

الوسطى وجنوب آسيا، ومن هنا فإن الولايات المتحدة تخطط لجعل العراق ركيزة أساسية لوجودها العسكري في مجمل منطقة الشرق الأوسط [1].

وعليه فسيكون دور العراق الجديد بمثابة مرتكز لقواعد أمريكية ثابتة وعلى المدى الطويل ومن ثم قاعدة مهمة للانطلاق الأمريكي نحو تحقيق أهدافها في المناطق الأخرى، أي أن العراق سيشكل موطئ قدم رئيس للولايات المتحدة في قلب المربع الاستراتيجي، وسيحقق ذلك أهدافا متنوعة أبرزها محاصرة سوريا وإيران، فضلا عن استخدام تلك القواعد لتوجيه الضربات الوقائية ضد أية دولة أو جماعة ترى أنها تمثل تهديداً لمصالحها وأمنها القومي [2].

وهنا سيكون دور العراق الجديد بمثابة البديل المحتمل للقواعد الأمريكية المنتشرة في منطقة الخليج، إذ أعلنت الولايات المتحدة عزمها على تبني سياسة جديدة تجاه منطقة الخليج تقوم على إعادة تقويم علاقاتها وروابطها الإستراتيجية مع دول المنطقة وتغيير مناطق الوجود العسكري الأمريكي عبر إعطاء ثقل اكبر للوجود العسكري الأمريكي في العراق، وهذا الأمر يرتبط بالحقيقة بمدى نجاح الولايات المتحدة في تنفيذ خططها في العراق [3].

وقد وضعت الولايات المتحدة اللبنات الأساسية وركزت سلاحها في نحو أربع قواعد رئيسة يتوقع أن تكون قواعد دائمة بعد سحب القوات الأمريكية من المدن وهي: قاعدة علي بن أبي طالب الجوية قرب الناصرية، قاعدة حرير الجوية شمال العراق، قاعدة البكر الجوية شمال غرب بغداد، قاعدة شرقي بغداد [4]. فضلاً عن بناء قواعد

(1) المصدر نفسه، ص 63.

(2) محمود خليل، إعادة نشر القوات الأمريكية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (157)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004)، ص73.

(3) عامر هاشم عواد، دور العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكية...، مصدر سبق ذكره، ص103.

(4) ضاري رشيد الياسين، مستقبل الوجود الأمريكي في العراق: احتلال العراق (الأهداف- النتائج-المستقبل)، ط(1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص ص279-281.

إستخباراتية ومعلوماتية في أنحاء متفرقة من العراق لتكون محطات تجسس دائم على الدول المجاورة.

إن الإدارة الأمريكية وأبعاد سياساتها قد وضعت خططها لتستوعب بموجبها المنطقة كلها وسيما منطقة الخليج، والتدخل في شؤونها تحت أي ذريعة سواء خارجية أكانت أم داخلية تراها مناسبة، وبذلك يظهر المتغير العسكري هو الذي يسيطر على التعامل مع المنطقة، بحيث أصبح هذا الإدراك يحيل أي مشكلة سياسية إلى مجرد عنصر من عناصر البعد العسكري للتعامل مع المنطقة، وتبعاً لذلك تم بناء الإستراتيجية الأمريكية على أساس متغير جوهري هو الاعتماد على قوة التدخل السريع الذي تُؤمّنه القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة إلى جانب سهولة الانتشار ضمن نطاق القتال المستقبلي والذي يركز على القوات السريعة والخفيفة[1]. إن تكريس الوجود العسكري الأمريكي الدائم أو شبه الدائم في العراق مرتبط بالتخطيط لربطه وبقية دول المنطقة مع دول الجوار و(إسرائيل) بروابط التحالف مما يؤدي إلى التأثير في هوية الأقطار العربية الوطنية والقومية [2]، فلم يعد العراق قوة إقليمية كبرى في مقابل تنامي قدرات (إسرائيل) على حساب الدول العربية لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية جديدة في المنطقة عبر بوابة العراق، وسيما أن (إسرائيل) احد أهم ركائز نظام الأمن الإقليمي الجديد، وهذا يعني أن الأمن القومي العربي في إطار إستراتيجية إعادة نشر القوات الأمريكية في المنطقة والتوجه نحو بناء نظام امني إقليمي جديد، أكثر عرضة للاختراق أو التهديد [3].

إن احتلال العراق يكمن في جعله نقطة البداية في تنفيذ التحرك الأمريكي الجديد إزاء الوطن العربي سواء لوزنه البترولي أو لمكانته الإقليمية أو لتوجهاته السياسية المناوئة للمخططات الأمريكية، وان التصور الأصلي أن يكون احتلال العراق ثم تغييره على وفق الخطوط الأمريكية رأس رمح في تغيير المنطقة برمتها، وهو المعنى الذي ظهر بوضوح في خطاب الرئيس الأمريكي (جورج ووكر بوش) في 26 أيار 2003 حين قال:

---

(1) غانم محمد صالح، انعكاسات العراق على الأمن في الخليج، مجلة آراء حول الخليج، العدد (7)، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2005)، ص61.

(2) المصدر نفسه، ص63.

(3) محمود خليل، مصدر سبق ذكره، ص75.

(إن عراقاً محرراً يمكنه أن يظهر الدور الذي تستطيع الحرية أن تلعبه في تغيير هذا الإقليم بأهميته الإستراتيجية الكبيرة).

ثالثاً: على الصعيد الاقتصادي

يطفو العراق على خزين هائل من البترول والذي من المقدر له على وفق خبراء البترول الاحتفاظ بالبرميل الأخير في العالم تحت أراضيه بعدما يتجاوز مئة عام، وتقدر نسبة الاحتياطات البترولية العراقية الثابتة 112، 5 مليار برميل وهو ما يعادل 12% من مجمل الاحتياطي العالمي، في حين يرى بعض الخبراء أن العراق لو استطاع التنقيب عن البترول لأصبح يملك ضعف احتياطاته الحالية، إذ توقفت أعمال التنقيب منذ عام 1980 ولم يستطيع العراق أن يستأنف التنقيب بسبب حرب الخليج الأولى والثانية والحصار الدولي الذي فُرض عليه، كما أن كلفة إنتاج البترول العراقي متدنية كثيراً بالقياس لغيره مثل البترول الأمريكي وبترول بحر الشمال [1]. وفي المقابل فان إنتاج الولايات المتحدة للبترول بدأ ينخفض بالشكل الذي بات يهدد اقتصادها وقوتها على السواء، صاحب ذلك ارتفاع شديد في معدل الاستهلاك البترولي، إذ تستهلك الولايات المتحدة لوحدها ما نسبته 26% من استهلاك العالمي، فضلا عن أن عمر الاحتياطي البترولي الأمريكي قصير، ومن ثم كان لا بد من البحث عن مصادر للطاقة تؤمن حاجتها المتزايدة من البترول في المناطق المناوئة للسياسة الغربية والأمريكية التي تشعر أنها رهينة لموارد البترول الموجودة فيها [2].

ومن هنا فان احتلال العراق سيحقق أكثر من هدف، فمن جانب سيؤمن للولايات المتحدة مصدراً بترولياً هائلاً ورخيصاً، إذ سيذهب البترول العراقي للسوق الأمريكية، ويذهب معظم الدخل البترولي للشركات الأمريكية التي حظيت بعقود إعادة الأعمار[3]. ومن جهة ثانية فان احتلال العراق سيجعل الولايات المتحدة مؤثراً رئيساً في تحديد أسعار البترول عن طريق تعزيز قدراتها في ممارسة الضغوط على الدول الكبرى

---

(1) سمير صارم، الأبعاد البترولية في الحرب الأمريكية على العراق، (دمشق، دار الفكر، 2003)، ص153.

(2) خليل العاني، اللوبي البترولي الأمريكي.. النفوذ وآليات التأثير، مجلة السياسة الدولية، العدد (164)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006)، ص45.

(3) المصدر نفسه، ص46-47.

المنتجة للبترول في منظمة أوبك فهي تتحكم بإنتاج البترول العراقي ومن ثم تستطيع أن ترفعه متى ما دعت الحاجة لذلك أو أن تخفضه متى ما أرادت وعن طريق ذلك فإن واشنطن ستكون في موضع يؤهلها للضغط بقوة على دول المنطقة وسيما دول الخليج للقيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية المطلوبة [1]، فضلاً عن التحكم بأسعار البترول والحد من قوة أوبك في تحديد أسعار البترول وذلك عن طريق سيطرتها على البترول العراقي.

إن إحدى المرتكزات الأساسية ضمن الإستراتيجية الأمريكية في العراق، إنشاء إقليم بترولي متصل وتابع لإدارة واحدة ولخطة واحدة، ويضم الإقليم مصادر الطاقة والبترول والغاز الواقعة في العراق والجزيرة العربية والخليج العربي وإيران، وبإنشاء إقليم البترول تحقق أمريكا تأمين حاجاتها منه من جهة واحتكار منبعه من جهة أخرى، وصولاً لجعل القرن أمريكيا وإخضاع كل الدول الأخرى عبر الابتزاز البترولي بالدرجة الأولى والرغبة في الاستئثار بورقة ضغط اقتصادية وسياسية مصيرية، وهو هدف صناع القرار الأمريكي منذ السبعينات[2].

ومن جانب ثالث تحقق (لإسرائيل) الحصول على خط غزير من البترول العراقي بمثابة الجائزة عن مواقفها في الحرب على العراق، وذلك عن طريق إعادة فتح خط الأنابيب العراقي الذي يبدأ من كركوك ويصدر البترول عبر حيفا، وبذلك فان هدف (إسرائيل) الاستراتيجي سيتحقق وهو ضرورة إفادتها من الثروة البترولية العربية سواء عبر الحصول على بترول غزير ورخيص أم عبر تقاسمها مع العرب لهذه الثروة بالاستناد إلى تفوقها العسكري والتكنولوجي[3].

لقد جرى توجيه الحياة الاقتصادية في العراق وهيكلتها لتتلاءم مع متطلبات ومصالح رأس المال الأمريكي ومصالحه، وتسليم المؤسسات الاقتصادية التي تمول الدولة

---

(1) خليل العاني، دور البترول في الأزمة الأمريكية العراقية، مجلة السياسة الدولية، العدد (151)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003)، ص36.

(2) صلاح المختار، ما هي الأهداف الإستراتيجية الأمريكية-الإيرانية؟، شبكة البصرة، في 9/7/ 2006. website//:www.albasrah.com

(3) عامر هاشم عواد، دور العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكية....، مصدر سبق ذكره، ص186.

وتديرها وتشرف عليها إلى شركات أمريكية، أو شركات لدول حليفة لتشرف عليها بشكل مباشر أو غير مباشر، فضلا عن الحرص على توافقها في المستقبل مع متطلبات تنظيمات اقتصادية دولية مثل (منظمة التجارة العالمية WTO) و (منظمة الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات GATS)، والمحصلة النهائية لهذه السياسات والإجراءات هي خسارة الشعب العراقي لحقه في عائدات ثروته البترولية وزيادة الاختراق العالمي للشركات الأمريكية[1]. وهذا كله يدور ضمن المخطط الأمريكي في السعي لربط دول المنطقة باتفاقات منفردة وليس من منطلق أنها تمثل منظومة إقليمية موحدة وذلك سعياً منها لإقامة منطقة تجارة حرة في الشرق الأوسط [2].

وعلى الرغم من فشل (إسرائيل) في تسويق هذا المشروع (إقامة منطقة تجارة حرة في الشرق الأوسط) طوال عقدي الثمانينات والتسعينات إلا أن احتلال العراق دفع باتجاه وضعه موضع التطبيق على أرضية الواقع، فقد أخرجت العقلية الأمريكية-الإسرائيلية الاقتصادية المهيمنة والمتسلطة هذا المشروع القديم وطرحته بصيغة جديدة عن طريق اتفاقية المنطقة الحرة للتجارة التي روجت لها أمريكا وذلك لإنقاذ الاقتصاد الرأسمالي من أزمته المتصاعدة، فالتيار الليبرالي المتطرف الذي يحكم أمريكا والذي لا يعترف بحدود الدول إنما يرى في الكرة الأرضية مجموعة من الأسواق وعليه أن يستخدمها الاستخدام الأمثل لتحقيق الهيمنة الاقتصادية الاستعمارية [3].

كما سعت الولايات المتحدة عن طريق المنطقة التجارية الحرة في المنطقة العربية إلى خلق تحالفات سياسية واجتماعية جديدة في المنطقة كنتاج للفرز الاستثماري والسياسي للمشروعات التي ستقام فيها، وتؤدي دوائر أمريكية لعبة التحذير لحلفاء الأمس (بعض

(1) نبيل محمد سليم، مصدر سبق ذكره، ص12. انظر ايضاً: نعوم تشومسكي، الهيمنة أم البقاء-السعي الأمريكي للسيطرة على العالم، ترجمة: سامي الكعكي،ط(1)، (بيروت، دار الكتاب العربي، 2004)، ص165.
(2) آن جانار وأميلي روتليدج، الاتفاقية البحرينية-الأمريكية تكشف عن تصدعات في علاقات دول التعاون، مجلة آراء حول الخليج، العدد (5)، (دبي، مركز الخليج للأبحاث،2005)، ص46.
(3) محمد إبراهيم بسيوني، مصدر سبق ذكره، ص141-142.

الحكام العرب) فتطالبهم بمزيد مـن العمـل لتـدعيم الثقـة المتبادلـة مـن دون وعـود أو اتفاقيـات واضحة للمستقبل حتى تبلور تلك التحالفات الجديدة [1].

لقد أدى الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 إلى جعل منطقة الشرق الأوسط تعيش حالـة من الفوضى وعدم الاستقرار التـي كـان لهـا الأثـر الكبـير عـلى التـوازن الاسـتراتيجي فيهـا، فلوجـود العسكري الأمريكي في العراق وما رافقته من سياسيات اقتصادية وعسكرية وأمنيـة، جعـل المنطقـة أمام استحقاقات جديدة لابـد مـن التعامـل معهـا بشيء مـن الدقـة والحـذر خاصـة وان الولايـات المتحدة أصبحت المؤثر الرئيس في المنطقة، وأصبحت من ثم المـتحكم الـرئيس في شـؤون تفـاعلات الإقليم، وهذا يعني أنها تؤدي دوراً لا يمكن تجاهله في التـأثير عـلى التـوازن الاسـتراتيجي في الشرق الأوسط .

(1) المصدر نفسه، ص143.

المبحث الثاني

الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره في طبيعة الأداء الاستراتيجي للقوى الإقليمية الفاعلة في التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط

لقد كان للاحتلال الأمريكي للعراق اثر كبير في طبيعة الأداء الاستراتيجي للقوى الإقليمية الفاعلة في التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، إذ إن كلا من هذه القوى راح يكيف طبيعة أدائه الإقليمي مع هذا الواقع الجديد الذي كانت أثاره كبيرة عليها، على الرغم من أن تأثيرات هذا الواقع الجديد تختلف من حيث الخطورة والتأثير، فإيران عدت نفسها الهدف القادم بعد احتلال أفغانستان والعراق، أما تركيا فقد وجدت مصالحها الاقتصادية ووحدتها الوطنية عرضة للخطر والضياع، أما الدول العربية فقد وجدت نفسها مستهدفة بالصميم سيما الدول التي وجدت نفسها ضمن دائرة الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، في حين وجدت دولا أخرى أن هذا الوضع الجديد جاء خدمة لها ولأهدافها المرتبطة بمدى نجاح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، أما (إسرائيل) فهي أكثر الأطراف الإقليمية التي وجدت في الاحتلال الأمريكي للعراق الفرصة السانحة لفرض نفسها كقوى إقليمية مؤثرة سيما بعد غياب العراق وما كان يشكله من قوة ردع لها ولأهدافها وأمنها القومي، وبصورة عامة كان الاحتلال الأمريكي للعراق أثارا كبيرة في طبيعة أداء القوى الإقليمية الفاعلة وفي التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط بعد عام 2003، وهذا ما نحاول التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: إيـران

تميزت السياسة الخارجية الإيرانية منذ قيام الجمهورية الإسلامية بعدم الثبات أو التماسك، إذ مرت بحقب كان في أولها العامل الثوري هو الأساس الموجه للسياسة الخارجية الإيرانية، بينما سيطر في مدة ثانية العامل الأمني والتماسك الوطني الداخلي ومنع التفتت الإثني بين مكونات المجتمع الإيراني كهاجس أساس في علاقات إيران مع محيطها الجيوستراتيجي بما في ذلك علاقتها مع الولايات المتحدة، وفي مرحلة ثالثة كان

للعامل الاقتصادي دور كبير في صنع السياسة الخارجية لكن لا تمنع هذهِ المتغيرات كلها من التعرف على النزعة التي تعتمدها إيران في علاقاتها الدولية [1].

وتشكل هواجس إيران الأمنية عنصراً اساسياً في رسم السياسة الخارجية الإيرانية، ومن هنا تتضح أهمية دور المؤسسات الدفاعية و الأمنية في رسم النزعة الدائمة للسياسة الخارجية، سيماً لجهة البحث عن الخيارات التي يمكن اعتمادها لمواجهة التهديدات المحتملة، رغم حقيقة أن المؤسسات الدفاعية والأمنية لا دور لها بترتيب أولويات الأهداف الوطنية بل يقتصر دورها على المشاركة في صنع السياسات اللازمة وتنفيذها لتحقيق الأهداف الوطنية التي وضعتها السلطة العليا المتمثلة بالمرشد الأعلى (علي خامنئي) ومجلس تشخيص مصلحة النظام ومجلس الأمن القومي [2].

وقد ازداد الهاجس الأمني الإيراني بعدما أصاب المنطقة من متغيرات إقليمية ودولية، فزيادة التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة كان له الأثر البارز في سعي إيران إلى تعزيز مكانتها الإقليمية سيما وأن دول المنطقة تجاهلت الدور الإيراني واعتمدت على الغطاء الأجنبي لحماية أمنها [3].

واستمرت إيران في إعلان عدائها للولايات المتحدة وفي التنديد الرسمي لسياستها منذ عام 1979، وبعد انتهاء الحرب الباردة مروراً بأحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، لكنها في الوقت نفسه بذلت جهوداً كبيرة ومغنية في الاتجاهين [4].

الأول: نحو البدائل السياسية والاقتصادية والتسليحية التي تحد من أثر هذا الاختلال الإقليمي والدولي في أمنها الداخلي وفي دورها وموقعها في ظل الحصار والانضواء الأمريكيين، ولهذا لجأت إلى توظيف الكثير من المتغيرات الإقليمية والدولية

---

(1) نزار عبد القادر، السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية، مجلة الدفاع الوطني، العدد (58)، (لبنان، وزارة الدفاع اللبنانية، 2006)، ص 13.

(2) أمير صدقي نشاط، المعالم العامة للنظام الإسلامي في إيران: شرح موجز للدستور الإيراني، ترجمة: رعد هادي جبارة، (طهران، مركز الدراسات الثقافية الدولية، 2001)، ص 29-31.

(3) سهيلة عبد الأنيس، أثر سياسة التسليح الإيراني على أمن الخليج العربي، مجلة دراسات سياسية، العدد (10)، (بغداد، بيت الحكمة، 2002)، ص88.

(4) طلال عتريس، النتائج والتداعيات إيرانياً، في كتاب (ندوة احتلال العراق وتداعياته: عربياً وإقليمياً ودولياً)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 441.

لحماية كيانها عن طريق البدء بإعادة تسليح نفسـها، وإيجـاد روابـط جديـدة بينهـا وبـين روسـيا الاتحادية والصين وأوربا وكوريا الشـمالية والكثـير مـن جمهوريـات أسـيا الوسـطى، كـذلك عقـدت تحالفات مع كل من سوريا وحزب الـلـه وحركة حماس [1].

الثاني: نحو تجنب المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة وتجنب أية حـرب إقليميـة يمكـن أن تتورط بها سيما بعد كارثة الحـرب العراقيـة – الإيرانيـة، فـذلك يكلفهـا ثمنـاً سياسـياً واقتصـادياً باهظاً، ونتيجة لذلك لجأت إيران لسياسات معقدة في التعامل مع هـذا الواقـع، فقـد تبنـت إيـران استراتيجيات كثيرة أهمها[2]:

1. إستراتيجية التكيف (Adoptive Strategy) ويقصد بها الالتزام بالأعراف والشرعية الدولية.
2. إستراتيجية التحفيز الذاتي (Self- Motivation Strategy) وتهدف إلى تأكيد الـدور الإيـراني الإقليمي في المعادلة الأسيوية والعربية (المشاركة في الترتيبات الأمنية..).
3. إستراتيجية المساومة (Bargaining Strategy) وتهدف إلى تحقيق أعلى درجة مـن المنفعـة عن طريق المناورة الدبلوماسية [3].
4. إستراتيجية التصلب (Intransigent Strategy) وبها تظهر إيران استقلالها عن الغرب وعن الولايات المتحدة عن طريق تأكيد قوتها الإقليمية و المبادئ الرئيسة للثورة.

---

(1) جابر حبيب جابر، قراءة في مستقبل العلاقات العراقية- الإيرانية، مجلة آراء حـول الخلـيج، العـدد (7)، (دبي، مركـز الخليج للأبحاث، 2005)، ص 36.

(2) المصدر نفسه، ص 449.

(3) طلال عتريس، النتائج والتداعيات إيرانياً، في محمد جـمال بـاروت: حـول نـدوة (احـتلال العـراق وتداعياتـه: عربيـاً وإقليمياً ودولياً)، مجلة المستقبل العربي، العدد (302)، (بيروت، مركز دراسات الوحـدة العربيـة، 2004)، ص 44-45.

ومن نظرة تحليلية لهذه الاستراتيجيات يمكن القول أنه ومن خلاصة الاستراتيجيات الأربعة جاءت ضرورة مساعي إيران للحصول على الطاقة النووية، وقد ساقت إيران أسباب عدة لمساعيها النووية منها[1]:

1. تأكيد الاعتماد الذاتي الدفاعي لإيران، وعرض مدى التقدم العلمي والتقني الذي وصلت إليه الدولة، وتأكيد نجاح الثورة فيما لم يصل إليه الشاه(محمد رضا بهلوي).
2. السعي لتحقيق المساواة والتكافؤ النووي مع بعض دول المنطقة (إسرائيل وباكستان).
3. تدعيم المكانة الدولية والإقليمية لإيران.
4. استمرار الوجود العسكري الأمريكي بالقرب من إيران.
5. الإفادة من القيمة الأساسية للأسلحة النووية، إذ توفر هذهِ الأسلحة وسائل للردع والدفاع عن الدولة الإيرانية، والتأثير السياسي و الاستراتيجي، وتحقيق التوازن الاستراتيجي (النووي) في المنطقة (سيما مع إسرائيل).

وبقدر تعلق الأمر بتداعيات الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، فإن مواقف إيران اتسمت بالتذبذب بما يخدم أمنها الوطني ويمكنها من تأكيد دورها الإقليمي في منطقة الخليج، لذلك أدانت إيران الحرب في بادئ الأمر بسبب المخاوف الإيرانية من السيطرة الأمريكية على منابع البترول في الخليج العربي، فضلاً عن الوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان وبعض دول أسيا الوسطى بمحاذاة بحر قزوين وثرواته، ناهيك عن مخاوفها من احتمال تقسيم العراق واحتمال ظهور دولة كردية يسبب قيامها تشجيع أكراد إيران على المطالبة بالاستقلال والخوف من قيام حومة عراقية موالية للولايات

(1) أحمد عبد الحليم، خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في أوائل القرد الحادي والعشرين: صفاتها واحتمالاتها وتطورها، من كتب: الخيار النووي في الشرق الأوسط، أعمال الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات المستقبل في جامعة أسيوط، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص463.

المتحدة عكس ما تطمح إليه بضرورة قيام حكومة إسلامية في العراق على غرار جمهوريتها الإسلامية [1].

ونتيجة لذلك انتهجت إيران سلوكاً سياسياً قبل الحرب على العراق يقوم على أسلوب الحياد تارة وأسلوب رفض الحرب تارة أخرى، لكنها في الواقع بدأت تدعو إلى تبني دعوات الواقعية السياسية لحفظ الأمن القومي والمصالح الوطنية حتى لو تطلب الأمر التفاهم مع الولايات المتحدة والتخلص من النظام العراقي [2].

وفي ظل الإستراتيجية الإيرانية من عدم التصادم المباشر وتجنب خوض الحروب وفي ظل القلق من التطويق وتهديد الأمن القومي، اختارت إيران بعد القرار الأمريكي بشن الحرب على العراق، ما أطلقت عليه (الحياد) الذي يعني إليها إدانة تلك الحرب والتنديد بها فإنها تبنت مبدأ: "لا قتال إلى جانب النظام العراقي ولا قتال ضد القوات الأمريكية ولا عرقلة ولا تسهيل لمهمة القوات الأمريكية"[3].

وعلى الرغم من تبني إيران إستراتيجية (الحياد) قبيل الحرب، إلاّ أنها غيرت من إستراتيجيتها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، إذ بقت إيران مصرة على تحقيق مشروعها داخل العراق عنونة السعي لإقامة نظام صديق وحليف في بغداد بغض النظر عما إذا كان نظاماً دينياً على غرار نظام الجمهورية (الإسلامية) أو لم يكن [4].

حرصت إيران على إزالة النظام العراقي السابق والتخلص من أيديولوجيته التي أعدتها الخطر الأكبر، لكنها ليست على استعداد لقبول فكرة استبدال عداء العراق بالولايات المتحدة نظراً لتفاوت القدرات، كذلك لا تستطيع هضم فكرة تواجد القوات

---

(1) أفراح ناثر جاسم، موقف إيران من حرب الخليج الثانية والثالثة، مجلة دراسات إقليمية، العدد (3)، (جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، 2005)، ص116.

(2) حسين حافظ وهيب، تداعيات احتلال العراق على السياسة الإيرانية، مجلة أوراق عراقية، العدد (2)، (بغداد، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، 2005)، ص26.

(3) طلال عتريس، إيران في تحولات الشرق الأوسط:(المخاطر، الفرص)، مجلة شؤون عربية، العدد (125)، (القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2006)، ص 36.

(4) محمد السعيد إدريس، تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة، مجلة المستقبل العربي، العدد (326)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 77.

الأمريكية على حدودها الغربية ولفترة طويلة، ولذلك فإنها حرصت على العمل باتجاهين[1]:

الأول: محاولة إفشال الاحتلال الأمريكي للعراق، وذلك عن طريق القوى السياسية العراقية الرافضة للاحتلال، والتنسيق مع سوريا في مجال مقاومة الوجود الأمريكي وفتح الحدود أما المتعاونين معهم في هذا المجال وتسهيل مهمة تدريبهم وعبورهم عن طريق أراضيها إلى داخل العراق [2]. في محاولة لدرء مخاطر نجاح الاحتلال في العراق وتداعياته على مستقبل النظم التي تعد مارقة من وجهة النظر الأمريكية، وكذلك سعيها إلى تفعيل دورها في الساحة العراقية عن طريق قيادات التيارات الدينية السياسية التي كانت ترتبط وإياهم بوشائج من التعاون في حقبة النظام السابق، وينبغي الاعتراف هنا بأن إيران قد نجحت إلى حد كبير في تعطيل المشروع الأمريكي وإرباك الوضع الأمني والسياسي في العراق.

أما **الثاني**: فهو التسريع في البرنامج النووي الإيراني إلى الحد الذي يجعلها قريبة من إنتاج السلاح النووي الذي يمكن أن يكون رادعاً للولايات المتحدة وإسرائيل إذا حاولتا التعرض لها، وهو ما يثير أقصى درجات القلق للولايات المتحدة [3].

لذلك ظهرت مؤشرات لتدخل إيران في الساحة العراقية وأكدت مصادر في لندن أن بريطانيا حققت في معلومات دقيقة جداً تتحدث عن دور إيراني في الهجوم على قواتها في العراق في حزيران 2003، خطط له من لدن الأجهزة السرية الإيرانية [4].

---

(1) حسين حافظ وهيب، الحوار الإيراني الأمريكي في العراق، مجلة أوراق دولية، العدد (150)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2006)، ص 2.

(2) جاسم يونس الحريري، الوحدة الوطنية، مجلة المستقبل العربي، العدد (305)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص60.

(3) افرايم كآم، إيران النووية: الانعكاسات وطرق العمل – وجهة نظر إسرائيلية، ترجمة: ثروت محمد حسن، سلسلة دراسات عالمية، العدد (69)، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص 33 وما بعدها.

(4) جاسم يونس الحريري، الوحدة الوطنية، في كتاب: ندوة احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً و دولياً، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص642.

وهذا ما أكده أيضاً (بول بريمر) بقوله: "لازلنا نواجه بعض المشاكل، فالعنف يأتي من الناهبون وربما كان الإيرانيون لهم دوراً ايضاً"[1].

إن تحول إيران إلى فاعل شديد التأثير في الساحة العراقية وما رافق ذلك من تصاعد الخسائر الأمريكية وتراجع الدور الأمريكي في معالجة الكثير من الإخفاقات والتداعيات الخطيرة التي أعقبت مرحلة الاحتلال والإرهاصات التي شعرت بها دول الخليج العربي من جراء إمكانية تزايد فعالية ما سمي بـ(الهلال الشيعي)، وامتعاض العربية السعودية والأردن وغيرهما من تعاظم الدور الإيراني ليس في العراق حسب، بل في منطقة الشرق الأوسط برمته[2]. كل ذلك كان دافعاً للولايات المتحدة للبدء بمواجهة إيران عن طريق النطاق الخارجي لإقليمها، لذلك سارعت إلى حشد الجهد الدولي لإصدار القرار (1559) القاضي بسحب القوات السورية من لبنان وما يستنبطه هذا القرار من تحديد الفعالية الإقليمية لإيران[3].

كما بدأت بالضغط عليها من الداخل عن طريق تصعيد موضوع الملف النووي الإيراني وقيام نائب الرئيس الأمريكي الأسبق (ديك تشيني) بزيارة إلى عدد من دول المنطقة منها دول مجلس التعاون الخليجي وذلك بهدف (تعزيز الجبهة ضد إيران لمنعها من امتلاك السلاح النووي والهيمنة على المنطقة)[4].

لكن كل تلك الإجراءات على ما يبدو لم تفلح في ثني إيران عن المضي قدماً في إفشال المشروع الأمريكي في العراق والإسراع في برنامجها النووي وتفعيل أدوارها الإقليمية والدولية، ومن ثم أصبح من الضروري للولايات المتحدة التفكير في الوصول

---

(1) بول بريمر، مصدر سبق ذكره، ص 96.

(2) جون ديار، الفوضى التي نظموها- الشرق الأوسط بعد احتلال العراق، ترجمة: بسام شيما، ط (1)، (بيروت، الدار العربية للعلوم، 2008)، ص 155-156.

(3) حسين حافظ وهيب، سوريا وإيران مشروع التغيير، صحيفة الخليج الإماراتية، العدد (5322)، في 4 /6/ 2005. Website//.www.alkhaleej.ae

(4) هل تستخدم دول الخليج كمنصة لضرب إيران،شبكة (سي ان ان الأمريكية)، في 2008/6/13.
Website//.www.arabic.cnn.com/Iraqwar/maps/index.htm.

إلى حالة من التفاهم ينهي على أقل تقدير التصاعد الخطير الذي يحصل في الخسائر الأمريكيـة في العراق وسيما بعد الكشف عن أسلحة إيرانية شديدة التأثير في الآليات الأمريكية [1].

يمكن القول أن موضوع العراق من الموضوعات التي يمكن تشبيهها بسلاح ذو حدين، فمـن الممكن أن يكون وضع العراق مدخلاً لحروب دامية في المنطقة لا يمكـن الـتكهن بنتائجهـا[2]. ومـن الممكن استثمار وضعه كسبيل لحصول نوع من التقارب بين الولايات المتحدة وإيران بل وحتى بين إسرائيل ونطاقها الإقليمي، تفادياً لتداعيات أخرى[3].

ومهما قيل عـن حجـم المكاسـب الإسـتراتيجية التـي حققتهـا إيـران فإنهـا أصـبحت القـوة الإقليمية الأبرز بعد غيـاب القـوة العراقيـة، فضـلاً عـن علاقاتهـا الايجابيـة مـع القـادة السياسـيين والدينيين البارزين في العراق، وقـدرتها عـلى القيـام بـأدوار تحقـق مصـلحتها مـن دون أن يغضـب المحتل الأمريكي إن لم تصب في أهدافه، هي كلها عوامل جعلـت إيـران المـؤثر الـرئيس في السـاحة العراقية يوازي دور الولايات المتحدة الأمريكية [4]. وعملياً فإن الولايات المتحدة تـدرك أنهـا تحـت رحمة إيران، الأمر الذي يعرقـل الإسـتراتيجية الأمريكيـة في العـراق، والولايـات المتحـدة هـي التـي تحتاج إلى الحلول الدبلوماسية مع إيران وليس العكس [5].

---

(1) روبرتس غيـتس، لـدينا أدلـة عـلى تقـديم إيـران أسـلحة للميليشـيات العراقيـة المسـلحة، صـحيفة الشرق الأوسـط الدولية،العدد(12365)، في 7/12/ 2007.

Website//.www.asharqalawsat.com/Leader.asp?Section=3&issue=10110&articale=376245.

(2) مادلين أولبرايت، مصدر سبق ذكره، ص 166-170.

(3) مــوسى أحمــد القــرب، إيــران وخيــار الهجــوم الصــاروخي، مجلــة أراء حــول الخلــيج، العــدد (5)، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2005)، ص 18-19.

(4) عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجيـة، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 294.

(5) خالد الحروب، إيران: تحدي أو تغيير موازين القوى الإقليمية، مجلة شؤون عربيـة، العـدد (15)، (القـاهرة، الأمانـة العامة لجامعة الدول العربية، 2006)، ص 14.

إن التأثير الإيراني لا يقتصر في الإستراتيجية الأمريكية في العراق حسب إنما في المصالح الحيوية للولايات المتحدة في الخليج العربي إذا ما حصلت مواجهة فعلية بين إيران و الولايات المتحدة، إذ إن إيران ستفرض قيوداً شديدة على نقل شحنات البترول من الخليج كله، فضلاً عن إصرار إيران على تطوير صواريخها وحيازة التكنولوجيا النووية، وهذا ما أكده وزير الدفاع الإيراني السابق (علي شمخاني) بإشارته إلى صاروخ جديد مماثل لـ(شهاب3) ويتجاوز مداه (2000) كم، يمكنه إصابة عمق القوات الأمريكية في العراق ودول الخليج[1].

لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية وإستراتيجيتها في العراق تخشى من أمور ثلاثة[2]:

1. على الرغم من الخلافات بين المؤسسة الدينية في العراق والأخرى في إيران ستفرض جمهورية (إسلامية) عراقية مثل الجمهورية (الإسلامية) في إيران.
2. ستقع بعض القوى السياسية الفاعلة في العراق تحت نفوذ أو سيطرة إيران وتصبح دائرة في الفلك الإيراني.
3. لا تستطيع بعض القوى السياسية التابعة لإيران أن تجمع العراق معاً إنما ستسعى إلى ثلاثة نظم حاكمة منفصلة.

هذهِ النتائج الثلاث جميعها تهدد الإستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة عموماً، لهذا فالولايات المتحدة الأمريكية تخشى من دور أكبر لإيران إذ لا يردعها رادع وتهيمن على المنطقة، ومن ثم قوة إيرانية بلا رادع في الأجل الطويل.

إن تأكيد الدور الإيراني في المعادلة الأسيوية والعربية وتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة عن طريق المناورات السياسية، والتصلب في إظهار الاستقلال عن الغرب، أدى إلى اعتمادها مبدأ القدرة على امتطاء جوادين في وقت واحد الذي يوائم بين الثوابت الإستراتيجية ومتغيرات التكتيك وهو ما قبلت الولايات المتحدة الدخول في حساباتها

(1) ستار الدليمي، إيران وبداية مرحلة جديدة، دورية أوراق دولية، العدد (149)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2006)، ص 7-8.

(2) جورج فريدمان، مستقبل العراق: البحث عن توازن تجاه إيران، من كتاب: الاحتلال الأمريكي للعراق، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 164-165.

على أساس فتح نوافذ التفاهم واستخدام التهديد في وقت واحد، وعليه فإن سياسة إيران في مرحلة ما بعد احتلال العراق تبدو وسيلة ردع دفاعي، تبحث عن حماية أمنها ونظامها، سواء استمر الاحتلال أم انحسر إلى قواعد عسكرية في العراق[1].

المطلب الثاني: تركيا

لقد حكمت السياسية الخارجية التركية بعد انتهاء الحرب الباردة عدد من المتغيرات أهمها: رغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي وظهور الدولة المستقلة في أسيا الوسطى والقوقاز والفرص الاقتصادية، واشتداد الصراع الكردي، ثم معضلة تحديد هوية دورها في الشؤون الدولية والإقليمية، وهي معضلة مستديمة بسبب ديناميكيتها الداخلية وسابقتها التاريخية، فتركيا بلاد متنوعة: فهي عصرية وتقليدية، علمانية لكنها مقيدة بوتيرة إسلامية، غربية ذات ميول شرقية، ومحددة اقتصادياً لكنها متناقضة سياسياً بخصوص توجهها المستقبلي [2].

ومن هذهِ الحقائق فإن تركيا حريصة على الحضور في محيطها الإقليمي والدولي سعياً لتحقيق أهدافها في المنطقة، هذا وقد اتسمت السياسة الخارجية التركية الراهنة بقدر كبير من الفاعلية التي يعبر عنها مؤشران[3]:

الأول: السعي الحثيث نحو تنظيم منافعها ومصالحها وزيادة وزنها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

الثاني: تنطلق السياسة الخارجية التركية من التعامل مع الدول العربية من مسالك وأساليب متنوعة تخدم مصالحها وعلى الرغم مما يبدو من تناقض أو تعارض بين أدوات هذهِ السياسة، إلاّ أنها توظف بعناية لتصب نحو غاية واحدة وهي خدمة المصالح الاقتصادية و الأمنية والمستقبلية لتركيا ودورها الإقليمي في المنطقة.

---

(1) طلال عتريس، النتائج والتداعيات إيرانياً، ندوة حول(احتلال العراق....)، مصدر سبق ذكره، ص 44-15

(2) محمود سريع القلم، مستقبل الشرق الأوسط: تأثيرات التحدي الشمالي، ترجمات إستراتيجية، العدد (6)، (لندن، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 1999)، ص 15.

(3) فكرت نامق العاني، الولايات المتحدة وأمن الخليج....، مصدر سبق ذكره، ص 92.

أما على الصعيد الدولي، فنرى أن لعلاقاتها مع الكثير من الدول الكبرى سيما الولايات المتحدة الأمريكية، أثر كبير في تنفيذ إستراتيجيتها تجاه العراق، إذ ساعدت تركيا على تنفيذ إستراتيجيتها حيال العراق عبر مواقفها في حرب الخليج الثانية 1990، فالرئيس التركي السابق (توركت أوزال) أنظم بشكل نشط إلى التحالف المضاد للعراق، وجمع (100) ألف جندي عند حدوده مع العراق، أصر على المشاركة مدعياً: "إن هذهِ الأزمة أكثر فائدة من جملة علاقات عامة تكلف بضعة ملايين من الدولارات" على الرغم من أثارتها تحفظات لدى الرأي العام التركي، وأغاظ الأوساط العسكرية كما أغاظ الأوساط السياسية، ومن ثم استقالة وزيري الدفاع و الخارجية، كذلك استقالة قائد أركان القوات المسلحة التركية [1].

كما نفذت جانباً كبيراً من الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق، عندما سمحت لما يسمى بـ(قوة المطرقة) التمركز على أراضيها ودعمت الطلعات الجوية اليومية من قاعدة (إنجرليك) التركية لغرض فرض الحظر الجوي بحجة حماية الأكراد، ويقول بهذا الصدد (نيكولاس بيرتز) المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية في 16/أيلول 1996: "إن تركيا حليفة للولايات المتحدة الأمريكية وهي حليفة رئيسة وقد حصلنا على مساندة قوية لعملية الملاذ الأمن لقواتنا الجوية العاملة في جنوب شرق تركيا وعليه لا أرى أية معضلة مهما كانت بمشاركة تركيا معنا في التحالف وهي تستحق المكافئة"[2].

وبهذا فالسياسة الخارجية التركية ساعدت في تحقيق الأهداف الأمريكية، إذ كانت فلسفتها على صعيد السياسة الخارجية تقوم على أساس الشراكة التامة للسياسات الأمريكية في العالم وإتباع إستراتيجية تتوافق و السياسة الأمريكية بهدف أن تحتل دوراً إقليمياً جديداً في المنطقة [3].

---

(1) الآن غريش و دومنيك فيدال، الخليج مفاتيح لفهم حرب معلنة، ترجمة: إبراهيم العريش، ط (1)، (بيروت، شركة الأرض للنشر المحدودة، 1991)، ص 235.

(2) أحمد نوري النعيمي، تركيا والقوة المسماة المطرقة، مجلة العلوم السياسية، العدد (26)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2000)، ص 48.

(3) عوني عبد الرحمن السبعاوي، ((إسرائيل)) ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد (10)، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997)، ص 20.

قامت سياستها عشية الحرب على العراق على ركيزتين، هما السعي لمنع نشوب حرب تؤدي إلى تغيير جوهري في التوازنات القائمة، والتدرج في التعاون مع الإدارة الأمريكية تبعاً لمدى ارتفاع وانخفاض إمكانية نشوب حرب، وعملت تركيا في هذا السياق على التنسيق الإقليمي للحيلولة دون حصول الحرب، ومن ثم امتنعت عن المشاركة فيها [1].

وقدر تعلق الأمر، بسياسة تركيا في مرحلة الإعداد للحرب التي قادتها الإدارة الأمريكية والمأزق الذي ستواجهه تركيا في حالة نشوب الحرب، لخص الرئيس التركي السابق (سليمان ديمريل) ذلك بقوله: "...إن الحرب حتمية مهما كانت التحركات والمبادرات وان تركيا ستتأثر بشدة إذا تورطت في الحرب لكنها ستواجه خسائر خطيرة إذا لم تصبح جزءاً منها، إننا نعيش مأساة كاملة.."[2].

وبناء على ذلك استندت سياسة تركيا في هذهِ الفترة في التعامل مع المستجدات التي طرأت بشأن الاحتلال الأمريكي للعراق على مبدأ الاستعداد لمختلف الاحتمالات بما يخدم تطلعاتها إلى تعظيم المكاسب ودرء المخاطر، وذلك عن طريق نهج التعامل المباشر مع مختلف أوجه الأزمة وأطرافها جميعاً وتقديم رسالة واضحة للجميع مفادها:((نحن معكم ما دامت الاعتبارات التركية تدخل في نطاق اهتمامكم))[3].

فعلى الصعيد السياسي كانت المشكلة الكردية تمثل أحد أهم المشاكل لتركيا فيما يخص المشروع الأمريكي في العراق، فتركيا بكل توجهاتها الفكرية والسياسية المختلفة كانت ترفض إقامة دولة كردية في شمال العراق أو حتى دولة اتحادية يكون للكرد دور فيها، فهم يرون أن إقامة دولة كردية في شمال العراق يعني في المستقبل القريب فصل ما

---

(1) محمد نور الدين، النتائج والتداعيات تركياً، في محمد جمال باروت، ندوة حول (احتلال العراق وتداعياته: عربياً وإقليمياً و دولياً)، مجلة المستقبل العربي، العدد(302)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 43-44.

(2) مثنى علي المهداوي، السياسة التركية تجاه العراق ما بعد الانتخابات، مجلة العلوم السياسية، العدد (23)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2006)، ص 172.

(3) محمد سليمان، الموقف التركي من العراق بين المصلحة القومية و الحسابات الداخلية، مجلة العصر في 10/6/ 2003 Website//.www.alassr.we.org/Arabic/politics.2003.article.htm

يعادل ثلث أراضي الجمهورية التركية [1]. كما أن الحكومة وقطاعات واسعة من النخب السياسية التركية كانت تتخوف من وجود اتفاق سري بين الإدارة الأمريكية والأكراد يؤدي إلى إعلان دولة كردية في منطقة شمال العراق بوصفها مكافأة مقابل دورهم في الحرب الأمريكية ضد العراق[2].

وتأتي المخاوف التركية من أكرادها من حقيقتين هما [3]:

1. للأكراد وجود كثيف في مناطق جنوب شرق تركيا.
2. خاض الأكراد فعلاً غمار ثورات وتمردات متوالية لم تنقطع منذ عام 1925 وكاد التمرد المسلح لحزب العمال الكردستاني بين عامي 1984 و 1999 أن ينهي وحدة الأراضي التركية.

في حين تأتي المخاوف التركية من أكراد العراق من حقيقتين هما [4]:

1. إن المنطقة الجغرافية لتواجد أكراد العراق محاذية بل امتداد للمنطقة الجغرافية التي يتواجد فيها أكراد تركيا.
2. إن أكراد العراق قضوا شوطاً كبيراً في سبيل تجسيد هويتهم الثقافية وشخصيتهم القومية وصولاً إلى تشكيل حكومة مستقلة، وانتخاب برلمان وما إلى ذلك من مؤسسات (دولة).

وهناك الانتماء التركماني وارتباطاته بتركيا الأمر الذي يجعل منها في نظر بعضهم المنقذ أو الداعم لوجوده في العراق وهو ما يؤثر سلباً في إحساسهم بالانتماء الوطني فتركيا تحاول أن توظف الورقة التركمانية لصالح سياساتها في العراق وفي المنطقة المحيطة

(1) عبد الوهاب حميد رشيد، مصدر سبق ذكره، ص 296.

(2) مثنى علي المهداوي، مصدر سبق ذكره، ص 175.

(3)Noor Bige, Crises Developments in Managing Terrorism in Turkey, Inter media Winterers Ankara, vol.1, No.4, December- February,1996-1997, p.78.

(4) ادهام محمد العزاوي، أثر المسألة الكردية في العلاقات العربية – التركية، مجلة أوراق إستراتيجية، العدد (42)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2000)، ص 1.

ولا تتخلى بالطبع عن مصالحها في سبيل مجموعة بشرية صغيرة، ولكنها تدرك أن مصالحها تقتضي أن تستمر في إدعاء ذلك [1].

ومن احتمالات الوضع العراقي بعد الاحتلال ومن ثوابت إستراتيجية تركية تؤمن لها دور فاعل في المنطقة، يمكن تحديد ثوابت السياسة التركية تجاه العراق في الوقت الحاضر وهي [2]:

1. الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية انطلاقاً من أن أي تقسيم للعراق سيفتح باب التقسيم للدول المجاورة له كلها.
2. منع إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق.
3. إن التفكك السياسي والعرقي، شجع تركيا على المطالبة بمنح تركمان العراق حقوقاً ثقافية، وتأكيد ذلك في الدستور العراقي الجديد (2005) لكي يبقى التركمان ورقة ضغط تركية داخل العراق سواء تجاه بغداد أو تجاه الأكراد.
4. منع تشكيل عراق قوي لما له من تهديد مستقبلي لتركيا.
5. عدم السماح لإيران بممارسة أي نفوذ داخل العراق.

وجاء الوجود العسكري الأمريكي المباشر في العراق ليعزز من الهواجس التركية، ففي ظل التغيرات الإقليمية و الدولية الجديدة التي أعقبت احتلال العراق فإن قدراً كبيراً من التوافق ظهر بوضوح بين مصالح الولايات المتحدة ومصالح الأكراد فيه، بل في معظم دول الجوار التي يتوزع عليها الأكراد، والتي تتسم علاقتها بقدر كبير من التنافر مع مواطنيها الأكراد، وقد يصبح هذا الأمر عنصراً رئيساً في تقرير السياسة الخارجية الأمريكية التي توظفها في إطار السياسات أو المواقف التي تتخذها تجاه تلك الحكومات[3].

---

(1) رشيد عمار، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، من كتاب: إستراتيجية التدمير: آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية- الهوية- الوطنية- السياسات الاقتصادية)، سلسلة كتاب المستقبل العربي (49)، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص64.

(2) محمد نور الدين، النتائج والتداعيات تركياً ....، مصدر سبق ذكره، ص 409.

(3) فوزية صابر، قراءة جيو- سياسية للبعد الكردي في العلاقات بين العراق وتركيا، مجلة أراء حول الخليج، العدد (7)، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2005)، ص 89.

وفيما يتعلق بتركيا فإن أهم تداعيات الحرب على العراق واحتلاله تمثل بتحويل القضية الكردية، التي حاولت تركيا جاهدة جعلها شأناً داخلياً ثانوياً، ومجرد مشكلة مرتبطة بملف حقوق الإنسان وحريات الفرد فيها، إلى قضية سياسية بدأت تأخذ أبعاداً دولية، فتركيا التي تضع عينها على الاتحاد الأوربي، بدأت تواجه ضغوطاً من الأخير الذي تخشى دوله من أبعاد و ترسبات هذهِ القضية الشائكة التي ستتأثر خرائط ورسومات الاتحاد بها في المستقبل[1].

ولم ينحصر القلق التركي من احتمالات قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق حسب بل ما سيتركه في المستقبل من تبدلات جوهرية في خارطة موازين القوى عبر اعتماد الولايات المتحدة في إستراتيجيتها في المنطقة على مؤثرين جدد في بناء مشروعها الكبير للشرق الأوسط [2]. حيث كانت تركيا تعد الحليف المهم للولايات المتحدة في الشرق الأوسط والعضو في حلف شمال الأطلسي التي سخرت قواعدها العسكرية للقوات الأمريكية، إلاّ أن ابتعادها من الولايات المتحدة في مرحلة بالغة الأهمية للمشروع الإمبراطوري الأمريكي، ترك أثراً سلبياً بالغاً في النظرة الأمريكية إليها، فضلاً عن تراجع قيمتها العسكرية بعد نجاح الولايات المتحدة في خوض الحرب بدونها وتحقيق الانتشار العسكري الأمريكي الواسع في العراق[3].

---

(1) المصدر نفسه، ص 89.

(2) ماجد أحمد السامرائي، القلق التركي من احتلال العراق، صحيفة الشرق الأوسط الدولية، العدد (7578)، في 13 /7/ 2002.

www.alsharqalawsat.com/Leader.asp?section=6&issue=17253&articale=453278.

(3) عبد الوهاب حميد رشيد، مصدر سبق ذكره، ص 302.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد أدركت الحكومة التركية بأن الحرب على العراق يعني توجيه ضربة قاصمة للاقتصاد التركي المتراجع في الوقت نفسه ستخسر مليارات الدولارات الموعودة بها إذا لم تسمح بدخول (62) ألف جندي أمريكي على أراضيها عبر فتح جبهة شمالية(*)، وفي السياق نفسه نجد أن الاقتصاد التركي لا زال مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالقروض و المساعدات التي تقدمها له الولايات المتحدة تحديداً وبعض الدول الصناعية الكبرى بصورة عامة، هذهِ الاعتمادية ارتكزت على توظيف الفواعل السياسية للإفادة منها في هذا المجال[1].

إن ما تخشاه تركيا في الوقت الحاضر هو أن يتحول خط الأنابيب العراقي المار في المنطقة الكردية إلى خانق للاقتصاد التركي، إذا ما حاولت تركيا الدفع باتجاه عرقلة المسعى الكردي في تحقيق فدرالية كردية، فخط الأنابيب الذي يمر عبر منطقة كردستان العراق سيتعرض بكل تأكيد إلى التعطيل وهو ما ينبغي استثماره لتعديل الموقف التركي ليس فقط في مسألة الفدرالية بل عن طريق الكثير من المسائل المتعلقة بالشأن العراقي، كما أن الحكومة التركية تعول كثيراً على بترول كركوك في سد احتياجاتها البترولية فضلاً عن الرسوم التي تحصل عليها من جراء تشغيل خط كركوك – ميناء جيهان التركي لذلك تعارض أية سيطرة لأكراد العراق على عائدات البترول في تلك المدينة خشية تعزيز نفوذهم، ومن ثم ستتعرض المصالح التركية وسيما الاقتصادية منها للخطر(**).

(*) شهد شهر شباط 2003 مفاوضات شاملة ومعقدة بين الأتراك والأمريكان حول شروط المشاركة التركية في الحرب على العراق وتوزعت على ثلاثة محاور اقتصادية وسياسية وعسكرية وتم الاتفاق في المحور الأول على منح تركيا قرضاً بقيمة 24 مليار دولار وهبة بقيمة 6 مليار دولار مع شطب ديونها العسكرية التي تقارب 4 مليار دولار، لتغطية خسارتها الاقتصادية المحتملة في حالة اندلاع الحرب، للمزيد حول هذا الموضوع انظر: هاني عادل ديمتري، معضلات سياسة تركيا الخارجية تجاه الأزمة العراقية، مجلة السياسة الدولية، العدد (152)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003)، ص 146.

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 2003،مصدر سبق ذكره، ص 44-45.

(**) إن سماح واشنطن للأكراد بدخول مدينتي الموصل وكركوك (الخطوط الحمراء التركية) هو أبعد من معاقبة تركيا، والجميع يعرف أن كركوك هي الحد الفاصل بين وحدات العراق وتقسيمه، وبالسيطرة الكردية عليها وعلى الموصل، فإن الفرز العرقي والجغرافي وحتى الاقتصادي يكون قد اكتمل، وفي ذروة الخطر لا نقره لأنه يضاعف من احتمالات نشوء (كيان) كردي بشكل أو بأخر، للمزيد حول هذا الموضوع انظر: محمد نور الدين، "كركوك (بغداد وتركيا) حيث سقطت أنقرة بالضربة القاضية"، صحيفة الشرق القطرية، العدد(1594)، في 14 /9/ 2003.

لا شك في أن نظرة متعمقة لطبيعة العلاقات الاقتصادية بين تركيا و العراق تمكننا من استشراف حقيقة موضوعية مؤكدة وهي أن العراق مازال يمثل الدولة المحورية الشرق أوسطية في إنعاش الاقتصاد التركي وهو ما ينبغي استثماره في الكثير من أوجه العلاقات، وإذا ما أعطيت تركيا وضعاً تفاضلياً عن سواها من دول الجوار ذلك سيؤدي بشكل مؤكد إلى تحويل تركيا إلى فاعل ايجابي [1].

إن من المؤكد أن تركيا تعد حليفاً استراتجياً للولايات المتحدة بحكم الاتفاقيات و المعاهدات التي عقدتها أنقرة مع واشنطن، والتي تتداخل مع ارتباطات تركيا بحلف الناتو، هذهِ الثوابت تكاد تشكل معوقات أمام خيارات السياسة التركية تجاه العراق، ومن ثم فإن تعارض سياستها مع الإستراتيجية الأمريكية في العراق هي مسألة شبه مستحيلة، وعليه فإنها مضطرة على التعامل مع المعطيات الجديدة التي أفرزتها العملية السياسية في العراق، بأسلوب جديد وصيغ مختلفة تجعلها ايجابية في مسيرة العلاقة السياسية بين البلدين [2].

المطلب الثالث: (إسرائيل)

لقد عدت الولايات المتحدة الأمريكية بروز القوة العراقية (بعد حرب الخليج الأولى) بمثابة تهديد لمصالحه في الخليج، فطبقاً لمبدأ كارتر فإن على الولايات المتحدة ضمان عدم قيام قوة إقليمية معادية قادرة على السيطرة على إقليم حيوي مثل منطقة الخليج يمكن أن تهدد مصالحها، وربط هذا الإملاء بتصريح (جورج بوش الأب) في 2 تشرين الثاني1990 إذ قال: أنه يسعى إلى إزالة خطر القوة العراقية من المنطقة أساساً، وإنه فضلاً عن القوة العسكرية التقليدية فأنه يريد تصفية الإمكانيات الكيماوية و البيولوجية و النووية ((وان الهدف لن يتغير حتى إذا قرر صدام حسين أن يسحب قواته من الكويت))[3].

---

(1) فوزية صابر، مصدر سبق ذكره، ص 89.

(2) عبد الوهاب حميد رشيد، مصدر سبق ذكره، ص 303.

(3) نقلاً عن : أحمد كمال الدين شعث، العراق المغبون وتداعيات حرب الخليج، (القاهرة، مكتبة مدبولي، بلا تاريخ)، ص 34.

وزاد من تعقيد الأزمة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، الانحياز الأمريكي نحو (إسرائيل) من هنا أدى الضغط (الإسرائيلي) على واشنطن، لمواجهة العراق وتحطيم قدراته العسكرية، دوراً مهماً في قرار إدارة (بوش الأب) في اختيار المجابهة العسكرية، إن الولايات المتحدة و (إسرائيل) عدتا أن ازدياد قوة العراق هو تهديد لقوتها الاقتصادية والسياسية و العسكرية في المنطقة، وفي هذا السياق فإن دمار العراق يجب أن ينظر إليه على أنه محاولة من قبل الولايات المتحدة لمنع كل التهديدات المحتملة على أمنها وتدعيم الهيمنة الإسرائيلية في المنطقة [1].

وقد دعمت الولايات المتحدة (إسرائيل) وجعلتها متفوقة اقتصادياً [2]. وعسكرياً[3]. في معادلة الصراع العربي – (الإسرائيلي)، إذ تربط الولايات المتحدة أمن و استقرار مصالحها في المنطقة بأمن (إسرائيل)، ومن هنا تأخذ (إسرائيل) قوتها في تعزيز أمنها القومي واستمرار تفوقها العسكري.

وبقدر تعلق الأمر بالعراق فإنه كان موضع حيرة (إسرائيلية) لا تستقر على رأي بسبب [4]:

1. إن العراق لم يعقد أي اتفاقية هدنة مع (إسرائيل).
2. لم يكن العراق طرفاً مضطراً إلى ذلك.
3. وهذا الوضع يعطي للعراق حرية في ممارسة سياسة غير مقيدة، وبهذا يسمح له بأن يكون طرفاً عنيداً.
4. العراق قوة إقليمية مؤثرة في التوازن الاستراتيجي.
5. قدرة العراق على تعبئة الجماهير داخلياً وخارجياً.

---

(1) Adel Safty, From Camp David To The Gulf: negotiation, Languages, propaganda and war, (New York, Black Rose Books, 1992), Pp.221-254.

(2) سلمان أبو ستة، إسرائيل (2020)- مستقبل إسرائيل كما تراه النخبة الرسمية، مجلة المستقبل العربي، العدد (292)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 28.

(3) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية – الأوربية ....، مصدر سبق ذكره، ص 157.

(4) هدى شاكر معروف، السياسة الإسرائيلية حيال العراق (رؤية مستقبلية)، المجلة القُطرية للعلوم السياسية، العدد (2)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2002)، ص 25-33.

فلا عجب أن يترتب مشهد تدمير القوة العسكرية العراقية وبتعاون (إسرائيلي) - أمريكي سيما أن قوة العراق العسكرية في حالة بقائها كان يمكن أن تكون أداة مواجهة للوجود (الإسرائيلي) بدعمها لتوازن قوة المعسكر العربي، وعليه فإن استطلاع للرأي أجرته صحيفة (يدعوت أحرنوت) (الإسرائيلية) تبين أن 59% من الإسرائيليين أيدوا الحرب على العراق، وإن 63% منهم اعتقدوا بأنها ستسفر عن إسقاط النظام السياسي فيه [1].

وعلى الرغم مما أدعته (إسرائيل) حين بدأت الحرب الأمريكية ضد العراق عام 2003 من أن (هذهِ الحرب ليس لها فيها ناقة ولا جمل) وذلك عن طريق ما جاء في بيان وزارة الدفاع (الإسرائيلية) بشأن العراق في 19 آذار 2003 [2]. إلاّ أن الفترة التي سبقت وأعقبت دخول القوات الأمريكية إلى العراق أثبتت خلاف ذلك، فقد أدت (إسرائيل) دوراً كبيراً في تحريض الولايات المتحدة ومؤسسات صنع القرار فيها،واستخدام التضخيم الإعلامي لما سمته الدوائر (الإسرائيلية) بالخطر العراقي[3]. أما بعد انتهاء الحرب كُشِف عن وجود أسلحة ومعدات (إسرائيلية) كطائرات من دون طيار و التي تنتجها شركات (إسرائيلية) كانت قد استخدمت في هذه الحرب [4].

أما الدور (الإسرائيلي) على الصعيد العسكري - العملياتي، فقد اتخذت استعدادات عسكرية تمت بتعاون (إسرائيلي) - أمريكي و تمثلت بالاتي[5]:

1. إقامة مقر قيادة مشتركة في (تل أبيب).

---

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 2003، مصدر سبق ذكره، ص 121.

(2) المصدر نفسه، ص 119.

(3) مجموعة مؤلفين إسرائيليين، الدور الإسرائيلي في الحرب الأمريكية على العراق، ترجمة: أحمد أبو هدية، ط (1)، (دمشق، مركز الدراسات الفلسطينية، 2005)، ص 10.

(4) التقرير الاستراتيجي العربي 2003، مصدر سبق ذكره، ص 121.

(5) بلال الحسن، إسرائيل في ضوء نتائج الحرب، من كتاب: احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 383.

2. نقلت الولايات المتحدة إلى (إسرائيل) وحدة إنذار مبكر، متصلة مباشرة بالأقمار الصناعية الأمريكية فوق العراق، تحصل (إسرائيل) بموجبها على المعلومات عن إطلاق الصواريخ باتجاهها مباشرة ومن دون وساطة.

3. وصل (إسرائيل) بنظام الاتصال الخاص بقطاع القيادة المركزية الأمريكية (سنتكوم) المسؤول عن إدارة الحرب في العراق.

4. طلبت (إسرائيل) من الولايات المتحدة معونة مالية مقدارها (4) مليار دولار لتمويل (الأعباء التي ستتحملها من جراء الحرب على العراق).

إذن (فإسرائيل) وظفت معظم وسائلها لأجل الإفادة من إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه العراق كما أخذت تروج لمقولة إن الولايات المتحدة لا تتوقف عند حدود العراق، بل أن العراق سيكون البداية حسب، وإن الحملة الأمريكية ستطول بلداناً عربية أخرى، فضلاً عن تسويقها لما يسمى بأفكار أمريكية عن تغيير نظم الحكم في الدول العربية غير المتعاونة مع (إسرائيل)[1].

وبعد الغزو الأمريكي للعراق ومن ثم احتلاله، أدت (إسرائيل) دور الداعم والمساند في تحقيق الإستراتيجية الأمريكية في العراق، بعد أن الإستراتيجية الأمريكية في العراق وعلى الصعيد الأمني تقوم على أساس تشويه صورة المقاومة العراقية عن طريق القيام بسلسلة تفجيرات في مواقع عراقية يذهب ضحيتها مواطنين عراقيون أبرياء لإلصاق صفة الإرهاب بها، فضلاً عن السعي لنشر ثقافة الطائفية بين مكونات الشعب العراقي، وصولاً إلى خلق كيانات على أسس عرقية وطائفية، إذ كشفت مصادر عراقية رفضت الكشف عن اسمها عن وجود لواءين من القوات الخاصة (الإسرائيلية) في العراق مكلفين بتنفيذ عمليات الاغتيال والخطف والتفجيرات ويبدو أن من بين أهدافها اغتيال الكفاءات العلمية والعسكرية وتشويه صورة المقاومة وتصعيد حدة التوترات الطائفية بالتعاون مع الموساد (الإسرائيلي) وفريق الثعالب الرمادية الأمريكي، في إطار

---

(1) عماد جاد، الرؤية الإسرائيلية للحرب على العراق وما بعدها، مجلة السياسة الدولية، العدد (152)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2003)، ص 152.

المصالح المتبادلة تبدو الحاجة الأمريكية إلى خبرات الجنرالات (الإسرائيليين) في مجالات حيوية منها حصار المدن واستخدام الطائرات...[1].

وبتدمير العراق واحتلاله تكون (إسرائيل) قد ضمنت أمنها وحققت تفوقاً كاملاً في الميزان الاستراتيجي في المنطقة، وهذا ما أكده صراحة تقرير مركز الدراسات الإستراتيجية (جافي gaffe) لعام 2005 و التابع لجامعة (تل أبيب) بالنص: ((إن الميزان الاستراتيجي هو بلا شك لمصلحة إسرائيل التي استمرت في توسيع الهوة بين مقدراتها العسكرية ومقدرات جيرانها))[2].

لقد أعطى احتلال العراق دافعاً جديداً لـ(إسرائيل) لأجل تحقيق أهدافها على أرض الواقع ومنها مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي جاء نتيجة مبادرة أمريكية (إسرائيلية) بعد احتلال العراق، ذلك عن طريق نشر الديمقراطية بوصفها مرحلة مسبقة لتحقيق السلام الأمريكي (الإسرائيلي)، والذي سيضمن المصالح العليا لواشنطن، ومن ثم تحقيق أمن (إسرائيل) في المنطقة [3].

كما أدى الاحتلال الأمريكي للعراق إلى زوال إحدى أهم وأخطر التهديدات الإستراتيجية التي شكلها العراق قبل احتلاله، وخروجه من دائرة الصراع العربي – (الإسرائيلي) في المنطقة، إلى جانب ما تفتحه نتائج احتلال العراق من آفاق على صعيد التعاطي مع الصراع الدائر على الأراضي الفلسطينية والصراع العربي – (الإسرائيلي) بشكل عام، وسيما ما يتصل بسوريا ولبنان [4].

فالدعم الأمريكي بالتأكيد منح الرؤى (الإسرائيلية) بعد احتلال العراق آمالاً عريضة تعلقت بعموم الإقليم، فتغيير النظام السياسي في العراق أثار تداعيات جديدة

---

(1) رائد حامد، المرتزقة في العراق...، ميليشيات وفرق موت، مجلة المستقبل العربي، العدد (338)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص106-107.

(2) جون ميرشامير و ستيفن وولت، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: إبراهيم الشهابي، ط (1)، (دمشق دار الفكر العربي، 2006)، ص17-18.

(3) خليل العاني، الشرق الأوسط الكبير، مجلة السياسة الدولية، العدد (156)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2004)، ص 98.

(4) مجموعة مؤلفين إسرائيليين، مصدر سبق ذكره، ص 14-15.

أمام (إسرائيل) صورتها على شكل (لعبة الدومينو)، فكـان تصـورهم إن تغيـير النظـام السـياسي في العراق سيدفع الفلسطينيين إلى التراجع عن مطالبهم و من ثم تخلـيهم عـن حـق العـودة، وتكـون هناك مرونة في التعامل مع سوريا باتجاه السلام مع (إسرائيل)، و من ثم التأثير في دور حزب اللـه في لبنان، الأمر الذي سيؤدي إلى تقيد إيران وعدم السماح لها بالإقدام عـلى أيـة خطـوة يمكـن عـن طريقها تهديد أمن (إسرائيل)[1].

وبنـاء عـلى تنفيـذ المخطـط الاسـتراتيجي في العـراق فـإن التوقعـات الإسرائيليـة لم تتوقـف عـلى مكاسـب سياسـية وإسـتراتيجية، بـل تعـدت حسـب التصـور الإسرائـيلي إلى تحقيق فوائد اقتصادية كـبرى، أهمهـا حصـول (إسرائيـل) عـلى البـترول العراقـي (الحلـم الإسرائيلي) الذي سيكون تحت إشراف أمريكي بأسعار منخفضة و من ثم إنعاش الاقتصـاد (الإسرائيلي)[*] [2].

فضلاً عن ذلك فإن أهم مكتسـبات (إسرائيـل) بعـد احـتلال العـراق هـي التعهـدات التـي حصلت عليها الشركات (الإسرائيليـة) بإعـادة بنـاء البنـى التحتيـة في العـراق، فضـلاً عـن نشـاطات الشركات التجارية [3].

إن الحرب التي شنتها أمريكا وبريطانيـا عـلى العـراق هـي حـرب (إسرائيليـة) بالدرجة الأولى تأسيساً على الفكرة (الإسرائيلية) القائلة، بـأن أي حـدث أو تغيـير قـد يتأتى عن هذا الغزو، سـيغير الوضـع في المنطقـة وفي (إسرائيـل) بالـذات، وأصـبح مـن

---

(1) التقرير الاستراتيجي العربي، 2003، مصدر سبق ذكره، ص 121.

(*) في بداية نيسان 2003 قامت مجموعة من مغاوير القوات الخاصة التابعة لقوات الاحتلال الأمـريكي بالسـيطرة عـلى محطات ضخ البترول المرتبطة بالأنبوب الذي كان يتوجه إلى حيفا (عملية شيخينا) بين حديثـة والحـدود الأردنيـة، وإن بنيامين نيتناهو أكد على أن البترول العراقي سيتم ضخه إلى إسرائيل، وإن القضية لا تحتاج إلا لبعض الوقـت: انظـــر: جميـــل مونييـــه، العطـــش الإسرائـــيلي للبـــترول العراقـــي، ترجمـــة:عبـــد الإلـــه الـــراوي، في6/5/ 2007. Website//.www.aljazeeratalk.net/cases-ana/ysis/htm

(2) فاضل الربيعي، الاحتلال الأمريكي للعراق: تكتيك الهروب من كابوس الشرق الأوسط، من كتاب: الاحـتلال الأمـريكي للعراق، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 140-141.

(3) مجموعة مؤلفين إسرائيليين، مصدر سبق ذكره، ص 175.

الصعب هز الشعور الناتج عن التوقعات والأحلام الوردية (الإسرائيلية) المسبقة فيما يتصل بنتائج الغزو، لدرجة أن احد السياسيين (الإسرائيليين) اندفع من فرط حماسه للغزو الأمريكي على العراق وتساءل: ((هل يتسنى لنا الانتقام من نبوخذ نصر ومن العراقيين ونثأر من أحفاد الذين سبو أجدادنا إلى بابل؟))[1].

المطلب الرابع: الأداء الاستراتيجي العربي

لقد وضع المشروع الأمريكي في العراق المنطقة العربية أمام حقبة استعمارية جديدة، ذلك أن غزو العراق واحتلاله وتدمير مؤسساته و قدراته حتى موروثه التاريخي قد أعاد المنطقة إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى و تنفيذ مخططات التجزئة (سايكس- بيكو)[2]. الأمر الذي أربك حسابات الدول العربية ووضعها في مرحلة استحقاقات ونتائج سياستها إزاء فترة الغزو وما سبقه من مراحل، فقد شهدت المنطقة فراغاً سياسياً هيمن عليها، في وقت تفاقمت فيه الهواجس على سلامة البنية الاجتماعية و الاقتصادية لبعض دول المنطقة، وسيما العربية والشعور بمزيد من عدم الاطمئنان بعد تصاعد التهديدات و الحملات الدعائية الأمريكية ضد الكثير من دول المنطقة [3].

وبقدر تعلق الأمر بالأزمة العراقية فقد أكد الإجماع العربي بشكل واضح صعوبة منع الولايات المتحدة من الإقدام على العمل العسكري إذا ما قررت ذلك أو شرعت فيه بالفعل، ما يعني على مستوى الممارسة، إن رفض العمل العسكري من دون قرار دولي يتوقف عند نقطة المطالبة ليس أكثر وما لم تتحقق تلك المطالبة فليس من الوارد بحال أن يتخذ الرفض أي شكل عملي[4]. كما أن الأزمة العراقية قدمت مثالاً أخر على طبيعة الدبلوماسية العربية المشتركة، وهي دبلوماسية اتسمت في هذا المجال بحالة من الإرباك و التردد والضغوطات الذاتية المقيدة للحركة و الفعل الناتجة بشكل أساس من

---

(1) المصدر نفسه، ص 11.

(2) مجموعة مؤلفين إسرائيليين، مصدر سبق ذكره، ص 16.

(3) التقرير الاستراتيجي العربي، 2004، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2004)، ص 51.

(4) سامح راشد، ما بعد 9 نيسان، المحيط العربي أكثر تفسخاً وانقساماً، شؤون سياسية، في 30 /2003/4. Website//.www.Islamonline.net

اختلاف مواقف الدول العربية الفعلية[1]، فالدبلوماسية العربية كانت تعاني مـن أزمـة دائمـة ومـن مظاهرها: غياب الرؤية و الفجوة بين اللفظ و الفعل وعدم المتابعة و التردي في المواقف [2].

وبناءً على ذلك، فقد جاءت المواقف الرسمية العربية من الاحتلال الأمريكي للعراق لا تلبـي مصلحة الشعب العراقي بقدر ما تلبي مصالحها هي، وربما ينبع ذلك من المأزق الذي يعيشه العالم العربي، فالدول العربية لديها محاذير تريد تجنبها من دون امتلاكها تصور واضح للأوضاع في العراق وما يجب أن تكون عليه لخدمة هذا البلد و المصالح العربية أيضاً.

وفي محاولة لإظهار حضور عربي فقد أصدرت القمة العربيـة في 22-24 آذار 2003 في الأيـام التي سبقت الغـزو الأمـريكي للعـراق مجموعـة قـرارات أهمهـا الـدعوة إلى الـرفض المطلـق لضرب العراق وضرورة حل الأزمة بالطرق السلمية إلى إطار الشرعية الدولية، وكانت أهم الأفكـار الـواردة في المبادرة [3]:

1. تنحي القيادة العراقية ومغادرتها البلاد خلال أسبوعين من تاريخ القبول بالمبادرة.
2. تقديم ضمانات قانونية ملزمة محلياً ودولياً للقيادة العراقية بعدم الملاحقة.
3. إصدار عفو عام وشامل عن العراقيين كلهم.
4. تـولي الجامعـة العربيـة و الأمـم المتحـدة الإشراف عـلى العـراق خـلال المرحلـة الانتقالية.
5. ونـص البيـان الختـامي للقمـة عـلى مـا يـلي: "تـدارس القـادة التهديـدات بالعـدوان عـلى بعـض الـدول العربيـة سـيما العـراق وأكـدوا رفضـهم المطلـق لضرب العـراق

---

(1) ناصيف حتي، دبلوماسية جامعة الدول العربية، من كتاب: الدبلوماسية العربية في عالم متغير، الندوة الفكرية التـي نظمتها وحدة الدراسات بدار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيـة، 2003)، ص 91-93.

(2) المصدر نفسه، ص 78.

(3) للمزيد حول هذا الموضوع انظر: قرارات مجلس جامعة الـدول العربيـة عـلى المسـتوى الـوزاري في دورتـه العاديـة (119)، القاهرة، القرار ذي الرقم (6266)، 24 آذار 2003، ص 6-9.

أو تهديد أمن وسلامة أية دولة عربية وعده تهديداً للأمن القومي للدول العربية جميعاً". وبقي هذا البيان ومبادراتهم حبراً على سجلات الجامعة العربية فقد حصل الغزو من أرضٍ عربية وأحتل العراق [1].

وبعد أن وقع الاحتلال الأمريكي على العراق في 9 نيسان 2003، عدت الجامعة العربية أن قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (1483) كان وسيلة لتحقيق أو تشكيل حكومة عراقية ممثلة ومنتخبة انتخاباً حراً، فتم الاعتراف مؤقتاً بمجلس الحكم الانتقالي بوصفه ممثلاً شرعياً للشعب العراقي في الجامعة العربية مع ربط استمرار الاعتراف بالتقدم في قضيتي وضع الدستور وتشكيل حكومة سيادية [2].

وكانت لجنة المتابعة العربية قد رفضت في آب 2003 الاعتراف بمجلس الحكم الانتقالي أو السماح لممثل منه بتمثيل العراق قبل انتهاء الاحتلال وتشكيل حكومة عراقية مستقلة، على أساس إن هذا المجلس (مجلس الحكم)[*] معين من لدن سلطة الاحتلال، ولا يعد ممثلاً شرعياً للشعب العراقي [3].

---

(1) حسنين توفيق إبراهيم، تحليل ردود الأفعال العربية تجاه أحداث أيلول-سبتمبر وتداعياتها، من كتاب: صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص32.

(2) نيڤين عبد المنعم مسعد، النظام الإقليمي العربي الجديد، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، مهرجان القرين الثقافي العاشر، كانون الثاني 2004، ص6-8.

Website//.www.Kuwaitcu/ture.org.

(*) لما كان القرار (1483) الصادر عن مجلس الأمن الدولي قد خول سلطات الاحتلال حق إدارة البلاد في مرحلة الانتقال، فقد عينت دولة الاحتلال سلطة الائتلاف المؤقتة وجعلت لها مديراً مدنياً (بول بريمر PAUL BREMER) والذي تولى إصدار ما سمي بأوامر سلطة الائتلاف المؤقتة، ابتدأها بالأمر ذي الرقم (1) في 23 أيار 2003، الذي خول نفسه ممارسة كافة السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية في العراق علاوة على إصدار الكثير من الأوامر الأخرى، و على ذلك و في 13 تموز 2003 تشكل مجلس الحكم الذي ضم (25) عضواً من ممثلي الأحزاب السياسية وبعض الشخصيات العراقية، فأصدرت سلطة الإئتلاف في اليوم نفسه اللائحة التنظيمية المرقمة (6) اعترف بموجبها بمجلس الحكم بوصفه (الهيئة الرئيسة للإدارة العراقية المؤقتة)، كما أشار إلى أن أولى مهام هذا المجلس أنه سيساعد في إطلاق العملية الدستورية،وقال موجهاً كلامه للعراقيين "إن دستوراً هو الذي سيضمن حريتكم و سيمكن من إجراء انتخابات ديمقراطية حرة في البلاد". للمزيد حول هذا الموضوع انظر:

U.S Department of state international in formation programs, ((New Covering Council step for ward)),Bremer Tells Iraqis at 14 July 2003: Website//. www. Us info . state. Gove.

(3) نتيجة للضغوط الأمريكية المنسقة على الدول العربية سيما دول الخليج العربية و المغرب العربي، وافق الاجتماع التشاوري لوزراء الخارجية العرب في 10 أيلول 2003 على السماح – بصورة مؤقتة- لممثل من مجلس الحكم (الانتقالي) العراقي، بأن ينوب عن بلاده في اجتماع الوزراء بمقر الجامعة العربية بالقاهرة. للمزيد حول هذا الموضوع انظر: الضغوط الأمريكية مهدت لتنازل الجامعة العربية و الاعتراف بمجلس الحكم (الانتقالي)، في 2004/7/23.

Website//.www.ikhwanon/ine.com.

كما أن لجنة المتابعة العربية أكدت في اختتام اجتماعها في آب 2003 رفضها إرسال قوات عربية إلى العراق، مشددة على إعادة الحكم إلى العراقيين فكان رأي الجامعة العربية إلى جانب انسحاب القوات الأمريكية من العراق وقيام حكومة وطنية [1].

وفي قمة الجامعة العربية في تونس 22-23 أيار 2004، أكد القادة العرب على دعوة مجلس الأمن الدولي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء الاحتلال وانسحاب القوات المحتلة من العراق، واضطلاع الأمم المتحدة بدور مركز وفعال في العملية السياسية وبناء مؤسسات الدولة بالتعاون مع الجامعة العربية [2].

بدأ موقف الجامعة العربية ضعيفاً بعد تصاعد التجاوزات الأمريكية ضد العراقيين في معظم المدن العراقية[3]. ولكن ذلك لا يعني أن الجامعة كانت بعيدة عن قضية الاحتلال، ففي قمة الجزائر 22-32 آذار 2005، جدد القادة العرب التأكيد على وحدة

---

(1) صحيفة الشرق الأوسط الدولية، العدد (9043)، في 1 /9/ 2003.

(2) للمزيد حول هذا الموضوع انظر: قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (16)، تونس، القرار ذي الرقم (264)، 22-23 أيار 2005، ص ص 37-40.

(3) وجهت انتقادات للجامعة العربية لتأخرها عن الاهتمام بالشعب العراقي وأوضاعه الأمر الذي أدى إلى قيام الجامعة بإرسال مبعوثها أحمد بن حلي تمهيداً لزيارة عمرو موسى إلى بغداد، للمزيد حول هذا الموضوع انظر: صحيفة الشرق الأوسط الدولية، العدد (9812)، 9 /10/ 2005.

الأراضي العراقية واحترام سيادة العراق والدعوة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم (1546) و القاضي بتمكين العراق من استعادة كامل سيادته وإنهاء الوجود الأجنبي فيه [1].

وبعد طول تردد زار وفد الجامعة العربية بغداد في بداية شهر تشرين الأول 2005 بهدف التحضير لمؤتمر مصالحة وطنية عراقية شاملة، وترافق ذلك مع تحذير (عمرو موسى) الأمين العام لجامعة الدول العربية عن إمكانية اندلاع حرب أهلية وشيكة في العراق، وقد أكد هذا الوفد أن الجامعة العربية وقرارات القمة العربية تؤكد التمسك بوحدة الأراضي العراقية، واحترام سيادة العراق والتزام بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية [2].

كما أن زيارة الأمين العام للجامعة العربية للعراق في 20 تشرين الأول 2005 كان لها دلالة واضحة على دور الجامعة العربية في بحث البعد العربي للعراق ووحدته و الأمور السلبية البارزة على الساحة العراقية وكيفية التوصل إلى حلول لها، وذلك عن طريق المبادرة التي حملها الأمين العام للجامعة لعقد مؤتمر مصالحة وطنية بين أطياف الشعب العراقي في مقر الجامعة في القاهرة [3].

وبالفعل عُقد المؤتمر في القاهرة في 21 تشرين الثاني 2005، وأهم ما توصل إليه[4]:

1.إنهاء الاحتلال على وفق خطة عمل تتفق عليها القوى العراقية.

2.عد المقاومة حق مشروع للشعوب كافة.

3.رفض العمليات العسكرية التي تستهدف المدنيين.

---

(1) للمزيد حول هذا الموضوع انظر: قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (17)، الجزائر، القرار ذي الرقم (299)، 22-23 آذار 2005، ص ص43-47.

(2) صحيفة الزمان اللندنية، العدد (2239)، 19 /10/ 2005.

(3) صحيفة الشرق الأوسط الدولية، العدد (9826)، 23 /10/ 2005.

(4) للمزيد حول هذا الموضوع انظر: البيان الختامي للمؤتمر، التقرير الاستراتيجي العربي 2005-2006، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006)، ص 326-327.

4.دعوة دول الجوار لمنع المتسللين وضبط الحدود مع العراق.

5.تعزيز التواجد الدبلوماسي العربي في العراق.

6.المساهمة في تدريب الطاقات العراقية في مختلف قطاعات الدولة.

وبشكل عام يبدو أن تدخل الجامعة العربية جاء بعد عدة تطورات أبرزها[1]:

1.التحذيرات العربية المتكررة من تزايد النفوذ الإيراني في العراق سيما من جانب الأردن والسعودية، مما يدفع إلى القول بأنه أصبح هناك قبول عربي عام بفكرة أن الوقت قد حان للتدخل.

2.ظهور بوادر تلميحات أمريكية بوضع جدول زمني للانسحاب من العراق، وهو شرط قديم للجامعة العربية وضعته للتدخل، وهو ما يعني خلو الساحة بشكل يتطلب تدخل الجامعة العربية لملء الفراغ وتعزيز الوحدة الوطنية وتأكيد عروبة العراق.

3.وضوح ملامح الصورة في العراق بشكل انقسام طائفي حاد ودستور يسلخ العراق من الهوية العربية واتجاه العراق مستقبلاً للتفكك.

وعلى وفق قرارات القمة العربية التي عقدت في الخرطوم في 28-29 آذار 2006، واصلت الجامعة العربية دورها في العراق لتحقيق الوفاق الوطني فيه وتأكيد الدور العربي في أية مشاورات حول مستقبل العراق، كما أكدت قرارات القمة ضرورة تحقيق الأمن والاستقرار للحفاظ على وحدة العراق عن طريق تشكيل حكومة وحدة وطنية تمهد الطريق لخروج القوات الأجنبية [2].

في السياق ذاته شاركت الجامعة العربية في مؤتمر العهد الدولي الموسع الذي عقد في بغداد في 10 آذار 2007، عن طريق موفدها (أحمد بن حلي)، إلى جانب الوفود

---

(1) محمد جمال عرفة، مصالحة الجامعة العربية في العراق... لصالح من؟ شؤون سياسية، 20 /10/ 2005. Website// www.islamonline.net

(2) للمزيد حول هذا الموضوع انظر: قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (18)، الخرطوم، القرار ذي الرقم (340)، 28-29 آذار 2006، ص ص45-49.

الأخرى في المؤتمر الـذي كـان يهـدف في خطـوة لاحقـة إلى أن تتبعـه مـؤتمرات أخـرى مكملـة عـلى المستوى الوزاري لإقرار مبدأ الحاجة إلى التعاون الإقليمي [1].

وقد بحث المؤتمر أموراً مهمة تنصب في[2]:

1. دعم بلدان الجوار للعراق في الجوانب الأمنية و السياسية والاقتصادية.
2. إعادة الإعمــار.
3. خطة فرض الأمن ودعم مشروع المصالحة الوطنية.
4. بحث أوضاع اللاجئين العراقيين في الخارج.

وأكدت القمة العربية في الرياض 28-29 آذار 2007، أن مشكلة العراق هي مشكلة عربيـة قبل كل شيء، ومن ثم فإن الدول العربية عليها أن تساعده في تحقيق أمنه واستقراره[3].وفي السياق ذاته أكدت القمة العربية في دمشق 28-30 آذار 2008، احترام سيادة العراق ووحدتـه و اسـتقلاله وهويته العربية الإسلامية ورفض الدعوات إلى تقسيمه وتأكيد احترام إرادة الشـعب العراقـي بكـل مكوناته في تقرير مستقبله السياسي، وتسريع بناء القوات العسـكرية و الأمنيـة العراقيـة وتأهيلهـا على أسس وطنية ومهنية وصولاً لانسحاب القوات الأجنبية من العراق [4].

---

(1) صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد (10322)، في 13 /3/ 2007.

(2) مؤتمر العهد الدولي، مصالحة الفرقاء أم دعم العراق، في 2009/4/27.

Website//.www.annabaa.org.

(3) تسبب تصريح العاهل السعودي (الملك عبد اللـه بن عبد العزيز) في القمة التاسـعة عشر في الريـاض، بـأن العـراق يقع تحت احتلال غير شرعي بتوتر فوري في العلاقات بين واشنطن و الرياض، التي ردت على الملك السعودي (بأن وجودها في العراق كان بطلب من الشعب العراقي وبقرار من مجلس المن الدولي، و يخطئ من يعتقد غير ذلـك) للمزيد حول هذا الموضوع ينظر: للمزيد حول هذا الموضوع انظر: قـرارات مجلـس جامعـة الـدول العربيـة عـلى مستوى القمة، الدورة العادية (19)، الرياض، القرار ذي الرقم (375)، 28-29 آذار 2007، ص 36-40.

(4) للمزيد حول هذا الموضوع انظر: قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مسـتوى القمـة، الـدورة العاديـة (20)، دمشق، القرار ذي الرقم (415)، 29-30 آذار 2008، ص ص33-38.

وعلى الصعيد ذاته أكدت القمة العربية في الدوحة 30-31 آذار 2009 أن التصور العربي للحل السياسي و الأمني لما يواجهه العراق من تحديات يستند إلى احترام وحدة سيادة و استقلال العراق وهويته العربية و الإسلامية ورفض أي دعوة لتقسيمه مع تأكيد عدم التدخل في شؤونه الداخلية، وإن تحقيق الاستقرار وتجاوز الأزمة الراهنة يتطلب حلاً امنياً وسياسياً متوازياً يعالج أسباب الأزمة ويقتلع جذور الفتنة الطائفية والإرهاب، وان تحقيق الأمن والاستقرار يقع على عاتق حكومة وحدة وطنية وعلى دعم ومساندة الدول العربية ودول الجوار لمختلف الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الوطنية [1]. وأكدت القمة العربية التي عقدت في مدينة سرت 27-28 آذار 2010، وضع مقررات قمة الرياض 2007 وقمة دمشق 2008 وقمة الدوحة 2009 موضع التنفيذ، كما أشارت بأنه تم أخذ العلم بانسحاب ست دول أجنبية من المدن العراقية نهاية حزيران عام 2009 بناءً على توقيع اتفاقية مع قياداتها المتواجدة في العراق واستعادته لسيادته كاملة على جميع أراضيه، وكذلك الترحيب بقرار مجلس الأمن الدولي رقم (1859) لعام 2008 و القرار (1905) لعام 2009 إذ اكتمل انسحاب القوات الأمريكية المقاتلة من المدن و القرى والقصبات العراقية في 30 حزيران 2009 وتمركزت في المنشاءات و المساحات المتفق عليها خارج المدن و القرى تمهيداً للانسحاب الكامل في موعدها المقرر 13 كانون الأول 2011 [2].

وإذا كان هذا حال الأطراف العربية مجتمعة ضمن مؤسسة النظام العربي، فإن الحال لم يكن أفضل لدول المجموعة الخليجية (مجلس التعاون لدول الخليج العربية) التي

---

(1) للمزيد حول هذا الموضوع انظر: قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (21)، الدوحة، 30-31 آذار 2009.

Website//.www.arabLeagueonline.org/Las/Arabic/conference.jsp.

(2) للمزيد حول هذا الموضوع انظر: قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (22)، سرت، 27-28 آذار 2010.

Website//.www.arabLeagueonline.org/Las/Arabic/conference.jsp.

أسهمت كثيراً بالإعداد للحرب الأمريكية ضد العراق على أمل تحسن الوضع الإقليمي، فإنها باتت الآن أمام تحديات جديدة قادمة من العراق بعد الاحتلال وهي[1]:

الأول: تداعيات الصعود السياسي (للشيعة) داخل العراق على المجتمعات الخليجية.

الثاني: امتداد نشاط تنظيم القاعدة في العراق إلى داخل الدول الخليجية.

الثالث: تأثير النفوذ السياسي الإيراني المتزايد داخل العراق على توازن القوى الإقليمية في الخليج وعلى مستقبل النظام الأمني فيه وخاصة في ظل ضبابية مستقبل العراق ومستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق.

لذلك فإن النظرة الخليجية للعراق بعد الاحتلال تقوم على[2] :

1. إدراك دول مجلس التعاون الخليجي لأهمية دعم استقرار العراق في الوقت الراهن.

2. ترسيخ الاعتراف الرسمي بالحكومات العراقية خطوة أولى نحو استقرار العراق وعودة العلاقات العراقية - الخليجية.

3. على الرغم من التحولات المتسارعة التي تشهدها المنطقة نتيجة للوجود الأمريكي في العراق، فإن دول مجلس التعاون الخليجي الست، لديها عناصر القوة ما يؤكد استمراريتها وتأثيرها كمنظمة إقليمية فاعلة على مستوى منطقة الخليج لتكون عنصراً فاعلاً مؤثراً ضمن المنطقة .

بناءً على كل ما سبق، فإن المحصلة العربية الإجمالية لا تخرج عن إطار المؤتمرات و اللقاءات و البيانات والتصريحات، الأمر الذي لا يجعلها تتناسب مع حجم التهديد الذي

(1) محمد السعيد إدريس، تحديات المستقبل العراقي...، مصدر سبق ذكره، ص 78.

(2) أشرف محمد كشك، تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد (154)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003)، ص 113-117.

تمثله (الدبابة الأمريكية)، بعد أن أصبح السلوك الأمريكي يعتمد على أسلوب القوة العسكرية في مواجهة الدبلوماسية [1].

إن الحالة العراقية دفعت مسألة الإصلاح السياسي في المنطقة إلى صدارة الأجندة الدولية وزادت الضغط على الأنظمة السياسية العربية [2]. فالمنطقة العربية فيها نظم ضاغطة وأرضية تعج بأسباب الصراع، ويأتي الوضع السياسي ليكمل دائرة الحرمان ويحكم قبضته حيث التسلط وغياب المشاركة السياسية وانعدام الحريات، فضلاً عن التسلط لدى النخب الحاكمة على اختلاف أشكالها ومسوغاتها لذلك التسلط وتحت مختلف المسببات ويعزز كل ذلك ظروف البيئة الخارجية ببعديها الإقليمي والدولي التي تطرح ضغوطات على النظم السياسية مما يمثل مأزقاً حقيقياً لهذه النظم التي وجدت نفسها مضطرة لإحداث الكثير من التغيرات بالاتجاه الذي تفرضه قوى العولمة، وهو ما سيزيد من درجة الحرمان الاقتصادي و التهميش و الإقصاء لشرائح اجتماعية ويعظم من احتمالات الصدام بينها وبين فئات عريضة سواء لأسباب اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية [3].

وعن طريق ما تقدم، نجد أن النظام الإقليمي العربي بكل دولة ومؤسساته يعيش حالة متردية إذ لا يمتلك أية قدرة فعلية ونوعية لمجابهة تطورات المرحلة أو استيعاب تداعيات الحدث العراقي أو صياغة مشروع عربي لمواجهة المخططات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية وتداعيات الحدث العراقي على المستويين الاستراتيجي و الإقليمي

---

(1) محمد جمال عرفة، أوراق اللعبة العربية في مواجهة الدبابة الأمريكية، شؤون سياسية، في 15/6/ 2006. Website//.www.islamonline.net

(2) مجموعة مؤلفين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي 2004، الكتاب السنوي، ترجمة: عمر الأيوبي وآخرون، ط(1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 183.

(3) ستار الدليمي، تجربة الإصلاح السياسي في الوطن العربي، الملف السياسي، العدد (9)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2005)، ص 5-7.

لتصفية القضية الفلسطينية عن طريق مشروع السلام في المنطقة التي هو في حقيقته وجوهره يعني الاستسلام التام والمطلق للإملاءات و الشروط (الإسرائيلية) [1].

من جانب أخر، يمكن القول إن دول القلب في النظام العربي قد ضربت، وذلك بصعود الدول الهامشية فيه وبتحريض من الولايات المتحدة على حساب الدول الرئيسة في النظام العربي، وهذا ما مكن الولايات المتحدة في ضرب هذا النظام عن طريق[2]:

1. إضعاف علاقة الكويت بالنظام العربي وربما سلخها منه كلياً، وذلك في إطار عدد من الإغراءات آخرها العمل على منحها وضع الحليف الاستراتيجي لحلف الشمال الأطلسي دونما حاجة إلى قبولها عضواً رئيساً فيه[3].

2. الاعتماد على الدول الصغيرة مثل قطر والبحرين بوصفها مواقع عسكرية تحل محل قواعدها في السعودية، وبما يسمح بابتزاز الأخيرة وتوليد المزيد من الضغوط.

3. محاصرة الدور المصري وتضييق الخناق عليه من الجنوب بتفتيت السودان وإثارة المشاكل حول مياه النيل، ومن المغرب بتحريض ليبيا على تبني سياسات متعارضة مع مجمل توجهات السياسة المصرية.

4. زيادة الضغوط على سوريا بإصدار قانون خاص لمعاقبتها.

5. إشعار الدول العربية الكبرى ذات العلاقة المتميزة مع الولايات المتحدة مثل مصر والسعودية بوجود بدائل عنها، وهذا ما يدفع بها إلى تقديم تنازلات أكبر حفاظاً على مكانتها السياسية الأمريكية من جهة والحفاظ على كيانها من جهة أخرى، وعدم تهميش دورها الإقليمي و العربي من جهة ثانية.

---

(1) محمد محفوظ، العرب ومتغيرات العراق، ط (1)، (مسقط، مؤسسة الانتشار العربي، 2004)، ص 171-172.

(2) حسن نافعة، احتلال العراق ودول الجوار، ملفات المعرفة، في 2005/10/3.

Website//.www.almarfa.net.

(3) عبد الله خليف الشايجي، العلاقات الكويتية – العراقية (قراءة كويتية)، مجلة آراء حول الخليج، العدد(7)، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2005)، ص 20.

لقد كانت الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، سيما فيما يتعلق بالأداء الاستراتيجي العربي، استمراراً وتعزيزاً لآثار حرب الخليج الثانية عام 1991 من ناحيتين:[1]

1. تحدت القوة الأساسية التي كانت تنظم السلوك السياسي لنظام الدولة العربية الحديث منذ ولادته.
2. تسببت في انقسامات لم يسبق لها مثيل بين البلدان العربية، وأدت إلى ظهور ائتلاف بين الأعضاء العرب(ائتلاف المعتدلين) في التحالف الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية لضرب العراق، وهذا ما أكده الشيخ (حمد بن جاسم آل ثاني) وزير الخارجية القطري بالقول "....إن دول مجلس التعاون الخليجي من دون استثناء خرجت منها جيوش أثناء الحرب الأخيرة على العراق، وإن الجميع وقف في هذه الحرب إلى جانب القوات الأمريكية، سواءً أعلن ذلك أم لم يعلن...."[2].

وعليه تطورت قواعد أساسية حاكمة للنظام الإقليمي، وكان التطور الأهم بين حربي الخليج الثانية عام 1991 و الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، هو قرار الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة وجود عسكري ضخم في شبه الجزيرة العربية بصفة دائمة فزعزعت هذه التطورات استقرار المنطقة مما أدى بالحكومات العربية إلى زيادة جهدها لقمع المنشقين وطلب الحماية والأمن للنظم الحاكمة من دول أجنبية، ويمكن القول أنه ما كان يمكن لهذه التطورات كلها لتتحقق على النحو الذي جرت عليه من دون غزو العراق واحتلاله.

(1) دينا محمد جبر،العراق وواقع النظام الإقليمي العربي رؤية لآليات التفعيل وإعادة التوازن، المجلة السياسية الدولية، العدد (12)، (الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2009)، ص 127.

(2) التقرير الاستراتيجي العربي2004، مصدر سبق ذكره، ص 111.



الفصـــل الخامــس

ثورات الربيع العربي وأثرها في طبيعة الأداء الاستراتيجي للقوى الإقليمية الفاعلة في التوازن الاستراتيجي

مثلت ثورات الربيع العربي حدثاً استراتيجياً مهماً سيكون له تأثيراته الكبيرة في تشكيل مستقبل التوازن الاستراتيجي الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وفي صياغة العلاقات بين دولها وشعوبها، وعلى الرغم من الطبيعة العالمية للتأثيرات التي ستَنتُج عن ثورات الربيع العربي إلا أن دول منطقة الشرق الأوسط هي الأكثر تأَثراً بتطورات الأوضاع بفعل العوامل الجيوسياسية، وتشابك المصالح والتفاعلات الإقليمية في المنطقة[1].

لقد أحدثت ثورات الربيع العربي تحولات متباينة على طبيعة الأداء الاستراتيجي للقوى الإقليمية الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط، ففي الوقت الذي اكتفى فيه الفاعلون الدوليون بموقف المُشاهِدْ والمراقب باستثناء التدخل في ليبيا، نَجِدْ أن القوى الإقليمية تشهد حالة من التفاعل غير المسبوق ربما ينتج عنه تغيرات كبرى على واقع ومستقبل الفاعلين الإقليميين سواء كانوا دولاً أو فاعلين من غير الدول[2].

وقد غيرت ثورات الربيع العربي إلى حد ما نمط التفاعلات الإقليمية العربية، فقد غادرَت مصر محور الاعتدال، ولكنها لم تنضم إلى محور الممانعة وإن أعلنت عزمها استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إيران[3].

وفي هذا الإطار فقد أدت ثورات الربيع العربي إلى إحداث تغيير ملموس في نمط التوازنات الإقليمية السائد في المنطقة، مما يمكن اعتباره مؤشراً على إعادة صياغة التوازنات السياسية بين القوى الإقليمية الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط، بل وإعادة النظر في العلاقات التي طالما وصفت بالعلاقات "المستقرة" على المستوى الإقليمي، سيما إن التفاعلات الإستراتيجية التي جمعت القوى الإقليمية تأثرت بشكل واضح بمتغيرات الربيع العربي.

---

(1) فراس أبو هلال، الموقف الإسرائيلي من الانتفاضة السورية، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011)، ص1.

(2) ابوبكر دسوقي، عالم مختلف، الشرق الأوسط بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، العدد (184)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011)، ص53.

(3) محمد بيلي، الإقليمية المعيارية، مجلة السياسة الدولية، العدد (191)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2013)، ص41.

إن الأطراف الدولية الرئيسة بعد أن فوجئت بثورات الربيع العـربي، سـعت للاسـتفادة منها وتوظيفها لخدمة مصالحها الإستراتيجية سواء في الإقليم أو العـالم، كـما أن أطرافـاً دوليـة وإقليمية سعت لاستغلال أحداث الربيع العـربي إمـا لإحيـاء أدوار لهـا، أو البحـث عـن أدوار جديدة، وبناءاً على ذلك تباينت المواقف، وتعارضت السياسات، وتناقضت ردود الأفعال تجاه هذه الأحداث مما سيكون له أثر كبير على مستقبل التـوازن الإقليمـي الاسـتراتيجي في الشرق الأوسط[1].

المطلب الأول :الأداء الاستراتيجي الإيراني

مما لاشك فيه إن ثورات الربيع العربي التي حدثت في بعض الدول العربيـة كانـت وليدة تفاعلات داخلية تراكمـت عـلى مـدى سـنوات طويلـة، شـهدت تفـاقم الكثـير مـن الأزمات والكثير من إخفاقات الـنظم الحاكمـة، ولكـن إلى جانـب هـذه الحقيقـة، تكمـن حقيقة أخرى هي إن أطرافاً إقليمية وأخرى دولية إن لم تكن طرفاً مباشراً في تفجير بعـض تلك الثورات، فأنها كانت طرفاً مباشراً في تفجير مجرى تطـور تلـك الثـورات سـواء باتجـاه الاحتواء وضبط المسار أو حتى منع التطور، أو باتجاه تفعيل التطورات والوصول بها عـلى النحو الذي آلت إليـه، هـذا المشـهد العـام إذا مـا تحـول إلى التخصـيص للبحـث في الأداء الإسـتراتيجي[*] للقـوى الإقليميـة الفاعلـة في التـوازن الإسـتراتيجي الإقليمـي (إيـران -

(1) وليد محمود عبد الناصر، تحولات موازين القوى في النظام العربي، مجلة السياسة الدولية، العـدد (187)، (القـاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012)، ص85.

(*) إذا كان التخطيط الإستراتيجي يمثل المكون المدخل (input) بالنسبة للإستراتيجية فأن الأداء الإستراتيجي يمثل المكـون المخرج (output) بالنسبة للإستراتيجيـة أيضا" وكما تدل على ذلك لفظة الأداء لغة،ومن ثم فـأن الأداء الاسـتراتيجي هو المحصلة التنفيذية لجل عمليات التخطيط والتوظيف الاستراتيجي لموارد الدولة وإمكاناتهـا لتحقيـق أهـدافها الإستراتيجية، فإذا كان التخطيط الاستراتيجي بمثابة القـانون أو النظريـة فـأن الأداء الإسـتراتيجي سـيكون الجانـب التطبيقي لتلك النظرية.

لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع ينظر إلى:

- محمدين بن بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، (بيروت، دار الكتاب العربي، 1981)، ص11.
- حازم طالب، من الوعي الإيديولوجي إلى الوعي الاستراتيجي، (بغداد، دار الشؤون الثقافية، 1993)، ص69.

تركيا - إسرائيل) من الثورات العربية لمعرفة طبيعة الأداء الإستراتيجي ومدى تـأثيره في مسـار تطـور العملية الثورية سلباً وإيجاباً، وانعكاسات هذا كله على مستقبل توازن القوى الإقليمي، فـأن الأمـر المؤكد إن المشهد الإستراتيجي في الشرق الأوسط يشهد تغيرات هائلة،جراء مجمـل مـا تشـهده دول المنطقة من ثورات وأزمات وتحولات[1].

فموازين القوى سوف تتغير وخرائط الصراعات والتحالفات هي الأخرى سوف تتغـير، لكـن غير المؤكد، بل وغير المعلوم، هو تلك الاتجاهات التي سـوف تسـلكها تلـك التغـيرات، لـذلك بـدت القوى الإقليمية الكبرى الثلاث غير العربيـة في المنطقـة (إيـران - تركيـا - إسرائيـل) شـديدة الحـذر والحيطة فهي لا تتحمل ترف مراقبة ما يحدث، ولا تنتظر ما سوف يحـدث لكنهـا وجـدت نفسـها مضطرة إلى التفاعل مع الأحداث بهدف تحقيق حزمة مـن الأهـداف أولهـا: ألاّ تمتـد ريـاح الربيـع العـربي إلى داخـل هـذه الـدول نفسـها. وثانيهـا:أن تجنـي ثمـار الايجابيـات وألاّ تـدفع أثمـان السلبيات.وثالثها: التخطيط والتحسب المبكر للتعامـل مـع متغـيرات جديـدة، قـد تضـطر قصراً إلى القبول بها بالنسبة لخرائط توازن القوى الجديدة، بعد انقشـاع غيمـة وضـبابية مـا تمـوج بـه دول المنطقة من أحداث وتطورات متلاحقة [2].

وانطلاقاً من هذه المعطيات لم تكن إيران معنية في أي وقت مضى بقـراءة تفاصـيل المشـهد المعقد في منطقة الشرق الأوسط بقدر ما تبدو في الوقت الحالي، فقد فوجئت بحجم التـأثير الكبـير الذي فرضته ثورات الربيع العربي، سواء على صعيد التحولات الداخلية الجذرية التي شهدتها هـذه الدول، أو على صعيد التوازنات الإستراتيجية في الشرق الأوسط والتي تبدو مقبلة على مرحلة إعادة هيكلة جديدة لم تتحدد ملامحها النهائيـة بَعـدْ لكنهـا في كـل الأحـوال سـوف تمـس مصـالح إيـران وطموحاتها الإقليمية[3]

(1) محمد السعيد إدريس، مواقف الفاعلين الإقليميين تجاه الثـورات العربيـة، مجلـة السياسـة الدوليـة، العـدد (188)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012)، ص78.

(2) محمد السعيد إدريس، مواقف الفـاعلين الإقليميـين غـير العـرب تجـاه الثـورات العربيـة، مجلـة السياسـة الدوليـة، العدد(188)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012)، ص78.

(3) محمد عباس ناجي، الربيع العربي، إيران في شرق أوسط جديـد، كراسـات اسـتراتيجيه، العـدد (226)، مركـز الأهـرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011)، ص5 .

أولا: ثورات الربيع العربي تخلق فرص جديدة لإيران

ومن ثم تصور الإيرانيون إن فجراً جديداً من الانتصارات للمشروع الإيراني في العالم العربي قد بدأ بعد اندلاع ثورات الربيع العربي، سيما أن هذا التصور تحول إلى قناعة بسقوط نظام (حسني مبارك) في مصر، وامتداد رياح الثورة إلى مناطق متعددة من الوطن العربي، لكن هذا التصور أخذ يتراجع تدريجياً لمجموعة من الأسباب والتي كانت بمثابة تحديات خطيرة للنظام الإيراني ومنها:إن رياح ثورات الربيع العربي أخذت تمتد إلى الداخل الإيراني نفسه في شكل تجديد مطالب التيار الإصلاحي الذي حاول أن يعود إلى الشارع مجدداً، وكذلك بسبب أن هذه الرياح وصلت إلى دول صديقة وحليفة لإيران وعلى الأخص سوريا، وهنا بالتحديد تحول ربيع الثورات العربية من توفير فرص هائلة أمام تيار ومحور الممانعة على حساب محور الاعتدال العربي إلى تفجير تحديات داخل تيار الممانعة نفسها، وخلق حالة غير مسبوقة من سيولة التطورات والتفاعلات [1].

سيما أن هذه التطورات سببت ارتباكاً واضحاً في سياسة إيران الخارجية [2] ورغم أن الوقت لازال مبكراً للحديث عن تأثير هذه الثورات والاحتجاجات الشعبية في التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، فأنه يمكن القول إن هذه التطورات تفرض تداعيات متباينة على مصالح إيران ودورها الإقليمي، وهو ما يفسر حالة الارتباك الواضحة التي أتسم بها الأداء الاستراتيجي الإيراني في التعامل مع هذه التطورات، لدرجة لا يمكن الحديث معها عن سياسة إيرانية واحدة، وإنما سياسات متعددة وربما متناقضة في بعض الأحيان[3].

ونستطيع أن نميز بين موقفين إيرانيين الأول القوى الحاكمة والآخر يخص المعارضة فإذا كانت المعارضة تعاملت مع ثورات الربيع العربي كمحفز لتجديد مشروعها الإصلاحي ضد النظام، والتعامل مع تأييد النظام لثورات الربيع العربي كمبرر

(1) محمد السعيد إدريس، مواقف الفاعلين الإقليميين، مصدر سبق ذكره، ص78.

(2) محمد عباس ناجي، الربيع العربي، إيران في شرق أوسط جديد، مصدر سبق ذكره، ص5.

(3) محمد عباس ناجي، مستقبل الدور الإقليمي الإيراني بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، العدد(185)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011)، ص54.

لمصداقية مشروعها الإصلاحي، فأن القوى الحاكمة تعاملت مع الثورات العربية من منظورين وهما:

1- العلاقة مع إيران، أي علاقة النظام الحاكم الذي يتعرض للثورة بإيران[(1)].

2- تأثير هذه الثورات في توازن القوى الإقليمي في خرائط التحالفات والصراعات، وعلى هذا النحو وقف الإيرانيون داعمين ولو معنوياً لثورات (تونس،مصر،البحرين،اليمن،ليبيا) ولكن الأمر اختلف كثيراً بالنسبة للموقف من الثورة السورية للدرجة التي وجدت إيران نفسها على صدام كامل مع الموقفين التركي و(الإسرائيلي) [(2)].

ومن هنا جاء الموقف الرسمي في احد جوانبه موجهاً للشعوب العربية في تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين بأنها صحوة إسلامية كما جاء على لسان مرشد الثورة الإيرانية (علي خامنئي)[(3)]، وعلى الرغم من أن ادعاءه تأثر الثورة المصرية بثورة بلاده قد أغضب جموع المصريين لما عدوه تدخلاً في شؤونهم، إلا أن المعنى ذاته وأحياناً النص نفسه تكرر بواسطة مؤسسات أخرى كالحرس الثوري الإيراني على سبيل المثال بالتعبير عن أن (الصحوة الإسلامية في المنطقة العربية ثمرة من ثمار الثورة الإسلامية الإيرانية)[(4)].

سيما أن إيران تعمد إلى تصدير ما يطلق عليه الربيع العربي باعتباره يستسقى إلهامَهُ من ثورتها الإسلامية، ولدى القادة الإيرانيين قراءة مختلفة لأحداث الربيع العربي تختلف عن قراءة معظم العالم،حيث اعتبرها قادة إيران انتصاراً وتحقيقاً متأخراً لمشروعهم

---

(1) محمد السعيد إدريس، الموقف الإيراني من الثورات العربية بين الفرص والتحديات في مستقبل الأوضاع الإقليمية في المنطقة، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد (52)، (القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2011)، ص201.

(2) محمد السعيد إدريس، مواقف الفاعلين الإقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية، مصدر سبق ذكره، ص79.

(3) إبراهيم العلاف وآخرون، إيران وحركات التغيير العربية 2011، في التقرير الاستراتيجي 2011-2012، (جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية،2012)، ص222.

(4) احمد يوسف، نيفين مسعد (محرران)، حالة الأمة العربية، رياح التغيير (2010-2011)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2011)، ص74.

الهادف إلى تصدير ثورتهم إلى دول المنطقة وهو ما عبر عنه (علي خامنئي) بـ" شرق أوسط إسلامي جديد" [1].

بَيْدَ أنَّ الباحث لا يؤيد مقولة أن ثورات الربيع العربي مستلهمة من الثورة الإيرانية (1979) لأنه من المبالغة بل المغالطة القول إن ما يشهده العالم العربي هو نتاج أو انعكاس لثورة حصلت قبل اثنين وثلاثين عاماً ولا ينفك بريقها يخبو بفعل انحرافات النظام الذي انبثق منها وتأسس على شرعية لم يبق منها الكثير في أذهان شباب إيران وهم غالبية الشعب حالياً.

فقد بدت إيران مطمئنة إزاء التداعيات الأولية لموجات الربيع العربي التي شهدتها المنطقة منذ (يناير 2011) خصوصاً مع نجاحها في الإطاحة بنظامي الرئيس التونسي (زين العابدين بن علي) والرئيس المصري (حسني مبارك)، الذين يعدان من حلفاء الغرب في المنطقة، بما يعني أن سقوطهما يقدم مؤشراً على فشل الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية وتدعمها العديد من القوى الإقليمية في الشرق الأوسط لفرض عزله على إيران لكبح طموحاتها النووية و الإقليمية، وعلى انتصار محور الممانعة الذي تقوده إيران ويضم كلاً من سوريا وحزب الله اللبناني وحركتي حماس والجهاد الإسلامي في مواجهة محور الاعتدال الذي كان يضم دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب مصر والأردن وبعض الدول العربية الأخرى[2].

وقد تعزز التحالف السوري الإيراني بفعل متغيرات عديدة حصلت في المنطقة العربية أهمها الثورة الإيرانية 1979، وخروج مصر من معادلة التوازن الاستراتيجي عبر توقيع السادات اتفاق كامب ديفيد 1977، ففي هذه الإثناء وجدت سوريا في إيران القوة البازغة في المنطقة، ورأت أن في إمكانها عبر التحالف مع هذه القوة، تحقيق التوازن

---

(1) حسام سويلم، الحرس الثوري، الأبعاد والأهداف، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد (207)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012)، ص31.

(2) محمد عباس ناجي، مستقبل الدور الإقليمي الإيراني، مصدر سبق ذكره، ص56.

الإقليمي الذي اختل بعد كامب ديفيد في غير مصلحتها والخروج من العزلة الإقليمية، التي كانت تعاني منها [1].

سيما أن الحاجة إلى إصلاح الخلل في التوازن الاستراتيجي الذي خلقه انتصار إسرائيل في عام 1967 وروابطها التي تتفوق باستمرار مع الولايات المتحدة قد بقيت الشاغل المركزي لسورية حتى أوائل التسعينات، ومن ثم يمكن النظر إلى مبدأ سوريا في التوازن الاستراتيجي وتحالفها مع إيران كجزء من حملة معززة لردع إسرائيل وإيجاد بيئة إستراتيجية أكثر ملائمة لنفسها في المنطقة [2].

وعلى ضوء ما سبق نلاحظ إن التحالف السوري- الإيراني نشأ واستمر على أساس براغماتي لا أدل عليه من الاختلاف السياسي بين علمانية النظام السوري وإسلامية النظام الإيراني[3]، فسوريا مهمة لإيران في العمق العربي مثلما إيران مهمة لسوريا في التوازن الاستراتيجي [4].

وفي هذا السياق بدأ الحديث في إيران عن بعض المكاسب الآنية من قيام ثورات الربيع العرب فما هي طبيعة هذه المكاسب والفرص وما هي التحديات و الكوابح التي صنعتها ثورات الربيع العربي:

1- تأسيس شرق أوسط إسلامي بقيادة إيران:

حاولت إيران استغلال سقوط بعض الأنظمة العربية لاكتساب أرضية جديدة في الإقليم والترويج لما يسمى بالنموذج السياسي الإيراني وعلى ضوء ذلك اندفعت إيران إلى الحديث عن ظهور شرق أوسط جديد في المنطقة على أنقاض الأنظمة التي سقطت، واستدعت في هذه اللحظة مشروعها لإقامة شرق أوسط إسلامي الذي تبنته في مواجهة

---

(1) عماد البطنيجي، التحالف السوري الإيراني، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (21)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص23.

(2) احمد خالدي، سوريا وإيران، (بيروت، دار الكنوز الأدبية، 1997)، ص81.

(3) نيفين مسعد، العلاقات العربية مع دول الجوار، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2010)، ص2.

(4) سامية بيبرس، إشكالية غياب الدور السوري، مجلة السياسة الدولية، العدد (185)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011)، ص75.

المشروعات التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية عقب احتلال العراق عـام 2003، مثـل مشروع "الشرق الأوسط الكبير" و "الشرق الأوسط الجديد"[1].

ولا يتورع النموذج الإيراني عن التدخل في شؤون دول الجوار مستخدماً أدوات صلبة تتمثل في الأداة العسكرية والاقتصادية هذا فضلاً عن أخرى ناعمة كالأدوات الثقافية والمذهبية[2].

ومن ثم فأن جوهر المشروع الإيراني يقوم على الهيمنة على منطقة الخلـيج العـربي، ويركـز على دعم الأقليات الشيعية في دول المنطقة و بالتالي فهو مشروع كبير، أثار حالة من التخوف لـدى العديد من الدول العربية التـي تنظـر إليـه نظـرة تـوجس وعـدم ثقـة باعتبـاره يسـتهدف زعزعـة الاستقرار بإثارته للأقليات الشيعية به[3].

ويعتمد المشروع الإيراني على محورين: الأول:إيديولوجي يتمثل في إيمان النظام الإيراني بحتميـة قيام الحكومة العالمية للإسلام، وبضرورة اضطلاع إيـران بـدور قـوي في التمهيـد لـذلك طبقـاً لمـا جـاء في الدستور الإيراني. والثاني: استراتيجي يتصل بمحاولات إيران تكوين حزام أمنـي يكـون بمثابـة حـائط صـد لكل المحاولات التي يبذلها خصومها لاختراقها من الداخل، أو إحكام محاصرتها عبر دول الجوار [4].

وبهذا الصدد أعلن السفير الإيراني لـدى دمشـق (احمـد موسـوي) أن التحـالف بـين إيـران وسوريا أسهم في إحباط المؤامرات التي تحاك ضد إيران[5].

وفيما يتعلـق بخصـائص الشرق الأوسـط الجديـد بعـد الربيـع العـربي تـرى (د. نيفـين مسـعد) إن ملامحـه إسـلامية حيـث صـعدت تيـارات إسـلامية ليسـت عـلى هـوى إيـران

---

(1) محمد عباس ناجي، الربيع العربي، إيران في شرق أوسط جديد، مصدر سبق ذكره ص30.

(2) بشير عبد الفتاح، تركيا وإيران والأزمة السورية، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد (57)، (القـاهرة، المركـز القـومي لدراسات الشرق الأوسط، 2012)، ص101.

(3)Henri Bankey, Iran and Turkey in : The Iran primer. Politics. And U.S. Policy. Ed. Robin Wright Washington :United states institute of peace press, 2010 p.163.

(4) نقلا" عن محمد آل سعيد عبد المؤمن، هل تورطت إيران في لبنان، مختارات إيرانيـة، العـدد (73)، (القـاهرة، مركـز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2006)، ص91.

(5) علي قادري، الشرق الأوسط الجديد، مختارات إيرانية، العدد (125)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسـات السياسـية و الإستراتيجية، 2010)، ص53.

فالتيارات السلفية من شأنها كبح وفرملة العلاقات العربية الإيرانية، هذا فضلا عن تغيير التحالفات في الشرق الأوسط الجديد فلم يعد محوري الممانعة والاعتدال كما هما، فحركة حماس خرجت من محور الممانعة وانضمت إلى مصر وانضمت قطر إلى دول الخليج ودعمت وأيدت الثورات العربية سيما دورها في تأييد الثورة السورية[1].

كما ترى (د. نيفين) بأن الدور الإيراني في المرحلة المقبلة سيكون عنصراً من عناصر عدم الاستقرار الأمني والسياسي استناداً إلى عدد من المتغيرات[2]:

- تغيير خريطة الشرق الأوسط منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وحتى بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وصولاً إلى ثورات الربيع العربي.
- تغير خريطة التحالفات وتفكك محوري الاعتدال والممانعة.
- عدم شمول ثورات الربيع العربي لكل الدول العربية مما أدى إلى احتشاد عدد من الدول التي لم تمسها الثورات، وهناك محاولات لتكوين جبهة من دول الخليج وبشكل أكثر تطوراً في الدول الملكية (السعودية- المغرب- الأردن- البحرين) ضد دول الربيع العربي.
- اشتعال الخلافات الدينية عموماً والمذهبية خصوصاً، سيما أن هناك تخوف لدى بعض الأقليات الدينية من تغيير النظم السياسية وخاصةً في حالة سوريا ولبنان وهو ما أفضى إلى حالة من الاحتقان على مستوى الديانات.
- الفوضى العارمة في مختلف الدول العربية منذ اندلاع ثورات الربيع العربي وسيما تدفقات السلاح عبر الحدود وفتح الحدود بشكل يهدد الأمن الخارجي والداخلي للدول العربية.

2- دعم العلاقات مع الدول التي سقطت نظمها السياسية:

اعتبرت إيران أن سقوط نظام (حسني مبارك) لم يؤدِ فقط إلى توجيه ضربة قوية للجهود الأمريكية من اجل فرض عزلة عليها، وإنما يمثل البوابة السحرية لتطوير العلاقات مع مصر التي تحضى باهتمام خاص من جانبها لاعتبارات إستراتيجية وتاريخية

(1) نيفين مسعد، الدور الإيراني بعد الثورات العربية، (القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2012)، ص19.

(2) المصدر نفسه، ص20.

وحضارية، على أساس أن نظام (مبارك) كان سبباً أساسياً من وجهة نظر إيران، لعرقلة تطوير العلاقات بسبب انحيازه للسياسات الأمريكية والإسرائيلية ومعارضة لطموحات إيران النووية والإقليمية[1].

وقد عبر المفكر الإيراني (صادق الحسيني)، بان الموقف الإيراني بدا منذ اللحظة الأولى سعيداً بالثورة المصرية لإدراك النظام الإيراني إن نظام(حسني مبارك) كان يقف حجر عثرة ضد إعادة العلاقات بينهما [2]. وبقدر تعلق الأمر بمصر فقد أعلن وزير الخارجية الأسبق نبيل العربي تصريحه بفتح صفحة جديدة مع إيران[3]، وان إيران كدولة ليست عدواً لمصر بل دولة صديقة [4].

3- تحقيق مزيد من التقدم في البرنامج النووي:

أدت ثورات الربيع العربي إلى توجيه اهتمام المجتمع الدولي بعيداً عن أزمة الملف النووي الإيراني ومحاولة كسب مزيداً من الوقت سواء لمواجهة الصعوبات التكنولوجية التي هاجمت البرنامج النووي في الفترة الأخيرة، مثل فايروس (Stuxnet)[5]، الذي نجح في تعطيل (30000) من أجهزة الطرد المركزية في منشأة (ناتانز) لتخصيب اليورانيوم[6].

أو لتحقيق اكبر قدر من التقدم في عمليات تخصيب اليورانيوم[7]، بسبب درجة التعقيد العالية لهذا الفايروس، اعتقد بعض المراقبين إن ما حدث هو من عمل إسرائيل المعروفة بأنها من الدول المتميزة في هذا المجال[8].

---

(1) محمد عباس ناجي، الربيع العربي، مصدر سبق ذكره، ص21.

(2) صادق الحسيني، الثورة المصرية، صحيفة الأهرام 31 تشرين الثاني، 2011.

(3) بلال عبدالله، السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة يناير، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد (198)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2011)، ص73.

(4)عبد الحميد الأنصاري، التقارب المصري-الإيراني، صحيفة الجريدة الكويتية، 2011/5/2.

(5) محمد عباس ناجي، مستقبل الدور الإقليمي الإيراني، مصدر سبق ذكره، ص56.

(6) حسام سويلم، خيار الحرب ضد إيران، مختارات إيرانية، العدد (126)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011)، ص19.

(7) طهران، اتهامات وكالة الطاقة الذرية لا أساس لها، صحيفة الشرق الأوسط، 26 حزيران 2011.

(8) محمد قدري سعيد، إيران وبرنامجها النووي، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، 2011)،ص25.

4- الاستفادة من الزيادة الملحوظة في أسعار النفط:

استفادت إيران من الزيادة التي حصلت في أسعار النفط خلال ثورات الربيع العربي، خصوصاً بعد وصول الربيع العربي إلى ليبيا، وبروز توقعات باحتمال امتدادها إلى دول نفطية أخرى في المنطقة [1]، وهذا يصب في مصلحة إيران التي سوف تستفيد من هذه الزيادة في أسعار النفط لمواجهة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة[2].

ثانيا: ثورات الربيع العربي تفرض تحديات محتملة لإيران

لكن هذه التداعيات الايجابية التي تم تناولها والتي كانت بمثابة فرصاً لإيران تبدو مؤقتة، لحين تبلور ملامح نهائية للشرق الأوسط بعد انتهاء موجات التغيير السياسي الحالي، بل إن مؤشرات عديدة توحي بأن ثمة تداعيات أخرى محتملة يمكن أن تنتج تأثيرات سلبية متعددة على إيران، والمفارقة هنا أن هذه التأثيرات لا تقتصر فقط على مصالح إيران وموقعها في الإقليم، بل تمتد أيضاً إلى الجبهة الداخلية التي تواجه حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار لأسباب سياسية واقتصادية عديدة، بشكل يشير إلى أن إيران باتت حالة كاشفة للترابط القوي بين ما يموج في الداخل من تفاعلات كثيفة، وما يدور في الخارج من تطورات متسارعة [3].وهو ما يمكن تناوله على النحو الآتي:

1- التحديات الداخلية الإيرانية:

يرى (د.احمد يوسف)إن عام (2011) كان حافلاً بالأحداث والتطورات التي فرضت تأثيرات قوية سواء على المشهد السياسي الداخلي أو على تفاعلات إيران مع محيطها الإقليمي والدولي، فعلى الساحة الداخلية بات التيار المحافظ المسيطر على معظم مؤسسات صنع القرار الإيراني منقسماً بين أجنحة سياسية عدة بفعل التباين في التعامل مع كثير من القضايا الرئيسة وعلى رأسها الأزمة الاقتصادية التي تواجهها إيران بسبب

(1) محمد عباس ناجي، مستقبل الدور الإقليمي الإيراني، مصدر سبق ذكره، ص56.
(2) سمير زكي البسيوني، مضاعفة الضغط على إيران، مختارات إيرانية، العدد (137)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011)، ص29.
(3) موسى عبد الوالي، الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012)، ص103.

العقوبات الدولية المفروضة عليها وكذلك أزمة الملف النووي الإيراني إلى جانب قضية "ولاية الفقيه" التي عادت مجدداً إلى الواجهة [1].

وقد وضعت هذه التطورات النظام الإيراني في مأزق فبقدر ما ساعدته في تضييق الخناق على قادة حركة الاعتراض على نتائج الانتخابات الرئاسية (2009) بقدر ما منحت الفرصة للأخيرة لاتخاذ خطوات عديدة بهدف إحراجه وفرض مزيد من الضغوط عليه، إذ استثمرت تأييده العلني، وعلى لسان كبار مسئوليه للثورتين المصرية والتونسية لمطالبة السلطات الإيرانية بالسماح بتنظيم تظاهرات تأييد للثورتين المصرية والتونسية على غرار ما فعل النظام الإيراني[2]. وعلاوة على ذلك فقد ظهرت خلافات خطيرة في قمة النظام الإيراني بين (احمدي نجاد) و (علي خامنئي) على أثر إعفاء وزراء من مناصبهم في الحكومة[3]، ومن ثم فأن الاستقرار الظاهري للنظام الإيراني أمراً غير واقعياً بسبب الصدوع العميقة التي تعتريه، ومع ذلك فأن نموذج ميدان التحرير قدم مثالاً للثورة من أسفل إلى أعلى من الممكن أن يطال إيران[4].

كما اندفعت بعض الأقليات الإيرانية إلى استثمار الظروف الإقليمية التي تمر بها المنطقة لتفعيل مطالبها بمنحها حقوقها السياسية والاقتصادية، فعلى غرار جمعة الغضب، وجمعة الزحف التي شهدتها العديد من العواصم والمدن العربية، نظم بعض "الأحواز" الإيرانيين جمعة الغضب، وجمعة التحدي، في عام (2011)[5]، ومما زاد من تعقيد المشهد القومي الإيراني المتداخل مذهبياً وعرقياً هو أن اغلب أقلياته تقطن المناطق الحدودية من الدولة، وهو بدوره يشكل تهديداً يتمثل في الامتدادات الإقليمية لهذه الأقليات، وقد

---

(1) احمد يوسف ونيفين مسعد (محرران) في حالة الأمة العربية (2011-2012) معضلات التغيير وآفاقه، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص75.

(2) محمد عباس ناجي، مستقبل الدول الإقليمي الإيراني، مصدر سبق ذكره، ص56.

(3) التقرير الاستراتيجي الإسرائيلي 2011، مجلة مختارات إيرانية، العدد (136)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011)، ص49.

(4) نورهان عبد الوهاب، المهدوية والثورات العربية، مختارات إيرانية، العدد (142)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012)، ص15.

(5) عشرات القتلى والجرحى في جمعة التحدي، صحيفة الشرق الأوسط، 23/ نيسان/2011.

أسهمت التوترات التي شهدتها اغلب الأقاليم والمحافظات التي تقطنها الأقليات في إيران عام 2011 في إعادة الاهتمام بهذه القضية مجدداً، بل وأضافه بُعداً دولياً لها [1].

ومن ثم فأن تغيير النظام الإيراني أمر قد يصبح مطروحاً في حالة بقاء النظام على تعنته، مما سوف يؤجج الشارع الإيراني كي تتحول المظاهرات إلى اشتباكات دموية قد يذهب ضحيتها أبناء الثورة أنفسهم، كما إن إعادة النظر بنظام ولاية الفقيه كما تنادي بذلك المعارضة الإصلاحية، سوف يضع شرعية النظام على المحك[2].

2- التحديات على المستوى الإقليمي:

وربما تنتج ثورات الربيع العربي تداعيات سلبية عديدة على مصالح إيران وطموحاتها الإقليمية وهو ما يمكن رصده على النحو التالي:

أ- تحديات أمام المشروع الشرق الأوسط الإسلامي:

فرضت ثورات الربيع العربي ((بدائل ضيقة)) أمام إيران دفعتها إلى تبني سياسات متناقضة إزاءها، ففي الوقت الذي دعمت فيه الثورات والاحتجاجات التي شهدتها دول مثل تونس ومصر والبحرين واعتبرتها مستوحاة من الثورة الإسلامية، وصفت الأحداث التي شهدتها سوريا بأنها ((شأن داخلي)) وأيدت إجراءات النظام السوري في التعامل معها، كما رفضت تنظيم المظاهرات في العراق، بعد أن أصدر وكيل المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية ((علي خامنئي)) في العراق فتوى بتحريم التظاهر[3]هذا التناقض يُضفي صعوبات متعددة أمام مشروع الشرق الأوسط الإسلامي الذي تتبناه إيران، والذي يفترض في مضمونه الأعم، أن تستقيم العلاقات بين أطرافه على أسس ومبادئ واضحة تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وهو ما لا يتوافر في تفاعلات إيران مع محيطها القريب، فضلاً عن أنه إلى جانب افتقاد المشروع

---

(1) شيماء بهاء الدين، المجتمع وتغيير قواعد اللعبة في إيران، مجلة الديمقراطية، العدد (45)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012)، ص146.

(2) فنسان الغريب، دولة الحرس الثوري، (بيروت، الدار العربية للعلوم، 2009)، ص213.

(3) نيفين مسعد، مستضعفون في البحرين مستكبرين في سوريا والعراق، صحيفة الشروق، 2011/3/31.

لتعريف واضح لأهدافه وحدوده، فأن ثمة مخاوف تنتاب العديد من القوى الإقليمية من أن يكون مجرد أداة تستخدمها إيران لدعم تمددها في الإقليم[1].

ب- صعوبات أمام تطوير العلاقات مع مصر :

منذ أن انطلقت الثورة المصرية في "25 يناير 2011"، وموقف إيران أصبح أكثر تأييداً للثورة المصرية وانحيازاً للشعب وذلك لسببين، الأول:هو الوزن الإقليمي لمصر والثاني:هو أن عقدة العلاقة بين إيران ومصر بقيت الأصعب على التفكيك مقارنة بكل العقد في علاقات إيران العربية[2]. سيما أن هناك حالة من الغموض والضبابية تُخيم على مستقبل العلاقات الإيرانية -المصرية بعد نجاح الثورة المصرية في إسقاط الرئيس السابق (حسني مبارك)، وكان من أول عوائق تطوير العلاقات بين البلدين تصميم إيران على أن الثورة المصرية استوحت نموذج الثورة الإيرانية، وما تكرر في مصر عن سعي إيران إلى الترويج للمذهب الشيعي استغلالاً لحالة عدم الاستقرار الأمني[3].

ومن هنا واجه الطموح الإيراني في تطوير العلاقات مع مصر عقبات عديدة أهمها الإشارات التي وجهتها مصر والتي أفادت إنها ليست في عجلة من أمرها إزاء ذلك، وهو ما يعطي مؤشراً بأن تطوير العلاقات بينهما تحتاج إلى مزيد من الوقت، وان ثمة إطاراً عاماً يجب أن يحكم هذه العلاقات ويضبط حدودها ومساراتها[4].

سيما إن تفعيل العلاقات المصرية الإيرانية يثير مخاوف وتحفظات دول الخليج العربي التي تشهد علاقاتها مع إيران توتراً متصاعداً، ولاشك إن دول الخليج العربية قد مارست قدراً من الضغوط على الحكومة المصرية[5]. خوفاً من أن يؤدي التقارب

(1) نقلا عن محمد عباس ناجي، مستقبل الدور الإقليمي لإيراني، مصدر سبق ذكره، ص57.

(2) احمد محمود، الموقف التركي والإيراني من الثورات العربية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2012)، ص129.

(3) نقلا عن احمد يوسف ونيفين مسعد محرران،حالة الأمة العربية 2011-2012، مصدر سبق ذكره، ص92.

(4) صحيفة القدس العربي، 2011/5/29.

(5) محمد سعد ابوعامود، إدارة أزمات مصر الخارجية بعد الثورة 2011، مجلة السياسة الدولية، العدد (189)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012)، ص116.

المصري- الإيراني إلى نتائج عكسية على أمن ومصالح دول الخليج العربية. وقد أكدت مصر على أن أمن الخليج خط أحمر بالنسبة لها [1].

وفي هذا السياق يرى الباحث إن إحداث تغيرات ملموسة في السياسة الخارجية المصرية باتجاه تبني مواقف مستقلة تنبع من المصالح والأمن القومي المصري ربما لا يبدو مريحاً لإيران، لان ذلك معناه إمكانية نجاح مصر في استعادة دورها الإقليمي، وهو احتمال يخصم من طموحات إيران الإقليمية.

ورغم التغيير الذي أصاب العلاقة المصرية- الإيرانية بعد ثورة يناير، فأنه من المبكر التنبؤ بآفاق هذه العلاقة وتأثيراتها في موقع كل من مصر وإيران في الإقليم، إذْ أن البيئة الإقليمية لا يزال فيها قدر عال من السيولة، كما أن جزءاً مهماً من أفاق العلاقة المصرية-الإيرانية مرتبط بأي تطورات قد تطرأ على طبيعة العلاقة بين مصر وإسرائيل، وهذا أيضاً مرتبط بتطورات الأحداث على الأرض سواء في غزة أو على الحدود المصرية- الإسرائيلية.

ج- إشكالية النموذج :

إن المسارات المحتملة للتطورات الجديدة في الشرق الأوسط يمكن أن تخصم من النموذج الذي سعت إيران منذ قيام الثورة عام 1979 إلى تصديره لصالح نماذج أخرى مثل النموذج التركي الذي بدأ يحظى بأهمية وزخم خاص في رؤية العديد من الاتجاهات، بل إن النموذج التركي نفسه يمكن أن يفقد جاذبيته في حالة نجاح مصر في تأسيس نموذج ديمقراطي حقيقي[2]. وتبدو قدرة مصر على تقديم نموذج للمنطقة مرهون بقدرتها على الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة بناء الدولة [3].

---

(1) وزير الخارجية المصري، أمن الخليج خط أحمر، صحيفة الشرق الأوسط، 2011/4/7.

(2) محمد عباس ناجي، مستقبل الدور الإقليمي الإيراني، مصدر سبق ذكره، ص57.

(3) خليل العناني، مصر من الثورة إلى الدولة، مجلة شؤون عربية، العدد (151)، (القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2012)، ص35.

د- تحديات سقوط النظام السوري:

تُعَدْ سوريا رمانة الميزان الاستراتيجي العربي لموقعها الجغرافي المتميز ولرفعها لـواء المقاومـة ضد المشروع (الإسرائيلي)[1]، كما تمثـل سـوريا المـدخل الأمـريكي لتفجـير التوازنـات الإسـتراتيجية في المنطقة[2].

إذ تمثل الثورة السورية تطـوراً مفصـلياً يتوقـف عليـه مسـتقبل توازنـات القـوى الإقليميـة والدولية في الشرق الأوسط[3].

ومن هنا فأن سوريا تشكل أهمية قصوى بالنسبة لإيران إذ تعد خسارة إيـران لنفوذهـا في سوريا من أهم العقبات التي تخشاها إيران لأنها تعتبر سوريا حليفتهـا الأولى في المنطقـة، وتـخشى إيران من الإطاحة المحتملة لنظام (بشار الأسد) مما قد يؤدي إلى خسارة إيران لحزب اللــه، الأمـر الذي يعني عزلة كبرى لإيران على المستوى الإقليمي تضاف إلى عزلتها الدولية .

وفي هذا الإطار يرى الباحث أن معظم خسـائر إيـران خـلال عـام (2011) كانـت في مجـال القوة الناعمة (الشعبية والنفوذ)، لكن إذا ما سقط النظام السوري خـلال العـام 2013، (وهـو أمـر محتمل الحدوث) ستكون إيران قد منيت بأضخم خسارة في قوتها الصلبة، ذلك لان خسارة سـوريا ستسقط أطول تحالف أقامته إيران في حقبة ما بعد الثورة الإيرانية 1979، ثم إنها لن تخسر سوريا حسب، بل أيضاً جسرها الاسـتراتيجي إلى حـزب اللــه وحـماس وموقعهـا في سـاحة الصراع العـربي الإسرائيلي، كما أن إيران قد تخسر امتدادها إلى عمق الشرق الأوسط، وسيكون عليهـا إعـادة تركيـز على العراق وأفغانستان والخليج.

---

(1) احمد قنديل، التأثيرات المحتملة للازمة السورية، مجلـة السياسـة الدوليـة، العـدد (190)، (القـاهرة، مركـز الأهـرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012)، ص60.

(2) محمد النابلسي، ثورات ملهوفة، (بيروت، مركز التنوير، 2013)، ص298.

(3) نورهان الشيخ، الخوف من التغيير، محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري، مجلة السياسة الدوليـة، العـدد (190)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012)، ص78.

وفي هذا الإطار فأن الانسحاب الأمريكي من العراق (2011) الذي يأتي على إيقاع تداعي النظام السوري سوف يفضي إلى تحول كبير في موازين القوى في الشرق الأوسط، إذ ستحاول خلاله إيران التعويض عن خسارتها المحتملة لسوريا عبر بذل جهود أكثر كثافة لتعزيز نفوذها في العراق[1].

ه- تبلور ملامح موقف خليجي موحد تجاه إيران:

أدت الموجات الثورية التي شهدتها العديد من الدول العربية إلى بلورة ملامح لرؤية عربية خليجية متفاوتة نسبياً تجاه إيران، وتبدو هذه الحقيقة جلية في حالة أزمة البحرين، فلأول مرة تتفق دول مجلس التعاون الخليجي الست على موقف موحد تجاه إيران، بعد أن كانت الأخيرة محوراً رئيساً للاستقطاب الخليجي بين دول ترفض طموحات إيران النووية والإقليمية، ودول أخرى ترى في إيران ظهيراً إقليمياً مهماً مثل سلطنة عمان، ودول ثالثة، مثل قطر ترى إن العلاقات القوية مع إيران تمثل أفضل وسيلة للتفاعل معها وفي الوقت نفسه تخدم سياسة الأحلاف المفتوحة التي تنتهجها، وتتيح ورقة مهمة للمساومة، بل ومنافسة قوى كبرى في الإقليم وعلى رأسها السعودية[2].

و- توتر متصاعد مع تركيا:

لم يحدث أن تدافعت الأحداث بين كل من إيران وتركيا بهذه السرعة وبهذا التناقض في الاتجاهات التي تجري هذه الأيام بسبب تداعيات الثورة السورية[3].

لذ كان من بين التداعيات التي ترتبت على ثورات الربيع العربي تزايد مساحة الخلافات بين إيران وتركيا بعد عقود عدة نجحت خلالها الدولتان في تأسيس شراكة إستراتيجية قوية، فقد أحدث الخلاف حول التعامل مع الأزمة السورية شرخاً عميقاً في العلاقات بينهما، وسيما بعد مطالبة تركيا الرئيس السوري بالتنحي، ومشاركتها في الضغوط الغربية المفروضة عليه في هذا الإطار فضلاً عن أن ثمَّةَ قلقاً إيرانياً تجاه الجهود

---

(1) بول سالم، مستقبل النظام العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (398)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص153.

(2) محمد عباس ناجي، الربيع العربي، مصدر سبق ذكره، ص33.

(3) محمد السعيد إدريس، إيران وتركيا، مختارات إيرانية، العدد (141)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012)، ص4.

الحثيثة التي تبذلها تركيا بهدف التحول إلى رقم مهم في عملية إعادة ترتيب التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط[1]، وفي المقابل ألقت إيران بكل ثقلها في سوريا، معتبرة سوريا خطها الدفاعي الأول وان خسارتها ستكلفها الكثير مما جمعته حتى الآن[2]، ومن الأمور التي أدت إلى زيادة التوتر الإيراني التركي وموافقة تركيا على نصب أجزاء من الدرع الصاروخي لحلف الناتو والشروع في تشغيلها في 2012[3]، بهدف رصد الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى التي قد يتم إطلاقها من الشرق الأوسط وتحديداً إيران[4].

وانطلاقاً من هذه المعطيات يرى الباحث أن التأثير الأهم الذي أنتجته ثورات الربيع العربي على إيران أنها فرضت نمطاً صراعياً على تفاعلاتها الإقليمية والدولية، سيما أن هذا النمط ربما يطغي أيضاً على تفاعلات القوى الإقليمية الأخرى مثل تركيا التي تواجهُ سياستها القائمة على تصفير الأزمات اختبارات صعبة في الفترة الحالية، و(إسرائيل) التي باتت تشعر بمزيد من العزلة والتهديد وهذا ما سوف نتناوله في المبحث القادم.

المطلب الثاني: الأداء الاستراتيجي التركي

عاد الأداء الاستراتيجي التركي بقوة إلى معادلات الشرق الأوسط بعد طول غياب عبر سياسة إقليمية متوازنة وصاعدة وضعت بلادها في بؤرة الأحداث بعد أن حجزت لتركيا مكانة المرجعية الإقليمية في المنطقة، وكان الطريق شاقاً أمام هذه العودة إذ توافرت الكوابح الداخلية التركية مع قيود الالتزامات الدولية في مزيج مدهش من العوائق، ولكن السياسة التركية التي صاغها وزير الخارجية (احمد داؤود اوغلو)، خطت

---

(1) محمد عباس ناجي، المصدر السابق، ص38.

(2) عبد الحليم المحجوب، المسألة السورية والمحاور الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد (190)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012)، ص92.

(3) احمد يوسف ونيفين مسعد محرران، في حالة الأمة العربية (2011-2012)، مصدر سبق ذكره، ص93.

(4) محمد عباس ناجي، إيران وتركيا والدرع الصاروخي، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، 2011)، ص121.

فوق العوائق السياسية والحساسيات التاريخية لتعيد لتركيا إلى جوارها الجغـرافي والحضـاري بعـد عقود من الغياب[1].

جاء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في خضم تحولات إقليمية ودولية خطيرة، ليس اقلها احتلال بلد عربي هو العراق، كان من تداعياته أولاً ضرب دولته المركزية التـي كانـت رسـالة إنـذار للدول المركزية الأخرى في المنطقـة، وفي مقـدمتها تركيـا وإيـران والسـعودية ومصر. وثانيـاً تفتيـت العراق كمدخل إلى تفتيت المنطقة لاحقـاً عـبر إنشـاء فدراليـة كرديـة، وإيقـاظ الفتنـة بـين السـنة والشيعة، وسيما أن تركيا بتركيبتها الاجتماعية الأثنيـة والمذهبيـة لـن تكـون بمنـأى عـن التـداعيات القريبة والبعيدة المدى لمشروع التفتيت الغربي[2].

أولا: الأداء الاستراتيجي التركي قبل ثورات الربيع العربي

شكّل وصول حزب العدالة والتنميـة إلى السـلطة عـام 2002 محطـة فاصـلة بـين مـرحلتين وبعدما كانت لاعباً إقليمياً من داخل محـور الغـرب والأطـلسي، حاولـت تركيـا مـع حـزب العدالـة والتنمية أن تؤسس لنفسها حيثية لا تتعارض مع انتمائها الأطلسي لكنها تتيح لها أن تُعبر أكـثر عـن البُعد الأيديولوجي لحزب العدالة والتنمية، وهذا ما جعل تركيا تضع أمامها هدف أن تكـون لاعبـاً أساسياً مؤسساً لنظام إقليمي جديد، ولم يكن هذا متاحاً من دون أدوات تجعل منها قوة اقتصادية كبيرة ونموذج يقتدى بـه، وكـان عـلى رأس هـذه الأدوات إتبـاع سياسـة الانفتـاح عـلى دول الجـوار القريب والبعيد وهما ما عرف بسياسة تصفير المشكلات[3] وهذا سيخرج تركيا من كونها بلداً طرفـاً لمشكلات متواصلة مع جيرانها[4].

---

(1) مصطفى اللباد، أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية، مجلة السياسة الدولية، العدد (182)، (القاهرة، مركـز الأهـرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2010)، ص96.

(2) محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص14.

(3) محمد نور الدين، تركيا والمنطقة العربية، ورقة عمل قـدمت إلى مـؤتمر دور وتـأثير القـوى الإقليميـة غـير العربيـة، (القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية، 2012)، ص25.

(4) لقمان عمر محمود النعيمي، مستقبل الدور الإقليمي لتركيا، (جامعـة الموصـل، مركـز الدراسـات الإقليميـة، 2010)، ص198.

ومع وضع سياسة تصفير المشكلات موضع التنفيذ، حصل انقلاب في السياسة الخارجية التركية إذ شهدت التفاعلات التركية- العربية انفراجاً ملموساً بوصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في عام 2002 وتمثلت أبرز ملامح هذا الانفراج في تحويل التوتر المزمن في التفاعلات التركية- السورية إلى تعاون وثيق دشنته زيارة الرئيس السوري (بشار الأسد) إلى اسطنبول عام (2006)[1]، فتحولت العلاقة بين تركيا وسوريا إلى علاقة إستراتيجية، سيما بعد إنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي في عام (2009) في خطوة تعبر عن عمق العلاقات بين الطرفين، فضلاً عن إنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي مع دول الخليج العربي، وفي العام (2010) تم التوقيع على اقتراح تركيا إنشاء منطقة تجارة حرة مشتركة تضم سوريا والأردن ولبنان وتكون مفتوحة أمام انضمام غيرها من الدول على أن يتم رفع التأشيرات بين كل هذه الدول[2]، فضلاً عن التنسيق بخصوص القضية الفلسطينية، والقيام لأول مرة بمناورة عسكرية مشتركة والوساطة التركية بين إسرائيل وسوريا لاستئناف المفاوضات[3].

وعلى صعيد آخر أدى احتدام الاستقطاب العربي-العربي بين محوري الاعتدال والممانعة إلى فتح أفاق جديدة أمام الدور التركي في القضيتين الفلسطينية واللبنانية وذلك من قوى رئيسة في المنطقة هما مصر وسوريا. ولكن من دون أن تجد تركيا نفسها في وضع المواجهة مع أطراف الفريق الآخر[4]. وعلى الرغم من اختلاف العوامل المؤثرة في موقف الدول العربية التي وُزعت على معسكرين متقابلين (الاعتدال والممانعة) تمثل القاسم المشترك بينهما جميعاً، في أن الدور الإقليمي التركي لم يعد مسألة تركيا، بل امتد بفعل تأثيره العميق على مجمل التوازنات في المنطقة، وقد بات ذلك يحمل مؤشرات

(1) نيفين مسعد، العلاقات العربية مع دول الجوار، مصدر سبق ذكره، ص12.

(2) Turkey-Syria Economic and Trade Relations، Ministry of Foreign Affairs، Republic of Turkey:www.MFa.gov.tr/turkeys-commerical-and-economic-relations -with-syria.en.MFa.

(3) علي باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2011)، ص3.

(4) نيفين مسعد، العلاقات العربية مع دول الجوار، مصدر سبق ذكره، ص13.

ودلالات توحي بتشكل نواة مشروع لشرق أوسط جديد[1] ، سيما أن تركيا تمثل بعمقها الاستراتيجي والجغرافي احد المفاتيح السياسية المهمة في الشرق الأوسط ليس فقط بسبب البعد الجيواستراتيجي لتركيا، و إنما أيضاً بسبب قدرة تركيا الفائقة على تقديم نفسها لـلشرق الأوسط باعتبارها الشريك الأمثل الذي يمكن الاعتماد عليه، لذا فقد دخلت تركيا في شراكة إستراتيجية طويلة المدى مع بعض بلدان الشرق الأوسط، ومن ثم فأن تركيا تلعب دوراً مؤثراً ومتزايداً في الشرق الأوسط أكثر من أي وقت من خلال سياستها الخارجية التي اتبعتها في الشرق الأوسط، وتتضافر مجموعة من عوامل القوة الصلبة لتخلق عوامل القوة في المشروع الإقليمي التركي ومنها:

1- اقتصاد قوي متجانس يمثل المركز السادس عشر عالمياً من حيث حجم الناتج المحلي.
2- قدرات عسكرية وبشرية ضخمة.
3- فضلاً عن أدوات القوة الناعمة مثل جاذبية المشروع الذي تقدمه[2].

ثانيا: موجبات الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط

يمكن تقسيم الأسباب الدافعة لدور تركي إقليمي في المنطقة إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية وتتمثل الأسباب الموضوعية في الآتي[3]:

1- الفراغ الكبير في المنطقة نتيجة انهيار النظام الإقليمي العربي، سيما بعد احتلال العراق عام 2003.
2- إن تركيا ترسم سياستها الإقليمية بغطاء وتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية وباعتبارها ثقلاً موازياً للدور الإقليمي الإيراني الذي لا ترضى عنه الولايات المتحدة.

---

(1) GokhanCetiasaya, The New Middle East, Turkey,and the search For Regional Stability,:http://www.acus.org/publication/us-turkey-realtions-reguire-new-Focus/cetinsaya.

(2) حسون جاسم العبيدي، العثمنة الجديدة، مجلة قضايا سياسية، العدد(27-28)، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2012)، ص46.

(3) مصطفى اللباد، أوربا وسياسة تركيا، مصدر سبق ذكره، ص98.

3- أن الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الوحيد في جوار تركيا الذي يمكنها من لعب دور إقليمي دون الاصطدام بقوى عالمية بالمقارنة بالقوقاز، حيث النفوذ الروسي،أو في ألبانيا والبوسنة حيث نفوذ دول أوربا الوسطى.

4- ويتمثل السبب الرابع في تلك الصورة الايجابية لتركيا عند شرائح عربية واسعة، إذ وصل الأمر إلى حد الحديث عن النموذج التركي.

5- توافر تاريخ مشترك بين تركيا والعرب ووجود تقارب ثقافي وحضاري ومذهبي بين تركيا والدول العربية.

أما الأسباب الذاتية التي تدفع تركيا للعب دور إقليمي في المنطقة تمثلت في الأسباب التالية[1]:

1- المصالح الوطنية التركية، إذ تشكل الدول العربية سوقاً ممتازة للسلع التركية.

2- تشكل المنطقة العربية بما تملكه من احتياطات للطاقة، عامل جذب لتركيا.

3- يؤدي الدور الإقليمي المتزايد في المنطقة إلى تحسين كبير في صورة تركيا لدى أوروبا.

ويسعى الأداء الاستراتيجي التركي في بُعدْ اقتصادي واستراتيجي آخر إلى أن تتحول إلى ممر للطاقة من نفط وغاز آتٍ من حوض قزوين وإيران والعراق وسورية ودول الخليج العربية وعبرها (تركيا) إلى دول الاستهلاك الأوروبية، مما يقتضي إقامة علاقة جيدة مع العرب ومما ساعد على الشعور بحضور أقوى للدور التركي هو تراجع الدور العربي إلى حد التلاشي، وهو ما وفر فرصة لادوار أخرى لتملأ الفراغ[2].

إن الصراع على الأدوار الإقليمية في المنطقة العربية، وان كان سمة دائمة، فأن الثورات العربية جاءت لتفسح مجالاً إضافيا للدور التركي وتعرقل طموحات القوى الأخرى[3].

---

(1) مصطفى اللباد، أوربا وسياسة تركيا، مصدر سبق ذكره، ص99.

(2) محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، مصدر سبق ذكره، ص16.

(3) مصطفى عبد العزيز، الثورات العربية والنظام العربي، مجلة شؤون عربية، العدد(147)، (القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2011)، ص23.

سيما أن تركيا حاولت أن تكون لاعباً إقليمياً ودولياً، لا يقل انخراطه في القضايا التي تبدو داخلية عن انخراط القوى الدولية الكبرى الفاعلة في الساحة الدولية[1].

ثالثا: الأداء الإستراتيجي التركي في ضوء ثورات الربيع العربي

وجدت تركيا في ثورات الربيع العربي فرصة للانتقال من أن تكون مجرد شريك للاعبين إقليميين آخرين مثل إيران في تزعم المنطقة وتنتقل لتكون اللاعب الإقليمي الأوحد، وهذا كان يتطلب إضعاف اللاعب الإيراني تحديداً ومن معه، وقد مثّلَ وصول رياح التغيير العربية إلى سوريا فرصة تاريخية لتركيا وفقاً لحساباتها لكي تنتقل إلى مرحلة العمل على تعزيز نفوذها وكسر التوازن الإقليمي مع إيران وحلفائها[2]، من خلال ضرب الشريك الإقليمي الأقوى، وهو إيران، عبر ضرب إحدى الركائز الأساسية للنفوذ الإيراني، وإضعاف الخيارات السياسية المعادية للغرب، والتطلع إلى أن يكون وصول الإسلاميين إلى السلطة في سوريا كما في سائر البلدان العربية ركيزة جديدة لمضاعفة هدفها في تسيّد المنطقة[3].

جاءت الثورات العربية لتضع تحت الاختبار الجدي والقاسي واحدة من أكبر التحولات في تاريخ تركيا الحديث والتي مثلتها إستراتيجية العمق الاستراتيجي بكل عناوينها المثيرة والجذابة، ولتشكل حداً فاصلاً بين مرحلتين من سياسة تركيا الخارجية في ظل سلطة حزب العدالة والتنمية[4].

إذ سقطت مع الربيع العربي دعوات التحالف الثلاثية والرباعية بين سوريا وتركيا وإيران والعراق، التي راجت منذ فترة على وقع طموحات توسيع المصالح الاقتصادية، وتحت تأثير نظرية تصفير المشاكل التي أصابها الربيع العربي بالتفكك والانهيار[5].

---

(1) صدام مرَيّر، الموقف التركي من الثورات، مجلة تكريت للعلوم القانونية، العدد (12)، (جامعة تكريت، 2011)، ص228.

(2) محمد نور الدين، تركيا والمنطقة العربية، مصدر سبق ذكره، ص26.

(3) احمد يوسف ونيفين مسعد (محرران)، حالة الأمة العربية (2011-2012)، مصدر سبق ذكره، ص66.

(4) محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، مصدر سبق ذكره، ص25.

(5) محمد زاهر، تركيا والربيع العربي، مجلة الديمقراطية، العدد (46)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012)، ص114.

لا شك إن ثورات الربيع العربي قد أثرت على الإستراتيجية التركية السابقة ومن ثـم أعاقـت مسار إستراتيجية تصفير المشكلات، سيما أن تركيا غادرت موقعها الوسـطي والحيـادي السـابق مـن الـدول والقـوى، وتحولـت إلى طـرف في الصراعـات بـين الـدول العربيـة والإقليميـة وفي الصراعـات الداخلية فساد التوتر علاقاتها مع عدد كبير من الدول مثل سوريا وإيران والعراق وروسيا واليونـان وقبرص اليونانيـة، فضـلاً عـن (إسرائيـل) في تراجـع لمبـدأ تصـفير المشـكلات في السياسـة الخارجيـة التركية[1]، ومع فشل سياسة تصفير المشكلات وتحولها إلى تعميق المشكلات تبـدو السياسـة التركيـة دخلت مرحلة جديدة من التحول، هو أشـبه بـالانقلاب عـلى سياسـتها السـابقة، لتعـود تركيـا مـن جديد دولة محاطة بالأعداء بدلاً من الأصدقاء[2].

ويمكن القول أن الارتباك هي الكلمة الأكثر دقة وحيادية في وصـف السياسـة التركيـة تجـاه ثورات الربيع العربي[3]، ومن ثم تباينت المواقـف التركيـة مـن الثـورات العربيـة، وأتبعـت تجاههـا سياسة مركبة، فلكل بلد حالة مستقلة عن الآخر، والثابت من متابعة المواقف التركية مـن الثـورات في الوطن العربي أن تركيا ترى نفسها لاعباً من حقه أن يتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية من منطلق أن استقرارها يهم تركيا، وإنها تسدي النصح لا الإملاء، بـل أن (رجـب طيـب أردوغـان) اعتبر ما يجري في سوريا مثلاً، جزءاً من السياسة الداخليـة التركيـة ولـيس مـن سياسـتها الخارجيـة، ولعل إحساس تركيا بوجود (فائض قوة) لـديها و(فـائض ثقـة بـالنفس) هـو مـا يـدفعها أحيانـاً إلى التصدي لملفات اكبر من قدرة دبلوماسيتها وإمكاناتها[4].

تبنـت تركيـا مـداخل بـدت مختلفـة نسـبياً في التعامـل مـع الثـورات العربيـة فأبتـداءاً التزمـت تركيـا مـدخل المتابعـة الحـذرة للأوضـاع في تـونس ثـم كـان الموقـف الـتركي أكـثر

(1) محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، مصدر سبق ذكره، ص28.

(2) فاتن نصار، مستقبل العلاقات التركية- الإسرائيلية، مجلة القـدس، العـدد(161)، (القـاهرة، مركـز الرسـالة للصـحافة، 2012)، ص93.

(3) إبراهيم البيومي، الثورات العربية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، 2011)، ص57.

(4) محمد نوري الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، مصدر سبق ذكره، ص 26.

وضوحاً في الحالة المصرية عند مطالبة (اردوغان) الرئيس المصري (حسني مبارك) بالرحيل لكن السياسة التركية جاءت أكثر تحفظاً بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، إذ عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة الناتو وبدت تركيا أقرب إلى تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية وذلك للحفاظ على المصالح الاقتصادية التركية في ليبيا[1]، سيما أن الاستثمارات التركية في ليبيا لم تكن تقل عن (خمسة) مليار دولار، كما كانت تُصدِّر إلى ليبيا منتجات بقيمة ملياري دولار، ودعت تركيا إلى تلبية المطالب المحقة للشعوب في اليمن والبحرين[2]، كما أكدت تركيا رفضها أي تدخل خارجي في البحرين تأكيداً على وحدة البحرين واستقلالها[3].

وعندما وصلت الثورات العربية إلى سوريا، لم تتردد تركيا في التعاطي مع سوريا بطريقة وصائية مفاجئة، وفتح مدرسة يومية في تلقين الدروس للقيادة السورية في ما يجب أن تفعله وبأية طريقة، وأعلنت تركيا على لسان (اردوغان) من على باب البيت الأبيض في أيلول 2011 قطع كل العلاقات مع دمشق، داعية الرئيس السوري (بشار الأسد) إلى التنحي وفارضة عقوبات اقتصادية ومهددة بتدخل عسكري لغايات إنسانية[4].

ومن خلال التعاطي التركي مع الثورات العربية يمكن رصد مجموعة ملاحظات ومنها[5]:

1- أن تركيا غادرت موقعها الوسطي والحيادي السابق وتحولت إلى طرف في الصراعات بين الدول العربية والإقليمية.
2- أظهرت تركيا على امتداد الثورات العربية، سيما في سوريا نزعة مذهبية في خطابها.

---

(1) علي جلال معوض، تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد(185)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية)، ص60.
(2) احمد يوسف ونيفين سعد محرران، حالة الأمة العربية (2011-2012)، مصدر سبق ذكره، ص61.
(3) محمد عبد القادر، تحولات السياسة الخارجية التركية، في العرب وتركيا، سمير العبطة و آخرين، ط (1)، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص608.
(4) محمد نوري الدين، المصدر السابق، ص27.
(5) محمد نوري الدين، تركيا والثورات العربية، مصدر سبق ذكره، ص56.

3- انتقلت تركيا من دور القوة الناعمة إلى القوة الصلبة التي تهدد الجميع من سوريا و(إسرائيل) إلى قبرص.

4- باتت السياسة التركية أكثر أطلسية وبالتالي أكثر ارتماء في أحضان الناتو، سيما بعد مشاركتها في عمليات الناتو في ليبيا، ومع موافقتها على نشر رادارات منظومة الدرع الصاروخي في آب 2011 في تركيا، ما اعتبر خطوة عدائية تجاه إيران وروسيا وسوريا وضمانة أضافية لأمن (إسرائيل) من خطر تلك الصواريخ.

المطلب الثالث: الأداء الاستراتيجي الإسرائيلي

تمثل الثورات الشعبية حدثاً استراتيجياً مهماً سيكون له تأثيراته الكبيرة في تشكيل مستقبل المنطقة وفي صياغة العلاقات بين دولها وشعوبها، وتبدو (إسرائيل) أحد أهم اللاعبين المتأثرين بتطورات الثورات العربية[1]. ولاشك أن هذه التطورات سوف تؤدي إلى بروز متغيرات إقليمية جديدة تماماً، وتوفر فرص وتفرض تحديات وقيود ليس فقط على دول المنطقة وإنما على العديد من القوى الإقليمية والدولية المعنية في المنطقة، ومن ثم يعاد تعريف الحلفاء وكذلك الخصوم أو المنافسين سيما أن المنطقة بأكملها يعاد رسم خريطة القوى والتحالفات بها [2].

أولا: الرؤية (الإسرائيلية) لثورات الربيع العربي

اتجهت الأنظار في (إسرائيل) إلى ثورات الربيع العربي، وانطلقت التصريحات المعبرة عن قلقها من موجة التغير الجارفة التي تشهدها الدول العربية، والتي ستغير مقدرات القوى بالمنطقة، وحظيت الثورات العربية باهتمام خاص نظراً لأن مصر كانت على مدار العقود الثلاثة الماضية (فترة حكم مبارك) هي عنوان الاستقرار الإقليمي في نظر (إسرائيل)[3]، لذلك بات عليها أن تواجه بيئة إقليمية مغايرة، تداعت معها أنماط

---

(1) فراس أبو هلال، مصدر سبق ذكره، ص2.

(2) نورهان الشيخ، علاقة إسرائيل بالقوى الإقليمية، مجلة حمورابي، العدد الثالث، (بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2012)، ص76.

(3) هبة جمال الدين محمد، الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية، العدد (56)، (القاهرة، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، 2012)، ص147.

العلاقات والتفاعلات التي حكمت البيئة السابقة عليها مباشرة، وهي بيئة استثمرت في بنائها (إسرائيل) الكثير من الموارد والوقت إلا أنها تداعت مع ثورات التغيير التي عمت المنطقة العربية سيما أن الثورة المصرية أربكت الحسابات الإستراتيجية (الإسرائيلية) [1]، ومن ثم جاء رد الفعل الرسمي من الثورة متبايناً، وظهر ذلك بشدة في الموقف (الإسرائيلي) من الرئيس السابق (حسني مبارك) إذ اتسم الموقف (الإسرائيلي) الرسمي في بداية الثورة بتأييد نظام (مبارك) على خلاف الإدارة الأمريكية والدول الغربية، فـ(بنيامين نتنياهو) كان الزعيم الوحيد وفقاً للصحافة (الإسرائيلية) الذي أعلن على الملأ تأييده للرئيس المصري (حسني مبارك)[2]، إذ يعد مبارك من وجهة النظر (الإسرائيلية) خيار استراتيجي (لإسرائيل)، فقد كان يدعو حتى نهاية عهده للأمن والاستقرار، وتمسكه باتفاق السلام مع (إسرائيل) ومنحها فرصة للازدهار، ووفر لها حدود أمنة، كما أن مد (إسرائيل) بالغاز الطبيعي أتاح لها فرصاً للتنمية [3].

ومع سقوط (حسني مبارك) ودخول مصر في المرحلة الانتقالية التي كان يمسك بزمام الأمور فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بدأت تعلن (إسرائيل) عن تخوفها على مصير معاهدة السلام مع مصر (1979)، وبرغم تأييد المجلس العسكري على التزام مصر بكافة الاتفاقيات الإقليمية والدولية الموقعة معها، بما يعني احترام اتفاقية السلام الموقعة مع (إسرائيل) إلّا أن ذلك لم يكن مطمئناً لها [4].

---

(1) علاء سالم، إسرائيل وثورة التغيير في مصر، مختارات إسرائيلية، العدد (195)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011)، ص103.

(2) نقلاً من المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار : وحدة المشهد الإسرائيلي متاح على الرابط 3/2012.،http://www.madarcenter.org/pub.deail5.php?id=350:

(3) صحيفة هارتس الإسرائيلية، 2011/2/13. http://www.carmelpost.com/category/maaiv

(4) هدى عبد الرؤوف، الموقف الإسرائيلي من السياسة المصرية، مختارات إسرائيلية، العدد (201)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإسرائيلية، 2011)، ص98.

ولعل ما يفاقم قلق (إسرائيل) هو أن التحولات الجارية من حولها تحدث في وقت تعاني فيه من مخاطر وجودية ومن مصاعب حقيقية تتمثل بتآكل محيطها الإقليمي[1]، سيما أن (إسرائيل) سبق أن خسرت قبل الربيع العربي الأصدقاء القلائل الذين كانوا معها في المنطقة، فهي خسرت إيران في العام (1979)، وتركيا في العام (2008) كنتيجة لحربها مع غزة و لاحقاً بعد حادثة التعرض لأسطول الحرية (2010) وها هي تخسر مصر أيضاً[2].

وفي هذا السياق فان النقطة الأكثر أهمية بالنسبة (لإسرائيل) هي كيف سينعكس التغير في مصر تحديداً على موقف إيران الاستراتيجي حيث أن أحدا لا يعرف كيف ستتصرف القيادة المصرية الجديدة بعد أن تستقر الأوضاع، سيما أن هناك قلق (إسرائيلي) من مستقبل العلاقة بين مصر وإيران، خاصة إذا تشكلت حكومة إسلامية في مصر وتحالفت مع إيران بما يفرض على (إسرائيل) معدلات إنفاق عسكرية باهظة وسيكون ذلك على حساب رفاهية المجتمع[3].

لذلك سَعتْ (إسرائيل) للالتفاف على الثورات العربية وحاولت إجهاضها بشتى السبل حتى لا تصل إلى نهايتها الحاسمة[4]، وبدافع من إدراك (إسرائيل) لتداعيات الثورات العربية على البيئة الأمنية والإستراتيجية (الإسرائيلية)، قامت بأدوار هدفها محاصرة أي خطر قد ينتج عن الثورة المصرية وغيرها من الثورات العربية، خاصةً الثورة في سوريا على الأمن الإسرائيلي، سيما أن (إسرائيل) على يقين بسقوط نظام (بشار

(1) ماجد كيالى، إسرائيل في مواجهة متغيرات إستراتيجية، مجلة شؤون عربية، العدد (149)، (القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2012)، ص78.

(2) بول سالم، مستقبل النظام العربي، مصدر سبق ذكره، ص154.

(3) حسن البراوي، إسرائيل على الخريطة الجديدة للشرق الأوسط، ملحق تحولات إستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (184)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011)، ص28.

(4) مصطفى عبد العزيز، الثورات العربية والنظام العربي، مجلة شؤون عربية. العدد (147)، (القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2012)، ص28.

الأسـد)، لكنهـا متخوفـة مـن احـتمالات تسرب أسـلحة الـدمار الشـامل السـورية الكيمياويـة والبايولوجية إلى خارج سوريا، ووصولها إلى حزب اللـه[1].

ثانيا: المخاوف (الإسرائيلية) من الثورة السورية

تعد الأزمة السورية تطوراً مفصلياً يتوقف عليه مستقبل توازنات القوى الإقليمية والدوليـة بالمنطقة، سيما أن سقوط (الأسد) بموقع سوريا الجغرافي المتميز وتحالفاته الإقليمية سيؤثر حتماً في التوازن الإقليمي لصالح (إسرائيل) التي ستحصل على جار شمالي ضعيف تتنازعه عصابات مسـلحة متفرقة لا تستطيع مقاومة أو منع الجيش (الإسرائيلي)[2]، مـن الـدخول إلى دمشـق أو الوصـول إلى إيران إن أراد ذلك[3].

يعود اهتمام (إسرائيل) بما يحدث في سوريا إلى أنها دولـة جـوار إقليمـي، ومطالـب سـوريا باسترداد الجولان وتخوف (إسرائيل) من أن تؤدي الأحداث في سوريا إلى انهيار وقف إطـلاق النـار، أو تسخين الجبهة في الجولان، ويعود كذلك إلى دور سوريا الإقليمي ومكانتها في العالم العربي، ويرى بعض المحللين إن سقوط النظـام السـوري هـو في مصـلحة (إسرائيـل) لان في ذلـك ضربـة للمحـور الراديكالي[4]، بيد أن الباحث لا يتفق مع هذا الرأي وذلك لان سقوط النظام خطـر عـلى (إسرائيـل) لأنه قد ينشأ فوضى أمنية وقد تصل إلى الحكم قوى إسلامية و راديكالية شديدة العداء (لإسرائيل)، ومن ثم سقوط النظام قد يؤدي إلى فتح جبهة الجولان وانهيار الهدوء الذي سادها أكثر مـن ثلاثـة عقود، وبالتالي سوف تدخل (إسرائيل) في حالة الغمـوض وعـدم اليقـين، والتـي تجـد تعبـيراً لهـا في جملة من الأسئلة، أهمها :

---

(1) محمد السيد إدريس، مواقف الفاعلين الإقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية، مصدر سبق ذكره، ص79 -81.

(2) نورهان الشيخ، محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري، مجلـة السياسـة الدوليـة، العـدد (190)، (القـاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012)، ص78.

(3) احمد قنديل، التأثيرات المحتملة للازمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص61.

(4) طارق فهمي، الموقف الإسرائيلي من الثـورة السـورية، مجلـة أوراق الشرق الأوسـط، العـدد (57)، (القـاهرة، المركـز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2012)، ص89.

- من سيسيطر على مخزون صواريخ ذات الرؤوس المتفجرة الكيمياوية؟
- من سيقود الجيش على جبهة الجولان؟

وهناك توقعات أن تستغل إيران حالة الفوضى للعمل عبر الحدود العراقية السورية ومن داخل سوريا أيضاً.

وفي هذا الإطار أشارت بعض التصريحات الرسمية والتحليلات السياسية الصادرة من مراكز التفكير (الإسرائيلية) إلى عدة مخاطر محتملة للثورة السورية على (إسرائيل)، ومن أبرزها:

1- قد تلجأ سوريا إلى شن هجوم على (إسرائيل) لغض الطرف عما يحدث في الداخل السوري وذلك سواء بشكل مباشر من قبل الجيش السوري أو من خلال حزب الله، مثل هذه الحرب لن تقتصر آثارها على الجانبين السوري و(الإسرائيلي) إذ يرجع تحولها إلى حرب إقليمية شاملة [1].

2- نقل التوترات الموجودة على الساحة السورية إلى (إسرائيل)، إذ يخشى بعض المحللين (الإسرائيليين) من أقدام حركة حماس على إشعال الوضع في قطاع غزة لتوحيد الرأي العام في سوريا وإيران ضد (إسرائيل)[2].

3- قد تؤدي الأحداث إلى انتقال أسلحة كيماوية و بيولوجية وصواريخ أرض-أرض إلى حزب الله[3]. وبهذا الصدد قال قائد سلاح الطيران (الإسرائيلي) (إن عملية تفكيك سوريا باتت حقيقة مفرغة، ونحن نقوم بوضع الخطط اللازمة للسيطرة على هذه الأسلحة الكيماوية)[4].

---

(1) مي مجيب، المأزق الطائفي في المشرق العربي، ملحق مجلة السياسة الدولية، تحولات إستراتيجية، العدد (191)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2013)، ص15.

(2) فراس ابوهلال، مصدر سبق ذكره، ص6.

(3) طارق فهمي، الموقف الإسرائيلي من الثورة السورية، مصدر سبق ذكره، ص95.

(4) عاموس هرتيل، عملية تفكيك سوريا، مختارات إسرائيلية، العدد(217)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2013)، ص58.

4- الخشية من انتقال الحكم في سوريا إلى جماعة "الإخوان المسلمين"، ومن ثم فأن سقوط (بشار الأسد) سيدخل المنطقة برمتها في أُتون الاضطرابات وعدم الاستقرار[1].

ثالثا: الأداء الإستراتيجي (الإسرائيلي) في مرحلة ما بعد الثورات العربية

نظراً للتداعيات المباشرة للثورات العربية وخصوصاً الثورة المصرية على الوضع (الإسرائيلي)، فقد بدأت (إسرائيل) اعتماد استراتيجيات جديدة في مرحلة ما بعد الثورات العربية. ومن أهم ملامح هذه الإستراتيجيات [2]:

1- الضغط على الولايات المتحدة لحملها على تغيير سياسة الدعم العسكري الأمريكي للجيش المصري بما يضمن إضعاف قدرته على تهديد آمن (إسرائيل).
2- تغيير النظرية الأمنية والدفاعية (الإسرائيلية) تجاه العلاقة مع مصر، والبحث في إستراتيجية جديدة على الحدود معها ومع قطاع غزة.
3- العمل بالتعاون مع الولايات المتحدة على تعزيز ما تبقى من محور الاعتدال في المنطقة
4- البدء في تطوير حقل الغاز الفلسطيني قرب غزة كمصدر طاقة إضافي[3].
5- زيادة القوة العسكرية (لإسرائيل)، فعلى الصعيد الدفاعي يتعين على الجيش التعامل مع الحدود المصرية كحدود معادية، مما يترتب إحداث تغيرات في انتشار القوات في المجال السيادي لدولة (إسرائيل)، والنظر إلى مصر خارج الفرضية السائدة بأن مصر لم تعد عدواً لإسرائيل[4].

---

(1) سوريا تأخذ إيران إلى أين، مختارات إيرانية، العدد (132)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011)، ص70.

(2) طارق فهمي، الرؤية الإسرائيلية للثورات العربية، مجلة الديمقراطية، العدد (49)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012) . ص98.

(3) علاء سالم، إسرائيل وثورة التغيير، مختارات إسرائيلية، العدد (195)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011)، ص107.

(4) الكسندر بلاي، مصر جمهورية إسلامية، مختارات إسرائيلية، العدد (205)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012)، ص26.

6- التأقلم مع الحكام الجدد في مصر، حتى لو كانوا الأخوان المسلمين[1].

7- إعادة احتلال محور فيلادلفيا (المنطقة الحدودية بين غزة ومصر) لمواجهة التقارب المصري مع حماس في غزة عقب الثورة وما له من تداعيات إستراتيجية خطيرة على أمن (إسرائيل) [2].

8- ستسعى إسرائيل للاعتماد بشكل اكبر على القوة العسكرية وستتهيأ لاحتمالات المواجهة مع أي من بلدان الطوق، وخصوصاً مصر، فمع سقوط (مبارك) قامت الحكومة (الإسرائيلية) بزيادة ميزانيتها الأمنية العسكرية بنحو (700) مليون دولار، وطلبت مساعدة عسكرية أمريكية إضافية بقيمة عشرين مليار دولار، كما تسعى (إسرائيل) إلى إعادة تأكيد دورها الوظيفي بالنسبة لأمريكا والعالم الغربي باعتبارها حليفاً استراتيجياً يمكن الوثوق به، ويمكن الاعتماد عليه، وستعمل على إيجاد حلفاء جدد كاليونان وبلغاريا ومقدونيا وأوكرانيا فضلاً عن الهند والصين[3].

9- كما ستحاول (إسرائيل) و حلفاؤها استغلال حالة الاضطراب و أللاستقرار الناشئة عن الثورات والصراعات بين الشعوب وأنظمتها، ثم تلك الاختلافات والاختلالات الناشئة عن تعدد اجتهادات مكونات الثورة وعناصرها لحرف مسارات التغيير عن وجهتها الحقيقية ولعل من أخطر الجوانب السعي لإثارة النعرات العرقية والطائفية بشكل يؤدي إلى مزيد من التفتيت والانقسام في المنطقة العربية[4].

10- وقد ركزت الإستراتيجية (الإسرائيلية) في تعاملها مع الأقليات على أن تبقى سياسة "شد الأطراف ثم بترها" بمعنى مد الجسور مع الأقليات وجذبها خارج

(1) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، مصدر سبق ذكره.

(2) http://www.oppc.pna.net/mag/mag13-14/New8-13-14htm-ednl.

(3) محسن محمد صالح، السلوك الاستراتيجي تجاه الثورات العربية، مجلة شؤون الأوسط، العدد (138)، (بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2011)، ص45.

(4) المصدر نفسه، ص46.

النطاق الوطني، ثم تشجيعها على الانفصال وهذا هـو المقصـود بـالبتر، لإضـعاف العـالم العربي وتفتيته[1].

11- وتعتمد الإستراتيجية (الإسرائيلية) للتفتيت على إنشاء دويلات للطوائـف تـدمر الكيانـات السياسية العربية القائمة وتنسف التاريخ الوطني للدول العربية[2]، وتعمـل عـلى تحويـل العالم العربي إلى فسيفساء ورقية يكون فيها الكيان الصهيوني هو الأقوى[3].

ومن المعروف أن (إسرائيـل) لا تعـترف بوجـود مجتمـع عـربي لـه الحـق في بنـاء قوميته، ولا ترى في الشرق إلا مجتمعات دينية أو طائفية متنافرة تفرض إقامة فسيفسـاء من الدول على نموذجها تكون فيه الدولة الأقوى، ومن هنا تلتقي الصـهيونية والاسـتعمار مع تلك النزعات الرجعية في المجتمع العربي مسـتهدفة إقامـة نظـم قوميـة عـلى أسـاس ديني أو طائفي وتعميق الانقسامات الدينية والطائفية داخل المجتمع الواحد[4].

ومن المعروف إن المؤثر الخارجي الذي يغذي الفتنة الطائفيـة ويعمـل عـلى انقسـام الأمـة يتجسد في قوتين تلتقيان على هدف واحـد وإن اختلفتـا في أسـلوب الاقـتراب والاسـتغلال، وهاتـان القوتان هما: (إسرائيل) كدولة عنصرية تقوم على الدين الواحد وتسعى لتحويـل العـالم العـربي إلى دويلات عنصرية حتى لا تكون غريبة وسط دائرة العروبة، والقوى الغربيـة وعـلى رأسـها الولايـات المتحدة الأمريكية التي تجد في اللعبة الطائفية خير وسيلة لتدمير القوى الذاتية[5].

---

(1) احمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، (بيروت، مركز الزيتونة للدراسات، 2007)، ص55.
(2) محمد إبراهيم بسيوني، مؤامرة تقسيم الوطن العربي، (القاهرة، دار الكتاب العربي، 2011)، ص191.
(3) منصور عبد الحكيم، الماسونية والثورات الشعبية، (القاهرة، دار الكتاب العربي، 2012)، ص239.
(4) عاصم الدسوقي، الوحدة والتفكك العربي، ط(2)، (القاهرة، مؤسسة بن خلدون للنشر والتوزيع، 2001)، ص86.
(5) المصدر نفسه، ص88.

بقي أن نشير إلى أهم جوانب الضعف في القدرات العسكرية (الإسرائيلية) وهي انعدام العمق الجغرافي، مما أوجد قاعدة لديهم بأن أية حرب ستجري يجب أن تكون على أرض الخصم وكذلك عدم قدرة (إسرائيل) على مواجهة حرب جيوش نظامية طويلة المدى، مما حتم على (إسرائيل) أن تكون حروبها خاطفة وسريعة وحاسمة، حتى لاتجر إلى حرب استنزاف تدمرها. ومن نقاط الضعف الأخرى إن (إسرائيل) مقسمة إلى ستة مناطق إدارية تشكل المنطقة المركزية منها التي تقع بين الضفة الغربية وساحل (إسرائيل) أهم منطقة، إذ يتركز فيها أكثر من نصف السكان ونصف القواعد الجوية، ومعظم النشاط الاقتصادي والعلمي ومراكز الأبحاث وهذه المنطقة هي مقتل (إسرائيل) الحقيقي ونقطة الضعف الإستراتيجية لصغر مساحته [1].

كما يمثل الكم السكاني أحد مدخلات الضعف في الإستراتيجية (الإسرائيلية) وأحد أهم التحديات التي تواجهها (إسرائيل) لما يوفره عامل السكان من ضرورة حيوية لبقاء أي دولة واستمرار نشاطها [2]، ومن هنا أدرك القادة الصهاينة ومنذ وقت مبكر إن الدولة اليهودية الكبرى تفترض انجاز شرطين أساسيين: كفاية ديمغرافية واتساع جغرافي قادر على استيعاب التدفقات اللامتناهية من المهاجرين اليهود[3].

رابعا: أثر ثورة 25 يناير المصرية على التوازن الاستراتيجي (الإسرائيلي)

إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل تغير الثورة المصرية التوازن الاستراتيجي (الإسرائيلي)؟

(1)احمد الهاشمي، الإستراتيجية الإسرائيلية وانعدام العمق الجغرافي، على الرابط الآتي:
http://www.alasra.ps/news.php?maa=view&id=14335.

(2) إبراهيم ابوجابر، المجتمع العربي في إسرائيل، في جواد الحمد(محرراً)، مدخل إلى القضية الفلسطينية، (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1999)، ص427.

(3) جمال مصطفى، مصدر سبق ذكره، 2000، ص73.

إن (إسرائيل) ما زالت في الفكر الاستراتيجي العربي تُصَنَّفْ عدواً، وبالرغم من مرور فترة كبيرة على اتفاقيات السلام التي تمت معها، مازالت (إسرائيل) حتى في الوعي الداخلي للعسكريين العرب هي التحدي وهي العدو[1].

لذلك ارتكز التوازن الاستراتيجي (لإسرائيل) على مدار السنوات الماضية بغض النظر عن مَن حكم (إسرائيل) على محاور أساسية تحددت عناصره فيما يلي[2]:

1- عدم الجدية في التوصل لتسوية عادلة للصراع العربي (الإسرائيلي)، والفلسطيني بصفة خاصة والاستفادة من الدعم الأمريكي لمواصلة التفاوض من اجل التفاوض.

2- خلق شراكة إستراتيجية مع القوى الإقليمية ذات التأثير خاصة تركيا، لتحييد دورها في الصراع العربي (الإسرائيلي) ولمنع أي تحالفات أو شراكات عربية مع تلك الدول.

3- التركيز على إخراج مصر من دائرة الصراع العربي (الإسرائيلي) بما يخل بالتوازن العربي (الإسرائيلي) لصالح (إسرائيل) في النهاية.

فمنذ بزوغ دولة (إسرائيل) وربما قبل وجودها الرسمي عام 1948، فأن الهدف الأساسي الاستراتيجي للأمن (الإسرائيلي) هو إعاقة والحيلولة دون صعود ووجود إي منافس إقليمي لها يشاركها النفوذ أو يمثل تهديداً لوجودها ومصالحها[3]، ومن ثم ترى (إسرائيل) في بزوغ و صعود نجم أي دولة إقليمية في الشرق الأوسط مصدر تهديد لها، فالأساس في العقيدة الإستراتيجية هو منطق الهيمنة والتفوق (primacy) فإسرائيل بتفوقها التكنولوجي والعسكري (النوعي) وضعفها الخطير ديمغرافياً يجعلها تفضل

---

(1) محمد قدري سعيد، مستقبل التوازن الاستراتيجي، في عبد المنعم المشاط(محرراً)، تداعيات الحرب الإسرائيلية اللبنانية على مستقبل الشرق الأوسط، (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2008)، ص741.

(2) محمد مجاهد الزيات، الثورة المصرية والتوازن الاستراتيجي، صحيفة الجريدة، ص 1.
http://www.aljaredah.com /paper.php?source=akbar&MIF=interpag&sid=13274.

(3) Barry Posen:"The source of Military Doctrine: France, Britain and Germany between the world wars".Ithace:cornell University press, 1984, p.47.

أسلوب توجيه الضربات الأجهاضية (Preemption) لأعدائها قبل إتمام عملية بناء قـوتهم، لإدراكهـا استحالة التوازن نتيجة هذا الخلل الديمغرافي العظيم بينها وبينهم، وهذا الأسلوب (الإسرائيلي) نفـذ ضد مصر عامي (1956) و(1967) ونفذ كذلك ضد العراق بضرب مفاعله النووي عام (1981)[1].

وكانت معاهدة السلام المصرية (الإسرائيلية) (1979) ولا تزال ركيزة التوازن الاسـتراتيجي في المنطقة طوال أكثر من ثلاثين عاماً، وقد اعتمدت عليها (إسرائيـل) في بنـاء إسـتراتيجيتها العسـكرية والأمنية وقد حرصت (إسرائيل) منذ توقيع معاهدة كامب ديفيد على محاصرة القـوات العسـكرية المصرية، ولعل الإشارة إلى الضغوط الأمريكية (الإسرائيلية) لوقف برنامج تطوير الصواريخ المصريـة الذي دفع ثمنه المشير أبو غزالـة، ووقـف البرنـامج النـووي المصري في العديـد مـن مراحلـه وضرب التعـاون المصري الأرجنتينـي لتطـوير مفاعـل الأبحـاث، ووقـف برنـامج تطـوير أجهـزة الصـواريخ الروسية، وكان آخر هذه الجهود (الإسرائيلية) الاتهامات الخاصة بتطوير مصر أسلحة كيماويـة مـن خلال مصنع أسمدة "أبو زعبل" كما أدت المعاهدة إلى حصـول إسرائيـل عـلى مـا يسـمى بالتهدئـة الإستراتيجية من جانب مصر، والتي كفلت لها الاستقرار الأمنـي وإعـادة انتشـار قواتهـا العسـكرية وخفض عدد قواتها في الجبهة الجنوبية، كما نجحت (إسرائيل) وبمساندة قوية من الولايات المتحدة في توجيه المخاوف والقلق المصري إلى قوى إقليمية منافسة خاصة إيران التـي سـاعدت ممارسـاتها داخل الإقليم وفي الدوائر المحيطة بمصر في تعميق هذا القلق[2].

فإيران بسعيها نحو حيازة السلاح النووي ستكون قادرة عـلى تغيـير صـورة توزيـع القوة والقدرات الإقليمية، بما يجعلهـا قـادرة عـلى تغيـير أوضـاع تـوازن القـوى الإقليمـي السائد الآن، بل وتغيير بنيـة (Structure) النظـام الإقليمـي في الشرق الأوسـط مـن نظـام إقليمي أحادي القطبية النووية (Nuclear Unipolarity) إلى نظام إقليمـي ثنـائي القطبيـة

(1) احمد محمد أبو زيد، أثار حيازة إيران للسلاح النووي، مجلـة شـؤون خليجيـة، العـدد (60)، (لنـدن، مركـز الخلـيج للدراسات الإستراتيجية، 2010)، ص46.

(2) محمد مجاهد الزيات، الثورة المصرية والتوازن الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص2.

النووية (Nuclear Bipolarity) وهو ما سيدخل هذا النظام في دوامات حرب نووية باردة قد تنتهي بفنائه كلياً [1].

سيما إن امتلاك إيران للسلاح النووي سيؤدي إلى حالة من التوازن الاستراتيجي النووي النسبي مع (إسرائيل)[2]، وفي الوقت ذاته حالة من الارتباك الإستراتيجي والاختلال في توازن القوى الإقليمي مع العرب عامة ودول الخليج العربي خاصة، وأيضاً تركيا[3].

ومن هنا جاءت الثورة المصرية التي وصفها معظم الخبراء (الإسرائيليين) على أنها هزة أرضية هدمت النظام المصري السابق وتوجهاته الإستراتيجية كما هددت عمق التوازن الاستراتيجي (الإسرائيلي)، فبسقوط (مبارك) دخلت التفاعلات المصرية (الإسرائيلية) طوراً جديداً تختلف جملةً وتفصيلاً عن سابقتها التي كانت سائدة طوال (30) عاماً كما دخلت اتفاقية (كامب ديفيد) مرحلة الاختبار الحقيقي بالحفاظ عليها أو تعديلها أو إلغائها مستقبلاً[4]، فمنذُ نجاح الثورة المصرية في إسقاط رأس النظام، لم يتوقف الحديث عن التغيرات المحتملة في العلاقات المصرية (الإسرائيلية) وتصاعد الجدل حول طبيعة العلاقات على خلفية التوتر المتصاعد بين البلدين بعد جريمة قتل جنود مصريين على الحدود[5]، والهجوم على السفارة (الإسرائيلية) في القاهرة في التاسع من أيلول 2011 وهو اليوم الذي أطلق عليه (مليونية تصحيح المسار) وما ترتب عليها من مغادرة

---

(1) سعيد محيو، نار تحت الرماد، صحيفة الخليج 5/تموز/2009.

(2)Hellema.D.A, The nuclear Non-proliferation Regime,1945-2007 (Holland: Utreeht University. May 2007) P.36.

(3) Kathleen J.Mclnnis. extended deterrence: the U.S credibility Gap in the Middle east center for strategic and international studies,the Washington guarterly. Summer 2005 P.173.

(4) طلعت المغربي، إسرائيل ما بعد مبارك، مختارات إسرائيلية، العدد (199)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012)، ص105.

(5) عماد جاد، العلاقات المصرية الإسرائيلية، مختارات إسرائيلية، العدد (202)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011)، ص4.

السفير والبعثة الدبلوماسية (الإسرائيلية) للقاهرة وتوقف السفارة عن العمل من موقعها في عـمارة على نيل القاهرة [1].

نصل في النهاية إلى سؤالنا الرئيسي هل تغير تلك الثورة ومعها الثورات العربية مـن التـوازن الاستراتيجي (الإسرائيلي)؟ نعم سـوف تغـير بشـدة مـن هـذا التـوازن وتهـدد عمـق نظريـة الأمـن الاسـتراتيجي بصـورة لم تواجهها هـذه النظريـة منـذ حـرب 1973، فسـوف يتعـين عـلى المؤسسـة العسكرية (الإسرائيلية) إعادة تنظيم الميزانية العسكرية وإعادة خطط طـوارئ وتـدريب عسـكرية ترتكز على إحياء الجبهة الجنوبية القلقة.

وان كان من الضروري هنا التأكيد على الاعتبارات الآتية[2]:

1. إن هذه الإجراءات (الإسرائيلية) لا تفترض حدوث حرب (إسرائيليـة) مصريـة ولكنهـا تنصب للتغيير المصري القادم وعودة مصر إلى جغرافيتها السياسية واسـتعادة دورهـا الإقليمي المحرك للأحداث.
2. انه ليس من مصلحة مصر إثارة مزيد من التوتر مع (إسرائيل) عـلى المسـتوى الثنـائي في هذه المرحلة أو الدعوة لإلغاء المعاهدة، لعدم التأثير على عملية البناء الداخلي.
3. إن قدرة الثورة المصرية على إعادة بنـاء النظـام السـياسي المصري واسـتنفار القـدرات الاقتصادية والثقافية والإعلامية المصرية سوف يعيد مصر لمكانتها الإقليمية.

ويرى الباحث أن قدرة الثورة المصرية على تغيير التوازن الاسـتراتيجي (الإسرائـيلي) سوف ترتبط في جانب كبير منـه بالنجـاح في بلـورة رؤيـة أ كـثر وضـوحاً وتماسـكاً في بنـاء النظام الجديد وتجـاوز القـوى السياسـية لقضـايا الخـلاف والمزايـدات الحزبيـة وتحصـين الجبهـة الداخليـة وإعـادة صـياغة العلاقـات الإقليميـة والدوليـة بمـا يحقـق المصـالح الإستراتيجية لمصر، سيما أن (إسرائيل) سوف تسعى إلى اسـتثمار انشـغال الثـورة المصريـة

(1) صبحي عُسيلة، كامب ديفيد في مواجهة الثورة المصرية، مختارات إسرائيلية، العدد (202)، (القـاهرة، مركـز الأهـرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011)، ص97.

(2) محمد مجاهد، الثورة المصرية والتوازن الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص 3.

بالقضـايا الداخليـة واسـتمرار تثبيـت جهـد الجـيش المصري في قضـايا فرعيـة واسـتمرار الفـوضى في المناطق الحدودية للحد من التأثيرات المتوقعة للثورة المصرية على التوازن الاستراتيجي (الإسرائيلي)، كما ويرى الباحث أن صعود واستيلاء قوى الإسلام السياسي على السلطة في مصر سوف يخلق زلزال استراتيجي يعزز المحور الراديكالي بالشرق الأوسط وربما يحيي تحالفاً عسكرياً عربياً ضد (إسرائيل).

ويثير صعود جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر مخاوف إضافية لـدى (إسرائيـل) فحكومة يلعب فيها الإخوان دوراً رئيسياً ربما تسمح بأن تتحول الحدود إلى منطقة صِـدام دائـم إذ تعمل مليشيات من سيناء بحرية بنفس الطريقة التي اعتادت حركـة فـتح العمـل بهـا عـلى طـول وادي الأردن في أواخـر السـتينات مـن القـرن المـاضي وتلـك التـي عملـت بهـا منظمـة التحريـر الفلسطينية وحزب اللـه على طول الحدود اللبنانية الإسرائيلية[1].

وترى مصادر (إسرائيلية) إنَّ تأكُلْ السـيادة المصريـة عـلى سـيناء مكـن حركـة حـماس مـن العمل بحرية أكـثر داخـل سـيناء حتـى أنهـا دشـنت خطـوط إنتـاج للصـواريخ هنـاك معتقـدة أن (إسرائيل) لن تقصف أهدافاً داخل مصر حتى لا تتأثر العلاقات المشتركة بينهما[2]، فضلاً عن تحـول سيناء إلى طريق بلا عوائق أمام إمدادات الأسلحة الإيرانية إلى حماس وقاعدة لشن هجمات عنيفة ضد (إسرائيل)[3].

وفي هذا الإطار فأن أحداث ما بعد انـدلاع ثـورة 25 ينـاير عكسـت كيـف أن سـيناء أصبحت محوراً لمشكلات خطيرة محتملـة عـلى مسـتقبل العلاقـات المصريـة- (الإسرائيليـة)، فعملية إيلات في عام 2011 والتي أطلـق خلالهـا مجهولـون النـار عـلى حافلـة (إسرائيليـة) وصواريخ جراد التي أطلقـت في حزيـران 2012 نحـو العمـق (الإسرائـيلي) ثـم تفجـير خـط

(1) علي حفظي، سيناء وجبهة جديدة، سلسلة ترجمات، (القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية، 2012)، ص29.
(2) محمد جمعة، العلاقات العربية الفلسطينية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، 2012)، ص9.
(3) سعيد عكاشة، الثورات العربية والأمن الإسرائيلي، سلسلة ترجمات، (القاهرة، المركز الـدولي للدراسـات المسـتقبلية، 2012)، ص16.

الغاز ما بين مصر و(إسرائيل) (15) مرة خلال عام ونصف فقط وأخيراً وليس آخراً العملية الإرهابية التي استهدفت قوات حرس الحدود المصرية في عام 2012، تمثل كلها شواهد وعلامات على تدهور الأمن على امتداد الحدود المصرية- (الإسرائيلية)[1].

ومن ثم فأن (إسرائيل) تتخوف من أن الفوضى الناشئة من فقدان السيطرة المصرية على شبه جزيرة سيناء ستسمح بحرية أكبر لعمل التنظيمات الإسلامية المسلحة على ساحل البحر المتوسط على النحو الذي يهدد سلامة التجارة البحرية على امتداد البحر المتوسط، سيما أن 90% من التجارة (الإسرائيلية) تمر بحراً عبر المتوسط الأمر الذي يجعل من حرية الإبحار أمراً حيوياً للأداء الاقتصادي (الإسرائيلي)، ومن هنا فأنه تحت الضغط ربما تجبر (إسرائيل) على إعادة الاستيلاء على أجزاء من سيناء[2].

المطلب الرابع: الأداء الاستراتيجي المصري

يشغل الحديث عن الدور المصري حيزاً كبيراً من اهتمام كافة الدوائر سواء كانت بحثية أو أكاديمية أو سياسية، وذلك لأن الخطاب العام يتمحور جانب كبير منه حول تفعيل هذا الدور وضرورته لاستقرار المنطقة، إذ يعتبر منظار الدور (The Role Perspective) الموجه الأساسي لتشكيل مواقف الدول وأدوارها وتحديد الاتجاهات التي تتبعها النخب السياسية المسؤولة عن صناعة القرار السياسي فيها، كما أن أداء الدور(The Role Performance) يتشكل نتيجة لرؤية سياسية واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية[3].

ومن ثم فأن مصادر هذا الاهتمام بالدور المصري الإقليمي تعود إلى تغيير العالم من حولنا، وتغيير الواقع الإقليمي في منطقتنا العربية، فالتغيير العالمي عصف بمعطيات الحرب الباردة، ولم تقف حدود هذا التغيير وأثاره فقط لدى قمة النظام الدولي وشكله، وإنما تجاوزته لتطال طبيعة وبنية التفاعلات بين وحدات النظام الدولي، ومن ناحية

---

(1) محمد جمعة، العلاقات العربية الفلسطينية، مستجدات ما بعد الثورات، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، 2012)، ص9.

(2) المصدر نفسه، ص10

(3) محمد سعد أبو عمود، نحو بناء الدولة العصرية، مجلة الديمقراطية، العدد (47)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012)، ص69.

أخرى فأن حرب الخليج الثانية وما أعقبها من تسوية معقدة للصراع العربي (الإسرائيلي)، قد خلقت أنماطا جديدة للتفاعلات بين مصر والعالم الخارجي من ناحية وبين مصر وبين (إسرائيل) والعالم العربي من ناحية أخرى[1].

أولا: واقع السياسة الخارجية المصرية قبل ثورة 25 يناير 2011

أن دور مصر ومكانتها يكتسب بعداً إقليمياً ودولياً، فطبيعة مصر الجغرافية تتميز بخصوصية و فرادة تميزها عن غيرها من الدول التي ربما شهدت تغيرات جغرافية، وربما يعود ذلك كما قال عنها (جمال حمدان) لعبقرية المكان وخصوصية الوضع الجغرافي المصري[2]. ومن ثم رتب الموقع الجيوبوليتيكي الذي حظيت به مصر مهام ووظائف وادوار في دوائر مختلفة ثلاث هي:

- الدائرة العربية.
- الدائرة الإفريقية.
- الدائرة الإسلامية.

ومن الملاحظ أن الدوائر الثلاثة تعكس مكانة وثقل مصر الإقليمي ناهيك عن دورها الدولي[3]، سيما أن الدور المصري استند تقليدياً على قدرة مصر الحضارية والسياسية على تشكيل نموذج متكامل على الصعيد الداخلي والخارجي[4]، وخاصة خلال العقود القليلة الماضية وقد استطاعت مصر تشييد نموذج التنمية الموجهة خلال عقدي الخمسينيات والستينيات في الداخل ونموذج عدم الانحياز، كما سعت في

(1) عبد العليم محمد، الدور المصري في إطار التحولات الإقليمية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997)، ص9.

(2) جمال حمدان، شخصية مصر.. دراسة في عبقرية المكان، (القاهرة، المكتبة العالمية، 1967)، ص22.

(3) وائل إسماعيل، حدود مستقبل مصر بعد ثورة يناير، مجلة حمورابي، العدد (3) (بغداد، مركز حمورابي للدراسات الإستراتيجية، 2012)، ص39.

(4) عبد المنعم سعيد، مصر والاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1993)، ص18.

السبعينات لبناء نموذج الانفتاح الاقتصادي والسلام مع (إسرائيل) ودفع المنطقة بتفاعلاتها نحو الاستقرار ونبذ الحرب[1].

إن قيام مصر بدورها الإقليمي خاصة في نطاق الدائرة العربية، كان يصطدم دائماً بمصالح القوى الدولية الرئيسة، الأمر الذي أدى إلى صِدام غير متكافئ بين مصر وهذه القوى، عبر مراحل تاريخية متصلة، كما إن إدراك مصر لدورها الإقليمي كقيادة قومية للنظام العربي في عقدي الخمسينيات والستينيات أدى إلى العديد من الصدامات والعلاقات الصراعية في الإقليم[2]، ومن ثم فالإشكالية التي تواجه قيام مصر بدورها الإقليمي يتمثل في كيفية وصول مصر إلى صيغة لعلاقة تتيح لها القيام بهذا الدور وتوجيهه دون أن تستفز القوى المهيمنة في النظام العالمي إلى حد المواجهة المباشرة والصراع المسلح[3]. كما كان للرئيس السابق (حسني مبارك) دوراً في تقليص دور مصر، إذ الغي دورها العربي والإفريقي وأخرجها من المعادلات الإقليمية[4].

لذلك عانت السياسة الخارجية المصرية في ظل نظام ما قبل ثورة يناير 2011 اختلالات هيكلية كبيرة أفقدت مصر ريادتها التقليدية عربياً وأفريقيا، وتجلى ذلك في تراجع التأثير في أكثر من قضية إقليمية وثنائية كبرى تداخلت بعمق مع الأمن القومي المصري وأدت إلى إثارة المزيد من التحديات الأمنية والإستراتيجية[5]، كما أن مصر عانت من مسألة عدم توازن المكانة في عهد النظام السابق لذلك تسعى مصر من خلال

(1) عبد العليم محمد، مستقبل الدور الإقليمي لمصر، في عبد العليم محمد (محرراً)، وحيد عبد المجيد وآخرون، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997)، ص265.

(2) محمد السعيد إدريس، إيران في الإدراك السياسي المصري، في علا أبو زيد محرراً، الفكر السياسي المصري، إبراهيم نصر الدين وآخرون، (جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003)، ص158.

(3) حسن نافعة، انعكاسات تجديد المشروع القومي العربي على مكانة مصر، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية، (جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الإدارة والاقتصاد، 1996)، ص7.

(4) وائل إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص39.

(5) حسن أبو طالب، الدبلوماسية الشعبية وإعادة الاعتبار للمكانة المصرية، مجلة السياسة الدولية، العدد (186)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011)، ص54.

تفاعلاتها الإقليمية والدولية إلى تعظيم مكانتها الدولية، وصولاً إلى حالة توازن المكانة، ولذا فأن المهمة الأساسية لمصر في المرحلة المقبلة ستكون إعادة بناء المكانة الإستراتيجية المصرية من خلال بعث حقيقي لعناصر القوة المصرية يتناسب مع إمكاناتها ومكانتها الإقليمية والدولية[1]، ومن خلال تشكيل موقعها في البيئة الإقليمية بالطريقة التي تعظم من المصالح المصرية[2].

وبهذا الصدد يرى الدكتور (محمد السعيد ادريس) إن السياسة الخارجية المصرية في ظل النظام السابق لم تكن تفتقد فقط التوازن، ولكنها كانت قائمة على اختلال فادح في القيم وفي الأهداف وبالتالي، لم تكن هذه السياسة تعبر عن استقلال وطني، منذ أن تم الربط بين ثنائية الرخاء والسلام، فمصر قيدت استقلالها الوطني برخاء فاسد وسلام مزعوم، فلم تحصل لا على رخاء ولا على سلام ووقعت في شراك تبعية اقتصادية وعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية ثمنها مليار دولار سنوياً[3]، ومن المهم هنا الإشارة إلى أربع سمات أساسية تبدو محل اتفاق بين الخبراء بشأن سياسة مصر الخارجية في العقد الأخير من مرحلة حكم (حسني مبارك) وهي أولاً: أن مصر فقدت تأثيرها الإقليمي نظراً للضعف الشديد الذي اعترى كل مصادر قوتها الناعمة، ولعزوف النظام السابق عن تجديد التواصل مع المراكز الإقليمية الحيوية والاكتفاء بعلاقات متميزة مع (إسرائيل) على حساب القضية الفلسطينية. وثانياً: تركيز أولويات التوجه الخارجي على الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي و(إسرائيل) وتجاهل مراكز القوى الدولية الأخرى[4].

---

(1) محمد سلمان طايع، السياسة الخارجية، تغيرات منضبطة ومصالح دائمة، ملحق السياسة الدولية، تحولات إستراتيجية، العدد(187)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012)، ص28.

(2) هدى ميتكيس، موقع الدائرة العربية من الدور الإقليمي لمصر، في هدى ميتكيس (محرراً)، التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي، (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2011)، ص70.

(3) السياسة الخارجية المصرية، المائدة المستديرة، إعداد أبو الفضل الإسناوي، تعقيب للدكتور محمد السعيد إدريس عن السياسة الخارجية المصرية، مجلة السياسة الدولية، العدد (190)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012)، ص53.

(4) حسن أبو طالب، مصدر سبق ذكره، ص55.

سيما أن مصر كانت في حسابات السياسة الخارجية الأمريكية تمثل العنصر الإقليمـي الـذي يملك القدرة على أن يكون محوراً لقوة إقليمية منافسة[1]. ثالثاً: الاستعلاء الغـير مـبرر تجـاه الـدول الإفريقية عامة ودول حوض النيل خاصةً رغم العلاقات التاريخية والمصالح الحيوية. رابعاً: الاكتفـاء بالأدوات الرسمية في إدارة العلاقـات الخارجيـة وتركيـز القـرار بيـد الـرئيس وغلبـة الرؤيـة الأمنيـة بالتعامل مع قضايا حيوية مثل قضية التعاون في مياه النيل والعلاقة مع فلسطين والسودان[2].

وفيما يتعلق بالإدراك المصري للقضية الفلسطينية فأنه قائم على عـدة عنـاصر في مقـدمتها ان القضية الفلسطينية هي قضية أمن قومي وان هدف السلام هـو مسـألة جوهريـة وان حـدوث مواجهة إقليمية من شأنها الإضرار بالأمن القومي المصري، ومن ثـم فـأن موقـف مصر الثابـت إزاء القضية الفلسطينية إنما يتمثل بعدم السماح بالانزلاق لحرب إقليمية[3].

وبالتالي لا يختلف اثنان على أن الموقف المصري منذ مبادرة الـرئيس (محمـد أنـور السادات) بزيارة القدس (1977) وحتى الآن يقوم على اعتبار أن التسوية السياسـية هـي الوسيلة الأنسب لاستعادة الحقوق العربية المشروعة[4]، ومن ثم يبقى الرهـان عـلى مصر، فبعد غياب دام نحو أربعة عقود عن دورها المحوري في المنطقة، تعود مصر لتجـذب كـل الأنظار على الدور الذي يمكن أن تؤديه لمـليء الفـراغ الـذي أحدثـه غيـاب الـدور العـربي الفاعل على الساحة الدولية والإقليمية منذ غياب عبـد النـاصر[5]. سـيما أن نجـاح مصر في

(1) عاطف العمري، مصر وأمريكا، (القاهرة، المجلس المصري للشؤون الخارجية، 2010)، ص51.

(2) حسن أبو طالب، المصدر السابق، ص56.

(3) نادية مصطفى، الدور المصري والقضية الفلسطينية، في زينب عبد العظيم (محرراً)، الدور الإقليمـي لمصر، مصـطفى الفقي وآخرون، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2003)، ص532.

(4) حسن أبو طالب، الصراع العربي الإسرائيلي، في محمد السعيد إدريس (محرراً)، العلاقات المصرية-الإيرانية، (القـاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002)، ص221.

(5) فارس أبي مصعب، التحولات العربية في عالم متغير، مجلة المستقبل العـربي، العـدد (389)، (بـيروت، مركـز دراسـات الوحدة العربية، 2011)، ص106.

تأسيس نظام دعقراطي على أنقاض نظام مبارك سوف يعزز مـن مكانـة مصر ويسـهم في اسـتعادة دورها العربي خاصةً إذا اقترن التحول الديمقراطي بإعادة بناء مصادر القوة الناعمة الأخرى[1].

ويمكن تقسيم هذه الأدوار إلى أربعة مراحل:

1- الدور الفاعل فعندما اتسم النظام الدولي بالثنائية القطبية أتاح لمصر بأن تبادر بسياسات إقليميـة مسـتقلة نسـبياً، فأسـهمت مصر في تكـوين النظـام الإقليمـي العـربي والتوصـل لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وإنشاء القيادة العسكرية المشـتركة، وانتهـى هذا الدور عام 1978 باتفاقية كامب ديفيد[2].

2- الدور العاقل، وهي مرحلة التسوية السلمية مع (إسرائيل) بَيْدَ أن هذا الـدور انتهـى إلى تفكيك النظام الإقليمي العربي إلى تجمعـات إقليميـة ضـعيفة مـع ضـياع الـدور المركـزي الإقليمي لمصر سياسياً واستراتيجياً[3].

3- أما المرحلة الثالثة تمثلت بالدور الغائب، وهـي المرحلـة التـي عاشـتها مصر حتـى 2011 والتي اتسمت بالانحياز الكامل للولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل)، ومن ثـم فقـدت مصر جميـع مصـادر قوتهـا وصـعدت دول أخـرى لممارسـة هـذا الـدور ومنهـا قطـر والسعودية.

4- الدور الواعد وهي التي ترتبط بثورة 25 يناير 2011 والتحول الديمقراطي الذي تشهده[4].

وفيما يتعلق بأسـباب انحسـار الـدور الإقليمـي لمصر عربيـاً وإفريقيـاً فهنـاك أسـباب خارجية وأخرى داخلية وقد تمثلت الأسباب الخارجيـة في المتغـيرات التـي طـرأت عـلى البيئـة الدوليـة منـذ مطلـع التسـعينات مـن القـرن المـاضي، وأبرزهـا انهيـار المنظومـة الاشـتراكية

---

(1) حسنين توفيق، الثورات وتحولات الواقع العربي، (القاهرة، مركز الأهـرام للدراسـات والبحـوث الإسـتراتيجية، 2011)، ص31.

(2) احمد محمود، مستقبل مصر، عرض مؤتمرات وندوات، مجلة السياسة الدولية، العدد(189)، (القاهرة، مركز الأهـرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012)، ص174.

(3) المصدر نفسه، ص174.

(4) احمد محمود، مصدر سبق ذكره، ص174.

وهيمنة الدور الأمريكي عالمياً، هذا إلى جانب التغيرات التي طرأت على البيئة الإقليمية والتي حدثت إثْرَ اندلاع حرب الخليج الثانية 1990 وتغير معادلات القوى الإقليمية وانقسام الصف العربي إلى معسكرين متنافسين ومن ثم فقد بدا الدور المصري أقل جاذبيةً وإقناعاً باعتباره ضمن أحد المعسكرين[1]، وبالنسبة للعامل الثالث فيتمثل في الانعطافات التي شهدتها قضية الصراع العربي (الإسرائيلي) والتي بدأت عقب توقيع اتفاقيات اوسلو1993 والتي قللت من حيوية الدور المصري في رعاية مفاوضات السلام التي قادتها الولايات المتحدة، وبالنسبة للأسباب الداخلية لتراجع الدور المصري فتتمثل في ضعف الأداء الداخلي للحكومة المصرية وضعف القدرات الدبلوماسية والاقتصادية وعدم امتلاك الدبلوماسية المصرية علاقات متوازنة مع أطراف الأزمات[2].

ثانيا: واقع السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 25 يناير 2011

أحدثت الثورة الشعبية المصرية في 25 يناير2011 تغيرات عدة على المجتمع والسياسة في مصر، وسوف تنسحب هذه التغيرات بالضرورة على سياسة مصر الخارجية، توجهاً وممارسة بما يزيد من فرص مصر في عودة دورها الإقليمي مجدداً لممارسة مهامه في دائرة نفوذه التقليدية وفي دوائر أخرى[3].

وقد اكتسبت السياسة الخارجية المصرية أهمية مزدوجة بعد ثورة 25 يناير فمن ناحية تأتي هذه السياسة في إعقاب تغيير ثوري من المنتظر أن ينعكس عليها، ومن ناحية أخرى تمر بيئة السياسة الخارجية المصرية بعدد من التحولات والاضطرابات على المستويين الإقليمي والدولي، مما يطرح تساؤلات حول بيئة وطبيعة هذه التحولات والأولويات التي ستنطلق منها[4].

---

(1) سامية بيرس، الدور القطري في الأزمات الإقليمية، مجلة شؤون عربية، العدد (149)، (القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2012)، ص179.

(2) المصدر نفسه، ص180.

(3) محمد بيلي العليمي، الدور الإقليمي لمصر بعد ثورة 25 يناير، مجلة السياسة الدولية، العدد (185)، (القاهرة مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011)، ص66.

(4) بلال عبد اللـه، سياسة الخارجية المصرية بعد ثورة يناير، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد (198)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011)، ص73.

وكان من أول تداعيات الثورات العربية على النظام العربي الـذي سـاد حتـى وقـت قريـب يتمثل في انهيار الشكل ألاستقطابي العام الذي بُني على أساس محوري الاعتدال والممانعة، سـيما أن مصر كانت الركن الأساسي لمحور الاعتدال والذي كان يمثل الواجهـة العربيـة المقربـة مـن السياسـة الأمريكية، وبسقوط النظام المصري انهار الشكل التقليدي لمحور الاعتدال، بينما مثلت سوريا الركن العربي الأساسي لمحور الممانعة وهو الذي مثل الواجهة العربيـة المعارضـة للسياسـة الأمريكيـة ولـو شعاراتياً ولفظياً، وتشير المؤشرات الأولية للسياسة الخارجية المصرية ما بعد الثورة إلى موقـع وسـط بين محوري الاعتدال والممانعة، أقل انصياعاً للضغوط والسياسة الأمريكيـة، لكـن ليسـت في موقـع الضد أو العدو (الممانع)[1] وكانت مفاجئة اندلاع الاحتجاجات الشاملة ضد مبارك قد أربكت الإدارة الأمريكية فأخذت مواقفها تتأرجح بين دعم نظام مبارك تارة، ومطالبته بتبنـي نهـج إصـلاحي تـارة أخرى، إلى أن استقرت على مطالبته بالتنحي والانحياز إلى الشارع المصري والمطالب الشعبية، وبعـد نجـاح الثـورة في الإطاحـة بنظـام (مبـارك) في 2011، ظهـرت بـوادر تـوتر في العلاقـات الأمريكيـة- المصرية لسبب مداهمة السلطات المصرية لمنظمات المجتمع المدني العاملـة في مصر، ومـما أضـفى على تلك القضية أهمية متزايدة أنها شملت منظمات أمريكية قريبـة مـن مؤسسـات صـنع القـرار الأمريكي خاصة "المعهد الجمهوري الدولي" الذي يترأسـه السـيناتور (جـون مـاكين)[2]، وقـد قـدمت الولايـات المتحـدة بـين (40) مليـون دولار خـلال خمسـة أشـهر لمـنظمات المجتمـع المـدني لـدعم الديمقراطية في مصر[3].

ثالثا : أثر ثورة 25 يناير على مسار القضية الفلسطينية

طرحـت ثـورة 25 ينـاير 2011 سـؤالاً مركزيـاً عـن مسـار الصراع العـربي-(الإسرائيلي) في ظل الواقع المتغير، وفي القلب منه القضية الفلسطينية، وضاعفت مـن

---

(1) خالد الحروب، الثورات العربي والنظام العربي، مجلة شؤون عربية، العدد (146)، (القاهرة، الأمانـة العامـة لجامعـة الدول العربية، 2011)، ص15.

(2) عمرو عبد العاطي، العلاقات الثقافية المصرية-الأمريكية بعد أزمة المنظمات المدنية، مجلة السياسة الدوليـة، العـدد (188)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012)، ص130.

(3) صحيفة الشروق، 23 تموز 2011.

أهمية هذا التساؤل عدة اعتبارات أهمها صعود التيار الإسلامي في العديد من البلدان العربية، وامتداد الحراك الاجتماعي لجميع البلدان العربية المجاورة (لإسرائيل)، وارتباطه بمعادلة أوسع نطاقاً ارتكز عليها التوازن العسكري الإقليمي لعقود طويلة، ورغم أن هذا التساؤل لا يزال مفتوحاً أمام اجتهادات المحللين والباحثين ولا يزال قيد التفاعل، إلا انه افرز حتى الآن عدداً من المعطيات تحمل مؤشرات للمستقبل أهمها:

أهم هذه المؤشرات يدور حول الموقف من (إسرائيل) ومن الحصار على قطاع غزة والعلاقة مع الأطراف الفلسطينية، ومن شبه المؤكد أن مصر ما بعد الثورة لن تكون مصر ما قبلها على هذا الصعيد، وهو أهم صعيد يشكل موقع ومكانة البلدان العربية الكبرى من مربع القيادة الإقليمية، إذ جاء التغيير في مصر بنتائج ايجابية بعد سقوط نظام(مبارك)، وقد مهد ذلك السبيل لتصحيح مهم في السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية عبر تغيير الخطاب الرسمي المصري[1]، بتوقيع اتفاق المصالحة الوطنية بالقاهرة في 2011، مصر ما بعد الثورة أنجزت المصالحة الوطنية بين فتح وحماس، وإعادة فتح منفذ رفح أمام الفلسطينيين، وعملياً فكت الحصار اللأنساني عن قطاع غزة، كما دعمت مصر جهود السلطة الفلسطينية في الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وفي مساهمتها النشيطة في صفقة تبادل الأسرى، وإنهاء الأوضاع العقابية التي تعرض لها الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال[2]، بعد أن قرر (1600) أسير الإضراب عن الطعام للمطالبة بتحسين أوضاعهم داخل السجون الإسرائيلية[3].

وفي هذا الإطار يرى الباحث أن استعادة الشعوب العربية لمقدراتها، والذي افرز تقدماً رغم كل العثرات التي شابت الثورات العربية، سوف يؤدي في الحد الأدنى لتصحيح الاختلالات التي رافقت السياسات العربية الرسمية منذ بدء مسار أوسلو،

(1) خالد الحروب، مصدر سبق ذكره، ص19.

(2) محسن عوض، الصراع العربي الإسرائيلي، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2012)، ص17.

(3) أفي يسخروف، إضراب الأسرى، مختارات إسرائيلية، العدد (209)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012)، ص80.

والتـي اتسـمت بالانصـياع للـمشروع الأمـريكي (الإسرائـيلي) للتسـوية، كـما سـوف يعيـد للقضـية الفلسطينية موقعها الصحيح باعتبارها القضية المركزية للأمة العربية.

إن سقوط حاجز الخوف من كيان الدولة المتسلط هو من أهم انجـازات الربيـع العـربي[1]. كما إن شرعية الدولة لم تعد تسـتمد مـن الصـفة العسـكرية والأمنيـة للدولـة وإنمـا أصبح مصـدر الشرعية هو المواطن[2]، ولعل هذا هو الجديد الذي أتت به الثورة المصرية، وهو دمـج المـواطن في عملية بناء النظام السياسي الجديد[3].ومـن هنـا يرجـع الخـوف (الإسرائـيلي) مـن تبعـات الثـورات العربية بشكل رئيسي إلى إدراك تغيير وزن الشارع العربي في القرار السـياسي الرسـمي العـربي، فقـد كان هذا القرار يتشكل بفعل عوامل عديدة اقلها أهمية موقف الرأي العام العربي، غير أن الثورات الأخيرة جعلت موقف الشارع أكثر وزناً في حسابات الأنظمة السياسية[4].

ومن هنا أصبح الرأي العام المصري عاملاً جديداً مهماً لا يمكـن تجاهلـه في العلاقـة مـا بـين مصر و(إسرائيل)، ولا شك إن (إسرائيل) ستأخذ هذا العامل في الاعتبار عندما تكون بصـدد تشـكيل سياستها، بمعنى إن قرارات الحكومة (الإسرائيلية) سيتم النظر إليها من منظور تأثيرها المحتمل على الرأي العام المصري، ومن ثم يمكن القول بأن (إسرائيل) قـد أصـبح لـديها بعـد أحـداث السـفارة في القاهرة عام (2011) قيود أكثر على حريتها في الممارسة والعمل سواء على الحدود المصرية أو داخل غزة[5].

وفي هذا السياق يمكن القول بـأن مـا حـدث في الثـاني عشر مـن تشريـن الأول 2011 ربما يكون مؤشراً على التوازنـات الجديـدة للعلاقـات المصريـة (الإسرائيليـة)، إذ

---

(1) عبد المنعم المشاط، الأمن القومي العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (190)، (القاهرة، مركـز الأهـرام للدراسـات السياسية و الإستراتيجية، 2012)، ص35.

(2) عبد المنعم المشاط، أثر الثورات العربية في العلاقات الإقليمية، ملحق السياسة الدوليـة (اتجاهـات نظريـة)، العـدد (189)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012)، ص30.

(3) خليل العناني، مصر من الثورة إلى الدولة، مجلة شؤون عربية، العدد(151)، (القاهرة، الأمانة العامة لجامعـة الـدول العربية، 2012)، ص33.

(4) طارق فهمي، الرؤية الإسرائيلية للثورات العربية، مصدر سبق ذكره، ص98.

(5) محمد جمعة، العلاقات العربية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص11.

اعتذرت (إسرائيـل) رسـمياً لمصر عـن مقتـل سـتة جنـود، وأعلـن الاعتـذار بواسـطة وزيـر الـدفاع الإسرائيلي أيهود باراك الذي أعرب عن اعتذاره وأسفه العميق وعرض تعويضات لعوائل الشهداء[1].

رابعا: مستقبل العلاقات المصرية (الإسرائيلية)

منذ نجاح الثورة المصرية في إسقاط رأس النظام لم يتوقف الحديث عن التغـيرات المحتملـة في العلاقـات المصريـة-(الإسرائيليـة) وتصـاعد الجـدل حـول طبيعـة العلاقـات عـلى خلفيـة التـوتر المتصاعد بين البلدين بعد جريمة قتـل تسـعة جنـود مصريـين عـلى الحـدود المصريـة (الإسرائيليـة) والهجوم على سفارتها في القاهرة[2]، وإنـزال وحـرق العلـم (الإسرائـيلي) وإلغـاء اتفاقيـة بيـع الغـاز معها[3].

وعلى خلاف رؤيتهم السلبية لمستقبل العلاقات يتمسك (الإسرائيليون) بالاتفاقية ويطـالبون نظام الحكم الجديد بمصر بـالالتزام بهـا، فقـد صرح (بنيـامين نتنيـاهو) رئـيس وزراء إسرائيـل عـن أمنيته بالإبقاء على اتفاقية السلام بين مصر و(إسرائيل)، وهـذا مـا تعمـل عـلى تحقيقـه (إسرائيـل) بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية[4].

سيما أن هناك تيار في (إسرائيل) يرى عدم وجـود أيـة احـتمالات لـتخلي مصر عـن اتفاقيـة السلام مع (إسرائيل)، لان خرقهـا للاتفـاق قـد يحمـل مصر نتـائج خطـيرة مثـل وقـف المسـاعدات الأمريكية[5]، كما أن الحركات الإسلامية التي اعتلت السلطة تدرك أن اتفـاق السـلام مـع (إسرائيـل) مرتبط بشبكة مصالح أمنية واقتصادية وسياسية تخدم مصر[6].

---

(1) المصدر نفسه، ص12.

(2) عماد جاد، العلاقـات المصريـة الإسرائيليـة، مختـارات إسرائيليـة، العـدد(202)، (القـاهرة، مركـز الأهـرام للدراسـات السياسية و الإستراتيجية، 2011)، ص4.

(3) مصطفى عثمان، الربيع العربي، ثورات لم تكتمل، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2013)، ص121.

(4) يهوناتان ليس، نتنياهو يتمنى استقرار اتفاقية السلام مع مصر، مختارات إسرائيليـة، العـدد (205)، (القـاهرة، مركـز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012)، ص27.

(5) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار: مصدر سبق ذكره.

(6) يورامميتيـال، الربيـع العـربي، مختـارات إسرائيليـة، العـدد (205)، (القـاهرة، مركـز الأهـرام للدراسـات السياسـية و الإستراتيجية، 2012)، ص31.

إن اتفاقية السلام المصرية- (الإسرائيلية) لعام (1979) منعت العرب من شن حرب على جبهتين ضد (إسرائيل)، مما خلق فرصة (لإسرائيل) بأجراء تخفيضات كبيرة في نفقاتها الدفاعية، كما أن نزع سلاح سيناء قد زاد من تثبيت استقرار العلاقة المصرية- (الإسرائيلية) من خلال حرمان الجانبين من خيار شن هجمات مفاجئة[1]، ومنذ انسحاب (إسرائيل) من قطاع غزة عام 2005 واندلاع الثورة المصرية عام 2011 برزت شبه جزيرة سيناء كبؤرة ساخنة جديدة في الصراع العربي (الإسرائيلي)، مع ظهور بنية أساسية إرهابية أخذة في الاتساع تجعل من سيناء جبهة أخرى لمواجهة محتملة ومن ثم فأن وقوع هجوم إرهابي من سيناء سواء على يد فلسطينيين أو بدو من شأنه أن يعرض معاهدة السلام الهشة للخطر[2].

ومن الملاحظ انه عاده ما يتم اتهام البدو بالمسؤولية عن زعزعة الأمن دون الأخذ في الاعتبار مسؤولية الدولة وسياساتها، وهو ما يحتاج إلى أن تكون مواجهة الإرهاب تتم وفق رؤية شاملة دون أن يؤدي ذلك إلى إقحام الجيش المصري في حرب طويلة، قد يكون من بين نتائجها فشل التنمية في سيناء واستنزاف قدرات الجيش المصري وهو ما يصب في صالح (إسرائيل) ويخلق لها تفوقاً استراتيجياً أخر في المنطقة[3].

خامسا: إعادة الأولوية للتفاعلات المصرية- الإفريقية (دول حوض النيل)

تمثل أفريقيا واحدة من دوائر الأمن القومي المصري كنتيجة طبيعية لانحدار نهر النيل من أواسط القارة من جهة، فضلاً عن امتداد الحزام الجنوبي للأمن القومي المصري من منطقة الشريط الساحلي الصحراوي في أفريقيا مروراً بأعالي النيل إلى بحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى، ويواجه الحزام الأمني الجنوبي تحديات رئيسة، هي تزايد نشاط تنظيم القاعدة في منطقة الصحراء الكبرى، واضطراب الحالة الأمنية نتيجة

---

(1) سعيد عكاشة، الثورات العربية والأمن القومي الإسرائيلي، ترجمات، (القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية، 2012)، ص17.

(2) علي حفظي، سيناء جبهة جديدة، ترجمات، (القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية، 2012)، ص29.

(3) عادل عبد الصادق، محددات الحل الأمني في سيناء، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد (214)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012)، ص123.

الصراعات بين القوى السياسية الليبية، وانتشار عمليات القرصنة قبالة السواحل الصومالية، فضلاً عن انتشار الأسلحة الليبية عبر الحدود بعد سقوط نظام (معمر القذافي)، مما يشكل تحديات إضافية أمام صناع السياسة الخارجية المصرية[1].

وفي أثناء أحداث ثورة 25 يناير 2011، قامت إثيوبيا التي تقود جبهة المعارضة للمصالح المصرية في حوض النيل، باستغلال الأوضاع لطرح مشاريع ضخمة تضر بالأمن المائي المصري، وأهمها مشروع (سد الألفية) الذي أجمعت الآراء على أنه يلحق الضرر بالمصالح المصرية، وفي المقابل جاءت بعد الثورة مبادرة مليئة بالأحداث والتطورات في اتجاه تدعيم علاقات مصر بدول الحوض، إذ لاحت بوادر انفراج بشأن حل أزمة حصص مياه النيل بين مصر ودول أعالي النهر، من خلال مبادرة أفريقية لإعادة التفاوض مع القاهرة حول الاتفاقية الإطارية بشأن المياه، وقد دعم هذه المبادرة قيام رئيس الوزراء المصري عصام شرف بزيارة أثيوبيا وجنوب السودان[2]، كما حدث تحرك مصري شعبي في إطار الدبلوماسية الشعبية، حيث زار وفد شعبي مصري أثيوبيا وتم الاتفاق على تأجيل اتخاذ أية إجراءات حتى تستقر الأوضاع السياسية في مصر[3].

وقد كان مجرد ظهور الدبلوماسية الشعبية، بعد سقوط نظام (مبارك)، بمثابة تجسيد هي للتغيير الكبير الذي شهدته مصر بعد الثورة، ويعيد الاعتبار لمفهوم وعناصر القوة الناعمة التي غلبت على الأداء المصري في مراحل سابقة[4].

وعلى صعيد أخر، فأن (إسرائيل) تستخدم أدوات قوتها الناعمة المتعددة لكسب قلوب وعقول الأفارقة سيما في منطقة حوض النيل، وهو الأمر الذي يمكنها من استخدام ملف المياه للضغط على الإدارة المصرية، ومما لاشك فيه فإن إعادة ترتيب الأوضاع الجيوستراتيجية في إقليم حوض النيل بما يؤثر في طبيعة توازنات القوى الإقليمية والتحالفات الدولية، يطرح تحديات خطيرة أمام الأمن القومي المصري، إذ لا

---

(1) محمد بيلي العليمي، الدور الإقليمي المصري بعد ثورة يناير، مصدر سبق ذكره، ص69.

(2) نادية مصطفى، السياسة الخارجية المصرية، في عبد الله بلقيز (محرراً)، الربيع العربي إلى أين، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص247.

(3) محمد سعد أبو عامود، إدارة أزمات مصر الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص116.

(4) حسن أبو طالب، الدبلوماسية الشعبية، مصدر سبق ذكره، ص56.

يخفى أن عمليات الفك والتركيب التي شهدتها منطقة البحيرات العظمى والقرن الأفريقي، التي تضم دول منابع النيل، سوف تؤثر في منظومة الصراع والتعاون في هذه المنطقة، ولعل السمة الأساسية التي يتصف بها هذا التدافع الدولي الجديد على اكتساب الثروة والنفوذ في حوض النيل هي أن الوجود الأمريكي والغربي في هذه المنطقة يستصحب معه ويشجع النفوذ (الإسرائيلي)[1].

في هذا السياق يمكن فهم وتفسير التحول الراديكالي الذي طرأ على مواقف وسلوكيات دول أعالي النيل في الآونة الأخيرة، وتحديداً حينما أقدمت خمس دول من المنابع النيلية (أثيوبيا، أوغندا، تنزانيا، كينيا، رواند) بالتوقيع بشكل منفرد على اتفاقية عنتيبي الإطارية في 2010 ثم لحقتها بوروندي في 2011 دون الأخذ بالحسبان الاعتراض المصري- السوداني، الأمر الذي يهدد الأمن المائي المصري.

سادسا: أثر ثورة 25 يناير على التفاعلات المصرية- الإيرانية

1- واقع التفاعلات المصرية – الإيرانية بعد ثورة 25 يناير 2011

إن التحولات الثورية التي تشهدها المنطقة منذ عام 2011 أثرت بشكل مباشر على اندلاع الاحتجاجات في كثير من البلاد العربية والذي مازال يؤثر بدوره على علاقات الدول العربية مع دول الجوار ومنها إيران[2]، لذلك يتعين أن تشهد السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 25 يناير تنويعاً في توجهاتها، وأن تترجم سلوكيات الخارجية المصرية وذلك في تنويع دوائر تحركها الخارجي بما يحقق الاستجابة للمتغيرات التي تفرزها البيئتان الداخلية والدولية[3]، وعادةً ما تقترن عمليات تغير السياسة الخارجية بحدوث تغيرات جذرية في النظام السياسي للدولة خاصةً إذا ما تم ذلك بأسلوب ثوري، ونستطيع أن نرصد أولى محاولات هذا التغيير مع تولي الدكتور (نبيل العربي) لمنصب وزير

---

(1) حمدي عبد الرحمن، التدخل الدولي في حوض النيل، مجلة السياسة الدولية، العدد (191)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2013)، ص82.

(2) مصطفى عثمان، الربيع العربي، مصدر سبق ذكره، ص122.

(3) محمد سلمان طايع، السياسة الخارجية، متغيرات منضبطة ومصالح دائمة، ملحق السياسة الدولية، تحولات إستراتيجية، العدد (187)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012)، ص27.

الخارجية، إذ أعلن إن مصر ستبدأ صفحة جديدة من العلاقات مع دول العالم تقوم على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل واستقلالية القرار السياسي المصري، مما يعني نهجاً مختلفاً في السياسة الخارجية المصرية عمَّا كان مُتبعاً في ظل النظام السابق وخاصة فيما يتعلق بإدارة التفاعلات المصرية الإيرانية[1]، ومن هنا دخلت العلاقات المصرية الإيرانية مرحلة إعادة البناء لتطبيعها انطلاقاً من التوجه الذي سلكه د.(نبيل العربي) وزير الخارجية المصري والذي أعلن فيه أن القاهرة على إستعداد لفتح صفحة جديدة مع إيران[2]، وقد بدا سريعاً أن الحكومة الجديدة في مصر بالفعل تفتح صفحة جديدة وسيما بعد موافقتها على مرور قطعتين بحريتين عسكريتين إيرانيتين عبر قناة السويس في 2012[3].

وقد مثل عبور السفينتين مؤشراً على التحول في ميزان القوى في المنطقة بعد سقوط (مبارك)، وإن مصر لم تعد معنية بالحلف الاستراتيجي مع (إسرائيل) ضد إيران، وعلى الجانب السياسي أكد وزير الخارجية الإيراني (علي أكبر صالحي) إن بلاده تتفهم شروط مصر لاستعادة العلاقات الدبلوماسية مع إيران مشيراً إلى موافقة طهران على عودة العلاقات إلى مستوى السفراء فور موافقة القاهرة[4].

وفي هذا الإطار تسعى مصر إلى التوازن في خطابها بشأن التفاعلات المصرية-الإيرانية، وكذلك بشأن أمن دول الخليج واستقرارها، ومن هنا تأتي إشادة وزير الخارجية المصري (نبيل العربي) بالخطوات التي أتخذها مجلس التعاون الخليجي تجاه أزمة

---

(1) محمد سعد أبو عامود، إدارة أزمات مصر الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (189)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012)، ص116.

(2) نادية مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص248.

(3) محمد عباس ناجي، النفوذ الإيراني في المشرق العربي، ترجمات، (القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية، 2012)، ص22.

(4) أوف تين، طوق العزلة يشتد، مختارات إسرائيلية، العدد(195)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011)، ص70.

البحرين والتنسيق بين دولهِ في حل الأزمة من خلال تطبيق مفهوم الأمن الجماعـي وربطـه بـالأمن القومي المصري[1].

ومن أجل تطوير التفاعلات الإيرانية المصرية إتخذت إيران إجراءات ملموسـة فقـد قامـت بترحيل كل العناصر المصرية المطلوبة أمنياً لدى مصر وأغلقت هذا الملف نهائياً، كما نظمت إيـران العديد من المؤتمرات التي شاركت فيها وفود مصرية سيما قوى الإسلام السياسي[2].

هذه التطورات في التفاعلات المصرية الإيرانية سوف تؤدي إلى فتح صفحة جديدة في تاريخ العلاقات بينهما، وتعيد رسم خريطـة التوازنـات الإقليميـة حـال تطـوره بشـكل كبـير و ارتقائـه إلى مستوى العلاقات الإستراتيجية[3].

2: معوقات عودة العلاقات المصرية- الإيرانية

رغم التغيير الذي تشهده مصر، يصب في جزء منه باتجاه تقريب وجهات النظـر الإيرانيـة- المصرية حول بعض القضايا الخلافية، فـإن إيـران تـدرك وجـود عوامـل يمكـن أن تسـهم باسـتمرار القطيعة بينهما، الأمر الذي دفع إيران لإبداء مرونـة قويـة في حـل ملفـات الخـلاف الشـكلية عـلى الأقل، كإعلان وزير الخارجية الإيراني (علي اكبر صالحي)، أن إيـران تبحـث عـن حـل مشـكلة اسـم شارع (خالد الاسلامبولي) " قاتِل السادات" واقتراح تسميته شارع الشهداء تقديراً لثورة 25 ينـاير[4]، ومـن المعوقـات الأخـرى اسـتمرار السياسـات الأمريكيـة الضـاغطة عـلى صـناع القـرار في مصر واستجابتهم لها، إذ أن ما يعنيه هذا الاستمرار في الاستجابة للضغوط الغربية هـو مـنح المزيـد مـن الدعم الأمني المقدم (لإسرائيل) من ناحيـة والضـغط عـلى حلفائهـا في المنطقـة مـن ناحيـة أخـرى، وسـيما في حـال اسـتمرار تـردي الوضـع الأمنـي الـداخلي في مصر، وامتـداده إلى سـيناء التـي تعـد بالنسـبة للولايـات المتحـدة محـدداً إسـتراتيجيا للتـوازن العسـكري بـين مصر و(إسرائيـل)، لـذلك

(1) ممدوح عبد المنعم، إيران... لماذا ؟، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، 2012)، ص127.

(2) صحيفة المصري اليوم، 2011/8/28.

(3) نادية مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص249.

(4) تغيير اسم شارع الاسلامبولي إلى شهداء ثورة مصر، صحيفة الأخبار، تموز 2011.

يكمن الخطر في هذا السياق من وجهة النظر الإيرانية في سرقة الغرب، متمثلاً في الولايات المتحدة للثورة المصرية والعودة مرة أخرى إلى السياسات السابقة التي تدفع بإتجاه التباعد بين إيران ومصر[1]، فضلا عن ما سبق هناك عامل أخر، هو غياب إرادة مصرية مستقلة في إعادة العلاقات بين البلدين، والاستفادة مما يمكن أن تنتجه هذه العلاقة من مكاسب للطرفين، بل وللإقليم كله نظراً لما يتمتع به البلدان من ثقل جغرافي وديموغرافي واقتصادي يمكن أن يتكاملا سياسياً واقتصاديا في مواجهة الضغوط الغربية على دول الإقليم التي تسعى إلى تحقيق مصالحها ومصالح (إسرائيل)[2].

كما أن هناك إمكانية للنهوض بالعلاقات الإقليمية بمشاركة مصرية وإيرانية فعالة لدعم نضال الشعب الفلسطيني، وللتوصل إلى نظام أمني إقليمي في الخليج تلعب فيه إيران دوراً مميزاً ضمن إطار ربط هذا النظام بالأمن القومي العربي[3].

وفيما يتعلق بالمتغير الأمريكي في العلاقات المصرية-الإيرانية، فيمكن الادعاء بان تقويم الموقف الأمريكي من العلاقات العربية الإيرانية عموماً والمصرية-الإيرانية على وجه التحديد،قد بات بحاجة إلى إعادة نظر نتيجة للتطورات الإقليمية المهمة التي اعترت المنطقة منذ العام 2011[4].

وختاماً يمكن القول إن ثورة 25 يناير قد أعادت لمصر روحها الوثابة وأعادت اهتمام مصر بدوائر انتمائها الأصيلة، ويبقى أن ترسي هذه الثورة مبادئ وأسس تحول ديمقراطي حقيقي بحيث يجعل السياسة الخارجية والأداء الاستراتيجي مُعَبِرَة تماماً عن الضمير الجمعي لمصر ممثلاً في الإرادة الشعبية.

---

(1) نادية مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص250.

(2) رانيا مكرم، الرؤية الإيرانية للعلاقات مع مصر، مجلة السياسة الدولية، العدد (185)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011)، ص144.

(3) محمد السعيد إدريس، إيران في الإدراك السياسي المصري، في علا أبو زيد (محرراً)، الفكر السياسي المصري المعاصر، (جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003)، ص184.

(4) بشير عبد الفتاح، العلاقات المصرية-الإيرانية، في توفيق شومان (محرراً)، إيران-مصر مقاربات مستقبلية، (بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2009)، ص225.

المطلب الخامس : الأداء الاستراتيجي السعودي

من أهم أهداف الأنشطة المكثفة التي قامت بها الدبلوماسية السعودية في الآونة الأخيرة عربياً ودولياً، هي تثبيت الدور السعودي وتأكيد فعاليته وتغيير الصورة المألوفة عنها، وإحلال صورة أخرى متمايزة وهي بقاء السعودية دولة قوية مؤثرة في النطاق الإقليمي والدولي من دون أن يكون هذا التأثير متصلاً بالنفط حصراً، وفي الواقع فأن هذا الهدف للسياسة الخارجية السعودية يثير تساؤلات عديدة حول الأدوار المرتقبة التي تريد هذه السياسة رسمها لنفسها سيما في مرحلة الربيع العربي، وكذلك الطرق التي بدأت تنتهجها للعب هذه الأدوار.

وفي هذا الإطار فإن أحد العوامل المحددة لمستقبل التوجهات الإصلاحية في الخليج العربي يتعلق بالدور السعودي الجديد الذي قرر (فيما يبدو) حماية الأنظمة الملكية والتعامل معها كحزمة واحدة بما يجعلها عصية على الكسر، فإذا كان صعود الدور الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي هو ابرز حقيقة إقليمية كشفت عنها موجة الثورات العربية، فإن صعود الدور السعودي كقوة محافظة إقليمية هو أبرز حقيقة في نطاق مجلس التعاون الخليجي ذاته[1].

كما أتاحت تطورات البيئة الإستراتيجية العربية التي أفضت إلى انتقال مركز الثقل في النظام العربي إلى دول منطقة الخليج، فرصاً أكبر لأنظمة تلك الدول في استخدام منبر الجامعة العربية لتمرير كل السياسات التي تعكس إرادتها من دون أن تستشعر حرجاً أمام الرأي العام العربي أو تتحمل أمامه المسؤولية المباشرة عن ذلك[2].

أولا: ثوابت السياسة الخارجية السعودية

بداية يمكن القول أن السياسة الخارجية لأي دولة في العالم تتحدد بمدى قدرة صانعي هذه السياسة على تحقيق الاستفادة القصوى من الفرص التي يوفرها وضعها المحلي والظروف الإقليمية والدولية المحيطة بها لتحقيق أكبر المكاسب التي تصب في

---

(1) معتز سلامة، الثورة أم الإصلاح-انهيار الأمن لدول الخليج، كراسات إستراتيجية، العدد (221)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011)، ص45.

(2) محمد جمعة، العلاقات العربية-الفلسطينية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012)، ص16.

موقعها ونفوذها على المستوى الدولي، وقدرتها على التغلب على القيود التي تفرضها عوامل مختلفة وتحييدها لاكتساب هامش واسع في المناورة والحركة بحرية[1]، وسياسة المملكة الخارجية التي تعد الإطار العام الذي تتحرك فيه المملكة على الصعيدين الإقليمي والدولي، تلتزم بعدة مبادئ وثوابت ناتجة عن معطيات جغرافية وتاريخية ودينية واقتصادية وأمنية وسياسية تجعل من مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية[2]، وتعزيز العلاقات مع دول الخليج والجزيرة العربية ودعم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية، هي المبادئ الأبرز في التحركات الدبلوماسية الخارجية للمملكة[3].

وتشمل السياسة الخارجية السعودية أربع دوائر رئيسية هي الدائرة الخليجية ثم العربية ثم الإسلامية وأخيراً الدائرة الدولية، ولكل دائرة من تلك الدوائر مبادئ حاكمة وآليات معينة ترتكز إليها المملكة بما يخدم مصلحتها الوطنية في المقام الأول ثم المصالح العربية والإسلامية ثانياً، ولا تخرج هذه المبادئ وتلك الآليات عن الإطار الأكبر الذي رسمتها لها منذ نشأتها عام 1932 حتى الآن لخطها السياسي على الصعيد الخارجي[4].

وقد سعى حكام السعودية و لا يزالون وراء هدفين أساسيين في السياسة الخارجية، وهما: الأمن الداخلي، والأمن الخارجي[5]، لذلك لم تكن السعودية بعيدة عن الأحداث والمتغيرات الخارجية البارزة فعلى سبيل المثال لا الحصر، وبعد أحداث 11 أيلول 2001 حدث تعديل وتغيير في توجهات المملكة الداخلية والخارجية لتقليل

---

(1) خالد حنفي، السياسة الخارجية السعودية، مجلة شؤون خليجية، العدد(3)، (لندن، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 1999)، ص30.

(2) مطلك سعود، التوجهات السعودية لاستعادة الأمن في الخليج، (القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية، 2008)، ص63.

(3) جاسم الحريري، السياسة الخارجية السعودية، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد (129)، (بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2008)، ص145.

(4) مطلك سعود، المصدر السابق، ص63.

(5) غيرد نونمان، محددات السياسة الخارجية، في بول أرتس (محرراً)، المملكة العربية السعودية في الميزان، ترجمات، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص364.

الضغوط الإقليمية والدولية، سيما الغربية[1]، بعد اتهامها بأنها مركز لنمو "التطرف الديني"، ولا زالت المملكة تعاني من هذه الإشكالية، وبعد وفاة الملك (فهد بن عبد العزيز) عام 2005 ومبايعة السعوديين للملك (عبد الله بن عبد العزيز) بدأت السعودية بانتهاج سياسة جديدة فيها نوع من التغيرات الجوهرية في منظومة ونسق الفكر، والتوجهات الداخلية التي لها انعكاسات على سلوكها الخارجي بشكل متوازن بين الداخل والخارج ولكنها مسخرة لتحسين صورتها في الساحة الدولية وخصوصاً داخل الولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من اتهام الأخيرة لها بأن أراضيها أصبحت تشكل خطراً على الوجود الأمريكي في العراق بعد احتلاله في التاسع من نيسان 2003، إذ كان يَعبُر (وفق الإدعاءات الأمريكية) إلى داخل العراق من السعودية مئات السعوديين للقيام بعمليات مسلحة ضد القوات الأمريكية. ناهيك بسيادة نفور عام داخل الساحة السعودية الشعبية وبعض النخب الفكرية ضد الوجود العسكري الأمريكي في العراق بخاصة ومنطقة الخليج العربي بعامة[2].

سيما أن الولايات المتحدة الأمريكية تقيس علاقتها بالسعودية في ضوء تحقيق مصالحها بالرغم من اختلافها مع توجهات النظام السعودي، ومن ثم لم تكن الولايات المتحدة تنظر بعين الرضا إلى النظام السياسي والاجتماعي في المملكة، ولكن ذلك لم يكن يعني لها شيئاً على الإطلاق، طالما أن المصلحة و الإستراتيجية الأمريكية غير متأثرة بذلك[3].

والآن ومع مطلع العام 2011 تشهد المنطقة موجة هائلة من التغيرات الناتجة عن ثورات الربيع العربي المطالبة بالتغيير، هذه الموجة لم تستثنِ بلدان مجلس التعاون الخليجي، إذ ظهرت بشكل محدود وخجول في السعودية بعد أن كانت قد امتدت إلى البحرين وما تَبِعَ ذلك من تدخل إقليمي قادته السعودية عبر قوات درع الجزيرة في

---

(1) جاسم الحريري، مصدر سبق ذكره، ص144.

(2) المصدر نفسه، ص145.

(3) تركي الحمد، أمريكا والسعودية، صحيفة الشرق الأوسط 2002/8/18.

الوقت الذي لم تكن فيه إيران بعيدة عن محاولة استغلال هذه الأحداث ومحاولة الدفع بها إلى مسارات معينة في إطار مشروعها الطامح إلى الهيمنة الإقليمية[1].

من هنا تجئ أهمية هذا السؤال: كيف وإلى أي مدى أثر ثورات الربيع العربي على السعودية؟ قد يكون السؤال مبكراً، لكن ما نحاول تقديمه من إجابة هو مجرد مؤشرات في حاجة إلى مزيد من الوقت للمتابعة والتقييم.

ثانيا: السعودية بين تحديات الربيع العربي والتهديدات الإقليمية

هز زلزال الثورات العربية أركان النظام الرسمي العربي، وأمتد تصدع هذه الأركان إلى الخليج بفعل التداعيات الهائلة الداخلية والعربية والإقليمية والدولية للتطورات المصاحبة لتفاعلات تلك الثورات، وقد تصاعدت مطالب الإصلاح وأخذت دعوة " الملكيات الدستورية " تتردد وتتسع لترد ببلاغة شديدة على مزاعم " المناعة الملكية الخليجية " أي مناعة الدول الملكية الخليجية واستثنائها من تداعيات هائلة أخذت تتدافع على إقليم الخليج بفعل هذه الثورات، تداعيات فرضت نفسها داخل دول المجلس وأخرى فرضت نفسها على البيئة الإقليمية والدولية للمجلس، وانعكست بدرجات وأشكال متباينة على تفاعلات دول المجلس وخياراته في علاقاته مع القوى الإقليمية والدولية التي تأثرت مصالحها هي الأخرى كثيراً بفعل هذه الثورات وتداعياتها [2].

وفي هذا الإطار يمكن القول أن السعودية تواجه تحديات أمنية تتضمن مدى واسعاً من التحديات الخارجية والداخلية مثل الوضع في العراق والتطلعات الإيرانية الساعية إلى الهيمنة والسيطرة، سيما أن إيران استطاعت توظيف الورقة الشيعية لتعزيز نفوذها الإقليمي في منطقة الخليج التي تحتوي على مكون شيعي مهم، ففي الكويت يمثل الشيعة حوالي 30% من السكان وفي مملكة البحرين حوالي 60% وبالتالي أضحى لإيران وجود

---

(1) هاني رسلان، المملكة العربي السعودية والتهديدات الإقليمية، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد (204)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011)، ص141.

(2) محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011)، ص7.

فعلي غير رسمي في دول مجلس التعاون الخليجي استطاعت توظيفها لتكون خط دفاعها الأول حال تعرضها لضربات عسكرية[1].

من هنا يبدو واضحاً إن أحد الأسباب التي تدفع السعودية لشن حملات إعلامية واسعة بشأن تصاعد قوة الشيعة في المنطقة هو قلق السعودية من اختلال توازن القوى الإقليمي بينها وبين إيران، ذلك التوازن الذي كان ولا يزال يشكل أحد أهم أركان السياسات السعودية على مدار العقود الماضية[2].

ومن التحديات الأخرى التي تواجه السعودية تعطل محاولات التسوية السياسية للصراع العربي (الإسرائيلي)،فضلا عن احتمالات زيادة الانتشار النووي، وتهديدات الحرب غير المتناسقة، فضلاً عن محاربة إرهاب تنظيم القاعدة والتطرف الإسلامي وكيفية الاستجابة للمطالبات بالإصلاح التي لم تعد أمراً داخلياً فقط، بل أصبحت تتغذى وتتأثر بقوة بما يحدث من تطورات المنطقة وخصوصاً نجاح ثورة الخامس والعشرين من يناير في مصر، يضاف إلى ذلك أعباء إعادة هيكلة تحالفها مع الولايات المتحدة والغرب، كل ذلك يتم بإطار من تحولات القوة في بيئة ومناخ غير مستقرين ويفرض تحديات خاصة تتطلب إعادة تعريف أو تحديد العديد من أوجه الهياكل الأمنية لمواجهة تلك التحديات، وفي القلب من كل ذلك تقع الثروة البترولية التي تحتويها المنطقة الشرقية في السعودية والتي تمثل حمايتها وتأمين استخراجها جوهر التفاعلات الدائرة في المنطقة[3].

وفيما يتعلق بالمحددات العامة للقدرات السعودية نجد أن هناك الكثير من عوامل القوة وعوامل الضعف فيها، فعلى سبيل المثال تمتلك السعودية ثروة نفطية هائلة تشكل المصدر الرئيسي للاقتصاد السعودي وهو عامل قوة و ايضاً شكل عامل ضعف لاعتماد الاقتصاد السعودي على النفط كمصدر وحيد، الأمر الذي حرم السعودية من فرصة تنويع اقتصادها كما أن الإنفاق الدفاعي والأمني الهائل لم يجلب الأمن فما زالت تعتمد

---

(1)Kenneth M.Polack, Bringing Iran to the BorgainingTable,Saban Center for middle East Policy. Current History,U.S.A Nov,2006. http://www.brookingsedul articles/2006/11 iran Pollack.aspx.

(2) جمال جمالي، السعودية والشيعة، مختارات إيرانية، العدد (132)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011)، ص30.

(3) هاني رسلان، مصدر سبق ذكره، ص141.

على الحماية الغربية بصورة دائمة[1]، إذ يعد عامل الأمن هو المحرك الأول للسياسة السعودية على الصعيد الإقليمي والدولي[2]، مما يجعل التساؤل الدائم عن ماهية وجدوى تلك الصفقات و الإنفاق الهائل على الدفاع، فضلاً عن محدودية العنصر البشري في القوات المسلحة وعدم استيعاب التكنولوجيا المتطورة الحديثة.

وانطلاقاً من هذه المعطيات فأن مفهوم جديد لأمن الخليج سوف يفرض نفسه تدريجياً على مجلس التعاون الخليجي في ظل ثورات الربيع العربي، هذا المفهوم الجديد سوف يحرص على إدراك متغيرين أساسيين جديدين على معادلة الأمن الخليجي، المتغير الأول: يتعلق بمصادر التهديد، إذ فرضت مصادر التهديد الداخلية نفسها بما يفوق أو ما يعادل أو يوازن مصادر التهديد الخارجية وإذا كان الأمر كذلك فأن أمن السعودية الذي ظل مستورد لسنوات طويلة وظل أسير الحماية الأمريكية أحياناً أو أسير عولمته في أحيان أخرى بعد ما شهده إقليم الخليج إثرَ حرب الخليج الثانية عام (1991) والدور الأمريكي الفاعل في هذه الحرب، وما شهده من تداعيات الحرب الأمريكية على (الإرهاب)، ودخول حلف الناتو كشريك أو منافس للدور الأمريكي المهيمن[3].

هذا الأمن لن يبقى معتمداً على الحليف الخارجي بالدرجة الأولى، وحتماً سيكون للقوة الذاتية أو للأمن الجماعي للمجلس دوره الفاعل والأساسي الجديد على معادلة تحقيق هذا الأمن، لكن الأهم هو أن تحقيق الأمن في مفهومه الجديد لن يعتمد بالدرجة الأولى على الوسائل الأمنية بل على أدوات سياسية اجتماعية اقتصادية وثقافية تتواءم مع المطالب والضغوط ذات العلاقة بمصادر التهديد الداخلية للأمن، المتغير الثاني يتعلق بما ظهر من خلافات مع الحليف الأمريكي من جانب بعض دول المجلس وخاصةً السعودية[4].

---

(1) حمزة الحسن، السياسة الخارجية السعودية، مجلة شؤون سعودية، عدد 25 على الرابط: affairs.net/webpage/sa/issue08/../issue08nt01.htm.http://www.Saudi

(2) عبد الحليم محجوب، الموقف الخليجي من الأزمة السورية، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد(57)، (القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2012)، ص30.

(3) محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية، مصدر سبق ذكره، ص8.

(4) محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية، مصدر سبق ذكره، ص7.

فقد رفضت السعودية الضغوط الأمريكية على الرئيس المصري السابق (حسني مبارك) وعارضت بشدة أي ضغط على النظام في البحرين، فضلاً عن إصرارها على أن تكون لاعباً رئيساً في اليمن، ومن مصادر الخلاف الأخرى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بقصف مناطق باكستانية على الحدود مع أفغانستان أدت إلى توجس سعودي من أن تؤدي الغارات الأمريكية إلى إضعاف الجيش الباكستاني، ذلك أنه كلما أزداد القصف ثارت القبائل الباكستانية، وأدى ذلك إلى اصطدام يضعف من قوته ومكانته لدى الرأي العام الباكستاني، مما يعني في نهاية الحال فقدان السعودية حليفاً عسكرياً استراتيجياً لعمقها القريب وهو (الجيش الباكستاني)[1].

وقد أُتُّهِمَتْ السعودية أكثر من مرة بأنها كانت وراء تمويل البرنامج النووي الباكستاني، من خلال المساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها لباكستان على الرغم من نفيها لذلك[2]، وبغض النظر عن مسألة التمويل فأن امتلاك باكستان للسلاح النووي والعلاقة الإستراتيجية مع الجيش الباكستاني تنظر إليهما السعودية على أنهما عنصر توازن لأمنها بين (إسرائيل) المالكة للسلاح النووي وإيران الساعية إلى امتلاكه ومن ثم فإن أي مس بالنووي الباكستاني هو في الجوهر مس بالأمن والعمق الاستراتيجي السعودي[3].

ومن ناحية أخرى شكلت إستراتيجية الدفاع الأمريكية الجديدة التي تم الإعلان عنها في 2012، نقطة تحول للمؤسسة العسكرية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، ولعل ابرز ملامح تلك الإستراتيجية تتمثل في تجاوز الرئيس الأمريكي (باراك اوباما) للحربين اللتين ورثهما عن سلفه (جورج بوش الابن) والتركيز على التحديات الأمنية في منطقة أسيا والمحيط الهادي وتطوير الوجود العسكري في أوربا، وبالرغم من أن

---

(1) فؤاد فرحاوي، دوافع مجلس التعاون الخليجي لضم المغرب والأردن، مجلة السياسة الدولية، العدد (185)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011)، ص96.

(2) شيرين مزادي، باكستان أمة محصورة في لعبة الحرب الأمريكية على الرابط:

http://www.arab-center.org/index.php?option=com-content&view=article&id=139 .pukistan-1-5&catid=61:Pakistan-12&itemid=91.

(3) فؤاد فرحاوي، المصدر السابق، ص98.

التصريحات الأمريكية المتكررة تؤكد على أن الإستراتيجية الجديدة لا تعني الانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط والتخلي عن حلفائها فيه، إلا أن الثقة في القوة الأمريكية و مصداقيتها في المنطقة بدأت تتآكل على نحو خطير، فهناك تخوف كبير لدى السعودية من غياب الرؤية الإستراتيجية لدى الإدارة الأمريكية الحالية، وقد وصلت أزمة الثقة بين الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة إلى درجة من الحدة أنهم باتوا يشككون في شجاعة أمريكا والقدرة على الاعتماد عليها، سيما بعد تخليها عن حلفائها في تونس ومصر وليبيا[1].

وعلى أثر ثورات الربيع العربي وجدت السعودية ذاتها لأول مرة من دون حماية ضد الخطر الداخلي، فَلَيْسَ ثمة بنود في الاتفاقيات الأمنية الخارجية تقرر دور القواعد العسكرية الأجنبية في حماية الأنظمة إزاء خطر الثورة الداخلية وهذا ما جعلها تبحث عن بدائل وضمانات أمنية جديدة تتعامل مع خطر الثورات الداخلية، حين شعرت بحالة من الفراغ الاستراتيجي إزاء التعامل مع هذا النوع من الخطر[2]، سيما أن السعودية تشعر بالحاجة إلى خلق شبكة خاصة بها لحماية مصالحها لأنها لن تستطيع الاستمرار في الاعتماد على حلفائها الغربيين التقليديين[3].

من هنا جاءت المفاجأة الأولى بتبلور اتجاه خليجي نحو تشكيل ما يسمى "كتلة الخليج الموسع" في 2011، التي تطلعت إلى ضم الأردن والمغرب إلى مجلس التعاون الخليجي، بالرغم من البعد الجغرافي والتركيبة الاجتماعية المختلفة، كما طرح مفكرون سياسيون خليجيون فكرة مبادرة الكونفدرالية الخليجية، سيما بعد اهتزاز ثقة دول الخليج في دعم الولايات المتحدة للأنظمة العربية الحليفة، وهو ما ولَّدَ شعوراً عربياً

---

(1)احمد ذباب، دور المخاطر في طرح صادرة الاتحاد الخليجي، مجلة شؤون عربية، العدد (149)، (القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2012)، ص37.

(2) معتز سلامة، دوافع وفرص قيام الاتحاد الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد (189)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012)، ص137.

(3) محمد النابلسي، ثورات ملهوفة، (بيروت، مركز دلتا للأبحاث، 2011)، ص75.

بالقلق والحاجة إلى صياغة استراتيجيات وقائية تعتمد على الذات أكثر من الارتكان إلى الخارج[1].

أما المفاجئة الثانية فكانت دعوة العاهل السعودي (عبدالله بن عبد العزيز) لدول المجلس إلى تجاوز مرحلة التعاون إلى الاتحاد في كيان واحد، خلال قمة الرياض ال (32) التي انعقدت في (19 كانون الأول 2011)، ولا يمكن فصل توقيت هذه الدعوة وتفسير دوافعها ومحدداتها بعيداً عن المخاطر والتحديات الإقليمية الحالية، سيما بعد استمرار ثورات الربيع العربي، وإعلان الولايات المتحدة عن استكمال انسحابها من العراق في أواخر كانون الأول 2011، وتحول الأخير إلى ساحة لتمدد النفوذ السياسي والعسكري لإيران، فضلاً عن مخاطر نشوب حرب أمريكية (إسرائيلية) ضد إيران هذا إلى جانب انفجار الأوضاع في سوريا واحتمالات حدوث صدام طائفي (سني- شيعي) في المشرق العربي والخليج العربي[2]، وثمة شواهد عديدة تنذر وتحذر من تحول الصراع في المنطقة إلى صراع سني-شيعي، سيما في ظل ما تشهده الخريطة السياسية العربية من صحوة سنية تمثلت في فوز القوى والتيارات الإسلامية في انتخابات ما بعد الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا فضلاً عن الكويت والمغرب ومع انسداد أُفق الحل في الأزمة السورية بات هناك شبه إجماع على أن الصراع أصبح مذهبياً بامتياز، وتمثل الاضطرابات في سوريا بالنسبة لبلدان الخليج السنية فرصة جديدة للتصدي للنفوذ الإيراني الذي توسع بشكل مهم في لبنان والعراق عقب الغزو الأمريكي للعراق عام (2003) ومن ثم فأن الساحة باتت مُهيأة كي تتحول سوريا إلى ساحة حرب بالوكالة يمكن أن تمتد إلى العراق ولبنان[3].

ومن هنا لم يكن الموقف الخليجي الذي تتصدره السعودية وقطر من تطورات الأزمة السورية يمثل مفاجأة، فكلا البلدين ومن ورائهم الولايات المتحدة يرون أن سقوط نظام الأسد سوف يسبب خسارة كبيرة للمنافس الإقليمي الأكبر والقوة الشيعية

(1) بشير عبد الفتاح، الجامعة العربية و إعصار الربيع العربي، مجلة شؤون عربية، العدد (151)، (القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2012)، ص84.

(2) احمد ذياب، دور المخاطر الخارجية في طرح مبادرة الاتحاد الخليجي، مصدر سبق ذكره، ص32.

(3) المصدر نفسه، ص38.

المتفوقة في المنطقة لصالح القوة السنية التي تمثلها السعودية، ويساعد على إرجاع إيران إلى حجمها الطبيعي ويدعم فرص إجراء تعديلات جوهرية على موازين القوى الإقليمية لصالح هذه المجموعة[1].

على صعيد آخر عمقت أحداث البحرين من واقع التخندق الطائفي في المنطقة ليصبح مصدراً جديداً من مصادر التوتر الإقليمي، ومن ثم فأن الخوف من انتقال التخندق الطائفي إلى خارج البحرين يمثل أكبر نقاط ضعف المعادلة الأمنية في الخليج العربي[2].

لقد كان البعد الطائفي حاضراً بقوة في أزمة البحرين 14 كانون الثاني 2011، ففي حين لعب هذا العامل دوراً مهماً في تأجيج الأزمة فأنه لعب دوراً لا يقل أهمية أيضاً في الحفاظ على طابعها كأزمة سياسية بين النظام الحاكم والشعب، كما أضفى عليها بعداً إقليمياً واضحاً في سياق الاستقطاب والتنافس الإيراني- السعودي على خلفية التدخل الإيراني في الأزمة، مما انعكس سلبياً على التفاعلات إيرانية- السعودية[3].

ثالثا: أثر أزمة البحرين على التفاعلات السعودية - الإيرانية

كشفت ثورات الربيع العربي إن الحالة الخليجية تحتوي على نقاط قوة عديدة ونقاط ضعف عديدة، واتضح أن البحرين هي أكبر نقاط ضعف الحالة الخليجية، وقد تمكنت السعودية من تحقيق نصر سياسي في المعركة من اجل البحرين والتي كانت في جوهرها معركة من اجل السعودية، سيما أن هذه المعركة كانت مصيرية للسعودية على أكثر من مستوى، بما في ذلك حماية الأسرة الحاكمة ومنع تحولها إلى ملكية دستورية، والمواجهة مع إيران، ومواجهه ثالثة غير متوقعة مع الولايات المتحدة، ومن ثم حققت السعودية في البحرين نصراً ثلاثياً ضد أمريكا وإيران ووقف زحف الربيع العربي[4].

(1) عبد الحليم محجوب، الموقف الخليجي من الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص34.

(2) عبد الخالق عبد الله، الربيع العربي، في عبد الله بلقيز(محرراً)، الربيع العربي إلى أين، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص324.

(3) محمد عز العرب، الأزمة السياسية في البحرين، كراسات إستراتيجية، العدد (223)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011)، ص58.

(4) عبد الخالق عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص318.

وفي إطار الصراع الذي يدور بين إيران والسعودية، تعد البحرين المنطقة الرخوة التي دار فيها جانب مهم من هذا الصراع، ومنذ قيام الثورة في إيران(1979) وحتى الآن برز تيار ثوري شيعي في البحرين طالب بإطاحة (بآل خليفة) وهو ما اتضحت معالمه في الأزمة السياسية الراهنة[1]، إذ شهدت البحرين منذ 14 كانون الثاني 2011 موجة من المسيرات والمظاهرات الاحتجاجية التي سرعان ما تطورت إلى اعتصام في اليوم الثالث في دوار اللؤلؤة، ثم تطورت إلى احتكاكات بين أبناء الطائفتين (الشيعية والسنية) مما أفضى إلى تشدد مقابل من النظام الحاكم في التعامل مع الطائفة (الشيعية)، سواء من خلال استخدام القوة أو الانحياز إلى (السنة) أو احتواء بعض العناصر أو طلب الدعم من الدول العربية (السنية)، خاصة السعودية[2].

كان الهدف الأولي لهذه الحركة الاحتجاجية إطلاق "يوم الغضب" على غرار أيام الغضب العربية التي بدأت في تونس، ثم مصر، ثم امتدت إلى دول عربية أخرى وقد تزامن يوم "الغضب البحريني" مع الذكرى العاشرة لإعلان ميثاق العمل الوطني والذكرى التاسعة لإصدار دستور سنة 2002[3].

دعا المحتجون في البداية إلى إجراء تحولات جوهرية في بنية النظام السياسي القائم بما يضمن التحول إلى الملكية الدستورية وتضمن أيضاً انتخاب حكومة جديدة، سيما أن العائلة المالكة لا تزال مسيطرة على الوزارات السيادية في مجلس الوزراء الذي يترأسه الأمير (خليفة بن سلمان) (عم الملك) منذ أربعين عاماً، كما طالب المحتجون بإيقاف التجنيس السياسي وإنهاء مشكلة الدفان[4].

ومع انضمام بعض الحركات السياسية مثل "حق" و "الأحرار" و"أمل" بدأ يطرح لأول مرة في تاريخ البلاد شعار "إسقاط النظام" وتحويل البحرين من ملكية إلى جمهورية، مما أدى

---

(1) شحاتة محمد ناصر، سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت في التعامل مع المطالب الشعبية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص19.

(2) البحرين اشتباك السنة والشيعة، صحيفة الشرق الأوسط، 5 نيسان 2011.

(3) المعارضة تطلق يوم الغضب البحريني، صحيفة الشرق الأوسط، 15 آذار 2011.

(4) محمد عز العرب، الأزمة السياسية في البحرين، مصدر سبق ذكره، ص6.

إلى تفاقم الصدام بين أجهزة الأمن وقوى الاحتجاج والتي أدت إلى الاستعانة بقوات درع الجزيرة الخليجية[1].

ويرى الباحث أن الاستعانة بقوات درع الجزيرة ورفع شعار الشعب يريد إسقاط النظام في البحرين أدت إلى تدهور العلاقات الإيرانية- السعودية، سيما أن البحرين تمثل للسعودية خط أحمر وقضية أمن قومي، ومن ثم فأن سقوط البحرين سيفضي إلى سقوط السعودية.

ويجادل الباحث بأن الأزمة في البحرين شديدة التعقيد ومتعددة الأبعاد، فهي في احد أبعادها أزمة علاقة بين الدولة والمجتمع، وفي بعد أخر أزمة بين النظام والمعارضة، وفي بعد ثالث أزمة طائفية بين (السنة والشيعة)، وفي بعد رابع أزمة علاقات ثنائية بين (المنامة وطهران)، وفي بعد خامس هي امتداد لازمة التنافس السعودي- الإيراني على النفوذ الإقليمي، وهو ما يجعل البحرين واحدة من نقاط الاشتعال المحتملة في المنطقة العربية. ومن ثم فأن هناك اتجاهاً يرى أن البحرين قد تتحول عبر هذه الأزمة إلى ساحة حرب بالوكالة لمواجهه قديمة بين الرياض وطهران.

وفي هذا الإطار تعد السعودية أكبر الأهداف الإيرانية في المنطقة، ففي حالة نجاح الشيعة في البحرين في إحداث حالة من عدم الاستقرار الدائم فإنها سوف تشجع شيعة الخليج، خاصة في السعودية على التمرد، سيما في المنطقة الشرقية إذ تقع واحدة من أكبر الحقول النفطية في العالم[2].

ويعاني سكان المنطقة الشرقية وبصفة خاصة إقليم (الإحساء و القطيف) وبلدة العوامية في القلب منها من التهميش السياسي والحرمان الاقتصادي والتجاهل الثقافي والتطرف المناطقي، لكن الحكومة تنفي هذه الاتهامات، وثمة مشكلة أساسية في هذا النمط، إن ثمة مطالبات من جانب عدد من الشيعة في المنطقة الشرقية تتعلق بالانفصال

---

(1) محمد الرميحي، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، صحيفة الشرق الأوسط، 12 آذار 2011.

(2) محمد عز العرب، مصدر سبق ذكره، ص21.

عن الوطن الأم وتكوين جمهورية الإحساء[1]. ففضلاً عن حالة عدم الاستقرار في اليمن، والتي يمكن أن تدفع إعداد كبيرة من اليمنيين وخاصة الحوثيين إلى دخول المملكة عبر الحدود الجنوبية[2] .

وانطلاقاً من هذه المعطيات فأن المشهد السياسي في البحرين سيظل بؤرة للتوتر السياسي والأمني في المنطقة طالما بقي الحال على ما هو عليه من الاستقطاب والتجاذب الإقليميين سواء فيما بين (طهران و الرياض) أو ما بين (طهران و واشنطن)[3].

وفي هذا الإطار يعد العامل الأمريكي واحداً من المحددات الثانوية في الأزمة الراهنة في البحرين، إذ تعد البحرين حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة، فهي مقر الأسطول الخامس الأمريكي، ومن ثم فأن استمرار حالة عدم الاستقرار في البحرين قد تشكل انتكاسة كبيرة للعمليات التي تقوم بها الولايات المتحدة لحماية الملاحة في الخليج ولدعم القوات الدولية والأمريكية في أفغانستان[4]، الأمر الذي يبرز مركزية القضايا الأمنية في موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة البحرينية[5]، ومن ثم فأن مستقبل الوضع في البحرين لا تحدده التفاعلات الداخلية فقط فمواقف الدول الخليجية والولايات المتحدة وما تريده وتقبله كتنازل للمعارضة له دور مهم في تحديد حجم التغيير الذي يمكن أن يطرأ على النظام السياسي[6]، فضلاً عن الدور الإيراني في البحرين سيما أن المعادلة الأمنية وموازين القوى بين إيران وبلدان مجلس التعاون عادةً ما تكون

---

(1) محمد عز العرب، كيف تتعامل الحكومات الخليجية مع المطالب الشيعية، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد (214)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012)، ص120.

(2) هدى الحسيني، قوات درع الجزيرة تدخل البحرين، صحيفة الشرق الأوسط، 17 آذار 2011.

(3) حامد محمود، هل تآمرت إيران ضد البحرين، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد (190)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2010)، ص110.

(4) علي إبراهيم، من شمال أفريقيا إلى البحرين، صحيفة الشرق الأوسط، 8 اذار2011.

(5) بشير عبد الفتاح، أمريكا والربيع العربي، مجلة شؤون عربية، العدد (146)، (القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2011)، ص61.

(6) إيمان احمد رجب، ملامح الأزمة الداخلية لمظاهرات البحرين، مجلة السياسة الدولية، العدد (184)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011)، ص77.

معادلة صفرية، فكل خسارة لإيـران هـي مكسـب لبلـدان مجلـس التعـاون الخليجـي، كـما أن أي مكسب لإيران هو بالمحصلة خسارة للعواصم الخليجية، ومـن ثـم فـأن خسـارة إيـران في البحـرين وسوريا خلال الربيع العربي تصب في مصلحة دول الخليج العربي[1].

وفي الختام يؤكد الباحث بأن الطائفية لا تقدم حلاً للبحـرين ولا يمكـن للـبلاد أن تـنهض في ظل انقسام طائفي، ولا يمكن لحقوق الإنسان أن تزدهر وتثمر إلا في ظلال مجتمع مدني متسـامح، وفي ظل ثقافة وطنية جامعة، وهوية وطنية جامعة أيضاً، وهذا ما نتمنى من العقـلاء يقومـوا بـه، ومن ثم تحتاج البحرين الآن إلى الارتقاء إلى ما فوق الطائفية والقبلية والعائلية، وتغليـب الوطنيـة الجامعة والدين الجامع والعيش التاريخي المشترك ومبادئ الديمقراطية لتصبح واحـة عـيش وسـلام لجميع أهلها ضمن عروبتها وإسلامها ووطنها العربي الكبير[2].

---

(1) عبد الخالق عبد الـلـه، الربيع العربي، مصدر سبق ذكره، ص324.

(2) علي فخرو، انعكاس التحركات العربية على البحرين، مجلة المستقبل العربي، العدد (390)، (بـيروت، مركـز دراسـات الوحدة العربية، 2011)، ص117.



الفصـــل الســـادس

مستقبل التوازنات الإستراتيجية في الشرق الأوسط

شهد التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، متغيرات مهمة كان لها الأثـر الكبـير في صياغة الإطار العام للإقليم، إذ انه في ضوء هذه المتغيرات سعت القوى الإقليمية الفاعلـة في الشرق الأوسط إلى فرض سياساتها وأجنداتها لصالح تحقيق أهدافها ومصـالحها، ومـن ثـم أن تكـون قـوى مؤثرة في التوازن الاستراتيجي، وبعـد المحصـلة لما جـرى التطـرق إليـه مـن الحـديث عـن التـوازن الاسـتراتيجي في الإقلـيم في مرحلتـي الحـرب البـاردة ومـا بعـدها، فالمسـتقبل مـا هـو إلا انعكـاس موضوعي للأوضاع الراهنة، والتي هي بالتأكيد الناتج لتفاعلات العديـد مـن الأحـداث والقضـايا في المرحلة السابقة (الحرب الباردة وما بعدها).

وبطبيعة الحال، فان التوازن الاستراتيجي في الزمن القادم (المستقبل) سـوف يتكـون نتيجـة تفاعل الأحداث داخل الإقليم في الوقت الراهن، صحيح أن لطبيعـة التفـاعلات داخـل الإقلـيم بـين القوى الفاعلة والمؤثرة كان له الدور الأساس في تغيير حـال التـوازن مـن صـورة إلى أخـرى، ويمكننـا القول كذلك، إن لطبيعة التفاعل بين هذه الدول والدول الأخـرى سـيكون لـه دوراً مـؤثراً في بلـورة صورة التوازن في المستقبل. ومن هنـا سـنعمد إلى الإجابـة عـلى عـدد مـن التسـاؤلات للوصـول إلى طبيعة ذلك التوازن في المستقبل، إذ سنطرح تساؤلاً مركزيـاً وهـو (كيـف سـيكون شـكل التوازنـات الإستراتيجية الجديدة وطبيعتها في المستقبل، ولماذا؟)،وستتم الإجابة على هـذا التسـاؤل مـن خـلال مبحثين هما:

المبحث الأول: الأبعاد الإستراتيجية لأداء القوى الإقليمية الفاعلة في التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط

المبحث الثاني: الاحتمالات المستقبلية للتوازنات الإستراتيجية في الشرق الأوسط

المبحث الأول

الأبعاد الإستراتيجية لأداء القوى الإقليمية الفاعلة في التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط

إنَ الحـديث عـن التـوازن الاسـتراتيجي في منطقـة الشرق الأوسـط ومسـتقبله، يسـتدعي بالضرورة الحديث عن أهم القوى الفاعلـة فيـه، وهـي القـوى التـي لهـا الـدور الأسـاس في شـؤون تفاعلات الإقليم منذ الحرب الباردة وحتى وقتنا الراهن، ويمكـن القـول إن التـوازن الاسـتراتيجي في المنطقة يرتبط بالقوى الإقليمية الأساسية (العربية وغير العربية) صاحبة التأثير والقدرة والنفوذ، إذ إن هذه القـوى تعـد أطرافـا رئيسـة في التـوازن الاسـتراتيجي، وان لكـل منهـا نقـاط قـوة وضـعف وتحديات مختلفة، كما أن لها حساباتها الإقليمية وتوجهاتها الدولية، وبمجمل هذه العناصر تتحدد وضعية الدولة في التوازن الاستراتيجي مستقبلاً، إذ أن كلاً من هذه القوى سعت إلى الاسـتفادة مـن حالة الفراغ الأمني الذي تعاني منه المنطقة واتجهت كل منها إلى تعظيم المنافع على حساب القوى الأخرى، وذلك من اجل صياغة وضع إقليمي جديد يتماشى مع سياساتها بحيث يمكـن مـن خلالهـا إشعار الآخرين بأهمية وجودها وعدم تجاهلها في أية ترتيبات يمكن طرحها سواءً كانت سياسية أم اقتصادية أم عسكرية أم أمنية، من دون أن يكون هناك حالة مـن التفـوق لإحـداها عـلى الأخـرى، وان وجد فسيكون ليس من الدرجة التي تميزها عن غيرها، ويمكن القول، إن هذه القوى الإقليميـة تمتلك من المقومات والقدرات ما يمكنها من القيام بـأدوار مـؤثرة، ويمكـن بالنتيجـة أن تـؤدي دوراً هاماً في شؤون تفاعلات الإقليم، ويتوقع لها أن تؤدي مثل هذا الدور مستقبلا.

أولا: إيران

تمثل سياسة إيران الخارجية دائما إشكالية سواء على المستوى التحليلي أم على المستوى العملي، وهو ما سبب إرباكا حقيقيا للمتعاملين معها، ومرد ذلك أن إيران لا تتحدث بصوت واحد، وأن ثمة معسكرين في إيران(المحافظين والإصلاحيين) يتداولان تلك المسألة، فضلا عن طبيعة سياستها الحذرة والمعقدة، ويلاحظ في الآونة الأخيرة، وبخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام2003، تصاعدا في النفوذ الإقليمي لإيران، فهي تقع في موقع جيوبوليتيكي متميز قدم لها فرصة كبيرة في استثماره لجهة الدفع بمشروعها التوسعي الدفاعي والهجومي في الوقت نفسه، بيد أنه، أي هذا الموقع، جعلها أيضا عرضة للمخاطر في منطقة تتسم بالتوتر وللاستقرار[1].

تحاول إيران أن تستغل ما لديها من أوراق تؤهلها في بسط نفوذها داخل محيطها الإقليمي، بغية أداء دورا قياديا، يعكس قدراتها وإمكانياتها الحقيقية، وثقلها الحضاري والتاريخي، وهذا ما يعد إحدى الإشكاليات التي واجهت إيران في سياستها الخارجية، إذ راوحت سياستها بين المثالية (العقائدية) والواقعية، فضلا عن أنها بلد يمتلك الإمكانات الكافية لتنفيذ دورها الطموح، سيما أن هذا النفوذ الإقليمي جاء في كثير من الأوقات على حساب التنمية الإيرانية الداخلية واحتياجات المجتمع الإيراني، سيما في ظل الحصار المفروض عليها، فضلا عن الاحتجاجات الداخلية المعارضة لسياسة إيران الخارجية الطموحة ذات الكلفة العالية، سيما تدخلها في لبنان والعراق وفلسطين، أضف إلى ذلك سعيها إلى ممارسة دور فاعل ونشيط لاستغلال ما افرزته ثورات الربيع العربي من متغيرات ومحاولة توظيفها لخدمة مشاريعها الإقليمية في المنطقة وغيرها من المناطق والأقاليم الأخرى، إذ استنفذ ذلك من مواردها، ومن ثم لابد للدولة أن يكون لها إستراتيجية لسياستها الخارجية متوائمة مع واقعها وقوتها ووزنها الحقيقي، وإلا أصبحت سياستها الخارجية وحركتها الدولية مجردة إلى حد كبير من عوامل الفاعلية، إن أي خلل في هذا التوازن بين قوة الدولة الشاملة وسياستها الخارجية يؤدي إلى نتيجتين: الأولى، أن

(1) Barry Rubin, Iran of a Regional Power the Rise, MERIA, Vol. 10, No3,September 2006,PP.4-5

تكون السياسة الخارجية مجردة مـن الفاعليـة إلى حـد كبـير، والثانيـة، أن تكـون قـوة الدولـة غـير مستغلة تماما في سياستها الخارجية[1].

تأسيسا على ذلك، ثمة مجموعة من القضايا تنال الأولوية لسير الدول في سياستها الخارجية، وهي تمثل الأهداف الحيوية: الأمن، حفظ الذات، والاكتفاء الاقتصادي، والنفـوذ والهيبـة القـوميين، ومحور السياسة الخارجية هو تقرير أفضل السبل التـي يمكـن اتخاذهـا لـدفع هـذه الأهـداف إلى الأمام، وهي الأهداف التي تنصب عليها السياسـة الخارجيـة الإيرانيـة، إذ تصـاغ خيـارات السياسـة الخارجية في ضوء الموارد المتاحة، للوصول إلى الأهداف والخيارات المختارة، وفي بعض الأوقات تؤكد سياسة الدولة الخارجية واحداً أو أكثر من الأهداف هذه على حساب الأهداف الأخرى[2].

ويتسم النظام السياسي الإيراني بتعدد الأقطاب التي تؤثر في نظام السياسة الخارجية أو لهـا الحق في إبداء آرائها أو في اتخاذ القرار، وعلى الرغم من تعدد القوى المـؤثرة إلا أن منصـب المرشـد الأعلى يعد أعلى منصـب في اتخـاذ القـرارات الكبرى بشـأن السياسـة الخارجيـة، وهـذا مـا تؤكـده التجربة العملية، ومن ثم تشكل ولاية الفقيه أحد أهم مصادر السياسة الخارجية، بوصفها تجسيداً للإطار الفلسفي للحكومة الإسلامية القائمة على فكرة الحاكمية، ومن المهم في هذا الإطار أن نعـرف أن ولاية الفقيه والأسس الفلسفية التي تستند إليها فكرة الحاكمية، تؤديان إلى توسيع حدود سلطة المرشد ونطاقها في السياسة الخارجية، بمعنى أن مفهوم السلطة على وفق مضامين هذه المفاهيم لا يتقيد بقيـود دسـتورية أو قانونيـة، وعليـه مـن الخطأ عـد الدسـتور قـد حصر صـلاحيات المرشـد واختصاصـاته في نطـاق معـين، فمضـامين سـلطته وأبعادهـا أوسـع بكثـير مـما حـدده الدسـتور، فعنـد تحليـل مضـمون خطـب الخمينـي وكتاباتـه نقـف بوضـوح عـلى مـا ذكـره حـول حـدود سـلطة الـولي الفقيـه بوصـفها أوسـع مـما حـدده لهـا الدسـتور، ويكفـي مراجعـة كتابتـه: "ولاية الفقيه" و"الحكومة الإسلامية"، يتجلى لنا بوضوح أن سلطة الـولي الفقيـه لا حـدود لهـا، وأن الدسـتور لا يحـدد صـلاحيته ولا يقيـد سـلطته أو يضـبطها، بـل الصـحيح هـو أن المرشـد فـوق

(1) Claire Spencer, Iran Its Neighbors and the Regional Crises, Chatham House (The Royal International Affair), September2006, Institute Of pp.7-8

(2) Barry Rubin,op,cit,p.12

الدستور، يحذف أو يجمد أو حتى يسقط ما يشاء من موادهِ ومبادئه، وعلى وفق ما يرى، فما ذلك عليه بعسير[1].

وهكذا يصبح المرشد صاحب السلطات الأوسع في تقرير الملامح العامة للسياسة الخارجية، واتخاذ القرارات بشأنها، وجدير بالذكر أن تأثير القيادة السياسية في صنع القرار يتعاظم في إيران بوصفها دولة نامية، على عكس ما يكون في الدول الديمقراطية والمتقدمة، وجدير بالذكر أيضاً أن التاريخ السياسي لإيران في الحقب الماضية يؤكد أن صانع القرار في السياسة الخارجية كان دائماً محصوراً في الملوك إلى درجة اندماج تلك القرارات بطبيعة ومزاج الملوك وصفاتهم الشخصية من دون اعتبار لأي مصلحة خارج ذواتهم وطموحاتهم، وهذا يعنى أن السلطات المطلقة للمرشد الحالي لها جذور، وهكذا فمنصب الولي الفقيه يشكل أحد المحاور والأركان الأساسية المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية، فمكانته تؤدي الدور الأكبر الرئيس والحاسم في توجيه السياسة الخارجية، سيما في القضايا العليا [2].

ويلحظ المتابع للسياسة الخارجية الإيرانية أنها تتسم بقدر كبير من الاستمرارية والتواصل في مضامينها وأبعادها وأهدافها، ليس في حقبة الثورة حسب بل ما قبلها، بعبارة أخرى ثمة عناصر للسياسة الخارجية مستمدة من حقب تاريخية قديمة[3]:

1. سعيها إلى امتلاك التكنولوجيا النووية، هذا السعي دشن في زمن الشاه، وما زالت تسعى إليه حتى الآن، واحتلالها للجزر الإماراتية.
2. جعلها بلد ذا شأن في السياسة العالمية، فمنذ أن فرض المذهب الشيعي عليها في مطلع القرن السادس عشر، وهي تسعى إلى جعله بلد ذا مكانة مرموقة في النظام الإقليمي والدولي، وقوة عظمى لا تضاهى، هذا الطموح دفع صناع القرار في الحقب الماضية إلى الدخول في "مغامرات حربية لم يكونوا أهلاً لها، وجريهم وراء خيال لاسترجاع ممتلكات الإمبراطورية القديمة وأمجادها".

---

(1) باسم كريم سويدان، السياسة الخارجية الإيرانية وعملية صنع القرار، دراسات سياسية دولية، العدد(3)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2005)، ص 2-3-4.

(2) باسم كريم سويدان، مصدر سبق ذكره، ص 9-10.

(3) Claire Spencer, op,cit,pp.9-10.

3. ميل صانعي السياسات إلى تبني أهداف لا تتناسب مع الإمكانات والقدرات والوسائل المتوفرة لديهم، هذه الصفة لها جذور تاريخية وهي ما زالت حاضرة إلى الآن، فإيران المعاصرة ترغب في إنشاء نظام دولي متعدد الأقطاب، تكون فيه قطباً دولياً محورياً يتحدى الهيمنة الأمريكية، لكن هناك فرقاً بين الرغبة والمقدرة، فهي لديها موارد تؤهلها لأداء دور إقليمي، لكن بخصوص التصور والتمثلات (الإيديولوجية الحاكمة) التي تؤثر بالضرورة في نظام السياسة الخارجية، يكتنفها قدر كبير من المبالغة، فهي تعمل على تعظيم الذات وتضخيمها، وترسم لنفسها دوراً يفوق دورها كدولة دنيوية يقودها بشرٌ، فهذه الشمولية في التصورات تتضمن بالضرورة الفراغ، فهي تفترض أن العالمَ فراغ تسعى إلى ملئه، هذه التصورات جعلت سياستها الخارجية في كثير من المراحل تتسم باللاواقعية التي تميزت بها السياسة الخارجية، واستمرت حتى عهد الثورة، إلا أنها شهدت في عقد التسعينات تغيراً بالاتجاه نحو الواقعية سيما مع صعود التيار الإصلاحي، بيد أن ليس هناك ضمانة بأن يستمر هذا الاتجاه، وعندما تتحرر إيران من الضغوط الخارجية قد تعود مرة أخرى إلى ممارسة سياساتها اللاواقعية، وربما تجد الطموحات الشخصية للولي الفقيه التي تنطلق من مبدأ عالمية السياسة الإيرانية، كما هي مدونة في كتاب "ولاية الفقيه"، منفذاً للتعبير عنها والعودة إلى الطموح القومي المتزايد الذي أصبح راسخاً في الثقافة السياسية الإيرانية.
4. تحكم القيادة وشخصية الملوك في السياسة الخارجية، فأهداف الدولة ومصلحتها القومية دائماً ما تعبران عن الرغبة الشخصية للملوك، ولا تزال حاضرة إلى الآن، فالخميني هو من قرر طبيعة عالمية السياسة الخارجية، كما حددها في كتابيه "ولاية الفقيه"، و"الحكومة الإسلامية"، وحتى الدستور فإنه يعكس قناعاته وتصوراته وفلسفته الخاصة، وأي تغيير في الحياة السياسية سواء كان على الصعيد الداخلي أم الخارجي يجب أن يكون بموافقة المرشد، ولا يمكن أن نتوقع أية قطيعة سياسية مع سياسة إيران التقليدية إلا إذا مست المرشد الأعلى وصلاحيته، وهو أمر في غاية الصعوبة.
5. الحياد أو عدم الانحياز وسياسة عدم الانضمام إلى التحالفات الدولية، وهي سياسة ترتبط بالجذور الثقافية والحضارية الفارسية .

وتأسيساً على ما تقدم، وبالإشارة إلى التصورات والتمثلات التي تعتمل في الذات الإيرانية وتداعياتها على نظام السياسة الخارجية، يمكن القول، كنتيجة منطقية مستنبطة مما سبق، إن سياستها الخارجية تتسم بأبعاد متعددة، تتأثر بالعوامل الداخلية والبيئة الإقليمية والدولية، وما يحدد تجاه هذه الأبعاد متغيرات عدة منها البيئة النفسية لصانع القرار، والضغوط الاجتماعية الداخلية أو الحراك الاجتماعي والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والتقنية، والبيئة الخارجية (النسق الإقليمي والدولي)، هذه المتغيرات بمجملها تشكل المحددات التي تعين أبعاد السياسة الخارجية.

وعلى الصعيد الدولي، تتميز إيران بتعاظم تأثير النسق الدولي على سياستها الخارجية، فهي تتأثر بشكل كبير بالواقع الدولي ومعطياته، سيما أن الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية تولي اهتماماً كبيراً بإيران، كما تحاول الأخيرة مقابلة السياسات الأمريكية في المنطقة بسياسات أخرى مقابلة لفرض معادلة التوازن الإقليمي، كما أن شخصية المرشد الأعلى،والفلسفة السياسية المتجسدة في كتابي "ولاية الفقيه" و"الحكومة الإسلامية"، فضلاً عن الدستور الإيراني، كل ذلك يبين تبني البعد العالمي هدفاً للسياسة الخارجية الإيرانية، ومن ثم فهي تقوم على الأفكار اللاحدودية والأهمية واللاقومية، فمنظّر السياسية الخارجية السابق(جواد لاريجاني) يوضح أن من بين أهداف السياسة الخارجية لإيران "العمل على إيجاد الوحدة بين الأمم الإسلامية في العالم" و"الدفاع عن أراضي المسلمين ومصالحهم" و"الدعوة إلى الإسلام"[1].

ومن خلال متابعة السياسة الخارجية الإيرانية نجد بالفعل أنها تتسم بنشاط وحيوية تختلف عن دول المنطقة، فنجد لها تواجداً في كل الدوائر الجيوسياسية المهمة: إفريقيا، والشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية، هذا النشاط العالمي المتزايد لها بالفعل آثار ردود أفعال استنكارياً من دول العالم أهمها الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل)، فمثلا استنكر الجانبان،النشاط الواسع لها تجاه أمريكا اللاتينية واعتبروه غزواً إيرانياً لأمريكا اللاتينية، وقررت (إسرائيل) زيادة حملتها الدبلوماسية للتصدي

(1) باكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية، ملفات خاصة، إيران الثورة والدولة، في 2004/10/3، ص3.
website: //www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1085239

لتنامي نفوذها، من خلال حرب دبلوماسية ضد طهران تشعلها في أمريكا اللاتينية، لتنضم إلى الجهود الأمريكية والأوروبية، وأيضاً تحفظت كل من (إسرائيل) والولايات المتحدة على سياستها تجاه إفريقيا وآسيا الوسطى، فقد شنت (إسرائيل) حملات سياسية ودبلوماسية في آسيا الوسطى لمحاربة النفوذ الإيراني، نخلص من ذلك ونقول إن البعد العالمي للسياسة الخارجية الإيرانية حاضر وبقوة على المستويين الدستوري والواقعي [1].

أما على الصعيد الإقليمي، فيشكل الخليج العربي بعداً حيوياً من أبعاد السياسة الخارجية الإيرانية، فهو من المصالح الحيوية التي تؤثر في الأمن واستقرار نظامها السياسي، وتحقيق مصالحها في الخليج يحظى بالأهمية القصوى لضمان أمنها، والسعي إلى جعل إيران قوة إقليمية عظمى مهيمنة على النظام الإقليمي الخليجي إذ تفرض رؤيتها الإستراتيجية وتحدد من خلالها العدو والصديق[2].

أما البعد الأخر للسياسة الإقليمية الإيرانية، فيتجلى في منطقة بحر قزوين والمصالح الناتجة عن انتقال خطوط الطاقة من بحر قزوين وآسيا الوسطى عبر إيران إلى العالم الخارجي، وهو بعد استراتيجي ترى أن في تحقيقه مصلحة إستراتيجية لضمان مصالحها [3].

والبعد الإقليمي الثالث الهام للمصالح الإيرانية ونظام السياسة الخارجية يتجسد في مصالحها تجاه لبنان وفلسطين والعراق وسوريا، وهي من المصالح القومية المهمة لها[4].

ويُعد البعد المحلي في غاية الأهمية، حيث تسعى إلى التنمية الاقتصادية والاكتفاء الذاتي، والحصول على التقنية لتلبية احتياجاتها الداخلية، وبينما زاد الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة عليها في تردي الوضع الاقتصادي وتعميق مأزقه، فضلا عن حالة الحراك الاجتماعي الذي يكشف عن حالة الخنق والاهتياج الشعبي فيها، كل ذلك يدفعها إلى جعل البعد الداخلي في سياستها الخارجية ذا أهمية قصوى، وهكذا تؤثر

---

(1) سليم حجار، السياسة الخارجية الإيرانية: الأدوار والأهداف والاستراتيجيات، شبكة الفكر القومي العربي، في 2009/4/12. website: //www.al-tagheer.com/art s.htm

(2) باكينام الشرقاوي، مصدر سبق ذكره، ص5.

(3) المصدر نفسه، ص6.

(4) باكينام الشرقاوي، مصدر سبق ذكره، ص6.

التنمية الاقتصادية والسياسية الداخلية في تفاعلاتها الدولية ونظام سياستها الخارجية، وهو تأثير ليس سطحياً أو محدوداً بل تأثير جوهري وعميق، فالبرنامج النووي الإيراني، الذي يعد بحق مصلحة قومية عليا لا يمكن التراجع عنه، فهو يقدم علاجا للمأزق الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وهي تعلم ذلك جيداً، لذلك لا يمكن أن تتراجع عنه قيد أنملة [1].

ويمكن القول إن مضمون أبعاد سياستها الخارجية، يهدف إلى جعلها قوة عظمى لها مكانتها الدولية والإقليمية، ومصوبة خصوصاً تجاه العالم الإسلامي سيما إلى قلب منطقة الخليج العربي، وتأخذ أشكالاً مختلفة منها العمل العلني من خلال البعد الدبلوماسي وتنمية العلاقات الودية، ومنها الخفي ممثلاً في دعم القوى المعارضة للنظم السياسية العربية، ودعم (الشيعة) في المنطقة، وتتدرج أهمية توجهات سياستها الخارجية، إذ تحظى الدائرة الخليجية بأهمية حيوية، بغية أن تكون لها اليد الطولى فيه، واستبعاد الأطراف التي يمكن أن تزاحمها النفوذ فيه سيما الدول العربية غير الخليجية، تليها دول الجوار الإقليمي مثل لبنان وسوريا وفلسطين، ثم تأتي دائرة قزوين- آسيا الوسطى، تليها الدائرة الإفريقية والأوروبية وأمريكا اللاتينية[2].

كما تتفاوت هذه الأبعاد في مضامينها الرئيسة، إذ يتفاوت نمط السلوك الخارجي مع نمط التبادل التجاري، فهي تتبع سلوكاً معادياً لبعض الوحدات الدولية، وفي الوقت نفسه تستمر في تبادلها التجاري والاقتصادي معها، مثلاً تتبع سلوكاً معادياً تجاه دولة الإمارات العربية المتحدة فهي لا تزال محتلة للجزر الإماراتية، في الوقت الذي تستمر فيه تجارتها معها، ونجد أن سلوكها تجاه أمريكا اللاتينية والدائرة الأوروبية يقتصر على البعد الدبلوماسي، أي يأخذ طابعاً رسمياً، بينما نجد سلوكها تجاه دول الخليج والعالم العربي، يأخذ طابعاً سرياً لبناء تحالفات مع القوى غير الرسمية المعارضة للنظم السياسية في بلدانهم، وهكذا فهي تتبع سلوكاً تجاه العالم العربي مختلفاً تماماً عما تتبعه مع دول أخرى،إذ تمثل إيران للعالم العربي سيما دول الجوار منها، مشروعاً دينياً أيديولوجياً

---

(1) باسم كريم سويدان، مصدر سبق ذكره، ص5-6.

(2) إبراهيم نوار، الخيار النووي الإيراني.. رؤية تحليلية، مجلة السياسة الدولية، العدد(171)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2008)، ص 22-28.

للهيمنة وبسط النفوذ، وبث الشقاق الطائفي، لكنها بعيداً عن دول الجوار تقدم وجهاً آخر للتعاون الاقتصادي والاستراتيجي يقوم على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، إيران للإمارات العربية المتحدة قوة احتلال عسكري، على الرغم من التبادل التجاري بينهما، وللعراق قوة احتلال سياسي، وللسعودية خطر يهدد بالتقسيم والاضطراب على أسس طائفية، وفي حين تتعاون مع الاحتلال الأمريكي في العراق، فإنها تدعم مقاومة حزب الله ضد الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان، لكنها لدول أمريكا اللاتينية قوة مختلفة تماما[1].

هذا التفاوت في الأبعاد والمضامين ليس تعبيراً عن عدم الرشد، إذ إنها سياسة قصدية متعمدة تحقيقاً لمصلحتها، كما قد تضطر أحياناً إلى قبول مواقف كانت ترفضها، مثل قبولها قوات دولية في الخليج العربي إبان فترة دخول القوات العراقية إلى الكويت، على الرغم من أنها كانت تعد ذلك تهديداً لأمن الخليج، وهكذا تتفاوت سياسة إيران الخارجية بتفاوت الوحدات الدولية الموجهة إليها تلك السياسات، وعلى الرغم من أن سياستها تتسم بخصائص عامة، بيد أن ذلك لا يعني بالضرورة تماثل تلك الخصائص بالنسبة لكل الوحدات الأخرى، فسياستها الخارجية تجاه الجوار الإقليمي تختلف عن سياستها تجاه منظومة الدول اللاتينية أو آسيا الوسطى، ولا يعني عدم التماثل في سياستها أن تلك السياسات تتفاوت باختلاف كل وحدة دولية، لكن الأمر هو أن سياستها تتشابه نحو مجموعات معينة من الوحدات، فنجد نمطاً سلوكياً معيناً تجاه العالم العربي، ونمطاً آخر تجاه الدول اللاتينية، وثالثاً تجاه الدول الأوروبية، من هنا نرى أنماطاً فرعية متعددة للسياسة الخارجية الإيرانية، وتوزيعاً مختلفاً لحركة السياسة الخارجية، ومتفاوتاً من وحدة دولية إلى أخرى[2].

---

(1) ر. ك. رامازاني، الأيديولوجية والبرجماتية في سياسة إيران الخارجية، في كتاب: (سياسة إيران الخارجية في مرحلة "ما بعد سقوط بغداد")، تعليق : علاء عبد الحفيظ، دراسة للمعهد الملكي للشئون الدولية، السنة الأولى، العدد (6)، 2005، ص 53-57

(2) خالد الحروب، إيران: تحدي (أو تغيير) موازين القوى الإقليمية، مجلة شؤون عربية، العدد(25)، (القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2006)، ص 14-15.

إذ تتعدد الأدوات التي تنفذ من خلالها سياستها الخارجية، فكل نمط من الأنماط الفرعية له أدوات محددة تتناسب معه، فمثلاً لا تستخدم الدعم العسكري والتدخل السياسي والقوة العسكرية إلا مع الدول العربية والإسلامية، بينما تستعمل أداة الدبلوماسية مع المنظومة اللاتينية والأوروبية، ومن ثم هناك عدم تساوٍ في استعمال هذه الأدوات تجاه مختلف الوحدات الدولية، كما أن استعمال أداة معينة يؤثر في سياستها الخارجية، فالدعم المالي والعسكري للقوى المعارضة في النظم العربية يؤدي إلى توتير العلاقة بين هذه الدول وبينها.

وثمة قضايا عدة تهتم بها، وإن كانت تتغير أولوياتها بتقادم الزمن، وبتغير البيئة الدولية والإقليمية، كما تختلف الأدوات التي تستخدمها للتعامل مع كل قضية، وكذلك تختلف الدول التي تتعامل معها بشأن تلك القضية، إذ كانت قضية تصدير الثورة ذات أهمية قصوى إبان نجاح الثورة في القضاء على الشاه، لكنها تراجعت إبان عقد التسعينات، وتقدمت القضية الاقتصادية وأمست القضية المركزية في نظام السياسة الخارجية، ومع تحسن الوضع الاقتصادي تقدمت القضية الأمنية كقيمة مركزية، ومع الاحتلال الأمريكي العراقي أمست قضية الملف النووي القضية المركزية الأولى في السياسة الخارجية، فضلا عن تحويل إيران إلى دولة إقليمية مركزية، كما أمسى الحصول على القوة والمكانة المرموقة في النظام الإقليمي من أولويات السياسة الخارجية، ومع اندلاع ثورات الربيع العربي سعت إلى استغلالها وتوظيفها لخدمة مشاريعها الإقليمية إذ اعتبرتها امتداد لثورتها الإسلامية، أضف إلى ذلك تدخلها المباشر في الأزمة السورية وتحولها إلى احد الأطراف الرئيسة في الصراع على اعتبار أن استمرار بقاء النظام السوري يشكل هدفا رئيسا للإستراتيجية الإقليمية الإيرانية، وتختلف الأدوات التي تستعملها باختلاف القضايا، فلتحسين الوضع الاقتصادي استعملت الأداة الدبلوماسية، ولتصدير الثورة استعملت الأداة العسكرية والدعم المالي وبدرجة أقل القوة اللينة (الإقناع والدبلوماسية)، وفي مسألة الملف النووي تستعمل أدوات عدة مباشرة كأداة الدبلوماسية من خلال التفاوض، وغير مباشرة مثل الدعم المالي والعسكري للقوى والجماعات في

المنطقة حتى توازن قوة الولايات المتحدة الأمريكية لفرض قبولها بالمشروع النووي في النهاية والاعتراف بها كقوة إقليمية[1].

ويمكن القول، إن البيئة الإقليمية الجديدة بعد عام 2003، تظهر أن إيران أصبحت قوة إقليمية مؤثرة لا يكمن تجاهلها، إذ بدا نفوذها يتزايد تدريجيا سيما في حالة التخبط التي تعيشها الإستراتيجية الأمريكية في العراق، إلا انه على الرغم من ذلك فان هناك بعض المعوقات التي تحد من طموحها للقيام بدور إقليمي نشيط منها الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي والضغوط الدولية إزاء برنامجها النووي، فضلا عن مخاوفها من تصدير المشكلات الداخلية في كل من باكستان وأفغانستان إليها، أضف إلى ذلك الأوضاع في سوريا، إلا أن طموح القيادة السياسية الدينية للقيام بدور إقليمي فعال لا يزال قائما، إذ اخذ هذا الدور بالتبلور كسلوك سياسي لا يمكن تجاهله، من اجل إبرازها قوة مؤثرة إقليميا ودوليا.

ثانيا: تركيا

لقد مرت السياسة الخارجية التركية بمرحلة تحول، كان لها تأثير كبير على درجة ونوعية نشاطها في منطقة الشرق الأوسط، إذ أعادت اكتشاف المنطقة بعد أن تجاهلتها المؤسسة العلمانية الموالية للغرب لعقود، وفي مرحلة الحرب الباردة وبعدها، كان نشاطها ا في هذه المنطقة محدودا، وعادة ما يكون في إطار السياسات الخارجية للولايات المتحدة، أما اليوم، فإنها في سبيل إنهاء انفصالها المفتعل عن منطقة الشرق الأوسط، وعلى الرغم من أن الدور التركي في هذه المنطقة يتصاعد منذ تسعينيات القرن الماضي فإن تغييرا نوعيا قد طرأ على طبيعة هذا الدور[2].

ففي التسعينيات، كانت علاقتها بالمنطقة تسير في إطار رؤية واقعية لموازين القوى فيها، فكان تركيزها على تطوير علاقاتها العسكرية (بإسرائيل)، ومارست ضغوطا على سوريا، وشاركت في فرض العقوبات الدولية ضد العراق، أما اليوم فإنها تسعى إلى تطوير علاقاتها مع جميع المؤثرين بالمنطقة جميعهم بغرض دعم فرص السلام والتكامل

(1) ALi.F.Negad,Iran in the eye of storm: why A Global War Has Begun, NO1,Germany,May 2007,p.35.

(2) Ziya Meral and Jonathan S. Paris, Decoding Turkish Foreign Policy Hyperactivity, Washington Quarterly,NO1,2010,PP.2-3

الإقليمي، وفى إطار هذا الهدف، بادرت تركيا بلعب دور الوسيط بين (إسرائيل) وسوريا وحركة حماس و(إسرائيل)، وكذلك توسطت بين الفرقاء المختلفين داخل لبنان والعراق، وبين الولايات المتحدة وإيران، وفى هذا السياق جاءت اتفاقيات مجلس التنسيق الاستراتيجي رفيعة المستوى التي أبرمتها تركيا عام (2009) مع كل من سوريا والعراق كتطور غير مسبوق، وكذلك الحال بخصوص الاتفاق الذي عقدته الحكومة التركية في عام (2010) مع حكومات لبنان وسوريا والأردن لإقامة مناطق حرة بين هذه الدول تجاريا وسياحيا، الاستثناء الوحيد لهذا التوجه التركي يتمثل في العلاقات مع (إسرائيل)[1].

فقد تعثرت العلاقات التركية – (الإسرائيلية) منذ العدوان (الإسرائيلي)على قطاع غزة عام (2009)، وذلك بفضل الاعتراضات التركية على ممارسات (تل أبيب) في إطار الصراع العربي - (الإسرائيلي)، والخطاب (الإسرائيلي) الحاد في الرد على هذه الانتقادات، وتصاعدت هذه الأزمة في عام (2010)، عندما قتلت قوات الاحتلال (الإسرائيلي) تسعة مواطنين أتراك كانوا على متن سفينة تركية، ضمن أسطول دولي ينقل مساعدات إنسانية إلى قطاع غزة، في تحد للحصار (الإسرائيلي) المفروض على القطاع[2].

ويمكن القول إنه مع فشل الترتيبات التي أفرزتها اتفاقات أوسلو(1993) وإعادة تقويم العلاقات التركية - السورية بعيدا عن توترات الماضي، فإن العلاقات التركية - (الإسرائيلية) أصبحت أبعد ما تكون عن التحالف العسكري الاستراتيجي الذي ميز عقد التسعينيات، إذ أصبحت مرتهنة بتطورات الصراع العربي – (الإسرائيلي)، وعادة ما يتم إرجاع التطور في سياسات تركيا إزاء الشرق الأوسط إلى صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة السلطة في تشرين الثاني (2002)، والدور الذي لعبته فلسفة السياسة

---

(1) نبيل علي صالح، الدور الإقليمي الجديد لتركيا في منطقة الخليج والشرق الأوسط، منبر الحرية، في2010/9/6. Website//www.minbaralhurriyy.org

(2) إسلام شوقي السيد، السياسة الخارجية التركية تجاه النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق 2003، ملفات خاصة، في 2011/11/13. website ://www.aljazeera.net/NR/exeres/.htm

الخارجية لـوزير الخارجيـة الحـالي(أحمـد داود أوغلـو)، وبالتأكيـد فـإن آراء أوغلـو حـول "العمـق الاستراتيجي"، و"إنهاء المشاكل" مع الدول المجاورة قد وفرت مظلة أيديولوجية قوية لسياساتها إزاء الشرق الأوسط، لكن العوامل الداخلية التي لعبت دور الداعم في تشـكيل هـذه السياسـات كانـت أوسع نطاقا وأكثر قوة، فتحول سياستها الخارجية لا ينفصل عن النمـو الاقتصـادي للـبلاد، وصـعود مؤثرين في مجال الأعمال لديهم اهـتمام شـديد بالسياسـة الخارجيـة، ومتعطشـون لأسـواق الشرق الأوسط، كما أنها مرتبطة بتنامي قوة وتنوع المجتمع المدني في تركيا، والأهمية المتزايدة للرأي العام، فبينما كانت عملية صناعة سياستها الخارجية مقتصرة في الماضي على قطاعات الحكومـة والمؤسسـة العسكرية ووزارة الخارجية، فإنها اليـوم عرضـة لتـأثيرات متعـددة تنبـع مـن خارطـة معقـدة مـن اللاعبين داخل تركيا[1].

وقد كان للتفاعلات الإقليمية والدولية أيضا دور هام في فتح المجـال أمـام الانخـراط الـتركي بشكله الجديد داخل المنطقة، فكما كانت حرب الخليج عام (1990 – 1991) مثابـة تأكيـد جديـد للتعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وتركيا، فإنها مهدت الطريق أمام تأكيد الحضور الـتركي في الشرق الأوسـط، في المقابـل فـإن غـزو واحـتلال العـراق عـام 2003 أطلـق مجموعـة مختلفـة مـن التفاعلات بين تركيا وجيرانها الواقعين جنوبا، فالتعاون بين تركيا وسوريا وإيران ولد تحديدا في إطـار مرحلة الاستعداد لحرب العراق، وقد انصبت الجهـود التـي بـذلتها هـذه الـدول الـثلاث المجـاورة للعراق في البداية على محاولة تجنب الحرب، إذ كانـت تشـترك جميعـا في المخـاوف مـن الانفصـال الكردي، ومع وقوع الحرب فعليا تركزت هذه الجهود على تجنب امتداد تأثير عدم استقرار الوضـع في العـراق إليهـا، واليـوم ومـع انسـحاب القـوات الأمريكيـة مـن العـراق، فـإن الحاجـة للتعـاون

(1) علي حسن باكير، مستقبل الدور التركي في الخليـج، مجلـة أراء حـول الخلـيج، العـدد(8)، (أبـو ظبـي، مركـز الخلـيج للأبحاث، 2008) .Website//www.grc.ae.org

بين دول الجوار العراقي ومن بينها تركيا تتأكد، إذ إن سلامة أراضى العراق وأمنه لن يتحققا إلا من خلال التعاون الوثيق بين تركيا، والعراق، وإيران، وسوريا[1].

وفيما يتعلق بالصراع العربي - (الإسرائيلي)، فقد ملأت تركيا فراغا واضحا فيما يخص مسألة الوساطة بين أطرافه، فمنذ انهيار عملية (أوسلو) فشلت الولايات المتحدة في إعادة إطلاق عملية سلام جديرة بهذا الوصف، وحتى التوسع الشكلي في إطار الوساطة، عبر تشكيل اللجنة الرباعية، لم يغير من هذه الحقيقة شيئا، أما الاتحاد الأوروبي من جانبه فقد فشل في وضع إستراتيجية ذات مصداقية إزاء هذا الصراع فمشروع الشراكة الأوروبية - متوسطية أو ما يعرف حاليا بالاتحاد من أجل المتوسط، قد تعثر في إنهاض عملية السلام، وحتى فيما يخص الدور الأوروبي المباشر في الصراع - في المجالات التي لم يكن يؤدي فيها الاتحاد الأوروبي دور المساعد للولايات المتحدة - سواء فيما يخص العلاقات الثنائية مع إسرائيل أم المساعدات الموجهة إلى الأراضي المحتلة، فقد كانت تدخلاته تدعم من التفاعلات المؤججة للصراع بدلا من القضاء عليه، وقد وضع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قيودا على قدرتهما على الحركة بالتزامهما بمقاطعة حركة حماس، إذ إن فرض العقوبات عليها أو تمنى زوالها ببساطة من الوجود لم يخدم عملية السلام العربية - (الإسرائيلية)[2]. أما القوى الإقليمية الأخرى، مثل مصر و السعودية، فقد شهدت السنوات الأخيرة تراجعا واضحا في نفوذها، وكان خير دليل على ذلك الصمت (الإسرائيلي) إزاء إعلان القمة العربية في بيروت في 2002، فضلا عن فشل الجهود العربية، المتصاعدة في تحيزها في تحقيق وحدة الصف الفلسطيني[3].

وفى مثل هذا الإطار الداخلي والإقليمي، دخلت تركيا عبر باب ترك مفتوحا على مصراعيه، بدون شك تعد السياسة الخارجية الحالية لتركيا إزاء الشرق الأوسط الأكثر نشاطا وتعددا من حيث أبعادها عما كانت عليه طوال تاريخ الجمهورية التركية،

---

(1) مصطفى اللباد، السياسات الإقليمية لحزب العدالة والتنمية: خلفيات إيديولوجية أم مصالح وطنية؟، مجلة الشرق، العدد(7)، (تركيا، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، 2011)، ص3.

(2) المصدر نفسه، ص5.

(3) المصدر نفسه، ص6.

وهذا يرجع جزئيا إلى تغييرات داخلية في تركيا نفسها، لكنه يرجع أيضا إلى تغييرات واسعة على الصعيدين الإقليمي والدولي. السؤال الآن هو، ما طبيعة الإنجازات التي حققتها، أو تستطيع أن تحققها في الشرق الأوسط؟

قدمت تركيا نفسها في موقع الوسيط بالمنطقة، وتعد أشهر جهودها في هذا المجال وساطتها بين إسرائيل وسوريا في يناير 2004، وقد تم توجت هذه الجهود بأربع جولات من المفاوضات غير المباشرة بين الجانبين عبر دبلوماسية الوساطة التركية، في الفترة بين أيار وتشرين الثاني 2008، وعلى وفق جانبي المفاوضات فإن تقدما كبيرا قد تم إحرازه مقارنة بأي وقت مضى، وبلغت ذروة هذه الجهود في العشاء الذي جمع رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان)، ونظيره (الإسرائيلي) (أيهود باراك) في 23 كانون الأول عام 2008 والذي بدا خلاله أن إطلاق مفاوضات مباشرة مع الجانب السوري بمثابة مسألة وشيكة، ولكن العدوان (الإسرائيلي) على قطاع غزة في عام 2009 أدى إلى توقف عملية المفاوضات، كما حاولت لعب دور الوسيط بين (إسرائيل) وحركة حركة حماس مرتين، ولكنها فشلت في تحقيق أي نتائج خلالهما، كانت المحاولة الأولى خلال مرحلة ما بعد أسر حركة حماس للجندي(الإسرائيلي) (جلعاد شاليط) في حزيران 2006، أما الثانية، فكانت خلال العدوان (الإسرائيلي) على غزة عام 2009[1].

وفيما هو أبعد من الصراع العربي - (الإسرائيلي)، تدخلت في محاولة وساطة بين الغرب وإيران فيما يخص أزمة إيران النووية، إذ سعت أنقرة إلى تسهيل مفاوضات مجموعة "5+1" عام 2006، كما ساعدت البرازيل في إبرام اتفاق مع إيران في أيار 2010، في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة فيه بالتعاون مع الأعضاء الأوروبيين داخل مجلس الأمن، تحاول حشد التأييد الدولي لإصدار قرار بفرض عقوبات جديدة ضد طهران، إذ يقوم الاتفاق الذي اقترحته تركيا والبرازيل على إيداع إيران كمية 1200 كيلو غرام من اليورانيوم منخفض التخصيب في تركيا دفعة واحدة، مقابل حصولها على الكمية نفسها، ولكن من الوقود النووي من مجموعة فيينا (الولايات المتحدة، روسيا، فرنسا، والوكالة الدولية للطاقة الذرية) وذلك خلال عام، وبينما لا يتوقع أن يردع هذا

---

(1) مصطفى اللباد، مصدر سبق ذكره، ص7.

الاتفاق، أو توقيع العقوبات، طموحات إيران النووية، فإنه يعد بمثابة الإنجاز الدبلوماسي الملموس الوحيد بخصوص ملف إيران النووي[1].

وأخيرا، فقد حاولت تركيا أيضا أداء دور الوسيط داخل العالم العربي نفسه، ففي عام 2005شجعت أنقرة القيادات العراقية على المشاركة في الانتخابات، وفي عام 2008دعمت الوساطة القطرية بين الفرقاء السياسيين في لبنان، كما سعت أنقرة لتحقيق المصالحة بين سوريا والعراق عقب اتهام الأخيرة للأولى بالتورط في تفجيرات بغداد في أب 2009، وعلى الرغم من إن هذه المحاولات كان لها تأثير محدود، فإنها ترمز لحجم الدور الذي أصبحت تضطلع به تركيا داخل العالم العربي، والذي ما كان يمكن تصوره قبل اليوم، ويمكن القول إن هناك ترحيب عام بدور الوساطة التركي، سيما في ضوء تنامي أسباب الصراع في الشرق الأوسط وتراجع مصادر الوساطة الفعالة، لكن جهود الوساطة التركية ستكتسب قوة ومصداقية فقط في حال تعاون تركيا مع غيرها من المؤثرين الإقليميين والدوليين، يمكن للوساطة التركية أن تؤدي دورا مفيدا بين الغرب وأطراف إقليمية، مثل حركة حماس وإيران وسوريا، والتي لا تربطها علاقات مباشرة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أو أن العلاقات بينهما تتسم بانعدام الثقة[2]. إلا أنه فيما يخص الأزمات ذات البعد الإقليمي، فإن فرص نجاح تركيا في الوساطة تعد محدودة، صحيح أن تركيا حققت حراكا على المسار السوري - (الإسرائيلي)، كما أنها نالت ثقة سوريا ورغبتها في مشاركة أنقرة في أي جهود لتحقيق السلام مستقبلا، ولكنها حققت بذلك أقصى ما يمكنها تحقيقه، وليس ذلك فقط بسبب تدهور علاقاتها مع (إسرائيل)، مما نال من إمكانية كونها "وسيطا محايدا"، فتاريخ الوساطة في المنطقة يكشف عن أن الحياد لم يكن أبدا شرطا للنجاح، إن السبب الحقيقي في محدودية دور الوساطة التركية يكمن في أن كلا من (إسرائيل) وسوريا وتركيا نفسها تدرك أن تحقيق أي اتفاق غير ممكن إلا

---

(1) محمد صوان، تركيا...دور إقليمي محوري، صحيفة النور، العدد(469)، دمشق، في2011/2/2. website://an-nour.com/index.php?option=com_co

(2) محمد نور الدين، السياسة الخارجية...أسس ومرتكزات، في كتاب(تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج)، ط(1)، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص 139-140

بدعم مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية، (فإسرائيل) لـن تتزحـزح عـن موقفهـا، إذا لم تقنعهـا الولايات المتحدة بذلك، كما أن سوريا لن تشترك مع (إسرائيل) في عملية سلام إلا إذا كانـت واثقـة بأن هذه العمليـة سـتفضي في النهايـة إلى اتفـاق سـلام فعـلي، وهـو مـا لا يمكـن أن تضـمنه تركيـا وحدها[1].

وفيما يخص الصراع الفلسطيني - (الإسرائيلي)، فإن علاقـات تركيـا بحركـة حـماس تكتسـب أهمية خاصة في إطار قرار الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بقطع اتصالهما بحركة حـماس، ومـن ثم غياب نفوذهما على الحركة، ولكن الفاعل الرئيس الذي يملك كل الأوراق هـو (إسرائيـل)، التـي تتمتع تركيا بنفوذ محدود عليها، إذن فعلاقة تركيا بحركة حماس لن تسهم في تحقيق حراك إيجـابي على الصعيد (الإسرائيلي) - الفلسطيني، إلا إذا استخدم كل من الولايات المتحدة والاتحـاد الأوروبي نفوذهما على (إسرائيل)[2].

أما فيما يخص ثورات الربيع العربي، فقد عمدت تركيا إلى الظهـور بمظهـر القـوة الإقليميـة التي تسعى إلى الحفاظ على الاستقرار الإقليمي (الأمني والسياسي) من خلال المواقف التي اتخذتها والتي اختلفت من أزمة إلى أخرى تراوحت مابين الاستنكار إلى التدخل المباشر في الشؤون الداخليـة حسب طبيعة المصلحة القومية التركية في محاولة لتجنب المزيد من الخسائر خاصة بعـد الاحـتلال الأمريكي للعراق وما تعرضت له المنطقة من انكشاف استراتيجي وظهور نزاعات وصراعات من نوع جديد ألقت بظلالها على تركيا والإقليم بصورة عامة .

ويمكن أن تؤدي تركيا دورا قد يكون أكـثر أهميـة في إعـادة رسـم صـورة التحالفـات الجيـو سياسـية في منطقـة الشرق الأوسـط، وذلـك عـن طريـق مواجهـة تيـارات الممانعـة والعسكرة الموجودة في المنطقة، ففـي الشرق الأوسـط حاليـا دول مثـل إيـران و(إسرائيـل)، تثير الخوف والقلق بسبب نبرة ونوعية الخطاب الذي تلتزم بـه والأفعـال التـي تأتيهـا، أمـا تركيا فتنأى بنفسها عن هـذا النمـوذج بإقامـة علاقـات مـع الأطـراف جميعهـا عـلى أسـاس العلاقات الثنائية والتكامـل الإقليمـي، وبشـكل عـام كانـت تركيـا محـل قبـول مـن جانـب

---

(1) المصدر نفسه، ص 142.

(2) المصدر نفسه، ص 143.

الدول العربية، التي رحبت بالبرغماتية والحنكة الاقتصادية المميزة لدبلوماسية أنقرة، وكبوابة للولايات المتحدة وأوروبا، أصبحت تركيا نقطة التقاء مهمة في الشرق الأوسط، ومن ثم فإنها يمكن أن تلعب دورا في إنهاء الانقسامات التي سممت العلاقات في الشرق الأوسط[1].

لقد كان الغرب - وأحيانا بعض الفاعلين من المنطقة - يعتمد رؤية تقوم على تقسيمات، مثل "نحن وهم"، و"معتدلون ومتعصبون"، و"يميلون إلى الغرب ومعادون له"، و"شيعة وسنة"، و"إسرائيل وعرب"، و"الغرب والإسلام"، ولكن تركيا في شكلها الجديد تشكل نموذجا يتخطى هذه الانقسامات لكونها "معتدلة" و"مسلمة"، و "غربية"، وتتمتع بعلاقات جيدة مع جميع الأطراف الإقليمية (دولا وحركات) وان شابتها حالة من الفتور والاختلاف خاصة بعد ثورات الربيع العربي وما افرزته من تداعيات على مستوى التفاعلات الإقليمية ككل، ولن يكون تجاوز هذه الانقسامات بالأمر الهين، فالشرق الأوسط ممزق بالخلافات، لدرجة أن تحسين تركيا لعلاقاتها ببعض الأطراف لا يمكن أن يكون بدون الإضرار بعلاقاتها بأطراف أخرى، من ناحية أخرى، قد تعجز تركيا عن القيام بمثل هذه المواءمات، لأن هناك خطرا بأن تتجاوز تركيا هذا الدور، بحيث لا تحقق في النهاية أكثر من مجرد تغيير تحالفاتها في المنطقة، وفى هذا الإطار فإنه من الهام ألا يعكس خطاب رئيس الوزراء التركي أن بلاده قد انتقلت إلى صفوف المعسكر المعادى لإسرائيل، على الرغم من أنه من الصحي أن يكون هناك قدر من الاشتراطية بين الطرفين، مثل هذا التطرف في الخطاب قد يراه البعض انطلاقا لصراع يستند إلى تباين الهويات، وهو موقف من المفترض أن تركيا تجاوزته[2].

على خلاف الولايات المتحدة وأوروبا، فإن تركيا تنتمي لمنطقة الشرق الأوسط، ولذلك فإن لديها فرصة أفضل لتجاوز الانقسامات وتطوير علاقاتها مع جميع الأطراف، وهذا لا يعنى أن علاقات أنقرة مع جميع الأطراف ستكون بالضرورة طيبة، بل إن التزام تركيا ببعض التشدد، مادام لم يتجاوز الحد وكان متوازنا إزاء جميع الأطراف، يمكن أن يميزها عن السياسات الغربية إزاء المنطقة. إلا أن هذه الفرصة قد تتبدد، إذا بدا أن تركيا

---

(1) محمد نور الدين، السياسة الخارجية...، مصدر سبق ذكره، ص144.

(2) Ziya Meral and Jonathan S. Paris,op.cit,pp.7-11

تتصرف على وفق رؤية إسلامية، بدلا من رؤية تستند إلى أسس متينة ومدركة إدراكا جيـدا لشروط اللعبة السياسية.

ثالثا: "إسرائيل"

شـهدت البيئـة الإسـتراتيجية (لإسرائيـل) في عقـد التسـعينيات تحـولات جذريـة أولى تلـك التحولات تتمثل في التحول البنيوي الذي ارتبط بانتهاء الحرب الباردة والذي وفر فرصـاً إسـتراتيجية لها، فقد أدت نهاية هذه الحرب وتفكك الاتحـاد السـوفيتي إلى دعـم الموقـف الاسـتراتيجي لهـا في المنطقة، وفي المقابل أدت تلك التحولات إلى تراجع الموقـف الاسـتراتيجي العـربي، بسـبب افتقادهـا للحليف السوفيتي وهو ما فرض على تلـك الـدول إعـادة صـياغة سياسـتها الخارجيـة تجـاه الصراع العربي- (الإسرائيلي) وتجاه الولايـات المتحـدة، ويـذهب البروفيسـور (أمـوش أيتشـامي) بقولـه "في الوقت الذي فقدت فيه الدول العربية حليفاً خارجياً مهماً فقد تحسن الوضع مع (إسرائيل) بشكل مطلق"، ولا يمكن فهم الآثـار الإسـتراتيجية الإيجابيـة لتلـك التحـولات عليهـا منـذ عـام 1990 دون ملاحظة أنه لأول مرة منذ ذلك التاريخ تضطلع الولايات المتحدة بالدور المهـيمن في منطقـة الشرق الأوسط وتحت تأثير افتقاد الحليف الاستراتيجي الرئيس بدأت الدول العربية في التأقلم مع الواقـع الاستراتيجي الجديد فقد ازداد الموقف العربي تـدهوراً مـع دخـول القـوات العراقيـة للكويـت كـما أسلفنا سابقاً وما تبعه من تدمير للقدرات العسكرية العراقية أثناء حرب الخليج الثانية(1991) مما أدى إلى اختلال التوازن الاستراتيجي بين العرب و(إسرائيل) لصالح الأخيرة [1].

وقبل الحديث عن الوضـع (الإسرائـيلي) في تلـك المرحلـة ومـا تمتعـت بـه مـن قـوة نتيجـة لظروف البيئة الدولية والإقليمية المحيطة بها لابد من معرفة نظرية الأمن (الإسرائـيلي) التـي تبنـى على أساسها توجهاتها داخل المنطقة، إذ تعتمد نظرية الأمـن (الإسرائـيلي) عـلى جملـة مـن الركـائز هي[2]:

---

(1) حسـن بـراري، أمـن إسرائيـل (صراع الأيديولوجيـة والسياسـية)، كراسـات إسـتراتيجية، السـنة (14)، العـدد(143)، (القاهرة، 2004). www.ahram.orgwebsite://

(2) سالم عبد الجبار آل عبد الرحمن، السياسة العسكرية النووية لإسرائيل بين عقد التسـعينات ومطلـع القـرن الحـادي والعشرين، مجلة الدفاع، العدد(130)، الرياض، في 2003/4/1.

الركيزة الأولى: تتضمن الإصرار على مبدأ الهجرة وتنفيذ هذا المخطط الاستيطاني عـلى الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك هضبة الجولان .

الركيزة الثانية: تقسيم الضفة الغربية لنهر الأردن وقطـاع غـزة إلى جـزأين يعـاد أحـدهما إلى الأردن ويضم الثاني (إسرائيل) مع إعطاء مواطنيه صلاحيات الحكم الذاتي الإداري .

الركيزة الثالثة: الدعوة إلى استمرار التفوق الاستراتيجي العسكري على دول المواجهة العربيـة من خلال احتكار السلاح النووي واستمرار قيود التسلح المتطور بالنسبة لدول المنطقـة بيـنما تنمو صناعة الصواريخ والطائرات .

الركيزة الرابعة: الإدارة المثلى لعلاقات تحالفها وتعاونها الاستراتيجي مع الغـرب، لقـد ذهبـت بعض التقديرات إلى أن دور(إسرائيـل) في حمايـة المصـالح الحيويـة للغـرب في منطقـة الشرق الأوسط قد تراجع نسـبياً وهـي تقـديرات خاطئـة تغفـل أن منطقـة الشرق الأوسـط لا تـزال مهددة بتفجير صراع مسلح جديد فيها .

الركيزة الخامسة: تظهر هذه الركيزة في إقامة علاقات تعاون إقليمي نشط مـع بعـض الـدول العربية وبعض دول الجوار الجغرافي للعالم العربي في مجال الطاقـة والميـاه والتبـادل التجـاري ونقل التكنولوجيا.

وعلى وفق تلك الركائز التي استندت عليها لتقوية وتعزيز دورها في المنطقة انطلقت أسس سياساتها العسـكرية عـلى وفـق سياسـة عسـكرية تراجعهـا كـل عشر سـنوات وقـد بنـت سياسـتها العسكرية في عقد التسعينيات على أربعة أسس هي[1]:

1. امتلاك القـدرة عـلى الـدفاع المتقـدم والـردع عـن طريـق إتبـاع أسـلوب المنـع عـن الـدول العربية.
2. تطـوير تكنولوجيـا الاعـتراض وإمكانيـة تهديـد وضرب العمـق في دول المواجهـة العربيـة وتهديـد القـدرات النوويـة الكامنـة potential nuclear power في دول

(1) منير شفيق، عملية التسوية إلى أين ؟، مجلة فلسطين المسلمة، العدد(6)، 1997، ص18 .

المواجهة العربية وبعض الدول الإسلامية التـي تـرتبط بعلاقـات تعـاون إسـتراتيجية بـدول المواجهة العربية والمقصود هنا إيران.

3. قبول شن عمليات ردع محدودة أو عمليات خاصة إسـتراتيجية ضـد أحـدى دول المواجهـة العربية مع قبول تحويلها إلى المستوى فوق التقليدي إذا واجهت (إسرائيل) لقتال على أكثر من جبهة في مسرح الحرب في آن واحد .

4. تطوير الإنتاج الحربي كمصدر حيوي للقوة العسكرية والقدرة الاقتصادية معها .

هذا وثمة مبادئ إنبنت عليها عقيدتها الأمنيـة التـي يـرى المراقبـون بأنهـا في لحظـة تحـول تاريخية وحقيقية في مجال إعادة النظر في عمقها الاستراتيجي العام وهذا ما بات يطرح على طاولة مفكريها ومخططيها الاستراتيجيين، وبدت المبادئ التي أسسـت عليهـا النظريـة(الإسرائيليـة) تتغـير نتيجة صعوبة البيئة الإستراتيجية التي واجهت صناع القرار (الإسرائيلي) في تلـك الحقبـة وأصـبحت أكثر تعقيداً، فمبدأ الأرض لديها قد بدأ يتلاشى شيئاً فشـيئاً منـذ اليـوم الـذي وقعـت فيـه اتفاقـات أوسلو والمراحل التي مرت بها وما رافقها من تطورات متلاحقة في التفكير الأمني حتى باتت سـمة الأحادية هـي التـي تـتحكم في الإسـتراتيجية إذ تـبرر (إسرائيـل) ذلـك بعـدم وجـود شريـك جـدي فلسطيني لإقامة تسوية سلمية كاملة معه[1].

ولعـل التوجـه (الإسرائـيلي) هـذا قـد جـاء مـدفوعاً بجملـة مـن التحـديات تـأتي في مقـدمتها تحديات العامل الجغرافي نتيجة العمـق الاسـتراتيجي الضـيق الـذي يجتمـع فيـه غالبيـة سـكانها ومـا يشكل ذلك خسائر بشرية فادحة في حال تعرضها لهجمات تطول تلك المنطقة الجغرافيـة الأمـر الـذي يحد كثيراً من قدرتها على المناورة والحركة، هذا ويأتي عاملي نسـب القـوى والموقـف العـربي العـام في سياق تهديد للأمن (الإسرائيلي) إلا أن المراقبين يرون أن هذين العاملين لا يشكلان تهديداً مباشراً لهـا، فالأخيرة ترتبط بعملية سلام مع الأردن ومصر وعـلى الـرغم مـن ذلـك فأنهـا لا تـزال تواجـه سـوريا في وضع قلق على جانبي مرتفعات الجولان وهـذا مـا يبقـي الهجـوم عـلى الجبهـة الشـمالية (لإسرائيـل)

(1) نتنياهو يسعى للإبقاء على 50% من الأراضي الفلسطينية تحت سيطرة الاحتلال، مجلة فلسطين المسلمة، العدد(6)، 1997، ص14 .

أكثر احتمالاً في نظر الكثير من الخبراء الاستراتيجيين نظراً لعدم تحقيق أي تقدم يذكر في مسار المفاوضات السورية-(الإسرائيلية)، هذا فضلاً عن استمرار العمليات العسكرية التي يقودها حزب الله في الجنوب اللبناني، وتحميل دمشق مسؤولية استمرار هذه الهجمات يبقيان حالة التوتر العسكري قائمة في ظل إجماع أغلبية الخبراء (الإسرائيليين) على أن سوريا ستستمر في دعم حزب الله وستستغل أول فرصة تسنح لها لشن هجوم مباغت لاسترجاع هضبة الجولان أو جزء منها[1].

ولعل جملة هذه التهديدات قد دفعت بها إلى تبني سياسة التسلح في إطار يتوافق والتهديدات والمخاطر الجديدة التي واجهتها في هذه الفترة مركزة بتوجهها هذا على منظومة دفاعية (صواريخ وسلاح جو) مع تجاوز لمفهوم الأرض التي لم تعد من وجهة نظرها ذات أهمية في توفير أمن (إسرائيل) في ظل ما وصل إليه خطر الصواريخ الإيرانية، وعلى هذا الأساس قامت سياسة التسلح (الإسرائيلي) على أهمية توافر قوات مسلحة وإمدادها بأحدث نظم الأسلحة والمعدات لتضمن حالة التفوق النوعي على جيرانها ومن تعدهم أعداء لها ولاشك أدت المساعدات الأميركية (لإسرائيل) في هذا المجال دوراً رئيساً في بناء صناعاتها العسكرية إذ تبقى تحركاتها العسكرية عرضة لتأثير الضغوط الأميركية إلى حد كبير، ودون شك عد الطموح لامتلاك السلاح النووي أحد الركائز الأساسية التي استندت عليها لبقائها وفرض وجودها في المنطقة وبمعنى آخر أن ثمة ارتباط قوي بين تحقيق مثل هذا الطموح وبين استمرارها(كدولة) داخل المنطقة[2].

إذ إن (لإسرائيل) دافع استراتيجي هدفه في الدرجة الأساس إبقاء التوازن الاستراتيجي بينها وبين دول المنطقة يميل لصالحها بما يعني السعي نحو التفوق الكمي

---

(1) احمد ناجي قمحه، الاتفاقية الأردنية-الإسرائيلية رؤى و إشكاليات مختلفة، مجلة السياسة الدولية، العدد(119)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1995)، ص159 .

(2) ثابت محمد، الجغرافيا والديموغرافيا يحرمان إسرائيل من النووي، تحليلات وأراء، شبكة إسلام اون لاين، في 2004/5/15.

website://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout&cid=1173694790784

والنوعي على دول المنطقة، ولعل هنالك من يرى أن فترة التسعينيات هي الفترة التي ظهرت فيها الجرأة (الإسرائيلية) من حيث الإعلان عن استخدام السلاح النووي كسلاح رادع بالدرجة الأولى وحاسم بالدرجة الثانية، وعليه اتجهت سياستها النووية مؤكدة أربعة أبعاد رئيسة هي[1]:

أ. إنها تستخدم قدراتها النووية كسلاح للردع وليس كأداة لتوجيه الضربة الأولى.

ب. إن استخدام هذا السلاح يعد وسيلة انتقامية متى ما رأت ذلك مناسباً.

ج. إنها أنكرت على نفسها امتلاك مثل تلك الأسلحة غير أنها ألمحت إلى ذلك بصورة رسمية وغير رسمية أمام وسائل الإعلام.

د. إنها ستقف ضد محاولات المنطقة لامتلاك هذا النوع من السلاح حتى لو تطلب الأمر الدخول في مواجهة عسكرية .

ومن هنا يتضح أنها في هذه الحقبة لم تعلن صراحة عن امتلاكها للسلاح النووي غير أنها أخذت تلوح به دائماً وضمن سياق يؤدي إلى تحقيق الهدف ذاته وهو تحقيق الرادع الاستراتيجي كما يقول المسؤولين (الإسرائيليين).

وإزاء ما تقدم يمكن القول بأن العقيدة الأمنية (الإسرائيلية) بدأت تتكيف ببناء قدراتها العسكرية على وفق مبدأ أن مفهوم الأرض لم يعد مفهوماً حاسماً في توفير أمنها سيما في ظل التسابق المحموم لامتلاك الدول في المنطقة أسلحة تقليدية متطورة أو أسلحة غير تقليدية أو صواريخ سواء كانت عابرة للقارات أو متوسطة أو قصيرة المدى مما دفع بالتفكير الاستراتيجي إلى أن يتجه نحو بناء وتطوير نظام دفاع تكتيكي ضد الصواريخ البالستية مع تطوير وحيازة أنظمة استطلاع إلكترونية للإنذار المبكر سواء بوساطة الطائرات أم بواسطة الأقمار الصناعية القادرة على التصوير أيضاً[2].

---

(1) زكريا حسين، الخيار النووي والخيارات العسكرية البديلة، ندوة (الخيار النووي في الشرق الأوسط) في مركز دراسات المستقبل/جامعة أسيوط، ط(1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص311

(2) محمد بن عوض السرحاني، تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية، مجلة الحرس الوطني، العدد (290)، (الرياض، كلية الملك خالد العسكرية، 2007).

Website//www.kkmaq.gov.sa/Detail.aspInNewsItemID

ومما تقدم يتضح أن (إسرائيل) تملك من القدرات النووية والمالية ما يمكنها بالوقوف موقف المتصدر تجاه دول المنطقة فهي مهيأة من الناحية الدولية والإقليمية أن تكون في موقع الصدارة، غير أن مثل تلك الصدارة تشوبها المخاوف والمخاطر من محيطها الإقليمي سيما إيران بقوتها الصاعدة ذلك أن الدول العربية في رأي الباحث لا تمتلك المقومات الكافية لحيازة الأسلحة غير التقليدية هذا فضلاً عن غياب الوعي العربي بالمخاطر الناجمة عن تسلحها غير التقليدي وانعكاساته على مجمل الصراع العربي-(الإسرائيلي) كما أن الطرح السابق يجعلنا نصل إلى :

1. أن الولايات المتحدة الأميركية قد تمتعت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بالتأثير وحرية الحركة في المنطقة وبصورة لم يسبق لها مثيل .
2. أن الولايات المتحدة ستواصل التمتع بذلك التأثير دوناً عن أية قوة عالمية أخرى داخل المنطقة.
3. بروز إيران قوة إقليمية صاعدة كونها دولة تتوافر لديها القدرات والإمكانات المادية فضلاً عن توجهها لأداء دوراً إقليمياً فاعلاً وبارزاً سيمكنها في المرحلة اللاحقة من الوقوف بوجه (إسرائيل) .
4. من الممكن أن تشغل امتلاك الصواريخ البالستية مكانة حيوية في ميدان التوازن الاستراتيجي في المنطقة .
5. كما أن انتشار مثل هذه الصواريخ و العمل على تطويرها يوماً بعد يوم سيجعل من تحقيق التوازن الاستراتيجي في المنطقة مسألة معقدة .
6. إن (إسرائيل) قوة إقليمية نووية تضاهي بقوتها هذه دول المنطقة.

ففي تموز 2006 اجتاحت القوات (الإسرائيلية) الحدود اللبنانية مستهدفة في البداية جنوب لبنان سيما قواعد (حزب الله) اللبناني التي عدتها أنها تمثل تهديداً مباشراً للأمن القومي وقد اتهمت قيادة الحزب بمسؤولية اختطاف الجنديين (الإسرائيليين) بالقرب من مزارع شبعا التي لا تزال تحت الاحتلال (الإسرائيلي) ومنذ البداية بدأ للعيان أن العمليات العسكرية (الإسرائيلية) الواسعة كانت قد أعدت مسبقاً وشاركت فيها قوات ضخمة برية وبحرية وجوية، وقد شمل العدوان كل الأراضي والأجواء اللبنانية كما شمل قصف البوارج (الإسرائيلية) للمدن اللبنانية كافة وفُرض حصار شامل على

طرق المواصلات البرية والجوية فضلا عن مراكز الحدود ومراكز الاتصالات وقد تعرضت بيروت سيما الضاحية الجنوبية إلى تدمير هائل بفعل القصف (الإسرائيلي) المكثف وكان من ابرز تداعيات هذا العدوان الواسع النطاق على الشعب اللبناني هجرة مئات الألوف من اللاجئين من مدنهم وقراهم ومزارعهم الذين اخذوا يتدفقون إلى المناطق الشمالية املآ في الحصول على مأوى علماً بأن أعداد كبيراً من هؤلاء اللاجئين لم يسلموا من هجمات الطائرات (الإسرائيلية) التي تعمدت قصف قوافل اللاجئين على الرغم من أنها كانت محروسة من لدن قوات الأمم المتحدة (اليونفيل) التي رافقت تلك القوافل[1].

ويرى بعض المحللين السياسيين أن الحرب (الإسرائيلية) على لبنان في عام 2006 لم تكن وليدة أحداث آنية، بل قديمة ترجع في جذورها إلى العام 2000، الذي شهد حدثين مهمين هما[2]:

1- انسحابها من جنوب لبنان.

2- انعقاد مؤتمر (كامب ديفيد) الثاني الذي دعا إليه الرئيس الأمريكي السابق (بيل كلينتون)، الذي جمع فيه (إيهود باراك) رئيس الوزراء (الإسرائيلي) الأسبق مع رئيس السلطة الفلسطينية الراحل (ياسر عرفات) للبحث في تسوية نهائية للقضية الفلسطينية فلأول مرة بدأ الجانبان وكأنه لا رابط بينهما، غير أنهما تفاعلا معاً في الواقع ليؤثر بشكل معين في مسار الأحداث اللاحقة، فلو أن مؤتمر (كامب ديفيد) الثاني قد نجح في التوصل إلى اتفاق يمهد الطريق لمعاهدة سلام فلسطينية - (الإسرائيلية) تستجيب للحد الأدنى للحقوق الفلسطينية وتؤسس لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة لكانت الأحداث على الجبهة اللبنانية قد اتخذت مساراً مختلفاً عما حدث بالفعل ولامكن حينئذ من تصور الانسحاب (الإسرائيلي) من جنوب

(1) محمود علي الداؤود، الحرب الإسرائيلية السادسة على لبنان، مجلة العرب والمستقبل، العدد (20)، (الجامعة المستنصرية، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، 2007)، ص1.

(2) همام خضير مطلك، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه لبنان مدة حكم الرئيس جورج ووكر بوش رسالة ماجستير (غير مشورة)، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2008)، ص 185.

لبنان وكأنه خطوة على طريـق تسـوية شـاملة لـلصراع العـربي – (الإسرائـيلي) عـلى مختلـف المسارات على أسـاس العـودة وعـلى مراحـل متدرجـة إلى حـدود عـام 1967 غـير أن مجمـل أحـداث المنطقـة أخـذت مسـاراً مختلفـاً لأن الصـفقة التـي قـدمها (ايهـود بـاراك) والوفـد (الإسرائيلي) المفاوض في المؤتمر الذي حاول (بيـل كلينتـون) إدخـال بعـض التحسـينات عليهـا لجعلها مقبولـة، كانـت في الواقـع أقـل مـن الحـد الأدنى الـذي يمكـن أن يقبـل بـه أي زعـيم فلسطيني مهما بلغ اعتداله واكبر بكثـير مـن الحـد الأقصى الـذي يمكـن أن يقبـل بـه اليمـين (الإسرائيلي) ويبدو أن مؤتمر (كامب ديفيد) الثاني كان كاشفاً لمأزق التسوية في الوقت نفسـه الذي كان (حزب الـلـه) قد قدم بانتصاره أنموذجا بديلاً.

إن المدة الواقعة بين عامين (2000-2006) كانت في الواقـع شـبه تحضـيرات للقيـام بـالحرب على لبنان وهذا يعني أن هناك اسباباً دفعت إلى نشوب هـذه الحـرب منهـا مـا هـو متعلـق بلبنـان وأخرى إقليمية، أما الأسباب المتعلقة بلبنان فهي وجود (حزب الـلـه) وسلاحه على السـاحة اللبنانيـة الذي عجزت (إسرائيل) عن تجريده من سلاحه عندما احتلت لبنان في عام 1982 إذ يعتقـد الساسـة (الإسرائيليـين) انـه طالمـا يمتلـك (حـزب الـلــه) ترسـانة تسـليحية قـادرة عـلى الوصـول إلى العمـق (الإسرائيلي) فان أمنها سيبقى في خطر لذلك لابد من إضعاف هذا الحزب من حيث التأشير السـياسي والعسكري، ويضاف إلى ذلك سبب أخر من أسباب الحرب على لبنان وهي مسالة المياه التي شـغلت (إسرائيل) ولبنان وسوريا وكانت أحد الأسباب الخفية وراء الحرب الأخيرة، والدليل على ذلك ما أكـده نائب رئيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير (إسماعيل سراج الدين) قبل 10 أعوام تقريبـاً محـذراً بـأن ما سيفجر الحروب في القرن الحادي والعشرين هو أزمة المياه وليس النفط، وهذا ما أكدتـه حكومـة (تل أبيب) في عام 2002 عندما أقام لبنان محطة لسحب المياه من احد الأنهـار الحدوديـة، ذلـك أن سحب المياه من الأنهار اللبنانية القريبة من الحدود (الإسرائيلية) سيوفر الذريعـة للحـرب وهـذا مـا يفسر السـلوك (الإسرائـيلي) عنـدما بـدؤوا عمليـاتهم الهجوميـة عـلى لبنـان إلى احـتلال حـوض نهـر الحاصباني أولا، أما الأسباب الإقليمية فهي كثيرة وجميعها تتعلـق بفكـرة الهيمنـة (الإسرائيليـة) عـلى المنطقة العربية إذ إن (إسرائيل) أرادت من خـلال هـذه الحـرب أن تعطـي إشـارة إلى نهايـة عمليـة

السلام القائمة على المفاوضات والمعاهدات وان يكون البديل أنظمة خاضعة لـلـهيمنة (الإسرائيلـية) تنفذ ما يطلب منها فقط، كما تسعى عن طريق هذه الحرب إلى انتزاع (شرعية) وجودهـا وحربهـا على الدول العربية مجتمعة، إذ تصبح (إسرائيل) قادرة على ضرب أي هدف في دول الجـوار بحجـة علاقته بـ(الإرهاب) من دون أن تعترض الدول العربية على ذلك، ومهما يكن من أمـر فـان السـبب المباشر للحرب (الإسرائيلية) على لبنان هـو اسر الجنـديين (الإسرائيليـين) مـن لـدن مقـاتلي (حـزب الـلـه) ولكن يبقى التساؤل المهم هو هل أن هذه الحرب التي شنتها (إسرائيل) عـلى لبنـان تهـدف إلى استرجاع الجنديين اللذين أسرهـما حـزب الـلــه أم هنـاك أسـباب أخـرى وجـدت فيهـا الفرصـة المناسبة لتشن هذه الحرب، وفي كل الأحوال فقد تقاطعت المصلحة بين الولايات المتحدة وبينهـا في خوض هذه الحرب لاتصالها بالأسباب المشتركة وهي[1]:

1.نجاح حزب الـلـه في بناء نوع من توازن الردع في الجنوب اللبناني.

2.تعثر تنفيذ القرار 1559.

3.الحصاد السلبي لإستراتيجية الحرب على (الإرهاب).

لم يوفر صانعو القرار (الإسرائيليون) صورة متماسكة للأهداف التي كانـت محـددة للحـرب أو لما توقعوا أن يحققوه في غضون قدر معين من الوقت مـع ذلـك بـدأ أن مسـؤولاً (إسرائيليـا) في الذروة كان يلخص أراء صانعي القرار هؤلاء حينما ذكر أن (إسرائيل) كانت لها خمسة أهداف مـن وراء خوض الحرب وهي[2]:

1. تدمير حزب الـلـه اللبناني قبل أن تتمكن إيران من التحول إلى دولة نووية.
2. استعادة صدقية الردع (الإسرائيلي) بعد الانسحابات من جانب واحـد مـن لبنـان في عـام 2000 ومن غزة في عام 2005 ومواجهة الصورة التي تظهر (إسرائيل) ضعيفة ومجبرة على الانسحاب.
3. إجبار لبنان على أن يصبح - وان يتصرف كما تـتصرف - دولـة تخضـع للمسـاءلة، وإنهـاء وضع حزب الـلـه كدولة داخل دولة.

---

(1) همام خضير مطلك، مصدر سبق ذكره، ص 185.

(2) المصدر نفسه، ص 185-188.

4. تحطيم أو شل حزب الـلـه، على أساس فهـم انـه لا يمكـن أن يـدمر كقـوة عسـكرية مـع استمراره كفاعل سياسي رئيس في لبنان.
5. إعادة الجنديين (الإسرائيليين) اللذين أسرهما حزب الـلـه مـن دون مبـادلات رئيسـة مـع سجناء تحتجزهم (إسرائيل) – الآلاف الذين طالـب (نصر الـلـه) وحـزب الـلـه بـإطلاق سراحهم.

وفضلا عـن ذلـك نجـد أن أهـدافاً أخـرى سـعت (إسرائيـل) إلى تحقيقهـا مـن وراء حربهـا العدوانية على لبنان ومنها[1]:

1. العمل على تدمير الاقتصاد اللبناني الذي ازدهر كثيراً بعد انتهاء الحـرب الأهليـة عـام 1990 وذلك نتيجة للجهود الكبيرة التي بذلها رئيس الوزراء اللبناني السابق (رفيق الحريري) الذي نجح في تحقيق أعادة أعمار لبنان بشكل سريع وذلـك لقدرتـه عـلى توحيـد معظـم القـوى السياسية اللبنانية في دعم سياسـة الأعـمار وعلاقاتـه الخارجيـة التـي أفـرزت تـدفقاً هـائلاً للاستثمارات الأجنبية سيما من الولايات المتحـدة ودول الاتحـاد الأوربي فضـلا عـن علاقاتـه الممتازة مع السعودية التي نجح في إقناعها بأن تسـاهم في عمليـات إعـادة الأعـمار ودعـم وضعها المالي الذي كان على حافة الانهيار وقد الحق العدوان (الإسرائيلي) عام2006 تـدميراً كبيراً في مجالات الحياة الاقتصادية والبنى التحتية والأحوال الصحية والاجتماعيـة والمرافـق السياحية والزراعية والصناعية، الأمر الذي أدى في مرحلـة معينـة إلى شـلل تـام في مفاصـل الاقتصاد اللبناني لولا قيام بعض الدول كالسعودية وإيران بتقديم دعـم مـالي لإنقـاذ لبنـان من الانهيار.
2. التحدي الكبير لسوريا، فالعدوان الواسع النطاق الذي شنته (إسرائيـل) عـلى قـوات (حـزب الـلـه) وعلى جنوب لبنان كان رسالة موجهة ضد سـوريا حليفـة حـزب الـلــه وإلى الدولـة الرئيسة التي تمول هذا الحزب بالسلاح والمال وكان (الإسرائيليون) يعتقدون أن الانتصـار في لبنان هو اندحار لمخططات كل من سوريا وإيران والقوى الأصولية الإسلامية بصورة خاصة.

---

(1) همام خضير مطلك، مصدر سبق ذكره، ص 187.

3. السيطرة الكاملة على منابع المياه وتحويل كامل مياه نهر الليطاني إلى الأراضي (الإسرائيلية) وحرمان المدن والقرى الفلسطينية من هذه المياه والعمل على الاستمرار بتعطيشها وإفقارها ثم اندثارها وإجبار أهلها للهجرة كما تفعل دوماً ثم تقوم بضم هذه القرى إليها من دون وجه حق ودون احترام لأبسط قواعد حقوق الإنسان وأحكام القانون الدولي.

4. ضمان أمنها بالتخلص من حركات المقاومة العربية والإسلامية مثل (حركة حماس والجهاد الإسلامي) وغيرها المناوئة لها والقضاء على حزب اللـه في لبنان لتوفير الأمن، ولدق إسفين بين هذه القوى المقاومة وكل من سوريا وإيران والبدء بصفحة أخرى تقوم على أساس إيقاف الجهود الإيرانية لإكمال جهودها الصناعية والعلمية في ميادين تخصب اليورانيوم ولتجارب النووية ومن ثم انفرادها بالصناعة النووية ورغبتها في السيطرة الكاملة بالأسلحة النووية والتقليدية على كامل إمكانية التنسيق والتعاون بين الأجهزة العسكرية الأمريكية وبينها من اجل خطة مشتركة لضربة سريعة تدمر المنشاءات النووية الإيرانية وحتى إذا كان ذلك بمعارضة روسيا الاتحادية التي هي المساهم الأكبر في تأسيس هذه المنشاءات.

طرحت الحرب على لبنان إشكالية العلاقة بين الولايات المتحدة و(إسرائيل) وكان للموقف الأمريكي المنحاز (لإسرائيل) ردود فعل سلبية لدى دول الاتحاد الأوربي وتركيا سيما بعد إصرار الولايات المتحدة على تأخير إصدار قرار من لدن مجلس الأمن الدولي يدعو الطرفين إلى الوقف الفوري لإطلاق النار على أمل أن يحقق (الإسرائيليين) نصراً في الميدان إلا أن ذلك لم يتحقق وكان موقف الولايات المتحدة موضع استنكار واستهجان في العالم كله سيما في البلدان العربية والإسلامية[1].

وقد مثلت الحرب (الإسرائيلية) الأمريكية على لبنان في عام 2006 ضربة قاصمة للشرق الأوسط الكبير على فق المفهوم الأمريكي [2]:

---

(1) همام خضير مطلك، مصدر سبق ذكره، ص188.

(2) أنتوني كوردسمان، ((دروس)) أولية من الحرب بين (إسرائيل) وحزب اللـه، مجلة المستقبل العربي، العدد(331)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 120.

1. لأن الحرب أخفقت في القضاء على القوى المناوئة لـلـهيمنة الأمريكية (الإسرائيلية) بفعل أداء حزب الـلـه في الميدان الأمر الذي يعنـي استحالة استبعاد هـذه القـوة مـن عمليـة صياغة مستقبل المنطقة.
2. لان الانجاز الذي حققه حزب الـلـه تحقق بفعل عوامل داخلية وخارجية، ولعـل الـدعم الإيراني من أهم العوامل الخارجية وهـذا يعنـي استحالة استبعاد إيـران مـن المنظومـة الشرق أوسطية وهذا على النقيض مما تريده الولايات المتحدة.

لقد عكست نتائج الحرب (الإسرائيلية) عـلى لبنـان تـأثيراً بـالغ الأهميـة عـلى (إسـتراتيجية الدفاع الإسرائيلي) إذ إن (إستراتيجية نقل الحـرب إلى ارض الخصـم) التـي عولـت عليهـا (إسرائيـل) كثيراً في حروبها مع العرب أصبحت في متناول صواريخ حزب الـلـه ولم تعد الجغرافيا كافية لحمايـة أمنها ولا الجدار العازل، وكان من أثار الحـرب عـلى (إسرائيـل) وإسـتراتيجيتها تخليهـا عـن سياسـة (الانطواء) أو(الانسحاب المنفرد) إذ صرح رئيس الوزراء (الإسرائيلي) السـابق (ايهـود اولمـرت) بعـد توقف الأعمال العسكرية لوزرائه انه:

((في أعقاب الحرب في لبنان والضرر الشديد الذي لحق بسـكان الشـمال ومنطقـة الشـمال فان خطته لـ ((الانطواء)) لم تعد على رأس جدول أعمال حكومته....)) وهو عكـس مـا صرح بـه في حينه من أن انجازات الجيش (الإسرائيلي) في الحرب ستسـاعد عـلى تطبيـق سياسـة الانطـواء، كـما شكلت نتائج الحرب صدمة كبيرة للرأي العام (الإسرائيلي) لمبررات عدة نذكر منها[1]:

1. عجز الجيش (الإسرائيلي) عن تحقيـق انتصـار عسـكري سريـع عـلى قـوات شـبة نظاميـة (عسكرية) لا تمتلك قدرات الجيوش النظامية وتحديدا سلاح الجو.
2. نجاح مقاتلي حزب الـلـه في إلحاق خسائر كبيرة في صفوف القوات (الإسرائيلية).
3. بدأت تظهر أصوات من داخل (إسرائيل) تقول: إن عليها أن تـتصرف كجـزء مـن المنطقـة وليس وكيلاً للولايات المتحدة.

---

(1) محمود علي الداؤود، مصدر سبق ذكره، ص 2.

4. سقوط نظرية الحرب الخاطفة (الإسرائيلية) التي تعتمد على استعمال اكبر قدر من القوة النارية وهذا ما حصل لإبعاد عن مواطنيها ولكننا وجدنا العكس.
5. إن اخطر ما ترتب على هذه الحرب من نتائج يتمثل في سقوط صدقية الردع للجيش (الإسرائيلي) وهو الأمر الذي يراه الرأي العام (الإسرائيلي) انه يمكن أن يحفز أعداء (إسرائيل)على تكراره في المستقبل ويمكن أن يتعاون أكثر من طرف (حزب الله وسوريا وإيران) في أية مواجهة قادمة ومن ثم فان الثمن سيكون مرتفعاً للغاية.
6. فقدان الجيش لثقة المواطن (الإسرائيلي) العادي.

أما فيما يتعلق برؤية (إسرائيل) لمستقبل المنطقة بعد ثورات الربيع العربي، فإنها تحاول استثمار هذه الثورات وتوظيفها في خدمة الإستراتيجية الإقليمية (الإسرائيلية)، وذلك من خلال إجهاض الأهداف التي قامت من اجلها، وقيامها بمحاصرة إي خطر قد ينتج عنها، من اجل إحداث حالة من الخلل الاستراتيجي بينها وبين القوى الإقليمية الأخرى، وجعل ميزان القوى الإقليمي يميل لصالحها .

وقد اجمع عدد كبير من المراقبين والمسؤولين والعسكريين (الإسرائيليين) على فشل (إسرائيل) في تحقيق معظم أهدافها الرئيسة، وهذا ما دفع بها إلى القيام بعملية مراجعة شاملة للبحث في الأسباب الذاتية والموضوعية التي أدت إلى ذلك استعدادا لما هو آت من متغيرات غير معلومة الاتجاه حتى الآن، فالاتجاه سيتحدد في غضون الزمن الملائم وبناءً على تفاعلات عملية المراجعة الداخلية وتطورات الأوضاع الإقليمية والحسابات الأمريكية في المنطقة والدور (الإسرائيلي) المطلوب على وفق الرؤية الأمريكية.

رابعا: مصر

تعد مصر من أبرز القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط إذ تنافست عليها القوى الكبرى عبر التاريخ، سواء بمحاولة احتلالها أم كسب النفوذ عليها أم استقطابها بغرض الاستفادة من دورها المركزي في الإقليم لتحقيق مصالح تلك الدول، وقد مر الدور المركزي بمصر بمراحل ترتبط بتطور السياسة الخارجية المصرية والنظام السياسي المصري والرؤية المصرية للدور الإقليمي والتغير النسبي لأوزان مصادر القوة، ففي الخمسينيات والستينيات، لعبت مصر دور المحرك لنظام الإقليم كله نحو التحرر والتقدم

السياسي والاجتماعي، وارتبط الدور بالاستقلال الوطني وترسيخ الهوية القومية والانتماء القومي، وسخرت مصر لذلك جميع مواردها بما فيها قدراتها العسكرية، بينما خفت هذا الدور نسبيا في أعقاب توقيع اتفاقية السلام مع (إسرائيل) عام1979، فإن تلك الاتفاقية في التحليل النهائي أدت إلي توقيع اتفاقية سلام أردني ـ (إسرائيلي)، واتفاق أوسلو بين الفلسطينيين و(الإسرائيليين) وإيجاد حالة وبيئة سياسية وفكرية سادت الإقليم العربي إلي حد تقديم مبادرة عربية شاملة في مؤتمر القمة العربي ببيروت عام2002 بشأن السلام العربي مع (إسرائيل)[1].

ولا يغيب عن البال أن الدور الإقليمي لمصر يرتبط بمتغيرين، أولهما رؤية مصر لدورها والذي يتحدد بناء علي تقديرها لمواردها وقدراتها وعلاقاتها العربية والدولية، وهذه مسألة تتعلق بعملية صنع القرار، وثانيهما بمدي إدراك الآخرين لهذا الدور، ولا شك أن الدول الكبرى اليوم، كما كان الحال تاريخيا، تدرك مدي الوزن الاستراتيجي لمصر في الوطن العربي والشرق الأوسط إلي حد ربما يكون أكبر بكثير مما يري المصريون فيه دورهم، ويشكل ذلك مصدرا للقوة والمكانة الدولية من ناحية، وإن كان يمثل أيضا درجة من الضغوط التي قد تثقل كاهل الدولة المصرية، بيد أن وقوع الوطن العربي في إطار نظام إقليمي أوسع، وهو الشرق الأوسط، يوجد منافسين لمصر من خارج الإقليم العربي، وهم ما يطلق عليهم دول الجوار الجغرافي، مثل إيران وتركيا، ففي الخمسينيات والستينيات، كانتا تمثلان مصدراً كبيراً لتهديد الأمن القومي العربي، ثم تحولت إيران أخيرا، وبسبب سياستها في مد دورها الإقليمي، ليس فقط إلي مناطق الدور التقليدي لمصر، وإنما أيضا إلى استخدام وسائل عسكرية وتوظيف فاعلين من غير الدول في كل من لبنان وغزة واليمن لإثارة قلاقل إقليمية تضر بالاستقرار من ناحية وتهيئ الإقليم لفوضى ضاربة من ناحية أخري، فضلاً عن ذلك سعيها لامتلاك قدرات نووية مما يوجد عدم توازن استراتيجي في المنطقة، كما أن تركيا وعلي الرغم من جهودها الحثيثة لكسب ثقة العرب إلا أنها حليف استراتيجي (لإسرائيل)، إن دور هاتين الدولتين يختلف تماما

(1) عبد المنعم المشاط، الدور الإقليمي لمصر مجددا، صحيفة الأهرام الرقمية، العدد(45040)، مؤسسة الأهرام، في 2010/5/31، ص1. website://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=

عن الدور المتزايد لأية أطراف عربية أخري لأن الأخير يضيف إلي الدور الإقليمي لمصر ولا يقلل منه[1].

ولا شك أن هذا الدور الإقليمي يقتضي من مصر أن تتقدم بمبادرات جديدة لتحريك عملية التسوية السلمية للصراع الفلسطيني ـ (الإسرائيلي) بغية التخفيف من حدة الضغوط السياسية والإستراتيجية الذي يمثله هذا الصراع على الدولة والشعب المصري والشعب العربي عامة، كما أنه يجب أن تتقدم مصر بمبادرات إيجابية وفاعلة للصراعات الإقليمية الأخرى، مثل جنوب السودان ودارفور والعراق والصومال واليمن، لأن تراكم الصراع في تلك الدول يوجد حالة عدم استقرار إقليمي ويشجع الدول الخارجية على الدفع بعوامل التنافر والتجزئة خلافا لما تريده مصر من تجاذب وتكامل، إن إقلاع مصر عن القيام بمثل تلك المبادرات يفتح المجال لدول الجوار الجغرافي وعناصر خارجية في الدول الكبرى إلي استغلال ذلك والتقدم بسياسات تؤدي إلي الإخلال بتوازن القوي الإقليمي[2].

ويرتبط الدور الإقليمي المصري في منطقة الشرق الأوسط بجملة من المحددات والمعطيات التي تشكل مستقبله، من أبرزها[3]:

1. حجم الطموحات الإقليمية المصرية ومدى قدرة القاهرة على تحقيقها.
2. تأثير الأمر الواقع القائم على هذا الدور وتداعيات الشراكة المصرية – الأمريكية.
3. القوة العسكرية المصرية ووزنها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ومدى قدرتها على التكيف مع المهددات الشرق أوسطية الجديدة.
4. طبيعة ومستقبل العلاقات الأمريكية – المصرية.

وبالتدقيق في هذه المحددات والعناصر نلاحظ ما يأتي:

---

(1) عبد المنعم المشاط، مصدر سبق ذكره، ص2.

(2) المصدر نفسه، ص3.

(3) محمد رزق، أبعاد الدور الإقليمي المصري في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، منتدى الجيش العربي، الدراسات الإستراتيجية، في 2008/5/27. website://www.aljaml.com/node/30697

أ. فيما يتعلق بالطموحات المصرية، ما تـزال القـاهرة تنظـر لنفسـها كونهـا العاصـمة ذات الـوزن الاسـتراتيجي في الشرق الأوسـط، ولكـن هـذا الإدراك المفـرط كـما هـو واضـح، لا يصاحبه إدراك حقيقي بمدى قدرة القاهرة فعلاً على القيام بتحقيق هـذا الطمـوح الـذي كان للقاهرة قبل توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، ولكنه أصبح بعيداً بعد اتفاقيـات كامـب ديفيد.

ب. وفيما يتعلق بتأثير الوضع القائم، نلاحظ أن القاهرة لم تعد تملك القـوة اللازمـة للضـغط على (إسرائيل) أو على الولايـات المتحـدة، إذ تسـتخدم بوسـاطة واشـنطن – (تـل أبيـب) لممارسة الضغوط على خصوم (إسرائيل) في المنطقة.

ج. أما يتعلق بالقوة العسكرية المصرية، نلحظ أنها تراجعـت كثـيراً، وذلـك لسـبب رئـيس لا يتعلق بالعتاد العسكري الكبير الذي حصلت عليـه مصر عـن طريـق الـدعم والمعونـات الأمريكية، وإنما بسبب تراجع العقيـدة القتاليـة المصريـة، بكلـمات أخـرى، كـان المصـدر الرئيس لقوة مصر العسكرية قبل اتفاقيات (كامب ديفيد) يتمثل في الوضوح الاستراتيجي الذي تعرف به هذه العقيدة (إسرائيل) و الولايات المتحدة كونهما العـدو الـرئيس، والآن بعـد أن أصـبحت (إسرائيـل) و الولايـات المتحـدة ضـمن دائـرة القـوات الصـديقة، فـإن المذهبية العسكرية المصرية فقدت واحداً من أهم مؤشرات القوة الحقيقية.

د. أما مستقبل واتجاه الشراكة المصرية – الأمريكية، فإن كـل المـؤشرات تؤكـد بوضـوح أن هـذه الشراكة أصبحت تتمتع بقدر كبير من عدم التوازن، وأصبحت مثـل علاقـة الحـب مـن طـرف واحد، وبأي حال من الأحوال لن يكـون للقـاهرة مقعـد الشريـك الحقيقـي في هـذه الشراكـة سيما وأن الدور الذي سبق أن قامت به القاهرة في الأراضي الفلسـطينية بعـد اتفاقيـة أوسـلو أدى إلى إضعاف مصداقية السياسة المصرية إزاء الصراع العربي – (الإسرائيلي).

ويمكن القول إن طبيعة الدور المصري الجديد يتمثل في العناصر والسمات الآتية[1]:

---

(1) شعيب عبد الفتاح، دور مصر الإقليمي الثابت والمتغير، ط(1)، (القـاهرة، الهيئـة العامـة للاسـتعلامات، 2010)، ص 17-20.

أ. أنه ارتكز في العقود الأخيرة إلى عدم سعى مصر إلى مزاحمة الآخرين أو الصراع معهم حول أداء أدوار إقليمية ذات أجندات خاصة أو ولاءات خارجية.

ب. عدم وجود حل عسكري للصراع مع (إسرائيل)

ج. التأكيد أن القوات المسلحة هي للدفاع عن أرض الوطن فقط

د. الدعوة إلى حل الصراع في الشرق الأوسط حلاً سلمياً عادلاً، وضرورة تبنى كل دول المنطقة هذا الحل.

ه. عدم فرض مصر رؤيتها وتوجهاتها على دول المنطقة قسراً .

و. إن مصر ليست في تنافس أو صراع مع أحد حول الأدوار في منطقة الشرق الأوسط

ز. تنطلق الرؤية المصرية من أن مصر كانت ومازالت تمارس دوراً قيادياً في المنطقة، وأن الاتجاهات الرافضة لدورها المصري تستهدف تفريغ العالم العربي من جزء كبير من شخصيته، فالدور على وفق هذه الرؤية، يمكن أن يستمر ولكن بأدوات أخرى غير تلك التي أصابها الوهن، من خلال تطوير الثقافة، وتقديم تجربة ديمقراطية رائدة، وطرح نموذج للدولة العصرية يقوم على مجتمع مدني متماسك، وديمقراطية كاملة، ومساحة معقولة للمشاركة تحتوى القوى الفاعلة كافة، وعلى هذا فإنه إذا كانت المتغيرات العالمية والإقليمية الجديدة تحمل بعض المخاطر، فإنها تتيح في ذات الوقت بعض الفرص، والتي يمكن الاستفادة منها لتعظيم القدرات المصرية، وتستطيع مصر أن تؤدي دوراً هاماً ومؤثراً في إقليمها وفي العالم بشرط التوصل إلى منظومة من السياسات الملائمة التي تؤدى إلى علاج الخلل النسبي في موارد القوة الاقتصادية والتكنولوجية وتعظيم عناصر القوة الأخرى.

ح. قناعة مصر بأن الطريق الأمثل لخروج المنطقة من مشاكلها هو التنمية الشاملة اقتصاديا واجتماعياً.

ط. تركيز الدور المصري على مكافحة (الإرهاب)

سعت مصر إلى إعادة تكييف سياسته الخارجية على وفق المتغيرات الجديدة التي افرزها الاحتلال الأمريكي للعراق بعد عام 2003، فعلى صعيد الصراع العربي-

(الإسرائيلي) واصلت مصر دورها في هذا المجال من اجل إيجاد حل لهذا الصراع الـذي اسـتمر نحـو نصف قرن على الرغم من الصعوبات التي وجهتها في هذا المجـال، أمـا موقفهـا مـن العـراق، فقـد نددت مصر بالحرب على العراق، وبعد احتلاله أعلنـت عـن ضرورة تسـليم السـلطة إلى العـراقيين والإسراع في خروج قوات الاحتلال، أما موقفها من إيران فيتمثل الموقف المصري من قضية البرنـامج النووي الإيراني في الآتي[1]:

أ. التزام مصر بأجندتها السياسية الخاصة بضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط مـن أسـلحة الدمار الشامل كافة .

ب. حق إيران في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

ج. من حق المجتمع الدولي عامة والعالم العربي ومنطقة الخلـيج العـربي خاصـة التأكـد مـن نوايا إيران السلمية في هذا الخصوص.

أمـا فـيما يتعلـق بالعلاقـات المصريـة-التركيـة، فقـد أشـار وزيـر الخارجيـة المصري السابق (أحمد أبو الغيط) في القمة المصرية التركية في 2009/12/15 أن مصر ترحب بالـدور الـتركي في قضايا منطقة الشرق الأوسط..... نافيا ما يتردد عن وجود منافسـة أو خلافـات بـين مصر وتركيـا بسبب تزاحم الأدوار في منطقة الشرق الأوسط، وأكد أن هـذه الأطروحـات تـأتي مـن بعـض أعـداء مصر وتركيا موضحا أن تركيا هي جزء من منطقة الشرق الأوسط وكانـت تـؤدي دورهـا في المنطقـة على مدى ستة قرون، ومصر دولة كبيرة في المنطقة ولها دورها أيضا، وان مصر ترحـب بتركيـا مـؤثراً جيدا في المنطقة،سيما وان تركيا لـديها إمكانيـات وقـدرات يمكـن الاسـتفادة منهـا في حـل مشـاكل المنطقة .... مؤكدا أنه "لا يوجد تنافس بين مصر وتركيا في الشرق الأوسط، ولا نستشعر وجـود هـذا التنافس، هناك مصالح مشتركة ونمو هائل في التجارة والاستثمارات"[2].

وعلى الرغم من التغيرات الأخيرة التي حدثت في مصر في 25 كانون الثـاني 2011 والتي أدت إلى تغير النظام السياسي في مصر، إلا انه يمكن القول انه من غير المتوقـع أن يحـدث هنـاك تحـولاً جـذرياً في التوجهـات العامـة للسياسـة الخارجيـة المصريـة مـن

(1) شعيب عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص 23-24

(2) شعيب عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص 24

حيث الأهـداف والإبعـاد، إذ إن مـا يميـز هـذه السياسـة أنهـا تتسـم بالاسـتقرار النسـبي ووضـوح الأهداف وواقعية الرؤية، إذ إن هناك مبادئ عامة سارت عليها السياسة الخارجية المصرية [1]:

1. دعم السلام والاستقرار في المحيط الإقليمي والدولي .
2. الالتزام بسياسة خارجية متزنـة تـرتبط بالأهـداف والمصـالح الإسـتراتيجية في إطـار اسـتقلال القرار المصري .
3. دعم مبدأ الاحترام المتبـادل بـين الـدول والتمسـك بمبـادئ القـانون الـدولي واحـترام العهـود والمواثيق ودعم دور المنظمات الدولية وتعزيز التضامن بين الدول والدفع نحو إصلاح الأمم المتحدة .
4. الاهتمام بالبعد الاقتصادي للعلاقات الدولية .
5. عد مصر الإطار العربي مجال تحـرك رئـيس لسياسـتها الخارجيـة، مـع اسـتمرار التركيـز عـلى النشاط الخارجي المتصل بالأطر الحيوية الأخرى المتمثلة في الإطـارين الإسـلامي والأفريقـي وارتباط مصر بدول حوض النيل.

ويرى الباحث أنه من المستبعد أن تحدث هناك عملية تحول جذري في توجهات السياسـة الخارجية المصرية استنادا إلى عدد من المؤشرات منها:

1. الإرث التاريخي لمصر إذ أنها كانت ولازالت تمثل إحدى القوى الإقليمية العربية الرئيسـة في الشرق الأوسـط، والمتتبـع للتـاريخ السـياسي والعسـكري للمنطقـة، يلاحـظ إن مصر مارست ادوار إقليمية مؤثرة في مجمل القضايا الإقليمية في المنطقـة، وبالتـالي فـأن هـذه الميزة تتيح لها الاستمرار بأداء هذه الأدوار .
2. إعلان القائمين على الثورة (الرسمية والشعبية) إن عملية التغير الداخلي في مصر لن تؤثر على علاقـات مصر الخارجيـة، وان مصر سـتبقى ملتزمـة بالاتفاقيـات والمعاهـدات التـي أبرمتها قبل عملية التغير إقليميا ودوليا.

(1) خليل العناني، الدور الإقليمي المصري...إلى أين؟، المعرفة، ملفات خاصة، في 2009/12/14.
website://www.aljazeera.net/NR/exeres/ F.htm.

3. وجود إجماع شبه عام على الإطار العام للسياسة الخارجية المصرية وعلى طبيعة دورها الإقليمي.
4. رغبت اغلب القوى الإقليمية العربية وكذلك الدولية في استمرار مصر بأداء ادوار إقليمية مؤثرة، على اعتبار أن مصر تمثل ركيزة أساسية في المنطقة العربية، فضلا عن كونها عمق استراتيجي عربي، ولعل دعم الدول العربية كـ السعودية وقطر والإمارات وغيرها للتحديات السياسية والاقتصادية التي واجهتها مصر بعد الثورة خير دليل على ذلك .

إلا أن هذا لا يعني القول إن هذه السياسة سوف تبقى متزنة ولا تواجه عقبات شديدة كما كانت قبل عملية التغير، إذ إن خبرة الماضي تشير إلى أن أي عملية تغير داخلي تحدث تعقبها عملية انتقالية من اجل إعادة وضع هذه السياسة في مساره الصحيح، ولابد من أن يتنبه صانع القرار المصري لذلك، فمصر دولة فاعلة ومؤثرة في محيطها الإقليمي والدولي، ولها خبرة تاريخية في اخذ زمام المبادرة وقيادة المنطقة وطرح الحلول والمشاريع لقضايا ومشاكل المنطقة، استنادا إلى ما تملكه من قدرات وإمكانات سياسية وعسكرية واقتصادية وبشرية.

خامسا: السعودية

تُعد السعودية من البلدان الهامة في منطقة الشرق الأوسط على أساس اعتبارات كثيرة منها: تُعد مصدراً هاماً من مصادر الطاقة البترولية فضلاً عن وزنها السياسي ووزنها الديني الكبير في العالم الإسلامي الذي ينتمي إليه أكثر من مليار مسلم من سكان الكرة الأرضية، وعموماً اعتمدت السياسة السعودية ومنذ تأسيس الدولة رسمياً في عام 1932 على مبدأ التحالف مع القوى العظمى ابتداءاً ببريطانيا والتحول في أعقاب الحرب العالمية الثانية نحو الولايات المتحدة بعد انحسار النفوذ البريطاني وفي تعزز النفوذ الأميركي الاقتصادي والسياسي والعسكري في العالم إلى جانب تطور الوضع الاقتصادي السعودي (النفط)، إن هذا التغيير أفرز نمطاً جديداً في السياسة الخارجية السعودية اعتمد على مبدأ: توثيق التحالف مع الغرب، سيما الولايات المتحدة من أجل توفير مظلة حماية للنظام السياسي قاد فيما بعد إلى إلحاق السياسة الخارجية السعودية بسياسة الولايات المتحدة واستمرت السعودية في علاقاتها المميزة مع الغرب عموماً والولايات المتحدة

بشكل خاص ومارست أدواراً ومهاماً كثيرة تطابقت ولعقود مع سياسة الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط انطلاقاً من المكانة التي كانت تحتلها السعودية في السياسة الأميركية كونها حليف استراتيجي لها، وبعد أحداث 11 أيلول 2001 انهارت المكانة الإستراتيجية لها في عيون الغرب سيما مع ظهور ما سمي بالخطر الإسلامي، وأصبحت السعودية جزءاً من الراديكالية الإسلامية التي يجب مكافحتها من وجهة نظر الولايات المتحدة فهي عُدت مركز تفريخ للإرهاب ومنتشرة في العالم على الرغم من اعترافها في التحالف مع الولايات المتحدة، وقبولها بدور (ملحق) للسياسة الخارجية الأميركية، رافق ذلك التراجع الاقتصادي السعودي منذ منتصف التسعينيات الماضي، الذي يشكل عاملاً بالغ الخطورة في إضعاف مكانتها الإقليمية وقدرتها على حشد العالم العربي خلف رؤية الولايات المتحدة، وفضلاً عن هذا أصبحت السعودية بسبب ظروفها الاقتصادية وتراجع الاستقرار الأمني والسياسي فيها مرشحة لاضطراب مزمن لن يحل في المدى المنظور والتي انعكست بالنتيجة على ضعف دورها الخارجي[1].

وفيما يتعلق بالمحددات العامة للقدرات السعودية نجد هناك الكثير من عوامل القوة وعوامل الضعف فيها، فعلى سبيل المثال تمتلك السعودية ثروة نفطية هائلة تشكل المصدر الرئيس للاقتصاد السعودي وهو عامل قوة وأيضاً شكل عامل ضعف لاعتماد الاقتصادي السعودي على النفط كمصدر وحيد الأمر الذي حرم السعودية من فرصة تنويع اقتصادها، كما أن الإنفاق الدفاعي والأمني الهائل لم يجلب الأمن فما زالت مثل باقي دول الخليج الأخرى تعتمد على الحماية الغربية بصورة دائمة مما يجعل التساؤل الدائم عن ماهية وجدوى تلك الصفقات والإنفاق الهائل على الدفاع، فضلاً عن أن محدودية العنصر البشري في القوات المسلحة وعدم استيعاب التكنولوجيا المتطورة الحديثة وعدم استخدام الأسلحة في حروب المنطقة المختلفة أو دعم الدول العربية بها أو حتى السيطرة غير الكاملة على تلك الأسلحة في حالة استخدامها[2].

(1) حمزة الحسن، أزمة السياسة الخارجية السعودية، مصدر سبق ذكره، ص 6.

(2) كانت الكثير من التقارير الصحفية قد كشفت عام 2007 عن عزم الرئيس الأمريكي السابق (بوش الابن) بيع تكنولوجيا (ذخائر الهجوم المباشر المشترك) والمعروفة اختصاراً بـ (JDAM) إلى السعودية وهي قنابل ذكية في الأصل عبارة عن قنبلة (حرة السقوط) من طائرة قاذفة تدمج (مجموعة توجيه guidance kite) بذيلها لتُعطيها القدرة على التوجه لأهدافها مستعينة بنظام تحديد المواقع العالمي إذ أثارت هذه التقارير ردود فعل معارضة داخل إسرائيل كما لاقت رفضاً من بعض أعضاء الكونغرس الأميركي الذين أرسلوا خطابات إلى (بوش الابن) يحذرونه من أنه في حالة عدم اتخاذ أية إجراءات أو وضع ضمانات للحد مما يعدونه مخاطر JDAM) على إسرائيل والقوات الأميركية في المنطقة فإنهم (أي النواب) سيقدمون أو في الأقل سيدعمون أي قرارات ترفض هذه الصفقة . انظر إلى : أحمد طه حسين، الكونغرس وصفات الأسلحة لدول الخليج، العدد(146)، تقرير واشنطن، في/ 2/ 2008. website//:www.taqrir.com

أما عن القدرات العسكرية للقوات السعودية فهي تشكل أكبر قوة عسكرية بدول مجلس التعاون الخليجي كما أن إمكانياتها العسكرية نمت بشكل ملحوظ منذ نهاية حرب الخليج عام 1991، حيث أن أعداد القوات المسلحة تضاعفت فصلاً عن ارتفاع في عدد الدبابات الحربية ومركبات المشاة المدرعة والصواريخ الجو/أرضية، وفي الوقت نفسه يواجه الجيش صعوبة في توفير الصيانة اللازمة للكثير من تلك المعدات، فتنويع مصادر استيراد السلاح في السنوات الماضية حد من اعتمادها على الصادرات الحربية للولايات المتحدة، ولكنه في الوقت نفسه عقد من تحديات الجيش لاستيعاب قدر كبير من التكنولوجيا المتقدمة في وقت قصير إذ إن تنوع المعدات الحربية من حيث الطراز ومكان التصنيع عادة ما يرفع من ثمن وصعوبات الصيانة وتدريب التشغيل في المدى الطويل وعلى الرغم من تلك التحديات نكتشف أن الجيش السعودي يملك أحد أفضل الأنظمة المدفعية في الشرق الأوسط، إنه من منظور المعايير العسكرية العالمية للاستعدادات العسكرية تعد إمكانيات الجيش السعودي قوية مقارنة بالعديد من دول حلف شمال الأطلسي ألـ NATO[1].

وفيما يتعلق بتصاعد النفقات العسكرية، فمن وجهة النظر السعودية هو وجود التهديد الخارجي الذي يعد المسبب الرئيس للإنفاق الدفاعي فالتحديات الخارجية ووقوعها في منطقة الشرق الأوسط المضطربة وغير المستقرة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً كذلك امتلاكها ربع الاحتياطي العالمي البترولي المؤكد والمرتبة الرابعة في احتياط الغاز الطبيعي يجعلها متأثرة بشكل أو بآخر بالأحداث الخارجية، والأخطار الخارجية تأتي من وجهة نظرها بالدرجة الأولى من إيران ثم الواقع الجديد للعراق ثم (إسرائيل) في حالة

---

(1) أحمد طه حسين، الكونغرس وصفات الأسلحة لدول الخليج، العدد(146)، تقرير واشنطن، في 2008/2/4.
website //:www.taqrir.com

عدم إقرار السلام الشامل في المنطقة، كذلك تُعد دول مثل مصر (على الرغم مـن العلاقـات الجيـدة معها) دول يجب الحذر منها، لأنها تنافسها على موقع الريادة كذلك دولة قطـر التـي لهـا مشـاكل عديدة معهـا والتـي أصـبحت ذات علاقـة متميـزة مـع الولايـات المتحـدة في وقـت تراجعـت فيـه العلاقات الأميركية -السعودية فضلاً عن بعض الدول الغربية التي تزعجها بين الحـين والآخـر حـول اتهامها بدعم (الإرهاب) وعدم احترام حقوق الإنسان[1].

وعلى صعيد الدور السياسي الخارجي، نجد أن النفوذ يرتبط بتوازن المكانة والـدور وبتعبـير آخر من كانت له مكانة ووزن أكبر يكون له دور أكـبر وظـاهرة النفـوذ الـدولي والإقليمـي ليسـت استثناءاً عن هذه القاعدة، كذلك ترتبط ممارسة النفوذ بأسلوب السياسة الخارجية وعليه نتساءل : ما هي طبيعة الدور السعودي الخارجي ؟ ما هي مرتكزات الدور السعودي ؟ هل يرتكز على القوة العسكرية أم الاقتصادية أم لا هذا ولا ذاك؟ ما هي حدود الـدور الإقليمـي السـعودي ؟ هـل هـي حدود جغرافية تنحصر ضمن نطاق بلدان الجوار الإقليمي أم حدود تتجاوز المحيط الإقليمي ؟

تستطيع السعودية ممارسـة النفـوذ الاقتصـادي، لأنهـا قويـة اقتصـادياً وتسـتطيع ممارسـة النفوذ السياسي عن طريق جمع الأطراف المتنازعة لأنها تستطيع التصرف بحيادية إن أرادت ولكنها لن تستطيع فرض إملاءات على واشنطن، لأن الأداء السلوكي للسياسة الخارجية السعودية في الشرق الأوسط لم يعد يتطابق معه الأداء السلوكي للسياسة الخارجية للولايـات المتحـدة في الشرق الأوسـط من وجهة نظر الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد 11 أيلول2001 فقد بـدأت مكانـة السـعودية في العيون الغربية في التآكل منذ تفكك الاتحاد السوفيتي وجاءت أحداث 11 أيلول لتضع حداً للعلاقة المتميزة مع الغرب، ذلك إن اغلب منفذي هجمات 11 أيلول 2001 حاملين للجنسية السعودية 11 من مجموع 19[2].

---

(1) مهند السماوي، مصدر سبق ذكره، ص2.

(2) السعودية : الدور الإقليمي ومستوى الخطر الأمني، موقع الجمل، في13/5/ 2007، ص4.
website//:www.aljaml.com

ويمكن القول إن الذي تغير في جانب الولايات المتحدة و(الغرب عامة) يمكن رصده على النحو الأتي[1]:

1. سيادة رؤية تقول إن الإسلام ككل خطر على الغرب وحضارته كما أن السعودية من وجهة نظر الولايات المتحدة (أوجدت) مدبري تفجيرات نيويورك وروجت سياسات التطرف الديني، وساعد انغلاق النظام السياسي وسياسته الداخلية على تخريج شرائح اجتماعية متطرفة، وعلى هذا الأساس هناك من يدعو أن تُعد السعودية عدواً لأنها حاضنة كبرى (للإرهاب) وليس أفغانستان والعراق.
2. انحسار الدور الاقتصادي السعودي نفطياً بالاعتماد على البدائل البترولية من روسيا وبحر قزوين (وربما العراق في المستقبل)، وكذلك تراجع الدور الاقتصادي السعودي القادر على تمويل مشاريع الولايات المتحدة السياسية مثلما كان يحدث في أفغانستان إبان الغزو السوفيتي أو تمويل الكونترا في أميركا اللاتينية وغير ذلك من المواقع التي كان النفوذ السياسي الغربي الشرقي يتصارع حولها، أيضاً لم تعد السعودية مصدراً لرأس المال وأصبحت تعاني من مشاكلها الاقتصادية الخاصة التي يتوقع لها أن تستمر إلى سنوات وسنوات .
3. ظهور البدائل العسكرية ليس (إسرائيل) حسب حتى في قلب الدول الخليجية وعلى حافة الجزيرة العربية في البحرين وقطر والكويت وسلطنة عمان، إذ تنتشر القواعد والأساطيل الأميركية ومراكز قيادتها (رأس مسندم والدوحة مثلاً) وربما أضيف في المستقبل العراق وأفغانستان ودول آسيا الوسطى وغيرها.
4. خسارتها للكثير من قدراتها على الحشد السياسي خلف السياسة الأميركية، لأسباب اقتصادية وعدم قدرتها على الدفع ولتغير المناخ الدولي بعد سقوط الشيوعية ولانشغالها بمشاكلها الخاصة ولتقلص ساحة الاهتمام المشترك بين الولايات المتحدة والسعودية.

لهذه المتغيرات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية لم تعد نظرة الولايات المتحدة اليوم للسعودية كما كانت عليه قبل عقدين من الزمان، هي بنظرهم أشبه ما تكون بدولة

(1) المصدر نفسه، ص3.

نصف كسيحة اقتصادياً وسياسياً وخدمت إستراتيجية الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة والآن آن لها أن تستقيل أو يقال نظام الحكم فيها أو كليهما معاً، لقد استنفذ الأميركيون أغراضهم من السعودية، ولم تعد الأخيرة قادرة لقصور ذاتي أن تتماشى مع نهج القوة للولايات المتحدة الجديد[1].

ويُطرح في مقابل نظرة الولايات المتحدة المتغيرة للسعودية ودوافعها والتي أدت إلى تغييرات سياسية عميقة مستقبلية خطيرة على النظام السعودي لم يكن مستعداً لها، يُطرح تساؤل حول وجهة النظر السعودية تجاه الولايات المتحدة وما الذي تغير فيها بالشكل الذي يجعل الخلاف بينهما أعمق من أن ينحسر، وتتمحور الرؤية السعودية الحالية بالاتي[2]:

1. إن العلاقات المتغيرة مع الولايات المتحدة ولا نقول الطبيعية أو الاعتيادية مكلفة سياسياً فهي تنتقص من شرعية النظام السياسي سيما في هذه الظروف التي تبدو فيه الولايات المتحدة كعدو شرس ضد كل العرب والمسلمين.
2. السعودية ترى في العلاقات المتميزة مع الولايات المتحدة مكلفة اقتصادياً فثمن العلاقة شراء لأسلحة هدفها إرضاء الولايات المتحدة أكثر من كونها حاجة عسكرية حقيقية فضلاً عن أنها اعتادت حشد السياسات العربية والإسلامية عبر الدعم المالي الذي تقدمه وهي الآن غير قادرة على الدفع وإذا ما فعلت ذلك فيزداد الوضع الاقتصادي الداخلي سوءاً الأمر الذي سينعكس على الوضع الأمني والسياسي بمزيد من التدهور .

ويمكن القول إن تراجع السياسة الخارجية السعودية يمكن أن يعزى لأسباب[3]:

(1) محمد علي الفائز، العلاقات السعودية الأميركية : من بسط الحماية إلى التهديد بالتقسيم، مجلة شؤون سعودية، العدد(25)، الرياض، في25/4/ 2005. website//:www.saudiaffairs.net.

(2) سارة دأبي، العلاقات السعودية الأميركية : ملامح لسياسات جديدة، ترجمة : شيرين حامد فهمي، شبكة إسلام أون لاين، في 5/3/2005.www.islamonline.net

(3) فاضل حسين، ما وراء استرخاء الدبلوماسية السعودية، مجلة شؤون سعودية، العدد(25)، الرياض، في 17/4/ 2005 website//: www.saudiaffairs.net.

أ. إن السعودية تعودت أن تستخدم أموال الهبات والمساعدات للأفراد كما للجماعات والدول وسيلة لتقوية نفوذها فكانت مبادراتها السياسية العربية والإسلامية حتى الدولية مدينة لما تقدمه السعودية من مساعدات، وعلى الرغم من أن بعض هذه المساعدات اتخذ صفة (حمائية) بمعنى أنها كانت تستهدف عدم التعرض لنظام الحكم فأن تناقص المساعدات الخارجية بشكل كبير بعد حرب الخليج الثانية أفقد السعوديين زمام المبادرة السياسية في العالم العربي وباتت أطروحاتها ومبادراتها القليلة غير مقبولة .

ب. التوتر في العلاقات السعودية - الأميركية بعد أحداث 11 أيلول 2001 .

ج. إن السعودية منذ تسعينيات القرن الماضي مرت ولا تزال مشغولة بمشاكلها الداخلية الاقتصادية والسياسية والأمنية والتي انعكست على سياستها الخارجية وعلى فاعلية تحركاتها باتجاه الخارج .

إن أي خطوة لتنشيط السياسة الخارجية السعودية لن تبدأ من دون ترتيب البيت السعودي الداخلي وإصلاح الوضع الداخلي وأن أي خطوة سعودية تنجز ستنعكس إيجابياً على صورتها الخارجية وستجعلها في وضع أقوى مقابل حملات تهديد الولايات المتحدة والغرب[1].

والسعودية تستطيع أن تمارس بعضاً من دورها بتفعيل سياستها الخارجية في مجالات مختلفة وربما تكون هناك بوادر لإقامة تحالفات إقليمية دولية، التحالف الإقليمي قد تكون بوادرها في تنشيط العلاقات مع مصر في مواجهة إيران التي تعدها المنافس الإقليمي والتهديد الإقليمي بالوقت نفسه، أما بوادر التحالف الدولي فيمكن النظر إلى زيارة ولي عهد السعودية إلى موسكو ومحاولة إبرام صفقة نفطية وعقود مشتركة وأيضاً يمكن ملاحظة أن السعودية تريد توثيقاً أكبر للعلاقات مع بريطانيا التي يمكن أن تؤدي دوراً من وجهة النظر السعودية في تحسين العلاقات مع الغرب عموماً والولايات المتحدة سيما بعد توتر العلاقات بعد أحداث 11 أيلول 2001 لكن الرأي الآخر يقول بأن لندن وإن كانت تتمتع بتأثير لدى واشنطن، إلاّ أنها في المحصلة تابع لها سيما في الشأن

(1) حمزة الحسن، أزمة السياسة الخارجية السعودية، مصدر سبق ذكره، ص4

السعودي، حتى الآن فإن التوجهات البريطانية منسجمة مع توجهات الولايات المتحدة بخصوص العلاقة مع السعودية[1].

وفي ضوء البيئة الإقليمية الجديدة خاصة بعد ثورات الربيع العربي، سعت السعودية إلى ممارسة سياسات خارجية تتوائم وطبيعة المرحلة هدفت من خلالها إلى المحافظة على الاستقرار الإقليمي، وان كانت لم تخرج عن إطارها القديم في كونها سياسة ردود أفعال وذات طبيعة دفاعية (حمائية)، وهذا ما اتضح في تعاملها مع تداعيات الربيع العربي خوفا من اتساع نطاقها وبالتالي تكون إحدى النظم السياسية المرشحة للتغيير السياسي، إذ دخلت في تحالفات عسكرية خاصة في تعاملها مع الأحداث في سوريا وليبيا وذلك من اجل تغير الأنظمة السياسية في تلك الدول، في حين تدخلت عسكريا في البحرين من اجل الحفاظ على النظام السياسي فيها، في حين اقتصر تدخلها في تونس واليمن على المواقف السياسية الداعية إلى الاستقرار السياسي في هذه الدول .

وبمختصر القول إن الأهداف الإستراتيجية للسعودية تغيرت وأدواتها تمحورت وتحددت باتجاهات معينة وبالمجمل فإن دور السعودية في التوازن الاستراتيجي في المنطقة يبدو دوراً محدودا على كل المحاور الإقليمية والدولية لكنها فاعلة باتجاه هدفها الرئيس اليوم وهو : إصلاح العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب بما يمنع من تحولهما إلى قوة ضغط تزعزع الكيان السياسي السعودي.

---

(1) حمزة الحسن، أزمة السياسة الخارجية السعودية، مصدر سبق ذكره، ص5

المبحث الثاني

الاحتمالات المستقبلية للتوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط

المطلب الأول: الاحتمالات المستقبلية للتوازن الاستراتيجي من حيث الأطراف المشكلة

إنَ ما سبق ذكره والحديث عنه، حول وجود قوى فاعلة في الإقليم، سواءً أكانت قوى (رئيسة) أم (مؤثرة)، فإنَ هذا الأمر يدعو للقول بأن الاحتمالات المستقبلية للتوازن الاستراتيجي في الإقليم، ستكون ذات صور متعددة، صحيح أن الزمن القادم (المستقبل) لم يأت بعد، وهو ما يجعل من الرغبة في معرفة تفاصيله امراً بالغ الصعوبة، إن لم يكن من (الأمور المستحيلة) ولكننا على الرغم من ذلك نعتقد بأن الاعتماد على عدد من المعطيات يمكننا من إيجاد الإطار العام له، والتقرب من معرفة تلك الاحتمالات (سيما وان المستقبل أي بما يحفل به من أحداث هو من صنع البشر)، الأمر الذي سيجعل من تلك الاحتمالات امراً قابلاً للحصول، إذا ما توفرت الظروف الموضوعية لحدوث تلك المعطيات.

إذ إن الحديث عن المتغيرات ومقومات القوة والضعف لدى الأطراف الفاعلة في شؤون الإقليم وتفاعلاته، إلى جانب الرغبة في أداء دور هام في طبيعة تفاعلات الإقليم يبين لنا بأن هذه القوى سيكون لها دور هام في صياغة تلك الاحتمالات، وتأثير رئيس في بلورة التوازن الاستراتيجي مستقبلاً.

أولا: التوازن الاستراتيجي المتعدد الأطراف

يفترض هذا الاحتمال أن التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط وعلى المدى القريب سيقوم على أساس (التوازن الاستراتيجي المتعدد الأطراف)، إذ إن وجود عدد من القوى (المؤثرة) في الإقليم ورغبتها في أداء دور إقليمي مميز مثل (السعودية، مصر) والتي يمكن أن تسهم بدور هام في شؤون تفاعلات الإقليم، هذا فضلاً عن وجود القوى الرئيسة في الإقليم مثل (إيران، وتركيا، وإسرائيل)، كل هذا يدفعنا للقول بأن (التوازن الاستراتيجي المتعدد الأطراف) هو أحد الاحتمالات التي تطرح نفسها وبقوة في ظل

الحديث عن إيجاد الاحتمالات الممكنة لقيام (التـوازن الاسـتراتيجي) في الإقلـيم مسـتقبلاً، ويسـتند احتمال التوازن المتعدد الأطراف إلى عدد من المعطيات الداعمة له، والتي تدفع وبقوة تجـاه قيـام مثل هذا التوازن، ولعل أهم تلك المعطيات هي:

1- إن جميع هذه القوى (المؤثرة والرئيسة)، هم الأكثر تأثيراً في الإقلـيم (سياسـياً واقتصـادياً وعسكرياً)[1].

2- إن جميع هذه القوى كانت قد مارست أدوارا توازنية في المنطقة، في الحرب البـاردة ومـا بعدها، ومن ثم فان جميعها تسعى إلى الإفادة مـن خـبرة المـاضي وتوظيفهـا في إيجـاد التوازن واستمراره.

3- عدم إمكانية تجاهل كل طـرف للطـرف الأخـر في طبيعـة التفـاعلات والترتيبـات القائمـة والمحتملة في الإقليم.

4- الفوائد المترتبة لكل طرف في تعزيز تعاونه مع مجمل الأطراف الفاعلة، وبما ينسـجم مـع محصلة باقي الأطراف، على الرغم مما قد يعتري تلك العلاقات من مشاكل.

5- إن جميع هذه القوى تمتلك إمكانيات عسكرية متقدمة ومتطورة (على الرغم من بعـض الفوارق الموجودة بينها) وهذا ما يجعل كل فعل تقدم عليه أي من هذه القوى يـفسر من جانب القوى الأخرى على انـه موجـه نحوهـا، وهـذا مـا قـد يـؤدي إلى نتـائج غـير متوقعة قد تكون لها أثاراً مباشرة على التوازن في المنطقة.

6- الـدور الأمـريكي في المنطقـة والمتمثـل في عـدم السـماح لأيـة قـوة في أن تطـور قـدراتها العسكرية وبالنتيجة تصبح مصدراً لتهديد المصالح الأمريكية في المنطقة وخير مثال على ذلك الخلافات الدائرة حول الملف النووي الإيراني، والخـوف مـن أن تصـبح إيـران قـوة نووية، قد تهدد المصـالح الأمريكيـة في المنطقـة فضـلاً عـن تهديـدها لأمـن (إسرائيـل) الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة.

---

(1) إبراهيم عجوة، مثلث التوازن في الشرق الأوسط، المعرفة، تحليلات، في 2010/7/15.
www.aljazeera.net/NR/exeres/C10E2163-AE2C-4825-81D8-D8E8275442B.htm.

7- ويمكن القول إن هذا الاحتمال له (أرضية متينة)، في الظهور سيما وان كل الأطراف الفاعلة فيه تشترك في ترتيبات وعلاقات سواء أكانت إقليمية أم دولية، والذي يتيح لها التشاور والتفاعل بصورة ايجابية في إيجاد الصيغة المتعددة الأطراف، في إطار التفاعل الإقليمي بصورة عامة.

وفي هذا الصدد، فإن التوازن المحتمل، يمكن بلورته عن طريق نمط طبيعة التفاعلات بين الأطراف الفاعلين، إذ إن كل طرف له قدرات معينة تؤهله لتبوؤ تلك المكانة في هذا (التوازن المحتمل)، إذ إنه وبحكم طبيعة التفاعلات والعلاقات السائدة في المنطقة، توجد الكثير من القضايا الخلافية التي لابد من تسويتها للحفاظ على حالة التوازن، إذ يمكن أن تعمل الولايات المتحدة على إيكال هذه المسألة إلى القوى الإقليمية ذات التأثير والنفوذ في المنطقة، إذ من المتوقع أن يبرز دور تركيا في الاستقرار الإقليمي، والمستند إلى مركزيته في الإدراك الأمريكي لأمن المنطقة وإستراتيجيته، وهو ما سيتفاعل مع الرغبة الأمريكية في توسيع هذا الدور بموجب التحالفات الإستراتيجية الموجود بينهما، والتي سمحت لتركيا بأداء دور أكثر تأثيراً في عمليات الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة[1].

ومما تقدم يمكن القول إن احتمالات المستقبل لقيام (التوازن المتعدد الأطراف) في الإقليم مكون من جميع هذه القوى لإن هذه الدول هي المرشحة لتبؤ مكانة مؤثرة داخل الإقليم والنظام الأمني للمنطقة بصورة خاصة، إذ إن الكثير من التوقعات تشير إلى أن هذه الدول هي التي سيكون لها الدور الأساس في تفاعلات البيئة الإقليمية، وهي بالمحصلة ستكون أهم أطراف معادلة التوازن الاستراتيجي في المنطقة.

والى جانب ما سبق ذكره، يمكننا القول بان احتمالية ظهور هذا التوازن ستكتنفها عدد من المعطيات الكابحة له، وسيكون لها الأثر الكبير في بلورته، وتلك المعطيات يمكن إيجازها بالاتي:

(1) زياد عبد الوهاب النعيمي، الرؤية الأمريكية في دور تركيا الإقليمي، الحوار المتمدن، العدد (2660)، مواضيع وأبحاث سياسية، في 2009/5/28، ص2.

Website//www.ahewar.org/debat/show.art.asp? aid=173222.

1- الإستراتيجية الأمريكية القائمة على أساس الحرب الوقائية، والتي جعلت من منطقـة الشرق الأوسط الميدان العملي لتطبيقها، واتهام الكثير من الدول في المنطقة بأنها راعية (للإرهـاب) مثل إيران وسوريا، وهذا ما يؤدي إلى عدم الاستقرار في المنطقة.

2- الاحتلال الأمريكي للعراق وما افـرزه مـن تـداعيات خطـيرة عـلى صـعيد البيئـة الإقليميـة، وأهمها حدوث اختلال في التوازن الاستراتيجي، سواء على الصـعيد الإقليمـي أم عـلى صـعيد الصراع العربي – (الإسرائيلي)، وبروز الكثير من القوى الإقليمية التي سعت إلى فـرض نفسـها قوة لها أهداف وسياسات تسعى لتحقيقها، مستغلة حالة الفراغ الأمني في المنطقة.

3- اتجاه السياسة الخارجية الأمريكية إلى تفعيل أدوار القوى الإقليمية (العربية) الهامشية كــ (قطر، والكويت) وإعطاؤها دور أكـبر في المنطقـة عـلى حسـاب دول المركـز كــ (السـعودية ومصر) وهذا ما يؤدي بدوره إلى خلق حالة من أللاستقرار في المنطقة.

4- استمرار (إسرائيل) في سياستها التوسـعية وحروبهـا الإقليميـة رافضـةً أي مبـادرة للسـلام لا تلبي طموحاتها وأهـدافها، وهـذا مـا يجعـل حالـة الصراع العـربي – الإسرائـيلي مسـتمرة في دوامة لا يمكن الخروج منها.

5- المشاريع الأمريكية في المنطقة كـ (مشروع الشرق الأوسط الكبير) والذي يهـدف إلى تفتيـت وتجزئة دول المنطقة إلى كيانات متعددة ومجزئة قد تدخل المنطقة في صراعات جديدة من نوعها.

6- الترتيبات الأمنية الجديدة في المنطقة، والقائمة على أساس قيـام الولايـات المتحـدة في إجـراء عملية إعادة تقويم لوجودها وانتشارها العسكري في المنطقة، فضلاً عن الكثير من التقـارير التي تشير إلى أن العراق سيصبح مركز ثقل للوجود الأمريكي في المنطقة، ومن ثم الدور الذي يمكن أن يؤديه العراق في الإستراتيجية الأمريكية على الصعيدين الخليجي والإقليمي[1].

---

(1) عبد الجليل زيد المرهون، العراق ومحيطه العربي، المعرفة، تحليلات، في 2009/9/15؛
www. aljazeera. net/NR/ exeres/ D50EA1A1 - AD1E - 49EO - 8216 - F2A6914E2345. htm.

7- ثورات الربيع العربي وما أفرزته من تداعيات إقليمية ودولية كان لها اثر كبير في إعادة النظر في مستقبل المنطقة السياسي والاستراتيجي .

8- التعاطي الأمريكي و الدولي مع ثورات الربيع العربي، إذ أن الموقف الأمريكي اخذ يتلون من أزمة إلى أخرى حسب طبيعة المصلحة الأمريكية الأمر الذي اجبر اللاعبين الإقليميين والدوليين إلى إيجاد قواعد لعبة جديدة تتوائم وطبيعة مستجدات الموقف مما أدى إلى استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط .

9- استمرار الأزمة في سوريا دون الوصول إلى تسوية شاملة لها وذلك نتيجة اختلاف المواقف الداخلية والإقليمية والدولية منها، مما حدا بها (الأوضاع في سوريا) إلى أن تكون بمثابة ثقب اسود تداخلت فيها كل الأطراف المتصارعة، وأصبحت (سوريا) نتيجة لذلك الركيزة التي سيتأسس عليها التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط .

10- استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط بعد ثورات الربيع العربي خاصة في الدول التي حدثت فيه الثورات وذلك نتيجة اختلاف الأطراف السياسية فيها على مشروع سياسي واحد يؤسس لمرحلة انتقالية، أضف إلى ذلك التدخل الإقليمي والدولي في شؤونها الداخلية مما انعكس سلباً على مجمل الأوضاع الإقليمية .

ومما سبق، يتضح لنا أن هذا الاحتمال يمكن أن يتحقق أذا توفرت له عدد من المعطيات والمتطلبات، على الرغم مما يوجد من (كوابح) والتي ستكون العائق أمام تبلوره.

ثانيا: التوازن الاستراتيجي المستند إلى دور الدولة المحورية

يفترض هذا الاحتمال إن التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط وعلى المدى البعيد، سيقوم على أساس (دور الدولة المحورية)، إذ إنه وبحكم طبيعة التفاعلات التي تتميز بها المنطقة والقائمة على أساس التنافس في النفوذ والتضارب في المصالح

والأهداف، ونظراً لكون المنطقة ذات أهمية كبيرة للقوى الدولية سيما الولايات المتحدة الأمريكيـة، فان احتمال قيام (التوازن) على هذا الشكل هو أحد الاحتمالات الممكنة مستقبلاً، وعليه فانـه مـن المتوقع أن (تركيا) وبحكـم الإمكانيـات والقـدرات التـي تملكهـا ونظـراً لعلاقاتهـا الجيـدة مـع دول المنظومة الإقليمية، وبحكم ارتباطها بالإسـتراتيجية الأمريكيـة، هـي أكـثر القـوى الإقليميـة المؤهلـة للقيام بهذا الدور، ومن ثم المحافظة على التوازن الاسـتراتيجي في المنطقـة، عـلى أن لا يخـرج هـذا الدور عن نطاق الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، ويمكن القول، إن هذا الاحتمال يجد تفسـيره في الكثير من العوامل أو المعطيات الداعمة له، ويمكن بيانها بالأتي[1]:

1- في الماضي القريب أصاب العلاقات الأمريكيـة التركيـة نوعـاً مـن التـدهور بسـبب التطـورات السريعة التي شهدتها المنطقة في أعقاب أحداث 11 أيلول 2001 في الولايـات المتحـدة، فضـلاً عن الغزو الأمريكي للعراق، وعـلى الـرغم مـن التلكـؤ الأوربي في قبـول تركيـا عضـواً بالاتحـاد الأوربي، فإن تركيا تتحرك بعيداً عن الولايات المتحدة، وفي تجاه أوربا سعياً وراء انضـمامها إلى الاتحاد الأوربي، وهي بذلك تحقق تقارباً أوربيا مع الاتحاد والدول الأوربيـة كلهـا، إلى جانـب إبعاد أي تأثير أمريكي عليها كونها دولة فاعلة في المنطقة.

2- قيام تركيا بتحسين روابطها الاقتصادية مع روسيا المنافس القديم الجديـد للولايـات المتحـدة الأمريكية والتي ربما يؤدي دوراً حيوياً في المنطقة الإقليمية لتعزز مكانتها وتعيد شبح الحرب الباردة إلى العلاقات الدولية، وهذا ما ترك قلقاً عميقاً لدى الإدارة الأمريكية من عودة النفوذ الروسي إلى المنطقة سيما بعد أن كانت ملامح الحرب الباردة تلوح في الأفق، وحاجة الولايـات المتحدة إلى تركيـا بسـبب التوجهـات الروسـية في المنطقـة سـيما منطقـة القوقـاز، مـما دفـع الولايات المتحدة إلى إعادة ترتيب أوراقها الدولية لإقامة شراكة مـع تركيـا في مواجهـة النفـوذ الروسي.

3- بدأت تركيا في التحرك بعيداً عن (إسرائيل) الحليف الاستراتيجي للولايات المتحـدة، وهـو مـا عزز التقارب العربي التركي.

---

(1) زياد عبد الوهاب النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص3.

4- التقارب العربي التركي عموماً والتقارب التركي الخليجي على وجه الخصوص وإقامة شراكات إقليمية، سيؤدي بالنتيجة إلى تقوية الدور المحوري لتركيا في المنطقة العربية والإقليمية، ويعزز مكانة تركيا أمام التطورات الدولية الراهنة والمقيدة بالتفاعل الإقليمي أكثر من الاعتماد على الدور الدولي.

5- الدور المحوري الذي من المتوقع أن تؤديه تركيا في معالجة الأزمات الإقليمية، سيما (الملف النووي الإيراني)، بعد زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري كلينتون) إلى المنطقة، وتوجيهها رسالة إلى إيران تحمل في مضمونها الرؤية الأمريكية الجديدة في عهد (باراك اوباما) تجاه إيران وملفها النووي، ويؤكد هذه الحقيقة، إن الولايات المتحدة رفضت دور الوساطة الذي عرضته تركيا للتوسط بينها وبين إيران، بعيداً عن محاولات عزل إيران ومعاقبتها اقتصادياً، بل العمل على إدخالها شريكاً في الحوار معها بشأن الاستقرار في المنطقة، وأكثر من ذلك تفاقم الخلاف بين تركيا والولايات المتحدة بشأن إيران، عندما رفضت تركيا العمل بنظام العقوبات الذي فرضته الولايات المتحدة والأمم المتحدة على إيران، بل ذهبت تركيا ابعد من ذلك، بتعزيزها العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع إيران سيما في مجال الطاقة، إذ أدت الدبلوماسية التركية دوراً مهماً في الملف النووي الإيراني، حيث اجتمع كبير مفوضي شؤون السياسة الخارجية والأمنية السابق في الاتحاد الأوربي (خافيير سولانا) مع كبير المفاوضين الإيرانيين السابق (علي لاريجاني) رئيس مجلس الشورى الإيراني حالياً، في أنقرة عدة مرات حرصاً منها على عدم أحداث اضطرابات داخل النطاق الإقليمي بعد تهديد الولايات المتحدة لإيران بالعمل العسكري، ومن الأزمات الإقليمية الأخرى والتي برز فيها الدور التركي بشكل فاعل هي ثورات الربيع العربي وما أفرزته من تداعيات إقليمية ودولية، إذ سعت تركيا وبوصفها قوة إقليمية لا يمكن تجاهلها أو تجاهل موقفها المؤثر في مجمل القضايا الإقليمية إلى محاولة لعب دور ينسجم مع كل أزمة من هذه الأزمات، ففي الثورة التونسية التزمت تركيا مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع، ثم كان الموقف التركي أكثر وضوحا في الحالة المصرية عند مطالبتها الرئيس المصري السابق (حسني مبارك) بالرحيل، وجاء دورها أكثر تحفظاً إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، إذ

عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري في ليبيا، ودعت إلى تلبية المطالب المحقـة للشعوب في اليمن والبحرين، أما عن الموقف التركي من الأزمة السورية فقد كان موقفاً اتسم بالشدة والحزم، إذ اعتبرت أن ما يحدث في سوريا هو جزء من سياستها الداخلية أكثر مما هو موقف إزاء أزمة خارجية وطالبت برحيل نظـام (بشـار الأسـد) وقـدمت الـدعم والتسـهيلات للجماعات المسلحة لتحقيق هذا المطلب بعد ما عجـزت الدبلوماسـية الإقليميـة والدوليـة في تحقيقه .

6- أهمية تركيا في العالم الإسلامي، وهذا ما أشارت إليه الكثير من التقارير التي وقع عليها كبـار المسؤولين الأمريكيين ومنهم (مادلين أولبرايت وريتشارد ارمتياج) وصفو تركيا بأنهـا الأهـم في العالم الإسلامي وأكدوا دورها المحوري في المنطقة[1].

7- تعاظم دور تركيا السياسي في المنطقة وتوسيع نفوذها ترافق مع انفتاحها على الدول العربية [2].

8- وفيما يتعلق بالعلاقات العراقية – التركية، التي تنامت في الوقت الحاضر بسبب من التقارب في السياسة الخاصة بالبلدين كليهما وبغية تعزيزها كان لابد لتركيا أن تشرح مشاكلها الخاصة والمرتبطة بمشاكلها مع العراق عن طريق وجود قواسم مشتركة وملفات عالقة بانتظار الحـل الجذري لتتهيأ الفرصة لعودة العلاقـات بـين البلـدين الجـارين، ويمكـن القـول إن أي تـدعيم للعلاقات المشتركة بين البلدين لابد أن يعـود بالفائـدة إلى البيئـة الإقليميـة مـما يعـزز فـرص تحقيق السلام داخل المنطقة التي تشهد توترات وتبادل اتهامات وضـغوط خارجيـة، ويمكـن أن تتبين حجم أهمية هذه العلاقات على المستوى الدولي عن طريق الدعم الأمريكي الصريـح لتعزيز العلاقات مما يسمح بإقامة شراكة إقليمية مستقبلاً بين العراق وتركيا، ومن بـين أهـم المتغـيرات الواضـحة في تعزيــز هــذه العلاقــات وأهميتهــا، نجــد أن الولايــات المتحــدة

---

(1) كراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، ط (1)، (ابوظبي، مركـز الإمـارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009)، ص 45.

(2) اردوغان يؤكد الوساطة التركية بين سوريا و (إسرائيل)، في 2008/4/27.

Website // www. News. bbc. co. uk/ hi/ Arabic/ middle – east - news/ newsid -7369000 /7369044 .stm.

وهي المؤثر الرئيس في المنطقة تؤثر وتتأثر فيها، وقد أعلنت صراحةً أهمية هذه العلاقات من باب توفير الأمن مما يسمح لعدم تعرضها إلى أي ضغوط خارجية تؤدي بالعلاقات إلى التردي مما يؤثر على مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، ويعزز فرص الانسحاب الأمريكي من العراق، لذلك فان التقارب العراقي التركي أمر لابد منه من حيث المنطق العام لكون الدولتين جارتين وتربطهما مصالح مشتركة، فضلاً عن ذلك إن للدولتين كلتهما مصالح متبادلة مع الدول الأخرى ناهيك عن محاولات التكامل الإقليمي التي تجري في المنطقة بين دول الخليج العربي وتركيا، والتي يمكن للعراق أن يكون طرفاً فاعلاً فيها مستقبلاً[1].

ومن منظور نظرية دور القوة والمكانة وهي إحدى أهم النظريات في تفسير دور الدول ومكانتها في سلم القوة الإقليمي والدولي، يمكن التأكيد أن تركيا تمتلك مؤهلات ومقومات القيام بهذا الدور، ومن ناحية ثانية نجد أن النخبة الحاكمة في تركيا ترى نفسها في هذا الدور، وان تركيا ليست مجرد دولة مؤثرة أو مجرد دولة تابعة للولايات المتحدة والغرب، على الرغم من تطلعاتها الأوربية وعلاقاتها التحالفية مع الولايات المتحدة، ومن ناحية ثالثة هناك إقرار واعتراف دولي بهذا الدور، فتركيا لديها موقع جغرافي متميز إذ تنفرد بكونها ملتقى قارتي أسيا وأوربا، وتطل على ثلاثة بحار تربطها بخمسة وعشرين دولة، وقد انعكس هذا الموقع الجغرافي على سياسة تركيا الخارجية ودورها وحرصها على القيام بدور متوازن في كل التحالفات الدولية، وإعطاء أولوية للمصلحة التركية على أي اعتبار أخر، وهذا الموقع هو الذي يفرض عليها التطلع نحو الارتباط حضارياً بالغرب، والتطلع ايضاً إلى دخول الاتحاد الأوربي، وتتوفر لتركيا قاعدة سكانية فوق المتوسطة بعدد سكان يزيد عن (70) مليون، وهذا العدد يشكل قاعدة مهمة لبناء قوة عسكرية وقوة عاملة مكتفية داخلية، وغالبية هؤلاء السكان بنسبة 98% يدينون بالإسلام، وهذا ما قد يساعدها على قبول دورها في الدول العربية والإسلامية الأخرى، وتتفوق قدراتها العسكرية على القدرات العسكرية لجيرانها وخصومها المحتملين، وتملك

---

(1) سلامة العكور، العلاقات العراقية - التركية – الأمريكية حبلى بالمفاجآت ....، الحقيقة الدولية للدراسات والأبحاث، العدد (228)، في 2010/10/15.

Website//www.factjo.com/Articleviwepage.aspx?aid=1424.

قدرات عسكرية مقبولة وان كانت تحتاج إلى المساعدات والدعم الاقتصادي من البنك والصندوق الدولي، وهو ما يشكل احد المحددات للسلوك السياسي التركي، ويفسر العلاقات التحالفية مع الولايات المتحدة وحتى مع (إسرائيل)[1].

والى جانب ذلك تستورد تركيا أكثر من خمسين في المائة من احتياجاتها البترولية، وعموماً لا تحول القدرات الاقتصادية لتركيا من أن تؤدي دوراً مستقلاً وغير تابع[2]. ومن العوامل الهامة في تفسير دور تركيا الإقليمي إلى جانب الحتمية الجغرافية الحتمية التاريخية، والتطلع إلى إحياء الدور الذي أدته تركيا في عهد الدولة العثمانية، واليوم يقف وراء السياسة التركية ما يسمى بـ (العثمانية الجديدة) وان تركيا لها دورها الإقليمي المستقل، وإنها دولة محورية وليست تابعة، وهذا السلوك هو الذي يفسر محاولة تركيا اتخاذ سياسات متميزة ومستقلة عن الدولتين الحليفتين (الولايات المتحدة وإسرائيل)، ويتجسد هذا في الموقف الأخير والقوي من (إسرائيل) في أعقاب الاعتداء على السفينة التركية (مرمرة) إذ قضى عدد من الأتراك نحبهم على متنها، الأمر الذي عدته تركيا مساساً بدورها الإقليمي، ومساساً بمصداقية سياستها تجاه القضية الفلسطينية، وهو الأمر الذي أصاب العلاقات التركية (الإسرائيلية) بنوع من الفتور، ويتحدد البعد السلوكي السياسي التركي على أساس التحالفات الإستراتيجية التي ترتبط بها تركيا، وبمستوى التسليح والتغير في موازين القوى التي تشهدها المنطقة، وهما أمران يحددان توجهات السلوك السياسي التركي، وعلى الرغم من التباينات والاختلافات التركية والأمريكية و (الإسرائيلية) بشأن بعض القضايا في المنطقة، إلا أنها ما زالت ترى في تحالفها مع الولايات المتحدة احد الركائز الأمنية لها، سيما أن هناك جملة من التهديدات التي تواجه السياسة الخارجية التركية أو دورها الإقليمي، ولا يمكنها التعامل معها بالتضحية بتحالفاتها الإقليمية والدولية، ولعل من العوامل المحددة للدور التركي، طبيعة النظام

---

(1) عبد الله تركماني، تركيا ومحيطها الإقليمي، في كتاب: (تركيا والعرب والرهانات الإستراتيجية)، ط (1)، (تركيا، مركز العادل للدراسات الإستراتيجية والتخطيط، 2006)، ص 3 – 6.

(2) نبيل علي صالح، الدور الإقليمي الجديد لتركيا في منطقة الخليج والشرق الأوسط، صحيفة العرب القطرية، العدد (8.37)، في 2010/7/14.

Website//www.alarab.com.qq.php=136144&issuNo=910&secld=15.

السياسي، ودور المؤسسة العسكرية في إدارة السياسة الخارجية وخصوصاً في المسائل الأمنية والإستراتيجية، ومن المسائل المهمة في فهم السلوك السياسي لدولة مثل تركيا أن عامل المصلحة التركية العليا يؤدي دوراً كبيراً في تحديد معالم الدور التركي، والدول الإقليمية المؤثرة كتركيا ليس من السهل عليها التخلي عن تحالفاتها إزاء أي حدث أو قضية ما، وقد تحدث عملية مراجعة وتقويم لكن من دون التضحية الجذرية بعلاقاتها الخارجية وهذا قد ينطبق على علاقاتها مع (إسرائيل)[1].

ولاشك أن وصول حزب (العدالة والتنمية) للحكم في تركيا في تشرين الثاني عام 2002 شكل مرحلة تحول مهمة جداً في توجهات الدور التركي إقليمياً ودولياً، وقد ارتبطت السياسة الخارجية التركية بالتحولات الداخلية، والملاحظ أخيراً زيادة قوة وسلطة حزب العدالة، وتنامي القاعدة الإسلامية التي تشكل مصدر قوة له، والتراجع في دور المؤسسة العسكرية لحساب السلطة المدنية التي يمثلها الحزب، وحزمة الإصلاحات الدستورية الأخيرة التي جرت في العام 2010 والتي تزيد من قوة الحزب في الحياة السياسية، وتقوم الرؤية السياسية التركية على كتاب (العمق الاستراتيجي) الذي وضعه وزير الخارجية التركي (احمد داؤد اوغلو)، والذي يرى أن تركيا لا يجب أن تقف خلف الولايات المتحدة والغرب، بل هي دولة محورية، وإن الحتمية الجغرافية والتاريخية تمنحها هذا الدور، والى جانب ذلك يرى أن الثقافة واللغة التركية باتت منتشرتان من جنوب شرق أوربا إلى الصين، والحتمية التاريخية تحتم استعادة دور دولة الخلافة العثمانية، واليوم الدور التركي يعكس خصوصية الحالة التركية، ويعكس القدرة على التوازن في المصالح والعلاقات، فهي أدت دوراً هاماً في الاتفاق مع إيران إلى جانب البرازيل الخاص بتبادل اليورانيوم الإيراني على أراضيها كذلك موقفها من ثورات الربيع العربي، وموقفها الحاد من القضية الفلسطينية، ولكن يبقى تطلع تركيا إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوربي عام 2014 هو المحرك الرئيس لسياستها الخارجية، ولاشك إن استعادة تركيا لتراثها التاريخي وحتميتها الجغرافية وعمقها الاستراتيجي تقف وراء الدور التركي في محيطها العربي

---

(1) برهان كور اوغلو، السياسة الخارجية التركية الجديدة بين الشرق والغرب، (قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص 3.

Website//www.aljazeera.net/news/archive? Archiveld=1085239.

والإسلامي، والتوازن في ذلك مع تحالفاتها الأخرى، هـذا ولقـد حققـت السياسـة التركيـة نجاحـات ملحوظة في علاقاتها مع الدول العربية والخليجية، وزيـادة حجـم الاسـتثمارات في تركيـا، ومـا يميـز هذه العلاقات التوازن الذي تفردت به تركيا في الحفاظ على علاقاتها الولايات المتحدة و (إسرائيـل) على الرغم من الفتور والتراجع في أعقاب الاعتداء على سفينة مرمرة التركية[1].

ولكل هذه الأسباب يمكن القول، إن تركيا ونظراً لما تملكه من إمكانيات وقدرات هـي دولـة محوريـة ومـؤثرة في محيطهـا الإقليمـي، إذ كسـبت تركيـا عمقـاً اسـتراتيجياً في المنطقـة العربيـة والإقليمية، وأصبحت قادرة على التحول إلى قوة إقليمية تتمحور حولها السياسات وتدور في فلكهـا المصالح الخاصة بالدول الكبرى لتجعل منهـا شريكـاً أساسـياً في عمليـة التحـول الايجـابي نحـو بنـاء علاقات مع الدول الإقليمية عن طريق تركيا، ومن ثم يمكن أن تؤدي دوراً محورياً في المحافظة على التوازن الاستراتيجي في المنطقة مستقبلاً.

المطلـب الثـاني: الاحـتمالات المسـتقبلية للتـوازن الاسـتراتيجي عـلى مسـتوى التفـاعلات الإقليمية ككل

ساهمت الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية سيما في العقدين الماضيين، ومنذ انتهاء الحـرب الباردة في تغيرات واضحة في هيكليـة النظـام الإقليمـي العـربي ومسـائل التـوازن الإقليمـي، بـل وأنمـاط التفاعل بين مكونات النظام الإقليمي من ناحية والقوى الخارجية من ناحية أخرى، بينما جاءت ثـورات الربيع العربي لتلقي بظلالها على مجمل الأحداث في المنطقة وعلى مسألة التوازن الإقليمي، ولتزيـد مـن حالة الاضطراب الإقليمي في المنطقة، وهكذا بدأت تتبلور مشاهد سياسية ترتكز في جوهرها على حـراك سياسي محموم تدور رحاه حول الأدوار والمصالح في المنطقة العربية[2].

في ظـل هــذه التطـورات، نحـاول في هــذا المطلــب أن نضـع احـتمالات مسـتقبلية للتــوازن الإقليمــي في الشرق الأوســط عــلى مســتوى التفــاعلات الإقليميــة ككــل والتــي

---

(1) احمد داؤد أوغلو، العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جـابر ثلجـي وطـارق عبد الجليل، مراجعة: بشير فرحان وبرهان كور أوغلو، ط (1)، (بيروت، الدار العربيـة للعلـوم نـاشرون، 2010)، ص 35-58.

(2) خالد نايف، مصدر سبق ذكره، ص177.

ستكون ذات صور متعددة، صحيح أن الزمن القادم (المستقبل) لم يأتي بعد وهو ما يجعل من الرغبة في معرفة تفاصيله أمراً بالغ الصعوبة، سيما أن ثورات الربيع العربي لم تكتمل بعد، ولكننا على الرغم من ذلك نعتقد بأن الاعتماد على عدد من المعطيات يُمكِّننا من إيجاد الإطار العام له، والتقرب من معرفة تلك الاحتمالات أمراً قابلاً للحصول إذا ما توفرت الظروف الموضوعية لحدوث تلك المعطيات.

وكذلك لا تستطيع احتمالات المستقبل أن تكون بمعزل عن تأثير تلك القوانين التي تتحكم في مسار حركة التاريخ، ومن بينها قانون الاستمرارية وكذلك قانون التغيير، ومن ثم فأن الاحتمالات التي يتبناها هذا المطلب يتطلع إلى الإجابة على السؤال ذاته وهو "ما مستقبل التوازنات الإستراتيجية الإقليمية الجديدة "، ولهذا الغرض سيتم توظيف منهجية بناء الاحتمالات ومداها ألزماني يمتد من عام 2011 عام 2030 [1].

أولاً : استمرارية الوضع القائم (اختلال التوازن الاستراتيجي)

يتأسس هذا الاحتمال على ما يفيد أن امتداد المعطيات الداخلية والخارجية السلبية للحاضر العربي واتجاهاتها إلى مستقبله، ستفضي إلى المزيد من التردي والتراجع الحضاري العربي وبالتالي إلى استمرار البقاء خارج التاريخ[2] يرتكز هذا الاحتمال على استمرار حالة الاختلال في التوازن الاستراتيجي الإقليمي على المدى الاستراتيجي القريب والمتوسط، لصالح القوى الإقليمية غير العربية (إيران-تركيا-إسرائيل) وسيستند هذا المشهد إلى عدد من المعطيات الداعمة له والتي تدفع بقوة تجاه استمرار حالة الاختلال في التوازن الإقليمي، ولعل أهم تلك المعطيات:

1- فشل الثورات في تحقيق جانب كبير من أهدافها ومحاولة الأنظمة السابقة العودة من جديد بأثواب مختلفة، مما سوف يساهم في استمرار حالة الاختلال سيما أن النجاح الجزئي للثورات ربما يؤدي إلى تحسين ظروف الحياة السياسية والاقتصادية في المنطقة

(1) مازن رمضاني، مستقبل العرب في (عام 2020)، مجلة قضايا سياسية، العددان (27-28)، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2012)، ص26.

(2) مازن الرمضاني، مصدر سبق ذكره، ص27.

العربية، دون أن ينشغل بعملية الصراع مع (إسرائيل) ودون أن يسعى لتغيير موازين القـوى في المنطقة[1].

2- نجاح القوى المضادة للثورة بدعم (إسرائيلي) وأمريكي في تأجيج الصراعات الطائفية والعرقية مما سيؤدي إلى الفوضى الإقليمية والى تمزيق الدول الحالية ونشوء كيانـات جديـدة متنـاحرة أصغر واضعف وأكثر اعتماداً على القوى الغربية، وهذا ما يفضي إلى استمرار حالة الاختلال[2].

3- محاولـة (إسرائيـل) وحلفائهـا اسـتغلال حالـة الاضـطراب الإقليمـي الناشـئة عـن الثـورات والصدامات بين الشعوب وأنظمتها، ثم تلك الاختلافات الناشئة عن تعدد اجتهادات مكونـات الثورة وعناصرها لحرف مسارات الثورات عن وجهتها الحقيقية بمـا يفرغهـا مـن محتواهـا أو يؤدي إلى نتائج معاكسة تخدم المشروع الصهيوني، ولعل من أخطـر الجوانـب السـعي لإثـارة النعرات العرقية والطائفية بشـكل يـؤدي إلى مزيـد مـن التغـيرات والانقسـامات في المنطقـة العربية وهي توجهات لم تعد سراً وسبق أن طرحها مثلاً (برنارد لويس) (وهو مفكـر يهـودي وصـهيوني أمـريكي، وأحـد أشـهر المسـتشرقين في العـالم) في عـام 2003[3]. مـما لاشـك فيـه أن الانقسامات العربية وتجزئة الدول العربية وفي مقدمتها العراق تصـب دون شـك في مصـلحة (إسرائيل)، فمثلث الدفاع العربي وحائط الصـد الأسـاسي كـان يرتكـز عـلى ثلاثـة دعـائم هـي مصر- سوريا- العـراق، والآن بعـد تـدمير القـدرات العراقيـة والاتجـاه لتجزئتـه وإنهـاء دوره العربي- والإقليمي والتطورات التي تشهدها سوريا، فأن ميزان القوى الإقليمي يميل دون شك لصالح (إسرائيل)[4].

---

(1) مركز زيتونة للدراسات، أثر التغيرات في البلاد العربية على القضية الفلسطينية، التقريـر الاسـتراتيجي، مجلـة شـؤون الشرق الأوسط، العدد(138)، (بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2011)، ص52.

(2) المصدر نفسه، ص52.

(3) مركز زيتونة للدراسات، مصدر سبق ذكره، ص53.

(4) نورهان الشيخ، التداعيات السياسية للتجزئة على الوضع العـربي، مجلـة أوراق الشرق الأوسـط، العـددان (54-55) (بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2012)، ص31.

4- إن جميع القوى غير العربية الفاعلة في المنطقة تمتلك إمكانات عسكرية متقدمة، على الرغم من بعض الفوارق الموجودة بينهما، وهذا ما يجعل كل فعل تقوم عليه أي من هذه القوى يفسر من جانب القوى الأخرى على أنه موجَّه نحوها وهذا ما يؤدي إلى نتائج غير متوقعة قد تكون لها أثاراً مباشرة على التوازن في المنطقة.

5- تشير معطيات تحليل القوى الشاملة من خلال قياس قوة الدول الإطراف في الصراع العربي-(الإسرائيلي) إلى استمرار الخلل في موازين القوى لصالح (إسرائيل) مقارنة بكل دولة عربية على حدى، ومن ثم استمرار حالة التسيد (الإسرائيلي) والتشرذم والتجزئة العربية في ظل غياب الدور المحوري لمصر[1].

وقد أعطى هذا التفوق العسكري (إسرائيل) ميزة التفوق الاستراتيجي المدعوم أمريكياً، إذ تتعهد الإدارات الأمريكية المتعاقبة على حماية أمن (إسرائيل) وعلى ضمان تفوقها الاستراتيجي على جميع الدول العربية، بل وتضمن لها التفوق النوعي من خلال توفير أحدث أنواع الأسلحة في العالم، ما خلق فجوة قوة بين (إسرائيل) والدول العربية كلها، التي "تشتهر بالكم من دون الكيف"[2].

ويرى الباحث إن "فجوة القوة" عسكرياً وفجوة القوة الشاملة في جميع أوجه قياس هذه القوة لصالح القوى الإقليمية غير العربية يعطي تأييداً لهذا الاحتمال الذي يرتكز بصفة رئيسة على التفوق عسكرياً لهذه القوى الفاعلة وفي إجمالي القوة الشاملة، وهو الأمر الذي يكرس استمرار الأوضاع القائمة، سيما أن الطرف العربي لا يتحرك بصورة جماعية تجاه محاولة تغيير هذا الاختلال في التوازن الاستراتيجي الإقليمي.وفي إطار التحليل المنهجي للدراسة، فأن هناك من العوامل الدولية والإقليمية التي تسهم في استمرار الأوضاع الراهنة وتعزيز السيناريو الراهن الواقعي والممكن، ومن هذه العوامل قيام الولايات المتحدة بتحجيم القوى الإقليمية والدولية ومحاولة إعاقة صعود القوى الدولية المنافسة لها، سيما بعد التراجع الأمريكي على الساحة الدولية بعد الأزمة المالية عام (2009).وفيما يتعلق بإيران تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لمنعها من امتلاك

---

(1) جمال زهران، منهج قياس قوة الدولة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص202.
(2) المصدر نفسه، ص203.

سلاحاً نووياً لان ذلك يؤدي إلى اختلال في موازين القوى في المنطقة وهو ما لا يتفق مع المصلحة الأمريكية و(الإسرائيلية)[1].وفي هذا السياق فأن امتلاك إيران للسلاح النووي في حالة تحقيقيه يمكن أن يحدث انقلاب استراتيجي، سواء في ميزان القوى الإقليمي أو في أنماط التفاعلات الإقليمية المترتبة عليه. مما سيفرض واقعاً جديداً على منطقة الشرق الأوسط[2]

وانطلاقاً من هذه المعطيات يرى الباحث أن وجود دولتين نوويتين في منطقة الشرق الأوسط (إسرائيل- إيران) سيعمق من الخلل القائم مع الدول العربية التي ستشعر بالضعف تجاه هذا التهديد، سيما أن الدول العربية مازالت بعيدة عن امتلاك السلاح النووي وان الدول التي كانت تطمح لهذا المنحى إما دمرت قواتها مثل العراق أو تنازلت عنه طوعاً مثل ليبيا، وقد يؤدي بدء السباق للحصول على السلاح النووي إلى زيادة الاعتماد على أطراف خارجية، وبالتالي زيادة حالة التبعية.

إن كل ما سبق من عوامل ومتغيرات واليات دولية وإقليمية يسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تعزيز سيناريو الوضع الراهن الواقعي والممكن، وما دام الوضع الراهن مستمراً فأن احتمالات استخدام القوة العسكرية واحتمالات وقوع حروب إقليمية جديدة بمبادرة (إسرائيلية) يبقى قائماً.

6- يدرك العرب قصور وضعهم في علاقات القوة الإقليمية فـ(إسرائيل) وتركيا وإيران أضلاع في مثلث تتناسق وتتوافق سياساته استراتيجياً، في حين يتشتت مجهود العرب العسكري بين "22" دولة، وتاريخياً مارست القوى الإقليمية الثلاث أدواراً تمثلت بتشتيت عناصر القوة العربية نحو عدة جهات لا تستطيع الدول العربية مواجهة تحدياتها كلاً على حدى.

7- استمرار الفجوة الحضارية الناجمة عن الفارق في التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، مقارنة بالقوى الإقليمية، وكذلك استمرار استنزاف الخزين المقدر من الموارد وتدني

---

(1) جمال زهران، مصدر سبق ذكره، ص204.

(2) اياد صبري، البرنامج النووي الإيراني، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2008)، ص134.

عائد التنمية من جراء بيع تلك المـوارد بشـكل خـام، يضـاف إلى ذلـك عـدم تحقـق التكافـل الاقتصادي العربي، وغياب الإرادة السياسية.

ثانياً : استعادة التوازن(تحقيق التوازن الاستراتيجي)

يستند هذا الاحتمال على أساس مواجهة الاختلال في التوازن الإقليمـي مـن خـلال توظيـف القدرات العربية وعودة الدور المصري بعد ثورات الربيع العربي للقيادة الإقليميـة وإعـادة هيكلـة التفاعلات الإقليمية بما يساهم في معالجة الاختلال في التوازن. ويرتكز هذا الاحـتمال عـلى افـتراض مفاده، إن اقتران الواقع العربي خلال المستقبل الممتد إلى عام (2030) بثمة تحولات ايجابية، كميـة وكيفية، على الصعيد الداخلي والخارجي وبالتالي بالفاعلية سيدفع إلى صورة مستقبلية تتناقض مـع الاحتمال السابق "احتمال استمرار حالة الاختلال".

كما يتأسس هذا الاحتمال المتفاعـل عـلى نجـاح الثـورات في تحقيـق تغـيرات جذريـة في المنطقـة العربية تؤدي لصعود قوى وطنية للقيادة الإقليمية تمتلك إرادة سياسـية ورؤيـا واضـحة للتغيـير وبشـكل يؤدي إلى قيام مشروع عربي نهضوي جديد، يوفر فضـاءً اسـتراتيجياً للتكامـل العـربي ويـؤدي إلى تغيـير في ميزان القوى الإقليمي وتصحيح الاختلال لصالح القوى العربية على المدى الاستراتيجي المتوسط والبعيد[1].

سيما أن ثورات الربيع العربي جلبت معها معطى مهماً وهو منح قـوة دفـع كبـيرة لفاعـل استراتيجي لطالما غاب أو غُيبَ قسراً عن المشهد السياسي العربي، ألا وهـو الشـعوب العربيـة التـي استطاعت أن تعيد اكتشاف قدراتها الكبيرة على العمل والتأثير[2].

ولعـل أهـم انجـازات الثـورات العربيـة تكمـن في سـقوط حـاجز الخـوف مـن كيـان الدولة المتسلط[3]. ويرى (د. محمد مجاهد الزيات) إن أهم المتغيرات التـي أفرزتهـا الثـورات العربية ومنها الثورة المصرية هو دور الرأي العام المصري في عملية اتخـاذ القـرار، وان الثـورة المصريـة ومعهـا الثـورات العربيـة الأخـرى والتـي يتوقـع أن تحـدث تغيـيراً في عمليـة بنـاء

---

(1) محسن محمد، السلوك الإسرائيلي والثورات العربية، مجلة شؤون الأوسط، العدد (138)، (بـيروت، مركـز الدراسـات الإستراتيجية، 2011)، ص43.

(2) محمد جمعة، العلاقات العربية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص44.

(3) عبد المنعم المشاط، مصدر سبق ذكره، ص35.

نظام سياسي جديد يُرَجَّح أن تترك تأثيرات عميقة فيما يتعلق بمستقبل معاهدة السلام والعلاقات الثنائية بمحاورها المختلفة وهيكل وطبيعة الإستراتيجية العسكرية (الإسرائيلية) والتوازن الاستراتيجي الإقليمي[1].

ومن ثم سوف تغير ثورات الربيع العربي التوازن الاستراتيجي (الإسرائيلي) وتهدد عمق نظرية الأمن الاستراتيجي بصورة لم تواجهها هذه النظرية منذ حرب تشرين الأول 1973 [2]. ومن المؤكد إن مرحلة الركود والاستسلام التي امتدت لأكثر من أربعة عقود قد أوشكت على الانتهاء، فعام (2011) أوجد حالة نفسية وسياسية عربية جديدة لان الثورة الحقيقية حدثت في القلوب والعقول، ومن ثم تحولت الحالة النفسية العربية من حالة اليأس إلى الأمل، وهي حالة تأسيسية شكلت أهم مكاسب تحولات العام (2011) [3].

وفي هذا السياق أعادت ثورة 25 يناير لمصر روحها الوثابة وعادت اهتمام مصر بدوائر انتمائها الأصيلة، ومن ثم فأن النجاح في تأسيس نظام ديمقراطي في مصر على أنقاض نظام (مبارك) سوف يعزز من مكانة مصر ويسهم في استعادة دورها العربي سيما إذا اقترن التحول الديمقراطي بإعادة بناء مصادر القوة الناعمة الأخرى الاقتصادية والثقافية، ولا شك إن عودة مصر إلى ممارسة دور فاعل ونشط في دائرتها العربية تمثل عنصراً مهماً في إحياء النظام العربي برمته، إذ تؤكد الخبرة التاريخية إن غياب مصر عن ممارسة دورها على الساحة العربية قد أدى إلى إضعاف النظام العربي وزيادة الاختلال في التوازن الاستراتيجي لصالح القوى الإقليمية[4].

وقد جاء التغيير في مصر بنتائج ايجابية ومهد السبيل لتصحيح مهم في السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية عبر تغيير الخطاب الرسمي المصري وجهودها في تعزيز

(1) محمد مجاهد الزيات، الثورة المصرية والتوازن الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص 4

(2) محمد مجاهد الزيات، الثورة المصرية والتوازن الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص5

(3) عبد الخالق عبد الله، الربيع العربي وجهة نظر من الخليج العربي، في عبدالله بلقيز (محرراً)، الربيع العربي إلى أين، توفيق المديني واخرون، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص312.

(4) حسنيين توفيق، الثورات وتحولات الواقع العربي، مصدر سبق ذكره، ص31.

المصالحة الوطنية في العام (2011)، وإعادة فتح منفذ رفح ودعم قطاع غزة ودعم جهود السلطة الفلسطينية في الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة وفي مساهمة مصر النشيطة في صفقة تبادل الأسرى الفلسطينيين[1]. ودون الإغراق في التفاصيل يضل من المؤكد أن استعادة الشعوب العربية لمقدراتها والذي افرز تقدم رغم كل العثرات التي شابت الثورات العربية سوف تؤدي لتصحيح الاختلالات التي رافقت السياسات العربية منذ بدأ مسار أوسلو، والتي اتسمت بالانصياع للمشروع الأمني (الإسرائيلي) للتسوية كما سوف يعيد للقضية الفلسطينية موقعها الصحيح باعتبارها القضية المركزية للعرب[2].

ومن ثم يرى الباحث إن مصر سوف يكون لها دور كبير في مواجهة الاختلال في التوازن الإقليمي على المدى الاستراتيجي البعيد، إذ تشير معطيات الموقف الاستراتيجي إلى إمكانية تطوير الدور المصري وفقاً لما تتطلبه المرحلة الحالية بعد الربيع العربي، إذ يمكن لمصر وفقاً لمقدراتها "التي سبقت الإشارة إليها في" مواجهة الاختلالات الناشئة من المتغيرات الدولية والإقليمية بما يؤدي إلى تحقيق التعادل مع مقدرات القوة الإقليمية الأخرى المنافسة لها في الدور على أساس التكامل بين الجوانب المادية والمعنوية لقوتها الشاملة وبما يؤدي إلى تحقيق التوازن في جميع عناصر التوازن الاستراتيجي.

وطبقاً لتحليل عناصر ومؤشرات القوة العسكرية للقوى الإقليمية الرئيسة "والسابق الوقوف عليها" فأن القوة العسكرية المصرية ستظل أحد عناصر تحقيق توازن القوى في المنطقة، وأحد الأدوات الرئيسة المشاركة في تنمية وتطوير الدور المصري، وإذا كان الواقع يشير إلى أن القدرات العسكرية المصرية يمكنها أن تحقق التفوق "الكمي" على إسرائيل، إلاَّ أن هذا التفوق يتطلب انجازات أخرى ضخمة تؤدي إلى تحقيق التعادل في النمو "الكيفي" بما يضمن إحداث التكافؤ في علاقات توازن القوة العسكرية مع (إسرائيل)[3].

(1) محسن عوض، الصراع العربي الإسرائيلي، مصدر سبق ذكره، ص17.

(2) المصدر نفسه، ص18.

(3) مصطفى كامل، مصدر سبق ذكره، ص199.

بقي أن نقول أن مشهد التغيير المحتمل حدوثه سوف يسهم في تغيير نمط الصراع العربي (الإسرائيلي)، كما يؤدي إلى إنتاج تسويات أفضل لحل هذا الصراع، وحتى يمكن تصور ذلك فأن من الضروري توافر شروط مهمة هي[1]:

1- تغيير هيكل النظام الدولي من الأحادية الأمريكية إلى نظام دولي متعدد الأقطاب، وهو أمر بات أقرب إلى التحقق بعد التراجع الأمريكي على الساحة الدولية وهو الأمر الذي يفضي إلى توازن دولي في المنطقة العربية.

2- إعداد الخطط اللازمة لسد فجوة القوة بين الدول العربية والقوى الإقليمية الأخرى.

3- التفكير العربي بانتهاج الخيار النووي لإحداث توازن إقليمي عربي_شرق أوسطي.

4- إفلات إيران من الحصار الأمريكي والدولي، وإنتاج السلاح النووي بما يسهم في حدوث توازن نووي مع (إسرائيل) شريطة تحسين العلاقات بين إيران ودول عربية فاعلة في الصراع.

5- اتجاه النظام العربي نحو التنسيق الفعال عن طريق التحول التدريجي المخطط لتحقيق الوحدة العربية الشاملة.

6- وجود إرادة سياسية عربية تعمل على توظيف كل القدرات العربية لإحداث نهضة تنموية شاملة وإعادة توطين التقانة وصولاً إلى إنتاجها، وتطوير البحث العلمي في المجال الدفاعي وبناء صناعة عسكرية عربية مشتركة لتحرير القرار الدفاعي العربي من شروط واملاءات القوى المتحكمة في سوق السلاح.

7- إطلاق إستراتيجية قومية عربية للتنمية تعتمد على التكامل والاندماج من اجل تعظيم القوة وبلوغ هدف حيازة القدرة الإستراتيجية الذاتية ومواجهة الاختلال في التوازن الاستراتيجي وجعله يميل لصالح العرب . ومن خلال استعراض الإمكانات العسكرية والدفاعية العربية من إنفاق وتسليح ودفاع وقدرات وإمكانات اقتصادية وبشرية عربية على الرغم من بعض السلبيات فيها إلا أنها

(1) جمال زهران، منهج قياس قوة الدولة، مصدر سبق ذكره، ص206.

تضع العرب في كفة من يمتلك القدرات الكبيرة وتؤهلهم لمواجهة المشروع الصهيوني لو توحدت تلك الإمكانيات ووجدت الإرادة السياسية الواحدة لاستعمالها[1]، وهذا ما سوف يحصل على المدى الاستراتيجي البعيد.

8- نجاح ثورات الربيع العربي في تحقيق جميع أهدافها وعودة مصر إلى ممارسة دورها المحوري القيادي في المنطقة وقيامها بملىء الفراغ الذي أحدثه غياب الدور العربي الفاعل على الساحة الإقليمية والدولية[2]. وانطلاقاً من أن احتمال التغيير واستعادة التوازن وبداية الارتقاء الحضاري يعد بمثابة النقيض لمشهد استمرارية التردي والتراجع، فإنه بالتالي يعد أسوأ البدائل من بين الأسوأ منها بالنسبة للقوى الإقليمية والعالمية ذات المصالح والمشاريع في الدول العربية، هذا لأنه يفرض عليها بناء علاقات مع العرب تقوم على أساس الندية والمساواة والاستقلالية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وليس على منطق الانسياق والتبعية متعددة المستويات[3].

وفي ظل هذه المتغيرات الثمانية السابقة يرى الباحث إن هذا الاحتمال سوف يبقى مرشحاً للحدوث ولا يستحيل أن يجد سبيله إلى واقع حي قبل (10-20) سنة على الأقل بعد أن تكتمل ثورات الربيع العربي وتنجز جميع أهدافها وتقوم بإجهاض كل محاولات بقايا النظم السابقة والقوى الغربية التي تدعمها والتي تسعى لإفشال هذه الثورات وحرفها عن مسارها الصحيح وخلق نظم عربية ضعيفة وموالية للغرب، بل وأعادت إنتاج النظم السلطوية نفسها وإدخال المنطقة بأتون حروب إقليمية أثنية وطائفية تبدأ ولا تنتهي من أجل إعادة تفكيك وتركيب دول المنطقة العربية بل وإعادة إنتاج اتفاقية سايكس بيكو من جديد بنسخة جديدة ترتكز على تقسيم المقسم وتجزئة المجزأ.

---

(1) احمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، (بيروت، مركز الزيتونة للدراسات، 2007)، ص141.

(2) فارس أبي مصعب، التحولات العربية في عالم متغير، مجلة المستقبل العربي، العدد (389)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص106.

(3) مازن إسماعيل، مستقبل العرب في عام 2020، مصدر سبق ذكره، ص33.

الخاتمة

إن الحديث عن التوازن الاستراتيجي هو من الأهمية بمكان للتعرف على طبيعة العلاقات بين القوى الفاعلة في أية منطقة من العالم ومن هم الأكثر تأثيراً فيها، لذا جاءت هذه الدراسة لتبين طبيعة وشكل العلاقة في منطقة الشرق الأوسط وآفاقها المستقبلية ، وبعد أن اتضح لنا أن التوازن الاستراتيجي قد مر بالكثير من المراحل التي عكست طبيعة المرحلة التي يدور فيه (التوازن)، واستقر الحال لان يرى أن (التوازن الاستراتيجي) يعني طبيعة التفاعلات القائمة بين دولتين أو أكثر والتي تقوم على وجود تعادل (نسبي) في الإمكانيات والقدرات المختلفة (السياسية، العسكرية، الاقتصادية ...الخ).

ويعد التوازن الاستراتيجي احد الظواهر التي تحظى باهتمام الباحثين والمتخصصين في الدراسات الدولية بشكل عام والإستراتيجية بشكل خاص وعلى هذا الأساس ظهرت الكثير من الدراسات والبحوث الأكاديمية التي تناولت موضوع التوازن الاستراتيجي، وتصدت بعض هذه الدراسات لموضوع التوازن الاستراتيجي على المستوى الإقليمي، إذ تعد منطقة الشرق الأوسط واحدة من أهم المناطق المؤثرة في توازن القوى والمصالح في العالم فموقعها الجغرافي الفريد جعلها محكومة بقانون التداخل والتعارض بين الأضداد، كما أن توسطها بين قارات العالم القديم (أوربا، أسيا، إفريقيا) قد جعل منها منطقة ذات أهمية قصوى في العلاقات الدولية وتأثير كبير في تضارب المصالح العالمية مما أثر وبصورة واضحة على الموازين الإستراتيجية في المنطقة وكيف ساهمت الولايات المتحدة في التأثير على منطقة الشرق الأوسط وعلى توجهات القوى الإقليمية فيها مستعرضين لأهم السياسات الأمريكية المتغيرة على وفق المصالح والأهداف لتلك القوى العظمى ولغيرها من القوى الدولية.

شهد التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط الكثير من المتغيرات التي كان لها الدور الأساس في صياغة الإطار العام لهذا الإقليم، فخلال الحرب الباردة كانت البيئة الإقليمية محكومة بطبيعة تفاعلات القطبين العظميين، وبعد انتهاء الحرب الباردة وغياب الاتحاد السوفيتي، شهدت البيئة الإقليمية ظهور أوضاع ومستجدات جديدة، على النحو الذي جعل منها (بيئة جديدة في تفاعلاتها) سيما بعد تحرر تفاعلاتها من صراع القطبين

العظميين وغياب الاتحاد السوفيتي عن تفاعلات دول الإقليم، والتي كانت بمجملها (ميراث) الحرب الباردة.

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، شهدت منطقة الشرق الأوسط تحولات كبيرة كونها القاعدة التي انطلقت منها الولايات المتحدة مستغلة أحداث 11 أيلول 2001 في تحقيق مشروعها الكوني القائم على الهيمنة الأمريكية مما كان له انعكاسات مباشرة على التوازن الاستراتيجي في المنطقة، إذ نجم عن الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وجود خلل خطير في توازنات القوى الإقليمية، كما أن هناك أزمات أخرى جعلت من المنطقة بؤرة صراع مستمر، إذ شهدت البيئة الإقليمية الجديدة تنامي ادوار القوى الإقليمية من اجل تطور قدراتها وإمكانياتها وذلك من اجل ممارسة دور فاعل في المنطقة وجعل ميزان القوى لصالحها ،ويمكن الإشارة هنا إلى أن ما مرت به المنطقة من أحداث ابتداءً من نهاية الحرب الباردة وصولاً للاحتلال الأمريكي للعراق كان له انعكاساته المباشرة على دول المنطقة واثر في منظور تلك القوى كلاً حسب أهدافه وطموحه في الدور الذي يطمح في أدائه داخل البيئة الإقليمية.

وفي عام 2011 دخلت منطقة الشرق الأوسط مرحلة نوعية جديدة في تاريخها الطويل ، إذ أحدثت ثورات الربيع العربي انقلابا في موازين القوى الإقليمي ، فقد أدت تلك الثورات إلى إحداث تغير ملموس في نمط التوازنات الإقليمية السائدة في المنطقة ، مايمكن اعتباره مؤشرا على إعادة صياغة التوازنات السياسية بين القوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة ، إذ يمكن القول أن الربيع العربي بات محددا إقليميا جديدا لرسم مستقبل التفاعلات السياسية والاقتصادية والعسكرية في المنطقة .

لقد شكل الوجود العسكري للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط و تأثيره على التوازنات الإستراتيجية القائمة في المنطقة بعدها من الموضوعات الحيوية التي تدخل في صلب الأمن القومي الأميركي، فالوضع السياسي للمنطقة انعكس بشدة على السمات الأساسية للسياسة الأميركية و على تحديد الأهداف و المهام التي شكلت جوهر المشروع الأميركي في المنطقة في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، إذ تشير المؤشرات كافة إن منطقة الشرق الأوسط تمثل منطقة لإعادة انتشار و تمركز القوات الأميركية سيما في ظل موجه التسهيلات المقدمة من دول المنطقة لبناء القواعد العسكرية و للوجود

العسكري الأميركي فيها عن طريق جملة من الاتفاقيات و المعاهدات المعقـودة بـين تلـك الـدول و الولايات المتحدة ،إذ أدت حرب الخليج الثانيـة 1991 إلى تحـول كبـير في شـكل الوجـود العسـكري الأميركي في المنطقة كما و أن الحرب الأخيرة على العراق في عام 2003 أفرزت هي الأخرى تـداعيات كبيرة سيما فيما يتعلق بإستراتيجية إعادة الانتشار وهو ما يؤكد سعيها لإنشاء المزيـد مـن القواعـد العسكرية لاستخدامها مستقبلاً في إطار إستراتيجيتها المعروفة بإستراتيجية (الضربات الوقائية) ،فقد شكل هذا الوجود احد أهم المعطيات الأساسية في معادلات التوازن الاستراتيجي الإقليمي مما أتـاح للولايات المتحدة حرية حركة واسـعة في مواجهـة مـا تعـدّه مصـادر تهديـد لأمنهـا القـومي ولأمـن حلفائها في المنطقـة سـيما (إسرائيـل)، مـما أعطـى لهـا تحكـماً واسـع النطـاق في اتجـاه التفـاعلات السياسية بالمنطقة للحد من بروز أي قوى إقليمية تهدد التوازن الاسـتراتيجي المطلـوب أمريكيـا في المنطقة .

إن التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسـط يـرتبط بقـوى إقليميـة فاعلـة، فهـي تعـد اليـوم اطرافاً رئيسة في التوازن الاستراتيجي استناداً إلى معطيات القوة والحسابات الإقليميـة والتوجهـات الدولية،فلا شك أن القوة الإيرانية الصاعدة في منطقة الشرق الأوسـط لهـا أهميتهـا ذلـك ان إيـران بتوجهاتها المعادية (لإسرائيل) فضلاً عـن تواجـد الولايـات المتحـدة الأمريكيـة في واحـدة مـن أهـم المناطق الحيوية لإيران وذات تأثير مباشر على أمنها القومي وهي منطقة الخليج العربي فضـلاً عـن العراق بعد عام 2003 وتدخلها المباشر في سوريا ، دفع بها إلى انتهـاج سياسـات معاديـة للمصـالح الأمريكية ولعل الدافع الإيراني من وراء ذلـك هـو تحقيـق جملـة مـن الأهـداف، فهـي فضـلاً عـن تطلعاتها لأداء دور إقليمي فاعل في المنطقة تطمـح في أن تكـون قـوة إقليميـة تـوازي مـن خلالهـا (إسرائيل) سيما بعد احتلال العراق وخروجه من معادلة التوازن الاستراتيجي، واستغلال إيران ذلـك لصالحها في حركتها تجاه دول الخليج والمنطقة، فضـلاً عـن المضي في تنفيـذ برنامجهـا النـووي عـلى الرغم من المحددات التي تحيط بالحركة الإيرانية، غير انه من اللافت للنظر أن إيران وعـلى الـرغم من تلك المحددات فهي ماضية في برنامجها النووي فضلا عن ذلك استماتتها في الحفاظ على عمقها الاستراتيجي في الشرق الأوسط المتمثل بالحفاظ عـلى بقـاء النظـام السـوري سياسـيا وحـزب اللـه عسكريا.

أما تركيا، فإن ما تملكه من إمكانات وخصائص ذاتية من حيث موقعها أو روابطها الخاصة مع الغرب سيما الولايات المتحدة بوضعها المهيمن على الصعيدين الإقليمي والدولي وعلاقتها مع الحليف الإقليمي (إسرائيل) والقوة العسكرية المتنامية وعضويتها في حلف الشمال الأطلسي ووجوها شريكاً في كل الترتيبات الشرق أوسطية الجارية وعلاقاتها الاقتصادية والتاريخية والثقافية مع الدول العربية والإسلامية كلها تعد عناصر تدعم الدور التركي مستقبلاً في التوازن الاستراتيجي في المنطقة، وان تركيا تعد وبلا شك قوة إقليمية يعتد بها، كما أن ارتباط الموقع الجغرافي لتركيا بالإستراتيجية الأمريكية انعكس بوضوح على السياسة التركية التي أظهرت بوضوح منهجية فكرية محددة تعكس ارتباط تركيا مع الغرب وهو ما ينسجم مع مساندة تركيا وتأييدها للمصالح الأمريكية والقيام بدور ملحوظ في إطار خططها الموجهة للمنطقة ودول الجوار الجغرافي وهو يمثل على وفق الرؤية التركية حالة من الاهتمامات المشتركة وتقاسم القيم التي رسخت تحالف تركيا مع الولايات المتحدة، فمن وجهة النظر التركية فان مصداقية المكانة الإقليمية لها لن تكتمل سواء في الدائرة الغربية أم في الدائرة الشرق أوسطية إلا بالقدر الذي تنجح فيه بتحقيق الموازنة الدقيقة عن طريق تطوير العلاقات مع دول المنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية بعدها احد مكوناته السياسية من دون أن تفقد توجهها الغربي المميز في الجوانب السياسية والاجتماعية وبما يوفر لها مجال للحركة أو النفوذ، وفي هذا الإطار فان تبعية تركيا للعالم الغربي لم تعكس بوضوح دوراً تركياً في كل الترتيبات الإقليمية الشرق أوسطية الجديدة في المنطقة وهو ما يسهم في زيادة نفوذها ويعزز دورها في التوازن الإقليمي في المنطقة، ويرشحها لأداء دور القوة الإقليمية الأساسية في التوازن الاستراتيجي داخلها.

أما (إسرائيل)، فإنها وبحكم طبيعة البيئة الإقليمية التي تحيط بها، تسعى وباستمرار إلى تطوير قدراتها وإمكانياتها العسكرية لتبقى دائما متفوقة على دول المنظومة الإقليمية سيما وإنها تعد نفسها غير مقبولة من قبل هذه الدول، وما زاد هذا الشعور هو ما افرزته ثورات الربيع العربي من تحديات سياسية وعسكرية والتي أشعرتها بمخاوف جمة أهمها الحفاظ على الوجود والبقاء، هذا فضلا عن رغبتها في لعب دور القوة الإقليمية المسيطرة على شؤون تفاعلات الإقليم سياسيا واقتصاديا ويساعدها في هذا المجال الدعم الأمريكي

اللامحدود ، وكل هذا يدفعنا إلى القول إن (إسرائيل) وبإمكاناتها العسكرية والاقتصادية، فضلا عـن تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، سوف تبقى إحدى القـوة الإقليميـة الرئيسـة في التـوازن الاستراتيجي في المستقبل المنظور.

أما القوى الإقليمية العربية التي لهـا أهميتهـا في المنطقـة، وعـلى وفـق مـا جـاءت بـه الدراسـة (مصر، السعودية)، فإنها تمتلك من الإمكانيات والقدرات مـا يؤهلهـا للاطـلاع بـأدوار إقليميـة فاعلـة في التوازن الاستراتيجي في المنطقة، وإنها كانت قد مارست هذه الأدوار خلال الحـرب البـاردة ومـا بعـدها، فضلا عن إدراك القوى الدولية سيما الولايات المتحدة لأهمية دورها في معالجة الأزمـات والقضـايا التـي تعيشها المنطقة كـ(القضية الفلسطينية) واحتلال العراق، ولبنان فضلا عـن الأوضـاع في مرحلـة مـا بعـد الربيع العربي وغيرها، هذا إلى جانب امتلاكها لقدرات عسكرية متقدمـة مقارنـة مـع غيرهـا مـن القـوة الإقليمية كـ(إيران وإسرائيل) كما أن اقتصادياتها تعد مـن أقـوى الاقتصـاديات في المنطقـة، إن مـا سـبق يدفعنا إلى القول أن هذه القوى قادرة على ممارسة ادوار مؤثرة في التوازن الاستراتيجي مستقبلاً.

وقد توصلت الدراسة إلى استنتاجات عدة أهمها:

1. إن التوازن الإقليمي لا يعمل بمعزل عن التوازن الدولي ، بـل أن الأخـير يعتمـد في اسـتقراره على التوازنات الإقليمية
2. إن منطقة الشرق الأوسط لها من الخصائص والمميزات التـي تؤهلهـا لـدخول دائـرة الكتـل الإقليمية الأكثر تأثيراً في مسار الأحداث الدولية الرئيسة.
3. إن التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط في الحـرب البـاردة ومـا بعـدها كـان محكومـا بطبيعة التفاعلات بين القطبين العظميين،فضلا عن أن أداء القوى الإقليميـة في تلـك المـدة كـان أكثر فاعلية بحكم هامش المناورة الإستراتيجية التي كانت تتمتع بها على العكس من ذلـك بعـد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي مما أدى إلى انعدام هامش المناورة الإسـتراتيجية أمام القوى الإقليمية نتيجة هيمنة الولايات المتحدة على مجمل تفاعلات الإقليم.
4. إن العراق كان يشكل إحدى القوى الإقليمية الرئيسة في المنطقة،إذ انه بعد انتهـاء الحـرب العراقيـة-الإيرانيـة بـرز العـراق قـوة إقليميـة في المنطقـة تمتلـك عنـاصر التـوازن

الإستراتيجي الإقليمي الذي كان مختلاً لصالح (إسرائيل) حتى أواخر عام 1988، عندما بدأ واقع إقليمي جديد يفرضه العراق بإمكاناته الذاتية وقدرته على توظيف تلك الإمكانيات لصالح العرب في مواجهة ذلك الاختلال،هذا الواقع، دفع دول الإقليم وقبلها القوى الدولية إلى إجراء مقارنات بين إمكانات العراق العسكرية وعوامل إدامتها وتطويرها وإمكانات استخدامها، وإمكانات دول الإقليم العسكرية والتسليحية والقدرة على استخدامها، وتحديداً (إسرائيل) التي ظلت تتمتع بتفوق كمي ونوعي واستعداد عالي لاستخدامها، مما ظل يهدد وباستمرار أمن المنطقة، وكاد العراق أن ينهي حالة الاختلال، وان يصحح ميزان القوى، لولا تآمر بعض الأقطار العربية مع القوى الدولية من خارج الإقليم لتحطيم قوته العسكرية من خلال العدوان الثلاثيني عليه،واستمرت هذه الحالة حتى غزو واحتلال العراق عام 2003، والتي أدت إلى إخراج العراق نهائيا من معادلة التوازن الاستراتيجي،الأمر الذي أدى بدوره إلى إحداث خلل كبير في التوازن الإقليمي.

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق هدفت الإستراتيجية الأمريكية إلى:

أ- عدّ العراق المحطة الرئيسة في الانتقال نحو تحقيق مخططها الإمبراطوري عبر إعادة ترتيب المنطقة وتوسيع رقعة الوجود العسكري الأمريكي الدائم، والسيطرة الفعلية على نفط العراق والمنطقة بالكامل.

ب- هدفت الإستراتيجية الأمريكية إلى تحقيق مصلحتها في إقامة نظام سياسي موالٍ لها وأداة تنفيذية لها تستخدمها حالما تريد ذلك، ودمج الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الأمريكي ثم العالمي وجعله تابعاً لها وسيطرتها على النفط وتجارته على الصعيد العالمي واستخدامه كوسيلة ضغط ضد الدول والقوى الكبرى الأخرى.

ج- حفاظ الولايات المتحدة الأمريكية على استمرارية وجود دولة (إسرائيل) في قلب منطقة الشرق الأوسط كحليف استراتيجي لها في المنطقة.

د- كان واحداً من أهم أسباب حصار العراق وغزوه واحتلاله في عام 2003، هو تحطيم الإمكانية والخبرة العلمية والمادية العراقية القادرة على تنفيذ مشاريع

منتجة في المجال النووي (المدني، والعسكري)، فضلاً عن قدرته الميدانية على إنتاج أنـواع من الأسلحة الكيميائية التي في حالة تطورها يمكن أن تكون بديلاً رادعاً للسلاح النـووي "الإسرائيلي".

هـ- تؤدي (إسرائيـل) دورا محوريـا ومـؤثرا بشـكل ايجـابي في الإسـتراتيجية الأمريكيـة في العـراق بحكم تحقق مصلحتها القومية في المنطقة والعراق خصوصاً وتحكم درجـة الموثوقيـة بينهـا وبين الولايات المتحدة الأمريكية وبحكم كونها الحليف الاستراتيجي لها في المنطقة.

و- أما على صعيد البيئة الإقليمية فهناك دول تؤثر عـلى الإسـتراتيجية الأمريكيـة في العـراق وتعـد عـاملا كابحـا لهـذه الإسـتراتيجية وهـذا يعتمـد عـلى نمـط العلاقـات الأمريكيـة وطبيعتها مع هذه الدول.

ز- على صعيد البيئة الدولية هناك دول يعتمد تأثيرها على درجة التقـاء مصـالحها القوميـة والسلوك الأمريكي في العراق ومن ثم فـإذا كانـت هنـاك دول ترتقـي مـع الإسـتراتيجية الأمريكية بتوافق كبير، فان دولاً أخرى لم تكن كذلك.

5. تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية على مـدى العقـدين الماضـيين مـن زيـادة ثقلهـا العسـكري والأمني في الشرق الأوسط ، وحول الدول المجاورة ، ويعود المبرر لذلك هو السياسات الخارجية التي تنتهجها كل من (إيران، والعراق "قبل الاحتلال الأمريكي عام 2003") على وجه الخصوص، إذ أسفرت السياسات الأمنية لهاتين الدولتين عن تهديدات أمنيـة للـدول الضـعيفة في المنطقـة، الأمر الذي دفعه إلى إقامة روابط إستراتيجية مـع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وذلـك في عقـد التسعينيات من القرن الماضي على وجه التحديد، ثم جاء الاحتلال الأمريكي للعراق عـام 2003 ، الذي حمل لإيران جملة من التهديدات ، من بينها أن الجـيش الأمـريكي أصـبح عـلى حـدودها الغربية، فإيران تخشى من أن يكون الغزو مقدمة للاعتداء عليها ، كما تخشى من قيام الولايات المتحـدة الأمريكيـة بإعـادة ترتيبـات إقليميـة تسـمح "لإسرائيـل" بالتواجـد بـالقرب منهـا (أي العراق)، مما حدا بإيران الاستمرار ببرنامجها النووي لتعزيز مكانتها الإقليمية وأمنها في منطقـة الخليج العربي من خلال امتلاك سلاح ردع نووي.

6. إن التوازن الاستراتيجي سيظل محوراً رئيساً في اهتمامات صناع القرار للمرحلة القادمة غير أن إدارة هذا التوازن بنجاح يعد تحدياً كبيراً تعاني منه دول المنطقة كلها فهو يحتاج إلى كثير من الإعداد والتدقيق في توزيع الأولويات، وتحديد الأسباب والدوافع والأهداف المرجوة، وكذا دراسة التداعيات والآثار المحتملة من آن إلى أخر بصورة تمكن هذه الدول من الارتقاء بمستوى فعلها الاستراتيجي إلى الحد الذي يكفل لها الوصول إلى حالة التوازن النسبي في القدرات على المستويين (الداخلي- الخارجي)، بما يؤهلها على أداء ادوار إقليمية فاعلة ومؤثرة.

7. إن ادوار القوى الفاعلة من جهة، وفعالية أداء الصيغ القائمة على المستوى الإقليمي من جهة أخرى، مازالت تمثل في معظم جوانبها انعكاس لإرادة القوى الدولية صاحبة المصلحة الحيوية في المنقطة إلى حداً كبير.

8. إن تجاه دول المنطقة الفاعلة نحو تفعيل أدوارها في حدود المنطقة وجوارها، إنما تنتج عن تفاعل ثلاثة محددات محلية وإقليمية ودولية.

9. شكلت ظاهرة التسلح و انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة تحديات مهمة تتعلق بالتوازن الاستراتيجي فيها عن طريق الكيفية التي تسعى بها الدول العربية إلى إعادة توازنها الاستراتيجي مع القوى الإقليمية في المنطقة (إيران و إسرائيل) و ما يرتبط باتجاهات التسوية للصراع العربي – (الإسرائيلي) و احتمالات التغلغل الإسرائيلي في منطقة الخليج العربي و كذلك تأثيرات السلام على المنطقة و على الدول العربية خصوصاً، وما يتعلق بالشكوك و النوايا الإيرانية و أثار ذلك على الأمن القومي العربي سيما أمن الخليج العربي بحكم القرب الجغرافي من إيران فضلاً عن دعوة الولايات المتحدة إلى مكافحة (الإرهاب) في المنطقة العربية تحديداً مما يجعل تحقيق الأمن فيها امراً غاية الحساسية إذ تتشابك المصالح الإقليمية مع المصالح الدولية.

10. يبدو جلياً أن الدول التي تسعى إلى تطوير واستخدام أسلحة الدمار الشامل في المنطقة قد تسعى من ورائها لاكتساب الهيبة والثقل الاستراتيجي لأداء دور فاعل في المنطقة أو للتأثير في التوازنات الإستراتيجية القائمة فيها.

11. أشارت الدراسة إلى مجموعة من المتغيرات المؤثرة في الأبعاد الإستراتيجية لأداء القوى الإقليمية الفاعلة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ومثل هذه

المتغيرات تنبع في الأساس من البيئة الداخلية لهذه الدول وتـؤثر في شكل التوازنات الإقليميـة للمنطقة.

12. على الرغم من وجود بعـض المـؤشرات حـول بـروز اتجاهـات مـؤثرة عـلى تجـاوز القضـايا الخلافية العالقـة بـين (معظـم أو بعـض) هـذه القـوى، أو عـلى الأقـل في اتجـاه محـاولات التقريب بين رؤيتهـا ومواقفهـا الرئيسـة الملحـة إزاء بعـض قضـايا ذات الاهـتمام المشـتركة ومصادر التهديد الرئيسة...) إلا أنها مازالـت تتـأثر مبـاشرة بالعوامـل الخارجيـة وتوجهـات السياسة الأمريكية إزاء المنطقة التي أصبحت المؤثر الأساسي فيها لـذا فالتوقعـات تشـير إلى بقاء الكثير منها دون حل جذري.

13. كشفت الدراسة إلى أن المشهد السياسي بعـد ثـورات الربيـع العـربي سـيكون لـه تـداعيات إقليمية ودولية ، وقد يؤدي عـلى المـدى القريـب والمتوسـط إلى إسـقاط الأنظمـة الحليفـة للولايات المتحدة ، وفي المقابل تقوية الأنظمة والحركات المعادية لها وبالنتيجة إقليم جديد مختلف غي خاضع للسياسة والهيمنة الأمريكية .

14. أشارة الدراسة بان التدخل الأجنبي في المنطقة أصبح ملموسا ، وقد أصبحت المنطقة العربية احـد دوائر عمل واهتمام حلف الشمال الأطلسي ، بل أن التدخل الأجنبي لم يعد سياسيا واقتصاديا بـل أصبح عسكريا ، ومن ثم أعاد الربيع العربي تسليط الضوء مجددا على احـد الجوانـب الخطـيرة في العمل العربي المشترك ألا وهو الارتكان إلى الخارج في حل النزاعات العربية الداخليـة الأمـر الـذي بدا واضحا في تدخل حلف الشمال الأطلسي عسكريا في الأزمة الليبية عام 2011.

15. بينت الدراسة انه من ابرز نتائج ثورات الربيع العربي هو صعود الإسلام السياسي إلى الحكم في اغلب البلدان التي حدثت فيها الثورات .

16. أكدت الدراسة بان ثورات الربيع العربي أظهرت معطى مهما وهو إعطاء قـوة دفـع كبـيرة لفاعل استراتيجي لطالما غاب أو غيب قسرا عن المشهد السياسي العربي ، ألا وهو الشـعوب العربية التي استطاعت أن تعيد اكتشاف قدراتها الكبيرة على الفعل والتأثير .

17. تصاعد سياسات الهوية وانفجـار القضـايا الطائفيـة في المنطقـة والتـي يمكـن أن تـفضي إلى إرباك المنطقة بشكل كبير .

18. كشفت الدراسة بان أهم تداعيات ثورات الربيع العربي على النظام الإقليمي العـربي ، عمليـة التفكيك وإعادة التشكيل التي شهدها النظام الإقليمي العـربي ، إذ يمكـن القـول أن الثـورات قادت إلى زوال سياسة المحورين التي سادت لفـترة طويلـة والتـي بموجبهـا مثلـت مصر ركنـا مهما في محور الاعتدال بينما مثلت سوريا محور الممانعة .

19. بينت الدراسة بان اسـتمرار الثـورة السـورية سـوف يـدفع المنطقـة باتجـاه حـروب إقليميـة بالوكالة تكون ساحتها دمشق مابين الجناح (السني) بقيـادة السـعودية وقطـر والسـعودية ، وبين الجناح (الشيعي العلوي) بقيادة إيران وحزب الـلـه ، ومن ثم ترى الدراسة بان الثـورة السورية تشكل تطورا مفصليا يتوقف عليها مستقبل التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط .

20. كشفت ثورات الربيع العربي عن صعود دور مجلس التعاون الخليجي ، وتمثـل هـذا الصـعود بنجاحه بالتعامل كمنظومة إقليمية واحدة في إدارة الأزمة في كل من اليمن والبحرين، فضـلا عن قراره بضم كل من المملكتين الاردنية والمغربية للمجلس.

21. أشارة ثورات الربيع العربي بان الحالة الخليجية تحتوي على نقاط قوة عديـدة أهمهـا القـوة الاقتصادية ونقاط ضعف عديدة أهمها الجانب الأمني واتضح أن البحـرين هـي اكبر نقـاط ضعف الحالة الخليجية.

22. ويمكننا القول، إن المستقبل سيشهد قيام (التوازن) بصور متعددة، من دون أن تكون القـدرة لأي طرف من أن يهيمن لوحدة على شؤون الإقليم، وسيكون لكل من هذه الاحتمالات عـدد من المعطيات الداعمة والكابحة لقيامه، إذ إن هذه الدراسـة وعـن طريـق استعراضـها لهـذه الاحتمالات لا تشير إلى تحقق احتمال بحد ذاته، وإنما تشير إلى أن هـذه الاحـتمالات سـتعمل وبصـورة مسـتقلة إحـداها عـن الأخـرى إلى أن تتـوفر الفـرص الداعمـة لقيـام إحـدى هـذه الاحتمالات، أو قيام شكل أخر من أشكال التوازن الإقليمي الذي يجمع بين العناصر الأساسـية المكونة لإشكال التوازن الوارد ذكرها،وذلك لأن منطقة الشرق الأوسط تعد من أعقد المنـاطق في العالم من حيث توقع ما ستؤول إليه الأحداث فيها، فضلا عن كونها منطقـة تتـداخل فيهـا المصالح وتتعارض فيهـا السياسـات وتتشـابك فيهـا الاسـتراتيجيات وهـذا مـا يجعلهـا منطقـة

يصعب التكهن بها، وان الباحث باستعراضه لبعض الاحتمالات إنما استند في ذلـك إلى النتـائج التي توصـل إليهـا مـن خـلال البحـث في ثنايـا الدراسـة، فضـلا عـن تـوافر بعـض المعطيـات والمؤشرات التي استَند إليها في ذلك.

المصادر والمراجع

أولاً: القران الكريم

ثانيا: القواميس والموسوعات

1. أحمد عطية، القاموس السياسي، (بيروت، دار النهضة العربية، 1968).
2. منير البعلبكي، المورد: قاموس عربي -انكليزي، (بيروت، دار العلم للملايين، 1986).
3. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج (3)، ط (2)، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993).
4. الموسوعة الأمريكية على شبكة المعلومات الدولية في 2007/7/12.
www.Grolier.ComlcgiBinlmiddle East auth.12
5. موسوعة حرب الخليج، اليوميات-الوثائق، الحقائق، 1991.

ثالثا: الكتب العربية والمترجمة

1. إبراهيم ابوجابر، المجتمع العربي في إسرائيل، في جواد الحمد(محرراً)، مدخل إلى القضية الفلسطينية، (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1999).
2. إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، ط(1)، (عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999).
3. إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي عشر والعشرين، ط(1)، (طرابلس، المكتبة العالمية، 1966).
4. إبراهيم احمد الشلبي، أصول التنظيم الدولي ... النظرية العامة والمنظمات الدولية، (القاهرة، الدار الجامعية، 1985).
5. إبراهيم البيومي، الثورات العربية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011).

6. إبراهيم سعد الدين، صور المستقبل العربي، ط(2)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985).
7. الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، مشاكل الأمن والسلام 1956-1971، منشورات وكالة نوفوستي، (موسكو، 1972).
8. احمد السيد نجار، الآثار والتداعيات الاقتصادية للانتشار النووي في الخليج، (الإمارات، مركز الخليج للدراسات، 2006).
9. احمد حسون السامرائي، جغرافية اوراسيا، ط (1)، (الموصل، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991).
10. احمد خالدي، سوريا وإيران، (بيروت، دار الكنوز الأدبية، 1997).
11. احمد داؤد أوغلو، العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مراجعة: بشير فرحان وبرهان كور أوغلو، ط (1)، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010).
12. احمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، (بيروت، مركز الزيتونة للدراسات، 2007).
13. احمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، (بيروت، مركز الزيتونة للدراسات، 2007).
14. أحمد عبد الحليم، خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين :صفاتها واحتمالاتها وتطورها، من كتب :الخيار النووي في الشرق الأوسط، أعمال الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات المستقبل في جامعة أسيوط، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).
15. أحمد عبد الرزاق شكارة، الفكر الاستراتيجي الأمريكي في الشرق الأوسط في ظل النظام الدولي الجديد، في كتاب العرب وتحديات النظام العالمي، سلسلة كتب المستقبل العربي، ط(1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).
16. أحمد كمال الدين شعث، العراق المغبون وتداعيات حرب الخليج، (القاهرة، مكتبة مدبولي، بلا تاريخ).

17. أحمد نبوس، أزمة النظام الإقليمي العربي، دراسة تحليلية سياسية، ط(1)،)بنغاري، 1997).
18. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية،) بغداد، دار الحرية للطباعة، 1975)
19. احمد يوسف ونيفين مسعد (محرران) في حالة الأمة العربية (2011-2012) معضلات التغيير وآفاقه، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).
20. احمد يوسف، نيفين مسعد (محرران)، حالة الأمة العربية، رياح التغيير (2010-2011)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).
21. ادوراد تيفن، اللوبي اليهودي وسياسة أمريكا الخارجية، ترجمة محمود زايد، ط(1)، (بيروت، شركة المطبوعات، 1989).
22. اريك رولو، النتائج والتداعيات دولياً، من كتاب :احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً،)بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).
23. إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية الدولية في عالم متغير: قضايا ومشكلات، (الكويت، شركة كاظمة للنشر، 1983).
24. إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية :المفاهيم والحقائق الأساسية، ط(1)، (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1985).
25. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية :دراسة في الأصول والنظريات، (بيروت، منشورات ذات السلاسل، 1987).
26. إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية:دراسة تحليلية مقارنة،)الكويت، منشورات ذات السلاسل، 1987).
27. أمير صدقي نشاط، المعالم العامة للنظام الإسلامي في إيران: شرح موجز للدستور الإيراني، ترجمة: رعد هادي جبارة، (طهران، مركز الدراسات الثقافية الدولية، 2001).
28. أمين عبد الله محمود، دراسات في الجغرافيا السياسية للعالم المعاصر، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1969).

29. أمين محمد، الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية وأثارها على السيادة والآمن العراقي والإقليمي في كتاب نقد وتحليل للاتفاقية الأمنية الأمريكية -العراقية، ندوة حول مؤتمر العراق والاتفاقية الأمنية الأمريكية -العراقية المنعقدة في بيروت، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات (36)، ط(1)، (بيروت، مركز العراق للدراسات، 2009).

30. أمين هويدي، لعبة الأمم في الشرق الأوسط، نحن وأمريكا وإسرائيل، ط(1)، (بيروت، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، 1984).

31. الآن غريش و دومنيك فيدال، الخليج مفاتيح لفهم حرب معلنة، ترجمة :إبراهيم العريش، ط(1)، (بيروت، شركة الأرض للنشر المحدودة، 1991).

32. أيان أنتوني وآخرون، النظام الأطلسي -أوربي و الآمن العالمي، من كتاب (التسلح ونزع التسلح والآمن الدولي)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

33. ايزدي بيزن، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية،) الدار الثقافية للنشر، 2000).

34. باسيل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي 1990-2005: دراسة توثيقية وتحليلية، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

35. برزان التكريتي، الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وتأثيره على أقطار الخليج العربي، (بغداد، الدار العربية، 1982).

36. بشير عبد الفتاح، العلاقات المصرية-الإيرانية، في توفيق شومان (محرراً)، إيران-مصر مقاربات مستقبلية، (بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2009).

37. بلال الحسن، إسرائيل في ضوء نتائج الحرب، من كتاب :احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

38. بنيامين نتنياهو، مكان تحت الشمس، ترجمة محمد عودة، مراجعة كلثوم السعدي، ط(1)، (عمان، دار الجليل، 1995).

39. بول بريمر، عام قضيته في العراق :النضال لبناء غدٍ مرجو، ترجمة :عمر الأيوبي، الطبعة العربية، ط(1)، (بيروت، دار الكتاب العربي، 2006).
40. بيار سالينجر، واريك لوران، حرب الخليج :الملف السري، ط(4)، باريس، اوليفيه اوربان للنشر، 1991).
41. بيني لاندا وشموئيل أيفن، اقتصاد إسرائيل في عصر العولمة، ط(1)، (جامعة تل أبيب، معهد أبحاث الأمن القومي، 2007).
42. التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي لعام 2005، ط(1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي والمعهد السويدي بالإسكندرية، 2005).
43. تعقيب جهاد الزين على بحث احمد نوري النعيمي، الأسس الواقعية لمستقبل العلاقات العربية - التركية، ورقة قدمت إلى :العلاقات العربية التركية :حوار مستقبلي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995).
44. تومي فرانكس، جندي أمريكي، ترجمة :محمد محمود التوبة، ط(1)، (الرياض، العبيكان للنشر، 2006).
45. ثامر كامل، الدبلوماسية المعاصرة وإستراتيجية إدارة المفاوضات، (عمان، دار المسيرة، 2000).
46. جاسم يونس الحريري، الوحدة الوطنية، في كتاب: ندوة احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً و دوليا، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).
47. جمال حمدان، شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، (القاهرة، المكتبة العالمية، 1967).
48. جمال زهران، منهج قياس قوة الدولة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
49. جمال مصطفى العبد الله، الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي دراسة لواقع ومستقبل الإستراتيجية الإسرائيلية وانعكاساتها على المنطقة العربية، ط(1)،(عمان، دار وائل للنشر، 2000).

50. جورج فريدمان، مستقبل العراق :البحث عن توازن تجاه إيران، من كتاب :الاحتلال الأمريكي للعراق، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).
51. جون ديار، الفوضى التي نظموها -الشرق الأوسط بعد احتلال العراق، ترجمة :بسام شيما، ط(1)، (بيروت، الدار العربية للعلوم، 2008).
52. جون ميرشامير و ستيفن وولت، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة : إبراهيم الشهابي، ط(1)، (دمشق دار الفكر العربي، 2006).
53. جيف سيمونز، مستقبل الحرب الأمريكية على العراق :السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة، سعيد العظم، ط(1)، (بيروت، دار الساقي، 2004).
54. جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، ط(1)، (الكويت، مكتبة شركة كاظمة للنشر، 1985).
55. حسن أبو طالب، الصراع العربي الإسرائيلي، في محمد السعيد ادريس (محرراً)، العلاقات المصرية-الإيرانية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002).
56. حسن أغا وآخرون، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، سلسلة الدراسات الإستراتيجية، ط(1)، (لندن، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، 1984).
57. حسن عبيد عيسى، الحرب الأمريكية في المدن العراقية، من كتاب :إستراتيجية التدمير، سلسلة كتب المستقبل العربي (49)، ط(1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
58. حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
59. حسنين توفيق إبراهيم، تحليل ردود الأفعال العربية تجاه أحداث أيلول- سبتمبر وتداعياتها، من كتاب :صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).
60. حسنين توفيق، الثورات وتحولات الواقع العربي، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011).

61. حمد الحافظ، المشكلات العالمية المعاصرة،) دمشق، الـدار القوميـة للطباعـة والـنشر، بـلا تاريخ).

62. خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، ط(1)، (عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010).

63. خليل حسين، المفاوضات العربية – الإسرائيلية وقائع ووثائق، ط(1)،(بيروت، بيسان للنشر والتوزيع، 1993).

64. ر. ك. رامازاني، الأيديولوجية والبرجماتيـة في سياسـة إيـران الخارجيـة، في كتـاب: (سياسـة إيران الخارجية في مرحلة "ما بعد سقوط بغداد")، تعليـق : عـلاء عبـد الحفـيظ، دراسـة للمعهد الملكي للشئون الدولية، السنة الأولى، العدد (6)، 2005.

65. رشيد عمار، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، من كتاب :إستراتيجية التـدمير :آليـات الاحتلال الأمريكي للعـراق ونتائجـه الطائفيـة -الهويـة -الوطنيـة -السياسـات الاقتصـادية، سلسلة كتاب المسـتقبل العـربي (49)، ط(1)، (بـيروت، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، 2006).

66. رمزي كلارك وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية، صفحات من الماضي والحـاضر، الجـزء الأول، ط(1)، (كوالالمبور، مكتبة الشرق، 2001).

67. روبرت د .كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة:أحمـد ظـاهر،(عـمان، مركـز الكتـب الأردني، 1989).

68. روجيه غارودي، إسرائيل بين اليهودية والصهيونية، ترجمة :حسين حيدر، ط(1)، (القاهرة، دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، 1999).

69. ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية الاستعارات والأساطير والنماذج، ترجمـة: هاني تابري، ط(1)، (بيروت، دار الكتب العربي، 2009).

70. زبيغنيو بريجنسكي، الاختيـار ... السـيطرة أم قيـادة العـالم، ترجمـة :عمـر الأيـوبي، ط(1)، (بيروت، دار الكتب العربي، 2004).

71. زكريا حسين، الخيار النووي والخيارات العسكرية البديلة، نـدوة (الخيـار النـووي في الشرق الأوسط) في مركز دراسات المستقبل/جامعة أسيوط، ط(1)، (بيروت، مركز دراسات الوحـدة العربية، 2001).

72. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط(1)،(عمان، مطبعة وائل للنشر، 2000).

73. سعيد اللاوندي، وفاة الأمم المتحـدة : أزمـة المـنظمات الدوليـة في زمـن الهيمنـة الأمريكيـة، ط(1)، (القاهرة، نهضة مصر للطباعة و النشر والتوزيع، 2004).

74. سعيد عكاشة، الثورات العربية والأمن الإسرائيلي، سلسلة ترجمات، (القاهرة، المركز الـدولي للدراسات المستقبلية، 2012).

75. سعيد عكاشة، الثورات العربية والأمن القومي الإسرائيلي، ترجمات، (القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية، 2012).

76. سمير صارم، الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق، (دمشق، دار الفكر، 2003).

77. سيد نوفل، الأوضاع السياسية لأمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، (القاهرة، 1960).

78. سيما كلايجوغلو، علاقات تركيا الاقتصادية مع الشرق الأوسط بعد دخولها الاتحاد الجمركي الأوربي :من كتاب العرب والأتراك - الاقتصاد والأمـن الإقليمـي، تحريـر وتقـديم:عبـد عـلي، ترجمة :فاتن البستاني، ط(1)، (عمان، منتدى الفكر العربي، 1999).

79. شحاتة محمد ناصر، سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت في التعامل مع المطالـب الشعبية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

80. شعيب عبد الفتاح، دور مصر الإقليمـي الثابـت والمتغـير، ط(1)، (القـاهرة، الهيئـة العامـة للاستعلامات، 2010).

81. صباح محمود محمد، تركيا بين الطربوش العثماني والبنطال الأوربي، (بيروت، 1996).

82. صبري فارس الهيتي و أنور مهدي صالح، جغرافية الخليج العربي، (بغداد، مطبعة جامعة بغداد، 1986).
83. ضاري رشيد الياسين، مستقبل الوجود الأمريكي في العراق، من كتاب: احتلال العراق (الأهداف -النتائج-المستقبل)، ط(1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
84. طلال عتريس، النتائج والتداعيات إيرانياً، في كتاب) ندوة احتلال العراق وتداعياته :عربياً وإقليمياً ودولياً، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).
85. عاصم الدسوقي، الوحدة والتفكك العربي، ط (2)، (القاهرة، مؤسسة بن خلدون للنشر والتوزيع، 2001).
86. عاطف العمري، مصر وأمريكا، (القاهرة، المجلس المصري للشؤون الخارجية، 2010).
87. عامر محسن سلمان، الآمن الإقليمي والحرب في الخليج العربي، (بغداد، الشركة العراقية للطباعة، 1986).
88. عبد الخالق عبدالله، الربيع العربي، في عبدالله بلقيز(محرراً)، الربيع العربي إلى أين، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).
89. عبد العليم محمد، الدور المصري في إطار التحولات الإقليمية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997).
90. عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، ط(1)، (عمان، دار الرقيم للنشر والتوزيع، 2005).
91. عبد الله تركماني، تركيا ومحيطها الإقليمي، في كتاب: (تركيا والعرب والرهانات الإستراتيجية)، ط (1)، (تركيا، مركز العادل للدراسات الإستراتيجية والتخطيط، 2006).
92. عبد المنعم طلعت، إدارة المستقبل :الترتيبات الأسيوية في النظام العالمي الجديد، (القاهرة، الهيئة المصرية للكتب، 1988).

93. عبد الوهاب القصاب، تهديدات دول الجوار الإقليمي للأمن القومي العربي – تركيا (دراسة حالة)، بحث من ندوة (العلاقات العربية – التركية في مواجهة القرن الحادي والعشرين)، (جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية، 2002).

94. عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق :المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمخدرات الخارجية، ط(1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

95. عبد الخالق عبدالله، الربيع العربي وجهة نظر من الخليج العربي، في عبدالله بلقيز (محرراً)، الربيع العربي إلى أين، توفيق المديني واخرون، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

96. عبدالعليم محمد، مستقبل الدور الإقليمي لمصر، في عبد العليم محمد (محرراً)، وحيد عبدالمجيد وآخرون، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997).

97. عبدالله الحوراني، التحالف الغربي الصهيوني والأمة العربية والأسس والمسارات والمقاومة، في كتاب القومية العربية والمستقبل، ندوة المجمع العلمي لمناسبة مرور 50 سنة على تأسيسه للمدة من 24-1997/11/28، (بغداد، مطبعة المجمع العلمي، 1998).

98. عبدالله النفيسي، ميزان القوى في منطقة الخليج العربي، في كتاب :الخليج العربي في مواجهة التحديات، (مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، 1976).

99. عبدالله سعود القباع، الإستراتيجية الدولية وإستراتيجية الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية، بدون ناشر، (الرياض، 1989).

100. عبدالمنعم سعيد، مصر والاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1993).

101. عدنان الهياجنة، الحرب على العراق و توازن القوى الدولية، في كتاب احتلال العراق(الأهداف، النتائج، المستقبل)، ط(1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

102. عدنان الهياجنة، الحرب على العراق وتـوازن القـوى الـدولي، مـن كتـاب احـتلال العـراق الأهداف -النتائج -المستقبل، ط(1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

103. عـلي حفظـي، سـيناء جبهـة جديـدة، تـرجمات، (القـاهرة، المركـز الـدولي للدراسـات المستقبلية، 2012).

104. علي حفظي، سيناء وجبهة جديدة، سلسلة ترجمات، (القاهرة، المركز الـدولي للدراسـات المستقبلية، 2012).

105. علي هادي حميدي، اتفاقي العراق و الولايات المتحدة الأمريكية، دراسة في مدى التكـافؤ وعلاقتها بإنهاء تطبيق الفصل السابع من ميثـاق الأمـم المتحـدة، في كتـاب نقـد وتحليـل للاتفاقية الأمنية الأمريكية-العراقية، نـدوة حـول سلسـلة كتـب مركـز العـراق للدراسـات (36)، ط(1)، (بيروت، مركز العراق للدراسات، 2009).

106. علي هارون، أسس الجغرافيا السياسية، (القاهرة، دار الفكر العربي، 1998).

107. عماد جاد، العلاقات المصريـة الإسرائيليـة، مختـارات إسرائيليـة، العـدد(202)، (القـاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011).

108. عماد يوسف و أروى الصباغ، مسـتقبل السياسـات الدوليـة تجـاه الشرق الأوسـط، ط(1)، (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1996)

109. عمر احمد قدور، شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الآمن، (القاهرة، مكتبة مدبولي، بـلا تاريخ).

110. غرفة تجارة السعودية، واقع وأفاق العلاقات الاقتصادية السـعودية الأمريكيـة، (الريـاض، مركز الدراسات والبحوث، 2009).

111. غـيرد نوتمـان، محـددات السياسـة الخارجيـة، في بـول أرتـس (محـرراً)، المملكـة العربيـة السعودية في الميزان، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).

112. فاضل الربيعي، الاحتلال الأمريكي للعراق :تكتيك الهروب من كابوس الشرق الأوسط، من كتاب :الاحتلال الأمريكي للعراق، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

113. فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، ط(1)، (بغداد، مطبعة شفيق، 1975).

114. فراس أبـو هـلال، الموقـف الإسرائـيلي مـن الانتفاضـة السـورية، (الدوحـة، المركـز العـربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011).

115. فراس أبـو هـلال، الموقـف الإسرائـيلي مـن الانتفاضـة السـورية، (الدوحـة، المركـز العـربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011) .

116. فرجينيا برودين، مارك سلدن، مبدأ نيكسـون وكيسـنجر في أسـيا، ترجمـة، أحمـد طـرابين، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974).

117. فكرت نامق العاني، الولايات المتحـدة الأمريكيـة وأمـن الخلـيج العـربي :دراسـة في تطـور السياسة الأمريكية في الخليج منـذ الثمانينـات وأفـاق المسـتقبل، (بغـداد، مطبعـة العـزة، 2001).

118. فنسان الغريب، دولة الحرس الثوري، (بيروت، الدار العربية للعلوم، 2009).

119. فهـد مزبـان، العلاقـات مـع إيـران في ضـوء خصـائص موقعهـا الجغـرافي وأهميتهـا الجيوستراتيجية والجيوبوليتيكية، (جامعة البصرة، مركز الدراسات الإيرانية، 2002).

120. فواز جرجيس، النظام الإقليمي العربي والقـوى الكـبرى، ط (1)،) بـيروت، مركـز دراسـات الوحدة العربية، 1997) .

121. كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الإستراتيجية، (بغداد، إياد للطباعة الفنية، 1988)

122. كاظم هاشم نعمة، مبادئ العلاقات الدولية، ط(1)، (بغداد، شركة أب للطباعة، 1987).

123. كراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، ط (1)، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009).

124. كريستوفر شبر وآخرون، كذبات بوش الخمس الكبيرة التي أخبرنا بها عن العراق، ترجمـة : محمد عين و سوسن كنعان، ط(1)، (القاهرة، دار الكتاب العربي، 2004).

125. لستر ثرو، المتناطحون، ترجمة: محمد فريد، ط(1)، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997).

126. لطفي الخولي، عرب نعم وشرق اوسطيون أيضاً، ط(1)، (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1994).

127. لقمان عمر محمود النعيمي، مستقبل الدور الإقليمي لتركيا، (جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، 2010).

128. لمى مضر الأمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (73)، ط(1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).

129. لهيب عبد الخالق، بين انهيارين الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، ط(1)، (عمان، الأهلية للنشر، 2003).

130. مادلين اولبرايت، الجبروت والجبار: تأملات في السلطة والدين والشؤون الدولية، ترجمة عمر الأيوبي، ط(1)، (بيروت، الدار العربية للعلوم، 2007).

131. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، (بغداد، مطبعة دار الحكمة، 1991).

132. مجموعة باحثين، الإمبراطورية الأمريكية :صفحات من الماضي والحاضر، الجزء الثالث، ط(1)، (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2003).

133. مجموعة مؤلفين إسرائيليين، الدور الإسرائيلي في الحرب الأمريكية على العراق، ترجمة : أحمد أبو هدية، ط(1)، (دمشق، مركز الدراسات الفلسطينية، 2005).

134. مجموعة مؤلفين، إستراتيجية التدمير :آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية - الهوية -السياسات الاقتصادية)، سلسلة كتب المستقبل العربي (49)، ط(1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

135. مجموعة مؤلفين، التسلح ونزع السلاح والآمن الدولي 2004، الكتاب السنوي، ترجمة : عمر الأيوبي وآخرون، ط(1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

136. محسن عوض، الصراع العربي الإسرائيلي، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2012).

137. محمد إبراهيم بسيوني، مؤامرة تقسيم الوطن العربي، (القاهرة، دار الكتاب العربي، 2011).

138. محمد السعيد إدريس، إيران في الإدراك السياسي المصري، في علا أبو زيد محرراً، الفكر السياسي المصري، إبراهيم نصر الدين وآخرون، ، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2003).

139. محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001).

140. محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011).

141. محمد السيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

142. محمد النابلسي، ثورات ملهوفة، (بيروت، مركز التنوير، 2013).

143. محمد النابلسي، ثورات ملهوفة، (بيروت، مركز دلتا للأبحاث، 2011).

144. محمد جمعة، العلاقات العربية الفلسطينية، مستجدات ما بعد الثورات، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012).

145. محمد جمعة، العلاقات العربية-الفلسطينية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012).

146. محمد حسنين هيكل، آفاق الثمانينات، ط(2)، (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1985).

147. محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، ط(1)، (القاهرة، دار الشروق، 2003).

148. محمد حسنين هيكل، الحل والحرب،) بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1977).

149. محمد حمدان مصالحة، علاقة أوربا الموحدة بالعالم العربي في العرب في الاستراتيجيات العالمية، (عمان، مركز الدراسات الإستراتيجية، 1994).

150. محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكية مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، ط(2)، (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1979).

151. محمد رياض، الشرق الأوسط دراسة في التطبيق الجيوبوليتيكي والسياسي، ط(1)، (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1974).

152. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، ط(1)، (القاهرة، الدار المصرية للطباعة والنشر، 1971).

153. محمد طي، مشاكل الاتفاقية العراقية -الأمريكية، في كتاب :نقد وتحليل الاتفاقية الأمنية الأمريكية - العراقية، الندوة الفكرية حول :مؤتمر العراق والاتفاقية الأمنية الأمريكية - العراقية المنعقدة في بيروت، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات (36)، ط(1)، (بيروت، مركز العراق للدراسات، 2009)

154. محمد عباس ناجي، النفوذ الإيراني في المشرق العربي، ترجمات، (القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية، 2012).

155. محمد عباس ناجي، إيران وتركيا والدرع الصاروخي، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011).

156. محمد عبد القادر، تحولات السياسة الخارجية التركية، في العرب وتركيا، سمير العبطه و آخرين، ط(1)، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

157. محمد علي حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، ط(1)، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2002).

158. محمد قدري سعيد، إيران وبرنامجها النووي، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011).

159. محمد قدري سعيد، مستقبل التوازن الاستراتيجي، في عبد المنعم المشاط(محرراً)، تداعيات الحرب الإسرائيلية اللبنانية على مستقبل الشرق الأوسط، (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2008).

160. محمد محفوظ، العرب ومتغيرات العراق، ط (1)، (مسقط، مؤسسة الانتشار العربي، 2004).

161. محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).

162. محمد نور الدين، تركيا : الجمهورية الحائرة مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، ط(1)، (بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998).

163. محمد نور الدين، تركيا في زمن المتحول :قلق الهويات وصراع الخيارات، (لبنان، الريس للكتب والنشر، 1997)

164. محمد نور الدين، تركيا والمنطقة العربية، ورقة عمل قدمت إلى مؤتمر دور وتأثير القوى الإقليمية غير العربية، (القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية، 2012).

165. محمد نورالدين، السياسة الخارجية...أسس ومرتكزات، في كتاب(تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج)، ط(1)، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009).

166. مصطفى طلاس، الإستراتيجية السياسية العسكرية، ط(1)، (دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1999).

167. مصطفى عثمان، الربيع العربي، ثورات لم تكتمل، (القاهرة، مكتبة مذبولي، 2013).

168. مصطفى كامل، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر، ط (1)، (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1995).

169. مطلك سعود، التوجهات السعودية لاستعادة الأمن في الخليج، المركز الدولي للدراسات المستقبلية، القاهرة، 2008، ص63.

170. ممدوح عبد المنعم، إيران... لماذا؟، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012).

171. ممدوح محمود مصطفى، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1995).

172. المملكة العربية السعودية، الخصائص السكانية والسكنية في المملكة العربية السعودية، (وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة المعلومات، 2007).

173. منصور عبد الحكيم، الماسونية والثورات الشعبية، (القاهرة، دار الكتاب العربي، 2012).

174. نادية محمود مصطفى، أوربا والوطن العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986).

175. نادية مصطفى، الدور المصري والقضية الفلسطينية، في زينب عبد العظيم (محرراً)، الدور الإقليمي لمصر، مصطفى الفقي وآخرون، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2003).

176. نادية مصطفى، السياسة الخارجية المصرية، في عبدالله بلقيز (محرراً)، الربيع العربي إلى أين، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

177. ناصيف حتي، دبلوماسية جامعة الدول العربية، من كتاب: الدبلوماسية العربية في عالم متغير، الندوة الفكرية التي نظمتها وحدة الدراسات بدار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ط(1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

178. ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية - الأوربية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، ط(1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).

179. نسرين اللحام وآخرون، نحو الاستغلال الأمثل لموقع مصر الجغرافي، (القاهرة، مركز الدراسات المستقبلية، 2008).

180. نصير عاروري، حرب دبليو بوش الوقائية بين مركزية الخوف وعولمة إرهـاب الدولـة، مـن كتاب العـراق (الغـزو والاحـتلال والمقاومـة)، (بـيروت، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، 2003) .

181. نعوم تشومسكي، الهيمنة أم البقاء-السعي الأمريكي للسيطرة على العالم، ترجمـة :سـامي الكعكي، ط(1)، (بيروت، دار الكتاب العربي، 2004).

182. نعوم تشومسكي، أوهام الشرق الأوسط، تعريب: شيرين فهمي، ط(1)، (القـاهرة، مكتبـة الشروق الدولية، 2004).

183. نفيـز أحمـد مصـدق، الحـرب عـلى الحريـة كيـف ولمـاذا تـم الهجـوم عـلى أمريكـا في 11/سبتمبر2001، (عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 2002).

184. نيفين مسعد، الدور الإيـراني بعـد الثـورات العربيـة، (القـاهرة، المركـز الـدولي للدراسـات المستقبلية والإستراتيجية، 2012).

185. نيفين مسعد، العلاقات العربية مـع دول الجـوار، (القـاهرة، معهـد البحـوث والدراسـات العربية، 2010).

186. نيفين عبد المنعم مسعد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث 11 أيلول من كتاب صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية، ط(1)، (بـيروت، مركـز دراسات الوحدة العربية، 2003).

187. هانز بليكس، نزع سلاح العراق :الغزو بدلاً من التفتيش، ترجمة: داليا حمـدان، (بـيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

188. هانز كرامز، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، تعريب : فاضل جتكر، ط(1)، (الرياض، مكتبة العبيكان، 2001).

189. هاني الحديثي، أهمية التعاون الإقليمي: دراسة في ضوء تغـير مراكـز الاسـتقطاب الـدولي، دراسات أسيوية، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 1998) .

190. هاني الحديثي، سياسة باكستان الإقليميـة1971-1994، (بـيروت، مركـز دراسـات الوحـدة العربية، 1998).

191. هـدى ميتكـيس، موقـع الـدائرة العربيـة مـن الـدور الإقليمـي لمصر، في هـدى ميتكـيس (محرراً)، التطـورات المعـاصرة لـدور مصر الإقليمـي، (القـاهرة، مكتبـة الشروق الدوليـة، 2011).

192. هيـثم الكـيلاني، الإرهـاب يؤسـس دولـة :نمـوذج إسرائيـل، ط(1)،) القـاهرة، دار الشروق، 1997).

193. هيـثم الكـيلاني، الاسـتراتيجيات العسـكرية للحـروب العربيـة – الإسرائيليـة 1948-1988، ط(1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991).

194. ياسين السويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات دعـوة إلى امـن عـربي إسلامي في الخليج، ط(1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

195. يحيى أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، ط (1)، (بيروت، دار النهضة العربية، 2002).

196. يفغيني بريماكوف، العالم بعد أحداث 11 سبتمبر وغزو العراق، ط(1)، (الريـاض، مكتبـة العبيكان، 2004).

197. يوسف إبراهيم الجهـماني، تركيـا وإسرائيـل :ملفـات تركيـة، ط(1)، (دمشـق، دار حـوران للطباعة والنشر والتوزيع، 1999).

رابعا: البحوث والدراسات

1. إبراهيم العلاف وآخرون، إيران وحركات التغيير العربيـة 2011، في التقريـر الاسـتراتيجي 2011-2012، (جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، 2012).

2. إبراهيم خليل العلاف، تنامي التسلح الـتركي وأثـره في الأمـن القـومي العـربي، ملخصـات بحوث تحت عنوان : (العلاقات العربية- التركية في مواجهـة القـرن الحـادي والعشريـن)، (جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية، 2000).

3. إبراهيم نوار، الخيار النووي الإيراني..رؤية تحليلية، مجلة السياسة الدولية، العدد(171)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2008).
4. أبو بكر دسوقي، عالم مختلف، الشرق الأوسط بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، العدد (184)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011).
5. احمد إبراهيم محمود، العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (154)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003).
6. احمد المسلماني، موقف إسرائيل من الأزمة العراقية، مجلة السياسة الدولية، العدد (132)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1998).
7. احمد بهي الدين، العلاقات الإيرانية- الأمريكية بعين الممكن والمستحيل، مجلة السياسة الدولية، العدد (134)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1998).
8. أحمد حسن شحيل، السياسة الروسية تجاه العراق ما بعد 2003، المجلة السياسية والدولية، العدد(10)، (الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2008).
9. احمد ذباب، دور المخاطر في طرح صادرة الاتحاد الخليجي، مجلة شؤون عربية، العدد (149)، (القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2012).
10. احمد سليم البرهان، الشرق الأوسط: إعادة للتفكير، مجلة السياسة الدولية، العدد (165)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006).
11. أحمد سليم، مبادرة الشرق الأوسط الكبير (الأبعاد السياسية والإستراتيجية)، مجلة السياسة الدولية، العدد (158)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004).

12. احمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، "عالم المعرفة" سلسلة كتب ثقافية شهرية، العدد (4)، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون "الأدب"، 1978).

13. احمد قنديل، التأثيرات المحتملة للازمة السورية، مجلة السياسة الدولية، العدد (190)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012).

14. احمد محمد أبو زيد، أثار حيازة إيران للسلاح النووي، مجلة شؤون خليجية، العدد(60)، (لندن، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 2010).

15. احمد محمود، مستقبل مصر، عرض مؤتمرات وندوات، مجلة السياسة الدولية، العدد (189)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012).

16. احمد ناجي قمحه، الاتفاقية الأردنية-الإسرائيلية رؤى و إشكاليات مختلفة، مجلة السياسة الدولية، العدد(119)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1995).

17. أحمد نوري ألنعيمي، تركيا والقوة المسماة المطرقة، مجلة العلوم السياسية، العدد (26)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2000).

18. ادهام محمد العزاوي، أثر المسألة الكردية في العلاقات العربية – التركية، مجلة أوراق إستراتيجية، العدد (42)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2000).

19. أسامة جبار، معادلة المياه - البترول في العلاقات الاقتصادية العراقية – التركية، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد (4)، (بغداد، مركز أبحاث أم المعارك، 1997).

20. أشرف محمد كشك، تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد (154)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003).

21. أفراح ناثر جاسم، موقف إيران من حرب الخليج الثانية والثالثة، مجلة دراسات إقليمية، العدد (3)، (جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، 2005).

22. افرايم كام، إيران النووية: الانعكاسات وطرق العمل – وجهة نظر إسرائيلية، ترجمة: ثروت محمد حسن، سلسلة دراسات عالمية، العدد (69)، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008).

23. أفي يسخروف، إضراب الأسرى، مختارات إسرائيلية، العدد (209)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012).

24. أمجد سليمان، الصين – الولايات المتحدة: إمكانية القطبية الثنائية، (بحث منشور)، (دمشق، المعهد العالي للعلوم السياسية، 2003).

25. أمين هويدي، الصراع الإقليمي وعلاقته بالصراع العربي- الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، العدد(41)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1982).

26. أمينة النقاش، توتر العلاقات المصرية- العربية: صراع بين المصالح، مجلة اليسار، العدد(13)، 1991.

27. آن جانار وأميلي روتليدج، الاتفاقية البحرينية-الأمريكية تكشف عن تصدعات في علاقات دول التعاون، مجلة آراء حول الخليج، العدد (5)، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2005).

28. أنتوني كورد سمان، القدرات العسكرية الإيرانية، دراسات عالمية، العدد (6)، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007).

29. أنتوني كورد سمان، نحو إستراتيجية أمريكية فعالة في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (313)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

30. أنتوني كوردسمان، ((دروس)) أولية من الحرب بين (إسرائيل) وحزب الله، مجلة المستقبل العربي، العدد(331)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

31. أوف تين، طوق العزلة يشتد، مختارات إسرائيلية، العدد(195)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011).

32. إيمان احمد رجب، ملامح الأزمة الداخلية لمظاهرات البحرين، مجلـة السياسـة الدوليـة، العدد (184)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011).

33. باسم كريم سويدان، السياسة الخارجية الإيرانية وعملية صنع القرار، دراسـات سياسـية دولية، العدد(3)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2005).

34. بشير عبد الفتاح، الجامعة العربية و إعصار الربيع العربي، مجلـة شـؤون عربيـة، العـدد (151)، (القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2012).

35. بشير عبد الفتاح، أمريكا والربيع العربي، مجلة شـؤون عربيـة، العـدد (146)، (القـاهرة، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، 2011).

36. بشـير عبـد الفتـاح، تركيـا وإيـران والأزمـة السـورية، مجلـة أوراق الشرق الأوسـط، العدد(57)، (القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2012).

37. بطرس غالي، حصاد الدبلوماسية المصرية في عام 1990، مجلـة السياسـة الدوليـة، العـدد (103)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1991).

38. بلال عبدالـلـه، السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ينـاير، ملـف الأهـرام الاسـتراتيجي، العدد (198)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011).

39. بلال عبدالـلـه، السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ينـاير، ملـف الأهـرام الاسـتراتيجي، العدد (198)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011).

40. بول سالم، مستقبل النظام العربي، مجلة المستقبل العـربي، العـدد(398)، (بـيروت، مركـز دراسات الوحدة العربية، 2012).

41. التقرير الاستراتيجي الإسرائيلي 2011، مجلة مختارات إيرانيـة، العـدد (136)، (القـاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2011).

42. جابر حبيـب جـابر، قـراءة في مسـتقبل العلاقـات العراقيـة- الإيرانيـة، مجلـة آراء حـول الخليج، العدد (7)، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2005).

43. جاسم الحريري، السياسة الخارجية السعودية، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد (129)، (بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2008).

44. جاسم يونس الحريري، الوحدة الوطنية، مجلة المستقبل العربي، العدد (305)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

45. جمال جمالي، السعودية والشيعة، مختارات إيرانية، العدد(132)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011).

46. جمال زهران، الدور الروسي في توازن أمن الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (122)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1995).

47. جمال زهران، امن الخليج:محددات وأنماط تأثير العامل الدولي، مجلة قضايا خليجية، العدد(1)، 1998.

48. جمال محمد تقي، إيران بين مزدوجين، مجلة كنعان الالكترونية، العدد (954)، في2006/10/3. Website//.www.kanaanon/ine.org/artic/es/00954

49. حامد ربيع، الآمن القومي العربي، مجلة آفاق عربية، العدد (2)، (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1985).

50. حامد محمود، هل تأمرت إيران ضد البحرين، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد (190)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2010).

51. حسام سويلم، الحرس الثوري ..الأبعاد والأهداف، ملف الأهرام الإستراتيجي العدد (207)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012).

52. حسام سويلم، خيار الحرب ضد إيران، مختارات إيرانية، العدد(126)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011).

53. حسن أبو طالب، الدبلوماسية الشعبية وإعادة الاعتبار للمكانة المصرية، مجلة السياسة الدولية، العدد(186)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011).

54. حسن البراوي، إسرائيل على الخريطة الجديدة للشرق الأوسط، ملحق تحولات إستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد(184)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011).

55. حسن براري، أمن إسرائيل (صراع الأيديولوجية والسياسية)، كراسات إستراتيجية، السنة (14)، العدد(143)، (القاهرة، 2004).www.ahram.orgwebsite://

56. حسن بن عبد الرحمن، الأزمات والقلق النووي، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد (74)، (الرياض، كلية الملك خالد العسكرية، 2003).

57. حسن حمدان العلكيم، الأمن والاستقرار في منطقة الخليج: دراسة استشرافية، سلسلة قضايا خليجية، العدد (3)، (دمشق، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 1999).

58. حسن عبدالله المنقوري، الأهمية الجيوستراتيجية للمملكة العربية السعودية وأثرها على توجهاتها الخارجية، سلسلة دراسات سعودية، العدد (5)، (الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية، 1990).

59. حسن كريم، الحرب الأمريكية على العراق: الأسباب والأهداف، مجلة الدفاع الوطني، بيروت في 2007/5/5.

website://www.lebanesearmy.gov.Ib/article.asp?In=ar&id=1613

60. حسون جاسم العبيدي، العثمنة الجديدة، مجلة قضايا سياسية، العدد(27-28)، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2012).

61. حسين حافظ وهيب، الحوار الإيراني الأمريكي في العراق، مجلة أوراق دولية، العدد (150)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2006).

62. حسين حافظ وهيب، تداعيات احتلال العراق على السياسة الإيرانية، مجلة أوراق عراقية، العدد (2)، (بغداد، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، 2005).

63. حسين حافظ وهيب، ندوة عن (تداعيات احتلال العراق على المستوى الإقليمي)، قاعة بابل، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2005/5/7).

64. حسين مصطفى أحمد، قراءة في مشروع الشرق الأوسط الكبير، المجلة السياسية والدولية، العدد (9)، (الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2008).

65. حسين معلوم، القطب الأمريكي: محاولة الانطلاق وتحديات المنافسة، مجلة السياسة الدولية، العدد(112)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 1993).

66. حمدي عبد الرحمن، التدخل الدولي في حوض النيل، مجلة السياسة الدولية، العدد (191)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2013).

6. حمزة الحسن، أزمة السياسة الخارجية السعودية، مجلة شؤون سعودية، العدد(25)، الرياض، في 4/14/ 2005. www.Grolier.ComlcgiBinlmiddleEast

67. حمزة الحسن، السياسة الخارجية السعودية، مجلة شؤون سعودية، عدد 25 على الرابط: ffairs.net/webpage/sa/issue08/../issue08nt01.htm

68. حميد الجميلي، قضايا إستراتيجية يطرحها المشروع الصهيوني للنظام الإقليمي الجديد، سلسلة المائدة الحرة، العدد (17)، (بغداد، بيت الحكمة، 1998).

69. خالد الحروب، الثورات العربي والنظام العربي، مجلة شؤون عربية، العدد (146)، (القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2011).

70. خالد الحروب، إيران: تحدي أو تغيير موازين القوى الإقليمية، مجلة شؤون عربية، العدد (15)، (القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2006).

71. خالد حنفي، السياسة الخارجية السعودية، مجلة شؤون خليجية، العدد (3)، (لندن، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 1999).

72. خالد نايف، النظام الإقليمي العربي، مجلة شؤون عربية، العدد (148)، (القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2001) .

73. خطاب جورج ووكر بوش حالة الاتحاد، المهمة التي لم تنتهِ، مجلة المستقبل العربي، العدد(300)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

74. خليل إبراهيم السامرائي، التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (26)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2002).

75. خليل العاني، الشرق الأوسط الكبير، مجلة السياسة الدولية، العدد (156)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2004).

76. خليل العاني، اللوبي النفطي الأمريكي.. النفوذ وآليات التأثير، مجلة السياسة الدولية، العدد (164)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006).

77. خليل العاني، دور النفط في الأزمة الأمريكية العراقية، مجلة السياسة الدولية، العدد (151)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003).

78. خليل العناني، دلالات التحول في خريطة الشرق الأوسط، دراسات إستراتيجية، العدد (17)، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2006).

79. خليل العناني، مصر من الثورة إلى الدولة، مجلة شؤون عربية، العدد (151)، (القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2012).

80. خليل العناني، مصر من الثورة إلى الدولة، مجلة شؤون عربية، العدد(151)، (القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2012).

81. دراسات، (بيروت الدار العربية للنشر والترجمة، 1995).

82. دينا محمد جبر، العراق وواقع النظام الإقليمي العربي رؤية لآليات التفعيل وإعادة التوازن، المجلة السياسية الدولية، العدد (12)، (الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2009).

83. رانيا مكرم، الرؤية الإيرانية للعلاقات مع مصر، مجلة السياسة الدولية، العدد (185)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011).

84. رائد حامد، المرتزقة في العراق...، ميليشيات وفرق موت، مجلة المستقبل العربي، العدد (338)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).

85. روح الله رمضاني، الخليج العربي ومضيق هرمز، ترجمة عبد الصاحب الشيخ، السلسلة الخاصة (75)، (جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، 1984).

86. رياض الأعور، المملكة العربية السعودية القوة الضامنة لأمن الخليج، مجلة الدفاع، العدد (26)، (الرياض، وزارة الدفاع السعودية، 2008).

87. سالم عبد الجبار آل عبد الرحمن، السياسة العسكرية النووية لإسرائيل بين عقد التسعينات ومطلع القرن الحادي والعشرين، مجلة الدفاع، العدد(130)، الرياض، في www.aldifaa.comwebsite:// .2003/4/1

88. سالي سامي، فهم إيران، مجلة السياسة الدولية، العدد (163)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006).

89. سامية بيبرس، إشكالية غياب الدور السوري، مجلة السياسة الدولية، العدد (185)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011).

90. سامية بيرس، الدور القطري في الأزمات الإقليمية، مجلة شؤون عربية، العدد (149)، (القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2012).

91. ستار الدليمي، العلاقات الألمانية – الأمريكية والخلافات بشأن التهديدات الأمريكية في العراق، أوراق أمريكية، العدد (120)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2003).

92. ستار الدليمي، إيران وبداية مرحلة جديدة، دورية أوراق دولية، العدد (149)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2006).

93. ستار الدليمي، تجربة الإصلاح السياسي في الوطن العربي، الملف السياسي، العدد (9)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2005).

94. ستار جبار الجابري، موقف دول الاتحاد الأوربي تجاه الإستراتيجية الأمريكية في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد (36)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2008).

95. سلمان أبو ستة، إسرائيل (2020)- مستقبل إسرائيل كما تراه النخبة الرسمية، مجلة المستقبل العربي، العدد (292)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

96. سمير أمين، جيوسياسية الامبريالية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي، العدد (303)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

97. سمير زكي البسيوني، مضاعفة الضغط على إيران، مختارات إيرانية، العدد (137)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011).

98. سهيلة عبد الأنيس، أثر سياسة التسليح الإيراني على أمن الخليج العربي، مجلة دراسات سياسية، العدد (10)، (بغداد، بيت الحكمة، 2002).

99. سوريا تأخذ إيران إلى أين، مختارات إيرانية، العدد (132)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011).

100. سوسن إسماعيل العساف، أمريكا وإستراتيجية ضبط التسلح، دورية أوراق دولية، العدد (124)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2003).

101. السياسة الخارجية المصرية، المائدة المستديرة، إعداد أبو الفضل الإسناوي، تعقيب للدكتور محمد السعيد إدريس عن السياسة الخارجية المصرية، مجلة السياسة الدولية، العدد (190)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012).

102. شيماء بهاء الدين، المجتمع وتغيير قواعد اللعبة في إيران، مجلة الديمقراطية، العدد (45)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012).

103. صبحي عُسيلة، كامب ديفيد في مواجهة الثورة المصرية، مختارات إسرائيلية، العدد (202)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011).

104. صدام مرَيّر، الموقف التركي من الثورات، مجلة تكريت للعلوم القانونية، العدد(12)، (جامعة تكريت، 2011).

105. ضاري رشيد الياسين، إيران في الإستراتيجية الأمريكية: إيران والعالم، العدد (20)، (جامعة البصرة، مركز الدراسات الإيرانية، 2005).

106. ضاري رشيد الياسين، متغيرات السياسة الأمريكية إزاء المنطقة العربية عقب أحداث أيلول، أوراق أمريكية، العدد(112)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2002).

107. طارق عبد الله ثابت، الإستراتيجية الإيرانية تجاه أمن الخليج العربي، محطات إستراتيجية، العدد (98)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2002).

108. طارق فهمي، الرؤية الإسرائيلية للثورات العربية، مجلة الديمقراطية، العدد(49)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012).

109. طارق فهمي، الموقف الإسرائيلي من الثورة السورية، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد(57)، (القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2012).

110. طالب حسين حافظ، تطورات الإستراتيجية الأمريكية في العراق (2003-2007)، مجلة دراسات دولية، العدد (36)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2008).

111. طاهر لبيب، التنمية الاجتماعية واتجاهاتها في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (253)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

112. طلال العتريسي، إيران إلى أين، مجلة المستقبل العربي، العدد(288)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

113. طلال عتريس، النتائج والتداعيات إيرانياً، في محمد جمال باروت: حول ندوة احتلال العراق وتداعياته: عربياً وإقليمياً ودولياً، مجلة المستقبل العربي، العدد (302)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

114. طلال عتريس، إيران في تحولات الشرق الأوسط:(المخاطر، الفرص)، مجلة شؤون عربية، العدد (125)، (القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2006).

115. طلعت احمد مسلم، الإمكانيات العسكرية العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (252)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

116. طلعت المغربي، إسرائيل ما بعد مبارك، مختارات إسرائيلية، العدد(199)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012).

117. طه عبد العليم، السوق الشرق أوسطية في معادلة السلام العربي – الإسرائيلي، كراسات إستراتيجية، العدد (33)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1995).

118. ظافر ناظم، أنيس محمد، التسلح العسكري الإيراني في التسعينات : دراسة في اثر المتغيرات الإقليمية والدولية، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (7)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2000).

119. عادل عبد الصادق، محددات الحل الأمني في سيناء، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد(214)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012).

120. عامر هاشم عواد، التنافس الداخلي وأثره على مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في العراق، الملف السياسي، العدد (31)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2007).

121. عامر هاشم عواد، مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في العراق بين الاستمرارية والتغيير، مجلة دراسات دولية، العدد (36)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2008).

122. عاموس هرتيل، عملية تفكيك سوريا، مختارات إسرائيلية، العدد(217)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2013).

123. عبـاس محمـد، اقتصـاد نفطـي في عصر العولمـة : اقـتراح إسـتراتيجي لمنطقـة الخلـيج (الفـارسي)، مجلـة العلاقـات الإيرانيـة الدوليـة، العـدد (3)، (طهـران، معهـد الدراسـات السياسية والدولية، 2004).

124. عبد الحليم المحجوب، المسـألة السـورية والمحـاور الإقليميـة، مجلـة السياسـة الدوليـة، العدد(190)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012).

125. عبد الحليم محجوب، الموقـف الخليجـي مـن الأزمـة السـورية، أوراق الشرق الأوسـط، العدد (57)، (القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2012).

126. عبد الحميـد غـانم، الإسـتراتيجية الأمنيـة الأمريكيـة في العـراق (في ضـوء الاتفاقيـة بـين حكومتي العراق والولايات المتحدة)، مجلة الفكر السـياسي العـدد(32)، (دمشـق، اتحـاد الكتاب العرب، 2008).

127. عبد الرزاق الهاشمي، العراق وأوربا: في العراق والقـوى الكـبرى، وقـائع المـؤتمر العلمـي السنوي لمركز الدراسات الدولية (1996-1997)، مجلة دراسـات إسـتراتيجية، العـدد (3)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 1997).

128. عبد العظـيم حـافظ، الديمقراطيـة والمجتمـع المـدني – جدليـة العلاقـة، مجلـة المواطنـة والتعايش، العدد (5)، (بغداد، مركز الوطن للدراسات، 2007).

129. عبد الفتاح الجبالي، قمة عـمان بـين أوهـام السـلام وطمـوح التسـوية، مجلـة المسـتقبل العربي، العدد (204)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).

130. عبد الكـريم حميـد، تقيـيم الـوزن الجيوبـوليتيكي لحجـم وتركيـب سـكان إيـران ودول الساحل الشمالي والغربي للخليج العربي، مجلة دراسات إيرانية، العـددان (1-2)، (جامعـة البصرة، مركز الدراسات الإيرانية، 2000).

131. عبد اللـه خليف الشايجي، العلاقات الكويتيـة – العراقيـة (قـراءة كويتيـة)، مجلـة آراء حول الخليج، العدد(7)، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2005).

132. عبد المنعم سعيد، الإقليمية في الشرق الأوسط نحو مفهوم جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد (122)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1995).

133. عبد الوهاب القصاب، التأثير الجيوستراتيجي لسياسة التسلح الإيرانية، دراسات إستراتيجية، العدد (8)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2000).

134. عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، توازنات القوى الشرق أوسطية غير العربية، مجلة دراسات دولية، العدد (17)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2002).

135. عبد الله نقرش، عبد الله حميد الدين، السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر: وجهة نظر، مجلة المستقبل العربي، العدد (286)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

136. عبد المنعم المشاط، أثر الثورات العربية في العلاقات الإقليمية، ملحق السياسة الدولية (اتجاهات نظرية)، العدد (189)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012).

137. عبد المنعم المشاط، الأمن القومي العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد(190))، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012).

138. عبد المنعم سعيد، طلعت احمد مسلم، التحدي العسكري "الإسرائيلي" في المستقبل (معادلة الكم والكيف)، مجلة السياسة الدولية، العدد (101)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1990).

139. عبد الوهاب عبد الستار القصاب، نظرة في التوازن الاستراتيجي للوطن العربي، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (50)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 1997).

140. عدنان بيلونة، الأمن المائي العربي، مجلة الفكر السياسي، العدد (26)، (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 2006). www.awu-dam.org/politic/26/fkr26-

141. عدنان عبد الجبار، التعاون التركي – الصهيوني وأثره على الأمن الـوطني العراقـي، مجلـة الدفاع، العدد (8)، (بغداد، جامعة البكر، 2000).

142. عـزت السـيد احمـد، هـل بـدأ عصر الهيمنـة الأمريكيـة، مجلـة الوحـدة، العـدد (98)، (المجلس القومي للثقافة العربية، 1992).

143. علاء سالم، إسرائيل وثورة التغيير في مصر، مختارات إسرائيليـة، العـدد (195)، (القـاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011).

144. علاء سالم، إسرائيل وثورة التغيـير، مختـارات إسرائيليـة، العـدد (195)، (القـاهرة، مركـز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011).

145. علي المليجي علي، الملف النووي الإيراني على طريق المواجهة، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد (88)، في 2007/3/1. www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?In NewsItemID.

146. علي باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية، (الدوحة، المركز العربي للأبحـاث ودراسات السياسات، 2011).

147. علي جلال معوض، تحليل أولي للدور الـتركي في ظـل الثـورات العربيـة، مجلـة السياسـة الدولية، العدد(185)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012).

148. علي حسن باكير، مستقبل الدور التركي في الخليج، مجلة أراء حول الخليج، العدد(8)، (أبو ظبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008). Website//www.grc.ae.org

149. علي فخرو، انعكاس التحركات العربيـة عـلى البحـرين، مجلـة المسـتقبل العـربي، العـدد (390)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

150. علي قادري، الشرق الأوسـط الجديـد، مختـارات إيرانيـة، العـدد(125)، (القـاهرة، مركـز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2010).

151. علي محمد الصايغ، الطاقة الشمسية في الوطن العـربي، مجلـة المسـتقبل العـربي، العـدد (78)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985).

152. عماد البطنيجي، التحالف السوري الإيراني، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (21)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).

153. عماد البطنيجي، التحالف السوري الإيراني، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (21)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).

154. عماد جاد، الرؤية الإسرائيلية للحرب على العراق وما بعدها، مجلة السياسة الدولية، العدد (152)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2003).

155. عماد جاد، العلاقات المصرية الإسرائيلية، مختارات إسرائيلية، العدد (202)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011).

156. عمر تشبينار، سياسة تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة، العدد (10)، (واشنطن، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2008).

157. عمرو عبد العاطي، العلاقات الثقافية المصرية-الأمريكية بعد أزمة المنظمات المدنية، مجلة السياسة الدولية، العدد (188)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012).

158. عوني عبد الرحمن السبعاوي، ((إسرائيل)) ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد (10)، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997).

159. غانم محمد صالح، أمن الخليج العربي وأثره على العقيدة العربية، مجلة العلوم السياسية، العدد (17)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1997).

160. غانم محمد صالح، انعكاسات العراق على الآمن في الخليج، مجلة آراء حول الخليج، العدد (7)، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2005).

161. غاودات باهاغات، إيران والولايات المتحدة الأمريكية : نموذج للترتيبات الأمنية الجديدة في الشرق الأوسط، ترجمة : احمد محمد علي عمران، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد (90)، (الرياض، كلية الملك خالد العسكرية، 2007).

162. غسان بن جدو، إيران إلى أين، مجلة المستقبل العربي، العدد (254) (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

163. فاتن نصار، مستقبل العلاقات التركية- الإسرائيلية، مجلة القدس، العدد(161)، (القاهرة، مركز الرسالة للصحافة، 2012).

164. فارس أبي مصعب، التحولات العربية في عالم متغير، مجلة المستقبل العربي، العدد (389)، (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

165. فارس أبي مصعب، التحولات العربية في عالم متغير، مجلة المستقبل العربي، العدد (389)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

166. فاضل حسين، ما وراء استرخاء الدبلوماسية السعودية، مجلة شؤون سعودية، العدد(25)، الرياض، في 2005/4/17 .www.saudiaffairs.net

167. فتحي رشيد، الديمقراطية والإصلاحات المطلوبة لبناء مشروع الشرق الأوسط الكبير، مجلة الفكر السياسي، العدد (20)، (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 2004).

168. فؤاد فرحاوي، دوافع مجلس التعاون الخليجي لضم المغرب والأردن، مجلة السياسة الدولية، العدد (185)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011).

169. فوزية صابر، قراءة جيو- سياسية للبعد الكردي في العلاقات بين العراق وتركيا، مجلة أراء حول الخليج، العدد (7)، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2005).

170. القطار النووي الإيراني السريع، التقرير العسكري والعلمي والتكنولوجي، العدد (125-126)، (مصر، الدار العربي للدراسات والنشر والترجمة، 1998).

171. قيس محمد نوري، المشروع الأمني الأمريكي – الصهيوني للمشرق العربي، سلسلة المائدة الحرة، العدد(41)، (بغداد، بيت الحكمة، 1999).

172. كارل كونتينا، ديناميات الاحتلال والمقاومة في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (317)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

173. كاظم هاشم نعمة، العراق والصين: في العراق والقوى الكبرى، دراسات إستراتيجية، العدد(3)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 1997).

174. كاظم هاشم نعمة، العلاقات (الصينية- العراقية): نحو دور صيني أكثر فعالية، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (3)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 1996).

175. الكسندر بلاي، مصر جمهورية إسلامية، مختارات إسرائيلية، العدد (205)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012).

176. لبنى خميس مهدي، مستقبل مكانة تركيا في التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، مجلة دراسات عراقية، العدد (9)، (بغداد، مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2009).

177. لطيف كريم العبيدي، ماذا بعد اتفاق أوسلو سلام أم استسلام، محطات عربية، العدد (12)، (الجامعة المستنصرية، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، 2000).

178. ماجد كيالى، إسرائيل في مواجهة متغيرات إستراتيجية، مجلة شؤون عربية، العدد(149)، (القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2012).

179. مازن إسماعيل الرمضاني، حرب الخليج والتحديات والفرص، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد (4)، (بغداد، منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية، 1992).

180. مازن إسماعيل الرمضاني، مستقبل العرب في عام 2020، مجلة قضايا سياسية، العددان (27-28)، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2012).

181. ماهر يعقوب، العلاقة الجدلية بين الموقع الجغرافي والسلوك السياسي، دورية متابعات دولية، العدد (88)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2002).

182. مثنى علي المهداوي، السياسة التركية تجاه العراق ما بعد الانتخابات، مجلة العلوم السياسية، العدد (23)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2006).

183. مجلة الصين اليوم، العدد (7)، في 7/7/ 1998.

184. محسن محمد صالح، السلوك الاستراتيجي تجاه الثورات العربية، مجلة شؤون الأوسط، العدد(138)، (بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2011).

185. محسن محمد، السلوك الإسرائيلي والثورات العربية، مجلة شؤون الأوسط، العدد(138)، (بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2011).

186. محمد ال سعيد عبد المؤمن، هل تورطت إيران في لبنان، مختارات إيرانية، العدد (73)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2006).

187. محمد السعيد إدريس، الاتفاقية الأمنية العراقية بين طهران وواشنطن، مجلة السياسة الدولية، العدد (175)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2009).

188. محمد السعيد إدريس، الموقف الإيراني من الثورات العربية بين الفرص والتحديات في مستقبل الأوضاع الإقليمية في المنطقة، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد(52)، (القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2011).

189. محمد السعيد إدريس، إيران وتركيا، مختارات إيرانية، العدد(141)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012).

190. محمد السعيد إدريس، تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة، مجلة المستقبل العربي، العدد (326)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

191. محمد السعيد إدريس، مواقف الفاعلين الإقليميين تجاه الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد(188)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012).

192. محمد أنور عبد السلام، معالم الإستراتيجية الدولية في الخليج العربي من وجهة النظر الأمريكية والسوفيتية، مجلة السياسة الدولية، العدد (68)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1982).

193. محمد بن عوض السرحاني، تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية، مجلة الحرس الوطني، العدد(209)، (الرياض، كلية الملك خالد العسكرية، 2007).

194. محمد بيلي العليمي، الدور الإقليمي لمصر بعد ثورة 25 يناير، مجلة السياسة الدولية، العدد (185)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011).

195. محمد بيلي، الإقليمية المعيارية، مجلة السياسة الدولية، العدد(191)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2013).

196. محمد خالد الأزعر، نهاية الحرب الباردة ومكانة إسرائيل الإقليمية، مجلة شؤون عربية، العدد (76)، (تونس، 1993).

197. محمد زاهر، تركيا والربيع العربي، مجلة الديمقراطية، العدد(46)، (القاهرة، مركز الأهرام والدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012).

198. محمد سعد ابوعامود، إدارة أزمات مصر الخارجية بعد الثورة 2011، مجلة السياسة الدولية، العدد(189)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012).

199. محمد سعد أبو عمود، نحو بناء الدولة العصرية، مجلة الديمقراطية، العدد(47)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، 2012).

200. محمد سلمان طايع، السياسة الخارجية... تغييرات منضبطة ومصالح دائمة، ملحق السياسة الدولية، تحولات إستراتيجية، العدد (187)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012).

201. محمد طه، الأبعاد الاقتصادية للمشروع الصهيوني الجديد، سلسلة المائدة الحرة، العدد(17)، (بغداد، بيت الحكمة، 1998).

202. محمد عباس ناجي، الربيع العربي .. إيران في شرق أوسط جديد، كراسات استراتيجيه، العدد (226)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011).

203. محمد عباس ناجي، مستقبل الدور الإقليمي الإيراني بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، العدد (185)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011).

204. محمد عز العرب، الأزمة السياسية في البحرين، كراسات إستراتيجية، العدد (223)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011).

205. محمد عز العرب، كيف تتعامل الحكومات الخليجية مع المطالب الشيعية، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد (214)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012).

206. محمد علي الفائز، العلاقات السعودية الأميركية : من بسط الحماية إلى التهديد بالتقسيم، مجلة شؤون سعودية، العدد(25)، الرياض، في4/25/ 2005.
website//www.sandiaffairs.net

207. محمد نور الدين، النتائج والتداعيات تركياً، في محمد جمال باروت، ندوة حول (احتلال العراق وتداعياته: عربياً وإقليمياً و دولياً)، مجلة المستقبل العربي، العدد(302)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

208. محمد نورالدين، إستراتيجية تركية جديدة، مجلة شؤون الأوسط، العدد (116)، (بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2004).

209. محمود خليل، إعادة نشر القوات الأمريكية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (157)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004).

210. محمود سريع القلم، مستقبل الشرق الأوسط: تأثيرات التحدي الشمالي، ترجمات إستراتيجية، العدد (6)، (لندن، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 1999).

211. محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية، مجلة المستقبل العربي، العدد (179)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994).

212. محمود علي الداؤود، الحرب الإسرائيلية السادسة على لبنان، مجلة العرب والمستقبل، العدد (20)، (الجامعة المستنصرية، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، 2007).

213. مركز زيتونة للدراسات، أثر التغيرات في البلاد العربية على القضية الفلسطينية، التقرير الاستراتيجي، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد(138)، (بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2011).

214. مصطفى اللباد، السياسات الإقليمية لحزب العدالة والتنمية: خلفيات إيديولوجية أم مصالح وطنية؟، مجلة الشرق، العدد(7)، (تركيا، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، 2011).

215. مصطفى اللباد، أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية، مجلة السياسة الدولية، العدد(182)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2010).

216. مصطفى طلاس، التعاون التركي-الإسرائيلي، مجلة الفكر السياسي، العدد (1)، (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 1997).

217. مصطفى عبد العزيز، الثورات العربية والنظام العربي، مجلة شؤون عربية، العدد (147)، (القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2011).

218. معتز سلامة، الثورة أم الإصلاح-انهيار الأمن لدول الخليج، كراسات إستراتيجية، العدد(221)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011).

219. معتز سلامة، دوافع وفرص قيام الاتحاد الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد (189)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012).

220. منصف السليمي، إعلان الدار البيضاء تسوية بين المطلب السياسي والمصالح الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، العدد (193)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

221. منعم صاحي العمار، العلاقات العراقية – الروسية و البحث عن نموذج واقعي لتأطير تعاملاتها: في (العراق والقوى الكبرى)، وقائع المؤتمر العلمي السنوي لمركز الدراسات الدولية، (1996-1997)، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (3)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 1997).

222. منعم صاحي العمار، العلاقات العراقية مع دول الجوار الجغرافي، مجلة قضايا سياسية، العدد (9-10)، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2005).

223. منعم صاحي العمار، إيران وقابلية التكوين من جديد، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (17)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2001).

224. منير شفيق، عملية التسوية إلى أين ؟، مجلة فلسطين المسلمة، العدد(6)، 1997.

225. مؤسسة راند، إعادة التشكيل للقوات المسلحة الأمريكية لدور كوني جديد، ترجمة قسم دراسات الترجمة، (بغداد، بيت الحكمة، 2002).

226. موسى أحمد القرب، إيران وخيار الهجوم الصاروخي، مجلة أراء حول الخليج، العدد (5)، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2005).

227. مي مجيب، المأزق الطائفي في المشرق العربي، ملحق مجلة السياسية الدولية، تحولات إستراتيجية، العدد(191)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2013).

228. ناظم عبد الواحد الجاسور، الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية، المجلة السياسية والدولية، العدد (1)، (الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2005).

229. نبيل محمد سليم، الإستراتيجية الأمريكية في العراق ومعضلة الآمن، مجلة دراسات دولية، العدد (36)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2008).

230. نتنياهو يسعى للإبقاء على 50% من الأراضي الفلسطينية تحت سيطرة الاحتلال، مجلة فلسطين المسلمة، العدد(6)، 1997.

231. نزار عبد القادر، السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية، مجلة الدفاع الوطني، العدد (58)، (لبنان، وزارة الدفاع اللبنانية، 2006).

232. نعومي كلاين، بغداد السنة الصفر: نهب العراق سعياً إلى يوتوبيا المحافظين الجدد، مجلة المستقبل العربي، العدد (308)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

233. نغم نذير، المكانة المستقبلية لروسيا في منطقة الشرق الأوسط، أوراق إستراتيجية، العدد (106)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2002).

234. نهى تادرس، مبدأ كارتر أو سياسة التدخل العسكري الأمريكي في الخليج العربي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد(104)، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980).

235. نورهان الشيخ، الاستمرار و التغيير في السياسة الروسية تجاه العراق في فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (24)، (بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية، 2009).

236. نورهان الشيخ، التداعيات السياسية للتجزئة على الوضع العربي، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العددان (54-55)، (بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2012).

237. نورهان الشيخ، الخوف من التغيير، محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري، مجلة السياسة الدولية، العدد(190)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012).

238. نورهان الشيخ، علاقة إسرائيل بالقوى الإقليمية، مجلة حمورابي، العدد الثالث، (بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2012).

239. نورهان الشيخ، محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري، مجلة السياسة الدولية، العدد (190)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012).

240. نورهان عبد الوهاب، المهدوية والثورات العربية، مختارات إيرانية، العدد (142)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012).

241. نيرمين السعدي، مؤتمر الدوحة الاقتصادي، مجلة السياسة الدولية، العدد (131)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1998).

242. هاني رسلان، المملكة العربي السعودية والتهديدات الإقليمية، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد (204)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011).

243. هاني عادل ديمتري، معضلات سياسة تركيا الخارجية تجاه الأزمة العراقية، مجلة السياسة الدولية، العدد (152)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003).

244. هبة جمال الدين محمد، الموقف الإسرائيلي من الثـورة المصريـة، مجلـة معهـد البحـوث والدراسات العربية، العدد (56)، (القاهرة، 2012).

245. هـدى شـاكر معـروف، السياسـة الإسرائيليـة حيـال العـراق (رؤيـة مسـتقبلية)، المجلـة القُطرية للعلوم السياسية، العدد (2)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2002).

246. هدى شاكر معروف، الموقف الـتركي مـن أزمـة وحـرب الخلـيج، مجلـة مركـز الدراسـات الفلسطينية، العدد (46-47)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، 1993).

247. هدى عبد الرؤوف، الموقف الإسرائيلي من السياسة المصرية، مختارات إسرائيليـة، العـدد (201)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإسرائيلية، 2011).

248. هشام الدجاني، العلاقات الخاصـة بـين الولايـات المتحـدة وإسرائيـل، قضـايا إسـتراتيجية، العدد (16)، (دمشق، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 1998).

249. وائل إسماعيل، حدود مستقبل مصر بعد ثورة يناير، مجلة حمورابي، العدد (3) (بغداد، مركز حمورابي للدراسات الإستراتيجية، 2012).

250. وجيـه كـوثراني، الشرق أوسـطية والتطبيـع الثقـافي مـع (إسرائيـل) – البعـد التـاريخي وإشكالات راهنة، مجلة الدراسات الفلسـطينية، العـدد (23)، (بـيروت، مركـز الدراسـات الفلسطينية، 1995).

251. وصال نجيب العزاوي، التحالف (التركي-الإسرائيلي) والآمن القومي العربي، مجلة دراسات دولية، العدد(9) (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2000).

252. وليد عبدالحي، علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (276)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

253. وليد محمود عبد الناصر، تحولات موازين القوى في النظام العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (187)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012).

254. يهوناتان ليس، نتنياهو يتمنى استقرار اتفاقية السلام مع مصر، مختارات إسرائيلية، العدد (205)، ، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012).

255. يورامميتيال، الربيع العربي، مختارات إسرائيلية، العدد(205)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012).

خامساً: الأطاريح والرسائل

أ - الأطاريح:

1. عبد الرحمن الداود، العلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافي (تركيا وإيران): دراسة تحليلية لصيغ التفاعل المقبلة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1997).

2. عبد اللطيف المياح، المجال الحيوي في سياسة إسرائيل الخارجية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1997)، ص 206.

3. قحطان كاظم الخفاجي، الإستراتيجية العربية في القرن الحادي والعشرين، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2001).

4. كوثر طه ياسين، النظام السياسي التركي في ظل دستور عام 1982 وتوجهاته نحو العراق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2006).

5. كوثر عباس الربيعي، الآمن القومي الأمريكي والصراع العربي-(الإسرائيلي)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (الجامعة المستنصرية، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية، ، 1999).

6. مصطفى جاسم حسين، السياسة الخارجية الأمريكية والمشرق العربي ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2008).

7. منعم صاحي العمار، مستقبل النظام الإقليمي العربي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة : دراسة في طروحات المشروع الشرق أوسطي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1997).

8. ناصيف جاسم ألمطلبي، موقع تركيا الجيوستراتيجي وأهميته للعراق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية الآداب، 1986).

ب- الرسائل:

1. احمد محمود، الموقف التركي والإيراني من الثورات العربية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2012).

2. اياد صبري، البرنامج النووي الإيراني، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2008).

3. باقر جواد كاظم، التوازن الإستراتيجي في إقليم أسيا الباسفيك وآفاقه المستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2001).

4. براء عبد القادر، القدرات العسكرية الإيرانية وأثرها في ميزان القوى في الخليج العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة صدام، كلية العلوم السياسية، 2002).

5. تلا عاصم فائق، دور القوى الإقليمية الصاعدة في التوازن الإستراتيجي في إقليم جنوب أسيا وآفاقه المستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2003).

6. حازم حمد موسى، العلاقات العربية – الأمريكية – دراسة في الأبعاد الإستراتيجية لمشروع الشرق الأوسط الكبير، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2006).
7. سهاد إسماعيل خليل العزاوي، متغيرات الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2004).
8. سهيلة عبد الأنيس، التسلح الإيراني في التسعينات وأثره على الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (الجامعة المستنصرية، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية، 1999).
9. لبنى خميس مهدي، الدور السوري في مشاريع التسوية والتطبيع مع إسرائيل، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (الجامعة المستنصرية، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية، 2000).
10. منعم صاحي العمار، نحو أنشاء منطقة خالية من السلاح النووي: دراسة حالة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1989).
11. موسى عبد الوالي، الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 2012).
12. نور أياد علي الوتار، مكافحة الإرهاب في إستراتيجية الآمن القومي الأمريكي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2006).
13. نور عبدالاله عجرش، البرنامج النووي الإيراني والتوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2007).

14. همام خضير مطلك، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه لبنان مدة حكم الرئيس جورج ووكر بوش رسالة ماجستير (غير مشورة)، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2008).

سادسا: الوثائق الرسمية

1. قرار مجلس الأمن رقم (1883) في 7 أب 2009، قرارات ومقررات مجلس الأمن، الوثائق الرسمية، (الأمم المتحدة، مجلس الأمن، نيويورك).

Website//www.un.org/arabic/res/1883

2. قرار مجلس الأمن رقم (665) 25 آب 1990، قرارات ومقررات مجلس الأمن، الوثائق الرسمية، (الأمم المتحدة، مجلس الأمن، نيويورك).

Website//www.un.org/Arabic/Res/665

3. قرار مجلس الأمن رقم(1368)، قرارات ومقررات مجلس الأمن، الوثائق الرسمية (الأمم المتحدة، مجلس الأمن، نيويورك).

Website//www.un.org/arabic/res/1368

4. قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية (119)، القاهرة، القرار ذي الرقم (6266)، 24 آذار 2003.

5. قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (21)، الدوحة، 30-31 آذار 2009.

Website//www.arabLeagueonline.org/Las/Arabic/conference.jsp.

6. قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (22)، سرت، 27-28 آذار 2010.

Website//www.arabLeagueonline.org/Las/Arabic/conference.jsp

7. قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (16)، تونس، القرار ذي الرقم (264)، 22-23 أيار 2005.

8. قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (18)، الخرطوم، القرار ذي الرقم (340)، 28-29 آذار 2006.

9. قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (17)، الجزائر، القرار ذي الرقم (299)، 22-23 آذار 2005.

10. قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (20)، دمشق، القرار ذي الرقم (415)، 29-30 آذار 2008.

سابعا: التقارير

1. البيان الختامي للمؤتمر، التقرير الاستراتيجي العربي 2005-2006، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006).
2. التقرير الاستراتيجي العربي (2001-2002)، (الشارقة، وحدة دراسات الخليج للصحافة و الطباعة و النشر، 2002).
3. التقرير الاستراتيجي العربي 2003، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003).
4. التقرير الاستراتيجي العربي(2002-2003)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003).
5. التقرير الاستراتيجي العربي، 2004، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2004).
6. التقرير الذي أوردته نشرة المحرر العربي بعنوان "سورية عرضت على واشنطن صفقة بالتقسيط المريح"، العدد (548)، 6/12/ 2006.
7. حمد طه حسين، الكونغرس وصفات الأسلحة لدول الخليج، العدد(146)، تقرير واشنطن، في 4/2/ 2008. website//:www.taqrir.com
8. شلومو بروم ويفتاح شابير، التوازن العسكري في الشرق الأوسط 2003-2004، دراسات إستراتيجية (إسرائيلية)، تقرير معهد جافي للدراسات الإستراتيجية، ساحة الطيران العربي، في 2010/2/18.
9. محمد المنشاوي، كتاب بول بريمر) الجديد: لا مفاجئات ولا خروج عن خطة إدارة بوش، تقرير واشنطن، العدد (14)، في15/7/ 2006.

www.taqrir.com://website

ثامنا: المؤتمرات

1. حسن نافعه، انعكاسات تجديد المشروع القومي العربي على مكانة مصر، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية، (جامعة القاهرة، كلية الإدارة والاقتصاد، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1996).
2. نانيس عبد الرزاق، الصين في القرن الحادي والعشرين، المؤتمر السنوي للمجلس المصري للشؤون الخارجية، القاهرة، 2008/3/6.

www.Siironlin.org/alabwab/nadawat0(08)1036.htm

3. عبد الوهاب عبد القصاب، الحرب اللاامتماثلة :نمط جديد من أنماط الحروب، بحث غير منشور القي في مؤتمر مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، في2002/12/27.
4. مؤتمر العهد الدولي، مصالحة الفرقاء أم دعم العراق، 2009/4/27.

Website//www.sis.gov.eg/VR/irag/html/aindex.htm

تاسعاً: الصحف

1. صحيفة الشروق، 23 تموز 2011.
2. علي إبراهيم، من شمال أفريقيا إلى البحرين، صحيفة الشرق الأوسط، 8 نيسان 2011.
3. البحرين اشتباك السنة والشيعة، صحيفة الشرق الأوسط، 5 نيسان 2011.
4. المعارضة تطلق يوم الغضب البحريني، صحيفة الشرق الأوسط، 15 آذار 2011.
5. تركي الحمد، أمريكا والسعودية، صحيفة الشرق الأوسط 2002/8/18.
6. تغيير اسم شارع الاسلامبولي إلى شهداء ثورة مصر، صحيفة الأخبار، تموز 2011.
7. محمد الرميحي، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، صحيفة الشرق الأوسط، 12 نيسان 2011.

8. هدى الحسيني، قوات درع الجزيرة تدخل البحرين، صحيفة الشرق الأوسط، 17 نيسان 2011.

9. صحيفة المصري اليوم، 2011/8/28.

10. صحيفة هارتس الإسرائيلية، 2011/2/13،

11. محمد مجاهد الزيات، الثورة المصرية والتوازن الاستراتيجي، صحيفة الجريدة،

www.aljaredah.com/paper،php?source=akbar&MIF=interpag&sid=13274

12. سعيد محيو، نار تحت الرماد، صحيفة الخليج 2009/7/5.

13. إبراهيم عبد البعباع، الاهتمامات الروسية وأزمة الخليج الثانية، صحيفة الدستور العدد(123414)، في1994/9/6.

ebsite//www.addustour.com

14. اتجاهات-روسيا وهموم البحث عن أمجاد السوفيت في الشرق الأوسط، صحيفة الزمان، العدد(98982)، في 2002/1/1.

website://www.azzaman.com/azz/arhicles/2002/01/01-20/.htm

15. أندريه كوزيريف، ما هي الدوافع وراء زيارتي إلى بغداد، ترجمة عن صحيفة دسيغودينا الروسية، نشرت في صحيفة الرأي الاردنية، العدد (8444)، في 1994/11/8.

16. طهران، اتهامات وكالة الطاقة الذرية لا أساس لها، صحيفة الشرق الأوسط، 26 تموز 2011.

17. عشرات القتلى والجرحى في جمعة التحدي، صحيفة الشرق الأوسط، 2011/4/23.

18. نيفين مسعد، مستضعفون في البحرين مستكبرين في سوريا والعراق، صحيفة الشروق، 2011/3/31.

19. صحيفة القدس العربي، 2011/5/29.

20. عبد الحميد الأنصاري، التقارب المصري-الإيراني، صحيفة الجريدة الكويتية، 2011/5/2.

21. صادق الحسيني، الثورة المصرية، صحيفة الأهرام 31 كانون الثاني، 2011.

22. تصريح نائب وزير الخارجية الروسية لشؤون الشرق الأوسط فيكتور بوسفاليك في: محمد جواد علي، روسيا والدور الدولي الجديد، صحيفة الثورة، العدد(9631)، 11 تشرين الثاني 1998.

23. وزير الخارجية المصري، أمن الخليج خط أحمر، صحيفة الشرق الأوسط، 2011/4/7.

24. تصريح وزير الخارجية المصري احمد أبو الغيظ، صحيفة العراق، السنة الثانية، العدد (486)، في29 /7/ 2008.

25. توماس فريدمان، "خطة تحقيق النصر في العراق"، صحيفة الشرق الأوسط الدولية، العدد(13420)، في 7 /2007/9.

26. جمال عبد الجواد، السياسة الخارجية المصرية: من دوائر الهوية إلى النطاقات الإستراتيجية، صحيفة (الأهرام)، العدد (45095)، في 2010/11/25.

Website//.www.ahramorg..eg/177/2010/11/25/47/27687/aspx.

27. حسين حافظ وهيب، سوريا وإيران مشروع التغيير، صحيفة الخليج الإماراتية، العدد (5322)، في 4 /6/ 2005

website//.www.alkhaleej.ae

28. روبرتس غيتس، لدينا أدلة على تقديم إيران أسلحة للميليشيات العراقية المسلحة، صحيفة الشرق الأوسط الدولية، العدد (12365)، في12/7/ 2007

www.asharqalawsat.com/Leader.asp?Section=3&issue=10110&artic

29. سعود عبد العزيز كابلي، نحو سياسة خارجية سعودية اكبر وأعمق .... تأسيس الدولة المحورية، صحيفة الوطن السعودية، العدد (3005)،في 2008/12/21.

www.alwatam.comsa/news/index.asp.

30. سعيد الشهابي، السياسة السعودية في مجال النفط والتوازن السياسي والديني، صحيفة القدس العربي، العدد(13208)، في 2008/8/4

website//www.alquds.co.uk

31. شريف جاب الله، أداء الاقتصاد المصري أفضل من المتوقع، صحيفة الأهرام، العدد (45008)، في 2010/2/27.

Website//.www.ahram.org.eg /90/2010/02/27/9309.aspx.

32. صحيفة الزمان اللندنية، العدد (2239)، 19 /10/ 2005.

33. صحيفة الشرق الأوسط الدولية، العدد (9043)، في1 /9/ 2003.

34. صحيفة الشرق الأوسط الدولية، العدد (9812)، 9 /10/ 2005.

35. صحيفة الشرق الأوسط الدولية، العدد (9826)، 23 /10/ 2005.

36. صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد (10322)، في 13 /3/ 2007.

. Website//www.annabaa.org.

37. صفاء صالح، التركيبة السكانية في مصر، صحيفة (الأسبوع) المصرية، العدد (60453)، في 2010/7/11.

Website//.www.elaosboa. com/elaosboa/ine/news/show.asp.

38. عبد المنعم المشاط، الدور الإقليمي لمصر مجددا، صحيفة الأهرام الرقمية، العدد (45040)، مؤسسة الأهرام، في 2010/5/31،

website://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=

39. ماجد أحمد السامرائي، القلق التركي من احتلال العراق، صحيفة الشرق الأوسط الدولية، العدد (7578)، في 2002/7/13

Website//.www.alsharqalawsat.com/Leader.asp?section=6&issue=17253&articale=45 3278.

40. محمد السيد أحمد، الشرق الأوسط الكبير، صحيفة الأهرام الأسبوعية، العدد (679)، القاهرة، 2004/2/26 website//www.AL Ahram.Org

41. محمد السيد سعيد، النظام الشرق أوسطي، ندوة في جريدة الحياة الدولية، العدد(12054)، في 9/14/ 2005

website// www.international.daralhayat.com

42. محمد سليمان، الموقف التركي من العراق بين المصلحة القومية و الحسابات الداخلية، مجلة العصر، في 10/6/ 2003

Website//.www.alassr.we.org/Arabic/politics.2003.article.htm

43. محمد صوان، تركيا...دور إقليمي محوري، صحيفة النور، العدد(469)، دمشق، في2011/2/2.

website://an-nour.com/index.php?option=com_co

44. محمد نور الدين، "كركوك (بغداد وتركيا) حيث سقطت أنقـرة بالضربـة القاضـية"، صحيفة الشرق القطرية، العدد(1594)، في 14 /9/ 2003.

45. محمود شكري، مصر... والتوازنات الإقليمية، صحيفة (الأهرام)، العدد (45010)، في 2010/3/1

Website//.www.ahram org..eg/92/2010/3/1/9634.aspx.

46. محمود عوض، السيناريو الإيراني، صحيفة الحياة، العدد (15738)، في 2006/5/7.

47. المصـالحة الفتحـو-حماسـية وتعزيـز الـدور الإقليمـي لمصر، صـحيفة الرسـالة، العدد(45533) في 2008/10/12.

Website//.www.alresalah.info/web/art.php?act=printart&id=2418

48. ميشيل منير، الاحتلال الأمـريكي أصـل العنـف في العـراق، صـحيفة الأسـبوع الأدبي، العدد (1053)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، في 2007/4/28.

49. نبيل علي صالح، الدور الإقليمي الجديد لتركيا في منطقـة الخلـيج والشرق الأوسـط، صحيفة العرب القطرية، العدد (8.37)، في 2010/7/14

Website//www.alarab.com.qq.php=136144&issuNo=910&secld=15

50. نص مشروع الشرق الأوسط الكبير نقلا عن جريدة الحياة اللندنية، وثائق وتقـارير، العدد(112345)، في 16/9/ 2007

websit//www.kefaya.org

51. نعوم تشومسـكي، في لقـاء مـع نشرة المحـرر العـربي، العـدد (548)، 6/ 12/ 2006، ص5.

عاشرا: شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)

نقلاً من المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار : وحدة المشـهد الإسرائـيلي متـاح عـلى الرابط :

1. http://www.madarcenter.org/pub.deail5.php?id=350، 3/2012.

2. احمد الهاشمي، الإستراتيجية الإسرائيلية وانعدام العمق الجغرافي، على الرابط الآتي:

http://www.alasra.ps/news.php?maa=view&id=14335.

3. نيفين عبد المنعم مسعد، النظام الإقليمي العربي الجديد، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، مهرجان القرين الثقافي العاشر، كانون الثاني .

004Website//www.Kuwaitcu/ture.org .

4. موقع منظمة الأمم المتحدة على شبكة المعلومات الدولية.

www.un.org

5. موقع منظمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على شبكة المعلومات الدولية.

Website//www. TAEA. Org/ Archive/Region.

6. عبد اللـه الأشعل، مشروع الشرق الأوسط الكبير – مشروع قديم في ردائه الجديد، صحيفة المنار للإعلام، القاهرة، في 23/2/ 2004

Website//www. AL MANAR. org

7. الجغرافية السياسية، مصطلحات سياسية، شبكة النبأ المعلوماتية، في 2005/3/23.

website//www.annabaa.org/nbanews/64/83.htm

8. أهم مضايق العالم، شبكة المعلومات الدولية على

الموقع:.www.banootat.com/vb/showthread.php?t=3923

9. وزارة الخارجية الألمانية-المركز الألماني للإعلام- أهمية الشرق الأوسط الموسع، في 2008/9/17.

website//www.almania-info.diplo.de/Vertretung/gaic/ar

10. باتريك كلاوسون وايلين ليبزون، تأثير الديموغرافيا على سياسيات الشرق الأوسط، ترجمة مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن، في 2007/7/15 .

website//www.asharqalarabi.org.uk/center/mutabaat-syasat.htm

11. مدونات مكتوبة: مدونات ياسر قطيشات، واقع الجغرافيا السياسية في الخليج العربي، في 2008/7/12.

websit//www.yasser-qeteshat.maktoobblog.com

12. سلامة كيله، الخطاب الديمقراطي الأمريكي في الشرق الأوسط الكبير، في 2005/1/11. .

websit//.www.kefaya.org

13. نوزاد عبدالرحمن الهيتي، الاتفاق العسكري في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي "نظرة تحليلية"، مجلس التخطيط القطري، في 2006/5/3

websit//www.corp.gulfinthemedia.com/files/gimEditorial/2128.pdf?PHPSESSLD=b3574d956.

14. انتـــوني كوردســـمان، مأســـاة قانـــا يجـــب أن تكـــون درســـا للجيـــوش المعـــاصرة في 2008/5/8. website//www.saudielection.com/ar/forum/showthread.php?t=221

15. أمريكا أكبر مورد للسلاح في العالم والعرب أكبر مستورديه، وكالة طهران، في 2006/2/10.

ar.qodsna.com/printable.aspx?ID=478 www. website//

16. مبـدأ ترومـان، ويكيبيـديا الموسـوعة الحـرة، شـبكة المعلومـات الدوليـة عـلى الموقـع:

website://www.ar.wikipedia.org

17. حسين علاوي العاني، الموقف الأمريكي من الحرب العراقية/الإيرانية، في 2007/7/13.

website//www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf...sid

18. السياسة الأمريكية في الخليج العربي (في الفترة ما بين "مبدأ نيكسون" وأزمـة الخلـيج الثانيـة 1990-1991)، تقارير سعودية، في 2003/8/19.

website://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit

19. شـــؤون دوليـــة2، روســـيا والشرق الأوســـط: القـــدارات غائبـــة والـــدور مفقـــود، في 5/7/ 2006. website://www.fm-m.com/2006/Jan2006/story24.htm

20. شيرين مزادي، باكستان أمة محصورة في لعبة الحرب الأمريكية على الرابط:

www.arabcenter.org/index.php?option=comcontent&view=article&d=139.pukistan-1-5&catid=61:Pakistan-12&itemid=91.

21. علاء الجوادي، الصين في ميزان القوى العالمية الجديد، شبكة ثغر العراق، في12/ 2009/9.

ebsite//www.thakraliraq.net/thak/index.php?.

22. يسري راغب، الاتحاد الأوربي و العلاقات الأمريكية – الأوربية، في 2009/7/18.

Website//www.almolltaqa.com/vblarchive/index.php/t-34852.html.

23. عبد النور بن عنتر، الموقف الأوربي من ضرب العراق، ملفات المعرفة، في 2004/5/27.

www.aljazeera.net/nr/exeres/40B9D12-2866-4BDB-A98B-CB24EBB OF

24. عبد الجليل زيد المرهون، متغيرات الأمن في الخليج، أراء سياسية، العربية، 10/5/ 2007، ص2.

website://www.alarabiya.net/views/2007/08/10/37684.html

25. محمد العرسان، هل تعيد التحالفات الإقليمية رسم الخريطة السياسية للمنطقة، عمان، في 4/6/ 2006.

Website//.www.tanfis.com/aDetails.aspx%3Faid%3D983

26. نادية مصطفى، الدور المصري والتركي في ظلال الشرق الأوسط الكبير، في2007/5/23، ص2.

.www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleAC&cid=1170877905914

27. تريتا بارزي، حلف المصالح المشتركة : التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة الأمريكية، في 2008/6/12

Website//.www.moheet.com/show news.aspx?nid=120882&pg=44

28. حسن ـ أبوطالب، الاستقطاب الإقليمي ومستقبل القضية الفلسطينية، حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي في سوريا، في2007/7/6.

website//.www.etthid-5v.net

29. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار : وحدة المشهد الإسرائيلي، متاح على الرابط :

http://www.madarcenter.org/pub.deail5.php?id=350، 3/2012.

30. محمد عبد السلام، الخارطة الجديدة للانتشار العسكري الأمريكي، أخبار سويسرا في عالم اليوم، في 2004/1/11.

Website//.www.swissinfo.ch/ara/front.html?siteSect.

31. رعد الحمداني، أمريكا دمرت العراق وسلمته لإيران على طبق من ذهب، الحقيقة الدولية، في 2008/3/19.

Website//.www.factjo.com/printablex.aspx?id=438&t=1.

32. علي محسن برجان، الأداء الاستراتيجي وكيفية التعامل معه، تركيا، جامعة اسطنبول، في www.unieversityistanbol.com Website//..2006/12/3

33. ضيف وحوار: نيكولاس بريتر (وكيل وزير الخارجية الأمريكي للشؤون السياسية)، إيران وسياسة الاحتواء الأمريكية، برنامج بانوراما، قناة العربية،

السبت 27 /2007/7

website://www.alarabiya.net/views/2007/08/10/37684.html

34. مداخلة وزير الشؤون الخارجية "عبد الوهاب عبد الله" في الندوة الوطنية لإطارات التجمع، أخبار تونس، في 2007/1/12.

Website//.www.akhbar.tn/akhbar/2007/01/12-013.html

35. احمد إبراهيم محمود، مصر وأزمات الانتشار النووي في الشرق الأوسط، ملف الأهرام الاستراتيجي، في 5/6/ 2004. website//.www.ahram.org.eg

36. الإحصائيات مأخوذة من موقع وزارة الخارجية الأمريكية، على شبكة المعلومات الدولية، على الموقع Website//.www.census.gov/Forieigne/be/ance

37. إحسان التميمي، نعوم تشومسكي و محكمة الخطاب المخاتل (الدول المارقة) أنموذجاً، اتحاد كتاب العرب، في 2007/5/17.

Website//.www.ArabUnionForInterneWriters.com

38. صلاح التكمة جي، الإستراتيجية الأمريكية في العراق خلال نصف قرن، مجلة كتابات، الحلقة التاسعة، البصرة، في 4/4/ 2005.

Website//.www.Kitabat@Kitabat.cdom

39. صلاح الدين حافظ، حرب الصدمة والترويع من فلسطين إلى العراق وبالعكس، في 6/12/ 2003 . Website//.www.ahram.org

40. برهان إبراهيم كريم، الاتفاقية الأمنية بين العراق و الولايات المتحدة الأمريكية، في 2008/9/24.

Website//www.watan.com/feature-more/4417-2008-09-24-01-html.

41. كاظم حسين، حول الاتفاقية العراقية- الأمريكية المفتوحة، الحوار المتمدن، العدد(2320)، في 2008/6/22.

www.ahear-org/debat/show.art.asp?

42. عصام زيدان، الاتفاقية الأمنية ومستقبل الوجود الأمريكي في العراق، مفكرة الإسلام، في 2008/6/18 .

www.yanabeealiraq.com/politic-folder/hakim-karimatia/ 010308.htm.

43. عبد الجبار الألوسي، الاتفاقات الأمنية العسكرية مع العراق وقضية السيادة والاستقلال والمسؤولية ؟، في 2008/6/11.

www.yanabeealiraq.com/politic-folder/ta/sil%20alalusi/ 100605.htm..

44. شـارل كاملـة، الاتفاقيـة الأمنيـة العراقيـة- الأمريكيـة صـك انتـداب أمـريكي للعـراق، في 2008/11/12.

www.ar.rain.ru/ana/ytice/articles/20081192

45. محمد عرفة، الاتفاقية الأمنية...دول الجوار تقسيم الربح والخسارة، في 2009/11/10.

www.islamenline.net./servlte/sate/lite?c=ArticleA=G&cid=1224019//4315&pagenam=zone-Arabic-Newsy. 2FNW ALagau#ix22 onzuE6dxl.

46. صلاح المختار، ما هـي الأهـداف الإسـتراتيجية الأمريكيـة-الإيرانيـة؟، شـبكة الـبصرة، في 7/9/ 2006. website//: www.albasrah.com

47. هــل تســتخدم دول الخلــيج كمنصــة لضرب إيــران، شــبكة (سي إن إن الأمريكيــة)، في 2008/6/13.

Website//.www.arabic.cnn.com/Iraqwar/maps/index.htm.

48. جميل مونييه، العطش الإسرائيلي للنفط العراقي، ترجمة: عبد الإله الراوي، في6/5/ 2007.

Website//.www.aljazeeratalk.net/cases-ana/ysis/htm

49. الضغوط الأمريكية مهدت لتنازل الجامعة العربية و الاعتراف بمجلس الحكم (الانتقـالي)، في 2004/7/23. Website//.www.ikhwanon/ine.com.

50. محمد جمال عرفة، مصالحة الجامعة العربية في العراق... لصالح من؟ شؤون سياسية، 20 /10/ 2005. Website//www.islamonline.net.

51. محمد جمال عرفة، أوراق اللعبة العربية في مواجهة الدبابة الأمريكيـة، شـؤون سياسـية، في 15/6/ 2006 .Website//.www.islamonline.net

52. احمد السيد نجار، العقوبات الاقتصادية على إيران، من يعاقب من ؟في 2009/7/24.

Website//.www.islamtoday.net/albasheer/artshow-14-136772.htm.

53. عبد الحافظ الصاوي، الاقتصاد الإيراني ... تنمية وانفتاح الطاووس !!، في 2007/9/3.

Website//.www.islamonline.net/servlet/Article-11781932667.htm.

54. علي حسين باكير، تركيا والشرق الأوسط، صحيفة السياسة الكويتية، العدد (71165)، في 2006/11/12، ص 38.

55. علي حسين باكير، تركيا... الدولة والمجتمع، (قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص 6.

Website//.www.aljazeera.net/news/archive? Archiveld=1085239.

56. محسن محمد صالح، قراءة في الإشكالية الديموغرافية (الإسرائيلية)، المعرفة، تحليلات، في 2008/6/21.

Website//.www. aljazeera. Net / NR / exeres / 783BF562 - 74AD4EB3 - 81B4 -5EC94B2E681D. htm.

57. نبيل السهلي، الاقتصاد الإسرائيلي وأزماته البنيوية، المعرفة، تحليلات، في 2010/3/2.

Website//.www.aljazeera.net/NR/exeres/0C4AFD4D-95BD.htm.

58. الجزيرة نت، تردي الاقتصاد (الإسرائيلي) يقود إلى تغيرات سياسية، المعرفة، ملفات خاصة، في 2004/10/3.

Website//.www.aljazeera.net/news/archive? Archiveld=1085239.

59. سمير التنير، من تداعيات الحرب على لبنان: العجز (الإسرائيلي)، في 2006/11/27.

Website//.www.bintjbeil.org/index.php?

60. محمد حافظ عبد المجيد، الاقتصاد (إسرائيل) ... سياسة المطاط تمنع الانهيار، نماء، قضايا اقتصادية، في 2007/12/2.

Website//.www.islamonline.net/servlet=Article&cid=1173694790784.

61. خليل العناني، الدور الإقليمي لمصر......... إلى أين؟ وجهات نظر، ملفات المعرفة، في 2004/10/3 .

Website//.www.aljazeera.net/…/NR/exeres.

62. جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، في 2010/9/2.

Website//.www.egypty. com/egyptana/state/population.asp.

63. ممدوح الولي، اقتصاد مصر المريض.... الأعراض في أرقام، قضايا اقتصادية، في 2008/11/19.

Website//.www.istamonline.net/servlet/satelliete?=Article=1227019070836

64. المنتـدى العـربي للـدفاع والتسـليح، قـدرات مصر العسـكرية مـن سـنه 1950- حتـى الآن، الدراسات والتحاليل الإستراتيجية، القاهرة، في2009/9/1

Website//.www.defense-arab.com/vb/showthread.php?

65. توم الانتوس، طبيعة المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر ... وماذا تقـدم مصر في المقابـل!!، مرافئ، في 2007/2/21.

Website//.www.marafea.org/paper.php?source=15169

66. نتائج التعداد السكاني، في السعودية لعام 2010، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، في 2010/9/9.

Website//.www.alwakad.net/inff/news. Php?action=showBid=7067.

67. المملكة العربية السعودية، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، في 2010/8/5.

Website//.www.qassimnews.com/news-action-show-id-10707.

68. مهنـد السـماوي، مملكـة الخـوف ... هـوس الإنفـاق الـدفاعي السـعودي، في 2006/7/29 Website// www.burathamews.com.

69. باكينـام الشرقـاوي، السياسـة الخارجيـة الإيرانيـة، ملفـات خاصـة، إيـران الثـورة والدولـة، في 2004/10/3.

website: //www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId

70. سليم حجار، السياسـة الخارجيـة الإيرانيـة: الأدوار والأهـداف والاسـتراتيجيات، شـبكة الفكـر القومي العربي، في 2009/4/12.

website: //www.altagheer.com/art s.htm

71. نبيل علي صالح، الدور الإقليمي الجديد لتركيا في منطقة الخليج والشرق الأوسط، منبر الحرية، في 2010/9/6. website//www.minbaralhurriyy.org

72. إسلام شوقي السيد، السياسة الخارجيـة التركيـة تجـاه النظـام الإقليمـي العـربي بعـد احـتلال العراق 2003، ملفات خاصة، في 2011/11/13.

website //www.aljazeera.net/NR/exeres/.htm

73. ثابت محمد، الجغرافيا والـديموغرافيا يحرمـان إسرائيـل مـن النـووي، تحليلات وأراء، شـبكة إسلام أون لاين، في 2004/5/15.

website://www.islamonline.net/servlet/Satellite

74. محمد رزق، أبعاد الدور الإقليمي المصري في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، منتدى الجيش العربي، الدراسات الإستراتيجية، في 2008/5/27.

website://www.aljaml.com/node/30697

75. خليل العناني، الدور الإقليمي المصري...إلى أين؟، المعرفة، ملفات خاصة، في 2009/12/14

website://www.aljazeera.net/NR/exeres/ F.htm.

76. سارة دأبي، العلاقات السعودية الأميركية : ملامح لسياسات جديدة، ترجمة : شيرين حامد فهمي، شبكة أسلام أون لاين، في 2005/3/5.

www.islamonline.net

77. إبراهيم عجوة، مثلث التوازن في الشرق الأوسط، المعرفة، تحليلات، في 2010/7/15.

Website//www.aljazeera.net.

78. زياد عبد الوهاب النعيمي، الرؤية الأمريكية في دور تركيا الإقليمي، الحوار المتمدن، العدد (2660)، مواضيع وأبحاث سياسية، في 2009/5/28.

Website//www.ahewar.org/debat/show.art.asp? aid=173222.

79. عبد الجليل زيد المرهون، العراق ومحيطه العربي، المعرفة، تحليلات، في 2009/9/15. // Website www. aljazeera. net

80. عبد الله الاشعل، حدود ومستقبل التحالف السوري الإيراني، أخوان أون لاين، في 2010/10/15.

www.ikhwanonline.com/Article.asp

81. سلامة العكور، العلاقات العراقية - التركية – الأمريكية حبلى بالمفاجآت ....، الحقيقة الدولية للدراسات والأبحاث، العدد (228)، في 2010/10/15.

Website//www.factjo.com/Articleviwepage.aspx?aid=1424.

82. برهان كور اوغلو، السياسة الخارجية التركية الجديدة بين الشرق والغرب، (قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2010).

Website//www.aljazeera.net/news/archive? Archiveld=1085239.

83. علي شمخائي، قدرتنا المجهولة قادرة على ردع هجوم أمريكي، في 2008/1/18.

www.alarbiya.net/articles/2008/0111819650.html.

84. سامح راشد، واشنطن وانقرة: تحالف غير متوازن، في17/8/ 2001.

Website//www.islamenline.net./servlte/sate/lite?

85. محمد نور الدين، تركيا: من "الجسر" إلى "المركز"، بيروت، في 2004/8/3.

www.alkhaleej.ae/.../f109ab0a-6134-4373-acbc-098b3 e78 eae3.aspx

86. الشرق الأوسط، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، في 2005/8/14.
websit// www ar.wikipedia.org/wiki.
87. حسن نافعة، احتلال العراق ودول الجوار، ملفات المعرفة، في
www.almarfa.net..2005/10/3
88. لقاء مكي، تركيا صراع الهوية، الجزيرة، ملفات خاصة، في 10/5 /2006.
Website//www.aljazeera.net/news/archive? Archiveld=1085239
89. حكمت ناظم، ماذا يعني تسليح المنطقة، شبكة البصرة، في 2007/6/4 .
websit//www.albasrah.net
90. الحرب على الإرهاب، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، في 2007/8/6.
Website//.www.ar.wikipiedia.com
91. اردوغان يؤكد الوساطة التركية بين سوريا و(إسرائيل)، في 2008/4/27.
www. News. bbc. co. uk/ hi/ Arabic/ middle – east - news/ newsid -7369000 /7369044 .stm.
92. الترويج الإيراني للشرق الأوسط، شبكة النبأ العالمية، في 2008/6/16.
Website//.www.annaba.com
93. جغرافية السعودية، موسوعة المعرفة، في 2009/4/18.
Website//.www.marefa.org/index/php.
94. المعرفة، الجيش المصري، في 2009/6/22
Website//.www.marefa.org/index.php.
95. وكالة مهر الإيرانية للأنباء. في 2009/8/7.
Website//.www.Mehrnews.com/ar/.
96. موقع مصر الجغرافي، موسوعة المعرفة، في 2009/8/17.
Website//.www.wmarefe.orglindex.phpl
97. عبد المنعم سعيد، إعادة بناء العلاقات المصرية-الأمريكية، في5/9/ 2009.
Website//.www.iraq4allnews.dk/new/PrintArchives.php?
98. تركيا، ويكيبديا، الموسوعة الحرة، في 2009/9/17.
Website//.www.wikipedia.org/wiki/
99. مقاتل الصحراء، الموقع الجغرافي لسوريا، في 2009/9/18.
Website//.www.moqatel.com/…/Syria/sec3.doc-cvt.htm.
100. الاقتصاد السعودي، ويكيبديا، الموسوعة الحرة، في 2009/9/18 .
Website//.www.ar.wikipedia.org 1wikil.

101. إيران، ويكبيديا، الموسوعة الحرة، في15/12/ 2009.

Website//.www.ar.wikipedia.org/wiki/

102. تعداد السكان في مصر، ويكبيديا، الموسوعة الحرة، في 2010/6/15.

Website//.www.ar.wikipedia.org/wikit.

103. الاقتصاد المصري، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، في 2010/9/15.

Website//.www.ar.wikipedia.org 1wikil.

104. مصر، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، في 2010/9/28.

Website//.www.wikipedia.orglwikil

105. السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، وزارة الخارجية، في2005/10/15.

Website//.www.mofa.gov.sa/Detail.asp

106. احمد الإمام، امن الخليج.. "التدويل" أفضل من هيمنة أمريكا، في 2006/12/28.

website//.www.islamenline.net./servlte/sate/lite

107. سامح راشد، ما بعد 9 نيسان، المحيط العربي أكثر تفسخاً وانقساماً، شؤون سياسية، في

Website//.www.Islamonline.net .2003/4/ 30

108. السعودية : الدور الإقليمي ومستوى الخطر الأمني، موقع الجمل، في13/5/ 2007.

website//www.aljaml.com

109. ملفات خاصة 2002- جوانب الصراع العربي الإسرائيلي ومجالاته، في2003/6/17.

www.aljazeera.net/NR/exereswebsite//

110. وزارة الدفاع المصرية، معلومات عن حجم وقدرة الجيش المصري، في 2010/7/24

Website//.www.mmc.gov.eg.

111. محمد حميدة، تراجع مكانه مصر الإقليمية يهدد مصالح واشنطن، في 2010/9/15.

Website//.www.elaph.com/web/news/2010/9/594953.htmll.

ENGLHSH SOURCES

First: Dictionaries:

1. Oxford Dictionary, (Oxford University Press ,1987).

Second: Documents:

1. The National Strategy for Victory in Iraq 2006, website// www .usinfoo.gov.
2. U.S Department of state international in formation programs ((New Governing Council step for ward)), Bremer Tells Iraqis at 14 July 2003: website// www. Us info . state. Gove.
3. American National Security Strata. Website//.www. us info .gov.htm.

Third: Books:

1. Adel Safty, From Camp David To The Gulf: negotiation, Languages, propaganda and war, (New York, Black Rose Books, 1992).
2. ALi. F.Negad,Iran in the eye of storm: why A Global War Has Begun,NO1,Germany,May 2007.
3. Andrew Murry, Challenge in The East, The Guardian (5)Peter Nolan, China, The US and Threw 2002.
4. Barry Posen:"The source of Military Doctrine: France ,Britain and Germany between the world wars".Ithace:cornell University press, 1984.
5. Barry Rubin, Iran of a Regional Power the Rise, MERIA, Vol. 10, No3, September 2006.
6. Beverly Milton and Peter Hinchiff, confliction the Middle East since 1945, London, 2004.

7. Binder. L., The Middle East as Insubordinate International System, World Politice,No.3, 1968.
8. Chen.d., from Idealism to prang maims, An Analysis of china's policies toward middle East, Domes, No.3, 1993.
9. Claire Spencer, Iran Its Neighbors and the Regional Crises, Chatham House (TheRoyalInternational Affair), September, 2006.
10. Doris Koehn, "Water and Environment for the Middle East and North Africa" (Presentation at the sixth joint Middle East Institute and World Blank Annual Conference, Washington, DC,May 15, 2001).
11. E.Fraim In bar ,The Middle East as Center of Global instability ,(BUSA) Center ,August2003.
12. Ephraim Kim ,The Middle East Interaction ,in transition : an overview,2004.website//.www.ameu.org/aploads/magovern.feb/6,03,pdf.
13. Fergusson j.Cherles, "Military Forces and Objective "in McClellan David and Olsen William and Sonderman Fred ,"The Theory and Practice of International Relations ,Prentice-Hall, Inc, Englewood Cliffs, New Jersey, U.S.A., 1960.
14. Hellema.D.A, The nuclear Non-proliferation Regime,1945-2007 (Holland: Utreeht University. May 2007).
15. Henri Bankey , Iran and Turkey in : The Iran primer. Politics. And U.S. Policy. Ed. Robin Wright Washington :United states institute of peace press ,2010.
16. Holsti K.J, "International Politics: A Framework for Analysis "Third edition, Prentice Hall, Inc. Englewood Cliffs, New Jersey, U.S.A. 1977.
17. Horanse Korb, U.S-intention in the middle East, Blood for oil international socialist, Review issue 15,December,2000, Website//www.Google.com.pdf .
18. Hussein Alasrag ,Impact of the global financial Crisis on the Eruption economy, Munich personal RepEc Archie, January, 2009.

19. Mamdouh Nasr, "Assessing Desertification and Water Harvesting in the Middle East and North Africa: Policy Implications", ZEF-Discussion Papers on Development Policy, No.10 (Bonn, Germany Center for Development Research, University of Bonn,1999).
20. Ngar Karimova, Minorities in Turkey, (Stockholm: Swedish Institute of International Affairs, 2001).
21. Noor Bige, Crises Developments in Managing Terrorism in Turkey, Inter media Winterers Ankara, vol.1, No.4, December- February,1996-1997.
22. P. Beaumont, et. Al, the Middle East: Age graphical study, London, John Wiley sons, 1976.
23. Pele. R.,The Danger of Defense, U.S New and World Report, No. 23, 1987.
24. Ruth Legar Sivard, World Military and Social Expenditure, World Priorities, Washington, D.C,1989.
25. Ziya Meral and Jonathan S. Paris, Decoding Turkish Foreign Policy Hyperactivity, Washington Quarterly,NO1,2010.

Forth: Research and Studies

1. Adeed I. Dawisha, Egypt in the Arab World; the Elements of Foreign Policy, London, 1976.
2. Amirahmmadi. H. and Entessar, Reconstruction and Regional Diplomacy in the Persian Gulf, International Affairs, No.3, 1993.
3. Antheny Lake, Confronting Backlash State, Foreign Affairs, Vol. 73, No. 2,March-Aprol, 1994.
4. Asgha Jafari Valdani, "Iran and Persian Gulf Countries: Prospects for Cooperation", The Iranian Journal of International Affairs Vol.VII,No.2 fall 1996.

5. Bernard Lewis, Rethinking The middle East, Foreign affairs, vol 17, No 4, Fall 1992.
6. Bin M.C.modern, Capitalist of Islamic Ideology in Iraq many, Foreign Affairs,1998.
7. Evans. G., Cooperative security and international conflict, Foreign Policy, No.97, 1994-1995.
8. Galan. G., Moscow and the middle east new thinking in require conflict international Journal at Middle East Studies, No. 3,1993.
9. Humphrey Nixon, U.S-Oil Policy in the Middle East, I focus, Foreign Policy, 2004. website://www.fpif.erg.com .
10. Kathleen J.Mclnnis. extended deterrence: the U.S credibility Gap in the Middle east center for strategic and international studies,the Washington guarterly. Summer 2005.
11. Segal. g., China changing Shape, foreign Affairs, No.4, 1994.

Fifth: Reports

1. Arms Control in the Middle East (ACRS) ? ,The apparent progress Cattletiner of writing interview Israeli Palestinian peace, Report 2005.
2. International Monetary Fund (IMF), Israel: Report on Observance of Standards and Codes-Fiscal Transparency Module, Country Report no.04/112 (Washington, DC, IMF, website://www.imf.org/external/pubs/cat/longtes.cfm?sk=17344.-& S.Korin-Lieber ,"Taming the Defense Budget", Globes online, 31 August 2006.website://www.globes.co.il /serveen / globes/DocView.asp?did=1000128681.

SIX: Others

1. Kenneth M.Polack, Bringing Iran to the BorgainingTable,Saban Center for middle East Policy. Current History,U.S.A Nov,2006.
2. The Middle East and Jewish studier, Division of Columbia University, websit //w.w.w.col.Org.
3. "Can respond to Attack", states Gulf Daily News, Vol. XXIX (29), No, 364 Gulf 8, 19/3/2007.website//. www.gulf-daily-news.com.
4. Agreement During Gulf Conference next week, Kuwait to sign Nato security 5,6/12/2006,(Kuwait News Agency Kuna).
   Website//www.kuna.net.kw/NewsAgenciesPublicSite/HomePage.aspx.
5. Thom Shanker, U.S and Britain to Add Ships to Persian Gulf in Signal to Iran, The New York Times, 21/12/2006. website//.www.nytimes.com.
6. Ismail Gem, Turkey and The World in 2010 – 2020.Website//. www. Gov .Tr.com.
7. Turkey-Syria Economic and Trade Relations, Ministry of Foreign Affairs, Republic of Turkey:www.MFa.gov.tr/turkeys-commerical-and-economic-relations-with-syria.en.MFa.
8. Gokhan Cetiasaya , The New Middle East , Turkey,and the search For Regional Stability,:http://www.acus.org/publication/us-turkey-realtions-reguire-new-Focus/cetinsaya
9. Burak sansal, Turkish Armed Forces, NATO and military reviews, website .www. All about turkey. Com/army.htm.& www.kkk,Tsk.Military/Gene/konular/RutbeIsaret/ er/ sinifyaka.
   http://www.brookings edul articles/2006/11 iran Pollack.aspx.
10. "Oil Price Dips Below 62$ aBarrel",BBC News, 11/12/2006. website://news.bbc.co.uk/2/6169629.stm. - &"Oil in Biggest FallinTwoYears,BBCNews,2/1/2007.website://news.bbc.co.uk/2/6231879.stm .
11. Kuwait Prepared for any US-Iran War, B. Izzak, Kuwait Times 9, 10/5/2007. website//.www. kuwaittimes.net

الموضـوع	رقم الصفحة

قائمة الخرائط

قائمة الجداول

قائمة الأشكال


التوازنــــــات الإستراتيجيـــــة
الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة
تأليـــف
الدكتور فراس محمد أحمد الجحيشي
مدرس السياسة الدولية المساعد
جامعة الموصل


9 789957 590116


الرّمـال للنشر والتوزيع
مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس : 96265330508+
E-mail:alremalpub@live.com
Alremal For Publishing & distributing


الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: 5330508 6 962+
E-mail:academpub@yahoo.com